

لِلإِمَامْ نَاصِرُ الدِّينَ أَيِ الفَاسِمْ مِحَدَّبِن يُوسُفُ أَجِسَنِي السِّمَوْنَدِي

دراستة وَتحقيق د . إبراهِيم بن محمَّد بن إبراهيم العَبُودُ الاستاذ المساعد بقسم الثقافة الإسلامية كلية التربية -جامعة الملك سعود

الجنزء الخامِسُ

CKuellauso

🕏 مكتبة العبيكان، ١٤٢٠ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السمرقندي، نامير الدين أبي القاسم الصني

الفقه النافع / تأليف ناصر الدين أبي القاسم العسني السمرقندي. تحقيق ابراهيم محمد العبود - الرياض

\$17مر. ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٨ -٦ - ٦ - ٢ - ٩٩٦ مجموعة

۲-۹-۲-۲-۲۹ (مجلد ۲)

١- الفقه الجنفى أ- العبود، إبراهيم محمد (محقق) ب- العنوان

Y./TEAE

ديوي ١ ،٨٥٢

رقم الإيداع:٢١٩٤/٠٢

ردمك:۸-۲.۳-.۲-۱۹۹ مجموعة ۲-۸.۲-۲-۹۹۲ (مجلد ۲)

KBP

حقوق الطبع محفوظة للناشر

526

P34 F134

2000

v · 3

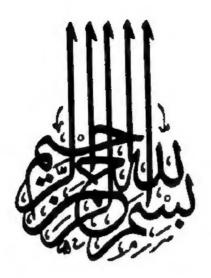
الناشس

CRITERIATO

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة.

ص.ب: ۲۲۸۰۷ الرياض ۱۱۵۹۰

هاتف: ٢٤ ١٢٤، فاكس: ١٢٩ ١٣٥٠



كتاب الغضب

كتاب الغضب

معالى ـ: ﴿ فَمَنِ اَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ مَّاعَنَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ ﴾ (١) وإن كان مما لا مثل له فعليه قيمته، لأنها المثل معنى.

7٤٤ وعلى الغاصب رد العين المغصوبة، (لقول النبي) (٢) _ (صلى الله عليه وسلم) _: «على اليد ما أخذت حتى ترده (٤) (٥) ، فإن ادعى (٦ هلاكها حبسه القاضي (٧) حتى يعلم أنها لو كانت باقية (٨) لأظهرها (٩) إيصالاً للحق

⁽١) في (ت) (من) وهو خطأ.

⁽٢) من الآية ١٩٤، سورة البقرة.

⁽٣) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽٤) في (ت، ش) (ترد).

⁽٥) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي وأبو داود وابن ماجة وأحمد عن الحسن عن سمرة، وجاء فيه: ٤حتى تؤدي، بدلاً من ٤حتى ترد، وزاد الترمذي: قال قنادة: ثم نسي الحسن فقال: فهو أمينك لا ضمان عليه، يعني العارية، وزاد أبو داود: قثم إن الحسن نسي فقال: هو أمينك، لا ضمان عليه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيع انظر: سنن الترمذي ج٣ ص ٥٥٧ الحديث ١٢٦٦، سنن أبي داود ج٣ ص ٢٩٦ الحديث ١٢٩٦، سنن أبي داود مسند أحمد ج٥ ص ٨، ١٢، سنن ابن ماجة ج٢ ص ٢٠٨ الحديث على مسند أحمد ج٥ ص ٨، ١٢، وضعفه الألباني وقال: قمو صحيع وعلى شرط البخاري لو أن الحسن صرح بالتحديث عن سمرة فقد أخرج البخاري عنه به حديث العقيقة، أما وهو لم يصرح به، بل عنعنه، وهو مذكور في المدلسين فئيس الحديث إذن بصحيح الإسناد. . . . إرواء الغليل ج٥ ص ٣٤٩، ٣٤٩.

⁽٦) في (ش) زيادة (الغاصب).

⁽Y) في (ت، ش) (الحاكم).

⁽A) في (ش) (قائمة).

⁽٩) ن (ل ١٤٠ ب) ش.

إلى المالك^(١) ثم قضى عليه ببدلها^(٢)، (^{٣)}.

وإذا غصب عقاراً (1) فهلك في يده لم يضمنه عند أبي حنيفة وأبي وسف (0) وإذا غصب عقاراً (1) فهلك في يده لم يضمنه عند أبي حنيفة وأبي يوسف (0) ورحمهما الله) (1) وعند محمد (0) ورحمه الله) غصب وقطع منفعته (١١) عن المالك و (1) لهما (١١) أن العين بحالة (١١) وقطع المنفعة يفعل (١٢) في المالك لا يوجب الضمان (١٣) كما لو منع المالك عن الانتفاع بالتبعيد (١٤) وما نقصه (00) منه بفعله وسكناه ضمنه بالإتفاق، لأنه إتلاف.

٧٤٦ وإذا هلك المغصوب(١٦) في يد الغاصب بفعله أو (فعل غيره)(١٧)

- (١) في (ت، ش) (مالكه).
- (٢) في (ت، ش) زيادة (والغصب فيما ينقل ويحول).
- (٣) في (ش) زيادة (لتصرفه فيه) وفي (ت) (لكونه قابلاً للنقل والإخفاء).
 - (١٤) ن (ل ١٢٠ ١) ت.
 - (a) انظر: الميسوط ج١١ ص ٧٣.
 - (٦) سفطت من (ت).
 - (٧) ما بين المعكونين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.
 - (A) في (ت) (منفعة).
 - (٩) الواو زيادة من (ش) تجري على عادة المؤلف.
 - (١٠) أي لأبي حنيفة وأبي يوسف ـ رحمهما الله ...
 - (١١) في (ش) (بحالها).
 - (١٢) غير واضحة في (ص).
- (١٣) جاء في المستصفى (ل ٢٠٨ ب) توضيح ذلك قاتلاً: الهما أن الغصب إثبات البد بإزالة يد المالك بفعل في العين، لأن الضمان يجب جبراً للفائت ولا يتحقق تفويت البد عليه بفعل في المال دون النقل والتحويل، والغاصب وإن سكن الدار فالمالك يتمكن من أن يدخل ويسكن، فإن منعه فذلك فعل في المالك وفعله في المالك لا يفوت بده عن المال، ولا يوجب الضمان عليه، كما لو حبس المالك حتى تلقت مواشيه.
- (١٤) البعد: خلاف القرب، وقد بعد بالضم فهو بعيد أي تباعد، وأبعده غيره وباعده وبعده تبعيداً. انظر: الصحاح ج٢ ص ٤٤٨، لسان العرب ج١ ص ٣٠٩.
 - (١٥) في (ش) (نقص).
 - (١٦) في (ت) (الغصب).
 - (۱۷) في (ت، ش) (بغير فعله).

ضمنه (١)، لأن عليه إيصاله إلى المالك (٢) حقيقة أو معنى، وإن نقص في بده فعليه ضمان التقصان.

(١) في (ش) (فعليه الضمان).

(٢) في (ش) (مالكه).

الله وان شاء (١) أخذها وضمنه النقصان لأن الذبح فعل قليل والمقاصد باقية فلم يتغير المحل فبقي حقاً (للأول قيبقي)(٢) له الخيار.

رمن خرق ثوب غيره خرقاً يسيراً ضمن النقصان وإن خرق (٣) خرقاً كبيراً (١) يبطل عامة منفعته (٥) فلمالكه (١) أن يضمنه جميع قيمنه ، لأنه (١) ملك (٨) معنى .

٦٤٩ وإذا تغيرت العين المغصوبة (بفعل الغاصب) (٢) حتى زال اسمها وعظم منافعها زال ملك المغصوب منه عنها وملكها الغاصب، وضمنها، لأنه أحدث فيه (١٠) صنعة متقومة وصير العين هالكة (١١)، فصار كإنشائه (١٢) شيئاً آخر، وفي إيجاب الضمان مراعاة حق المالك (في العين) (١٣) ومراعاة حق الغاصب في الصنعة.

⁽۱) ن (ل ۱۲۰ ا) ص

⁽٢) ما بين القوسين يماثله في (ش) (للمالك فيكون).

⁽٣) سقطت من صلب (ت) ملحقة فوق السطر.

⁽٤) في (ش) (كثيراً) وما أثبتناه أولى، لأنه مقام مساحة وليس عدداً.

⁽٥) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (منفعه) وهو تصحيف.

⁽٦) في (ش) (فللمالك).

⁽٧) ن (ل ١٤١ أ) ش.

⁽A) في (ت) (هلاك).

⁽٩) ما بين القوسين تكرر في (ت) وهو سهو من الناسخ.

⁽١٠) زيادة من (ت، ش) يحتاجها السياق.

⁽١١)كذا في (ش) وهو أولى للتجانس وفي (ص، ت) (هالكأ).

⁽١٣) في (ش) (كإنشائها) وفي (ت) (كإنشاء).

⁽١٣) ما بين القوسين زيادة من (ش) فوق السطر وهي زيادة مهمة لرقع الالتباس.

را يحل للغاصب الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها و(١) حتى بكون برضى المالك، كمن غصب شاة فذبحها وشواها (أو طبخها)(١) أو جنطة فطحنها، أو حديداً فاتخذه سيفاً أو صفراً فعمل(٦) آنية.

ران (1) غصب ذهباً أو فضة فضربها دراهم أو دنائير أو آنية لم يزل ملك مالكها عنها عند أبي حنيفة (٥) _ (رضي الله عنه) (٦) _، لأن الجودة والصنعة من الأموال الربوبية عند مقابلتها بجنسها لا قيمة لها، (وعند أبي يوسف ومحمد (٥) _ رحمهما الله _)(٧) تبطل كما في المسائل المتقدمة (٨).

70٢ ومن غصب ساجة (٩) فبنى عليها زال ملك مالكها عنها ولزم الغاصب قيمتها لما مرّ (١١)، وعند الشافعي (١١) _ (رحمه الله) (١) لا يبطل، ومن غصب أرضاً فغرس (١٢) فيها أو بنى (١٣) قيل له أقلع الغرس والبناء وردها، لأن الأرض لا تغصب (١١)، (١٥) فلا يجب الضمان للمالك، فإن (١٦)، (١٥) كانت الأرض تنقص بقلع ذلك فللمالك أن يضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعاً،

⁽١) الواو سقطت من (ت، ش).

⁽٢) ما بين القوسين سقط من (ش).

⁽٣) في (ت) (نعمله).

⁽٤) سقطت من صلب (ص) ملحقة تحت السطر ...

⁽٥) انظر: المبسوط ج١١ ص ١٠١٠

⁽٦) سفطت من (ت).

⁽٧) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وعندهما).

⁽A) زیادة من (ش) وهی زیادة مهمة بحتاجها المقام.

⁽٩) سبق توضيح معناهاً بهامش الفقرة ٥٤٩.

⁽١٠) انظر: الهدآية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٢٦٤، ٢٢٥.

⁽١١) انظر: المهذب ج١ ص ٣٧٢.

⁽١٢) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽١٣) في (ش) زيادة (بناءً).

⁽١٤) في (ش) (يغصب) رهو (تصحيف).

⁽١٥)ن (١٢٠ ب) ص.

⁽١٦) في (ت) (وإن).

⁽١٧) ن (ل ١٤١ ب) ش.

ويكون له(١٠)، لأن الغرس والبناء تبع للأرض فمراعاة صاحب الأصل أولى.

[10٣] ومن غصب ثوباً فصبغه أحمر، أو سويقاً فلته بسمن فصاحبه بالخيار إن شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض، لأنه متلف من وجه، ومثل السويق وسلمها للغاصب وإن شاء أخذها وغرم ما زاد الصبغ والسمن (٢) فيهما، لأن صاحب الثوب صاحب الأصل فله الخيار في تملك (٦) الوصف.

٦٥٤ ومن غضب عيناً فعيبها (وضمنه) (١) (٥) المالك (٢) قيمتها، ملكها والقول في القيمة قول الغاصب، لأنه منكر ويحلف إلا أن يقيم المالك بينة (٢) بأكثر من ذلك، لأن البينة أقوى من اليمين (٨)، لأن البينة ملزمة واليمين دافعة (وإنما) (١) يملك المضمون، لأن المالك (١٠) ملك الضمان فليملك (١١) الغاصب المضمون تحقيقاً للعدل (١٢).

(۱۵ فإن ظهرت (۱۳) العين (۱٤) وقيمتها أكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك أو ببينة أقامها (۱۵) أو بنكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك، لأنه رضى به والعقد ملزم (۱۲)

⁽١) في (ش) زيادة (الغرس والبناء).

⁽۲) ن (ل ۱۲۱ أ) ت.

⁽٣) في (ت) (تلك) وهو تصحيف.

⁽٤) كَذًا في (ش) وهو الأولى، وفي (ص، ت) (قضبنها).

⁽۵) فی (ت) زیادة (ضمن) وهی نگرار .

⁽١) في (ت) (للمالك).

⁽۲) في (ش) (البينة).

⁽A) في (ش) زيادة (و) وهي زيادة لا يحتاجها السياق لأنه تعليل بكون البينة أقوى.

⁽٩) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فإنما).

⁽١٠)كذا في (ت، ش) وهو الأولى وفي (ص) (الملك) وهو تصحيف.

⁽١١) في (ت) (فيملك)،

⁽۱۲) في (ش) زيادة (بينهما).

⁽١٣)كذًا في (ش) رهو الأولى للتجانس مع التأنيث وفي (ص، ت) (ظهر).

⁽١٤) في (ص) تحت السطر وبخط يختلف زيادة (بعد التضمين).

⁽١٥) في (ش) زيادة (المالك).

⁽١٦) في (ت، ش) (يلزم).

إذا وجد (1) الرضى، وإن كان ضمتها (٢) بقول الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار إن شاء أمضى الضمان وإن شاء أخذ (٢) العين (٤) ورد العرض، لأنه ما رضي بزوال ملكه عن العين بهذا القدر.

رولد المغصوبة وتماؤها (٥)، وثمرة البستان المعصوب (١) أمانة (١) في يد الغاصب إن هلكت (٨) فلا ضمان عليه، لأنه لم يزل يد المالك عنها موحب أن لا تزال (١) بسبب (١٠) يده (١١) عن الصمان تحقيقاً للعدل (١٢)، وقال الشافعي (١٣) (رحمه الله) (١٤) مضمونة تبعاً للأصل إلا أن يتعدى الغاصب فيها أو يطلبها مالكها فيُمنع (١٥) إياها، لأنه صار منطلاً على المالك حق الانتفاع (١٦).

٦٥٧ وما نقصت (١٧)، (١٨) الجارية بالولادة من (١٩) ضمان الغاصب فإن (٢٠)

⁽۱) ن (۱٤٢) ش.

⁽٢) كذا في (ش) وهو الأولى للتجانس مع التأبيث وفي (ص، ت) (ضمه).

⁽٣) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽٤) في (ش) (للعين) وهو تصحيف.

⁽٥) كالسمن والجمال

⁽٦) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (مغصوب) سقطت من لصلب ملحقة فرق السطر وهو تصحيف.

⁽٧) ن (ل ١٢١ أ) ص.

⁽٨) في (ت، ش) (هلك) وما أثبتناه أولي للتجانس مع التأنيث.

⁽٩) كذًّا في (ش) وهو أولى للتجانس مع التأنيث وفي (ص، ت) (يزال).

⁽١٠)كذا في (ت) وفي (ص، ش) (بسببه) وهو تصحيف.

⁽١١) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽١٢) انظر: المبسوط ج١١ ص ٥٢، ٥٤.

⁽١٤) سقطت من (ت).

⁽١٥) في (ش) (فيمنعه).

⁽١٦) في (ش) زيادة (بها)،

⁽۱۷) **نی** (ش) (نقص).

⁽۱۸) ن (ل ۱۲۱ پ) ت.

⁽۱۹) نی (ش) (نی)،

⁽٢٠) مقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش-

كان في القيمة الولد وفاءاً به (جبر النقصان) (١) بالولد وسعة! ضمانه عس الغاصب (٢) و (٣) قال زفر (٢) _ (رحمه الله) (٤) _ لا ينجبر، لأنه ملك المالك والا يجبر (٥) نقصان ملكه بملكه (١) و (٧) لنا (١) أن سبب الزيادة والنقصال واحد وهو الولادة، لأن الولادة سبب زيادة المال (٩) ، لأن الولد لم يكن مالاً قسل الولادة، وإذا اتحد سبب الزيادة والنعصان لا يعد نقصاناً كما في البيع (١٠)

 70Λ و $V^{(11)}$ يضمن العاصب منافع ما غصبه $V^{(11)}$ ، وقال الشافعي $V^{(11)}$ (رحمه الله) $V^{(11)}$ يضمن، $V^{(11)}$ متقومة، $V^{(11)}$ لنا أنه $V^{(11)}$ مماثلة بين المنافع والدراهم لبقاء الدراهم $V^{(11)}$ وعدم بقاء المنافع، فلا يجب شرعاً.

٦٥٩ وإذا استهلك المسلم خمر الذمي أو خنزيره ضمن قيمتها (١٦)، وقال الشافعي (١٧) _ (رحمه الله)(١٨) _ لا يضمن، لأنه لا حرمة للخمر كما لو

⁽١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (جبرا للنقصان).

⁽٢) انظر: المبسوط ج١١ ص ٥٨.

⁽٣) الواو سقطت من (ت).

⁽٤) زيادة من (ش).

⁽۵) في (ت) (ينجبر).

⁽٦) زيادة من (ت، ش) يحتاجها السياق.

⁽٧) الوار سقطت من (ت).

⁽A) مقطت من صلب (ش) ملحقة فوق السطر.

⁽٩) في (ت) (المالك) وهو تصحيف.

⁽١٠) في (ش) (المبيع).

⁽١١) ن (ل ١٤٢ ب) ش.

⁽١٢) انظر: المبسوط ج١١ ص ٧٧، ٧٨.

⁽۱۳) انظر: روضة الطالبين ج٥ ص ١٣ _ ١٥.

⁽١٤) سقطت من (ت).

⁽١٥) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش.

⁽١٦) انظر: المبسوط ج١١ ص ٥٣. وجاء فيه: ذكر استهلاك الخمر ولم يذكر الآخر وهما في الحكم سواء.

⁽١٧) انظر المهذب جه ص ١٧.

⁽١٨) سقطت من (ت).

كان (١) للمسلم (٢)، و (٣) لنا أنه (١) منتفع بها (في حق الذمي) (٥) انتفاعاً كاملاً والمعتبر ضرر المتلف عليه فيضمن بمثله (١) (والله أعلم بالصواب) (٧).

(١) في (ش) (كانت).

(٢) في (ت، ش) (لمسلم).

(٣) الواو سقطت من (ت).

(٤) في (ت) (أنها).

(٥) ما بين القوسين يماثله في (ش) (للذمي) وفي (ت). (الذمي).

(٦) في (ش) (بالمثل).

(٧) ما بين القوسين سقط من (ت).

Store 30%

كتاب الوديعة

the stock

كتاب الوديعة(١)

الوديعة أمانة في يد المودع إذا هلكت (") لم يضمنها (") لقوله _ عليه السلام _: «ليس على (المستعير غير المغل (٤) ضمان ولا على) (") المستودع غير المغل ضمان و١٠).

وللمودّع أن يحفظها بنفسه، ومن في عياله، كما يحفظ مال نفسه، فإن حفظها (١٠٠٠) بغيرهم، أو أودعها: ضمن (١٠٠٠)، لأن المالك ما رضي (١٠٠٠) بيد (١٠٠٠) غيره إلا أن يقع الحرق (١١٠) في داره فيسلمها (١٠٠) إلى جاره أو يكون في سفينة

(١) ن (ل ١٢١ ب) ص.

(٢) في (ش) (هلك) وما أثبتناه أولى للمحانسة.

(٣) في (ش) (يضمن شيئاً).

(٤) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة ٥٦٨.

(٥) ما بين القوسين زبادة من (ش) وهي زيادة مهمة وردت في الحديث.

(٦) أخرجه بهذا اللفظ الدارقطني (ج٣ ص ٤١) عن عمرو بن عبد الجبار، عن عيدة بن حسان، عن عمرو بن شعيب، عن أيه، عن جده، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -. وعلق الدارقطني على الحديث بقوله: «عمرو وعبيدة ضعيفان، وإنما يروى عن شريح القاضي غير مرفوع». ثم أخرجه من قول شريح، عن عوف، عن محمد أن شريحاً قال: «ليس على المستعير غير المغل ضمان، ولا على المستودع غير المغل، ضمان». وقد أخرجه عن الدارقطني البيهقي، انظر: السنن الكبرى للبهقي ج٢ ص ٩١.

(٧) ني (ش) (حفظ).

(٨) في (ش) زبادة (المال).

(٩) ن (١٢٢) ت.

(١٠) تكررت في (ت) في آخر صفحة وأول أخرى وهو سهو من الناسخ

(١١) في (ت، ش) (الحريق) ووردت بعد كلمة (داره).

(١٢) في (ش) (فسلمها).

فخاف^(۱) الغرق فيلقيها^(۲) إلى سفينة أخرى للضرورة.

٦٦٢ وإن خلطها المودع بماله حتى لا تتميز (٢): ضمنها، لأنها إتلاف (١) لمال الوديعة حيث لم يبق منتفعاً (١) به، فإن (١) اختلطت بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبها لوقوع المخالطة.

77٣ فإن طلبها صاحبها فحبسها عنه، وهو يقدر على تسليمها ضمن، لأنه أبطل (١٠) المنفعة على المالك. وإن أنفق المودع بعضها (ضمن ما أنفق (١٠) والماقى أمانة)(١٠) فإن (١٠) رد مثله فخلطه بالباقي ضمن الجميع بالخلط.

وإن تعدى المودع في الوديعة بأن كانت دابة فركبها أو ثوباً (١١) فلبسه، أو عبداً فاستخدمه، أو أودعها عند غيره ثم زال التعدي وردها إلى يده زال الضمان (١٢)، وقال الشافعي (١٣) _ (رحمه الله) كان المالك لا يرضى بكوئه (١٦) في يده بعد جنايته (١٧)،

⁽١) ني (ش) (يخاف).

⁽٢) في (ش) (فينقلها).

⁽٣) نی(ت) (بتميز).

⁽٤) د (ل ١٤٣ ١) ش.

⁽٥) في صلب (ص) (مفقها) وهو تصحيف وصححت في الهامش بما أثبتناه.

⁽٦) في (ت، ش) (وإن).

⁽٧) في (ت) (إيطال).

⁽٨) في (ش) زيادة (ورد مثله).

⁽٩) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽۱۰) في (ت) (ثم).

⁽١١) غير واضحة في (ص).

⁽١٢) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٤٥٦.

⁽١٣) انظر: روضة الطالبين ج٦ ص ٣٣٥.

⁽١٤) سقطت من (ت).

⁽١٥) في (ش) (بزرال) وهو خطأ، لأن زوال عقد الوديعة عند الشافعي علة لزوال الضمان.

⁽١٦) مي (ش) (أن يكون المال) وفي (ت) (لكونه).

⁽١٧) في (ش) (خيانته).

و(١) لنا: أن العقد باق^(١) لإطلاق اللفظ، وإذا بقي المقد مقد رذه سترك الخيانة (٢) إلى نائب المالك.

الم يرأ من الضمال، لأن بالجحود (1) انتقض العقد في حق ماله لا في حق ما عليه، لأن (الجحود في) (٧) الوديعة إقرار بعدمها.

(رحمه اللمودع أن يسافر بالوديعة (١٠)، وقال (١٠) الشافعي (١١)، (١١) _ (رحمه الله) (١٢) _ لا يسافر (١٢)، لأنه تعريض لها على التوى (١٣) (والتلف) (١٤)، لنا: أنه مأمور بالحفظ مطلقاً وقد أتى به.

وإن كان لها $^{(17)}$ حمل ومؤنة فله أن يسافر بها $^{(17)}$ لإطلاق اللفظ، وعندها $^{(\Lambda)}$ ليس له ذلك للمنع دلالة $^{(17)}$ ، ويرجع هذا إلى أصل لأبي حنيفة $^{(\Lambda)}$ _ _ أن مطلق اللفظ لا يتقيد بالعرف إذا كان فيه أدنى $^{(17)}$ تردد.

⁽١) الواو زيادة من (ت، ش) وهي زيادة تجري على عادة المؤلف.

⁽٢) كذا في (ش) وهو الصحيح وفي (ص، ت) (بافي).

⁽٣) في (ش) (بإطلاق).

⁽٤) في (ت) (الجناية).

⁽۵) في (ت) (وإن).

⁽٢) ن (ل ۱۲۲ أ) ص.

⁽٧) ما بين القوسين يماثله في (ش) (في جحود).

⁽٨) انظر: المبسوط ج١١ ص ١٢١، ١٢٢.

⁽٩) ن (ل ١٣٢ ب) ت.

⁽١٠) انظر: المهذب ج١ ث ٣٦٠، ٣٦١.

⁽١١) ن (ل ١٤٣ ب) ش،

⁽١٢) منقطت من (ت).

⁽۱۳) التوى مقصور: الهلاك، وهو أيضاً هلاك المال، أو ذهاب مال لا يرجى. انظر الصحاح ج١ ص ٢٢٩٠.

⁽١٤) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽١٥) في (ش) (له).

⁽١٦) سقطت من صلب (ص) ملحقة قوق السطر،

⁽١٧) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش.

⁽١٨) في (ش) (أبي حنيفة).

77V وإذا أودع الرجلان⁽¹⁾ وديعة ثم حضر أحدهما فطلب⁽⁷⁾ نصيبه منها. لم يدفع إليه شيء حتى يحضر الآخر (عند أبي حنيفة⁽⁷⁾ ... (رحمه الله)⁽¹⁾ وقال أبو يوسف ومحمد⁽⁷⁾ ... (رحمهما الله)⁽⁰⁾ ... يدفع إليه نصيبه، لأنه مُلْكُهُ، ولأبي حنيفة ... (رحمه الله)⁽⁰⁾ ... أنه مأمور بالحفظ لا بالقسمة.

77٨ وإن (٧) أودع رجل عند رجلين شيئاً مما يقسم لم يجز أن يدفعه (٨) أحدهما إلى الآخر ولكنهما يقسمانه (١) فيحفظ كل واحد منهما نصفه، لأنه أمكنهما الحفظ وقد أمر به، وإن كان مما لا يقسم جاز أن يحفظ أحدهما بإذن الآخر، لأنه لا يمكنهما الاجتماع عليه عامة الدهر فيكون المالك راضياً بالتهائي (١٠) (وهي أمانة فلا يضمن بالتهائي) (١١) (أو ينفرد (١٢) أحدهما) (١٠).

الوديعة للمودع (١٥) لا تسلمها إلى زوجتك المردع (١٥) لا تسلمها إلى زوجتك فسلم إليها لا يضمن، لأنه لا يفيد. وإذا (١٦) قال احفظها في هذا

⁽١) في (ت، ش) (رجلان).

⁽٢) في (ت، ش) (يطلب).

⁽٢) انظر: المبسوط ج١١ ص ١٢٣.

⁽٤) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة.

⁽٥) سقطت من (ت).

⁽٦) في (ش) زيادة (وهو) وهي زيادة لا داعي لها.

⁽٧) ني (ش) (إذا).

⁽٨) في (ش) (يدفع) وهو تصحيف.

⁽٩) في (ت، ش) (يقتسمانه).

⁽١٠) جاء في المستصفى (ل ٢١٣أ). «التهائي تفاعل منها _ [أي من الهيئة] _ وهو أن يتواضعوا على أمر فيتراضوا به، وحقيقته أن كلا منهم يرضى بحالة واحدة ويختارها.

⁽١١) ما بين القوسين سقط من (ش).

⁽١٢) في (ش) (بتفرد).

⁽١٣) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽١٤) ن (ل ١٤٤ ١) ش.

⁽١٥) سقطت من (ش).

⁽١٦) ني (ت) (إن).

البيت (١) فجعلها (٢) في بيت آخر (من الدار) (٢) لم يضمن (أيصاً، لأنه لا يعبد، ولو قال احفظها في هذا الدار) (١) فحفظها في دار أخرى صمن، لأنه مفيد، لأن (١٠) (١١) الدارين (٨) يتفاوتان (في الحفظ) (٩) (١٠) (١١)

(١) يقصد الغرنة.

(۲) نی (ش) (فجعلها).

(٢) سقط من (ش).

(٤) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة توضيحية مهمة.

(٥) كذا في (ش) وهو الأولى، لأنها الأنسب بعد إثبات الزيادة، وفي (ص، ت) (وإن حفظها).

(٦) تكررت في (ص) في آخر صفحة وأول أخرى وهو سهو من الناسخ.

(۷) ن (ل ۱۲۲ ب) ص.

(٨) في (ش) (الداران) وهو خطأ لكونه اسم لأن منصوب.

(٩) ما بين القوسين يماثله في (ش) (حفظاً).

(۱۰)ن (ل ۱۲۳ آ) ت.

(١١) نمي (ش) زيادة (والله أعلم).



كتاب العارية

• ٦٧ العارية جائزة وهي تمليك المافع بغير عوض، لقوله عليه السلام -: "ليس على المستعير غير المغل ضمان (١) ويصح بقوله أعرتك وأطعمتك هذه (٦) الأرض، ومنحتك هذا الثوب، وحملتك على هذه الدابة إذا لم يرد به الهبة، وأخدمتك هذا العبد، وداري لك سكنى (٦)، وداري لك عمري سكنى، لأن هذه الألفاظ يراد بها العارية: مطلقة (١) أو مغيدة بمحل في العرف.

آلاً وللمعير أن يرجع في العارية متى شاء، لأنها تمليك المنافع فبالإضافة (إلى المنافع)(٥) التي لم تحصل(٦) يكون امتناعاً من التمليك(٧).

والعازية أمانة إن هلكت من غير تعد(٨) لا(٩) يضمن(١٠)، وقال الشاقعي(١١)

⁽١) سبق تخريجه بهامش الفقرة ٦٦٠.

⁽٢) في (ت) (هذا).

⁽٣) في (ش) (سكناً).

⁽٤) في (ش) ربادة (كانت).

⁽٥) ما بين القوسين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش.

⁽٦) في (ش) (يحصل).

⁽٧) جاء في المستصفى (ل ٢١٣ س) توضيح هذه المسألة: «أي أنها تعليك المنافع وإنها تحدث شيئاً فشيئاً، فيثبت الملك فيها على حسب حدوثها فبإضافة الرحوع إلى المنافع التي لم توجد يكون الرجوع امتناعاً عن التعليك وللمملك ولاية الامتناع كما إذا وهب ولم يسلم كان له أن يمتنع عنه.

⁽A) في (ت) (تعدى) رهو خطأ تحوي.

⁽٩) في (ش) (لم)،

⁽١٠) انظر: المبسوط ج١١ ص ١٣٤،

⁽١١) انظر: المهذب ج١ ص ٣٦٣.

_ (رحمه الله)(۱) _ يضمن، لأنه قبض لنفسه (۲)، (۳) كالمقبوض بسوم الشداء, و (۱) لنا: «قول (۱) النبي (۱) _ (صلى الله عليه وسلم) _ «ليس على المستعبر غير المغل ضمانه(۷).

المنفعة فله الخيار في الاستيفاء. والمستعمل، لأن المعير (لا يرضى) به المنفعة فله الخيار في الاستيفاء.

٦٧٣ وعارية الدراهم، والدنانير والمكيل والموزون قرض (لأنه ينتفع بها عادة باستهلاك)(١) العين (إلا أن يُبين لنزيبن (١٠) (الدار أو الدكان)(١٠) حتى لو هكلت (١٢) لا يضمن (١٢)(١٤).

(وإذا)(١٥١) استعار أرضاً(١٦٦ ليبني فيها أو يغرس(١٧١): جاز وللمعير أن

⁽١) سقطت من (ت، ش).

⁽۲) ن (ل ۱٤٤ ب) ش.

⁽٣) في (ش) زيادة (وصار).

⁽٤) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة تجري على عادة المؤلف.

⁽a) في (ش) (قوله) وهي تناسب السياق في تلك النسخة.

⁽٦) سقطت من (ش).

⁽٧) سبق تخريحه مهامش الفقرة ٦٦٠.

⁽A) ما بين القوسين يماثله في (ت) (ما رضي).

⁽٩) ما بين القوسين يماثله في (ش) (لأنه لا ينتفع عادة إلا باستهلاك).

⁽١٠)كذا في (ش) وفي (ص) (له من) ولا يستقيم السياق بها.

⁽١١)ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

⁽١٢) في (ش) (ملك).

⁽١٣) جاء توضيح هذا الاستثناء في المستصفى (ل ٢١٤ أ). بقوله: «هذا احتراز عما إذا استعار صيرفي دراهم لينجمل بها في حائوته». وجاء في شرح الهداية (ج٧ ص ٤٧٤): «بأن استعار دراهم ليعاير بها ميزاناً أو يزين بها دكاناً...».

⁽١٤) ما بين المعكوفين سقط من (ت).

⁽١٥) ما بين القوسين زيادة من (ش) وفي (ت) (وإر).

⁽١٦) سقطت من صلب (ش) ملحقة فوق السطر.

⁽۱۷) د (ل ۱۲۳ آ) ت.

يرجع فيها ويكلعه قلع البناء (١) والغرس، لأن المنافع لم تملك (٢) بعد، فإن لم بكن وقّت العاريّة فرحع قبل الوقت ضمن العاريّة فلا ضمان عليه، وإن كان وقت العاريّة فرحع قبل الوقت ضمن المعير (٢) ما نقص البناء والغرس بالقلع، لأن المغير غره.

٦٧٤ وأجرة رد العارية على المستعير، لأنه المنتفع⁽¹⁾، و⁽⁰⁾ أجرة ⁽¹⁾ رد العين المستأجرة على الآحر، لأن المنفعة تحققت له، و⁽¹⁾ أجرة رد العين المغصوبة على الغاصب، لأن عليه أن يعيده إلى الحالة الأولى دفعاً للضرر عن المالك.

(لأن الدابة على اصطبل صحبها (^) لم يضمن، (لأن الدابة هكذا ترد (٩) وإن رد العارية إى دار مالكها (١١) ولم يسلمها إليه لم يضمن) (١١) لأن العارية ترد هكذا، وفي الوديعة إذا ردها إلى دار المالك ولم يسلمها إليه ضمن، لأن الوديعة ترد إلى المالك عرفا (١١)

⁽١) ن (ل ١٢٣ أ) ص.

⁽٢) كذا في (ت، ش) وهو الأولى للتجانس وفي (ص) (يملك).

⁽٣) في (ت) زيادة (للمستعير).

⁽٤) في (ش) زيادة (به).

⁽٥) الواو زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة للربط.

⁽١) زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة تكمل المعني.

⁽۲) ما بين القوسين زيادة من (ش) وفي (ت) (فإن).

⁽٨) في (ت، ش) (مالكها).

⁽٩) ن (ل ١٤٥ أ) ش.

⁽۱۰) في (ت، ش) (المالك).

⁽١١) ما بين القوسين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش.

⁽١٢) في (ش) زيادة (والله أعلم).



كتاب الصيد والذبائح

المعلمة لقوله - تعالى -: ﴿ وَمَا عَلَمْتُهُ مِنَ لَلْجُوَارِجِ مُكَلِّبِينَ تُقَلِّونَهُنَّ مِنَا عَلَمْتُهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّ

وتعليم الكلب أن يترك الأكل ثلاث مرات، لأن العلم⁽⁴⁾ بترك العادة يعرف⁽¹⁾.

وتعليم البازي أن يرجع إذا دعوته، لأن (٢) عادته النفار، فإذا ترك عادته عُرف أثر علمه.

المحلم أو بازه (۱) وإذا أرسل كلبه المعلم أو بازه (۱) وذكر اسم الله ـ تعالى ـ (۱) عند إرساله فأخذ (۱۱) الصيد وجرح فمات، حل أكله لقوله ـ تعالى ـ : ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا أَتُسَكِّنَ عَلَيْكُمْ ﴾ (۱۱)

(١) في (ت) (الاصطباد).

(۲) الباز والبازي: باز، وباز، وبأز وبازي - على حد كرسي -: ضرب من الصغور التي تصيد. انظر: لسان العرب ج١ ص ٢٧٨. تاج العروس ح١٠٠ ص ٢٦٨.

(٣) من الآية الرابعة سورة المائدة.

(٤) سقطت من (ت، ش).

(٥) في (ش) (المغلم).

(٢) ن (ل ١٢٤ أ) ت.

(٧) ني (ش) زيادة (من)

(۸) ني (ش) (بازبه).

(٩) سقطت من (ت).

(۱۰) نی (ت) (وأخذ).

(١١) من الآية السابقة.

وإن أكل منه الكلب لم يؤكل، لأنه وافق عادته (١٠)، (٢)، وإن أكل منه البازي أكال (٢٠)

آلاً وإن أدرك المرسل⁽¹⁾ الصيد حياً وجب عليه أن يذكيه، لأنه قدر على ذكاة الاختيار فلا يحل بذكاة ⁽⁰⁾ الاضطرار، لأن ذكاة الاضطرار لا تزيل⁽¹⁾ كل الدم، وإن ترك تذكيته حتى مات لم يؤكل، وإن خنقه الكلب ولم يجرحه لم يؤكل، لأنه لم يذك (1).

7۷۹ وإن شاركه كلب غير معلم أو كلب مجوسي (أو كلب) (٨) لم يذكر اسم الله عليه لم يؤكل، لأنه اجتمع سبب الحل وسبب الحرمة (١).

وإذا سمى الرجل عند الرمي أكل ما أصاب إذا جرح السهم فمات، وإن أدرك (١١) عيا ذكاه، وإن ترك تذكيته لم يؤكل (١١).

وإذا وقع السهم (۱۲) بالصيد فتحامل حتى غاب عنه ولم بزل في طلبه حتى أصابه ميتاً لم وإن قعد عن طلبه ثم أصابه ميتاً لم يؤكل، لقول ابن عباس (۱٤) $= (رضى الله عنه)^{(n)} = (3)$

⁽١) ني (ت) (عادة).

⁽٢) في (ش) زيادة (فلم يبق معلماً).

⁽٣) ني (ش) زيادة (لأنه بقي معلماً).

⁽٤) لا (ل ١٢٣ ب) ص.

⁽٥) ن (ل ١٤٥ ب) ش.

⁽٦) في (ت، ش) (يزبل).

⁽٧) في (ت) (يدرك).

⁽٨) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽٩) في هامش (ش) زيادة (فلا يبحل بالشك).

⁽۱۰) في (ت) (أدركه).

⁽١١) في (ش) زيادة (على ما ذكرنا).

⁽١٢)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (السهم) وهو تصحيف.

⁽١٢) سقطت من صلب (ص) ملحقة تبحت السطر.

⁽١٤) سنق ترجمته _ رضي الله عنه _ بهامش المقرة ١٣.

⁽١٥) سقطت من (ت).

 ⁽١٦) أصل الصميان في اللغة السرعة والخفة، وأصميت الصيد. إذا رميته فقتلته وأنت
تراه، والإصماء معناه: صرعة إزهاق الروح من قولهم للمسرع صميان. انظر *

الله الله على الماء (٥) أو على سطح أو على "حبل ثم تردى منه إلى الأرض: لم يؤكل لاحتمال الموت بهذه(٧) الأسباب

(وإن)(٨) وقيع(١) على(١٠) الأرض ابتدء أكل، لأن هذا القدر من الاحتمال لا يمكن التحرز عنه، وما أصابه (١١) المعراض (١٢) بعرضه لم يؤكل، لأنه لم يجرح، وإن جَرْحُ أَكِلَ.

(٢) نَمَى (ش) زيادة (الأصماء ما رأيت والإساء ما تواري عنك).

- (٣) نقل الهيثمي عن الطبراني في الكبير قال: اوعن ابن عباس أن عبداً أسود جاء إلى النبي _ صلى الله عليه وسلم قال: فإني أرمى فأصمى وأنمى، قال: كل ما أصميت، ودع ما أنميت، رواه الطبراني في الكبير، وفيه عثمان بن عبد الرحمن وأظنه القرشي وهو متروك. انتهى، مجمع الزوائد ح؛ ص ٣٠، ٣١. وجاء في تلخيص الحبير(ج) ص ١٥١ الحديث ١٧) قوله: احديث ابن عباس أنه قال: اكل ما أصميت، ودع ما أسبت؛ [رواه] البيهقي موقوفاً من وجهيز، قال: وروي. مرفوعاً، وسنده ضعيف، فيه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي، وهو ضعيف، ورواه أبو نعيم في المعرفة من حديث عمرو بن تميم عن أبيه، عن جده مرفوعاً . وفيه محمد بن سليمان بن مشمول وقد ضعفوه . . ٩٠
 - (٤) في (ش) زيادة (الصيد).
 - (٥) في (ش) زيادة (لم بؤكل).
 - (٦) سقطت من (ت).
 - (٧) يماثلها في (ش) (بسبب من هذه).
 - (A) ما بين القوسين يماثله في (ش) (وإذا) وفي (ت) (فإن).
 - (٩) ن (ل ١٣٤ ب) ت.
 - (۱۰) في (ش) (إلى).
 - (١١)كذا في (ش) وهو الأولى لمحاجة المقام إلى الضمير وفي (ص، ت) (أصاب).
- (١٢) المعراض بالكسر: سهم يرمى به بلا ريش ولا تصل يمضي عرضاً، فيصيب معرص العود لا بحده غائباً. وقبل: المعراض من عيدان، دقيق الطرقين غليظ الوسط، إدا رصى به الرامي ذهب مستوياً فيصبب معرضه العليظ فيكسر ما يصيب ويهشم فكان كالموقوذة انظر: لسان العرب ج٤ ص ٢٨٩٣. تاج العروس ج٥ ص ٥٠٠

النهاية في غريب الحديث والأثرج؟ ص ٥٤. لسان العرب ح٤ ص ٢٥٠٤.

⁽١) النماء: ألريادة والارتفاع، وأنميت الصيد: أن ترميه فتصيبه إصابة غير قاتلة في الحال فيذهب عنك فيموت بعدما يغيب. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر جه ص ١٢١. لسان العرب ج٦ ص ٤٥٥٢، ٥٥٢.

٦٨٢ ولا يؤكل ما أصابته (١) البندقة فمات بها(٢)، لأنه لم يذك، لأن النبي رصلى الله عليه وسلم) - قال: «الدكاة(٣) ما أنهر(٤) الدم وأفرى(٥) الأوداج^{(۲)ه(۷)}.

(١) ني (ت) (أصاب) وهو تصحيف.

(٢) ن (ل ١٤٦١) ش. (٣) سقطت من صلب (ش) ملحقة فوق السطر.

(٤) أنهرت الدم أي أسلته. قال ابن الأثير: «الإنهار والصب بكثرة، شبه خروج الدم من موضع الذبح بحري الماء في النهر. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر جه ص ١٣٥. لسان العرب ج٦ ص ١٣٥٦.

(٥) الفري: القطع، يقال: فريت الشيء أفريته فرياً إذا شققته وقطعته، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ج٣ ص ٤٤٢. تاح العروس ج١٠ ص ٢٧٩.

(٦) سبق توضيح معناها يهامش الفقرة ١٣٤.

(٧) هذا النص ملفق من حديثين كما ذكر ذلك الحافظ الزيلعي في نصب الراية (ج٤ ص ١٨٦) عندما أورد نصاً مماثلاً له.

الحديث الأول: عن رافع بن خديج _ رضي الله عنه _ وقد أخرجه أصحاب الكتب الستة وأحمد بروايات مختصرة ومطولة نقتصر منه على موضع الشاهد: لفظ إحدى روايات البخاري: قال: قال النبي _ صلى الله عليه وسلم _: كل _ يعني ما أنهر الدم ـ إلا السن والظفر٪. صحيح البخاري مع الفتح ج٩ ص ٦٣٣ الحديث ٥٥٠٦. لفظ إحدى روايات مسلم (ج٣ ص ١٥٥٨ الحديث ١٩٦٨ (٢٠): ١٠٠٠ ما أنهر لدم، وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر وسأحدثكم. أما السن فعظم وأما لظفر فمدى الحبشة . . . ١ . باختصار . لفظ الترمذي (ج٤ ص ٨١ الحديث ١٤٩١): «٠٠٠ ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ما لم يكن سناً أو ظفراً وسأحدثكم عن ذلك: أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة. لفظ أبي داود (ج٣ ص ١٠٢ الحديث ٢٨٢١): ٤. . . ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا، ما لم يكن سناً أو ظفراً، وسأحدثكم عن ذلك: أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحيشة». لفط السائي (ج٧ ص ٢٢٦): «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -قال: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل إلا السن أو الظفرة. لفظ ابن ماجة (ج٢ ص ١٠٦١ الحديث ٣١٧٨): ٥٠٠٠ فقال: ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكل خير السن والظفر، فإن السن عظم والظفر مدى الحبشة، لفظ أحمد (ج٣ ص ٤٦٤): ١٠٠٠ قال ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر وسأحدثكم، أما لسن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة.

الحديث الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة (ج٥ ص ٣٨٩) قال: ٥-دثتا أبو خالد عن ابن =

وإذا رمى الصيد (١) فقطع عصراً منه أكل الصيد، لأنه مدكى ولا يؤكل دلك (١٠ العضو، لقول البي (صلى الله عليه وسلم) ما أبين (١٠ من الحي فهو ميت (٤٠ قطعه أثلاثاً والإكثر مما يلي العجز (١٠) أكل الكل كما نو ذبحه أو نحره.

٦٨٣ ولا يؤكل صيد المحوس (لقول النبي)(٨) _ (صلى الله عليه وسلم) _

جريح عمن حدثه عن رافع بن خديع قال: سألت رسول الله ـ صلى الله عليه
 وسلم ـ عن الذبيحة باللبط فقال: كل ما أفرى الأوداج إلا سن أو ظفره.

في (ش) (صيدا) وفي (ت) (إلى الصيد).

(٢) (يادة من (ش).

 (٣) المباينة: المفارقة، تقول ضربه فأبان رأسه من جسده وفصله فهو مبين، انظر: لسان العرب ج١ ص ٤٠٤.

- (٤) أقرب النصوص إلى هذا ما أخرجه الحاكم في المستدرك (ج٤ ص ٢٣٩) بسنده عن أبي سعيد الخدري ـ رضى الله عنه ـ أن رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ سئل عن جباب أسنمة الإبل وإليات الغمم، وقال: الما قطع من حي فهو ميت. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وأخرج أبو داود والترمذي والحاكم وأحمد عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد الليثي. لفظ أبي داود (ج٣ ص ١١١ الحديث ٢٨٥٨): اقال: قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم _ أما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميته، لفظ الترمذي (ج٤ ص ٧٤ الحديث ١٤٨٠): قال: قدم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ المدينة وهم يجبُّون أسنمة الإبل ويقطعون أليات الغنم، قال: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة. . . ١. قال الترمذي. وهذا حديث حسن غريب لا تعرفه إلا من حديث زيد بن أسلم، والعمل على هذا عند أهل العلم. . . ٥ . لفظ الحاكم (ح ٤ ص ٢٣٩): اعن النبي _ صلى الله عليه وآله وسلم _ قال: ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت ١٠ ثم قال الحاكم: اهذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه». لفظ أحمد (ج٥ ص ٢١٨): «قال: قدم رسول الله - صلى الله عليه وسَلَّم .. المدينة وبها ناس يعمدون إلى إليات الغسم وأسنمة الإبل فيجبونها، فقال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _: •ما قطع من البهيمة رهي حية فهي ميثة • .
- (٥) ما بين القوسين تكرر في (ص) فقد كتب في آخر صفحة وأول أخرى دهو سهو من الناسخ.
 - (٦) ن (ل ١٢٤ أ) ص.
 - (٧) في (ت) (الفخذ).
 - (A) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

في مجوس هجر: «سنو بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسانهم ولا كلي ذبانحهم»(١) وكذلك الوثني، لأنه مشرك، وكذلك المرتد، لأنه لا دين له.

آلاً ومن رمى صيداً فأصابه ولم يتخنه (٢) ولم يخرجه من حيز الامندة فرماه آخر فقتله فهو للثاني، لأنه صيد بعد والصيد لمن أخد [لقوله عليه السلام -: «الصيد لمن أحذ» (٢)](٤) ويؤكل، لأن الصيد يحل بذكاة الاضطرار، (وإن)(٥) كان الأول أثخه، فرماه الثاني فقتله لم يؤكل، لأنه لم يبق صيداً فلا يحل بذكاة الاضطرار، والثاني ضامن (بقيمته للأول)(٢)، لأن الأول ملكه بالأخذ معنى بإخراجه من (٧)، (٨) الصيدية.

المح ويجوز اصطياد ما يؤكل من الحيوان وما (١) لا يؤكل للانتفاع به (١٠) لقوله _ تعالى _ ﴿ وَهُو اللَّذِي خَلَقَ كُمُ مَّا فِي ٱلأَرْضِ جَكِيعًا ﴾ (١١) ، (١١) ، (١١) وذبيحة المسلم والكتابي حلال (قال الله) (١٤) _ تعالى _: ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا

⁽١) سبق تخريجه بهامش الفقرة ٢٦٢.

 ⁽۲) ثخن: غلظ وصلب. أثخنه الجراح: أوهنته، والإثخان في كل شيء: قوته
وشدته، والمبالغة فيه والإكثار منه. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثرج١
ص ٢٠٨. لمان العرب ج١ ص ٤٧٣.

 ⁽٣) لم أجد حديثاً بهذ اللفظ في الكتب التي بين يدي وجاء في نصب الراية (ج1 ص
 (٣١٨): "قال _ عليه السلام _: الصيد لمن أخذ" قلت: غريب".

⁽٤) ما بين المعكوفين زيادة من (ش).

⁽a) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإن).

 ⁽٦) كذا في (ش) ويماثله في (ص) (لقيمة الأول) وهو تصحيف وفي (ت) (لقيمته للأول).

⁽٧) في (ش) (من),

⁽A) في (ش) زيادة (حد).

⁽٩) مقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽۱۰) د (ل ۱۲۰ ا) ت.

⁽١١) قوله _ نعالى _ ﴿ وَدَسُولُمُ وَالَّذِينَ ﴾ لم يثبت في (ص، ش).

⁽۱۲) د (ل ۱٤٦ ب) ش،

⁽١٣) من الآية ٢٩، سورة البقرة.

⁽١٤) ما بين القوسين يعائله في (ت، ش) (لقوله).

ٱلكِئَبُ حِلُّ لَكُرُ ﴾ (١) ولا تحل دبيحة المجوسي، والوثني والمرتد

7A7 ولا يحل (1) من الصيد دبيحة المحرم، لحديث أبي قنادة (2) _ (رضي الله عنه) (2) _ [أن واحداً منهم شدّ على حمار وحش فقتله ولم يكن محرماً، فقال النبي _ (صلى الله عليه وسلم (٥) $^{(1)}$ (هل أعنتم? هل أشرتم وقلوا (١) لا. قال (١) _ (عليه السلام) (١) _ : فكلوا (١) إذن (١) دل أنه لو أعان المحرم يحرم، فلما (كان الصيد) (١٢) يحرم (١٦) بإعانة المحرم فبقتله (١٤) أولى.

⁽١) من الآية الخامسة سورة المائدة.

⁽٢) ني (ت) (تحل).

⁽٣) سبق ترجمته ـ رضي الله عنه ـ بهامش الفقرة رقم ١٩٨.

⁽١) زيادة من (ش).

⁽٥) في (ت، ش) (عليه السلام).

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽٧) في (ش) (فقالوا).

⁽A) في (ش) (فقال).

⁽٩) زيادة من (ش).

⁽۱۰) في (ش) (کلوا)،

⁽١١) سبق تخريجه بهامش الفقرة ١٩٨.

⁽١٢) ما بين القوسين سقط من (ش).

⁽١٣) تي (ش) (حرم).

⁽١٤) في (ت) (فقتله).

نصل

7 TAV وإن ترك الذابح التسمية عمداً فالذبيحة ميتة لا تؤكل (۱٬ (۱٬ (۱۵و الفور ۱۸۷)) [الفور الذابع على الله على الله على الله على الله على الله على الله وقسال (۱٬ الفوله على الله على (۱٬ (۱٬ ورضي الله عنه (۱٬ ورضي الله (۱ ورضي الله (۱٬ ورضي الله عنه (۱٬ ورضي الله (۱٬ ورضي الله عنه (۱٬ ورضي الله عنه (۱٬ ورضي الله عنه (۱٬ ورضي الله عنه (۱٬ ورضي الله (۱٬ ورضي الله عنه (۱٬ ورضي الله (۱٬ ورضي الله (۱٬ ورضي الله عنه (۱

⁽١) كذا في (ش) رفي (ص) (يؤكل) رهو تصحيف.

⁽۲) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٤٠٩.

⁽٣) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽٤) من الآية ١٢١، سورة الأنعام.

⁽٥) د (ل ۱۲٤ ب) ص.

⁽٦) انظر: المهذب ج١ ص ٢٥٢.

⁽٨) كذا في (ت، ش) وفي (ص) وهو تصحيف

⁽٩) من الآَبة الثالثة سورة المائدة.

⁽١٠) زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

⁽١١) سبق ترجمته ـ رضي الله عنه ـ بهامش الفقرة ١٣.

⁽۱۲) سقطت من (ص).

⁽١٤) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽١٥) في (ت، ش) (فقال).

⁽١٦) سقطت من (ش).

⁽١٧) أقرب الروايات إلى هذا النص ما أخرجه الدارقطني (ج٤ ص ٢٩٥، ٢٩٦) عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، عن عين [بعني عكرمة كما ذكر ذلك في الحديث الذي قبله] عن أبن عباس قال: الإدا ذبح المسلم، فلم يذكر اسم الله فليأكل، فإن المسلم فيه (اسما) [هكذا وردت] من أسماء الله.

مه الذبح في الحلق والله (١) ما الدكاة (١) ما الدكاة (١) ما الدكاة (١) ما الله واللحيين (١) (١) (١) ما

والعروق التي تقطع في الذكاة أربعة: الحلق (١)، والمريء، والودجان (١)، فإذا (٨) قطعها: حل الأكل لتمام الذكاة.

- (٢) في (ش) (لقوله).
- (٣) في (ش) (الذبح)

- (١) في (ش) (الحلقوم).
- (٧) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة ١٣٤.
 - (٨) في (ش) (فإن).
- (٩) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ح٨ ص ٤١٣، وقيه تفصيل.
 - (۱۰) سقطت من (ت، ل).
 - (۱۱)ن (ل ۱٤٧ أ) ش.
 - (١٢) ما بين المعكوفين يماثله في (ش): (أبي يوسف ـ رحمه الله).

 ⁽١) اللبة وسط الصدر والمنحر، وهي الهزمة التي قوق الصدر ومنها تنحر الإبل.
 انظر: النهاية في غريب الحديث والأثرج٤ ص ٢٢٣. لسان الربج٥ ص
 ٢٩٨١.

⁽٤) اللحى: منبت اللحية في الإنسان وغيره، وهما لحيان. قال الليث؛ وهما العظمان اللذان فيهما الإنسان في كل ذي لحى، انظر: لسان العرب ج٥ ص ٤٠١٦، تاج العروس ج١٠ ص ٣٢٣.

⁽٥) جاء في حديث أخرجه الدارقطني (ج٤ ص ٢٨٣): عن سعبد بن سلام العطار، نا عبد الله بن بديل الخزاعي، عن الزهري، عن سعبد بن السبب، عن أبي هريرة قال: "بعث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بديل بن ورقاء الخزاعي على جمل أورق يصيح في فحاج منى: "ألا إن الذكاة في الحلق واللبة ونقل الحافظ الزيلعي عن "التنقيح" هذا إسناد ضعيف بمرة، وسعيد بن سلام أجمع الأئمة على ترك الاحتجاج به، وكذبه ابن نمير، وقال البخاري: يذكر بوضع الحديث، وقال الدارقطني: يحدث بالأباطيل متروك. انظر: نصب الراية ج٤ ص ١٨٥.

مجرى (١), (٢) النفس والمريء مجرى (٣) الطعام والشراب (٤) والودحين (٥) مجرى الدماء فناب أحد الودجين عن الآخر لاتحاد المقصود، ولا بد من قطع الحلقوم والمريء (وقال محمد (١) ـ رحمه الله ـ: إن قطع من كل واحد منهما الأكثر يحل وإلا فلا) (٧).

• 74 ويجوز الذبح بالليطة (١٠ والمروة (١٠) ويكل شيء أنهر (١٠) الدم (وأفرى (١١) الأوداج (١٢) (١٢) إلا السن القائم (١٤) والطفر القائم (١١) عليه السلام -: عكل ما أنهر الدم وأمرى الأوداج إلا السن والطفر فإنهما مدى (١٨) الحبشة (١١) ، يعني القائم (١٦) منها .

⁽۱) ن (ل ۱۲۵ س) ت.

⁽٢) في (ت) مكتوب عنوان كبير (باب التدبير) ومشطوب عليه، لأنه خطأ.

⁽٣) تكررت في (ت) وهو سهر من الناسخ،

⁽٤) في (ش) (الماء).

⁽٥) كذًا في (ش) وفي (ص، ت) (الودجان) والأولى بالنصب، لأنه معطوف على اسم (لأن).

⁽٦) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ح٨ ص ٤١٣، وفيه تفصيل،

⁽٧) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة.

 ⁽٨) جمعها ليط، وهو قشر القصب والقناة وكل شيء كانت له صلابة ومتانة، والقطعة منه ليطة. انظر: لسان العرب ج٥ ص ٤١١٤، تاج العروس ج٥ ص ٢١٩.

 ⁽٩) هي حجارة بيص براقة رقيقة، تقدح منها النار، لها أطراف صلبة حادة، انظر:
 لسان العرب ح٥ ص ٤١٨٨، تاج العروس ج١٠ ص ٣٤.

⁽١٠) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة ٦٨٢.

⁽١١) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة ٦٨٢.

⁽۱۲) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة ١٣٤.

⁽١٣) ما بين القوسين زيادة من (ش) يحتاجها السياق لإتمام المعني.

⁽١٤) في (ش) (القائمة).

⁽١٥) أيُّ السن الباقي في موضعه والذبح به.

⁽١٦) في (ت) (القائمة).

⁽١٧) في (ش) (لقوله).

⁽١٨) جمع مدية وهي السكين أو الشفرة. انطر: النهاية في غريب الحديث والأثر ح؛ ص ٣١٠. لفسان العرب ج٥ ص ٤١٦٢.

⁽١٩) سبق تخريجه بهامش الفقرة ٦٨٣.

(۱۹۱ ويستحب أن يحد الذابع شفرته (لقول السي) () _ (صلى الله عليه وسلم) _ : قإن الله كتب () الإحسان في كل شيء ، فإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وليحد أحدكم شفرته (ولبرح ذبيحته) () () ()

(٤) أخرجه أصحاب الكتب الستة إلا البخاري وأخرجه أحمد أيضاً عن شداد بن أوسى _ رضي الله عنه ... لفظ مسلم (ج٣ ص ١٥٤٨ الحديث ١٩٥٥ (٥٧): قال. ثنتان حَفظتهما عن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _. قال (إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبع، وليحد أحدكم شفرته. فليرح ذبيحته، لفظ أبي داود (ج٣ ص ١٠٠ الحديث ٢٨١٥). «وقي سنده مسلم بن إبراهيم»: «قال: خصلتان سمعتهما من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ [إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا قال غير مسلم: يقول: ﴿فَأَحَسِنُوا القِتلةِ، وإِذَا ذَبِحِتُم فَأَحَسِنُوا الذِّبِحِ، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته». لفط النسائي (ح٧ ص ٢٢٧): ﴿قَالَ: اثنتانَ حَفَظَتُهُمَا عَنَ رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال: إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحتها. لفظ النرمذي (ج٤ ص ٢٣ الحديث ١٤٠٩): أأن النبي ـ صلى الله عليه وسلم .. قال: "إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا الفتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الدبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، لفظ ابن ماجة (ح٢ ص ١٠٥٨ الحديث ٣١٧٠): قأن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال: إنَّ الله _ عز وجل _ كتب الإحسان على كل شيء فإدا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته. وأخرجه أحمد في ثلاث روايات (ج؛ ص .(178 .177

الرواية الأولى: بمثل لفظ رواية مسلم وزيادة: «عز وجل» بعد «إن الله» واختلاف «وليرح» بدلاً من «فليرح».

الرواية الثانية: بلفظ «حفظت من رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ اثنتين أنه فال ! إن الله _ عز وجل _ كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا الفتلة، وإدا ذبحتم فأحسنوا اللبح، وليحد أحدكم شفرته، ثم ليرح ذبيحته».

الرواية الثالثة: بمثل لفظ رواية ابن ماجة واختلاف عبارة افأحسوا الذبحة وليحدث؛ بدلا من: افأحسنوا الذبح وليحد».

⁽١) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽٢) في (ش) زيادة (عليكم) ولم ترد في لفظ الحديث.

⁽٣) ما بين القوسين زيادة من (ش) وردت مي لعظ الحديث.

ومن ملغ^(۱) بالسكين النخاع أو قطع الرأس كرهت^(۱) له ذلك وتؤكل^(۳) ذبيحته، لأنه تعذيب للحيوان⁽¹⁾ من غير حاجة^(۵).

797 وإن ذبح الشاة من قفاها^(٢) فبقيت حية حتى^(٧) قطع العروق حلت^(٨) لوجود الذبح، و^(٩) قطع الأرداح والحلقوم والمريء من الحي^(١١)، ^(١١), ويكر، لأنه تعذيب بالا^(١٢) فائدة، وإن مات قبل قطع العروق لم يؤكل^(١٢) (لأنه مات)^(١٤) بذكاة الاضطرار وهو قادر على ذكاة الاختيار^(١٤)،

79٣ وما استأنس من الصيد فذكاته الذبح وما توحش من النعم فذكاته العقر والجرح، قال النبي (١٦) _ (صلى الله عليه وسلم) _: قان لها أوابد (١٢) كأو بد الوحش، (فإن (١٨) وجدتم من هذه الأشياء)(١٩) فاذكروا اسم الله _ تعالى(٢٠) _

⁽١) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽٢) في (ت) (كره).

⁽٣) في (ت، ش) (پؤكل) رهو تصحيف،

⁽٤) في (ت، ش) (الحيران).

⁽ه) ن (ل ۱۲۵ أ) ص.

⁽٦) في (ت) (نقاها) وهو تصحيف.

⁽٧) في (ص) كلمة (مات) مشطوب عليها.

⁽٨) كذًا في (ش) وهو الأولى للمجانسة، وفي (ص، ت) (حل).

⁽٩) ني (ش) زيادة (هو).

⁽١٠)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (اللحى) وهو تصحيف، لأن الحياة سبب الحل.

⁽۱۱) ن (۱٤٧ ب) ش.

⁽١٢) بماثلها في (ش) (الحيوان من غير).

⁽١٣) في (ت) (تؤكل).

⁽١٤) ما بين القرسين يماثله في (ش) (لأنها ماتت).

⁽١٥) في (ش) زيادة (فيها) وفي (ت) (هِه).

⁽١٦) كلمة (النبي) لم تثبت في (ت).

⁽١٧) الأوابد: الوحش وهي التي قد توحشت ونفرت من الإنس. والتأبد: التوحش، انظر: لسان العرب ج١ ص ٤. تاج العروس ج٢ ص ٢٨٢.

⁽١٨) في (ش) (فإذا) ,

⁽١٩) ما بين القوسين سقط من (ت).

 ⁽۲۰) سقطت من (ت، ش) وتكررت في (ص) وهو سهو من الناسخ وقد شطب على
 الأخيرة منهما.

- (١) ن (ل ١٢٦ أ) ت.
 - (٢) في (ش) (و).
- (٣) ورد هذا البص في بعض روابات حديث راقع من خديع الذي ورد في الفقرة
 ١٦٨٧١ والذي أخرجه أصحاب الكتب المئة وغيرهم: فقد جاء في ثمان روايات للبخاري:

لفظ الرواية الأولى: "... فند منها بعير، فطلبوه فأعباهم، وكان في القوم حيل يسيرة، فأهوى رجل منهم بسهم فحبسه الله. ثم قال: إن لهذه البهائم أواند كأوابد الوحش، فما غلكم منها فاصنعوا به هكذا...».

لفظ الرواية الثانية: ق... ثم إن بعيراً ندّ وليس في القوم لا خيل يسيرة فحبسه بسهم، فقال وسول الله - صلى الله عليه وسلم -: إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الرحش، فما غلبكم فاصنعوا به هكذا...».

لفظ الرواية الثالثة: ق. . . فند منها بعير وفي القوم خيل يسيرة، فطلبوه فأعياهم، فأهوى إليه رجل بسهم فحبسه الله، فقال: هذه البهائم لها أوابد كأوابد الوحش، فما ندّ عليكم فاصنعوا به هكذا

لغظ الرواية الرابعة: قد منه بعير، وكان في القوم خيل يسيرة، فطلبوه فأعياهم، فأهوى إليه رجل بسهم فحبسه الله، فقال النبي ـ صلى الله عليه وسلم - إن لهذه السهائم أوابد كأوابد الوحش، فما نذ عليكم منها فاصنعوا به هكذا

لفظ الرواية الخامسة: «... وندّ بعير فحبسه فقال: إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا».

لفظ الرواية السادسة: ١٠٠٠ وأصبنا نهب إبل وغنم، فند منها بعير، فرماه رجل بسهم فحبسه، فقال رسول الله مصلى الله عليه وسلم -: "إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش، فإذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا».

لفظ الرواية السابعة: ١٠٠٠ ثم ندّ منها بعير من أوائل القوم، ولم يكن معهم خيل، قرماه رجل بسهم فحيسه الله، فقال: إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش فما فعل منها هذا فاعطرا مثل هذا . . . ٢٠

لفظ الرواية الثامنة: «قال: كما مع النبي - صلى الله عليه وسلم - في سفر، فند بعير من الإبل، قال: فرماه رجلا بسهم قحبسه، ثم قال: إن لها أوابد كأوابد الوحش، فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا. . . ٤ انظر: صحبح البخاري مع الفتح: ج٥ ص ١٣١ الحديث ٢٠٧٥. ج٦ ص ١٨٨ الحديث ٣٠٧٥. ج ص ٦٣٨ الحديث ١٨٨ الحديث ١٨٥٠ من ١٣٦ الحديث ١٨٥٥ من ١٣٠ الحديث ١٨٥٥ من ١٣٢ الحديث ٥٥٤٥ وأخرجه مسلم (ج٣ = الحديث ٥٥٤٥ وأخرجه مسلم (ج٣ =

بين اللبة واللحبين أبلغ في ذلك، فلا يجوز تركه إلا^(١) عند الصو^{- . ه} هو دكة الاختيار و^(١) مجرد الجوح ذكاة الاضطرار.

المستحب في الإبل النحر لقوله - تعالى - . ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَالْمَسْتَحِبُ فَي الإبل النحر لقوله - تعالى - . ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَالْمُعَالِينَ اللهُ عَلَافَ السنة .

والمستحب في البقر والغنم الذبح، لقوله - تعالى -: ﴿ وَفَذَيْنَهُ بِذِيجِ عَلَي مِنْ الْبَعْرِ فِي الْبَقْرِ وَالغنم الذبح، لقوله - تعالى - ﴿ أَنْ تَذْبَعُوا بَقَرَةً ﴾ (٧) وتحرهما حلاف عَظِيمٍ ﴾ (٢) ، (٤) ، (٥) وقال الله (١) - تعالى - ﴿ أَنْ تَذْبَعُوا بَقَرَةً ﴾ (٧) وتحرهما حلاف السنة .

الرواية الأولى: بلفظ 1... فندّ بعير فرماه رحل بسهم فحبسه، فقال: إن لهذه النعم أو قال الإبل أوابد كأوابد الوحش فما غلبكم منها فافعلوا به هكذا».

الرواية الثانية: بلفظ «. . وأصبنا نهبة إبل أو غنم فند . . وبقية الرواية بمثل الرواية السادسة للبخاري. لفظ ابن ماجة (ج٢ ص ١٠٦٢ التحديث ٣١٨٣): «قال: كنا مع النبي .. صلى الله عليه وسلم .. في سفر فند بعير فرماه رجل بسهم. فقال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ..: إن لها أوابد (أحسبه قال) كأوابد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا».

- (١) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.
 - (٢) الآية الثانية من سورة الكوثر
- (٣) قوله _ تعالى _ ﴿ وَفَنَّيِّنَكُ ﴾ لم يثبت في (ت).
 - (٤) الآية ١٠٧، سورة الصافات.
- (a) في (ش) تقديم وتأخير بين هذه الآية والتي تليها.
 - (٦) لعط الجلالة (الله) لم يثبت في (ت، ش).
 - (٧) من الآية ٦٧، سورة البقرة.

ص ١٥٥٨ الحديث ١٦٠٨ (٢٠): بعثل المنفول من الرواية السادسة للبخاري واختلاف افاصنعوا به بدلاً من افافعلوا به الفظ الترمذي (ح ٤ ص ٨٧ الحديث ١٤٩٢). «كنا مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في سفر فند بعير من إبل القوم ولم يكن معهم حيل فرماه رجل بسهم فحبسه شه، فقال وسول الله صلى الله عليه وسلم ـ إن لهده البهائم أوابد كأرابد الوحش فما فعل منها هذا فافعلوا به هذا الله أبي داود (ج ٣ ص ١٠٢ الحديث ٢٨٢١): « . . . وند بعير وبقية الرواية مثل رواية المرمذي واختلاف كلمة «النبي» بدلاً من «وسول الله»، وأيضاً «مثل هذا بدلاً من «هكذا» . وأخرجه النسائي بروايتين (ج ٧ ص ٢٢٨):

من تحر ناقة أو ذبع بقرة أو شاة (فوحد في) (١٠ بطنها (حنيناً مبتاً) (١٠ تم يؤكل أشعر أو لم يشعر (١٠) وقال أبو يوسف ومحمد (١٠ ـ رحمهما الله ـ) (١٠ يؤكل للحديث (١٠) فذكاة الجنبن ذكاة أمه (١٧)

و لأبي حنيفة (^^)_ (رحمه الله)(١) _(١١) الذكاة ما بين اللبة (١١) واللحيين (١١)، (١١) ولم يوجد (١٣).

(١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فخرح من).

- (٦) روي من حديث أبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله _ رضي الله عنهما _: فقد أخرجه الترمذي وأحمد من حديث أبي سعيد الخدري باللفظ الذي أورده المؤلف. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح . . . ». وأخرجه أيضاً أبو داود باللفظ الذي أورده المؤلف من حديث جابر بن عبد ألله . انظر : سنن الترمذي ج ٤ من ٧٧ الحديث ١٤٧٦. سنن أبو داود ج ٣ من ١٠٤ الحديث ٢٨٢٨. مسند أحمد ج ٣ من ١٠٩ وأخرجه أبو داود (ج ٣ من ١٠١ الحديث ٢٧٢٧) عن أبي صعيد الخدري وفي سنده «مسدد». قال: سألت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم _ عن الجنين فقال: كلوه إن شئتم ». وقال مسدد: قلنا يا رسول الله نحر الناقة ونذبح البقرة والشاة فنجد في بطنها الجنين أنلقيه أم بأكله ؟ قال: «كلوه إن شئتم فإن ذكاته البقرة والشاة فنجد في بطنها الجنين أنلقيه أم بأكله ؟ قال: «كلوه إن شئتم فإن ذكاته
 - (٧) الواو سقطت من (ت).
 - (A) ني (ش) (له).
 - (٩) سقطت من (ت، ش).
 - (۱۰) في (ت، ش) زيادة (أن).
 - (١١) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة ٦٨٨.
 - (١٢) للحديث آنف الذكر في الفقرة ٦٨٨.
 - (١٣) في (ت) فراغ بمقدار كلمة وفي (ش) (زيادة (فلا يحل).

⁽٢) ما بين القوسين بماثله في (ش) (جين ميت).

⁽٣) انظر: الميسوط ج١٢ ص ٥، ٦. وفيه تفصيل في قول محمد _ رحمه الله _.

⁽٤) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وقالا),

⁽٥) في (ش) (لقوله ـ عليه السلام ـ).

نصل

(١) ن (ل ١٤٨ أ) ش.

(٢) في (ت) زيادة (كل).

(٣) سقطت من صلب (ص) منحقة فوق السطر.

(٤) في (ش) (كل)

(٥) سقطت من صلب (ص) ملحقة تحت السطر،

(٦) ن (ل ١٢٥ ب) ص.

(٧) زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة وردت في لفط الحديث.

الرواية الأولى والثانية: باللفط الذي أورده المؤلف وفي إحداهما كلمة اسبع، بدلاً من المباع».

الرواية الثالثة: بلفظ رواية مسلم إلا أنه لم يذكر «عن» في عبارة «وعن كل ذي

الرواية الرابعة: بلفظ الذي أورده المؤلف وزيادة كلمة «أكل» قبل كلمة «كل» مي الموضعين. ولا بأس بغراب الزرع^(۱) لأنه طاهر وعلقه طاهر. ولا يؤكل الأنقع^(۱) الذي يأكل الجيف، لأنه لا يتحامى عن^(۱) النجاسات.

[**٦٩٧**] ويكره أكل الضبع والضب، لأن الضبع ذو⁽¹⁾ باب من السباع^(۱)، وقال الشافعي^(۱) _ (رحمه الله)^(۱) _ لا^(۱) يكره (أكل الصب)^(۱)، لأنه أكل على مائدة رسول الله^(۱) .

 (١) طائر من فصيلة الغرابيات، قصير الدئب، منتشر في المناطق المعتدلة من العائم القديم يسكن في الخرائب وأعلي المباني، انظر: المنجد الأبجدي ص ١٣٢٠.

 (٢) هو نوع من الغربان. والأبقع: الأسود في صدره بياض. وهو أخبث ما يكون من الغربان. انظر: تاج العروس ج٥ ص ٢٨١. معجم مقاييس اللعة ح١ ص ٢٨١.

(٣) في (ش) (من).

(٤) في (ش) (ذات).

(٥) انظر: الميسوط ح١١ ص ٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٢.

(٦) انظر: المهذب ج١ ص ٣٤٧، ٢٤٨.

(٧) سقطت من (ت).

(٨) سقطت من صلب (ت) ملحقة فوق السطر.

(٩) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها المقام.

(۱۰) أخرج البخاري ومسلم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - ولفظ البخاري: قال:

اهدت أم حُفيد - خالة ابن عباس - إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أقطأ وسماً
وأضباً، فأكل النبي - صلى الله عليه وسلم - من الأقط والسمن وترك الأضب
تقذراً. قال ابن عباس. فأكل على مائدة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ولو
كان حراماً ما أكل على مائدة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، انظر: صحيح
البخاري مع الفتح ج٥ ص ٣٠٢ الحديث ٢٥٧٥. وأخرحه مسلم في عدة روايات
(ج٣ ص ٢٥٤٣، ١٩٤٤ (٤٤)):

الحديث الأول: بلفظ «قال: دخلت أنا وحالد بن الوليد مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بيت ميمونة. فأتي بضب محنوذ. فأهوى إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بيده. فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة: أخبروا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بما يريد أن يأكل فرفع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يده. فقلت: أحرام هو؟ يا رسول الله. قال: «لا. ولكنه لم يكن بأرض قومي، فأجدني أعافه . قال خالد: فاجترزته فأكلته . ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينظر». وفي الحديث الثاني قال خالد: «فاجترزته فأكلته . ورسول الله ينظر . فلم ينهني الأخرج مسلم أيضاً (ج٣ ص ١٥٤٢) الحديث رقم ١٩٤٤ (٢٤) =

من حديث ابن عمر _ رضى الله عنهما _: «أن النبي _ صلى الله عليه وسلم _ كان مع حديث ابن عمر _ رضى الله عنهما _: «أن النبي _ فنادت امرأة من نساء النبي . معه ناس من أصحابه قيهم سعد . وأتو بلحم ضب . فقال رسول الله _ صلى الله عليه وسدم _ ملى الله عليه وسدم _ «كلوا، فإنه حلال . ولكنه ليس من طعامي الله .

(١) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش).

(٢) الوار زيادة من (ش) تجري على عادة المؤلف،

(٣) ني (ت) (رسول الله).

(٤) كذًّا في (ت، ش) وفي (ص) (عليه السلام).

(a) ما بين القوسين غير واضح في (ت) بسبب الأرضة.

(٦) أخرجه مسلم وابن ماجة عن أبي سعيد _ رضي الله عنه _ فقد أخرجه مسلم في
 (٦) أخرجه مسلم وابن ماجة عن أبي سعيد _ رضي الله عنه _ فقد أخرجه مسلم في
 (١٥١) أخرجه مسلم وابن ماجة عن أبي سعيد _ رضي الله عنه _ فقد أخرجه مسلم في

الرواية الأولى: بلفظ دقال: قال رجل: يا رسول الله إنا مأرض مصبة. فما تأمرنا؟ أر فما تفتينا؟: قال: ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت «فلم يأمو ولم ينه....». الرواية الثانية: بلفظ أن أعرابياً أنى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: إني في غائط مضبة وإنه عامة طعام أهلى، قال فلم يجبه. فقلنا: عاوده. فعاوده قلم يجبه. ثلاثًا. ثم ناداه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في الثالثة فقال «يا أعرابي إن الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم دوابٌ يدنون في الأرض. فلا أدرى لعل هذا منها. فلست آكلها ولا أنهى عنها،. لفظ ابن ماجة(ج٢ ص ١٠٧٩ الحديث ٢٢٤٠): قال: نادي رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ (رجل) [وردت هكذا] من أهل الصفة حين انصرف من الصلاة. فقال: يا رسول الله إن أرضنا أرض مضبة. فما ترى في الضباب؟ قال: «بلغني أنه أمة مسخت، فلم يأمر به، ولم ينه عنه ١٠٤٠ وأخرج مسلم (ج٣ ص ١٥٤٥ الحديث ١٩٤٩ (٤٨) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -: ايقول: أتي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بضب عبد فأبي أن يأكل منه. وقال الا أدري. لعله من القرون التي مسخت. وأخرج أبو والنسائي وابن ماجه عن ثابت بن وديعة ـ رضي الله عنه ـ: لفظ أبي داود (ج٣ ص ٣٥٣ الحديث ٢٧٩٥): قال: كنا مع رسول ألله عليه وسلم - فأصبنا ضاباً، قال: فشويت منها صباً، فأتيت رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ فوضعته بين يديه، قال فأخذ عوداً قعدً به أصابعه، ثم قال (إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض وإني لا أدري أي الدواب هي، قال: فلم يأكل لم ينه، وأخرجه النسائي في ثلاث روايات (ج٧ ص ١٩٩، ٢٠٠).

وكذلك الحشرات(١) كلها يكره(١) أكلها(١) لقوله _ تعالى _: ﴿ وَيُعْزِمُ عَلَيْهِمْ الْحَبَيْتَ ﴾ (١)

79۸ ولا يجوز أكل (الحمير والبغال)(٥) الأهلية، لأنهم «حين فتحوا خيبر والقدور تغلى بلحوم الحمير (٦) نادى منادي رسول الله _ (صلى الله عليه وسلم)(١) _: ألا إن لحوم الحمر الأهلية وخيلها وبغالها حرام إلى يوم القيامة، ونودي أن اكفأوا القدور»(٨)، وما جاء في حل شيء من هذه الأشياء فنحن نرجح المحرم احتياطاً.

• الرواية الأولى: بلفظ اكما مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سفر، فنراسا منزلاً، فأصاب النّاس ضباباً، فأخذت ضباً فشريته، ثم أثبت به النبي - صلى الله عليه وسلم - فأخذ عوداً بعد به أصابعه، ثم قال: إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض، وإني لا أدري أي الدواب هي. قلت: يا رسول الله إن الناس قد أكلوا منها؟ قال: فما أمر بأكلها ولا نهي».

الرواية الثانية: بلفظ اقال جاء رجل إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بضب فجعل ينظر إليه ويقلبه، وقال: اإن أمة مسخت لا يُدرى ما فعلت وإني لا أدري لعل هذا منهاه.

الرواية الثالثة: «أن رجلاً أتى النبي .. صلى الله عليه وسلم .. بضب فقال: إن أمة مسخت. والله أعلم الله لفظ ابن ماجة (ج٢ص ١٠٧٨، ١٠٧٩ الحديث ٢٢٣٨): «قال: كنا مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم .. فأصاب الناس ضباباً. فاشتووها فأكلوا منها. فأصبت منها ضباً فشويته. ثم أتبت به النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فأحذ جريدة فجعل يعد بها أصابعه. فقال «إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض. وإنى لا أدري لعلها هي «فقلت: إن الناس قد اشتووها فأكلوها. فلم بأكل ولم ينه»

- (۱) ن (ل ۱۲۱ ب) ت.
- (۲) کذا فی (ت، ش) وفی (ص) (تکره).
- (٣) مقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش وسقطت من (ت).
 - (٤) من الآية ١٥٧، سورة الأعراف.
 - (٥) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.
 - (1) في (ش) (الحمر الأهلية).
 - (٧) زيادة من (ت، ش).
- (٨) أقرب النصوص إلى هذا ما أحرجه أبو داود والنسائي وابن ماجة عن خالد بن الوليد _ رضي الله عنه _. لفظ أبي داود (ج٣ ص ٣٥٢ الحديث ٣٧٩٠): «أن رسول الله .. صلى الله عليه وسلم _ نهى عن أكل لحوم الخيل والبعال والحمير قال أبو داود: وهو قول مالك، قال أبو داود: لا بأس بلحوم =

749 ويكره أكل لحم الفرس (عند أبي حنيفة (١) .. رحمه الله)(٢) (وقال أبو يوسف ومحمد (١) .. رحمه الله عنهم)(١) لا يكره، قال بعض (١) الصحابة .. (رضي الله عنهم)(١) وكمد ناكل لحم الفرس على عهد رسول الله .. (صلى الله عليه وسلم)(١) .. (١) .

الخيل، وليس العمل عليه، قال أبو داود وهذا منسوخ قد أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ " منهم ابن الزبير وفضالة بن عبيد، وأنس بن مالك، وأسماء ابنة أبي بكر، وسويد بن غفلة، وعلقمة.... لفظ النسائي (ح٧ ص ٢٠٣): (أنه سمع رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ يقول ولا يحل أكل لحوم الخيل والبغال والحمير". لفظ ابن ماجة (ج٢ ص ١٠٦٦ الحديث ١٩٨): أدبهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن لحوم الخيل والبغال والحميرة. وعلق السندي على هذا الحديث بقوله: «اتفق العلماء على أنه حديث ضعيف ذكره النووي وذكر بعضهم أنه منسوخ . . . ٤٠ انظر سنن النسائي وبهامشه حاشية السندي ج٧ ص ٢٠٢. وقد أخرج البخاري ومسلم وغيرهما أحاديث كثيرة رويت عن عدد من الصحابة _ رضى الله عنهم _ حين فتح خيبر والم يرد النهى إلا عن لحوم الحمر الأهلية من هذه الأحاديث أخرج البخاري عن سلمة بن الأكوع _ رضي الله عنه _: قال: اللما أمسوا يوم فتحوا خيبر أوقدوا النيران قال النبي .. صلى الله عليه وسلم ..: علام أوقدتم هذه النيران؟ قالوا: لحوم الحمر الإنسية. قال: أهريقوا ما فيها، واكسروا قدورها. فقام رجل من القوم فقال: نهرق ما فيها ونغسلها. فقال النبي _ صلى الله عليه وسلم _: أو داكا، انظر: صحيح البخاري مع الفتح ج٩ ص ٦٢٢ الحديث ٥٤٩٧، وأخرج مسلم (ج٣ ص١٥٤٠ الحديث ١٩٤٠ (٣٤) عن أنس بن مالك _ رضى الله عنهما -: قال: الما فتح رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ خيبر، أصبنا حمراً خارجاً من القرية . قطبخنا منها فنادى منادي رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ ألا إن الله ورسوله يمهيانكم عنها. فإنها رجس من عمل الشيطان، فأكفئت القدور مما فيها. وإنها لتقور بما فيهاه.

- (١) انظر: المبسوط ج١١ ص ٢٣٤، ٢٣٤.
 - (٢) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).
- (٣) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وقالا).
 - (٤) ن (ل ١٤٨ ب) ش
 - (٥) سقطت من (ت، ش).
- (٦) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (عليه السلام.
- (٧) أخرجه البخاري ومسلم عن أسماه بنت أبي بكر _ رضي الله عنهما _: فقد أخرح البخاري ثلاث روايات:

ولأبي حنيفة _ (رحمه الله)(١) _ قوله _ تعالى _: ﴿ وَاَلَمْيَالُ وَالْمِعَالُ وَالْمِعَالُ وَالْمِعَارُ لِمُ الْمَ لِلْرَكِبُوهَا وَرَيْنَةً (١) ﴾ (١) ، و(١) لم يذكر فيه منفعة الأكل مع أن الآيات سيقت لبيان(١) النعمة ومنفعة الأكل أموى .

٧٠٠ ولا بأس بأكل الأرانب للخبر المروي فيه (١٦)، فإذا (١٧) درج ما لا يأكل

الرواية الأولى والثانية: بلفظ قالت: انحرنا على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - فرساً فأكلاه.

وفي الرواية الثانية احتلاف «رسول الله» بدلاً من كلمة «النبي».

الرواية الثالثة: ملمغة قالت: «ذبحنا على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم - فرساً، ونحن بالمدينة ـ فأكلناه *. انظر: صحيح البخاري مع الفتح جه ص ١٤٠٠ الحديث ١٥٤١ (٣٨)، الحديث ١٥٤١ (١٥٤٠ الحديث الحديث ١٩٤١ (٣٨): قالت: «نحرنا فرساً على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فأكلناه *. وأخرح البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ لفظ البخاري: قال: «نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوم خيبر عن لحوم الحديث ١٥٤١ (٣٦): «أن رسول الله الحديث ١٩٤١ (٣٦): «أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ نهى، يوم خيبر، عن لحوم الحمر الأهلية. وأذن في لحوم الخيل *.

- (١) زيادة من (ش).
- (٢) قوله _ تعالى _ ﴿ وَزِينَهُ ﴾ لم يثبت في (ص).
 - (٣) من الآية الثامنة سورة النحل.
- (٤) الواو زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة للربط.
 - (ه) في (ش) زيادة (استنان).
- (۱) أخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: لفط البخاري: «قال: أنفجنا أرثباً بمر الظهران، فسعوا عليها حتى لغبوا، فسعيت عليها حتى أخذتها، فجئت بها إلى أبي طلحة فبعث إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم بوركيها أو فخذيها، فقبله ٩. انظر: صحيح البخاري مع الفتح ج ٩ ص ١٩٢ الحديث ٥٥٢٥، لفظ مسلم (ج ٣ ص ١٥٤٧ الحديث الحديث ١٩٥٥، فقط مسلم (ج ٣ ص ١٩٤٧ الحديث حتى أدركتها، فأتيت بها أبا طلحة فذبحها. فبعث بوركها وفحديها إلى رسول الله حتى أدركتها، فأتيت بها أبا طلحة فذبحها. فبعث بوركها وفحديها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ، فأتيت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ، فأتيت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ، فأتيت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ، فقله ٩.
 - (٧) ني (ش) (وإذا).

لحمه طهر (۱) لحمه وجلده لزوال الرطوبات النجسة (۲) بالذكاة بلا الآدمي لشرفه، والخنزير (لنهاية خبثه) (۱) لقوله - تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرِ فَإِنَّمُ لَشُوفَه، والخنزير (لنهاية خبثه) (۱) (وقوله - تعالى - ﴿فَإِنَّمُ ﴾ (۱) الهاء كناية عن أقرب المكنيات وهو الخنزير لا اللحم،

٧٠١ ولا يأكل من حيوان الماء إلا السمك، لقوله - تعالى -: ﴿ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَيْنَ (٧).

(والسمك (۱۱) والجريت (۹) والمارماهي (۱۱) وأنواع) (۱۱) السمك يحل يلا ذكاة لقوله _ عليه السلام _: قأحلت لنا ميتنان (۱۲) ودمان، الميتنان الحوت (۱۳) والجراد، والدمان الكبد (۱۶) والطحال» (۱۱).

⁽١) في (ش) (يطهر)،

⁽٢) ن (ل ١٢٦ أ) صي.

⁽٣) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة لتحانس الأسلوب.

⁽٤) من الآية ١٤٥، صورة الأنعام.

 ⁽٥) ما بين الفوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش، ويماثله في (ش) (قوله ﴿ وَإِنَّهُ ﴿ وَإِنَّهُ وَجُنَّبِ ﴾ وكلمة ﴿ الرِّجُسُ ﴾ ملحقة بالهامش.

⁽٦) في (ش) زيادة (و) لكم ترد في بقية النسخ، والمقام لا يحتاج إليها.

⁽٧) من الآية ١٥٧ سورة الأعراف.

⁽٨) في (ت) زيادة (بالحديث).

 ⁽٩) ويسمى: الجري وهو نوع من السمك النهري الطويل ليس له عظم إلا عظم الرأس والسلسلة. انظر: المنجد الأبجدي ص ٣٢٤.

⁽١٠) كلمة فارسية تعني نوع من الحيوانات البحرية هو ثعبان السمك. انطو: قاموس الفارسية ص ٢٠٧.

⁽١١) ما بين القوسين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش.

⁽١٢) في (ش) (الميتنان) رهو تصحيف.

⁽١٣) في (ش) (السمك).

⁽١٤)ن (ل ١٢٧) ت.

⁽١٥) أخرجه ابن ماجة وأحمد عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -: فقد أخرجه ابن ماجة في روايتين (ج٢ ص ١١٠٢، ١٠٧٣ الحديث ٣٣١٨، ٣٣١٤):

ويكره أكل^(۱) الطافي منه عندنا^(۲)؛ (لقول النبي)^(۲) ـ (صلى الله عليه وسلم) ـ (الفسب عنه الماء فكل وما طفا فلا تأكل^{ه(ه)}.

الرواية الأولى: بلفظ قأن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال أحلت لما ميتنان
 الحوت والجرادة.

الرواية الثانية: بدفظ «أن رسول الله - صلى الله عديه وسلم - قال: أحل لكم ميتنان ودمان. فأما الميتنان فالحوت والجراد. وأما الدمان، فالكبد والطحالة انتهى. وأشير هذا إلى أنه وقع خطأ مطبعي في اسم العبد الرحمن بن زيد بن أسلم في هذا الموضع حيث كتب "عبد الرحيم بن زيد بن أسلم اللاحظ. لفظ أحمد (ج٢ ص ٩٧). قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "أحلت لكم ميتنان ودمان. فأما الميتنان فالحوت والجراد، وأما الدمان فالكبد و لمطحالة انتهى. وقال أبن الملفن في تحفة المحتاج (ح١ ص ٢١٦): "رواه ابن ماجة بإسناد ضعيف الأجل اعبد الرحمن بن أسلم على وجاء في نصب الراية (ج٤ ص ٢٠٢) قوله: ١٠٠٠ ورواه ابن حبان في كتاب اللمعقاءة وأعله بعبد الرحمن وقال: إنه يقلب الأخار، وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع الموقوفات، وإسناد المراسيل، فاستحق التركة. ثم قال الحافظ في روايته من رفع الموقوفات، وإسناد المراسيل، فاستحق التركة. ثم قال الحافظ الزيلعي: "قلت: وله طريق آخر قال ابن مردويه في تصيره - في سورة الأنعام -: وحدثنا عبد المباقي بن قانع، ثنا محمد بن بشر بن مطر، ثنا داود بن راشد، ثنا وحدثنا عبد المباقي بن قانع، ثنا محمد بن بشر بن مطر، ثنا داود بن راشد، ثنا عمر، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "يحل من الميتة اثنان ومن الدم عمر، قال: قاما الميتة فالسمك، والجراد وأما الدم فالكبد والطحال» انتهى.

- (١) في (ت) (الأكل).
- (۲) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ح٨ ص ٤٢٢.
 - (٣) ما بين القرسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).
 - (٤) في (ت) زيادة (و).
- (۵) أقرب النصوص إلى هذا ما رواه أبو داود وبن ماجة قال: احداثنا أحمد بن عبده، ثنا يحيى بن سليم الطائفي، ثنا إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير، عن جامر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم -: الما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه، وما مات فيه وطفا فلا تأكلوا، قال أبو داود: روى هذا الحديث سفيان الثوري وأيوب وحماد عن ابن الزبير، أوقفوه على حابر، وقد أسند هذا الحديث أيضاً من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جامر عن البي الحديث أيضاً من وجه ضعيف عن ابن أبي داود وعند ابن ماجة الوما مات فيه فطفا فلا تأكلوه، انظر: سنن أبي داود جا ص ۱۳۸۸ الحديث ١٠٨١. سنن ابن ماجة فلا تأكلوه، انظر: سنن أبي داود جا ص ۱۳۸۸ الحديث ١٠٨١. عن ابن ماجة البيهةي هذا الحديث قائلاً عبدي بن سليم الطائفي كثير الوهم سيء الحفط، وقد رواه غيره عن إسماعيل بن أمية موقوفاً، انظر: السنن الكبرى جه ص ٢٥٦.

Stoce 30%

كتاب الأضحية

كتاب الأضحية

(١) انظر: الهناية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٤٢٥.

(٢) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

(٣) في (ش) زيادة (إن الله أوجب).

(٤) ن (ل ١٤٩ ١) ش.

(a) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش.

(٦) قال الخطابي: العتيرة. شاة تذبح في رحب. . ٠٠. وقال ابن الأثير: «كان الرجل من العرب ينذر النذر، يقول إذا كان كذا وكذا، أو يلغ شاؤه كذا، فعليه أن يذبح من كل هشرة منها في رجب كذا، وكانوا يسمونها العتائر، وقد عثر يعتر عتراً إذا دبع العتيرة. وهكذا كان في صدر الإسلام وأوله ثم نسخ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ج٣ ص ١٧٨. تاح العروس ج٣ ص ٣٨٠. وأقرب النصوص إلى هذا ما أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد عن عبد الله بن عون عن عامر أبي رملة قال: أخبرما مخف بن سليم: لقط أبي داود (ح٣ ص ٩٣ الحديث ٢٧٨٨): قال: "ونحن وقوف مع رسول الله ـ صلى أنه عليه وسلم ـ يعرفات قال: "يا أيها الناس، إن على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة. أتدرون ما العتيرة؟ هذه التي يقول الناس الرجبية). قال أبو داود: العتيرة منسوخة، هذا خبر منسوخ. لفظ الترمذي (ح٤ ص ٩٩ الحديث ١٥١٨): قال: «كنا وقوفاً مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم _ بعرفات فسمعته يقول: يا أيها الناس على كل أهل بيث في كل عام أضحية وعتيرة. هل تدرون ما العتيرة؟ هي الني تسمونها الرجبية؛. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب ولا بمرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه من حديث أبن عون، لفظ النسائي (ج٧ ص ١٦٧، ١٦٨): قال: ابينا نحن وقوف مع النبي -صلى الله عليه وسلم - بعرفة فقال: يا أيها الناس إن على أهل بيت في كل عام أضحاة وهتيرة ٩. لفظ ابن ماجة (ج٢ ص ١٠٤٥ الحديث ٢١١٥): قال: اكنا =

(وعن النبي (صلى الله عليه وسلم) _ أنه قال (۱): اضحوا فإنه سنة أبيك (وعن النبي (صلى الله عليه $_{-}^{(7)}$ وقال الشافعي ($_{-}^{(7)}$ رحمه الله) ($_{-}^{(1)}$ عليه $_{-}^{(7)}$ وقال الشافعي ($_{-}^{(7)}$ لكم تحب، (لقول النبي) ($_{-}^{(0)}$ (عليه السلام) _ الثلاث كتبت علي وهي ($_{-}^{(7)}$ لكم سنة، الوتر والصحى والأضحى $_{-}^{(8)}$.

- (١) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (وقال عليه السلام).
- (٢) لم أحد قيما بين يدي حديثاً بهذا النفظ وأقرب النصوص إلى هذا ما أخرجه ابن ماجة وأحمد عن أبي داود، عن زيد بن أرقم: لفظ ابن ماجة (ج٢ ص ١٠٤٥ الحديث (٣١٢٧): قال: «قال أصحاب رصول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: يا رسول الله. ما هذه الأضاحي؟ قال اسنة أبيكم إبراهيم لفظ أحمد (ج٤ ص ٣٦٨): قال: «قلت. أو قالوا: يا رسول الله ما هذه الأضاحي؟ قال. منة أبيكم إبراهيم وفي إسناده «أبو داود» واسمه «نفيع بن الحارث» أبو داود الأعمى مشهور بكنيته، متروك وقد كذبه ابن معين، انظر: تقريب النهذيب ج٢ ص ٣٠٦ ن ١٤٠.
 - (٣) انظر: المهذب ج١ ص ٢٣٧.
 - (٤) سقطت من (ت).
 - (۵) ما بين القوسين يماثله ني (ت، ش) (لقوله).
 - (٦) في (ت) (هو).
- (٧) أخرجه أحمد والحاكم عن يحيى بن أبي حية عن عكرمة عن ابن عباس ـ وضي الله عنهما ـ: لفظ أحمد (ج١ ص ٢٣١): قال: سمعت رسول الله ـ صلى الله "

وقوفاً عند النبي - صلى الله عليه وسلم - بعرفة فقال: "يا أيها الناس إن على كا أهل بيت، في كل عام، أضحية وعتبرة". أتلزون ما لعتبرة؟ هي التي يسميها الناس الرجبية. لفظ أحمد (ح٤ ص ٢١٥): قال: "ونحن مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو واقف بعرفات فقال: يا أيها الناس إن على كل أهل بيت، أو على كل أهل بيت في كل عام أضحاة وعتبرة قال: أندرون ما العتبرة؟ قال ابن عون فلا أدري ما ردوا. قال: هذه التي يقول الناس الرجبية". وجاء في نصب الرابة (ح٤ ص ٢٦١): "وقال عبد الحق إسناده ضعيف، قال ابن القطان وعلته الجهل بحال أبي رملة واسمه عامر، فإنه لا يعرف إلا بهذا يرويه عنه ابن عون، وقد رواه عنه أيضاً ابه حبيب بن مخنف وهو مجهول أيضاً كأبيه انتهى. قلت: والعتبرة مسوحة بالحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن والعتبرة مسوحة ول النتاج، كانوا ينبحونه لطواغيتهم والعتبرة في رجب. هذا لفظ عبرى روايتي البخاري. ونظر: صحيح البخاري مع المفتح ج٩ ص ٢٩٥ الحديث إحدى روايتي البخاري. ونظر: صحيح البخاري مع المفتح ج٩ ص ٢٩٥ الحديث إحدى روايتي البخاري. ونظر: صحيح البخاري مع المفتح ج٩ ص ٢٩٥ الحديث

\[
\begin{align*}
\begin{align*

والبدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة.

وليس على الفقير والمسافر أصحية (لأن الفقير)(٢) عاجز، وأما المسافر (لأن الظاهر)(١٠) أنه لا يجد الأضحية (أو يتوى(٢) اللحم)(١٠٠).

٧٠٤ (١١) وقت الأضحية بطلوع(١٢) الفجر من يوم النحر، لقولهم(٢٠):

(١) في (تُ) (أولاده) وكلاهما صحيح. انظر الصحاح ج٢ٌ ص ٥٥٥.

(٢) الهداية مع شرح فنح القدير ج٨ ص ٤٢٥. وفيه تقصيل.

(٣) في (ت) (هكذا),

(٤) انظر: مختصر القدوري مع اللباب في شرح الكتاب ج٣ ص ٢٣٢.

- (٥) هو أبو الحسن أحمد بن علي بن جعفر بن حمدان القدوري، نقبه حنفي، ولد ومات ببغداد، انتهت إليه رياسة الحنفية بالعراق، وكان حسن العبارة في السطر، جريء اللسان صنف من الكتب المختصر المشهورة وشرح مختصر الكرخي، و التجريد، و التقريب، و السائل الخلاف، وغيرها. توفي ـ رحمه الله ـ سنة ١٤٨ هـ. انظر وفيات الأعيان ج١ ص ٧٨، ٧٨، الجواهر المضيئة ح١ ص ٩٣٠ الأعلام ج١ ص ٢١٢.
 - (1) ما بين القوسين زيادة من (ش).
- (٧) ما بين القوسين تكرر في (ص) فقد كتبها في رآخر سطر وأول آخر وهو سهو من
 الناسخ وقد شطب على الأولى.
 - (٨) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فالظاهر).
 - (٩) سبق توضيع معناها بهامش الفقرة ٦٦٦.
 - (١٠) سقط من (ت).
 - (١١) في (ش) زيادة (و).
 - (١٣) في (ش) (بعد طلوع).
- (١٣) يماثلها في (ت، ش) (لقوله عليه السلام -)، وحبارة (عليه السلام) ملحقة بالهامش في (ش).

عليه وسلم _ يقول: ثلاث هن علي فرائض وهن لم نطوع الوتر والحر وصلاة الضحى . لفط الحاكم (ج١ ص ٣٠٠): «أن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال: «ثلاث هن علي فرائض، ولكم تطوع، النحر والوتر وركعنا الضحى . قال الذهبي في تلخيصه بهامش المستدرك (ح١ ص ٣٠٠، ٣٠١): «قلت: ما تكسم الحاكم عليه وهو غريب منكر و «يحي» ضعفه النسائي والدارقطني».

«أيام النحر(۱) ثلاثة أولها أفضلها» (۱) إلا أنه لا يجوز (۱) لأهل الأمصار الذب حتى يصلي الإمام (۱) صلاة (۱) العيد، (لقول النبي) (۱) _ (صلى الله عليه وسلم) _ دمن ضحى قبل الصلاة فليعد (۱) (وأما (۱)) (۱۱) أهل السواد (۱۱) فيجوز (۱۱) بعد طلوع الفجر، لأنه لا صلاة لهم يوم العيد. وهي جائزة في ثلاثة أيام يوم البحر ويومان بعده.

(۱) ن (ل ۱۲۲ ب) ص.

(٣) غير واضحة في (ت) بسبب الأرضة.

(٤) في (ش) زيادة (بهم).

(a) سقطت من (ت).

(٦) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

 (٧) في (ش) زيادة (أضحيته فإنما هي شاة لحم) وهي زيادة لم ترد في روايات الحديث.

(A) أخرجه البخاري ومسلم عن أنس _ رضي الله عنه _ فقد أخرجه البخاري بأربع روايات:

الرواية الأولى: بلفظ قال: «قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: من ذبيح قبل الصلاة فليعد. . :

الرواية الثانية: بلفظ قال: «قال النبي ـ صدى الله عليه وسلم ــ: من ذبح قبل الصلاة فإنما ذبح لنفسه، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين.

الرواية الثالثة: للفظ قال: «قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوم النحر: من كان ضح قبل الصلاة فليعد...».

الرواية الرابعة: بلفظ "عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: من ذبح قبل الصلاة فليعد. انظر: صحيح البخاري مع الفتح ج٢ ص ٤٤٧ الحديث ٩٥٤، ج١٥٠ ص ١٥٥٤ وأخرجه مسلم (ج٢ ص ١٥٥٤ الحديث ١٩٥٢ (ح): بلفظ رواية البخاري الثالثة.

(٩) غير واضحة في (ص).

(١٠) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فأما).

(١١) أي أهل القرى.

(١٢) في (ش) زيادة (لهم الذبح).

 $V \circ O$ ولا يضحى بالعمياء والعوراء والعرجاء (۱) التي لا تمشي (إلى المنسك) (۲) ولا العجفاء (۱) (لقول النبي) (۱) – (عليه السلام) في المنحوا تضحوا (۱) بالعرجاء (۷) البين عرجها ولا بالعوراء البين عورها ولا بالمريفة البين ظلعها (۱) ولا بالكبيرة التي لا تنقى (۱) $(V \circ O)$ ولا يحوز (۱) مقطوعة (۱) الأدن والذنب، (لقول النبي) (ع) – (عليه السلام) – «استشرفوا العين والأدن» وكذلك الذي (۱۲) ذهب أكثر (ذنبها و) (۱۲) أذنها، وإن بقي الأكثر من الأذن والذنب جاز.

الله الدم وسائر المقاصد تامة. والخصى والثولاء (١٤٠ الدم والله وسائر المقاصد تامة.

والأضحية من الإبل والبقر والنغشم و(١١٠) ينجزيء من ذلك(١١٠)

⁽۱) ز (ل ۱۲۷ ب) ت.

⁽٢) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽٣) سيق توضيح معناها بهامش الفقرة ٢٤٨.

⁽٤) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽٥) سقطت من (ص).

⁽٦) ن (ل ١٤٩ ب) ش.

⁽٧) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (بالعجرجاء) وهو تصحيف.

⁽A) في (ت، ش) (ضلعها) وهو خطأ. انظر: لسان العرب ج٤ ص ٢٧٥٠، ٢٧٥١.

⁽٩) سبق تخريجه بهامش الفقرة ٢٤٨.

⁽۱۰) في (ت) (يجزيء).

⁽١١) في (ش) (مقطوع).

⁽١٢) في (ش) (التي).

⁽١٣) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة مراعاة السياق.

⁽١٤) الجماء هي التي لا قرن لها. والأجم: الكبش بغير قرن، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ج١ ص ٣٠٠.

⁽١٥) الثول. داء يأخذ الغنم كالجنون يلتوي منه عنقها، وقيل: هو داء يأخذها في ظهورها ورؤوسها فتخر منه، وقيل هو استرخاء في أعضاء الشاء خاصة، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ج١ ص ٢٣٠. تاج العروس ج٧ ص ٢٤٨.

⁽١٦) الواو سقطت من (ت، ش).

⁽١٧) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

كله (١) الثني فصاعداً، (لقول النبي)(٢): اضحوا بالثنيات (٣) ولا تضحوا بالجدعان (٤) إلا الضأن فإن الجدع من يجزى الحديث أبي هريرة (١) - (رضي الله عنه)(١) -: (نعم الأضحية الجدع من الضأن إذا كان ضحماً عظيماً (١) .

٧٠٧ ويأكل من لحم الأضحية ويطعم الأغنياء والفقراء ويدخر، لقوله _ تعالى -: ﴿وَكُلُواْ مِنْهَا وَالْمُعِمُواْ الْقَالِعَ وَالْمُعَمِّرُ ﴾ (١٠) ويستحب أن لا(١٠) ينقص الصدقة (١١) من الثلث، ويتصدق بحلدها، أو يعمل منه آلة تستعمل (١١) في البيت.

والأفضل أن يذبح أضحيته بيده إن كان يحسن الذبح، قال ـ (صلى الله عليه وسلم)(١٤) ـ لفاطمة(١٤) ـ رضي الله عنها ـ: «قومي إلى أضحيتك فاشهديها»(١٥).

⁽١) سقطت من (ت).

⁽٢) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽٣) في (ت، ش) (بالثنيان).

⁽٤) سبق تخريجه بهامش الفقرة ٢٤٧.

⁽٥) سبق ترجمته _ رضى الله عنه _ بهامش الفقرة (٣).

⁽٦) سبق تخريجه بهامش الفقرة ٢٤٧.

 ⁽٧) القُنُوع بالضم: السؤال. وقيل التذلل. وهو أيضاً الرضا باليسير من العطاء.
 والقانع: الذي يسأل. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ج٤ ص ١١٤. لسان العرب ح٥ ص ٣٧٥٤.

 ⁽A) المعتر: هو الذي يتعرض ولا يسأل. وقيل: هو الذي يعتريك ولا يسألك، وقيل غير ذلك. انظر: تفسير ابن كثير ج٥ ص ٣٧٥٤. لسان العرب ج٥ ص ٣٧٥٤.

⁽٩) من الآية ٣٦، سورة الحج.

⁽۱۰) سقطت من (ش).

⁽١١)ن (ل ١٢٧ أ) ص.

⁽١٢)كذا في (ش) وفي (ص، ت) (يستعمل) وهو تصحيف.

⁽١٣) في (ش) (عليه السلام).

⁽١٤) سبق ترجمتها _ رضي الله عنها _ بهامش الفقرة ٢٥٢.

⁽١٥) زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة لكونها وردت في لفظ الحديث.

 $V \cdot \Lambda$ ويكره أن يدبحها الكتابي لأنه (۱) قربة. و(۱) إذا غلط (۱) رجلان فدبح كل واحد منهما (۱) أضحية صاحبه (۱) أجزأ (۱) عنهما، ولا ضمان عليهما استحساناً، لوجود الاذن ظاهراً (۱)

(١) في (ش) (لأنها).

⁽٢) الوار سقطت من (ت).

⁽۳) ن (ل ۱۵۰ أ) ش.

⁽٤) زيادة من (ت، ش) لرفع الالتباس،

 ⁽٥) في (ت، ش) (الآخر).

⁽٢) د (ل ۱۲۸ أ) ت.

⁽٧) في (ش) زيادة (والله أعلم).

Store 30%

كتاب الشركة

كتاب الشركة

٧٠٩ الشركة على ضربين: شركة أملاك، وشركة العقود، فشركة الأملاك: العين التي (١) يرثها الرجلان (٢)، أو يشتريانها فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب صاحبه (١) إلا بأمره (وكل واحد منهما في نصيب صاحبه)(١) كالأجنبي،

العقود. وهي (٦) أربعة أوجه: مفاوضة (٧١٠) ألعقود. وهي (٦) أربعة أوجه: مفاوضة (٢) أن وعنان (٨) وشركة الصنائع، وشركة الوجود. فأما شركة المفاوضة فهي (٩) أن يشترك الرجلان فيتساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما.

فيجوز بين الحرين المسلمين للحاجة، لأنه توكيل وكفالة فتجوز عامة، كما تجوز خاصة.

(١) مقطت من (ش).

(٢) مي (ت، ش) (رجلان).

(٣) في (ت، ش) (الآخر).

(٤) ما بي القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش،

(٥) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش،

(١) في (ت، ش) ريادة (على)

 (٧) المعاوضة: المجازاة، والمغاوضة تفويض كحل واحد منهما صاحبه أمر الشركة، وشركة المفاوضة: أن يشترك اثنان بالمساواة مالاً وتصرفاً وديناً وربحاً. انظر: طلبة الطلبة ص ٢٠٥. المعجم الاقتصادي الإسلامي ص ٢٣٩.

 (A) وهي أن يشترك اثنان في شيء خاص يعن لهما: أي يعرض، وذهب الكسائي والأصمعي إلى أنه مأخوذ من عنان الفرس، لأن كل منهما جعل عنان التصرف في بعض المال لصاحبه. انظر: طلبة الطلبة ص ٢٠٥. أنيس الفقهاء ص ١٩٤، ١٩٥.

(٩) في (ت) (نهر) وهو تصحيف،

V11 ولا تجوز بين الحر والمملوك (١) ولا بين الصبي والبالغ، ولا بين المسلم والكافر، لعدم التساوي بينهما، والمفاوضة تنبني عن النساوي بينهما (٢)، وتتضمن الوكالة (والكفالة) (٣) فيما يشتريه كل واحد منهما تحقيقا للتساوي.

V1Y ويكون المشتري على الشركة، إلا طعام أهله وكسوتهم، لأن وي ذلك ضرورة وما يلزم كل واحد منهما⁽¹⁾، (0) من الديون بدلاً عما يصع فيه الاشتراك⁽¹⁾ فالآخر ضامن له. فإن ورث أحدهما مالاً يصلح رأس مال الشركة، أو وهب له و^(۷) وصل إلى يده بطلت المفاوضة وصارت الشركة عناماً لفوات المساواة.

(١) في (ش) (العبد).

⁽۲) زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة تكمل السياق.

⁽٣) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها المقام.

⁽٤) سقطت من صلب (ص) ملحق تحت السطر.

⁽ه) ن (ل ۱۲۷ ب) ص، ز (ل ۱۵۰ ب) ش.

⁽٦) ن (ل ۱۲۸ ب) ت.

 ⁽٧) في (ت) (أو) وهو خطأه لأن الهبة لا تملك إلا بالقبض عند أبي حنيمة ـ رحم الله ـ.

فصل

\[
\begin{align*}
\begin{align*

 (١) نعق البيع: راح، ونفقت السلعة: غلبت ورغب نيها. ونفقت الفنوس: غلت ورغب فيها. انظر: لسان العرب ج٦ ص ٤٥٠٧، تاج العروس ج٧ ص ٧٩.

(٢) في (ت، ش) (بما),

(٣) ني (ش) (كالتبر).

(٤) هو الذهب كله. وقيل هو الفتات من الذهب والفضة قبل أن يصاغ، وقيل هو ما كان من الذهب غير المضروب، وقيل ما استخرج من المعدن من ذهب وفضة وجميع جواهر الأرض قبل أن يصاغ، انظر: لسان العرب ج١ ص ٤١٦، تاج العروس ج٣ ص ٦٥.

(٥) النقرة من الذهب والفضة: القطعة المذابة، وقيل هو ما سبك مجتمعاً منها والنقرة: السبيكة، وقال الزمخشري: هي الفضة المذابة، انظر: أساس البلاعة ص ٤٧٠. لسان العرب ج٦ ص ٤٥١٩.

(٦) في (ت) (فيصح).

(٧) ما بين القوسين في (ت، ش) تقديم وتأخير.

(٨) في (ت) (المشتري).

(٩) سقطت من (ش).

(۱۰) في (ت) (ثبت)، وفي (ش) (جوز).

(١١) النقد الرابع: هو الدينار الرابع كان معروفاً في بلاد فارس، وهو سنة دراهم. انظر: المعجم الاقتصادي ص ١٦٦٠.

(١٢) جاءً في صحيح البخاري أباب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف. عن المرف عن الصرف عن الصرف

وإن^(۱) أراد الشركة بالعروض باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال الآخر (۲) لتنعقد الشركة.

٧١٤ وأما شركة العنان فتنعقد (٢) على الوكالة دون الكفالة ويصح التعاضل
 في المال، لأن المفاوضة هي العنبئة عن المساواة.

ويصح أن ينساويا في المال ويتفاضلا في الربح فيكون من (1) شرط له فضل الربح _ (بعض الربح)(0) _ بمقابلة عمله . ويجوز أن يعقدها كن واحد (1) ببعض ماله دون العض (٧) للحاجة ولا (يجوز أن)(0) تصح (٨) إلا بما سِنا أن المفاوضة تصح به .

يداً بيد فقال «اشتريت أنا وشريك لي شبئاً يداً بيد ونسيتة ، فجاهنا البراء بن عازب فسألناه فقال: فعلت أنا وشريكي زيد بن أرقم وسألنا الببي ـ صلى الله عليه وسلم _ عن ذلك فقال: هما كان يداً بيد فخذوه ، وما كان بنسيئة قردوه » . انظر: صحيح البخاري مع الفتح ج ص س ١٣٤ الحديث ٢٤٩٧ ، الحديث ٢٤٩٨ . وأخرح أبو داود وابن ماجة وأحمد عن السائب ـ رضي الله عنه ـ: لفظ أبي داود (ج٤ ص ٢٦٠ الحديث ٢٦٠١): قال: هأتيت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فجعلوا پلنون علي ويذكروني ، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «أنا أعلمكم «يعني به ، قلت: صدقت بأبي أنت وأمي: كنت شريكي فنعم الشريك ، كنت لا تداري ولا تماري » . لفظ ابن ماجة (ج٢ ص ٢٦٨ الحديث ٢٢٨٧): «قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كنت لا تداريني ولا تماري» . لفظ ابن ماجة (ج٢ ص ٢٦٨ الحديث ٢٢٨٧): «قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كنت لا تداريني ولا تماري» . وأخرجه أحمد بعدة روايات (ج٣ ص ٤٢٥):

الرواية الأولى: بلفظ اأنه قال للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: اكنت شريكي فكنت خير شريك، كنت لا تداري ولا تماري!.

الرواية الثانية: بلفظ «أنه كان يشارك رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قبل الإسلام في التحارة، فلما كان يوم الفتح جاءه فقال النبي _ صلى الله عليه وسلم _: مرحباً بأخى وشريكى كان لا يدارى ولا يمارى...».

(۱) في (ش) (إذاً).

(٢) كَذَا فِي (ت، ش) وفي (ص) (آخر) وهو تصحف.

(٣) ني (ش) (نينعقد).

(٤) في (ش) (لمن).

(٥) ما بين القوسين سقط من (ش).

(٦) في (ت) زيادة (منهما).

(٧) في (ت) (بعض).

(A) في (ت، ش) (يصح).

\[
\begin{align*}
\begin{align*

فإذا (٩٠) هلك مال الشركة أو أحد المالين قبل أن بشتريا (١٠٠ بطلت الشركة، لأنه هلك أمانة فلم يبق لأحدهما نصيب في رأس المال.

V17 وإن اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر قبل الشراء فالمشتري بينهما على ما شرط، ويرجع على شريكه بحصته من (الثمن، لأن)(١١) عند شرائه كانت الشركة باقية للعقد(١٢) وبقاء المالين (ليس بشرط لجوار العقد)(١٢).

وتجوز الشركة وإن لم يخلطا المال، لأن الجواز (١٤) للحاجة. ولا تصح (١٥) الشركة إذا شرطا لأحدهما دراهم مسماه من الربح لأنه لم يظهر التعامل به في ذلك الزمان.

⁽١) ن (١٥١ أ) ش.

⁽۲) ن (ل ۱۲۹ أ) ت.

⁽٣) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (وجه) وما أثبتناه أدق في أداء المعنى.

⁽٤) في (ص) كتب (ومن جهة) ثم شطب عليها، وفي (ش) زيادة (من).

⁽٥) في (ت) (للآخر).

⁽١) ن (ل ١٢٨ أ) ص.

⁽٧) في (ش) (يتكفل)،

⁽٨) ني (ش) (عه).

⁽٩) في (ت، ش) (وإدا).

⁽۱۱) نی (ش) زیادة (شیئاً).

⁽١١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (ثممه، لأنه).

⁽١٢) في (ش) (لبقاء العقد).

⁽١٣) ما بين القوسين زيادة من هامش (ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها المقام.

⁽١٤) في (ش) زيادة (اعتباراً).

⁽١٥)كذا في (ت، ش) وهو الأولى للمجانسة مع التأنيث، وفي (ص) (يصح).

نصل

٧١٧ ولكل واحد من المفاوضين (١) وشريكي العنان أن يبضع المال ويدفعه مضاربة ويؤكل من يتصرف فيه، لأن هذه من التجارات، ويده في المال يد أمانة، لأن صاحب المال رضى بقبضه.

VIA وأما شركة الصنائع [كالخياطين](٢)، (٣) و(٤) [الصباغين](٥) يشتركان على أن يتقبلا الأعمال ويكون الكسب(٦) بينهما فيجوز ذلك للحاجة وما يتقله كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه لوجود عقد الشركة.

رإن عمل أحدهما درن الآخر فالكسب بينهما نصفان، لأنهما شرطا^(۷) أن يكون المال بينهما نصفين (^(A) فصار العامل عاملاً لنفسه في النصف (معيناً لصاحبه) ((P) في النصف.

 V19

 وأما شركة الوجوه: قالرجلان يشتركان ولا مال لهما على أن يشتريا

 بوجوههما ويبيعا، قتصح الشركة على هذا الوجه(١١٠)

⁽١) في (ت) (المتفاوضين).

⁽٢) في (ص) (كالخياطان) وفي (ت، ش) (قالخياطان) وكلاهما تصحيف، لأن الأولى مجرورة بالكاف والثانية بالفاء.

⁽٣) ن (ل ١٥١ س) ش.

⁽٤) في (ش) (أو).

 ⁽٥) في جميع النسخ (الصباغان) وهو تصحيف، والصحيح ما أثنتناه، الأنه معطوف على مجرور.

⁽٦) ن (ل ١٢٩ ب) ص.

⁽۷) ن (۱۲۸ ب) ص.

⁽A) في (ت) (نصفان) وهو خطأ، لأنه خبر كان منصوب.

⁽٩) ما بين القوسين بماثله في (ش) (ومعين لصاحبه).

⁽۱۰) سقطت من (ت، ش),

(وكل)⁽¹⁾ واحد منهما⁽¹⁾ وكيل الآخر فيما يشتريه لوجوب⁽¹⁾ التساوي بينهما، فإن شرطا⁽¹⁾ على⁽¹⁾ أن⁽¹⁾ المشتري بينهما نصفان^(١) فالربح كذلك، و^(١) لا يجوز أن يتفاضلا فيه، لأن الربح بناء على ملك المبيم.

VY ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاصطياد، وما اصطاده أو احتطبه أحدهما فهو له دون صاحبه (١٠) الآخر (١٠) لأنه توكيل بما (١١) لا(١٠) يملكه الوكيل لمفسه قبل الإذن والتوكيل، ولو اشتركا ولأحدهما بغل وللآخر راوية يستقي عليها الماء والكسب بينهما لم يصح (١٠)، والكسب كله للذي استغى (فإن كان العامل صاحب البغل يجب) (١١)، (١٥) عليه أجر مثل الراوية لأن صاحب الراوية صار آجراً راويته (١١)، أجر مجهول، وإن كان (١٧) العامل صاحب الراوية ومله (١٥)، بأجر مجهول، وإن كان (١٧) العامل صاحب الراوية فعليه أجر مثل البغل، لأنه (١٩)،

⁽١) ما بين القوسين بماثله في (ش) (فكل).

⁽٢) سقطت من (ش).

⁽٣) ني (ت) (لوجود).

⁽٤) في (ش) (شرط) وما أثبتاه هو الأولى للتجانس مع التثنية.

⁽٥) مېق تخريجه.

⁽١) في (ت) زيادة (بكون)

⁽٧) ني (ش) (نصفين) وهو خطأ، لأنه خبر أن مرقوع.

⁽A) الواو زبادة من (ت، ش) وهو زيادة مهمة للربط.

⁽٩) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽۱۰) سقطت من (ش).

⁽١١) في (ش) (بيما).

⁽١٢) زيَّادة من (ت) وهي زيادة مهمة، لأن الحكم بالنفي.

⁽۱۳) في (ش) (تصح)،

⁽١٤) ما بين القوسين زيادة من (ش) -

^{... (}١٥) في (ص، ت) (ر) تناسب السياق فيهما، وتم الاستغناء عنها، لأن السياق لا يحتاجها بعد إثبات زيادة (ش).

⁽١٦) في (ټ) (لراويته).

⁽۱۷) ن (ل ۱۵۲ أ) ش.

⁽۱۸) نی (ش) (علیه).

⁽١٩) ني (ش) (لأن).

(1) صار (مستأجراً للبغل)(٢) بنصف ما يحصل (٢)، (1) وإنه مجهول، والإحارة . بعوض مجهول يوجب فساد الإجارة .

VY وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر المال، لأن الربح تبع المال ويبطل ($^{(0)}$ شرط التفاضل، لأنه يتعلق ($^{(7)}$ بالعقد $^{(V)}$ والعقد فاسد.

وإذا مات أحد الشريكين أو ارثد (والعياذ بالله)(^) و(*) لحق بدار الحرب بطلت الشركة لانقطاع تصرفاته في هذه الدار.

\[
\begin{align*}
\begin{align*

⁽١) في (ش) زيادة (صاحب الراوية).

⁽٢) ما بين القوسيل يماثله في (ش) (مستأجر البغل).

⁽٣) في (ت) (يعمل).

⁽٤) د (ل ۱۳۰ ۱) ت.

⁽٥) في (ت) (تبطل).

⁽٦) زيادة من (ش) وهي زيادة ترضيحية مهمة.

⁽٧) ن (ل ١٢٩ أ) ص.

⁽A) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

 ⁽٩) في (ت) (أو) وما أثبتناه هو الصحيح. انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٥ ص
 ٤١٢.

⁽١٠) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش

⁽۱۱) في (ش) (صاحبه).

⁽١٢) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (زكاته).

⁽١٣) تكررت في (ت) في آخر سطر وأول آخر وهو سهر من الناسخ وقد شطب على الأولى منهما.

⁽١٤) انظر: المبسوط ج٣ ص ٣٩، ٤٠.

⁽١٥) ما بين القوسين زيادة من هامش (ش) وهي زيادة مهمة.

⁽١٦) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (لأنه) وما أَنْبَناه أُولَى لحاجة السياق إلى العاء

⁽١٧) في (تُ) (يبق).

الأمر، وإن (١) لم يعلم، لأنه عزل حكمي فلا (٢) يتقيد بالعلم كالموت (وعند أبي يوسف ومحمد (٢) _ رحمهما الله _) (١) إن لم يعلم بقي وكيلاً كالعزل القصدي، لا يصح من غير علم الوكيل (والله أعلم) (٥) بالصواب (١)

(١) في (ش) (إذا).

⁽٢) في (ش) (ولا).

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وعندهما).

⁽٥) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽١) سقطت من (ت، ش).



كتاب الوقف

VYY VYY

⁽¹⁾ انظر: المبوط ج١٢ ص ٢٧، ٢٨.

⁽٢) زيادة من (ش).

 ⁽٣) في (ص) (قاضي) والصحيح ما أثبتناه؛ ألنه مرفوع بضمة مقدرة على ياء المنقوص المحذوفة، وفي (ش) (حاكم) وفي (ت) (الحاكم).

⁽٤) ن (ل ١٥٢ ب) ش.

⁽٥) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (بمعني).

⁽٦) سقطت من (ت).

⁽٧) في (ت) زيادة (سبحانه و).

⁽٨) ن (ل ١٣٠ ب) ت.

⁽٩) سقطت من (ت).

⁽۱۰)ن (ل ۱۲۹ ب) ص.

⁽١١) كذا في (ش) ويماثلها في (ص، ت) (وجه من) وهو تصحيف.

⁽١٢) في (ص) (قاضي) والصحيح ما أثبتناه، لأنه مرفوع بصمة مقدرة على باء المنفوص المحذوفة وفي (ش) (حاكم) وفي (ت) (الحاكم)،

⁽١٣) زيادة من (ش) وهي زيادة توضيحية مهمة.

بالمقطوع (بالحكم به)(١) _، (وكذلك إذا وصي)(٢).

\[
\begin{aligned}
\begin

ووقف المشاع جائز عند أبي يوسف _ (رحمه الله)(٦) _ كالاعتاق، وعند محمد($^{(7)}$ _ (رحمه الله) $^{(7)}$ _ لا يحوز كالهبة فيما يحتمل القسمة.

VYO ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد ($^{(1)}$) ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد $^{(1)}$ أبداً فحينئذ يتأبد، لأنه بمعنى التمليك من وجه، وقال أبو يوسف ($^{(1)}$) (رحمه الله) $^{(1)}$ إذا سمي جهة تنقطع ($^{(1)}$) جاز وصار بعدها $^{(1)}$ للفقراء وإن لم يسمهم، لأن عنده هذا إسقاط إلى الله _ تعالى _ .

⁽١) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

 ⁽٢) كدا مي (ش) وهو الأولى لرفع الإلتباس وفي (ص) (أو أوصى) وفي (ت) (كما إذا أوصى).

⁽٣) ني (ت، ش) (وإذا).

⁽٤) في (ش) كتب ما أثبتناه ثم شطب عليها وكتب بعدها قصع)، جاء في المستصفى (ل ٢٢٢ ب: وإذا استحق: أي ثبت الوقف).

⁽٥) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

⁽٦) مقطت من (ت).

⁽٧) انظر: بدائع الصنائع ح٦ ص ٢٢٠.

⁽A) سقطت من (ت) وفي (ش) (رحمه الله).

⁽٩) في (ش) (ينقطع).

⁽١٠) في (ش) زيادة (انتفاعه).

⁽۱۱) دُ (ل ۱۹۳ ا) ش.

⁽١٢) ضيعة الرجل: حرفته وصناعته ومعاشه وكسبه، وتطلق في هذا الموضع للأرض المغلة.

قال الأزهري: الضيعة والضياع عند الحاضرة؛ مال الرجل من النخل والكرم والأرض. انظر: لسان العرب ج٤ ص ٢٦٢٤. تاج العروس ج٥ ص ٤٣٧.

ببقرها وأكرتها (١) _ وهم عبيده (٢) _ جاز، وقال محمد (١) _ (رحمه الله) (١) _ يجوز حبس (١) الكراع (١) والسلاح إلا أن في الضيعة ينبغي أن يلزم تما للعقار، وفي الخيل لا يلزم، ويكون هذا إحساناً وقرية.

VYV وإذا صح الوقف (لا يجوز) بيعه ولا تمليكه إلا أن يكون مشاعاً عند (١) أبي يوسف (١٠) (_ (رحمه الله) (١١) _ فيطلب الشريك الفسمة فيصح (١٠) مقاسمته، لأن فيها الضرورة، وأما البيع والتمليك فينافيان (١٢) مقتضى مقصود العقد (١٤) ، والواجب أن يبندى من ارتفاع الوقف بعمارته، شرط (الواقف دلك) (١٥) أو لم يشترط، لأنه يجب إبقاء أصله لحق الفقراء.

\[
\begin{aligned}
\text{VYA} \\
\text{old of the limits of the lim

⁽١) الأكرة مفردها: أكَّار وهو الزَّراع. انظر: لسان العرب ج١ ص ١٠٠.

 ⁽٢) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (عبيد) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الضمير.

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) مبق تخريجه.

⁽٥) في (ش) زيادة (الخيل) وهي زيادة لا داعي لها، لأن الكراع تعني جنس الخيل.

⁽٦) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة ١٦٦.

⁽٧) ما بين القومسين يمائله في (ت) (لم يجر).

⁽٨) ن (ل ۱۲۱ أ) ت.

⁽٩) ن (ل ١٣٠١) ص.

⁽١٠) انظر: بدائع الصنائع ج٦ ص ٢٢٠.

⁽١١) سقطت من (ت، ش).

⁽۱۲) نی (ت) (فتصبح).

⁽١٣)كذًا في (ش: وفي (ص، ت) (ينافي) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التثنية.

⁽١٤) ني (ت، ش) (الوقف).

⁽١٥) ما بين القوسين في (ت، ش) تقديم وتأخير.

⁽١٦) كذا في (ت، شُّ وهو الأولى للمجانسة مع التأنيث وفي (ص) (أجره).

⁽١٧) سقطت من صلب (ت) ملحقة فوق السطر.

⁽١٨) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق تحت السطر وسقط من (ت).

لو لم يعمرها يبطل حق الواقف وحق صاحب (١) السكس (٢) أصلاً، وتأخير حق صاحب (١) السكني أولى (٤) من إيطال حقها من كل وجه

\[
\begin{align*}
\begin{align*

• ٧٣٠ وإذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل ولايته (١١) إليه جاز عند أبي يوسف (١١) _ (رحمه الله) (١٢) _، لأن عنده [إسقاطاً] (١٤) فلا يفتقر إلى التسليم وقَصَرُ (١٥) يده عنه.

(١) تكررت في (ت) وهو سهو من الناسخ.

(۲) ن (ل ۱۵۲ ب) ش.

(٣) زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة لإتمام المعنى.

(٤) تكررت في (ص) فقد كتبها الناسخ في آخر ما ألحق بالهامش وفي الصلب.

(٥) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

(٦) جاء في المستصفى (ل ٢٢٣ أ): وآلته أي آلة البناء كالخشب وغير ذلك.

(٧) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (يصرف) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الضمير.

(٨) في (ت) (عمارة الوقف).

(٩) في (ش) زيادة (الوقف إليها).

(١٠) مي (ش) (عنها) وفي (ت) (عن ذلك).

(١١) في (ت، ش) (الولاية).

(١٢) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٥ ص ٤٣٧.

(١٣) سقطت من (ت).

(١٤) في جميع النسح (إسقاط) وما أثبتناه هو الصحيح، لأنه بالنصب اسم (أن).

(١٥) في (ش) يوجد فراغ صغير ولا يوجد في غيرها من النسخ والسياق لا يظهر فيه نقص.

(١٦) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لم يزل).

(۱۷) في (ش) (يعزله).

بطريسة، (لسقول الله) (" - تسعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْسَنَعِدُ يَلَهُ عَلا تَدْعُواْ مَعَ ٱلله أَحَدًا ﴾ (") (") (") ويشترط أن يأدن للناس بالصلاة فيه، فإذا صلى فيه واحد زال عند أبي حنيفة (" - (رحمه الله) (" - ملكه، وقال أبو يوسف (" - (رحمه الله) () - يزول ملكه عنه (۱) (۱۰) بقوله جعلته مسجداً ، لأن عنده الوقف إسقاط.

 $V\Upsilon\Upsilon$ ومن بنى سفاية (۱۱) للمسلمين أو خانا (۱۲) يسكنه بنو السبيل أو رباطاً (۱۳) أو جعل أرضه مقبرة، لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم به حاكم عند أبي حنيفة (۱٤) _ (رحمه الله) (۱۵) _، لأنه تسرع بالمنافع. لا بالعين، لأنهم

 ⁽١) فرزتُ الشيء: إذا قسمتُه، وأفرز له نصينه: عُزِل أي عزل له نصيبه. انظر: لسان العرب ج٥ ص ٣٣٧٧.

⁽٢) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽٣) ن (ل ١٣١ ب) ت.

 ⁽٤) قوله _ تعالى _ ﴿ فَلَا نَدْعُواْ مَعَ اللَّهِ أَحْدًا ﴾ لم يثبت في (ت، ش) ـ الآية ١٨، سورة الجور.

⁽٥) انظر: المبسوط ج١٢ ص ٣٤.

⁽٦) سبق تخريجه.

⁽٧) انظر: المبسوط ج١٢ ص ٣٤.

⁽٨) مقطت من (ت).

⁽٩) سقطت من (ش).

⁽۱۰)ن (ل ۱۳۰ ب) ص.

⁽١١) السقاية بالكسر والضم موضع السقي. وهي الموضع الذي بتخذ فيه الشراب كالمسقاة ـ بالفتح والكسر ـ. انظر: لسان العرب ج٣ ص ٢٠٤٢. تاج العروس ج٠١ ص ١٨٠.

⁽١٣) الخان: هي كلمة بمعنى الحانوت، وهو يطلق على الدكان. وهو أيصاً محل نزول المسافرين ويسمى الفندق. انظر: لسان العرب ج٢ ص ١٢٩٦. معجم الألماظ الفارسية ص ٥٨. المنجد الأبجدي ص ٣٩٧.

⁽١٣) الرباط: وأحد من الرباطات المبنية. وهو المكان الذي تستريح فيه القوافل وسط الطريق أثناء السفر وهو المكان الذي يعد لسكن الفقراء. انظر: لسان العرب ج٣ ص ١٥٦٠. قاموس الفارسية ص ٢٩١.

⁽١٤) انظر: بدائم الصنائم ح٦ ص ٢١٨، ٢١٩.

⁽١٥) سقطت من (ت).

 $V^{(1)}$ يملكون العين بالاتفاق $V^{(1)}$, وعند أبي $V^{(1)}$ يوسف $V^{(1)}$ (رحمه الله) $V^{(1)}$ يزول ملكه بالقول، لأنه إسقاط $V^{(1)}$ وقال محمد $V^{(1)}$ (رحمه الله) المقبرة زال الناس من السقاية و $V^{(1)}$ سكنوا الخان و $V^{(1)}$ الرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك، $V^{(1)}$ كالهبة [$V^{(1)}$ بد من التسليم] $V^{(1)}$.

(١) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش،

⁽٢) ن (ل ١٥٤ أ) ش.

⁽٣) في (ش) هنا كلمة مطموسة والسياق لا يظهر فيه نقص.

⁽٤) في (ش) زيادة (عنده).

⁽۵) في (ش) (أو).

⁽٦) في (ت، ش) زيادة (لأنه).

⁽٧) ما بين القوسين بماثله في (ت، ش) (فلا).

⁽٨) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ت) ملحق بالهامش.

كتاب الهبة

كتاب الهبة

٧٣٣ (الهبة تصح (١٠)(٢) بالإيجاب والقبول والقبض (٣)

(١) ني (ش) (يصح).

(٢) ما بين الفوسين في (ش) تقديم وتأخير

(٣) اختلف الفقهاء في القبض كثرط لصحة الهنة إلى فريقين:

الفريق الأول: يرى أن القبض شرط لصحة الهبة، وهم الحنفية والشافعية وأحمد في المكيل والموزون. الرواية الثانية له في غير المكيل والموزون.

الفريق الثاني: يرى أن الفبض ليس شرطاً لصحة الهبة، وهم المالكية وفي رواية لأحمد في غير المكيل والموزون والشافعي في القديم. ويستدل الفريق الأول بالآتى:

أولاً: ما رواه مالك في الموطأ (ص ٥٣٢ الحديث ١٤٣٤): اعن عائشة زوح النبي مسلى الله عليه وسلم ما أنها قالت: إنّ أبا بكر الصديق كان نحلها جاذ عشرين وسقا من ماله بالغابة، فلما حضرته الوفاة، قال؛ والله يا بنية، ما من الناس أحد أحب إلي غنى بعدي منك، ولا أعز علي فقراً بعدي منك، وإنها هو اليوم مال وارث، عشرين وسقا، فلو كنت جددتيه واحترتيه كان لك، وإنها هو اليوم مال وارث، وإنها هما أخواك وأختاك، فاقتسموه على كتاب الله...ه.

ثانياً: ما رواه مالك أيضاً في الموطأ ص ٥٣٤، ٥٣٤ رقم الحديث ١٤٣٥): •أن عمر بن الخطاب قال ما بال رجال ينحلون أبناءهم نحلاً ثم يمسكونها؟ فإن مات ابن أحدهم، قال: مالي بيدي لم أعطه أحداً، وإن مات هو، قال: هو لابني قد كنت أعطيته إياه: من نحل نحلة فلم يحزها الذي نُحلها، حتى يكون إن مات لورثته فهي باطل».

ثالثاً: واستدل السرخسي قائلاً: ق. . . ولأن هذا عقد تبرع - [أي عقد الهبة] - ملا يثبت الملك فيه بمحرد القبول كالوصية ، وتأثيره أن عقد النبوع ضعيف في نفسه ولهذا لا يتعلق به صفة اللزوم ، والملك الثابت للواهب كان قوياً ، فلا يزول بالسبب الضعيف حتى ينضم إليه ما يتأيد به . . . » . ويستدل العربي الثاني بالآتي:

أولاً: يما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما قال: قال =

(لما روي)^(۱) عن بعض الصحابة _ رضي الله عنهم أجمعين^(۱) _ [قالوا]^(۱) «لا تصح⁽¹⁾ الهبة إلا مقبوضة محوزة⁽⁰⁾، فإن قبض الموهوب له في المجلس عبر أمر الواهب جاز، (لأن الهبة)⁽¹⁾ إذن في المجلس، وإن قبض بعد

النبي - صلى الله عليه وسلم -: االعائد في هبته كالعائد في قيئه، هذا لفط البخاري. انظر: صحيح البخاري مع العتج ج٥ ص ٢٣٤ الحديث ٢٦٢١. صحيح مسلم ج٣ ص ١٢٤١ الحديث ٢٦٢١ (٧).

ثانياً: مَا روي عن علي وابن مسعود .. رضي الله عنهما .. أنهما قالا: اللهبة إذا كانت معلومة فهي جائزة قبضت أو لم تقبض. نقلاً عن الكافي لابن قدامة (ج٢ ص ٤٦٧) ولم أجد هذا الأثر في الكتب التي بين يدي.

ثَّالِثاً · استدلوا بدليل قياسي بأن العقود ـ عندهم ـ عموماً لا يكون فيها القبض شرطاً لصحة العقد وعقد الهبة واحد منها.

والذي يظهر لي - والله أعلم بالصواب -: أن القبض شرط لصحة عقد الهبة استناداً إلى الأثرين الصحيحين عن عائشة وعن عمر - رضي الله عنهما - وهو ما ذهب إليه الجمهور. انظر: المسوط ج١٢ ص ٤٥، ٩٥. الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٤٧٤ - ٤٨١. مواهب الجليل للحطاب ج٢ ص ٥٥، ٥٥. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٤ ص ١٠٠. بداية المجتهد لابن رشد ج٢ ص ٢٠٠. قوانين الأحكام لابن جزي ص ٢٩٩. المهذب للشيرازي ج١ ص ٤٤١. روضة الطالبين ج٥ ص ٢٧٠. المغني ج٥ ص ٦٤٩. الكافي لابن قدامة ج٢ ص ٤٦٦، ٤٦٧.

(١) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة لأن ما بعدها في موضع الاستدلال.

(٢) كلمة (أجمعين) سقطت من (ت، ش).

(٣) سقطت من (ش) وفي (ص، ت) (قال) وما أثبتناه هو الصحيح لأن المقام مقام جمع.

(٤) ني (ش) (يصح).

(٥) لم أجد أثراً عن الصحابة بهذا اللفظ وأقربها إلى ذلك ما أحرجه عبد الرزاق في مصنفه (ج٩ ص ١٠٧ الحديث ١٦٥٢٩) «عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال: الهمة لا تجوز حتى تقبض، والصدقة تجوز قبل أن تقبض، ومن آثار الصحابة في هذا المعنى ما رواه مالك في الموطأ (ص ٥٣٣ الحديث ١٤٣٤): «عن عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أنها قالت: «إن أبا بكر الصديق كان نحلها جاد عشرين وسقا من ماله بالغابة... وسبق ذكره في ثنايا دراسة المسألة في هامش هذه الغقرة.

(٦) ما بين القوسيس يُماثله في (ت، ش) (لأنه).

الافتراق لم يجز إلا أن يأذن له الواهب في القبض، لأن بارتفاع المجلس لم يق القول، لأن القول يبقى إلى آخر المجلس (١٠).

(١) ني (ش) زيادة (نقط).

(٥) ن (ل ١٣٢ أ) ت.

(١) لفظ الجلالة (الله) لم يثبت في (ت).

(٧) من الآية الرابعة سورة المجادلة.

(A) يعني فلو ملك الطعام في قوله (أطعمتك هذا الطعام). ولم يأكله جاز.

(٩) ما بين القوصين يماثله في (ش) (ولو ملكت).

(١٠) يماثلها في (ش) (وكذلك قوله) وفي (ت) (ولو قال).

(١١) العمرى: يقال: أعمرته الدار عمرى: أي جعلتها له يسكنها مدة عمره، فإذا مات عادت إليّ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ج٣ ص ٢٩٨.

(١٢) في (ت، ش) (أن).

(۱۳) ن (ل ۱۴۱ أ) ص.

(١٤)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (عليه السلام).

(١٥) أخرج البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله _ رضي الله عنه _ لفظ البخاري: قال: "قضى النبي _ صلى الله عليه وسلم _ بالعمرى أنها لمن وهنت له". انظر: صحيح البخاري مع الفتح ج" ص ٢٣٨ الحديث ٢٦٢٥. وأخرجه مسلم في عدة روايات منها(ج" ص ١٣٤٦، ص ١٣٤٧ الحديث ١٦٢٥ (٢٤ _ ٢٦): الرواية الأولى: بلفظ «أن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قضى فيمن أعمر

الرواية الأولى: بلفظ اأن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قضى فيمن أعمر عمرى له ولعقبه، فهي له بتلة. لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا ثنيا.

الرواية الثانية: بلفط "قال رسول الله مسلى الله عليه وسلم م: "العمرى لمن وهبت لمه.

الرواية الثالثة: بلفط قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _: أمسكوا عليكم

⁽٢) كَذَا في (ت) وفي (ص، ش) (بنعقد) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٣) كذا في (ش) وفي (ص، ت) صريح وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأتيث.

⁽٤) سقطت من صلب (ص، ت) ملحقة فوق السطر.

وقوله (۱): حملتك على هذه الدابة (۲) إذا نوى به (^{۳)} الهبة.

٧٣٥ ولا تجوز الهبة فيما ينقسم (٤) إلا محوزاً مقسوماً، ليصح فيه القبض.

و(°) هبة المشاع فيما لا يقسم جائزة، لأن القبض فيه لا يتصور إلا ناقصاً.

ومن وهب شقصاً مشاعاً فيما يقسم فالهبة فاسدة لقصور القبض، فإن قسمه وسلم (٦) يجوز (٧) لتمام القبض.

\[
\begin{align*}
\begin{align*

وإذا كانت العين في يد الموهوب له، ملكها بالهبة وإن لم يحدد فيها قبضاً، لأن القبض الواجب بالهبة قبض أمانة فينوب عنها كل قبض.

۷۳۷ وإذا وهب الأب لابنه الصغير ملكها الابن بالعقد، لأن قبض الأب قبض الابن، وإن وهب له أجنبي هبة تمت بقبض الأب.

وإذا وهب للبتيم هية قبضها^(١١)

أموالكم ولا تفسدوها. فإنه من أعمر عمرى فهي للذي أعمرها. حياً وميتاً.
 ولعقمه.

⁽١) زيادة من (ت، ش) لرفع الالتباس.

⁽٢) في هامش (ص) زيادة (كانت عارية إلا).

⁽٣) ن (ل ١٥٤ ب) ش.

⁽٤) في (ش) (يقسّم).

⁽٥) الواو زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة للربط.

⁽١) في (ت) (سلمه).

⁽٧) ما بين القوسين زيادة من (ش) وفي (ت) (فإن).

⁽۸) في (ت، ش) (جائز).

⁽٩) هي (ش) (يضاف)

⁽۱۰) سقطت من (ت، ش).

⁽١١) في (ش) (يقبضها) وفي (ت) (فقبضها).

(وليه له)(١)، (٢) فإن($^{(1)}$ كان($^{(1)}$ في حجر أمه (فَقَبْضُها له يحوز) $^{(0)}$ ، (وكذلك إن كان في حجر أجنبي يربيه فقبضه $^{(1)}$ له جاز) $^{(4)}$.

وإن قبض الصبي الهبة بنفسه (وهو يعقل القبض) (^) بجوز، لأنه تصرف نافع محض فيملكه كل أحد يصلح قابضاً له.

 $V^{(1)}$ فإذا (۱۰) وهب اثنان من واحد داراً يجوز، لأن القباض (۱۰) واحد، وإن وهب واحد من اثنين لم تصح (۱۱) عند أبي حنيفة (۱۲) _ (رحمه الله)(۱۲) _ (وقال أبو يوسف (۱۶) ومحمد (۱۲) _ رحمه الله _)(۱۵) يصح، لأنهما يقبضان مرة (۱۲) ، و (۱۷) لأبي حنيفة _ (رحمه الله)(۱۲) _ أن لكل واحد منهما (۱۸) جزءاً مشاعاً، والقبض في المشاع لا يتصور (۱۹) .

⁽١) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

⁽٢) في (ت، ش) (زيادة (جاز) وهي في (ت) فوق السطر.

⁽٣) ني (ت، ش) (وإن).

⁽٤) سقطت من صلب (ص) ملحقة قوق السطر.

⁽٥) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فقبضتها له جاز).

⁽٦) ن (ل ١٣٢ ب) ت.

⁽٧) ما بين القوسين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش،

 ⁽A) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة، لأن هذا القيد مهم في الهبة.

⁽٩) ني (ت، ش) (وإذا).

⁽١٠) في (ش) (القبض).

⁽۱۱) نی (ت، ش) (یصح)،

⁽١٢) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٤٩٦.

⁽۱۳) سقطت من (ت).

⁽١٤)ن (ل ١٣١ س) ص.

⁽١٥) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وقالا) وبعدها ن (ل ١٥٥ أ) ش.

⁽١٦) في (ت، ش) (بمرة).

⁽١٧) الواو سقطت من (ت).

⁽۱۸) سقطت من (ت، ش).

⁽١٩) في (ت، ش) (يتحقق).

نصل

VTQ وإذا وهب هبة لأجنبي فله (١) الرجوع فيها عندنا (٢) لقوله عليه السلام =: «الواهب أحق بهبته ما لم يثب (٤) منها (٥) إلا أنه يعوضه لوجود الثواب، (أو يزيد) (٢) زيادة متصلة، لأنه يصير رباً أو يموت أحد المتعاقدين، أو تخرج (٧) الهبة من ملك الموهوب له، لأنه يؤدي إلى الإضرار بذلك الغير.

المقصود حاصل وهو صلة الرحم بخلاف الأجنبي، لأن المقصود منه

في (ش) زيادة (حق).

⁽٢) زيادة من (ش).

⁽٣) انظر: المسوط ج١٢ ص ٤٩.

⁽٤) ثاب. يثوب: إذا رجع. ثاب الرجل: رجع بعد ذهابه، ويقال ثاب فلان إلى الله وتاب، بالثاء والتاء: أي عاد ورجع إلى طاعته. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ج١ ص ٢٢٦. تاج العروس ج١ ص ١٦٨.

⁽٥) أخرجه أبن ماجة (ج٢ ص ٧٩٨ التحديث ٢٣٨٧): قال: اثنا وكيع، ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن جارية الأنصاري، عن عمر بن ديار، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الرجل أحق بهبته ما لم يشب منها». وجاء في نصب الراية (ج٤ ص ١٢٥): «وإبراهيم بن إسماعيل بن جارية ضعفوه». وأخرج التحاكم (ج٢ ص ٥٦): عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يشب منها». ثم قال التحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه إلا أن نكل الحمل فيه على شبخنا».

⁽٦) ما بين القوسين يماثله في (ش) (وكذا إذا زاد الموهوب)، وفي (ت) (أو ثزيد).

⁽٧) في (ش) (يخرج).

⁽٨) في (ت، ش) (لذي).

⁽٩) انظر: بدائع الصنائع ج٦ ص ١٣٢.

العوض (١) ، (٦) وقال الشافعي (٢) $_{-}$ (رحمه الله)(١) $_{-}$ (في هبة الأجنبي لا رجوع)(٥) وفي هبة القريب له(٦) الرجوع [لأنه لا ولاية له على الأجنبي، ولنا قوله $_{-}$ عليه السلام $_{-}$: $_{-}$ الهنة لذي رحم محوم لم يرجع فيها $_{-}$ (٨) $_{-}$ (٨) $_{-}$ (٨) $_{-}$ (٨).

VEN وما وهب أحد الزوجين للآخر (٩) لا رجوع فيه لحصول المقصود وهو الصلة (والمودة)(١٠).

(وإذا وهبت المرأة صداقها في مرض موتها لؤوجها لا تصع، لأنه تعلق به حق الورثة)(١١٠).

٧٤٧ وإذا قال الموهوب له للواهب خذ هذا(١٢) عوضاً عن(١٣) هبتك أو بدلاً منها(١٢) أو في مقابلتها، فقبضه الواهب سقط الرجوع لوجود التعويض

(١) كذا في (ت، ش) وفي (ص (عوض).

(٢) في (ش) زيادة (ولم يحصل).

 (٣) انظر: المهذب ج١ ص ٤٤٧، وجاء فيه: جواز الرجوع في الهبة فيما إذا كان من الوالد لولده أو ولد ولده وإن سفل.

(١) سقطت من (ت).

(٥) ما يبن القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

(٦) سقطت من (ت).

(٧) أحرجه بهذا اللعظ الحاكم (ج٢ ص ٥٧) والدارقطني (ج٣ ص٤٤): عن عبد الله ابن جعمر الرقي، عن عبدالله بن المبارك، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعند الحاكم اوآله وسلم».

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، وقال الدارقطني. انفرد به عبد الله بن جعفر،

(A) ما بين المعكوفين زيادة من (ش).

(٩) في (ش) (الأخر).

(١٠) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

(١١) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة، لأنه حكم جديد.

(١٢)ن (ل ١٥٥ پ) شي.

(۱۳) نی (ش) (من).

(١٤) في (ت) كتب في الصلب (عها) وفوق السطر ما أثبتناء.

عنه، وإن عوضه (١) أجنبي عن الموهوب له متبرعاً (٢) فقبض العوض (٢) سقط الرجوع، لأنه عوض عنه في حق الواهب.

V&Y وإذا استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض، لأنه عوض عه كما في البيع، وإن استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة (٥) إلا أن (٢) يرد ما بقي من العوض، ثم يرجع، لأن العوض وإن قل يصلح عوضاً إلا أن له أن يرد الباقي، لأنه لم يرض إلا أن يكون كله عوضاً ولا يصح الرجوع إلا بتراضيهما، أو بحكم الحاكم، لأن الملك ثبت للموهوب له، ولهذا (لو كان الموهوب) (١) جارية حل (٨) له وطثها فلا يجوز إبطال ملكه إلا بالقضاء أو الرضا (١).

V£٤ فإذا (١٠) تلفت العين الموهوبة أو (١١) استحقها (١٢) مستحق فضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشيء إذا لم يعوضه، لأن الواهب لم (١٢) يلتزم (١٤) عوضاً وضماناً ظاهراً، لأنه لم يحصل له عوض عن هذا المال بخلاف البائع.

⁽۱) ن (ل ۱۲۴ آ) ت.

⁽٢) ني (ش) (تبرعا).

⁽٣) في (ت) (الواهب).

⁽٤) في (ش) (إذاً).

⁽٥) ن (ل ١٣٢ أ) ص.

⁽٦) هنا في (ش) كتب (يرجع) وشطب عليها.

⁽٧) ما بين الفوسين يماثله في (ت، ش) (لو كانت).

⁽٨) في (ت، ش) (يحل).

⁽٩) في (ش) (بالرضا).

⁽۱۰) في (ش) (وإذا).

⁽١١) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (و) وهو خطأ، لأن المقام يقتضي أحد الأمرين أو كليهما.

⁽١٢)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (استحقه) وهو خطأ، لأن الضمير يعود إلى مؤنث.

⁽١٣) في (ت، ش) (لا).

⁽١٤) في (ت) (يلزم).

٧٤٥ و (١) إذا وهب (٢) بشرط العوض اعتبر النقابص في العوضين عملاً باسم الهبة فيكون هبة ابتداءاً، بيعاً انتهاءاً لوجود المعاوضة، فإذا تقابضاً صع العقد وصار في حكم البيع يرد بالعيب (٣) وخيار الرؤية، وتجب فيه الشفعة عملاً بحقيقة المعاوضة.

 $V \xi \gamma$ والعمرى جائزة للمغَمَر (3), (6) في (7) (حال حياته)(٧) ولورثته من (١٠) بعده، لأنهم كانوا يهبون (10) ويقولون أعمرتك هذه الدار يعنون به أن (١١) هذه الدار لك عمرك فإذا مت فهي لنا، فالنبي _ (صلى الله عليه وسلم)(١٢) _ أجاز العمرى وأبطل شرط المعمر (١٢).

٧٤٧ والرقبي (١٤) باطلة عند أبي حنيفة ومحمد (١٥) _ (رحمهما الله)(٢١) _ وهو (١٧)

⁽١) الوار زيادة من (ت، ش) رهى زيادة مهمة للربط.

⁽٢) ني (ت) (رهبه).

⁽٢) ن (ل ١٥٦ أ) ش.

⁽٤) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش،

⁽٥) في هامش (ش) وفوق السطر في (ت) زيادة (له).

⁽٦) سقطت من (ت).

⁽٧) ما بين القوسين بماثله في (ش) (حباته).

⁽A) مقطت من صلب (ش) ملحقة تحت السطر.

⁽٩) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (يهديون) وهو تصحيف.

⁽۱۰)ن (ل ۱۳۳ ب) ت.

⁽١١) سقط من (ش).

⁽١٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (عليه السلام).

⁽١٣) الحديث الذي بهذا المعنى سبق تخريجه بهامش العقرة ٧٣٤.

⁽١٤) يقال: أزقبتُه داراً أو أرضاً: إذا أعطيتَه إياها على أن تكون للباقي منكما، وقلت: إن متُ قبلك فهي لك، وإن متَ قبلي فهي لي، والاسم منه «الرقبي» وهي من المراقبة، لأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه.

⁽١٥) انظر: الصحاح للجوهري ج١ ص ١٣٨.

⁽١٦) انظر: المبسوط ج١٢ ص ١٨٩،

⁽١٧) في (ش) (وهي).

أن يقول⁽¹⁾: أرقبتك هذه^(۲) الدار، (لأنه يحتمل)^(۳) الإعارة، ويحتمل الهنة (وقال أبو يوسف⁽²⁾: هي هبة)⁽⁰⁾.

ومن وهب جارية إلا حملها صحت الهبة (وبطل)(١) الاستثناء، لأن الحمل جزء منها، فلا يجوز الاستثناء و(٨) بقي شرطاً فاسداً في الهبة، والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة كما في شرط المُعمَّر (والله أعلم بالصواب)(١).

(١) ني (ش) (تقول).

⁽٢) في (تُ) (هذا).

⁽٣) ما بين القوسين يماثله في (ش) (لأنها تحمل).

⁽٤) سبق نسبته.

⁽٥) ما بين القوسين زيادة من هامش (ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها المقام.

⁽١) ما بين القوسين تكرر في (ص) في آخر صُفحة وأول أخرى وهو سهو من الناسخ وقد شطب على الأخيرة.

⁽۷) ن (ل ۱۳۲ ب) ص.

⁽A) الواو سقطت من (ت).

⁽٩) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

فصل

\[
\begin{aligned}
\begin

وإذا تصدق على فقيرين بشيء جاز^(١) ولا يصح^(٧) الرجوع في الصدقة بعد القبض لأن المقصود هو الثواب وقد حصل.

▼\$4

\[
\begin{align*}
\text{V\$ (1) \\
\text{1.5} \\

⁽١) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش،

⁽۲) في (ش) (لأنها).

⁽٣) جاء في المستصفى (ل ٢٢٦ أ) (أي قاصد لا يتم بمجرد العقد...).

⁽٤) في (ش) (تصح).

⁽٥) في هامش (ش) زيادة (عند أبي حنيمة خلافاً لصاحبيه). انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٤٩٦، وذلك في الهبة.

⁽٦) ني (ت، ش) (يجوز).

⁽٧) في (ت) (تصح) وهو تصحيف.

⁽٨) في (ش) (يجب).

⁽٩) في (ش) زيادة (مقدار).

⁽۱۰)ن (ل ۱۵٦ ب) ش.

⁽١١) في (ت) (اكتست).

⁽۱۲) ني (ش) (تصدق)

⁽١٣) في (ت) (أمسكت).

الملك شامل للكل، فأما اسم المال مقروناً بالتصدق يفهم (١) مد (١) أموال الزكاة، كما قي قوله _ (صلى الله عليه وسلم) (٣) _: اهانوا ربع عشور أموالكم) (١) (١) (١)

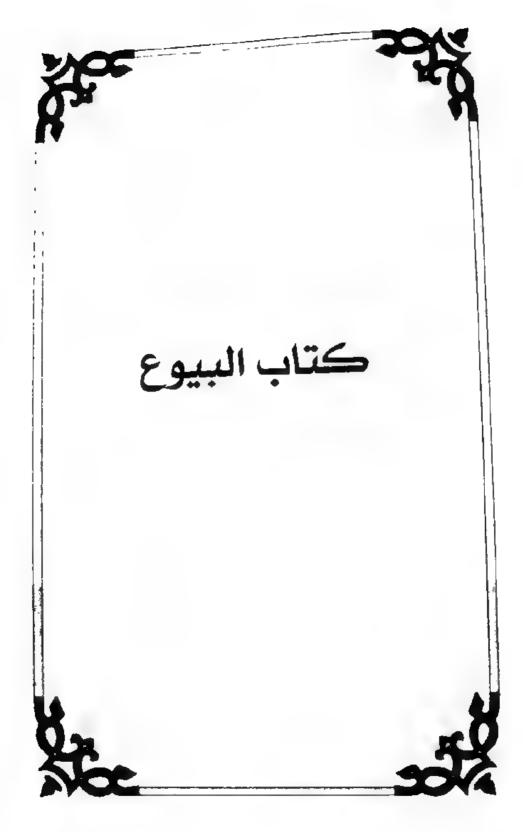
(١) في (ش) (فيفهم).

⁽۲) د (۱۳٤)ت.

⁽٣) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (عليه السلام)

⁽٤) سبق تخريجه بهامش الفقرة ١٥٠.

⁽٥) في (ش) زيادة (والله أعلم).



كتاب البيوع

ب ٧٥ البيع ينعقد بالإيجاب والقبول إذا كانا بلفظ الماضي، لأن كل واحد ينبىء عن الإيجاب، فإذا (۱) أوجب أحد المتعاقدين البيع فالأخر بالخيار إن شاء قبل في المجلس وإن شاء رد(٢) (لقول النبي)(٣) _ (عليه السلام) _(٤): «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقاه (٥)

(١) في (ش) (وإذا).

(٢) في (ش) (رده).

(٣) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

(٤) ن (ل ۱۲۳ أ) ص.

(٥) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في ثلاثة روايات ومسلم في روايتين والنسائي في رواية وأحمد في أربع روايات عن حكيم بن حزام ـ رضي الله عنه ـ وفيها كلها الليمان، للأ من اللمتبايعان، وجميعها بها زيادة إلا رواية للبخاري. انظر: صحيح السخاري مع الفتح جه ص ٢٢٦، ٢٢١، ٢٢١ الحديث رقم ٢١٠٨، ٢١١٠ ولا الليخاري مع الفتح جه ص ٢١٦، ١١٦٤ الحديث ١٩٣٢ (٤٤): سنن النسائي ج٧ ص ٢١١٤ العديث ١٩٣٢، وأخرج البخاري ومسلم ومالك وأبو داود وأحمد عن عبد الله من عمر ـ رضي الله عنه ـ: فقد أخرجه البخارى في ست روايات:

الرواية الأولى: بلفظ «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر، وربما قال: أو يكون بيع خيار».

الرواية الثانية: بلفظ «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا، إلا بيم الخيار».

الرواية الثالثة: بلفظ (إن المتبايعين بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا أو يكون البيع خدراً...».

الرواية الرابعة: بلفظ اإدا تنايع الرجلان فكل واحد منهما بالحيار ما لم يتفرقا وكانا جهمعاً أو يخير أحدهما الآخر، فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع، وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ولم يترك واحد منهما البيع قد وجب البيع البيع». الرواية الخامسة: بلفظ أكل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا، إلا بع الخبار.

الرواية السادسة: بلفظ اعن عبد الله ين عمر - رضي الله عنهما - قال: بعث من أمير المومنين عثمان بن عفان - رضي الله عنهما - مالا بالوادي بمال له تخيير، فلما المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنهما - مالا بالوادي بمال له تخيير، فلما تمايعنا رجعت على عقبي حتى خرجت من بيته خشية أن يرادني البيع وكانت السة أن المتبايعين بالخيار حتى ينفرق. . . ١٠ انظر: صحيح المخاري مع الفتح ح ٤ ص ٣٢٦ إلى ص ٣٣٥ الأحاديث ٢١١٧، ٢١١٩ إلى ص ١١٦٥ وأخرجه مسلم في ثلاث روايات (ح٣ ص ١١٦٣) ١١٦٢ الحديث ١١٦٢ رقم الحديث ١٥٣١ (٣٤، ٤٤).

الرواية الأولى: بلفظ الرواية الثانية للبخاري. واختلاف كلمة «البيعان» بدلاً من «المتابعان».

الرواية الثانية: قال أبو داود: عن ابن عمر، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بمعناه [أي بمعنى الرواية السابقة]، قال: «أو يقول أحدهما لصاحبه: احتر». لفظ رواية أحمد (ج٢ ص ٩): «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يكون بيع خيار». وأخرح أبو داود رواية (ح٣ ص ٢٧٣ الحديث ٣٤٥١): عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا، إلا أن تكون صغفة خيار، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله، وأخرج ابن ماجة حديثين (ج٢ ص ٢٢٨٢ الحديث ٢١٨٢):

الأول: عن أبي برزة الأسلمي قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم -: البيعان بالمخيار ما لم يتقرقه.

الثاني: عن سمرة بلفظ الحديث السابق.

- (١) في (ش) (من).
- (٢) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش وسقطت من (ت).
- (٣) ما بين القوسين سقط من (ش) ولا يحتاجها السياق في هذه النسخة.
 - (٤) ما بين القوسين تقدم في (ش) قبل عبارة (مطل الإيحاب).

(١) احتلف العقهاء في ثنوت خيار المجلس للمشابعين إلى فريقين ا

الفريق الأول: يذهب إلى ثبوته للمتبايمين وهم: الشافعية والحنابله.

الفريق الثاني: يذهب إلى عدم ثنوته وهم: الحنفية والمالكية. ويستدل العربق الأول بالآتي:

أولاً: بما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث حكيم بن حزام - رضي الله عنه - عن البي - صلى الله عليه وسلم - قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا».

ثانياً: بما أخرجه البخاري ومسلم ومالك وغيرهم: من حديث عبد الله من عمو - رضي الله عنهما -: «عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إن المتبايعين بالنجيار في ببعهما ما لم يتعرقا، أو يكون البيع خياراً. قال نافع [أحد رجال السند]: وكان ابن عمر إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه، هاتان الروايتان بلفظ البخاري وسس دكرهما وكذا الروايات الأخرى في هامش الفقرة السابقة.

ثالثاً: بما آخرجه أبو داود (ج٣ ص ٢٧٣ الحديث ٣٤٥٧) دعن جميل بن مرة، عن أبي الوضيء، قال: غزونا غزوة لنا، فنزلنا منزلاً، فباع صاحب لما فرساً بغلام، ثم أقاما بقية يومهما وليلتهما. . . فندم [أحد المتايعين] فأتى الرجل وأخذه بالبيع، فأبى الرجل أن يدفعه إليه، فقال بيني وبينك أبو برزة صاحب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ . . . فقالا له هذه القصة، فقال: أترضيان أن أقضي بينكما بقضاء رسول الله حملى الله عليه وسلم ـ قالبيعان بالخيار ما لم يتفرقا ققال هشام بن حسان: حدّث جميل أنه قال: ما أراكما افترقتما، باختصار.

واستدل الفريق الثاني بالآتي:

ني المديث ابن عمر أخرجه مالك في الموطأ وقال: العمل عندنا بالمدينة =

حلاف ذلك، فإن فقهاء المدينة لا يثبتون خيار المجلس، ومذهبه أن الحديث إدا
 خالف عمل أهل المدينة تركه.

رابعاً: وأما قوله - صلى الله عليه وسلم -: المتبايعان بالخيار . أراد ما داما في المساومة وتقرير الثمن قبل تمام العقد، لأنها بعد تمام العقد لا يسمبان متبايعان حقيقة وإنما يقال: كانا متبايعين، وقد أجاب الفريق الأول على أدلة الفريق الثاني بالآتى:

أولاً: احتجاجهم بقوله _ تعالى _: ﴿ إِلَّا أَن تَكُوكَ يَجَكَرُهُ عَن تَرَاضِ يَعَكُمُ ﴾ فهو عام مخصوص بما ذكرنا من الأحاديث الصحيحة .

ثانياً. أما قول عمر _ رضي الله عنه _: «البيع صفقة أو خيار المعناه: أن البيع ينفسم إلى بيع شرط فيه خيار ، وبيع لم يشترط فيه ، ثم لو فرض أنه أراد ما قالوه فإنه لا يجوز أن يعارض به قول النبي _ صلى الله عليه وسلم _. ثم إن قول حمر ليس بحجة إذا خالفه بعض الصحابة وقد خالفه ابنه عبد الله وأبو برزة وحكيم بن حزام.

ثالثاً: وأما مخالفة مالك _ رحمه الله _ لحديث ابن عمر والذي أخرجه في الموطأ بعجة أن هذا الحديث يحالف عمل أهل المدينة فهو اصطلاح له وحده منفرد به عن العلماء فلا يقبل قوله في رد السنن لترك فقهاء المدينة العمل بها، قال النووي: «وكيف يصح هذا المذهب مع العلم بأن الفقهاء ورواة الأخبار لم يكونوا في عصره ولا في العصر الذي قبله متحصرين في المدينة ولا في الحجاز بل كانوا متفرقين في أقطار الأرض... ثم بيّن أن فقهاء المدينة ليس كلهم متفقين على ذلك، قائلاً: قفذا أبي ذلب أحد فقهاء المدينة في زمن مالك قد أنكر على مالك في هذه المسألة ... ».

رابعاً: أما ما قالوه في قوله _ صلى الله عليه وسلم _ «المتبايعان بالخيار» أراد ما داما في المساومة وتقرير الثمن قبل تمام العقد، لأنهما بعد تمام العقد لا يسمى متبايعين حقيقة وإنما يقال: كانا متبايعين. فقد أجابوا عليه بالتالي وهو ما ذكره النووي في المجموع(جه ص ١٨٧).).).

أ- أنهما ما داما في المقاولة يسميان متساومين ولا يسميان متبايعين.

ب .. أن المتبايعين أسم مشتق من البيع فما لم يوجد البيع لم يجز أن يشتق منه، لأن كل اسم من معنى لا يصح اشتقاقه حتى يوجد.

جـ إن حمل الخيار على ما قلناه يحصل به فائدة لم تكن معروفة قبل الحديث وحمله على المساومة يخرجه عن الفائدة، فإن كل واحد يعلم أن المتساومين بالخيار إن شاءا عقدا وإن شاءا تركا.

د ـ أنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ مدُّ البخيار إلى التفرق، وهذا تصريح بشوته بعد . انقضاء العقد. من عيب أو عدم رؤية (١) وقال الشافعي (٢) - (رحمه الله) (٣) - هما بالخيار بعد العقد ما لم يتفرقا بديا (١) (لقول النبي) (٥) - عليه السلام .. «المتبايعان بالحيار ما لم يتفرقا (١) (٧) . ولنا: أنه إبطال حق الغير من غير رضاه (١) والمواد بالحديث ما قبل اجتماعهما على الإيجاب (والقبول) (٢) . والأعواص (١١) المشار إليها لا يحتاج إلى معرفة مقدارها في جواز البيع (١١) لأن جهالتها (٢) لا تفضي إلى المنازعة (١١) .

- (١) انظر: بدائع الصنائع ج٥ ص ٢٢٨.
- (٢) انظر: المهذب ج١ ص ٢٥٧، ٢٥٨.
 - (٣) زيادة من (ش).
- (٤) زيادة من (ش) وهي زيادة توضيحية مهمة.
- (٥) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).
- (٦) كذا في (ت، ش) وهو الأولى لكونها وردت في جميع روايات الحديث إلا رواية لأبي داود وردت (يفترقا) كما في (ص).
 - (٧) سبق تخريجه بهامش الفقرة السابقة.
 - (٨) في (ت، ش) زيادة (فلا ينجوز).
 - (٩) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة لإنمام المعني.
- (١٠) هذا يتناول الحجرين الذهب والفضة؛ وغيرهما. . . انظر: مخطوطة المستصفى
 (ل ٣٢٨ أ).
- (١١) جاء في المستصفى (ل ٢٣٨ أ): «قوله في جواز البيع احتراز عن السلم، لأن السلم ليس بيع مطلق، لأن معرفة رأس المال شرط فيه....
- (١٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (جهالته) وما أثبتناه أولى لأن الضمير يعود على مؤنث وهو «الأثمان».
 - (١٣) في (ت) (النزاع).
 - (١٤)ن (ل ١٥٧ أ) ش.

⁼ هـ أن راو الحديث «ابن عمر» كان إذا أواد إلزام البيع مثى قليلاً لينقطع الخيار. كما ثبت في الصحيحين، انظر بدائع الصنائع ج٥ ص ٢٢٨، الهداية مع شرح فتع القدير ج٥ ص ٤٦٠، ٤٦١، إيثار الإيصاف في مسائل الخلاف لسبط الجوزي: ح٢ ص ٧٨٧ وما بعدها، مواهب الجليل ج٤ ص ٩٠٤، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٣ ص ٩١. المهذب ج١ ص ٢٥٧، نهاية المحتاج ج٤ ص ٢٠ ٣. المجموع للنووي ج٩ ص ٤٧٤ ـ ١٧٧، المغنى ح٣ ص ٥٦٣ ـ ٥٦٣، الإنصاف ج٤ ص ٣٦٠. الإنصاف

VOY والأثمان المطلقة لا تصح (1) إلا أن تكون (7) معروفة القدر والصفة لثلا تؤدي (7) الجهالة (1) إلى المنازعة المانعة من التسليم والنسلم، فيعرى العقد عن المقصود.

ويجور البيع بثمن حال، ومؤجل إذا كان الأجل معلوماً لإطلاق قوله _ تعالى _: ﴿وَأَصَلَ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ (٥).

٧٥٣ ومن أطلق الثمن في البيع⁽¹⁾ كان على غالب نقد البلد، لأن اللفظ عند الإطلاق ينصرف إلى المتفاهم^(٧)، فإن كان^(٨) النقود مختلفة فالبيع فاسد للجهالة، إلا أن يبن أحدهما^(٩).

Vo£ ويجوز بيع الطعام والحبوب مكايلة ومحازفة وبإناء بعينه لا يعرف مقداره وبوزن حجر بعينه لا يعرف مقداره لقوله _ عليه السلام _(١٠٠: •إذا اختلف النوعان فيعوا كيف شئتم بعد أن تكون(١١١) يداً بيد)(١٢).

⁽١) في (ش) (يجوز)

⁽٢) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (يكون) وما أشتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٣) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (يؤدي) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع النأنيث أيضاً.

⁽٤) سقطت من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽٥) من الآية ٢٧٥، سورة البقرة.

⁽٦) ن (ل ١٣٤٤ ب) ت.

⁽٧) في (ش) (المتعارف).

⁽٨) في (ت، ش) (كانت).

⁽٩) في (ش) زيادة (فتزول الجهالة فتحوز).

⁽۱۰) ن (ل ۱۳۴ ب) ص.

⁽١١) في (ت) (يكون).

⁽۱۲) أقرب النصوص إلى هذا ما جاء في حديث عبادة بن الصامت _ رضي الله عنه _ والذي أخرجه مسلم وأبو داود وأحمد. لفظ مسلم (ج٣ ص ١٢١١ الحديث الذي أخرجه مسلم وأبو داود وأحمد. لفظ مسلم (ج٣ ص ١٢١١ اللهب بالذهب، والذي المال (٨١): "قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _: الذهب بالذهب، والمفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والثمر بالتمر، والملح بالملح . مثلاً بمثل . سواء بسواء بدأ بيد . فإذا احتلفت هذه الأصناف، فيعوا كيف شئتم، إذا كان بدأ بيدة . لفظ أبي داود (ج٣ ص ٢٤٨ ، ٢٤٨ الحديث عنه ، حده الأصناف فبيعوا كيف شئتم، =

Voo ومن باع صبرة (١) طعام كل قفيز بدرهم جاز السيع في قمير واحد عند أبي حنيفة (٢٠) - (رحمه الله) (٣) - إلا أن يسمى جملة قفرانها، لأنا لو عملنا بالعموم يصير مجهولاً فينصرف إلى الأقل لما تعذر العمل بالعموم، كما هو الأصل (ولأبي يوسف ومحمد(٢) _ رحمهما الله _)(١)، (١) أن(١) الثمن معلوم.

٧٥٦ ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم فالبيع فاسد في جميعها عند أبي حنيفة (٧) _ (رحمه الله)(٣) _ (٨) لأنه (٢) ، (٩) يتناول واحداً، وأنه متفاوت

وكذلك من باع ثوباً مذارعة، كل ذراع بدرهم ولم يسم جملة [الأذرع]^(١٠).

٧٥٧ ومن ابتاع صبرة على أنها مائة قفيز ممائة (١١) فوجدها أقل فالمشتري

(٣) سقطت من (ت).

(٤) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وهما).

(٥) في (ت، ش) زيادة (يقولان) وهي زيادة تناسب السياق في هاتين النسختين.

(٦) في (ت، ش) (بأن).

(٧) انظر: المبسوط ج١٣ ص ٥. الهداية مع شرح فتح القدير ج٥ ص ٤٧٥.

(٨) ن (ل ١٥٧ ب) ش.

(٩) في (ت) زيادة (لا) ولا داعي لها فهي تحيل المعنى.

(١١) جاء في جميع النسخ الذرعان، والصحيح ما أثبتناه، جاء في الصحاح (ج٣ ص ١٢١٠) قال: سيبويه الذراع مؤنثة وجمعها أذرع لا غيره. انظر أيضاً: لسان العرب ج٢ ص ١٤٩٦.

(۱۱) في (ش) زيادة (درهم).

إذا كان يداً بيد". وأخرجه أحمد في مسنده (ج٥ ص ٣٢٠) بلقظ مسلم ولكن بدون السواء بسواء؛ أختلاف افإدا اختلفت فيه الأوصاف؛ بدلاً من افإذا اختلف هذه الأصناف؛

⁽١) الصبرة: ما جمع من الطعام بلا كيل ولا وزن بعضه قوق بعض، وهو المجتمع كالكومة وجمعها: صبر. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ج٣ ص ٩. لسان العرب ج٤ ص ٢٣٩٣.

⁽٢) انظر: المبسوط ج١٣ ص ٥، ٦. الهداية مع شرح فتح القدير ج٥ ص ٤٧٢.

بالخيار إن شاء (١) أخذ الموحود بحصته، وإن شاء فسخ العقد، لأنه وحدها (١) أنقص، وله في شراء الجملة غرض صحيح، وإن وجدها أكثر (١) فالزيادة للبائع، لأن القدر في المكيلات (١) أصل.

VoA ومن اشترى ثوباً على أن عشرة أذرع بعشرة (٥) دراهم (٢) أو أرضاً على أنها مائة ذراع بمائة فوجدها أقل فالمشتري بالخيار إن شاء أخذها بحملة الثمن وإن شاء ترك لوجود النقصان، يتخير (٧) ولا ينتقص شيء من الثمن، لأن الذراع (٨) صفة وفوات الصفة لا يوحب سقوط الثمن.

[۷۵۹] وإن وجدها أكثر من الذراع^(٩) الذي سماه فهو للمشتري ولا خيار للبانع، لأنه وجده أفضل وزيادة الصفة (تسلم للمشتري ولو قال: يعتكها على أنها مائة ذراع بمائة درهم^(١) كل ذراع بدرهم فوجدها ناقصة)^(١) (فهو بالخيار)^(١) إن شاء أخذها^(١) بحصتها من الثمن وإن شاء ترك، لأن كل جزء صار أصلاً لما ذكر له ثمناً على حدة.

وإن وجدها زائدة فالمشتري بالخيار إن شاء أخذ الجميع كل ذراع^(۱۳) بدرهم، وإن شاء فسخ البيع، لأنه لو رد البعض وأنه متفاوت تقع المنازعة في الباقي (تحت البيع)^(۱٤)،

⁽١) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽٢) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (وجده) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث

⁽٣) في (ش) زيادة (من ذلك).

⁽٤) في (ت، ش) (الكيليات) وكلاهما صحيح. انظر: لسان العرب ج٥ ص ٣٩٦٨.

⁽٥) نُ (ل ١٣٥ أ) ت.

⁽١) سقطت من (ت، ش).

⁽۲) في (ش) (ويخير) وفي (ت) (فيتخير).

⁽٨) ن (ل ١٣٤ أ) ص.

⁽٩) سقطت من (ت).

⁽١٠) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽١١) ما بين القوسين تكرر في (ص) في الصلب والهامش.

⁽۱۲) في (ش) زيادة (ناقصة).

⁽۱۳) ن (ل ۱۰۸ أ) ش.

⁽١٤) ما بين القوسين سقط من (ت).

والمنازعة مانعة(١) من التسليم (والتسلم)(١).

٧٦٠ ومن باع داراً دخل بناؤها في البيع وإن لم يسم، لأن اسم الدار شامل للبناء.

ومن باع أرضاً دخل ما فيها من الشجر والنخيل (٣) في البيع وإن لم يسم، لأنه متصل به للبقاء، ولا يدخل الزرع في بيع الأرض إلا بالتسمية، لأن الزرع مودع في الأرض لا للبقاء.

٧٦٦ ون باع شجراً فيه ثمر، فنمرته للبائع لا أن يشترط المبتاع، روي عن (رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم _)(1) خبر بهذا المعنى(٥)، ويقال(٢٦) للبائع اقطعها وسلم المبيع.

ومن باع شمرة لم يبد (٧) صلاحها أو قد بدا جاز البيع ووجب على المشتري قطعها في الحال، لأنه باع عيناً (مقدور التسليم)(٨).

⁽١) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

 ⁽۲) ما بين القوسين سقط من (ت، ش) وكتب في (ص) (والمتسلم) وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه وتوافق ما ورد في نسخة الفقه النافع بهامش المستصفى (ل ۲۲۸ ب).

⁽٣) في (ت) (النخل).

⁽٤) كذًا في (ت، ش) ويماثله في هامش (ص) (ابن عمر).

⁽٥) لعله يقصد حديث عبد الله بن عمر _ رضي الله عنهما _ والذي أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. فقد أخرجه البخاري ومسلم في عدة روايات منها: «أن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال: من باع نخلاً قد أبرت فشمرتها للبائع إلا أن يشرط المستاع. وفي رواية مسلم «فشمرتها». وفي رواية أخرى لهما: «قال: سمعت رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ يقول: من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر فشمرتها للبائم إلا أن يشترط المبتاع . . . ». وفي رواية مسلم «للذي باعها». انظر: صحيح البخاري مع الفتح ج ٤ ص ٢٠١ الحديث ٢٢٢٠ ج ٥ ص ٤٩ الحديث ٢٢٧٠ . ح٠ ص ٩٩ الحديث ٢٣٧٩.

⁽١) ن (ل ١٣٥ ب) ت.

⁽٧) نی (ت) (تبد).

 ⁽A) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة الإتمام المعنى.

٧٦٧ فإن شرط تركها على النخل(١) فسد البيع، لأنه شرط رائد على البيع، ونهى رسول الله ـ (صلى الله عليه وسلم) ـ عن بيع وشرط(١)، (٦).

ولا يجوز أن يبيع ثمرة ويستثني منها أرطالاً معلومة (٤) فلعل المبيع لبس إلا هذه الأرطال

٧٦٣
الحنطة في سنبلها والباقلاء في قشره، لأنه باع مالاً متقوماً مقدور التسليم.

ومن باع داراً دخل (بي البيع) (م) مفاتح إغلاقها تبعاً (١) لانها (١) تعد (٨) من جملة الدار (في البيع عرفاً) (١٠).

وأجرة الكيال وناقد (١١) الشمن على البائع، لأنه يحتاج إلى التسليم (١٢).

⁽١) في (ش) زيادة (إلى وقت الإدراك).

⁽٢) ن (ل ١٣٤ ب) ص.

⁽٣) نقل الحافظ الهيثمي عن الطبراني في معجمه الأوسط عن عبد الوارث بن سعد، قال: قدمت مكة فوجدت فيها وائل بن أبي ليلى وابن شبرمة، فسألت أبا حتيفة، قلت: ما تقول في رجل باع بيعاً وشرط شرطاً؟ قال: البيع باطل والشرط باطل. . . حدثني عمرو بن شعبب عن أبيه عن جده أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع وشرط . . . عا باختصار . قال الهيثمي : «وواه الطبراني في الأوسط وفي طريق عبد الله بن عمرو مقال . انظر: مجمع الزوائد ج عن ص ٨٥.

⁽٤) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽a) ما بين القوسين سقط من (ش).

⁽٦) في (ش) زيادة (لها).

⁽٧) في (ت) (لأنه) رهو تصحيف.

⁽٨) في (ت) (بعد).

⁽۹) د (ل ۱۰۸ ب) ش.

⁽١١) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة لإكمال السياق.

⁽١١) النقد هو تمييز الدراهم وإخراح الزّيف منها. ونقده الدراهم: أي أعطاه، فانتقدها أي فيضها. انظر: لسان العرب ج٦ ص ٤٥١٧.

⁽١٢) في (ت، ش) زيادة (وهو محتاج إلى رد المعيب)، ودلك في حالة ما إذا كان في الفلوس زيوف أر غيره من عيوب الثمن.

V18 فأما وزن الثمن على المشتري، لأنه يحتاح (في التسليم)(1) إلى الوزن(1)، (وأما)(1) الانتقاد فلمعرفة(1) المعيب فلا(1) يفتقر إليه في التسليم.

ومن باع سلعة بثمن قيل للمشتري ادفع الثمن أولاً، فإذا دفع قيل للبائع سلم المبيع، ليصير الثمن بالقبض عيناً، فيكون عيناً بعين، وإن باع سلعة بسلعة، أو ثمناً بثمن، قيل لهما سلما معاً، لأنهما تساوياً⁽¹⁾ في العينية (٧) والله أعلم بالصواب)^(٩).

⁽١) سقطت من (ت، ش).

⁽٢) في (ت، ش) زيادة (وعليه التسليم).

⁽٣) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (فأما).

⁽٤) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (لمعرفة) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الغاء.

⁽٥) في (ش) (وهو لا).

⁽٦) في (ت) (منساوبان).

⁽٧) كُذَا في (ت، ش) وفي (ص) (التعيين) وما أثبتناه أولى لمراعاة الأسلوب.

⁽٨) ن (ل ١٣٦١) ت.

⁽٩) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

باب خيار الشرط

√٦٥ خيار الشرط جائز للبائع والمشتري، ولهما(١) ثلاثة آيام فما دونها، (لقول النبي)(٢) _ (صلى الله عليه وسلم)(٣) _ لرجل من الأنصار كان يغبن في البياعات: «[إذا بايعت أو اشتريت)(١) قل ها](٥), (٢) و(٧) لا خلابة(٨) ولي الخيار ثلاثة أيام)(١).

(١) في (ت) زيادة (الخيار).

(٧) الواو سقطت من (ش).

(٩) بعض هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: •أن رجلاً ذكر للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه يخدع في البيوع ، فقال: إذا بايعت فقل لا خلابة • هذا لفظ البخاري . انظر صحيح البخاري مع المفتح ج ٤ ص ٣٣٧ الحديث المفتح ج ٤ ص ١١٦٥ الحديث الفتح ج ٤ ص ١١٦٥ الحديث ١١٦٥ (٨٤) . ولكن أقرب النصوص إلى هذا والتي ورد فيها ذكر الخيار ثلاثة أيام حديثان أخرجهما ابى ماجة (ح ٢ ص ٨٨٨، ٧٨٩ الحديث ٢٣٥٤، ٣٣٥٥): الأول: عن محمد بن يحيى بن حبان قال: هو جدي منقذ بن عمرو . وكان رجلاً قد أصابته آمة في وأسه فكرت لسانه . وكان لا يدع على ذلك التجارة . وكان لا يزال يغبن ، فأتى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فذكر ذلك له . فقال له •إذا أت بابعت فقل: لا خلابة . ثم أنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليال . فإن رضبت فأمسك ، وإن سخطت فأرددها على صاحبها ه .

الثاني: عن أنس بن مالك، أن رجلاً كان في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، =

⁽٢) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽٣) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (عليه السلام).

⁽٤) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش وسقط من (ت).

⁽٥) ما بين المعكوفين يماثله في (ش) (إذا ابتعت شيئاً فقل).

⁽٦) في (ص) زبادة (لا) وهي زيادة لا داعي لها، وكأنه شطب عليها.

 ⁽٨) خلابة: المخادعة، وقبل الخديعة باللسان، ولا خلابة أي لا مخادعة. انظر: لسان العرب ج٢ ص ١٢٢٠.

V17 ولا يجوز⁽¹⁾ أكثر منها⁽¹⁾ عند أبي حنيفة⁽¹⁾ – (رحمه الله)⁽¹⁾ – (وقال أبو يوسف ومحمد⁽¹⁾ – رحمهما الله –)⁽⁰⁾ يجوز إذا سمى مدة معلومة ليمكنه⁽¹⁾ التأمل، ولأبي حنيفة – (رحمه الله)⁽¹⁾ – أن الخيار ينافي مفتضى العقد (وإنما)^(۷) ثبت في الثلاث بالحديث فبقي الناقي على القياس^(۱).

(١) في (ش) زيادة (اشتراط الخيار).

(٢) في (ش) ربادة (من ثلاثة أيام).

(٣) انظر: المبسوط ح١٣ ص ٤١.

(٤) مقطت من (ت).

(٥) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وقالا).

(٦) ن (ل ١٣٥ أ) ص.

(٧) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة.

(٨) اختلف الفقها، فيما زاد على ثلاث في خيار الشرط إلى فريقين:

فيرى الفريق الأول: أنه لا يجوز الخيار أكثر من ثلاث وهم أبو حنيقة والشافعي. ويرى المالكية جواز مدة الخيار فيما زاد على الثلاث بقدر الحاجة مثل قرية لا يصل إليها في أقل من أربع، لأن الخيار لحاجته فيقدّر بها.

ويرى الفريق الثاني: وهم الحنابلة وأبو يوسف ومحمد جواز اشتراط الخيار على ما يتفقان عليه من المدة المعلومة قلت مدته أو كثرت. ويستدل الفريق الأول بالآتى:

أولاً: بحديث حبان بن منقذ والذي ورد فيه ذكر الخيار ثلاثة أيام وأخرجه ابن ماجة وسبق تخريجه في هامش الفقرة السابقة.

ثانياً: بما أحرجه الدارقطني (ج٣ ص ٥٧) عن حبال بن واسع عن أبيه عن حده قال: قال عمر لما استخلف: أيها الناس إني نظرت فلم أجد لكم في ببوعكم شيئا أمثل من العهدة التي جعلها رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ لحبان بن منقذ ثلاثة أيام، وذلك في الرقيق.

قالثاً: مَا أَخْرِجُهُ الدَّارِقُطْنِي أَيْضاً (ج٣ ص ٥٦) قال: أُخْبِرِنَا أَبُو مِيسرة أَحَمَدُ بِنَ عبد الله، نا أَبُو علقمة الفروي، نا نافع، عن ابن عمر، عن النبي - صلى الله عليه وسلم ـ قال: الخيار ثلاثة أيام،

رابعاً: أن الخيار بنافي مقتضى البيع، لأنه يمنع الملك ولزوم العقد، وإنما جُوِزٌ "

 للحاجة فيقتصر على ما تدعوا إليه الحاحة غالباً وهو ثلاثة أيام. ويستدل الفريق الثاني بالآتي:

أولاً: بقوله _ صلى الله عليه وسلم _: المسلمون عبد شروطهم. والذي سبق تخريجه بهاهش الفقرة رقم ٥٩٢ وهو يص مطلق.

ثانياً: استدلوا بما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه أجاز الخيار لرجل في ناقة شهرين.

ثالثاً: واستدلوا أيضاً بأن الخيار حق يعتمد الشرط فرجع في تقديره إلى مشترطه كالأجل ذكره ابن قدامة في المغني (ج٣ ص ٥٨٦).

رابعاً: جاء في الهداية مع شرح فتح القدير (ج٥ ص ٤٤٩): قوله قأن الخيار إنما شرع للحاجة إلى الأكثر فصار كالتأجيل في الشمن. وأجيب على أدلة الفريق الأول بالآتي:

أولاً: إن حديث حبان الذي فيه تحديد الخيار بثلاث لو صح بأنه خاص به، جاء في نصب الراية (ج٤ ص ٨) نقلاً عن ابن الجوزي في التحقيق قوله قثم إن التقدير بالثلاث خرح مخرح الغالب، لأن النظر يحصل فيها غالباً، وهذا لا يمنع من الزيادة عند الحاجة، كما قدرت حجارة الاستنجاء بالثلاث، ثم تحب الزيادة عند الحاجة.

ثانياً: إن حديث عمر _ رضي الله عنه _ الذي أخرجه الدارقطني وجاء فيه اأيها الناس إني بطرت فلم أجد لكم في بيوعكم . . . إلى آخره . قال فيه البيهقي في السنن الكبرى (ج٥ ص ٢٧٤) والحديث ينفرد به ابن لهبعة ا .

ثالثاً: حديث ابن عمر _ رضي الله عنهما _ الذي أخرجه الدارقطني فيه أبو ميسرة أحمد بن عبد الله بن ميسرة قال عنه الحافظ الريلعي في نصب الراية (ج٤ ص ٨) وإن كان هو الحراني الغنوي، فهو متروك.

رابعاً: أما قولهم "إن الخيار ينافي مقتضى العقد فأجاب عنه ابن قدامة في المغني (ج٣ ص ٥٨٦) قائلاً: "وقول الآخرين إنه ينافي مقتضى البيع لا يصح، فإن مقتضى البيع نقل الملك والخيار لا ينافيه، وإن سلمنا ذلك، لكن متى خولف الأصل لمعنى في محل وجب تعدية الحكم لتعدي ذلك المعنى». وأجيب على أدلة الفريق الثاني بالآتى:

أولاً: قال السرخسي في المبسوط (ج١٣ ص ٤٢): وكما «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال؛ المسلمون عند شروطهم. فقد قال أيضاً: كل شوط ليس في كتاب الله - تعالى - فهو باطل.

ثانياً: أن الأثر المروي عن ابن عمر .. رضي الله عنهما .. في جواز الخيار إلى شهرين قال عنه الحافظ الزيلمي قلت: غريب جداً. والذي يظهر لي .. والله تعالى أعلم ..: هأنه يجوز للمتعاقدين اشتراط الخيار على ما يتفقان عليه من المدة المعلومة قلّت أو

abla 77 وخيار البائع يمنع خروح (۱), (۱) المبيع عن ملكه، لأنه (۱) لما بقي على الخيار الذي كان له (۵) فوجب أن يبقى المبيع على ملكه (۱)، فإن قبضه المشتري (وهلك) (۷), (۸) ضمنه (۹) بالقيمة، لأنه قبضه لنف...

 $V^{*}\Lambda$ وخيار المشتري لا يمنع خروج (۱۱) المبيع من ملك البائع لأن السيع لازم في حقه ولا يملكه (۱۲) المشتري عند أبي حنيفة (۱۳) _ (رحمه الله) (۱۵) _ ، لأن الباتع لا يملك الثمن (بالاتفاق فكذلك المشتري لا يملك المبيع) (۱۵) تحقيقاً للعدل ، (وعند أبي يوسف ومحمد (۱۳) _ رحمهما الله _) (۱۲)

- (١) كذا في (ت، ش) وفي (ص: (الخروج).
 - (٢) ن (ل ١٥٩ أ) ش.
- (٣) زيادة من (ش) وهامش (ت) وهي زيادة مهمة.
 - (٤) في هامش (ش) زيادة (لو خرج عن ملكه).
 - (٥) في (ش) (عليه).
 - (٦) في هامش (ص) زيادة (كالائتداء).
 - (٧) في (ت، ش) (فهلك).
 - (٨) في (ش) زيادة (في يده).
 - (٩) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش،
 - (١٠)كذا في (ت) وني (ص، ش) (الخروج).
- (١١) زيادة من (ت) وهي زيادة مهمة يحتاجها السياق.
 - (۱۲) ني (ش) (پملك) وهو تصحيف.
- (١٣) انظر: بدائع الصنائع ج٥ ص ٢٢٩، ٢٣٠. الهداية مع شرح فتع القدير ج٥ ص ١٣٥) انظر: بدائع الصنائع ج٥ ص
 - (١٤) سقطت من (ت).
 - (١٥) ما بين الغرسين سقط من (ت).
 - (١٦) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وعندهما).

كثرت، وذلك لأن أدلة القائلين بعدم زيادة مدة الخيار على ثلاث ليست بالقوية.
 ولم يرد دليل صحيح على تحديد، بمدة معينة، انظر: المبسوط ج١٣ ص ٤١،
 ١٤. الهداية مع شرح فتح القدير ح٥ ص ٤٩٨ ـ ٥٠٠، مواهب الجليل ج٤ ص
 ١٩٠٩ ـ ١٢٤. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ح٣ ص ١٩ ـ ٩٤. المهذب ج١
 ص ٢٥٨، ٢٥٩، المجموع للنووي ج٩ ص ١٨٨ ـ ١٩١، المغني لابن قدامة ج٣
 ص ٥٨٥، ٥٨٥، الإنصاف ج٤ ص ٣٧٣.

يملكه لئلا يكون المملوك(١) بغير مالك، فإن هالك في يده هلك بالثمن، لأنه خرج عن ملك البائع بالثمن، لأنه رضي به، وكذلك إن دخله عيب فتعذر رده على البائع(٢).

abla 79ومن شرط له الخيار فله أن يفسخ في مدة الخيار و $^{(7)}$ له أن يجيزه $^{(8)}$ ، فإن $^{(9)}$ أجازه $^{(7)}$ بغير حضرة صاحبه جاز ، وإن فسخ لم يجز $^{(8)}$ إلا أن يكون الآخر حاضراً ، وعند أبي يوسف $^{(8)}$... (رحمه الله) $^{(8)}$... يجوز الفسخ وإن لم يحصر الآخر ، لأنه راض به لما أثبت الخيار له ، (ولأبي حنيفة ومحمد ... رحمهما الله ...) $^{(8)}$ أن رفع العقد كالعقد فلا يقوم بأحدهما .

• VV وإذا^(١١) مات من له الخيار بطل خياره ولم ينتقل إلى ورثته^(١١) وقال الشافعي^(١٢) ـ (رحمه الله)^(١٢) ـ ينتقل، لأنه^(١١) حق^(١١) قوي كالقصاص، و^(١١) لنا أن البائع رضى بأن يكون ذلك^(١١) برضى المورث لا برضى^(١٨) الوارث.

⁽١) في (ت) (الملك).

⁽٢) في (ش) زيادة (نَيْعَذُر).

⁽٣) الوار غير واضحة في (ت) سبب الأرضة.

⁽٤) ني (ت) (يجيز).

⁽٥) في (ت) (وإن).

⁽٦) في (ت، ش) (أجاز).

⁽V) ن (ل ۱۳۲ س) ت.

⁽٨) انظر: الميسوط ج١٣ ص ٤٢.

⁽٩) سقطت من (ت).

⁽١٠) ما بين القوسين يماثله في (ش) (ولهما) وفي (ت) (لهما).

⁽۱۱) في (ت) (إن).

⁽١٢) في (ش) زيادة (ولزمه اليبع).

⁽١٣) انظر: روضة الطالبين ج٣ ص ٤٣٩. وللشافعية فيه قولان هذا أظهرهما.

⁽١٤) زيادة من (ش).

⁽۱۵) ن (ل ۱۵۹ پ) ش.

⁽١٦) ل (ل ١٣٥ ب) ص.

⁽١٧) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة تجري على عادة المؤلف.

⁽١٨) سقطت من (ت).

ومن باع عبداً على أنه خباز أو كاتب فكان بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار إن شاء أخذه بجميع الثمن وإن شاء ترك، لأنه فات الوصف ولم يرض بالمبيع إلا بذلك الوصف (والله أعلم)(1).

⁽١) ما بين القوسين سقط من (ت).

باب خيار الرؤية

VV إذا (1) اشترى ما لم يره فالبيع جائز (7) وقال الشافعي (7) _ (رحمه الله) (1) _ لا يجوز ، لأنه مجهول و (6) لنا أنه معلوم (بالاخبار وله الخيار إذا رآه إن شاء أخذه وإن شاء رده ((1) (لقول النبي) ((1) _ (عليه السلام) _ : قمن اشترى شيئاً و ((1) لم يره فله الخيار إذا رآه (إن شاء أخذه وإن شاء رده) ((1) ((1)) ((1)) .

(١) زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة للاستثناف.

(٢) انظر: المبسوط ج ١٣، ١٣، ١٦، الهداية مع شرح فتح القدير ج٥ ص ٥٣٠، ٥٣١.

(٣) انظر: المهذب ج١ ص ٢٦٣ وفيه تفصيل.

(٤) سقطت من (ت).

(٥) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة تجري على عادة المؤلف.

(٦) ما بين القوسين سقط من (ش).

(٧) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

(٨) الواو سقطت من (ش).

(٩) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة وردت في بعض روايات الحديث.

(١٠) أُخرِج الدارقطني روايات بهذا المعنى (ج٣ ص ٤، ٥).

الرواية الأولى: عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم، عن مكحول رفع الحديث إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "من اشترى شبئاً لم يره، فهو بالخيار إذا رآه، إن شاء أخذه، وإن شاء تركه. قال الدارقطني: هذا مرسل، أبو بكر بن أبي مريم ضعيف.

الرواية الثانية: عن عمر بن إبراهيم بن خالد، نا وهب اليشكري، عن محمد بن صيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه، قال عمر: وأخبرني فضيل بن عباض، عن هشام، عن ابن صيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، بمثنه، قال عمر: وأخبرني الفاسم بن الحكم عن أبي حنيفة، عن الهيشم، عن محمد من سيرين، عن أبي هريرة، عن السي - صلى الله عليه وسلم -، مثله. شم علن عليه الدارقطني بقوله: "عمر بن إبراهيم يقال له الكردي يضع الأحاديث وهذا باطل لا يصح، لم يروها غيره، وإنما يروى عن ابن سيرين موقوفاً من قوله.

(١١) في (ش) زيادة (وإن رضي به قبل الرؤية صبح السبع وله أن يرده، لأن الرضى =

\[
\begin{aligned}
\begin

وإن نطر إلى وجه الصبرة أو إلى ظاهر الثوب مطوياً أو إلى (الوجه من الجارية)(٢) أو^(٢) وجه (٤) الدابة وكفلها(٥) فلا خيار له، وكذا^(٢) لو رأى صحن الدار، ولم ير بيوتها، لأن الخيار إنما ثبت (٧) لمن لم يره.

\[
\begin{aligned}
\text{VVY} \\
\text{out} \\
\text{

العمى وشراؤه (۱۲) جائز وله الخيار إذا اشترى لأنه لم يره، ويسقط خياره بجس (۱۵) (۱۱)

بالشيء قبل العلم بأوصافه لا يتحقق، ولو فسخه قبل الرؤية صع، لأن العقد غير
 لازم تخلّل في الرضي).

(١) زيادة من (ش) رهي زيادة مهمة لإتمام المعني.

(٢) ما بين القوسين يماثله مي (ش) (وحه الحاربة).

(٣) ني (ت) زيادة (إلى).

(٤) سقطت من (ش)،

 (٥) الكفل بالتحريث: العجز، وقيل: ردف العجز، وكفل الدابة: عجزها. انظر: لسان العرب ج٥ ص ٣٩٠٦. تج العروس ج٨ ص ٩٨.

(١) ني (ت، ش) (كذلك).

(٧) في (ت، ش) (أثبت).

(٨) نُ (ل ١٣٠ أ) ش، ن (ل ١٣٧ أ) ت.

(٩) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (ليبقي) وهو تصحيف.

(١٠) في (ش) (إلا أن) وهو تصحيف أيضاً.

(١١) كذًا في (ت) وفي (ص، ش) (يرى) وما أثبتناه أرلى للمجانسة مع التأثيث.

(١٢) في (ت، ش) (رُوية).

(۱۳) الواو زيادة من (ت، ش).

(١٤)ن (ل ١٣٦ أ) ص.

(١٥) ني (ت) (بأن يجس).

(١٦) لجس: اللمس باليد، وقد جسه بيده واجتسه أي مسه ولمسه. انظر السان العرب على المعرب على العرب العروس ج٤ ص ١١٩.

المبيع إن^(۱) كان يعرف بالجس (وبشمه)^(۱) إن^(۱) كان يُعرف بالشم وبذوقه إذا كان يعرف بالذوق، ليقوم مقام الرؤية، ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف (¹⁾ له، لأنه لا يقف (⁰⁾ عليه إلا بالوصف وقيل إنه (¹⁾ يجس في العقار (^(۱)).

البيم (^)، (١) وقال الشافعي (١٠) _ (رحمه الله) (١١) _ لا ينعقد أصلا (١١) وقال الشافعي (١٠) _ (رحمه الله) (١١) _ لا ينعقد أصلا (١٢) و أن الانعقاد على وجه لا يتضرر به المولى وجب أن يكون (١٢) اعتباراً لتصرفهما وله الإجازة إذا كان المعقود عليه باقياً والمتعاقدان بحالهما، لأن العقد باق فتلحقه (١٣) الإجازة.

 VV^{1} ومن رأى أحد الثوبين فاشتراهما ثم رأى (12) الآخر جاز أن يردهما، لأن رؤية أحدهما لا يسقط الخيار في الآخر فله رد المعيب (10) ورد الآخر معه لحق البائع لئلا يؤدي إلى تفريق الصفقة عليه (10).

⁽١) في (ت، ش) (إذا) وقد كتبها في (ص) بعد (إن) ثم شطب عليها.

⁽٢) ما بين القوسين يماثله في (ت) (أو بالشم) وفي (ش) (وشمه).

⁽٣) في (ص، ش) (إذا) وقد شطب عليها في (ص) وكتب فوقها ما أثبتناه.

⁽٤) سقطت من صلب (ش) ملحقة فوق السطر.

⁽٥) كذا في (ت، ش) (وفي ص) (يفق) وهو تصحيف.

⁽٦) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (بأنه) والباء زائدة لا داعي لها.

⁽٧) في (ت) زيادة (أيضاً).

⁽٨) سقطت من (ت، ش).

⁽٩) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج١ ص ١٨٨.

⁽١٠) انظر: المهذب ج١ ص ٢٦٢.

⁽١١) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة تجري على عادة المؤلف.

⁽١٢) في (ت، ش) ريادة (منعقداً),

⁽١٣) في (ش) (بيلحقه).

⁽١٤) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽١٥) في (ت) (غير المرثي).

⁽١٦) لا (ل ١٦٠ ب) ش.

VVV (ومن مات وله خيار الرؤية (١) بطل خياره (٢)) لأن الخيار كان (٢) له (١).

ومن رأى شيئاً ثم (٥) اشتراه بعد مدة فإن كان على الصفة التي رآه ولا خيار له، لأنه اشترى شيئ^(١) رآه. وإن وجده^(٧) متغيراً فله الخيار، لأنه اشترى شيئاً لم يره، لأن بالتغير صار شيئاً آخر (والله أعلم بالصواب)(٨).

⁽١) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (الخيار) وما أثبتناه هو الأصوب.

⁽٢) في (ش) زيادة (ولا ينتقل إلى ورثته).

⁽۳) ن (ل ۱۳۷ ب) ت.

⁽٤) في (ت) زيادة (درن ورثته فيبطل بموته).

⁽٥) سقطت من (ش).

⁽٦) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر وكتبت هكذا (شيء) وما أثبتناه هو الصواب، لأنه مفعول به.

⁽Y) في (ت) (وجد).

⁽A) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

باب خيار العيب(١)

\[
\begin{align*}
\text{VVA} \\
| \text{if Idds that to that to say a supplied of the say of t

\[
\begin{align*}
\text{VVq} \\
\text{old}
\text{o

• **۷۸** والبخر^(۱۲)

(١) ن (ل ١٣٦ ب) ص.

(٢) في (ت) (في المبيع).

(٣) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

(٤) كذا في (ث، ش) رفي (ش) (السرق) وهو تصحيف.

(a) في (ش) (في الصغير).

(٦) وهي عبوب في الرقيق.

(٧) كذا ني (ت، ش) وفي (ص) (عيب) وهو تصحيف، لأته خبر (ليسي) منصوب.

(۸) في (ش) (يعاود).

(٩) سقطت من (ش).

(١٠)ما بين القوسين يماثله في (ش) (بالصغر) وفي (ت) (في الصغير).

(١١) في (ت) (الكبير).

(١٢) البخر بالتحريك: هو تغير ربح الفم وهو النتن في الغم وغيره. قاله أبو حينفة - رحمه الله - وأكثر الفقهاء يقولون المعروف في المخر التقييد بالفم دون غيره، انظر: المهاية في غريب الحديث والأثر ج١ ص ١٠١. تاج العروس ج٣ ص ٣٢. والدفر(١) (عيب في الجارية)(١)، لأنه يخل بحدمتها(١) وليس بعيب في الغلام، لأنه لا يقرب للخدمة. إلا إذا كان من داء.

والزنا وولد الزنا عيب في (¹⁾ الحارية دون العلام، لأن الجارية تشترى (¹⁾ للنسل ويعيّر الولد بذلك بخلاف الغلام (¹⁾.

الله وإذا حدث عند المشتري عيب واطلع على عيب كان عند أبانع فله أن يرجع بنقصان العيب ضرورة تعذر الرد بالعيب، ولا يرد المبيع (١٠)، لأن لا يمكنه الرد (١٤) (إلا أن أنقص مما قيض) (١٠) إلا أن يرضى البائع أن بأخذه (١١) بعيبه (١٢)، (١٣).

السويق بسمن، ثم اطلع على عيب رجع بنقصائه لتعذر الرد (۱۱) لحق الشرع وليس المائع (۱۲) . (۱۲)

 (١) الدّفر: النتن وأدفر الرجل: إذا فاح ربح صانه. انظر النهابة في غربب الحديث والأثر ح٢ ص ١٣٤٤. لسان العرب ج٢ ص ١٣٩٣

(٢) ما بين اَلْقوسين في (ت) تقديم وتأخّير.

(٣) ني (ش) زيادة (للمولي).

(٤) نَ (ل ١٦١ أ) ش.

(٥) في (ت) (بشتري) وهو تصحيف.

(١) ن (ل ١٣٨١) ت.

(٧) في (ش) (المعيب).

(٨) فيّ (ت، ش) (رده).

(٩) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر،

(١٠) ما بين القوسين بماثله في (ش) (بعيبين).

(١١) في (ش) (يأخذ).

(۱۲) ئی (ت) (بعینه) رهو تصحیف،

(١٣) في (ش) زيادة (لأنه رضي بالضرر).

(18) لت السويق والأقط: بشه بالماء ونحوه، وهو بل السويق بالماء وتحوه أيضاً. انظر: لسان العرب ج٥ ص ٣٩٩٣.

(١٥)ن (ل ١٣٧ أ) ص.

(١٦) في (ت، ش) زيادة (أن يأخذه).

(١٧) في (ش) زيادة (لأن الامتناع لحق الشرع، لا لحقه).

VAY

ومن اشترى عبداً فاعتقه أو مات (١) ثم اطلع (٢) على عيب رجع

بنقصانه لتعذر الرد، فإن قتل المشتري العبد، أو كان طعاماً فأكله لم يرجع

بشيء في قول أبي حنيفة (٦) _ (رحمه الله)(٤) _، (وقال أبو يوسف ومحمد (٦) _

رحمهما الله _)(٥) يرجع بالنقصان (٤) لتعذر الرد، ولأبي حنيفة _ (رحمه الله)(٤) _

أن الرد تعذر بفعل المشتري فلا يظهر في حق البائع فلا يجوز المصير إلى

نقصان العبب.

 $V\Lambda \hat{z}$ ومن باع عبداً فباعه المشتري ثم رُدَ عليه بعبب فإن قبله بقضاء القاضي فله أن يرده، لأن البيع الثاني انفسخ وإن قبل بغير قضاء القاضي ليس z له أن يرده، لأنه بيع z جديد فقد ملكه المشتري ملكاً آخر.

ومن اشترى عبداً وشرط^(۹) البراءة من كل عيب فليس له أن يرده بالعيب^(۱۱) لوجود البراءة، وكذلك^(۱۱) لو لم يسم العيوب^(۱۲)، (والله أعلم)^(۱۳).

⁽١) في (ش) زيادة (عنه).

⁽٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (طلع) وهو تصحيف.

⁽٣) انظر: الهدابة مع شرح فتح القدير ج٦ ص ١٦.

⁽٤) سقطت من (ت).

⁽٥) ما بين القوصين يماثله في (ت، ش) (وعندهما).

⁽٦) سقطت من (ش).

⁽٧) في (ت، ش) (فليس).

⁽٨) ن (ل ١٦١ ب) ش.

⁽٩) أي البائع، مثل أن يقول: بعتك هذا العبد وأما بريء من عيوبه.

⁽۱۰)في (ت، ش) (بعيب).

⁽۱۱) في (ت) (کذا).

⁽۱۲) د (ل ۱۳۸ ب) ت.

⁽١٣) ما بين القوسين سقط من (ت).

باب البيع الفاسد

VAO إدا كان أحد العوضين أو كلاهما محرماً فالبيع فاسد كالبيع بالميئة أو بالدم (أو بالخمر أو بالخنزير)(۱) وكذا(۱) إن(۱) كان عير مملوكه(٤) كالحر وبيع أم الوالد والمدبر والمكاتب لأن التمليك لا يتصور إلا البيع بالخمر أو الخنزير(۱)، لأنه يكون فاسد، وما سوى ذلك فالبيع باطل.

VAT

eVAT

eV

⁽١) ما بين القوسين في (ت، ش) تقديم وتأخير.

⁽٢) في (ش) (كذلك).

⁽٣) في (ت، ش) (إدا).

⁽٤) في (ت، ش) (مملوك).

⁽٥) في (ش) (بالخنزير).

⁽٦) في (ش) (يصطاده).

⁽٧) ن (ل ١٣٧ ب) ص.

⁽٨) ما بين القوسين سقط من (ش).

⁽٩) في (ت) (من).

⁽۱۰) في (ش) (يمكنه).

⁽١١) في (ش) (ضرب).

⁽١٢) في (ت) (الغائص).

⁽١٣) القنص: الصيد، قنص الصيد. اصطاده، والقانص هو الصائد. انظر: المهاية في غريب الحديث والأثرج؛ ص ١١٢. لسان العرب ج٥ ص ٣٧٥٢.

٧٨٧ و(١) ببع المزابنة لا يجوز وهو بيع الثمر على رأس(٢) النخيل(٢) بخرصه ثمراً.

ولا يحوز البيع بإلقاء الحجر والملامسة، لأنه تعليق التمليك بخطر⁽²⁾ فيكون قماراً، ولا يجوز^(٥) بيع ثوب من ثوبين، لأنه غرر.

ومن باع عبداً على أن يعتقه المشتري (١) (أو يدبره)(٧) أو يكاتبه، أو أمة على أن يستولدها، فالبيع فاسد، لأنه بيع وشرط.

VAA وكذلك لو باع عبداً على أن يستخدمه البائع شهراً، أو داراً على أن يسكنها، أو على أن يهدي له هدية.

ومن باع عيناً على أن لا (٩) يسلمها إلى رأس الشهر فالبيع فاسد، لأن ترك التسليم ينافي مقتضى العقد.

ومن ('') باع جارية إلا حملها (فسد البيع) (۱۱)، لأن البيع يفسد بالشرط الفاسد، بخلاف الهبة، (لأن الهبة لا تبطل بالشرط (۱۳) الفاسد، كما في شرط العوض) (۱۳).

٧٨٩ ومن اشترى ثوباً على أن يقطعه (١٤) البائع ويخيطه قميصاً، أو

⁽١) الواو زيادة من (ت، ش).

⁽٢) في (ش) (رؤوس).

⁽٣) في (ت، ش) (البخل).

⁽٤) في (ش) (بالخطر).

⁽٥) سقطت من (ش).

⁽٦) ن (ل ١٦٢ أ) ش.

⁽٧) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽٨) ن (ل ١٣٩ ١) ت.

⁽٩) سقطت من (ت).

⁽١٠) في (ش) (لو).

⁽١١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فالبيع فاسد).

⁽١٢) كتبت هكذا (بشرط) وهو خطأ إملائي.

⁽١٣) ما بين القوسين زيادة من (ش).

⁽١٤) في (ص) كتب (المشتري) ثم شطب عليها.

قباء (۱) أو نعلاً على أن يحذوها (۱) أو يشركها (۱) فالبيع فاسد، لأنه بيع وشرط. والبيع إلى النيروز (۱) والمهرجان (۱) وصوم النصارى، وفطر اليهود إدا لم يعرف المتبايعان ذلك فاسد لجهالة الأجل.

\[
\begin{align*}
\begin{align*}
\text{Vq.} \\
\text{Vi lk+d nessed.} \\
\text{lk-d lk-d nessed.} \\
\text{vi lk-d nessed.} \\
\text{vi lk-d nessed.} \\
\text{vector} \\
\text{

V91 وإذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر الباتع وفي العقد(١٣)

 ⁽١) القباء: نوع من الثياب تلبس فوق الثياب. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ح١٠ ص ٢٠٦. لسان العرب ج٥ ص ٣٥٢٣. المنجد الأبجدي ص ٧٨٣.

⁽٢) حذا النعل: قدرها وقطعها، وقيل: قطعها على مثال، وحذوت النعل بالنعل أي قدرتهما عليهما والحذو هو التقدير والقطع. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ج١ ص ٣٥٧.

 ⁽٣) الشراك ككتاب: سير النعل، والجمع شرك، وأشرك النعل وشركها: جعل لها شراكاً، والتشريك مثله. انظر: لسان العرب ج٤ ص ٢٢٥٠، تاج العروس ج٧ ص ١٤٩.

⁽٤) ومعناه: يوم جديد، وهو أول يوم من السنة الشمسية، ولكنه عند القرس عند نزول الشمس أول برج الحمل ويوافق ٢١ مارس. انظر: معجم الألقاظ الفارسية ص ١٥١.

⁽٥) هو عيد الفرس وهذه الكلمة مركبة من «مهر» بمعنى المحبة ومن «جان» بمعنى المتصلة «أي المحبة المتصلة» وهو اليوم السادس عشر من شهر مهر في السنة الشمسية، ويوافق أول برج الميزان، ويوافق أيضاً ٢٣ سبتمبر من كل سنة ميلادية. انظر: معجم الألفاظ الفارسية ص ١٤٧.

⁽٦) ن (ل ١٣٨ أ) ص.

⁽٧) في هامش (ت) زيادة (والجزار).

⁽٨) في (ش) (على إسفاط).

⁽٩) في (ش) زيادة (والقطاف).

⁽١٠) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٦ ص ٨٦ - ٨٨.

⁽١١) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج١ ص ٨٦ - ٨٨.

⁽١٢) ما بين القوسين زيادة من (ش).

⁽١٣) في (ش) (البيع).

عوضان كل(١١) واحد منهما مال، ملك المبيع ولزمه(٢) قيمته، ولكل واحد من المتعاقدين فسخه دفعاً لسبب الفساد.

 $_{-}^{(a)}$ فإن باعه المشتري نفذ بيمه عندنا $^{(r)}$ وقال الشافعي لا ينفذ، لأن عنده البيع الفاسد لا يفيد الملك، لأنه منهى عنه، (لقوله _ عليه السلام ..: الا تبيعوا الدرهم بالدرهمين (١) والمنهى عنه (٧) يكون (٨) منسوخاً(١)، و(١٠) (لنا أنه)(١١) يفيد الملك عند اتصال القبض به لوجود التمليك، والتملك من العاقدين (١٢).

(۱) ن (ل ۱۲۲ ب)ش،

⁽٢) في (ش) (لزمته).

⁽٣) انظر: المرجع السابق ج٦ ص ٩٦ ـ ٩٨.

⁽١) انظر: روضة الطالبين ج٢ ص ٤٠٨ ـ ٤١٠.

⁽۵) سقطت من (ت).

 ⁽٦) أفرب النصوص إلى هذا ما أخرجه مسلم ومالك عن عثمان بن عقان ـ رضى الله عنه _: لفظ مسلم (ج٣ ص ٢٠٩ الحديث ١٥٨٥ (٧٨): قأن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم - قال: لا تبيعوا الدينار بالدينارين. ولا الدرهم بالدرهمين، لفظ مالك: وأن عشمان بن عفان قال: قال لي رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _: وبقية الرواية معثل لفظ رواية مسلم. انظر: موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليشي ص ٤٣٦، ص ٤٣٧ المحديث ١٣٢٠.

⁽Y) ما بين القوسين زيادة من (ش).

⁽A) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (فيكون) وما أثبتناه أولى لأنه يناسب السياق بعد تئبيت زيادة نسخة (ش).

⁽٩) جاه من المستصفى (ل ٢٣٤ أ): فقوله لأنه منهى عنه فيكون منسوحًا»: في هذا الكلام اشتباه، لأن كونه منهى هنه يقتضي أن يكون منسوخاً، فكيف يصبح كونه منسوحاً نتيجة لكونه منهياً عنه؟ لكنا نقول: الأصل عنده أن النهي يقتضي القبح لعينه إذا ورد مي الشرعيات ومن ضرورته أن يكون منسوخاً، ونحن نقول إنه بيع حقيقة لرجود حده وهو تمليك المال بالمال بصيغة وضعت له وقد صدر ذلك من أهله مضافاً إلى محل قابل لحكمه ولا ولاية عليه فيترتب عليه حكمه، والنهي في الشرعيات يقتضى القبح لمعنى في طلب الانتهاء منه ولو جعلنا عين المنهى عنه قبيحاً لم يبق مشروعاً، فلا يبقى بهذا حيننذا.

⁽۱۰) الواو مقطت من (ت).

⁽١١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (عندنا).

⁽۱۳) ن (ل ۱۳۹ س) ت.

V47
وإذا باع المشتري شراءاً فاسداً، انقطع حق البائع الأول لتعلق حق المشتري الثاني (١) به.

ومن حمع بين حر وعبد، أو شاه ذكية وميتة (وباعها)(٢) بطل(٢) البيع فيهما، لأن البيع لا يصح في الحر والميتة أصلاً، فينعقد(١) العقد(١) ابتداءاً بنصيبه من القيمة، وإنه لا يجوز(٢).

٧٩٣ رمن جمع بين عبد ومدبر، أو^(٧) بين عبد، وعبد غير، (وباعهما)^(٢) صح البيع في العبد^(٨) بحصته من الثمن، لأن المدبر وعبد الغير مملوك فينعقد العقد عليهما إلا أنه يتعذر التسليم فيبقى^(٩) العقد بحصة العبد من الثمن والجهالة الطارئة لا تفسد^(١٠) العقد.

٧٩٤ ونهي رسول الله_ (صلى الله عليه وسلم)(١١) _ عن النجش(١٢) ، (١٢) ، (١٤)

⁽١) زبادة فوق السطر في (ش) وهي زيادة مهمة لرفع الالتباس.

⁽٢) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽٣) في (ش) (يبطل).

⁽٤) في (ش) (فلا ينعقد) وهي تناسب السياق في تلك النسخة.

⁽٥) في (ش) زيادة (على العبد للجهالة).

⁽٦) في (ش) زيادة (انتهاءاً بطريق الأولى).

⁽٧) ني (ش) (و).

⁽٨) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽٩) في (ت) (نبقي).

⁽١٠)كُدًّا في (ش) وفي (ص، ت) (يفسد) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽١١)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (عليه السلام).

⁽١٢) غير واضحة ني (ش).

⁽١٣) الأصل في النجش إثارة الصيد وتنفيره من مكان إلى مكان. وقيل: تنفير الوحش من مكان إلى مكان. وهو أن يمدح السلعة لينفقها ويروجها. أو يزيد في ثمنها وهو لا يرد شرامها ليقع غيره فيها. أو أن ينفر الناس عن الشيء إلى غيره. انظر: النهاية في غريب الحديث والآثر ج٥ ص ٢١، تاج العروس ج٤ ص ٢٥٤.

⁽١٤) آخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -: لفظ البخاري: قال: نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن النجش، انطر: صحيح البخاري مع الفتح ج٤ ص ٣٥٥ الحديث ٢١٤٢. لفظ مسلم (ج٣ ص ١١٥٦ =

وعن السوم (١) على سوم غيره، لما فيه من الضور، وعن تلقي الجلب (٢) لما فيه (٢) من تعمية الأسعار على الواردين وتضييق الأمر على الحضور، (ونهى عن بيع) (١) الحاضر للبادي (٥)، والسيع عند أذان الجمعة: يكره لقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّا تُودِي

الحديث ١٥١٦ (١٣): قأن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ نهى عن النجش.

(۱) ن (ل ۱۳۸ ب) ص.

- (٢) في النهي عن تلقي الحلب أو تلقي الركبان أحرج البخاري وسلم وغيرهما أحاديث منها ما أخرجه البخاري ومسلم عن أي هويرة ـ رضي الله عنه ـ: لفظ البخاري: اقال: نهى النبي _ صلى الله عليه وسلم _ عن التلقي، وأن يبيع حاضر لبادا. انظر: صحيح البخاري مع الفتح ج٤ ص ٣٧٣ الحديث ٢١٦٢. لفظ مسلم (ح٣ ص ١١٥٧ الحديث ١٥١٩ (١٦): عقال: عبى رسول الله عليه الله عليه وسلم - أن يتلقى الجلب، وأحرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: لفط البخاري: ١٠٠٠ وقال: ونهي النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن ثلقي البيرع، أنظر. صحيح البخاري مع الفتح ج٤ ص ٢٧٣ الحديث ٢١٦٤. لفظ مسلم. (ح٣ ص ١١٥٦ الحديث ١٠١٨ (١٥). أعن البي .. صلى الله عليه وسلم . أنه نهى عن تلقى البيوع ١٠ وأخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر ـ رضى الله عنهما ـ: لفظ البخاري: «أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم . قال: لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق، انظر: صحيح المخاري مع الفتح ج؟ ص ٣٧٣ الحديث ٢١٦٥، لعظ مسلم (ج٣ ص ١١٥٦ احديث ١٥١٧ (١٤): •أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ نهى أن تتلقى السلع، حتى تبلغ الأسواق. . . . وأخرج مسلم عن ابن سيرين (ج؟ ص ١١٥٧ الحديث ١٥١٩ (١٧). قال: سمعت أبا هريرة يقول: إن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيارة
 - (٣) ن (لُ ١٦٣ أ) ش.

(٤) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَأَسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْغُ ﴿ (١).

ولا يفسد البيع^(٢) بهذه الأشياء، لأن أسباب الفساد منفصلة عنها وحوداً وعدماً

Vqo ومن ملك مملوكين صغيرين (٢) أحدهما ذو رحم محرم من الأخر (٤) لم يفرق بينهما، وكذلك إن كان أحدهما كبيراً، فإن فرق كره ذلك، لقوله عليه السلام -: «من فرق بين حبيب وحبيبه فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة؛ (٥). ويجوز العقد، وإن كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق بينهما، لأن التفريق بين الكبيرين لا يمكن لإمكان الزبارة.

عليه وسلم - قال: لا يبع حاضر لباد. . . ٥. رأخرج مسلم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: النهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن تتلقى الركبان، وأن يبيع حاضر لباد». انظر: صحيح مسلم ج٣ ص ١١٥٧ الحديث ١٥٢٠ (١٨)،

⁽¹⁾ من الآية التاسعة سورة الجمعة.

⁽٢) في (ت) (العقد).

⁽٣) في (ش) زيادة (و).

⁽٤) ن (ل ١٤٠١) ت.

⁽⁰⁾ أقرب النصوص إلى هذا ما أخرجه الترمذي وأحمد والدارقطني والحاكم عن أبي أيوب الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ لفظ الترمذي والدارقطني: قال: سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: من فرق بين الوالدة وولدها، فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة». قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. انظر: سنن الترمذي ج٣ ص ١٧٥ الحديث لفظ الترمذي ج٣ ص ١٧٥ الحديث لفظ أحمد (ح٥ ص ٤١٤): قعن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال: قمن فرق بين الولد ووالده في البيع فرق الله .. عز وجل ـ بينه وبين أحبته يوم القيامة، لفظ الحاكم (ج٢ ص ٥٥): قان رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ قال: قمن فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة، وعلى الحاكم عليه بقوله: قمذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه، وقد تعقب الحاكم الذيلعي الحاكم قائلاً: قوفيما قاله نظر، لأن حيي بن عبد الله [أحد رجال سند هذا الحديث] لم يخرح له في قالصحيح» شيء، بل تكلم فيه بعضهم، قال ابن القطان في كتابه: قال البخاري: فيه نظر، وقال أحمد: أحاديثه مناكبر، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال النسائي: ليس بالقوي . . . ه . انظر: نصب الرابة ابن معين: ليس به بأس، وقال النسائي: ليس بالقوي . . . ه . انظر: نصب الرابة

باب الإقالة

\[
\begin{align*}
\begin{align*

(¹) وهي (¹) بيع حقيقة لوجود مبادلة المال بالمال بالتراضي (٤) فيجعل فسخاً في حقهما بيعاً في حق غيرهما.

وهلاك الثمن لا يمنع صحة الإقالة (٩)، كما لا يمنع صحة البيع، وهلاك المبيع يمنع منهما (١٠)، وإن هلك بعض المبيع جازت الإقالة في باقية كما في البيع.

(۱) في (ت) (وهي).

⁽٢) أخرج أبو داود وابن ماجة والحاكم عن أبي هريرة، _ رضي الله عنه _: لفظ أبي داود وابن ماجة: قال: قال النبي _ صلى الله عليه وسلم _ من أقال مسلماً أقاله الله عثرته، وزاد ابن ماجة ايوم القيامة، انظر: سنن أبي داود ج٣ ص ٢٧٤ الحديث ٢٠٤٦. لفظ الحاكم (ج٢ الحديث ٢٠٤٦. لفظ الحاكم (ج٢ ص ٥٤): قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه وآله وسلم _ قمن أقال مسلماً أقال الله عثرته، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

⁽٣) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (هو) وما أثبتناه أولى، للمجانسة مع التأنيث.

⁽٤) في (ش) زيادة (حديد).

⁽٥) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (إيفاعه) وما أثبتناه أولى للمجاسة مع التأنيث.

⁽٦) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (هو) وما أثبتناه أولى، للمجانسة مع التأنيث أيضاً.

⁽۷) ن (ل ۱۲۳ ب) ش

⁽٨) في (ش) (فيكون).

⁽٩) ن (ل ١٣٩ أ) ص,

⁽۱۰) في (ش) (صحتها).

باب المرابحة والتولية

٧٩٨ المرابحة. نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح.

والتولية: نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول من (١) عير زيادة ربح (٢).

ولا تصح^(٣) المرابحة والتولية حتى يكون الثمن^(٤) مما له مثل، لأنه لو لم يعرف له مثل يتعذر به المرابحة والتولية.

\[
\begin{align*}
\text{V49} \\
\text{older} \\
\text{old

(۱) ن (ل ۱٤٠ ت) ت.

⁽٢) زيادة من (ت، ش) وهي ريادة توصيحية مهمة.

⁽٣) ني (ش) (يصح).

⁽٤) في صلب (ت) كتب (العوض) وكتب فوق السطر ما أثبتناه.

⁽٥) كذًا في (ش) وفي (ت، ص) (الصبغ).

⁽٦) الطرز: الشكل والهيئة، والطراز بالكسر: علم الثوب، والكلمة فارسية معربة أصلها: تراز وهو التقدير المستوي، وطرّز، تطريزاً: أعلمه، انظر: لسان العرب ج٤ ص ٢٦٥٥. تاج العروس ج٤ ص ٤٨. معجم الألفاظ الفارسية ص ١١٢.

 ⁽٧) الفتل هو لي الشيء، وفتل الحبل: لواه، والفتيل: ما فتلته بين أصابعث. انظر:
 لسان العرب ج٥ ص ٣٣٤٣، ٣٣٤٤. تاج العروس ج٨ ص ٥٥٠.

⁽٨) ما بين القوسين سقط من (ش).

⁽٩) زيادة من (ش) وهي زيادة يحتاحها السياق.

⁽١٠) في (ش) زيادة (هذه الأشياء).

⁽١١)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (العادة) وهو تصحيف.

فإن (١) اطلع المشتري على خيانة (٢) أفي المرابحة فهو بالخيار عند أبى حنيفة ($^{(7)}$ (رحمه الله) $^{(1)}$ _ إن شاء أخذه بجميع الثمن، وإن شاء رده.

وإن اطلع على خيانة في $J^{(*)}$ التولية أسقطها من الثمن، وقال أبو يوسف $J^{(*)}$ (رحمه الله) $J^{(*)}$ يحط (من الثمن) $J^{(*)}$ فيهما، لأنهما تراصبا على (اعتبار الثمن الأول) $J^{(*)}$ ، [وقال محمد $J^{(*)}$ (رحمه الله) $J^{(*)}$ على هذا الثمن، وأبو حنيفة _ (رحمه الله) $J^{(*)}$ عمل بالدليلين في العقدين $J^{(*)}$.

القول النبى (۱۵) عليه السلام _: "إنههم عن أربعة: عن بيع ما لم يقبضه (۱۲).

⁽١) في (ش) (وإن).

⁽٢) كذًا في (ت، ش) وهو الأولى وفي (ص) (خيانته).

⁽٣) انظر: المبسوط ج١٣ ص ٨٦، ٨٧.

⁽٤) زيادة من(ش).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽٦) انظر: المبسوط ج١٢ ص ٨٦، ٨٧.

⁽٧) سقطت من (ت).

⁽٨) ما بين القوسين سقط من (ت، ش)

⁽٩) ما بين القوسين سقط من صلب (ت) ملحق بالهامش.

⁽۱۹) في (ت) (رضيا).

⁽١١) ما بين المعكوفن الكبيرين سقط من صلب (ت) ملحق بالهامش الآخر.

⁽١٢) ن (ل ١٦٤ أ) ش.

⁽١٣) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (عقدين) وما أثبتناه أولى، لأن المقام بحتاج إلى قال» العهد.

⁽١٤) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽١٥) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽١٦) أقرب النصوص إلى هذا ما نقله الحافظ الهيثمي عن الطبراني عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لعتاب بن أسيد: اإني بمثتك على أهل مكة فاتههم عن بيع ما لم يقبض، وعن ربح ما لم يضمنوا وعن شرطين في شرط، وعن بيع وصلف. قال الحافظ الهيثمي: الرواء الطبرائي في الأوسط وقيه يحيى بن صالح الأيلي، قال الذهبي روى عنه يحيى بن بكير =

ويجوز بيع العقار قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف (١) _ (رحمهما الله)(١) _ ، وعند محمد (١) _ (رحمه الله)(١) _ \mathbb{K} _ \mathbb{K} يجوز للحديث (١) و (١) لهما أن (هلاك العقار)(١) ، (١) قبل القبض محال فلا يؤدي إلى الغرر (٨) .

من اشترى مكيلاً مكايلة أو موزوناً موازنة لم يجز للمشتري أن يبيعه منه (۱۰) (ولا) والكله حتى يعيد الوزن أو (۱۱) الكيل، لنهيه عليه السلام = 100 بيع الطعام حتى يجري (۱۱) فيه صاعان، صاع البائع (۱۲) وصاع المشتري (۱۳).

والتصرف في الشمن قبل القبض جائز، لأن الشرع ورد في المبيع لاحتمال الهلاك، والهلاك لا يوجد في الثمن، لأنه دين.

(١) انظر: بدائع الصنائع ج٥ ص ١٨١.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) انظر: بدائع الصنائع ج٥ ص ١٨١.

(٤) آنف الذكر.

(٥) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة للربط.

(٦) ما بين القوسين يماثله في (ش) (الهلاك).

(٧) ن (ل ١٣٩ ب) ص.

(٨) في (ت) (الضرر).

(٩) ما بين القوسين يماثله في (ش) (أو).

(۱۰) نی (ش) (و).

(۱۱) ن (ل ۱٤١١) ت.

(١٢) مقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر -

(١٣) لعله يشير إلى الحديث الذي أخرجه ابن ماجة والدارقطني عن ابن أبي ليلى، عن أبي اللهاء عن أبي اللهاء أبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان. صاع البائع وصاع المشتري». انظر: سنن ابن ماجة ج٢ ص ٥٠ الحديث ٢٣٢٨. سنن الدارقطني ج٣ ص ٨. قال الحافظ الزيلمي بعد أن أورد هذا الص: وهو معلول بابن أبي ليلى، انظر: نصب الراية ج٤ ص ٢٤.

مناكير، قلت: ولم أجد لغير الذهبي فيه كلاماً وبقية رجاله رجال الصحيح انتهى، ونقل الحافظ أيضاً عن الطبراني عن حكيم بن حزام قال: تهاني وسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ عن أربع حصال في البيع: عن سلف وبيع، وشرطيس في بيع، وبيع ما ليس عندي، وربح ما لم يضمن القال الهيثمي: ارواه الطبراني في الكبير، وقيه العلاء بن خالد بن الواسطي وثقة ابن حبان، وضعفه موسى بن إسماعيل انتهى. انظر: مجمع الزوائد ج٤ ص ٨٥.

[٨٠٤] ومن باع بثمن حال ثم أجله (أجلاً معلوماً) "" صار مؤجلاً، لأن التأجيل التحق بأصل العقد وكل دين حال إذا أجله صاحبه صار مؤجلاً، إلا القرض فإن تأجيله لا يصح، لأن صحة التأجيل فيه يؤدي إلى بيع الدراهم بمثلها بأجل وأنه ربا.

⁽١) سقطت من (ش).

⁽٢) انظر: بدائع الصنائع ج٥ ص ٢٥٨.

⁽٣) انظر: روضة الطالبين ج٣ ص ٤٠٦.

⁽٤) سقطت من (ت).

⁽٥) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة تجري على عادة المؤلف.

⁽٦) زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها السياق.

⁽٧) في صلب (ت) كتبت (في) وكتب فوق السطر ما أثبتناه.

⁽٨) سَلْطَت مِنْ (ش).

⁽٩) في (ش) زيادة (بجميع ذلك، لأن الحط التحق بأصل العقد).

⁽۱۰)ن (ل ۱٦٤ ب) ش.

⁽١١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (بأجل معلوم).

باب الربا

○ • ٨ الربا محرم في كل مكيل أو موزون بيع بحنسه منفاضلاً فالعلة عندنا الكيل مع الحنس، أو الوزن مع الجنس، فإذا بيع المكيل أو الموزون بجنسه مثلاً بمثل جاز البيع، وإن تفاضلا لم يجز البيع لقوله _ عليه السلام _: «الحنطة بالحنطة " مثلاً ") مثل بدأ بيد والفضل ربا (١١).

لفظ الرواية الثانية: قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذهب بالذهب - وبقية الرواية مثل المنقول من الرواية السابقة إلى قوله قرالملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد. فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئم إذا كان يدا بيده. وأما حديث أبي هريرة فأقرب رواياته إلى النص المذكور بعض روايات مسلم (ج٣ ص ١٣١١ الحديث رقم ١٩٨٨ (٨٣) ورواية للنسائي (ح٧ ص ٢٧٨):

لفظ رواية مسلم الأولى: «قال: قال رسول الله .. صلى الله عليه وسلم .. التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والملح بالملح مثلاً بمثل. يداً بيد. فمن راد أو استزاد فقد أربى إلا ما اختلف ألوانه».

لفظ الرواية الثانية: «قال رصول الله _ صلى الله عليه وسلم _ الذهب بالذهب ورباً بوزن. مثلاً بمثل. والفضة بالفضة وزنا بوزن. مثلاً بمثل فمن زاد أو استزاد فهو رباً». لفظ رواية النسائي بمثل لفظ رواية مسلم الثانية وفيها: «أو ازداد» بدلاً من «أو استزاد». وأما من حديث أبي سعيد الخدري _ رصي الله عنه _ فقد أخرجه مسلم =

⁽١) زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها المقام.

⁽٢) ن (ل ١٤٠١) ص.

⁽٣) كذا في (ت. ش) وفي (ص) (مثل) وما أثبتناه أولى لمماثلة لفط الحديث.

⁽٤) روي من حديث عبادة بن الصامت؛ ومن حديث أبي هريرة ـ رضي الله عهما ـ فحديث عبادة بن الصامت أقرب رواياته إلى هذا النص روايتي مسلم (ج٣ ص ١٢١١، ١٢١١ الحديث ١٥٨٧ (٨١، ٨١) لفظ الرواية الأولى: وفيها قصة جاء فيها: ﴿. . . فقل: إني سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير فمن زاد أو ازداد فقد أربى

السلام -: • جيدها ورديتها سواء (١١٠). وإذا عدم الوصفان: الجنس والمعنى المضموم إليه حل التفاضل والنساء (١١٠) كالحنطة بالدراهم [(وإذا

^{= (}ج٣ ص ١٢١١ الحديث ١٥٨٤ (٨٢): ولفظه: •قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ •الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى. الآخذ والمعطى فيه سواءا.

⁽۱) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فالعلة الكيل) ولا اختلاف بينهما، لأن كلمة فالقدرة تشمل الكبل والرزن.

⁽٣) في (ش) زيادة (أو الوزن مع الجنس).

⁽٣) انظر: بدائع الصنائع ٥ ص ١٨٣.

⁽٤) في (ت، ش) (استويا).

⁽٥) ز (ل ١٤١ ب) ت.

⁽٦) انظر: المهذب ج١ ص ٢٧٠، ٢٧١.

⁽٧) مقطت من (ت).

⁽٨) سقطت من صلب (ت) ملحقة بالهامش.

⁽٩) في (ش) (تعلبق) وكلاهما صحيح على أن الأولى حال والأخرى مضاف إليه.

⁽١٠) لم أجد نصاً بهذا المعنى، وقد أورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية (ج٤ ص ٣٧) ثم قال: «غريب، ومعناه يؤخذ من إطلاق حديث أبي سعبد، ٥٠٠، وهو حديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه مسلم وسبق إيراده بهامش المفقرة رقم

⁽¹¹⁾ النسيء؛ التأخير، نسأ الشيء وأنسأه: أخره والاسم: نسيئة، ونسأ الله في أجله: أخره، ونسأ الشيء: باعه بتأخير، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثرج ص ٤٤، ٥٤. لسان العرب ج٦ ص ٤٤،٢٤.

⁽۱۲) ن (ل ۱۲۵) ش.

وجد) (١) (حرم التفاضل والنساء) (٢) وإذا وجد (١) أحدهما وعدم الآخر حل التفاضل نحو (٥) أن يبيع مرويا (١) بمرويين يدأ بيد وحرم النساء، (لقول النبي) (١) _ (صلى الله عليه وسلم) _ : $(^{(^{(^{(^{(^{(^{(^{(^{(^{(^{()})})}}})}})})}$ بعد أن يكون يداً بيدا (٩) ...

٨٠٨ وكل شيء نص رسول الله _ (صلى الله عليه وسلم)(١٠) _ على(١١) أنه مكيل فهو مكيل أبداً وإن ترك الناس الكيل فيه مثل الحنطة والشعير والتمر والملح، وكلما نص على تحريم التفاضل فيه وزناً فهو موزون أبداً مثل الذهب والفضة لأن طاعة رسول الله _ (صلى الله عليه وسلم)(١٠) _ واجبة، وما لم ينص عليه يعتبر عادات الناس فيه(١١).

٨٠٩ وعقد الصرف ما وقع على جنس الأثمان يعتبر قبض عوضية(١٢)، (١١)

⁽١) ما بين القوسين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش.

⁽٢) ما بين القوسين سقط من صلب (ص، ش) ملحق بالهامش.

⁽٣) ما بين المعكوفين سقط من (ت).

⁽٤) كذا في (ت، ش) وهو الأصح وفي (ص) (وجدا).

⁽٥) في صلب (ص) كتب (ويجوز) وصححت في الهامش بما أثبتناء وفي (ت) (يجوز).

⁽٦) أي ثوباً مروياً نسبة إلى مرو وهي مدينة بفارس والنسبة إليها مروي بالفتح على القياس، ومروي بالتحريك، ومروي بزيادة الزاي مع سكون الراء، وكلاهما من نادر معدول النسب. انظر: لسان العرب ج٥ ص ٤١٨٨. تاج العروس ح١٠ ص ٣٤٠.

⁽٧) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽٨) في (ت) زيادة (و) لا داعي لها لعدم ورودها في لفظ الحديث.

 ⁽٩) جاء في الحديث الذي رواه عبادة بن الصامت .. رضي الله عنه .. والذي سبق تخريجه بهامش الفقرة ٨٠٥.

⁽١٠)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (عليه السلام).

⁽۱۱) سقطت من (ت).

⁽١٢) في (ش) كلمة (فيه) كتبت بعد كلمة (يعتبر)،

⁽۱۳) مثنی (عوض).

⁽۱٤) ن (ل ۱٤٠ ب) ص.

في المجلس، لقوله ـ عليه السلام ـ الفضة بالفضة هاء وهاءه(). وما سواه (مما يجري()) فيه الربا)() يعتبر فيه التعيين (ولا يعتبر فيه التقابض، لأنه يصير عبناً بالتعبين (ه)())() والدراهم() لا تتعين إلا بالتقابض.

ولا يجرز بيع الحنطة بالدقيق ولا بالسريق، لأنه حنطة من وجه دون وجه، قلا بد من التساوي كيلاً، والتساوي كيلاً (لا يعرف بين الحنطة والدقيق)(^).

رحمهما ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند أبي حننفة وأبي يوسف (١٠) _ (رحمهما الله) _ (١٠) _ وعند محمد (١٠) _ (رحمه الله) (١٠) _ لا يجوز إلا وأن يكون اللحم

- (٢) زيادة من (ش) يحتاجها المقام.
- (٣) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.
 - (٤) ن (ل ١٤٢ أ) ت.
 - (٥) كذا في (ت) وفي (ص) (بالعين) وهو تصحيف.
 - (٦) ما بين القوسين سقط من (ش).
 - (٧) في (ت) زيادة (والدنانير).
- (A) ما بين القوسين يماثله في (ش) (بين الدقيق والحنطة لا يعرف).
 - (٩) انظر: بدائع الصنائع حاه ص ١٨٩٠ ، ١٩٠.
 - (١٠) سقطت من (ت).

⁽۱) أقرب النصوص إلى هذا ما أخرجه مسلم من حديث عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ وسبق ذكره بهامش الفقرة ٤٠٤ ونصه مرة أخرى: قال وسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير سلمعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح. مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلمت هذه الأصناف، وبيعوا كيف شئتم، إذا كان يذاً بيد، انظر: صحيح مسلم ح٣ ص ١٣١١ الحديث ١٩٨١ (٨١). أما الحديث الذي حاء فيه قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ١٠٠، ها، وهاء فقد أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن مالك بن أنس، عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنهما ـ، ولكن لم يرد فيه ما استشهد به المؤلف من ذكر الفضة بالفضة. ١٠، قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «الذهب بالذهب رباً إلا ها، وهاء، والبر بالبر رباً إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير بالشعير بالأهاء وهاء، والتمر بالتمر وباً إلا هاء وهاء، هذا لفظ البخاري. انظر: صحيح مسلم صحيح البخاري مع الفتح ج٤ ص ٣٧٧، ٣٧٨ الحديث ٢١٧٤. صحيح مسلم ح٣ ص ٢١٠٥، ١٢١٥.

الصافي أكثر مما في الشاة من اللحم، لمحمد _ (رحمه الله)(1) _ (1) أن اللحم في الحيوان (غير معلوم)(1) فلا يجوز بيع اللحم به إلا بطريق الاعتبار، كما في بيع (الزيتون بالزيت)(1) والسمسم بالشيرج (۵) لا يجوز بالاتفاق إلا وأن يكون الزيت أو السيرج (۱) الحالص أكثر (من الذي)(۱) في الزيتون والسمسم فيكون الدهن بمثله والباقي بمقابلة (۸) الشجير (۹).

والثقل (۱۲) وأما إذا كانا على سواء (۱۰) $V^{(11)}$ يجوز، لأن الدهن بالدهن والثقل (۱۳) وكذا لو كان الشيرج الحالص أقل مما في السمسم، لأنه يكون الثقل (۱۳) وقضل الدهن ربا، وكذلك إن (۱۵) كان ($V^{(11)}$ وجهين.

٨١٢ ويجوز بيع اللحمان(١٧) المختلفة بعضها ببعض متفاضلاً، وكذلك

(١) سبق تخريجه.

(۲) في ن (ل ١٦٥ ب) ش.

(٣) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) يحتاجها السباق.

(٤) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

 (٥) الشيرج هو دهن السمسم ويقال الشيرج، انظر: معجم الألفاظ الفارسية المعربة ج٨٩.

(١) ني (ش) (الشيرج) وكالاهما صحيح.

(٧) ما بين القرسين يَماثله في (ش) (مما).

(۸) في (ش) (بمقابلته).

(٩) الثجير: هو ثغل كل شيء يعصر،

(١٠) انظر: لسان العرب ج١ ص ٤٧٢. تاج العروس ج٣ ص ٧٣.

(١١) في (ت، ش) (السواء).

(١٢) نيّ (ش) (فلا).

(١٣) في (ت، ش) (التفل).

(١٤) هو الشيء يستقر تحت الشيء يكون ذلك من الكدر وغبره، يقال ثقل القدر وغبره، يقال ثقل القدر وغبرها وهو ما رسا من الخثارة، انظر: معجم مقاييس اللغة ج١ ص ٣٨٠.

(١٥) في (ش) (إذا)،

(١٦) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش،

(١٧) اللحمان: جمع لحم وهي تحمع أيضاً على ألحم ولحوم ولحام. انظر: لمان العرب ج٥ ص ١٠١٠.

ألبان البقر والغنم وخل الدقل(١) بخل العنب، لاختلاف الجنس (ويجوز (١٦ بيع الخبر بالحنطة (٣))(١) (والدقيق متفاضلاً لاختلاف الجنس)(٥).

ولا ربا بين المولى وعبده (لأن ملك العبد له)(٢) ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب، لأنه غير معصوم.

⁽۱) الدقل من التمر وهو أردأ أنواعه، واحدته دقلة، انظر: لسان العرب ح٢ ص ١٤٠٢.

⁽٢) ان (ل ١٤١ أ) ص.

⁽٣) ن (ل ١٤٢ ب) ت.

⁽٤) ما بين القرسين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش.

⁽٥) ما بين القوسين سقط من (ش).

⁽¹⁾ ما بين القوسين سقط من صلب (ت) ملحق بالهامش.

باب السلم(١)

٨١٣ السّلم جائز في المكيلات والموزنات والمعدوات (٢) المتقاربة كالجوز والبيض، وفي المزروعات (٣)؛ لأنه بيع آجل بنقد فلا بد (١) أن بكون معلوماً مضبوطاً لئلا تؤدي الجهالة إلى المنازعة المانعة (٥) من التسليم والتسلم.

الله ولا يجوز السلم في الحيوان (١)، وقال الشافعي (٧) _ (رحمه الله) (٨) _ يجوز إذا وصف وصفاً يتميز به من غيره كما في الكرائيس (١)، لنا نهى النبي (١٠) _ (صلى الله عليه وسلم) (١١) _ عن السلم في الحيوان (١٢) .

(۱) السّلم بفتحتين: هو في اللغة التقديم والتسليم، وني الشرع: اسم لعقد يوحب
الملك في الثمن عاجلاً وفي المثمن آجلاً، انظر: المعجم الاقتصادي الإسلامي
ص ٧٢٥.

(٢) في (ش) (والعدوبات).

(٣) في (ش) زيادة (إذا بين الوصف وال قدر والجنس والنوع).

(٤) في (ش) زيادة (من).

(٥) ن (ل ١٦٦ أ) ش.

(٦) انظر: الميسوط ج١٢ ص ١٣١.

(٧) انظر: روضة الطالبين ج٤ ص ١٨.

(A) ما بين القوسين سقط من (ت).

(٩) الكرابيس: جمع كرباس بكسر الكاف وهو القطن وقيل الكرباس: ثوب وهي كلمة فارسية معربة وقال الجوهري: هي ثياب خشنة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثير ج٤ ص ١٦١. الصحاح ج٣ ص ٩٧٠. ليمان العرب ج٥ ص ٣٨٤٧،

(١٠) **ني (ش)** (رسول الله).

(١١) كذًّا في (ش) وفي (ص، ت) (عليه السلام).

(١٢) أخرج الحاكم والدارقطني عن ابن عباس _ رضي الله عنه _ قأن رسول الله _ صلى الله عليه وآله وسلم _ نهى عن السلف في الحيوانة وفي سنده إسحاق بن =

ولا يجوز الشلم في أطراف الحيوان ولا في الجلود عدداً ولا في الحطب حزماً ولا في الرطبة (١) جززاً للجهالة (٢).

[10] ولا يجوز السّلم حتى يكون المسلم فيه موجوداً من حيى العقد إلى حين المحل $^{(7)}$, وقال الشافعي $^{(3)}$ – $^{(7)}$ ميجوز لوحود القدرة على التسليم إذا كان موحوداً عند المحل $^{(7)}$, $^{(7)}$ لنا أنه يحتمل أن يتعجل بموت من عليه السلم قبل تمام الأجل فلا يقدر على تسليمه $^{(7)}$, واحتمال الفساد في هذا العقد ملحق بحقيقة الفساد وهذا من خواص هذا العقد . مثل النبي – $^{(9)}$ (صلى الله عليه وسلم) $^{(7)}$ – $^{(9)}$ (عن السلم) $^{(11)}$ في ثمار حائط عبه $^{(11)}$

إبراهيم بن جوتي. وعلق الحاكم على هذا الحديث بقوله: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ونقل الحافظ الزيلعي والعظيم آبادي قول صاحب التنقيح: "وإسحاق بن إبراهيم بن جوتي، قال فيه ابن حبان منكر الحديث جداً يأتي عن انتقات بالموضوعات، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب». وزاد الحافظ الزيلعي: "وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة». انظر المستدرك للحاكم ج٢ ص ٥٧. سنن الدارقطني وبهامشه التعليق المغني لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ج٣ ص ٧١، نصب الراية ج٤ ص ٤٦.

⁽۱) الرطب بالضم، سكنة الطاء: خلاف اليابس وهو الكلأ، والرطبة بالقتح القضب وهو المسمى في مصر بالبرسيم الحجازي، انظر: الصحاح وهامشه ج١ ص ١٣٦٠. لسان العرب ج٣ ص ١٦٦٤.

⁽٢) سقطت من (ش).

⁽٣) انظر: المبسوط ح١٢ ص ١٣٤، ١٣٥.

⁽٤) انظر: روضة الطالبين ج٤ ص ١١.

⁽٥) سقطت من (ت).

⁽٦) في (ش) (محل).

⁽٧) في (ش) زيادة (الأجل).

⁽٨) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة تجري على عادة المؤلف.

⁽٩) في (ش) (التسليم).

⁽١٠)كذا في (ش) وفي (ص، ت) (عليه السلام).

⁽۱۱) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش وسقط من (ت، ش) (۲) ن (ل ۱۶۳) ت.

قلو أذهب الله(١)، (٢)، (٣) ثمرة هذا الحائط بم يستحل أحدكم مال أخيه المسلم)(١).

(١) لفظ الجلالة (الله) كتب فوق السطر في (ص).

(٢) ن (ل ١٤١ س) ص.

(٣) في (ش) زيادة (تعالى).

- (٤) أخرج أبو داود وابن ماجة عن ابن عمر رضي الله عهما: وفي سند أبي داود عن رجل نجراني وعند ابن ماجة عن النجراني، لفظ أبي داود (ج٣ ص ٢٧٦ الحديث ٢٤٦٧. «أن رجلاً أسلف رحلاً في نخل، فلم تخرج تلك السنة شيئاً، فاختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «بم تستحل ماله؟ أردد عليه ماله. ثم قال: لا تسلفوا في السخل حتى يبدوا صلاحه». لفظ ابن ماحة (ج٣ ص ٧٦٧ الحديث ٢٢٨٤): «عن النجراني قال: قلت لعبد الله بن عمر: أسلمُ في نخل قبل أن يُطلِع؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: إن رجلاً أسلم في حديثة تخل، في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يُطلِع النخل. فلم يُطلِع النخل شيئاً، ذلك العام. فقال المشتري: هو لي حتى يطلع، وقال البائع: إنما بعتك النخل هذه السنة، فاختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للبائع «أخذ من تخلك شيئاً؟» قال: لا. قال «فبم تستحل ماله؟ أردد عليه ما أخذت منه. ولا تسلموا في نخل حتى يبدوا صلاحه». وعلن ابن حجر على هذا الحديث بقوله: وهذا الحديث فيه ضعف»، انظر: فتح الباري ج٤ ص ٣٣٤. وغفل الحافظ الزيلعي عن الاستدلال بهذا الحديث فقد أورد نصاً مشابهاً للص الوارد في الكتاب ثم قال: الغريب في هذا المعنى». انظر: نصب الراية ج٤ ص ٣٣٤. وغفل الحافظ ثم قال: الغريب في هذا المعنى». انظر: نصب الراية ج٤ ص ٥٠٠
 - (٥) انظر: المبسوط ج١٢ ص ١٢٥.
 - (٦) انظر: المهذب ج١ ص ٢٩٧.
 - (٧) ما بين القوسين سقط من (ت).
 - (A) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (عليه السلام).
- (٩) أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن عبد الله بن عمر بن العاص رضي الله عنهما -: نقد أحرجه أبو داود والترمذي والنسائي، وفي الحديث النهي عن أربع عنها: ٥٠٠٠ ولا بيع ما ليس عندك، قال الترمذي: وهذا حديث حسن صحيح، انظر: سنن أبي داود ج٣ ص ٢٨٣ الحديث ٢٥٠٤، سنن الترمذي ج٣ ص ٥٢٦، ٥٠ الحديث

ورخص من السلم مطلقاً (من غير اشتراط الأجل، و)(١) لنا قوله ـ عليه السلام ـ: عمن أسلم منكم فليسلم(٢) في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أحل معلوم،(٦)

١٩٣٤. ستن النسائي ج٧ ص ٢٨٨. لفظ ابن ماحة (ج٢ ص ٧٧٧، ٧٧٨ الحديث ٢١٨٨): قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ لا يحل بيع ما ليس عندك ولا ربح ما لم يضمن". وأخرج أيضاً أصحاب السنن الأربعة عن حكيم بن حزام _ رضي الله عنه _ بألفاظ متقاربة: لفظ أبي داود (ج٣ ص ٢٨٣ الحديث ٢٥٠٤): "قال: يا رسول الله، يأتيني الرجل قيريد مني البيع ما ليس عندي، أفأبتاعه له من السوق؟ فقال دلا تبع ما ليس عندك، لفظ البسائي (ج٧ ص ٢٨٨، ٢٨٩): "قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم _ فقلت: يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني البيع ليس عندي أبيعه منه ثم أبتاعه لمن في السوق؟ قال. "لا تبع ما ليس عندك". وأخرجه الترمذي في روايتين (ج٣ ص ٥٢٥، ٥٢١ رقم الحديث ١٢٣٢، ١٢٣٢):

الرواية الأولى: بلفظ: «قال أتيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقلت: يأتيني الرجل يسألني من البيع ما ليس عندي، أبتاع له من السوق ثم أبيعه؟ قال: لا تبع ما ليس عندك.

الرواية الثانية: بلفظ (قال: نهاني رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن أبيع ما ليس عندي). لفظ ابن ماجة (ج٢ ص ٧٣٧ الحديث ٢١٨٧): ﴿عَالَ: قَلْتَ يَا رَسُولَ اللهُ. الرجل يَسَالُنِي البِيعِ وَلِيسَ عَندي. أَفَابِيعَهِ؟ قَالَ: لا تَبِعُ مَا لَيْسَ عَندكَ.

(١) ما بين الفوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة يظهر بها وجه استدلال الشافعي.

(۲) د (ل ۱۹۱ ب) ش.

(٣) من حديث أخرجه أصحاب الكتب الستة وأحمد عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ:
 فعد أخرجه البخاري في أربع روايات:

الرواية الأولى: بلفظ «قال: قدم رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ المدينة والناس يسلفون في التمر العام والعامين _ أو قال. عامين أو ثلاثة، شك إسماعيل _ فقال: من سلّف في تمر فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم».

الرواية الثانية: بلفظ قال: قدم النبي _ صلى الله عليه وسلم _ المدينة وهم يسلمون، بالتمر السنتين والثلاث، فقال: من أسلف في شيء ففي كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».

الرواية الثالثة · بلفظ يقول: قدم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ . . . وقال: في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم.

الرواية الرابعة: بلفظ قال: قدم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ المدينة وهم يسلفون في الشمار السنتين والثلاث، فقال: أسلفوا في الشمار في كيل معلوم إلى أجل معلوم . . . ، . انظر: صحيح البخاري مع الفتح ج٤ ص ٤٢٨ - ٤٢٩ ، ص ٤٣٤ =

ولا بد أن يكون الأحل معلوماً نعياً للحهالة .

\[
\begin{aligned}
\limit\limit \\
\hlimit \limit \\
\hlimit \limit \\
\hlimit \limit \\
\hlimit \\
\hlim

الحديث ٢٢٣٩، ٢٢٤١، ٢٢٥٣. وأخرجه مسلم في عدة روايات متفارنة منها (ح٣ ص ١٣٢٦) الحديث ١٦٠٤ (١٣٧، ١٣٧):

الرواية الأولى: بلفظ اقال: قدم النبي - صلى الله عليه وسدم - المدينة، وهم يسلقون في الثمار، لسنة والسنتين، فقال: من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».

الرواية الثانية: بلفظ قال: قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والناس يسلمون. فقال لهم رسول الله ما صلى الله عليه وسلم من أسلف فلا يسلف إلا في كيل معلوم، ووزن معلوم، لفظ الترمذي (ح٣ ص ٩٩٥، ٩٩٤ الحديث ١٣١١): اقال: قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدينة وهم يسلفون في التمر فقال: من أسلف قليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم؟. قال الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح والعمل عند أهل العلم من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم - وغيرهم لفظ أبي داود (ج٣ ص ٢٧٥ الحديث ٣٤٦٣). ﴿قَالَ: قَدْمُ رَسُولُ اللهِ _ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ _ الْمَدْيِنَةُ وَهُمْ يَسْلَقُونَ فَي الشمر السنة والسنتين والثلاثة، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم، ورزن معلوم، إلى أجل معلوم». لفظ النسائي (جY ص ٢٩٠): قال: قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدنية وهم يسلفون في التمر السنتين والثلاث فنهاهم، وقال: من أسلف سلفاً فليسلف في كيل معلوم، إلى أجل معلوم، لفظ ابن ماجة (ج٢ ص ٧٦٥ الحديث ٢٢٨٠): ققال: قدم رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ وهم يسلفون في التمر السنتين والثلاث. فقال: من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم. لفظ أحمد (ج١ ص ٢٨٧): قال: قدم رسول الله - صلى الله عليه رسلم - وهم يسلفون فقال: من أسلف فلا يسلف إلا في كيل معلوم، ووزن معلوم.

- (١) ني (ت) (تصح).
- (٢) في (ش) زيادة (أو حجر رجل بعينه).
- (٣) ما بين القوسين يماثله في (ش) (أو ذراع) وفي (ت) (ولا بذراع).
 - (٤) ما بين القوسين يماثله في (ش) (أو).
- (٥) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (نخل) وما أثبتناه هو الصواب، لأن الضمير في الكلمة التي بعدها يعود على مفرد.

٨١٨ ولا يصح السلم عند أبي حنيفة (١) - (رحمه الله) (١) - إلا سمع شرائط في خمس (١): إتفاق أعلام الجنس، والقدر، والوصف، والأجل، والنوع.

إذا كان مما يتعلق العقد بمقداره (۱) كالمكيل والموزون والمعدود، وتسمية إذا كان مما يتعلق العقد بمقداره (۱) كالمكيل والموزون والمعدود، وتسمية المكان الذي يوفيه فيه إذا كان له حمل ومؤنة، (لأبي يوسف ومحمد (۱) رحمهما الله) في مسألة (۱) إعلام قدر رأس المال أن (۱) الإعلام حصل بالإشارة إلى وأس المال، ألا ترى أن البيع يحوز (۱) (۱) و (۱) لأبي حنيفة رحمه الله) (۱۱) م أنه يحتمل أن يجد البعض ستوقة (۱۱) أو زيوفآ (۱) (۱۱) لا يستبدله في المجلس فيفسد العقد، فلا يعرف قدر الباقي، واحتمال الفساد (۱۱) ما هنا يوجب الفساد، لأن العقد على (۱۱) (۱۱) المعدوم محال (۱۱)، وإنما يصح بالتيقن (۱۱) بالقدرة على التسليم ولم يوجد. (ولأبي يوسف ومحمد يصح بالتيقن (۱۱) ما في مسألة مكان الإيفاء أنه يتعين مكان العقد كما رحمهما الله ما الله ما الله عنه مسألة مكان الإيفاء أنه يتعين مكان العقد كما

⁽١) انظر: المبسوط ج١٢ ص ١٢٤، ١٢٩.

⁽٢) مقطت من (ت).

⁽٣) كدا في (ش) وفي (ص، ت) (خمسة).

⁽٤) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (على مقداره)

⁽٥) ما بين القوسين يماثله في (ش) (ولهما) وفي (ت) (لهما).

⁽٦) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (لأن) وما أثبتناه أصح في أداء المعنى.

⁽٧) أي بالإشارة.

⁽٨) في (ش) زيادة (وصار كالثوب).

⁽٩) الوار سقطت من (ت).

⁽۱۰) سقطت من (ت، ش).

⁽١١) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة ٥١٥.

⁽١٢) في (ش) زيادة (و).

⁽۱۳) د (ل ۱۶۳ ب) ت.

⁽١٤) سقطت من صلب (ت) ملحقة فوق السطر.

⁽١٥) ن (ل ١٤٢ أ) ص.

⁽١٦) في (ت، ش) (في الحال) وهو تصحيف.

⁽١٧) في صلب (ص) كُتبت (بالتعقين) وصويت فوق السطر بما أثبتناه.

⁽١٨) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (ولهما).

في (١) (القرض والبيع)(٢) والغصب، ولأبي حنيفة _ (رحمه الله)(٢) _ أن العقد $(2)^{(1)}$ مكاناً، ولا يجب التسليم في الحال ليتعين (٥) ذلك المكان ضرورة وجوب التسليم (٦)، وبهذا فارق البيع والغصب والقرض.

• ٨٢ ولا يجوز السّلم حتى يقبض رأس المال قبل أن يفارقه لئلا(") يكون دين بدين، ولا يجوز التصرف في رأس المال، ولا في المسلم فيه قبل قبضه.

ولا يجوز (^) الشركة ولا التولية في المسلم فيه، لأنه بيع المبيع (١) قبل قبضه.

الم ويجوز السلم في الثياب إذا بين (١٠) طولاً وعرضاً ورقعة، لما روي عن أبن عباس (١١) - (رضي الله عنهما)(١٢) - أنه أجاز السلم في الكرابيس (١٢)، (١٤).

ولا يجوز السلم في الجواهر والخرز، للجهالة. ولا بأس بالسلم في اللبن(١٥٠

⁽١) ن (ل ١٦٧ أ) ش.

⁽٢) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

⁽٣) سقطت من (ت).

⁽٤) في (ت) (يتعين).

⁽٥) في (ت) (لتعين).

⁽٦) كذًّا في (ت، ش) وفي (ص) (التعيين) وهو خطأ.

⁽٧) كتبت في (ص) هكذا (لأن لا) وفي (ش) (كيلا).

⁽٨) في (ص: كثبت بدون تنقيط وفي (ت) (تجوز).

⁽٩) في (ش) زيادة (المنقول).

⁽۱۰) في (ت) (سمي).

⁽١١) سبق ترجمته _ رضي الله عنهما _ بهامش الفقرة ١٣.

⁽١٢)كذا في (ش) وفي (ص) (رضي الله عنه) وسقطت من (ت).

⁽١٣) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة ٨١٤.

⁽١٤) أخرج البيهقي (ج٢ ص ٢٦) عن القاسم بن محمد عن ابن عاس في السلف في الكرابيس قال: إذا كان ذرع معلوم إلى أجل معلوم فلا بأس.

⁽١٥) اللبن الذي يبنى به وهو المضروب من الطين مربعاً. انظر. لسان العرب ج٥ ص

والآجر إذا سمى ملبناً معلوماً وكلا ما أمكن ضبط صفته ر(١) مقداره جاز السلم نيه، والآجر إذا سمى ملبناً معلوماً وكلا ما أمكن ضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز السلم فيه (٢).

(١) في هامش (ش) و (ت) زيادة (معرفة).

⁽٢) زيادة من (ت، ش) لإتمام المعنى.

فيصل

معرز الخمر (٢) ويجوز بيع الكلب والفهد والسباع، لأنها (١) ينتفع بها، ولا يجوز بيع (الخمر (١) والخنزير) (١)، لأن النبي - (صلى الله عليه وسلم) (١) - قال في الخمر: «إن الذي حرّم شربها حرّم بيعها وأكل ثمها) (١)(٥)

(١) في (ش) (لأنه),

(٢) ن (ل ١٤٤ أ) ت.

(٣) ما بين القوسين هي (ش) تقديم وتأخير.

(٤) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (عليه السلام).

(٥) أخرج مسلم ومالك والنسائي عن عبد الرحمن بن وعلة المصري: لفظ مسلم (٣٦) أخرج ص ٢٠١١ الحديث ١٥٧٩) (٦٨): «أنه سأل عبد الله بن عباس عما يعصر من العنب؟ فقال ابن عباس: إن رجلاً أهدى لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ راوية خمر. فقال له رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «هل علمت أن الله حرمها؟» قال: لا. فسار إنساناً. فقال له رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قبم ساررته؟٩. فقال: أمرته ببيعها. فقال: إن الذي حرّم شربها حرّم بيعها؛ قال ففتح المزاد حتى ذهب ما فبها».

لفظ مالك: «أنه سأل عبد الله بن عباس عما يعصر من العنب، فقال ابن عباس: أهدى رجل لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - راوية خمر، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم -: «أما علمت أن الله حرّمها؟ فقال: لا، فساره رجل إلى جنه، فقال له - صلى الله عليه وسلم -: «بم ساررته»؟ فقال: أمرته أن يبيعها، فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إن الذي حرّم شربها حرّم بيعها» ففتح الرجل المزادتين حتى ذهب ما فيهما». انظر: موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى اللبثي ص ٢٠٩ الحديث ١٩٥١. لفظ النسائي (ج٧ ص ٢٠٧، ٢٠٨): «أنه سأل ابن عباس: أهدى رجل لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - راوية خمر فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - هل علمت أن الله - على عليه وسلم - هل علمت أن الله - على الله عز وجل - حرّمها هسار ولم أفهم ما ساز كما أردت فسألت إنساناً إلى حنه فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - «مم عليه وسلم - «مم ساررته» قال: أمرته أن يبيعها فقال النبي - صلى "

و^(۱) (لأنه ليس)^(۲) بمال في حقـاً.

٨٢٣ ولا يحوز بيع دود القرّ^(٣) إلا أن يكون مع القرّ، ولا النحل إلا مع الكوارات^(٤)، لأنه مال متقوم.

وأهل الذمة في البيع كالمسلمين إلا في الخمر والحنزير، لأن عقدهم على الخمر والخنزير جائز، لأنهما مالان متقومان في حقهم (٥) (والله أعلم)(١).

الله عليه وسلم _ اإن الذي حرّم شربها حرّم بيعها اففتح المزادتين حتى ذهب ما فيهما).

⁽١) الواو زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة للربط.

⁽٢) ما بين القوسين يماثله في (ش) (لأن الخمر ليست).

 ⁽٣) القرّ بمعنى الحرير أو ضرب منه وهي كلمة فارسية معربة من كز وهو الأبريسم غير
 المشعول، انظر: معجم الألفاظ الفارسية المعربة ص ٥٤.

⁽٤) مغردها الكوار والكوارة: شيء يتخذ من القضبان، وهو ضيق الرأس، وكوارة النخل: عسلها في الشمع، انظر: لسان العرب ج٥ ص ٥٣ ص ٣٩٥٣. الصحاح ح٢ ص ٨١٠.

⁽٥) في (ش) زيادة (كعقد الخل والشاة للمسلمين).

⁽١) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

Store 300

كتاب الصرف

كتاب الصرف

الصرف هو البيع إذا كان كل واحد من عوضيه (١) من جنس الأثمان، فإن ماع فضة بفضة أو ذهباً بدهب لا يجوز إلا مثلاً بمثل، (لقول الني) (٢) والفضة (عليه السلام) «الذهب بالذهب مثلاً بمثل يداً بيد (والفضل ربا) (٢) والفضة بالفضة مثلاً بمثل يداً بيد والفضل رباا (١) وكذلك إن اختلفت في الجودة والصياغة [لا يجوز إلا مثلاً بمثل، لقوله عليه السلام =: اجيدها ورديئها سواء (١) (١) (١) (١) (١) (١) (١)

السلام) _ "يدا بد من قبض العوضين قبل الافتراق، (لقول البي) (المحمل المعلم السلام) _ "يدا بده (المراد به القبض، لأن التعبين لا يحصل إلا بالقبض، وكذلك «الذهب بالقضة (المحمد النقائض، لا يجوز النساء، ووجب التقائض، لأنه يحب قبض أحدهما لئلا يؤدي إلى دين (المحمد المحمد

⁽١) في (ش) (العرضين).

⁽٢) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽٣) ما بين القوسين زيادة س (ت، ش) وردت مي لفط الحديث.

 ⁽٤) أقرب النصوص إلى هذا حديث عبادة بن الصامت وحديث أبي سعيد الحدري وقد سبق تخريجها مهامش العقرة ٨٠٥.

⁽٥) سبق تخريجه بهامش الفقرة ٨٠٧.

⁽٦) ما بين المعكوفين ريادة من (ش) وهي زيادة مهمة.

⁽٧) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله)

 ⁽٨) في حديث عبادة بن الصامت وحديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عمهما - وقد سبق تخريجهما في هامش الفقرة ٨٠٥.

⁽٩) في (ش) (دينا) وهو حطأ.

⁽۱۰) في (ش) (ربجت)،

فإن افترقا⁽¹⁾ في الصرف قبل [قبض العوضين أو أحدهما بطل العقد (لعدم التقابض)⁽¹⁾،

٨٢٦ ولا يحوز (٢) التصرف في ثمن الصرف قبل (٤) قبضه، لأنه (١) بيع المبيع من وجه.

ويجوز سيع الذهب بالفضة مجازفة، لأن التفاضل غير حرام.

(⁽¹⁾ ومن باع سيفاً محلى بمائة درهم وحليته خمسون (⁽¹⁾ فدفع من ثمنه خمسين (⁽¹⁾ جاز البيع والمقبوض حصة الفضة وإن لم يبين ذلك (⁽¹⁾) وكذلك إن قال خذ هذه الخمسين من ثمنهما، لأنه لو صرف إلى الفضة يجوز المقد، ولو صرف إليهما أو إلى (النصل (⁽¹⁾) والجفن (⁽¹⁾) والحمايل (⁽¹⁾) يفسد العقد (⁽¹⁾) في شيء من الفضة لوجود الافتراق قبل التقابض، وإن لم

⁽۱) ز (ل ۱۶۶ ب) ت.

⁽٢) ما بين القوسين زيادة من (ش) بحتاجها المقام.

⁽٣) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (يجز) وهو تصحيف.

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽٥) ن (ل ١٦٨ أ) ش.

⁽٦) في (ش) زيادة (درهماً).

⁽٧) في (ت، ش) زيادة (درهماً).

⁽٨) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽٩) ن (ل ١٤٣ أ) ص.

 ⁽١٠) النصل هو حديدة السيف ما لم يكن لها مقبض، فإذا كان لها مقبص فهو سيف.
 انظر: لسان العرب ج٦ ص ٤٤٤٥. تاج العروس ح٨ ص ١٣٦.

⁽١١) الجفن: بالفتح ويكسر هو غمد السيف. وجفن السيف غمده. انظر: لسان العرب ج١ ص ١٦٤. تاج العروس ج٩ ص ١٦٢.

⁽١٢) ما بين القوسين يماثله في (ش) (الجفن أو إلى النصل).

⁽١٣) مفردها: الحمالة بكسر الحاء، والحميلة: هي علاقة السيف وهو المحمل، وقال الأصمعي: لا واحد لها من لقظها وإنما واحدها محمل، وهو السير الذي يقلده المتقلد، انظر: لسان العرب ج٢ ص ١٠٠٣. تاج العروس ج٧ ص ٢٨٩.

⁽١٤) زيادة من (ت) لرفع الالتباس.

يتقابضا حتى افترقا بطل البيع في الحلية، لأنه صرف، وأما السيف إن (١٠) كان لا يتخلص إلا بضرر فسد فيه أيضاً، كما لو باع جذعاً في سقف، وإن (كان يتخلص بعير) (١٠) ضرر جاز البيع في السيف وبطل في الحلية لعدم التقابض.

٨٢٨ ومن باع إناء فضة وقبض بعض (٣) ثمنه ثم افترقا بطل البيع فيما لم (٤) يقبض وصح فيما قبض، وكان الإناء شركة (٥) بيهما، (وإن)(١) استحق بعض الإناء فالمشتري بالخيار إن شاء أخذ الباقي بحصته، وإن شاء رد، لأنه تعيب بعيب الشركة (٧) من غير صنعة (٨).

۸۲۹ وإن باع قطعة نقرة (۱۰) (واستحق) (۱۱) بعضها، أخذ ما بقي بحصته ولا خيار له، لأن الشركة (فيها ليست) (۱۲) بعيب، ألا ترى أنه لا ينتقص بالتفريق ولا كذلك الإناء.

٨٣٠ ومن باع درهمين وديناراً بدرهم ودينارين يجوز البيع ويجعل

(١) في (ش) (فإن).

(٢) ما بين القوسين يماثله في (ت) (كانت تتخلص من غير) وكلاهما صحيح لجواز عود الضمير على السيف أو على الحلية.

- (٣) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.
 - (٤) مي (ش) (لا).
 - (ه) في (ش) (مشتركاً).
 - (١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإن).
 - (٧) ن (ل ١٤٥٥) ت.
- (A) في (ت، ش) زيادة (والشركة في الأعبان عبب).
- (٩) النقرة من الذهب والفضة هي القطعة المذابة، وهي السبيكة، وقبل هي ما سبك مجتمعاً منهما. وقبل هي ما سبك من الفضة. انظر: لـــان العرب ج٢ ص ٤٥١٩. تاج العروس ج٣ ص ٨١ذ.
 - (۱۰)ن (ل ۱۲۸ ب)ش،
 - (١١) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (فاستحق).
- (١٢)كذا في (ش) وفي (ص، ت) (فيه ليس) وما اثبتناه أولى للمجانسة مع التأنث.

الجنس بخلافه (1) تصحيحاً للعقد، وفيه حلاف (زفر (7) والشافعي (۲) _ رحمهما الله _)(1) .

ومن باع أحد عشر درهماً بعشرة ودينار جاز البيع والعشرة بمثلها ودينار بدرهم تصحيحاً للعقد.

المحمل المحمد ويجوز بيع درهم صحيح ودرهمين غلة (٥) بدرهمين صحيحين (١) ودرهم غلة تجويزاً للعقد، وإذا كان الغالب على الدراهم الفضة فهي دراهم، لأن قليل الغش لا يخرجه من الدرهمية، لأنه لا يخلو غالب دراهم الناس عن قليل غش.

٨٣٧ وإذا كان الغالب على الدنائير الذهب فهي ذهب ويعتبر فيها (٢٠ من تحريم التفاضل ما يعتبر في الجياد، وإن كان الغالب عليهما (٨ الغش فليسا في حكم الدراهم والدنائير، فإذا (٤) بيعت بجنسها متفاضلاً جاز وتصرف الفضة إلى خلاف جنسها، لأن الغش معتبر لغلبته والفضة معتبرة بأصلها (١٠٠)، (١٠٠).

الله المترى بها سلعة ثم كسدت (قبل القبض) (۱۲)

 ⁽١) في (ش) (بخلاف الجنس).

⁽٢) انظر بدائع الصنائع ح٥ ص ١٩١، ١٩٢.

⁽٣) انظر: مغني المحتاج ج٢ ص ٢٨. مع اختلاف الصورة.

⁽٤) كذا في (ش) وفي (ص) (زفر _ رحمه الله) وفي (ت) (زفر).

 ⁽٥) درهم غلة هو الدرهم الذي يروج في الأسواق في الحواثح الغالبة إلا أن فيه قلبل الخيانة. انظر: مخطوطة الهادي للبادي (ل ١٩٨ ب).

⁽٦) د (ل ۱٤٣ ب) ص.

⁽٧) في (ش) (فيهما) وكالاهما صحيح والضمير راجع إلى الدنانير أو الدنانير والدراهم.

⁽A) والضمير هنا راجع إلى الدنانير والدراهم.

⁽٩) في (ش) (وإذا)

⁽١٠) زيادة من هامش (ش) وهامش (ت) لإكمال المعنى.

⁽١١) في (ش) زيادة (أيضاً).

⁽١٢) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها السياق.

(وترك)(1) الناس المعاملة بها(1) بطل البيع عند أبي حنيفة(1) _ (رحمه الله)(1) _ وقال أبو يوسف(1) _ (رحمه الله)(1) _ عليه قيمتها يوم البيع، لأنه المضمون بالبيع، وقال محمد(1) _ (رحمه الله)(1) _ يجب(1) قيمتها أخر ما تعامل الباس بهاء لأبه انتقل من النقدية إلى غيرها(1) الآن.

الم يعين، لأنه الم يعين، لأنه الفلوس فإن كانت نافقة جاز البيع، وإن لم يعين، لأنه لا غرض في تعيينها (١٠) إذا كانت (١٠) سواء، وإن كانت كاسدة لا (١٠) يجوز (١٠) المغرض بها حتى يعين، لأنها (١١) سلعة يختلف (١٢) المغرض بها (١٣).

وإذا باع بالفلوس النافقة ثم كسدت بطل البيع عند أبي حنيفة $^{(Y)}$ _ (رحمه $^{(Y)}$ _ $^{(Y)}$ _ $^{(Y)}$ _ $^{(Y)}$ _ $^{(Y)}$

۸۳۰ ومن اشترى شيئاً بنصف درهم فلوس (١٤) جاز وعليه ما يباع بنصف درهم من القلوس هذا.

- (١) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وترك).
 - (٢) ن (ل ١٦٩ أ) ش، ن (ل ١٤٥ ب) ت.
 - (٣) انظر: بدائم الصنائم ج٥ ص ٢٤٢.
 - (٤) سقطت من (ت).
 - (٥) زيادة من (ش) لإكمال المعنى،
- (٦) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (غيره) وما أثبتناه أولي للتجانس مع التأنيث.
 - (٧) كذا في (ش) رفي (ص، ت) (تعيينه).
 - (٨) في (ش) زيادة (الفلوس).
 - (٩) في صلب (ت) كتب (لم) وفوق السطر كتب ما أثبتناه.
 - (۱۰)في (ت) (يجز)،
 - (١١)كُذَا في (ش) وفي (ص، ت) (لأنه).
 - (١٢) في (ش) تختلف.
 - (۱۳) کذا نی (ش) ونی (ص، ت) به.
 - (١٤) ل (ل ١٤٤ أ) ص،
- (١٥) جاء في المستصفى (ل ٢٤٢ أ) توضيح هذه المسألة بقوله: قهذا الذي ذكره إنها يصبح إذا كان قدر الدرهم عبارة عن قدر من الفلوس، كما يكون في بعض البلاد، وإذا كان كذلك مبار كأنه صرّح به فيجوز وإنما قيد بنصف درهم من الفلوس، لأنه لو قال بنصف درهم فلرس لا يجوز عند محمد ـ (رحمه الله) ـ٤.

ولو دفع إلى صيرفي درهماً وقال: أعطني بنصفه فلوساً وبنصفه (1) نصفاً إلا حبة جاز البيع وكانت الفلوس والنصف إلا حبة بدرهم تصحيحاً للعفد (والله أعلم)(٢).

(١) في (ت) (نصفه).

⁽٢) ما بين القرسين سقط من (ت: ش).



كتاب الشفعة

الشفعة واجبة للخليط (في نفس المبيع ثم)(١) للخليط(٢) في حق المبيع (٢) وهو الشرب والطريق، ثم للجار وليس للشريك(٤) في الطريق والشرب والجار شفعة مع الخليط، في الآثار «الشريك أولى من الخليط والخليط أولى من الجار»(٠).

الخليط [فالشفعة للشريك (في الطريق)(١) فإن سلّم](٨) فإن سلّم](١) فإن سلّم](١) أخذها الجار لقوله _ عليه السلام _: «الجار أحق بصقه(١)(١٠) رواه سعد بن

⁽١) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽٢) زيادة من (ش) وفي (ت) زيادة (الخليط).

⁽٣) ن (ل ١٦٩ ب) ش.

⁽١٤٦ ل) ت (ل ١٤٦ أ) ت.

⁽٥) لم أجد نصاً بهذا اللعظ وأقرب النصوص إلى هذا ما أخرجه ابن أبي شببة عن الشعبي عن شريح قال: «الخليط أحق من الشفيع، والشفيع أحق من الجار والجار أحق ممن سواه». وأخرج هذا الأثر أيضاً عبد الرزاق عن الشعبي وابن سيرين عن شريح، قال: «الخليط أحق من الشفيع، والشفيع أحق ممن سواه». وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن مغيرة عن إبراهيم قال: «الشريك أحق بالشفعة، فإن لم يكل له شريك فالجار». وأخرج أيضاً عن فضيل بن عمرو عن إبراهيم قال: «الخليط أحق من الجار، والجار أحق من غيره». وأخرج عبد الرزاق هذا الأثر أيضاً بهذا اللفظ. انظر: مصنف ابن أبي شيمة ح٧ ص ١٦٢ الأحاديث ٢٧٦٧ ـ ٢٧٦٩. مصنف عبد الرزاق ج٨ ص ١٤٣٨ الحديث ١٤٣٨٦، ١٤٣٨٩.

⁽٦) في هامش (ش) زيادة (الشريك بالشفعة الخليط، فإذا سلّم الخليط).

⁽٧) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق فوق السطر.

⁽A) ما بين المعكونين سقط من (ش).

 ⁽٩) السقب بالسين والصقب في الأصل: القرب. يقال سقبت الدار وأسقبت أي قربت. وهو القرب والملاصقة، والمراد حق الشفعة انظر: السهاية في عربب الحديث والأثر ج٢ ص ٣٧٧. تاج العروس ج١ ص ٣٣٥، ٣٣٢.

⁽١٠) أحرجه البخاري وأبو داود والنسائي عن عمرو بن الشريد مهذا اللفظ: فقد أخرجه =

مالك (١) _ (رضي الله عنه) (٢) _ حين عرض (٣) داره على حاره (١) مالك (١) _ (رضي الله عنه) وقال الشافعي (١) _ (رحمه الله) (١) _ لا شفعة للجار (لقول النبي) (٨) _ (عليه السلام) _ : $\pi(|\dot{x}|)$ وقعت الحدود وصرفت

البخاري في أربع روايات بهذا اللفظ في بعضها قصة جاء فيها عرض أبي رافع مولى البي _ صلى الله عليه وسلم ~ داره على سعد بن مالك _ وهو سعد بن أبي وقاص ... وجاء في ثلاث روايات «بالصاد» في «صقه» ورواية واحدة «بالسين» أي «سقبه». انظر: صحيح البخاري مع الفتح ج ٤ ص ٤٣٧ الحديث رقم ٢٢٥٨، ج ١٣ ص ٣٤٥ الحديث ١٩٨٠، ص ٢٩٨١ الحديث ١٩٨٠، ص ١٩٨٠ للحديث ١٩٨٠، ص ١٩٨٠ الحديث ١٩٨٠، سمع عمرو بن الشريد سمع أبا رافع سمع النبي _ صلى الله عليه وسلم _ يقول: «الجار أحق بسقبه». لفظ النسائي (ج ٧ ص ٣٢٠): «عن عمرو بن الشريد، عن أبي رافع، قال: «قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _: الجار أحق بسقبه». وفي رواية أخرى له عن عمرو بن الشريد عن أبيه أن رجلاً قال: يا رسول الله أرضي ليس لأحد فيها شركة ولا قسمة إلا الحوار فقال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _: الجار أحق بسقبه».

(۱) هو أبر إسحاق، سعد بن أبي وقاص، مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي الزهري. من أجلاء الصحابة وأمراءهم، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة الذين جعل عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ أمر الخلافة إليهم، أسلم قديماً بعد أربعة وقيل بعد ستة وهو ابن سبع عشرة سنة، وهو أول من رمي بسهم في سبيل الله، شهد مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بدراً وأحداً والمشاهد كلها، وهو قائد جيش المسلمين بالقادسية، وفتح المدائن، وبنى الكوفة، وتولى إمارة العراق في خلافة عمر وشطرا من خلافة عثمان ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، ترفي ـ رضي الله عنه ـ بالعقيق بالقرب من المدينة ودفن بها سنة ٥٥ هـ وقيل غير ذلك، وله في كتب الحديث ٢٧٠ حديثاً. انظر ترجمته: أسد الغابة ج٢ ص ٢٩٠ خياً . انظر ترجمته: أسد الغابة مع الاسيتعاب ح٣ ص ٢٩٠. تهذيب الأسماء واللغات ج١ ص ٢١٠، ٢١٤. الإصابة مع الاسيتعاب

(٢) ما بين القرسين سقط من (ش).

(٣) في (ت) زيادة (به).

(٤) في (ت) (جار له).

(٥) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (ليشتريه) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

(٦) انظر المهذب ج١ ص ٣٧٧.

(٧) زيادة من (ش).

(٨) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

(١) ما بين القوسين زيادة من (ش).

(٢) من حديث أحرجه البخاري والترمذي وأبو داود وأحمد عن جابر بن عبد الله _ رضى الله عنه ـ: فقد أخرجه البخاري بعدة روايات:

الروآية الأولى: بلفظ «جعل رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ الشفعة في كل مال لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة».

الرواية الثانية والثالثة: بلفظ اقال: قضى النبي - صلى الله عليه وسلم - بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة.

الرواية الرابعة: بلفظ ‹قال إنما جعل النبي - صلى الله عليه وسلم - الشفعة. وبقية الرواية بمثل لفظ الروايتين الثانية والثالثة. انظر صحيح البخاري مع الفتح ج؟ ص ٤٠٧ الحديث رقم ٢٢١٣، ص ٤٣٦ الحديث ٢٢٥٧. ج٥ ص ١٣٤ الحديث ٢٤٩٦. ج١٢ ص ٣٤٥ الحديث ٢٥١٤. لفظ الترمذي (ح٣ ص ٦٤٣، ٦٤٤ المحديث ١٣٧٠): «قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ "إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة؛. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه أبو داود وابن ماجة في رواية بمثل لفظ الرواية الرابعة للبخاري. وفيها قرسول الله بدلاً من "النبي". انظر: سنن أبي داود ج٣ ص ٢٨٥ الحديث ٢٥١٤. سنن ابن ماجة ج٢ ص ٨٣٥ الحديث ٢٤٩٩. مسند أحمد ج٣ ص ٢٩٦.

الرواية الثانية: لأحمد (ج٣ ص ٣٩٩) بلفظ الروايتين الثانية والثالثة للبخاري وفيها ارسول الله الله بدلاً من النبي، أيضاً. وأخرج ابن ماجة أيضاً عن أبي هريرة أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قضى بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، فلا شفعة، وقد اختلف الفقهاء في جواز الشفعة للجوار إلى فريقين:

الفريق الأول: يرى جواز الشفعة للجوار وهم الحنفية.

الفريق الثاني: وهم المالكية والشافعية والحنابلة يرون أن الشفعة للحوار لا تجوز. ويستدل الفريق الأول بالآتي:

أولاً: بحديث أبي رافع والدي أخرجه البخاري بعدة روايات وأبي داود والسائي ولفظه «الجار أحق بصفيه». وسبق تخريجه بهامش هذه الفقرة.

ثانياً: بما أخرجه الترمذي (ج٣ ص ٦٤١ الحديث ١٣٦٨). وأبو داود (ج٣ ص ٢٨٦ الحديث ٢٥١٧) عن سمرة قال: قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم . اجار الدار أحق بالدار، هذا لفظ الترمذي، وقال: حديث سمرة حديث حسن صحيح ثالثاً: بما أخرجه الترمذي (ج٣ ص ١٤٢ الحديث ١٣٦٩) وأبي داود (ح٣ ص ٢٨٦ الحديث ٢٥١٨) عن جابر قال: رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ «الجار أحق بشفعته. ينتظر به وإن كان غائباً، إذا كان طريقهما واحداً. هذا لفظ الترمدي

رابعاً: ويستدلون أيضاً مأنه إذا كانت الشفعة إنما المقصود منها دفع الضرر الداخل من الشركة وكان هذا المعنى موجوداً في الحار وحب أن يلحق به. ويستدل الفريق

أولاً: يحديث جامر بن عبد الله - رضي الله عنه - والذي أخرجه البخاري والترمذي وأبى داود وابن ماجة وأحمد، ولفظه اجعل رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ الشَّفَعة في كل مال لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة،. وسبَّق تخريجه بهامش هذه الفقرة. فيستدلون من هذا الحديث على أنه إذا كانت الشفعة غير واجبة للشريك المقاسم فهي أحرى أن لا تكون واجبة للجار، وأيضاً فإن الشريك المقاسم هو جار إذا قاسم.

ثانياً: وحديث أبي هريرة الذي أخرجه أبو داود (ج٣ ص ٢٨٦ الحديث ٣٥١٥) ولفظه: ١ قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا قسمت الأرض وحدَّت فلا شفعة فيها؛. وأجبب على أدلة الفريق الأولى بالآتي: أما حديث أبي رافع -رضى الله عنه - فليس بصريح في الشفعة فإن الصقب القرب، قال ابن قدامة في المغنى (ج٥ ص ٢١٠) فيحتمل أنه أراد بإحسان [إلى] جاره وصلته وعيادته. وبقية الأحاديث في أسانيدها مقال: فحديث سمرة برويه عنه الحسن ولم يسمع منه إلا حديث العقيقة. ثم نقل ابن قدامة قول ابن المنذر وجاء فيه االثابت عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حديث جابر . . . وما عداه من الأحاديث فيها مقال على أنه يحتمل أنه أراد بالجار الشريك، فإنه جار أيضاً. . . ١٠. وأما قولهم الشفعة المقصود منها دفع الضرر والجار قد يتضرر من المجاورة فأجيب عنه بأن وجود الضرر في الشركة أعظم منه في الجوار. قال ابن قدامة في المغنى (ج٥ ص ٣٠٩): إن الشريك ربما دخل عليه شريك فيتأذى به فتدعره الحاجة إلى مقاسمته، أو يطالب الداخل المقاسمة فيدخل الضرر على الشريك بنقص قيمة ملكه وما يحتاج إلى إحداثه من المرافق، وهذا لا يوجد في المقسوم،. وأجيب على أدلة الفريق الثاني بالآتي: قال السرخسي في المبسوط (ج١٤ ص ٩٥) في معنى حديث جابر بن عمد الله والذي أخرجه البخاري وغيره وحديث أسي هريرة الذي أخرجه أبو داود ــ وسبق ذكرهما ... الرحجتنا في ذلك ما روينا من الأخبار ولا يعارضها ما رووا فعيها بيان أن الشريك شفعة، ونحن نقول به وتخصيص الشيء بالذكر عندنا لا يدل على أن الحكم فيما عداه مخلافه، ثم المراد بالشفعة بسبب الشركة فيما لم يقسم، والمراد بيان أن مع الشريك الذي لم يقاسم لا مزاحمة لأحد في الشفعة، بل هو مقدم وبه نقول واللفظ المذكور في حديث أبي هريرة _ رضي الله عنه _ [لعله يقصد حديث جامر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ] •فإذا وقعت المحدود وصرفت المطرق =

والشفعة تحب بعقد البيع وتستقر بالإشهاد وتعلك بالأخذ إذا سلمها المشتري أو حكم بها حاكم (١)، لأن سب تحقق (٢) الضرر من الدحيل البيع فيحب بعقد البيع بقول (٤) البائع: بعت، وتستقر بالإشهاد، لأن النرك مبطل، قال ـ (صلى الله عليه وسلم) (٥) ـ: الشغعة كحل العقل (١).

دليلنا أنه علق نفي الشفعة بالأمرين جميعاً، فذلك دليل على أنه إذا وقعت الحدود ولم تصرف الطرق بأن كان الطريق واحداً أن تجب الشفعة وعندكم لا تجب، ثم معنى هذا اللفظ فلا شفعة بوقوع المحدود وصرف الطرق، وكان الموضع موضع إشكال، لأن في القسمة معنى المبادلة فربعا بشكل أنه هل يستحق الشفعة بالقسمة، والمعنى فيه أنه متصل بالملك اتصال تأبيد وقرار فيثبت له حق الأخذ بالشفعة كالشريث. انظر: المبسوط ج١٤ ص ٩٠ - ٧٧. الهداية مع شرح فتع القدير ج٨ ص ٣٠ - ١٠٣. وضة الطالبين ج٥ ص ح٢٠ ص ٣٧٧، ووضة الطالبين ج٥ ص ح٢٠ المعنى لابن قدامة ج٥ ص ٣٠ - ٣١٠. الإقناع لأبي النجا شرف الدين موسى الححاوى ج٢ ص ٣٠٨.

(١) في (ش) (الحاكم).

(٢) كذًا في (ت) وفي (ص، ش) (تحفيق) وما أشتناه أولى.

(٣) في (ش) (بالمبيع).

(٤) في (ت) (لقول).

(٥) كذًا في (ت) وقى (ص، ش) (عليه السلام).

(٦) أخرجه بهذا اللفط أبن ماجة (ج٢ ص ٨٣٥ الحديث ٢٥٠٠) بسنده عن محمد بن المحارث، عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر - رضي الله عنهما .. وأخرجه ابن عدي في الكامل بهذا اللفظ ولكنه ذكر بقية الحديث. وقد ضغف ابن عدي (محمد بن الحارث) نفلاً عن عمرو بن علي محمد بن الحارث روي عن ابن البيلماني أحاديث منكرة، متروك الحديث، وقد ضغف أيضاً محمد بن عبد الرحمن البيلماني نقلاً عن يحيى بن معين، وعن الحميدي، وعن النسائي وعن البخاري قوله: محمد بن عبد الرحمن البيلماني عن أبيه منكر الحديث، انظر: الكامل ج٢ ص ٢١٨٥ ـ ٢١٨٩.

(٧) ن (ل ١٤٤ ب) ص.

(٨) ما بين القوسين زيادة من (ت) وهي زيادة مهمة أأن المقام يقتضي تفسير السبب.

يكون بالتراضي أو بحكم (١) القاضي، لأن ملك الغير لا يملك إلا برضاه، أو بحكم من له ولاية (٢).

وإذا علم الشفيع بالبيع أشهد في مجلسه ذلك على المطالبة، ثم ينهض منه ويشهد على البائع إن كان المبيع (٣) في يده أو على المبتاع أو عد العقار، فإذا فعل ذلك استقرت الشفعة (١٤)، ثم لا تسقط (٥)، (٦) بالتأخير عند أبي حنيفة (٧) _ (رحمه الله) (٨) _ وقال محمد (٧) _ (رحمه الله) أم رأ (بعد الإشهاد) (٩) بطلت الشفعة (١١).

⁽١) في (ش) (حكم).

⁽۲) د (ل ۱۷۰ ا) ش

⁽٢) ن (ل ١٤٦ س) ت.

⁽٤) في (ت، ش) (شفعته).

⁽٥) في (ش) (يسقط).

⁽٦) في (ش) زيادة (ولا تبطل) وهي زيادة لا داعي لها.

⁽٧) انظر: بدائع الصنائع ج٥ ص ١٩.

⁽A) مقطت من (ت).

⁽٩) ما بين القوسين سقط من (ش).

⁽۱۰) سقطت من (ت، ش).

⁽١١)ما بين القوسين يماثله في (ش) (فيسمي).

⁽١٢) الوثب: الطفر والقفز، ومن المجاز توثب فلان في ضيعة لي: أي استولى عليها ظلماً. قوله _ صلى الله عليه وسلم _ «الشفعة لمن واثبها» يعني يجب عليه إذا سعع وثب وطلب على وجه السرعة. انظر: الصحاح ح١ ص ٢٣١. تاج العروس ج١ ص ٤٩٩، ٥٠٠. مخطوطة الهادي للبادي (ل ١٩٨ ب).

⁽١٣) سبق تخريجه بهامش الفقرة ٨٣٨.

⁽١٤) في (ش) (حديث).

⁽١٥) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية (ج٤ ص ١٧٦) بعد أن أورد هذا النص: قلت: غريب: وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه من قول شريع؛ انتهى. وجاء في =

إنما يتم ممن في يده وإلا فعند العقار: إقامة للمحل مقام (1) صاحبه، لأن المحل شرط، وقال محمد (7) _ (رحمه الله) (7) _ يبطل إن تركه (1) شهراً بعد ذلك، لأن الملك ثابت للمشتري وإنما يثبت (6) الحق للشفيع زماناً معلوماً كخيار البيع، فلا يزيد على الشهر، (لأن ما وراء) (7) الشهر (٧) بعيد آجل كما عرف في الأيمان (٨)، ولأبي حنيفة _ (رحمه الله) (٢) _ أنه ثبت له حق قوي فلا يبطل يمضي المدة كحق (6) المالك (10) القديم في المال الذي استولى عليه الكفار وآحرزوها (11) ثم ظهرنا عليه.

٨٤٢ والشفعة واجبة في العقار وإن كان لا يقسم لإطلاق الأدلة(١٢٠).

ولا شفعة (١٣) في العروض والسفن ولا في البناء والنخلة (١٤) وإذا

(١٠) في (ت) (الملك) وهو تصحيف أيضاً.

(۱۱) في (ت، ش) (وأحرزوه).

(١٢) نَ (ل ١٤٥ أ) ص.

(۱۳)ن (ل ۱۷۰ ب) ش،

(١٤) في (ت، ش) (النخل).

(١٥) كذا في (ش) رفي (ص، ت) (بيع).

⁼ المصنف لعبد الرزاق (ج ۸ ص ۸۳ الحديث ۱۶۶۰) أخبرنا عبد الرزاق عن المحسن بن عمارة عن رجل عن شريح قال: «إنما الشفعة لمن واثبها». قال عبد الرزاق: وهو قول معمر.

⁽١) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽٢) انظر: بدائع الصنائع ج٥ ص ١٩.

⁽٣) مقطت من (ت).

⁽٤) في (ش) (تركها) وكلاهما صحبح لعود الصمير إلى الإشهاد أو إلى الشفعة.

⁽٥) في (ت) (ثبتت).

⁽٦) ما بين القوسين يماثله في (ت) (زمان).

⁽٧) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (للشهر) وهو تصحيف.

⁽٨) انظر الفقرة ١٥١٤.

 ⁽٩) كذا في (ت: ش) وفي (ص) (لحق) وهو تصحيف: إذ المقصود التشبيه وأداة التشبيه «الكاف» وليس «اللام».

دون العرصة (١)، الأنه (٢) ثبت (٣) بخلاف القياس في العقار لتعذر الانتقال.

وللذمي الشفعة لعموم الأثر: "فلهم ما للمسلمين" (1)، وإذا ملك العقار بعوض فهو (1) مال وجب (1)، (٧) فيه الشفعة.

٨٤٣ ولا شفعة في دار (^) التي (١) يتزوج (١١) الرجل عليها، أو يخالع المرأة بها، أو يستأجر بها داراً، أو يصالح بها من دم عمد، أو يعتق عليها عبداً، أو

 ⁽١) هي كل يقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء أو هي كل موضع واسع لا بناء فيه.
 انظر: الصحاح ج٣ ص ١٠٤٤، لسان العرب ج٤ ص ٢٨٨٣. تاج العروس ج٤ ص ٤٠٥.

⁽٢) في (ش) (لأبها).

⁽٣) في (ش) (ثبتت).

⁽³⁾ لم أجد فيما بين يدي نصاً بهذا المعنى وهو أن يكون للذمي ما للمسلمين وإنما ذلك لمن أسلم فقد وردت هذه العبارة في بعض روايات حديث أنس بن مالك رضي الله عنه _ والتي أخرجها النسائي وأحمد في روايتين: لفظ النسائي وأحمد في روايتين: لفظ النسائي وأحمد في رواية: «أن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا شهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، واستقبلوا قبلتنا وأكلوا ذبيحتنا وصلوا صلاتنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم؟. انظر: سنن النسائي ج٧ ص ٢٧، ج٨ ص ١٠٩. مسند أحمد ج٢ ص ٢٧٤، كفظ رواية أحمد الثانية: «قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم ..: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا شهدوا، واستقبلوا قبلتنا وبقية الرواية بمثل لهظ النسائي، وأخرح ابن أبي شبة عن الحسن والبحري؟ قال: «ليس ليهودي أو نصراني شفعة». وأخرج أيضاً عن الشمي قال: «ليس ليهودي أو نصراني شفعة». انظر؛ مصنف ابن أبي شبة ج٧ ص ٢٧٥، ٢٧٧٨ الحديث ٢٧٧٨ الحديث ٢٧٧٨.

⁽٥) في (ش) (مو).

⁽٦) في (ت) (وجبت).

⁽٧) د (ل ١٤٧١) ت.

⁽٨) في (ت) (الدار).

⁽٩) زيادة من (ش).

⁽۱۰)في (ش) (تزوج).

يصالح عنها^(۱) بإنكار لأن العوض ليس^(۱) بمال، والشفعة^(۱) بخلاف القياس فيما إذا كان العوض مالاً، فإن صالح عليها⁽¹⁾ بإقرار أو⁽⁰⁾ سكوت وجب⁽¹⁾ الشفعة، لأن المعاوضة^(۷) قد تحققت بالتعاطي بخلاف الإنكار، لأنه تبين عدم المعاوضة (والله أعلم)^(۸).

(١) في (ش) (عليها).

⁽٢) مقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش،

⁽٣) في (ش) زيادة (ثبت).

⁽٤) سقطت من (ش).

⁽٥) في (ش) (و) وما أثبتناه هو الصحيح، لأن أحدهما يكفي لترتبب الحكم.

⁽٦) في (ت، ش) (وجبت).

⁽٧) في كتبت هكذا (المماوضت) وهو خطأ إملائي.

⁽٨) ما بين القوسين سقط من (ت، ش)٠

نصل

القاضي المدعي عليه فإن اعترف المشتري (۱) الشراء وطلب الشفعة فيسأل (۱) القاضي المدعي عليه فإن اعترف المشتري (۱) بملكه (الذي يشفع به) (١) وإلا كلف الشفيع إقامة البينة، فإن عجز عن البينة استحلف المشتري بالله ما تعلم (۱) أنه مالك الذي (۱) ذكره مما يشفع به فإن نكل أو قامت للشفيع بينة سأله القاضي: هل ابتاع أم لا؟ فإن أنكر الابتياع قيل للشفيع أقم البينة، فإن (۱) عجز عنها استحلف المشتري بالله ما ابتاع أو بالله ما استحق (۱) عليه في هذه (۱) شفعة (۱) من الوجه الذي ذكره، لأنه لا بد من كون الشفيع (۱۱) مالكاً للدار الذي يشمع (۱۱) المار التي تدعى (۱۱) الشفعة فيها] (۱۵) مبيعة (۱۲) ، ولا يظهر ذلك إلا بالبينة أو النكول أو الإقرار.

⁽١) في (ت، ش) (وادعي).

⁽٢) في (ت، ش) (سأل).

⁽٣) سقطت من (ش).

⁽٤) ما بين القوسين زيادة من (ش) يحتاجها المقام.

⁽٥) في (ت) (يعلم).

⁽٦) في (ش، ت) للذي وكلاهما صحيح.

⁽٧) ن (ل ١٧١١) ش.

⁽٨) في (ش) (استحقت).

⁽٩) في (ت) زيادة (الدار).

⁽١٠) في (ش) (الشفعة).

⁽۱۱)ن (ل ۱٤٥ ب) ش.

⁽١٢) غير واضحة من (ت) بسبب الأرضة.

⁽۱۳) في (ش) (تكون).

⁽١٤) في (ت، ش) (يدعى).

⁽١٥) ما بين المعكونين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

٨٤٥ ويجوز⁽¹⁾ المازعة في الشفعة قبل أن يحضر الشفيع⁽¹⁾ الثمن، فإذا قضى بالشفعة فللشعيع⁽¹⁾ أن يؤدي الثمن ثم يأخذ الدار.

وللشفيع الرد بخيار الرؤية والعيب، لأنه يتملك (١)، (٥) بالثمن كالمشتري إلا أن رضي المتملك عليه ليس بشرط في حقه شرعاً.

المدعي في يده، ولا يسمع المائع والمبيع في يده فله أن (يخاصم بالشفعة) الم الأن المدعي في يده، ولا يسمع المقاضي البينة حتى يحضر المشتري، لأنه المالك فيفسخ البيع بمشهد منه (ويقضي بالشفعة على البائع، لأنه المدعى عليه، والعهدة على البائع، لأنه المدعى عليه، والعهدة على البائع، لأن الدار أخذت (١) منه) (١) [وإن كانت (١) الدار في يد المشتري فلا حاجة إلى حضرة البائع، لأنه ليس (١٠) له يد ولا ملك ويقيم (١١) البينة على المشتري ويقضي عليه بالشفعة والعهدة عليه، لأن المبيع قد أخذ منه، وإن استحقت الدار (١٦) رجع المبيع على المشتري (١٦) ثم (١٦) يرجع المشتري على البائع، لأن القاضي لم يفسخ البيع الذي جرى بينهما (بل قضى) (١٥) (١٦)

⁽١) ن (ل ١٤٧ ب) ت.

⁽٢) هنا في (ص) كلمة (المشتري) مشطوب عليها ولا داعي لها.

 ⁽٣) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (وللشفيع) وما أثبتناه أصح لأن المقام يحتاج إلى ترتيب وتعقيب.

⁽٤) ني (ت، ش) (متملك).

⁽٥) في (ش) زيادة (عليه).

⁽٦) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (يخاصمه في الشفعة).

⁽٧) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (أخذ) وهو خطأ، لأن الضمير يعود على مؤنث.

 ⁽A) ما بين القوسين سقط من (ش) فقد نبا نظر الناسخ لوجود كلمتين متشابهتين.

⁽٩) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (كان) وما أثبتناه أرَّلَى للمجانسة مع التأنيث.

⁽۱۰) في (ش) (ليست)،

⁽١١) أي الشفيع . (١٢) هما في (ش) عبارة (مع الشفيع على المشتري) مشطوب علبها والسياق لا يحتاجها.

⁽۱۳)ن (ل ۱۷۱ س)ش،

⁽١٤) في (ش) (لم).

⁽١٥)كذًا في (ش) وهو الصحيح وفي (ص) (بلا قضاء) وهو تصحيف.

⁽١٦) ما بين المعكوفين سقط من (ت).

(بتقريره حتى قضى بالشفعة على المشتري)(١).

 Λ وإذا ترك الشفيع الإشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت Λ شفعته، وكذلك إن أشهد في المجلس ولم يشهد على أحد المتبايعين أو عند العقار لما روينا في الحديث Λ فتعلق Λ تأكد الحق بالطلب مواثبة Λ وتقرير آ.

٨٤٨ فإن^(١) صالح من شفعته على عوض أخذه: بطلت شفعته (^{٧)} لترك الطلب ويرد العوض، لأنه لا يقابله ما يماثله، فإذا هو رشوة.

(و^(۹) إذا) أدا) مات الشفيع بطلت شفعته، لأن حق التملك ثبت له بخلاف القياس، وإن مات المشتري لم تبطل، لأن من له الحق القائم.

وإذا باع الشفيع ما شفع (١١) به قبل أن يقضي له بالشفعة (١٢) (بطلت شفعته)(١٣)، (١٤)، لأنه لم يبق السبب عند القضاء.

⁽١) ما بين القوسين زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

⁽٢) في (ت) (بطلب) وهو تصحيف.

⁽٣) الذي ورد بالفقرة (٨٤١).

⁽٤) ن (ل ١٤٦ ا) ص.

⁽٥) في (ش) (المواثبة) وهو تصحيف.

⁽٦) ني (ت، ش) (وإن).

⁽۲) في (ش) (الشفعة).

⁽٨) في (ص) زيادة (و) لا داعي لها فهي تخل بالمعني.

⁽٩) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة للربط.

⁽١٠) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فإن).

⁽١١) في (ت، ش) (يشفع).

⁽١٢) غير واضحة في (ت) بسبب الأرصة.

⁽١٣) ما بين القرسين سقط من (ت).

⁽١٤) ن (ل ١٤٨ أ) ت.

 Λ ولا شفعة لوكيل النائع، لأن الوكيل أصل في حقوق ابيع، والبائع أن تارك الشركة والمجاورة) فلا يتضرر به الشقيع ($^{(7)}$)، وكذلك إن صعن الوكيل ($^{(1)}$) الدرك عن البائع ($^{(7)}$) (وهو الشقيع) ($^{(8)}$) [لأنه رضي (بتركه لما رضي رده إلى الثمن عند الدرك) ($^{(A)}$).

ووكيل المشتري إذا (ابناعه فله)(١٠٠ الشفعة كالمشترى.

(۱) كتب الناسخ في حدود ثلاثة أسطر ثم شطب عليها والمكتوب هو: (بمبرلة المدلك والمالك لو كان بائماً للدار وهو شفيعها لا شفعة له لدى الوكيل، وأما الشراء لو حصل من المالك وهو شفيعها كان له الشفعة، فكذا وكيله، لأن الوكيل أصل في حقوق العقد). قلت: لعله توضيح في نسخة أخذت هذه النسخة منها وليس مسلب الكتاب نسخه الناسخ سهواً ثم شطب عليه فيما بعد بدليل أنه أولاً: مشطوب عليه. ثانياً: أنه لم يرد في بقية السخ.

(٢) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) وهي زيادة توضيحية مهمة.

(٣) زيادة من (ش) لدفع اللبس.

(٤) الدرك محركة: اللّحاق والوصول إلى الشيء وقد أدركه إذا لحقه، والدرك: اسم من الإدراك مثل اللحق، والإدراك اللحوق، يقال مشيت حتى أدركته، انظر: لمان العرب ج٢ ص ١٣٦٤، ١٣٦٤.

(٥) تاج العروس ج٧ ص ١٢٦.

(٦) جاء في المستصفى (ل ٢٤٧ ب) توضيح ذلك بقوله: الأبه ضمن له أن يخلص له
 الدار فيكون راضياً بترك الشفعة ضرورة ٩٠

 (٧) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (للشفيع) وهو خطأ. انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٣٤٠.

(A) ما بين القوسين يماثله في (ش) (به إذا ضمن).

(٩) ما بين المعكونين سقط من (ت)

(١٠) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحل تحت السطر ويماثله في (ت، ش) (ابتاع له). ٨٥٠ ومن باع بشرط الخيار (فلا شفعة للشفيع (١١)، لأنه لم يخرج به عن ملك السائع)(٢) (فإن أسقط الخيار وجبت الشفعة)(٢) (لتحقق السبب)(١).

(وإن اشترى بشرط الخيار)(٥) وجبت الشفعة، لأن الملك قد خرج عن يد (١) البائع والشفعة تتعلق(١) (بالخروج عن ملك البائع)(٨) (لأن طالب الشركة والمجاورة)(٩).

رمن أبتاع داراً شراءاً فاسداً فلا شفعة فيها، لأن الملك للبائع (ولكل واحد (١١) [منهما] (١١) فسخه) فإن أسقط (١٢) الفسخ وجبت الشفعة لثبوت الملك للمشتري بالمعاوضة. ولو (١٣) باعها ذمي بخمر أو خنزير وشفيعها ذمي أخذها بمثل الخمر (١٤) وقيمة الخنزير.

فإن (١٥) كان شفيعها مسلماً أخذها بقيمة الخمر والخنزير لتعذر تسليم الخمر والخنزير مبادلة (١٦).

⁽١) ن (ل ١٧٢ أ) شي.

⁽٢) ما بين القوسين سقط (ص).

⁽٣) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق تحت السطر.

⁽٤) ما بين القوسين سقط من (ص، ت).

⁽٥) ما بين القوسين سقط من (ص).

⁽¹⁾ سقطت من صلب (ت) ملحقة فوق السطر.

⁽Y) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (بتعلق) وما أثنتاه أولى للمجاسة مع التأتيث.

⁽٨) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (بخروج الملك عن بد البائع)، وكلمة (يد).

⁽٩) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽۱۱) ت (ل ۱٤٦ پ) ص.

⁽١١) في (ص) (منه) وما أثبتناه هو الصحيح.

⁽١٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (شرط) وهو تصحيف.

⁽١٣) في(ش) (إن),

⁽١٤) سقط من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽۱۵) في (ت، ش) (وإن).

⁽١٦) زيادة من (ش) لإكمال السياق.

ولا شفعة في الهبة إلا أن تكون بعوص مشروط، لأن الهبة بالعوض المشروط مبادلة (مال بمال)(١) آخر(٢) (فيجب الشفعة إذا تقابضا.

ولو وهب عقاراً بغير شرط عوضه لم يجب الشفعة في الموهوب ولا في عوضه)(١).

(١) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

 ⁽¹⁾ ما بين الفوسين سفط من رب، س٠٠.
 (٢) في (ش) زيادة (فصار بمنزلة البيع في المعنى).

فـصـل (في الثمن)(١)

٨٥٣ وإن ادعى المشتري ثمناً وادعى البائع أقل منه ولم يقبض الثمن أخذها الشفيع بما قال البائع وكان ذلك حطاً عن المشتري، لأن البائع له ولاية الحط.

⁽١) ما بين القوسين سقط من (ش).

⁽٢) الزاو زيادة من (ت) وهي زيادة مهمة للربط.

⁽٣) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (أقام) وما أثبتناه هو الصحيح لموافته للسياق.

⁽٤) ن (ل ١٤٨ ب) ت.

⁽٥) في (ش) (بينة الشفيع).

⁽٦) في (ش) (عن).

⁽٧) انظر: المبسوط ج١٤ ص ٩٩.

⁽٨) ما بين القوسين زيادة من هامش (ش) وفوق السطر في (ت).

⁽٩) زيادة من (ش).

⁽١٠)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (أنه) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى التعليل.

⁽١١) في (ص) حرف (لا) مشطوب عليه.

⁽١٢) في (ش) (عن).

⁽١٣) انظر: المبسوط ج١٤ ص ٩٩.

⁽١٤) سقطت من (ت).

⁽۱۵)ن (ل ۱۷۲ ب) ش.

⁽١٦) في هامش (ص) زيادة (وإذا قبلت بينة المشتري لا يجب على الشفيع شيء لتخيره بين الأخذ والترك).

وإن كان البائع (١) قبض الثمن أخذها ما قال المشتري ولم يلتفت (إلى قول) (٢) البائع، لأنه (٦) لا النفية قول الغير على الغير إلا بولاية.

أوإذا حط البائع عن المشتري بعض (°) الثمن سقط ذلك عن الشفيع، لأن الحط (۲) ، (۲) التحق بأصل العقد، فإن (٨) حط جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع شيء، لأنه لا يتصور التحاقه بأصل العقد (٢) ، (لأنه يبطل البيع) (٢٠٠) فيكون هذا إبراءاً (عن الدين) (١٠٠).

وإذا زاد المشتري البائع في الثمن لم يلزم (الشفيع الزيادة)(١١١) لأن العقد الأول كاف (١٢) لثبوت حق الشفيع.

مهم ولا يعتبر الشمعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ولا يعتبر اختلاف الأملاك (١٦) وقال (١٤) الشفعة (١٨) _ (١٦) الشفعة (١٨)

⁽١) سقطت من (ت، ش).

⁽٢) كذا في (ت، ش) وهو الأولى وني (ص) (بقول) وهو تصحيف.

⁽٣) في (ص) (لما) مشطوب عليها.

⁽٤) في (ش) (لم).

⁽a) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽٦) سقطت من صلب (ص) ملحقة تحت السطر،

⁽٧) ن (ل ١٤٧١) ص.

⁽٨) في (ت، ش) (وإن).

 ⁽٩) في(ص) (فإن حط جميع الثمن) ومشطوب عليها، لأنه تكرار لما قبله وفي (ش)
 (وإن حط جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع شيء) وفيها تكرار أيضاً.

⁽١٠) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽١١) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير

⁽١٢)كذا في (ت، شُّ وفي (ص) (كاني) وهو خطأ، لأن الياء محدوفة للثقل.

⁽١٣) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٣٠٢، ٣٠٣.

⁽١٤) في (ت، ش) (عند).

⁽١٥) انظر: المهذب ج١ ص ٣٨١ وقيه تفصيل.

⁽١٦) سقطت من (ت).

⁽۱۷) نی (ت) زیادة (إذ).

⁽١٨) في (ش) (فالشفعة).

بينهم (1) على مقادير الأنصباء، لأنها (٢) من حقوق الملك، لنا أنه (٢)، (1) لدفع الضرر (والكل في الافتقار إلى دفع الضرر سواء) (٥).

و⁽¹⁾ إذا اشترى داراً بعوض أخذها (۷) الشفيع بقيمته، لأنه وجب عليه العوض (وقد) (۸) تعذر تسليمه فيجب الفيمة. (وإن) (۹) اشترى (۱۱) داراً بمكيل أو موزون أخذها بمثله، (لأنه وجب عليه مثله (۱۲) (۱۲) (۱۲) .

٨٥٦ وإن باع عقاراً بعقار (أخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمة الأخر، لأنهما متابعان)(١٥٠).

فإذا (١٦٠) بلغ الشفيع (١٧٠) أنها بيعت بألف (أو أكثر) (١٨٠) فسلم ثم علم أنها بيعت بأقل أو بحنطة (أو بشعير قيمتها) (١٩٠) ألف أو أكثر فتسليمه باطل، وله

⁽١) زيادة من (ش)

⁽٢) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (لأنه) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٣) في (ش) (أنها).

⁽٤) في (ش) زيادة (شرع).

⁽٥) ما بين القوسين زيادة من هامش (ش) وهي زيادة مهمة تبين وجه التعليل.

⁽٦) الواو زيادة من (ت، ش) وهي زيادة للربط.

⁽٧) في (ت) (أخذه).

⁽A) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽٩) ما بين القوسين غير واضح في (ت) بسبب الأرضة، ويماثله في (ش) (وإذا).

⁽۱۰) ۵ (۱۷۳ تا) ش

⁽۱۱) د (ل ۱٤٩ آ) ت.

⁽١٢) في (ش) (المثل).

⁽١٣) ما بين القوسيل سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽١٤) في (ص) زيادة (لأنه مثله) وفي إثباتها يكون السياق ركيكاً.

⁽١٥) ما بين القرسين يماثله في (ش) (أخذهما الشفيعان بقيمتهما، لأن العقار من ذوات القيم) وفي (ت) (أخذهما الشفيع بقيمته) وهذه السبخة في دلالتها على المطلوب قصور.

⁽١٦) في (ت، ش) (وإذا).

⁽١٧) سقطت من (ت).

⁽١٨) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽١٩) ما بين القوسين يماثله في (ت) (أو شعير قيمته).

الشفعة، لأن الرضي بتركها بأكثر الأثمان أو بجنس(١) آخر لا يدل على الرضي بتركها بجنس آخر أو بالأقل^(٢) حتى لو كان الثمن دنانير قيمتها ألف لا^(٢) شفعة له، لأنهما حنس واحد معني.

٨٥٧ وإذا قيل له أن المشتري فلان فسلم(١) الشفعة ثم علم أنه غيره فله الشفعة، لأنه (٥) (٦) أسقط (٧) حقه بحرمة (٨) فلان ولم يوجد

ومن اشترى داراً لغيره فهو الخصم للشفيع، لأن حقوق العقد في البيع ترجع (٩) إلى العاقد لا إلى من عقد له (١١) إلا أن يسلمها إلى الموكل.

⁽١) في (ت) (جنس).

⁽٢) في (ت) (بأقل).

⁽٣) في (ش) (فلا).

⁽¹⁾ تكررت في (ت) وشطب على الأخيرة منهما.

⁽٥) في (ت، ش) (لأن).

⁽٦) ن (ل ١٤٧ ب) ص.

⁽٧) في (ت، ش) (إسقاط).

⁽٨) في (ش) (لحرمة).

⁽٩) في (ش) (يرجع).

⁽١٠) في (ص) خمس كلمات مشطوب عليها يبدو أن الناسخ كتبها سهواً

فصل

٨٥٨ ولو^(١) باع داراً إلا مقدار ذراع في^(١) طول الحد الذي يلي الشفيع فلا شفعة له لعدم الجوار .

وإن ابتاع منها سهماً بثمن، ثم ابتاع بقيمتها فالشفعة للجار في السهم الأول لا في (٢٠) الباقي، لأنه شريك والشريك أولى.

ولا تكره (1) الحيلة في إسقاط الشفعة [عند أبي يوسف (0) _ (رحمه الله) (1) _] (٧) وقال محمد (١١) _ وكذا (١١) في الزكاة، وقال محمد (١٠) _ (رحمه الله) (١١) _ يكره، لأنه (١٢) إضرار بالغير، وهو الأصح.

٨٥٩ وإذا بنى المشتري أو غرس ثم قضى للشفيع بالشفعة فهو بالخيار إن شاء أخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس مقلوعاً (١٢) تبعاً للعرصة (١٤)، وإن

(١) في (ش) (من)

(٢) في (ث) (من).

(٣) ن (ل ۱۷۳ ب) ش.

(٤) في (ش) (يكره) وما أثبتناه أصح.

(٥) انظر: المبسوط ح١٤ ص ١٣١.

(٦) سقطت من (ت)

(٧) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ص) ملحق فوق السطر.

(A) ما ببن الفوسين غير واضح في (ت) بسبب الأرضة.

(٩) في (ت) (كذلك).

(١٠) انظر المرجع السابق.

(١١) سقطت من (ت).

(۱۲) د (ل ۱٤٩ ب) ت.

(١٣) سقطت من (ش).

(١٤) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة (٨٤٢).

شاء(١) كلُّف المشتري قلعه، لأنه مَلَكَ العرصة(٢) بالأخذ بالشفعة فله الخيار.

وإذا أخذ الشفيع^(٢) فبنى وغرس ثم استحقت رجع بالثمن ولا يرجع بقيمة المثناء والغرس، لأن البائع أو^(٢) المشتري لا^(١) بضمنا له سلامته دلالة^(٥)، (٦)، لأنه أخذها بغير رضاهما(٧).

فعل أحد فالشفيع بالخيار إن شاء أخذها (١) بجميع الثمن وإن شاء ترك، لأن فعل أحد فالشفيع بالخيار إن شاء أخذها (١) بجميع الثمن وإن شاء ترك، لأن هذه الأشياء أتباع. فإن (١١) نقض المشتري (١١) البناء قيل للشفيع إن شئت فخذ العرصة بحصتها وإن شئت فدع، لأن البناء مضمون على المشتري فلا يضمن مرتين، وليس للشفيع (أخذ النقض) (١٢) لأنه منقول بطلت تبعيته للعقار (١٣).

⁽١) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽٢) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽٣) في (ش) (و).

⁽٤) في (ت، ش) (لم).

⁽٥) في (ص) مشطوب عليها.

⁽٦) في (ص) زيادة (و) وهي تحيل المعني.

⁽٧) في (ت، ش) (رضي منهما).

⁽٨) في (ش) (شجرة) وهو تصحيف.

⁽٩) في (ت، ش) (أخذ).

⁽١٠) ني (ت، ش) (وإن).

⁽١١) نُ (ل ١٤٨ أ) ص.

⁽١٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (أحذها نفض) رهو تصحيف.

⁽١٣) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (العفار) وما أثبتناه أولى لوجود لام الاختصاص.

⁽١٤) ن (ل ١٧٤ أ) ش،

⁽١٥) في (ش) (ثمراً) وهو خطأ، لأنها مبتدأ مؤخر

⁽١٦) في (ت) (أحذه).

⁽١٧)ماً بين القوسين غير واضع في (ت) بسبب الأرضة.

⁽۱۸) ن (ل ۱۵۰ ۱) ت.

المشتري شرط البراءة منه، لأن شرط المشتري لا يلزم غيره.

٨٦٧ وإذا ابتاع بثمن مؤجل فللشفيع الخيار إن شاء أخذها(١) بثمن الحال، وإن شاء صبر حتى ينقضي الأجل(٢) ثم يأخذها، لأن الأجل شرط زائد مع المشتري فلا يطهر على الشفيع،

وإذا اقتسم الشركاء العقار فلا شفعة لجارهم، لأن القسمة ليست معاوضة مطلقة (٣)، (٤)، ولأن الشريك أولى.

وإذا اشترى داراً فسلم الشفيع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار رؤية أو مشرط أو بعيب بقضاء (٥) فلا شفعة للشفيع، لأنه إبطال بيع (١) لا بيع، وإن ردها بغير قضاء (٧) أو تقايلا فللشفيع الشفعة، لأنه بيع جديد فيما لا يختص $(^{(1)}$ (أي بالعقد) (١) أو (٨) بهما (والله أعلم بالصواب) (١٠)

⁽١) في (ش) (أخذه).

⁽٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (به أجل) وما أثبتناء هو الأصوب.

⁽٣) في (ت، ش) (مطلقاً).

 ⁽٤) جاء في المستصفى (ل ٢٥٠ أ): الأنها تشتمل على جهة الإقرار والمبادلة ولهذا يجري فيه جبر القاصي».

⁽٥) في (ش) زيادة (قاض).

⁽٦) زيَّادة من (ت، ش) لَدفع الالتباس.

 ⁽٧) في (ش) زيادة (قاض).

⁽٨) سقطت من (ت).

⁽٩) ما بين القوسين زيادة من (ش) لدفع الالتباس.

⁽١٠) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).



كتاب القسمة

٨٦٤ ينبغي للإمام أن ينصب قاسماً يرزقه من بيت (١) المال ليقسم (١) بين الناس بغير أحر، لأن منفعته لعامة المسلمين (١) (لأن القسمة أمر يتصل بالقضاء، فكما (٤) أن القاضي يرزق له من بيت المال فكذلك القاسم) (٥) فإن لم يفعل نصب قساماً يقسم بأجر (١)، لأن القسمة فصل للخصومة (٧)، فإذا هي (٨) قضاء من هذا الوجه وأمر حسبي فإذا هي (٩) كسائر الأعمال الشرعية (١) فالأولى أن لا يأخذ أجراً ولو أخذ يجوز.

٨٦٥ ويجب أن يكون عدلاً مأموناً، عالماً بالقسمة. ولا يجبر القاضي الناس على قاسم (١١) وأحد، لأنه يلحقهم الضرر (١١)، ولا يترك القسام بشتركون، لأنهم يتصالحون على مغالات الأجر فيؤدي إلى الضرر (١٣) بالناس.

(۱) ن (ل ۱۷٤ ب) ش.

(٢) في (ش) (يقسم).

(٣) في (ت) (الناس).

(٤) سقطت من صلب (ص) ملحقة تحث السطر،

(٥) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة توضيحية مهمة، لأنه تعليل لمشروعية ارتزاقه من بيت المال

(٦) في (ت) (بالأجر).

(٧) في (ت) (لخصومة).

(٨) في (ت) (مر)،

(٩) في (ت، ش) (هر).

(١٠)سقطت من (ت، ش) وفي (ص) ملحقة بالهامش

(۱۱) د (ل ۱۵۰ پ) ت.

(١٣) في (ش) زيادة (لأنه لو تعين لتحكم بالزيادة على أجر مثله).

(١٣) في (ش) (الإضرار).

 Λ وأجرة القسام على عدد الرؤوس عند أبي حنيفة (١) _ (رحمه الله)(٢) _ ، لأن تمييز (٣) الأقل من الأكثر كتمييز الأكثر من الأقل في المشقة، وقال أبو يوسف ومحمد (١) _ (رحمة الله عليهما)(١) _ على قدر الأنصباء، لأنه من حقوق الملك والأصح ما قاله أبو حنيفة _ (رحمه الله)(٥) _ .

٨٦٨ وإن(١٦) كان المال المشترك(١٧)، (١٨)

⁽١) انظر: المبسوط ج١٥ ص ١٥.٦.

⁽٢) سقطت من (ت).

⁽٣) في (ش) (يميز) وهو تصحيف.

⁽٤) سقطت من (ت) وفي (ش) (رحمهما الله).

⁽٥) ريادة من (ت، ش).

⁽١) ني (ش) زيادة (ر).

⁽٧) في (ش) (من),

⁽٨) انظر: المبسوط ج١٥ ص ٩.

⁽٩) سقطت من (ت).

⁽۱۰) ن (ل ۱۷۵ أ) ش.

⁽١١) هنا في (ص) خمس كلمات مشطوب عليها يبدو أن الناسخ كتبها سهواً.

⁽۱۲) في (ش) (ذكر).

⁽١٣) جاء في المستصفى (ل ٢٥ ب) قوله): «أي القاضي يذكر في صك القسمة أنه قسمها بإقرارهم ليقتصر القضاء عليهم ولا يتعداهم...».

⁽١٤) في (ش) (يقسمها),

⁽١٥) ني (ت) (ذلك).

⁽١٦) في (ش) (إذا).

⁽١٢) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽۱۸) ز (ل ۱٤٩ أ) ص.



ما سوى العقار و(1)، ادعوا أنه ميراث قسمه بالاتفاق بإقرارهم(1)، لأن غير المقار غير محفوظ (4) بنفسه (1) فيقسم لئلا بضيع.

ولو ادعوا في العقار أنهم اشتروه، قسمه بينهم، لأنهم لم يقروا لأحد^(٠) فيه بحق، بخلاف الإرث، لأنهم أقروا للمورث، وكذلك لو ذكروا الملك ولم يذكروا كيف انتقل إليهم، قسمها بينهم.

٨٦٩ وإن كان كل واحد من الشركاء (٢) ينتفع بنصيبه (بعد القسمة) (٧)؛ قسم بطلب (٨) أحدهم إخراجاً له (٩) من الضرر الذي يلحقه بالتهاتي (١٠٠).

وإن كان أحدهم (١١) ينتفع والآخر يستضر لقلة نصيبه فإن طلب صاحب الكثير، قسم، لأنه طالب تكميل منفعة ملكه، وإن طلب صاحب القليل، لم يقسم، لأنه متعنت (في طلب القسمة) (١٢) وإن كان (١٢) كل واحد منهما يستضر لصغره (١٤) لم يقسم إلا ستراضيهما، لأنه إضرار بهما، (وتجوز بتراضيهما، لأن الحق لهما وهما أعرف شأنهما) (١٥).

⁽١) الواو زيادة من (ش) وهي مهمة للربط.

۲) فی (ت، ش) (باعترافهم).

⁽٣) في (ت) (محفوظة) وهو تصحيف.

⁽٤) سقطت من (ت، ش).

⁽٥) في (ش) (لآخر).

⁽١) سقطت من صلب (ت) ملحقة تحت السطر.

⁽٧) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽٨) ن (ل ١٥١١) ت.

⁽٩) جاء في شرح فتح القدير (ج٨ ص ٣٧٧) «التهاني: من الهيئة. . . وفي عرف الفقهاء عبارة عن قسمة المنافع». وهو أن يأخذ أحد الشركاء الشيء لفترة يعقبه الشريك الآخر لمثلها.

⁽۱۰) سبق تخريجه.

⁽١١) في (ش) (أحدهما).

⁽١٢) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق تحت السطر وسقط من (ت، ش).

⁽١٣) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽١٤) سقطت من (ت).

⁽١٥) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة لأن فيها حكم جديد، والجوار هنا يعود لجميع الصور السابقة.

• AV ويقسم (١) العروض إذا كانت من جنس (٢) واحد، لأن المنفعة لهما حاصلة (٣) من جنس واحد، ولا يقسم الحنسين بعضها(٤) من (٥) بعض لتفاوت المقاصد والمنافع، وقال أبو حنيفة (٢) _ (رحمه الله)(٧) لا يقسم (الرقيق ولا(٨) الجواهر)(١) (لتفاوت منافعهما)(١) وكل واحد كجنس واحد(١١) وقال أبو يوسف ومحمد _ (رحمهما الله)(٧) يقسم الرقيق(١١) لتقارب منافعها(١٢).

٨٧١ ولا يقسم حمّام ولا بثر ولا رحى إلا بتراضي (١٣) الشركاء لأن كل واحد يستضر به،

وإذا حضر وارثان وأقاما البينة على الوفاة، وعدد الورثة(١٤) والدار في أيديهما (١٥) ومعهم (١٦) وارث غائب: قسمه (١٧) القاضي بطلب الحاضرين وتصبُّ للغائب وكيلاً يقبض (١٨) نصيبه، لأن القاضي يقوم مقام الوارث الغائب (١٩) في

⁽١) ن (ل ١٧٥ ب) ش..

⁽٢) في (ت، ش) (صنف).

⁽٣) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (حاصل) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٤) في (ش) (بعضه).

⁽٥) في (ت، ش) (في).

⁽٦) انظر: الميسوط ج١٥ ص ٣٦، ٢٧.

⁽٧) سقطت من (ت).

⁽A) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر وسقطت من (ت).

⁽٩) ما بين القوسين في (ت) تقديم وتأخير.

⁽١٠) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لتفارتهما).

⁽١١) سقطت من (ش).

⁽۱۲)فی (ش) (منافعهم).

⁽١٣)كذا في (ش) وفي (ص) (أن يتراضيا) وهو تصحيف، وفي (ت) (أن يتراضى).

⁽١٤) ن (ل ١٤٩ ب) ص.

⁽١٥) مي (ت) (أيديهم).

⁽١٦) في (ش) (معهما).

⁽١٧) في (ش) (قسم).

⁽١٨) مي (ش) (لقبض).

⁽١٩) زيادة من هامش (ش) يحتاجها السياق.

تركة الميت، ولو كانوا مشترين لم (١) يقسم (٢)، لأن القاضي لا يقوم مقام غير الوارث إذا كان غائباً.

٨٧٧ فإن حضر وارث واحد لم (٣) يقسم، لأن القسمة بس الشخصين (١) تكون

(والدور)⁽⁰⁾ لا تقسم⁽¹⁾ جملة عند أبي حنيفة^(۷) _ (رحمه الله)^(۱) _ (لأن الدار مختلفة لاختلاف انساع المتاع⁽¹⁾ فصار كأجناس مختلفة)^(۱) وعندهما^(۱) يقسم^(۱1) إن كان الأصلح لهم ذلك كالرقيق. وإن كانت داراً⁽¹⁾ وضيعة، أو داراً⁽¹¹⁾ وحانوتاً⁽⁰⁾ قسم كل واحد منهما⁽¹¹⁾ على حدة⁽¹¹⁾، لاختلاف الجنس.

٨٧٣ وينبغي للقاسم أن يفرز (١٨) ما قسمه (١٩) ويعدّله (٢٠) ويذرعه ويقوّم

(١) في (ت) (لا).

(٢) في (ص) ثلاث كلمات مشطوب عليها يبدو أن الناسخ كتبها سهواً.

(٣) ن (ل ١٥١ س) ت.

(٤) ني (ت، ش) (شخصين).

(٥) ما بين القوسين يماثله في (ش) (والدار) وفي (ت) (فالدور).

(٦) ني (ت) (يقسم).

(٧) انظر: بدائع الصنائع ج٧ ص ٢٢.

(٨) زيادة من (ش).

(٩) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش،

(۱۰) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

(١١) انظر: بدائع الصنائع ج٧ ص ٢٢.

(١٢) في (ش) (تقسم).

(١٣) في (ت) (دار) وهو خطأ، لأنها خبر كان.

(١٤) في (ت) (دار) وهو خطأ، لأنها معطوف على منصوب.

(١٥) في (ث) (حانوت) وهو خطأ، لأنها معطوف على منصوب أيضاً.

(١٦) سقطت من (ش).

(١٧) في (ش) (حدته).

(١٨) في صلب (ت) (يقدر) وصوبت فوق السطر بما أثبتناه.

(١٩) في (ش) (يقسمه).

(٢٠) جاء في المستصفى (ل ٢٣٥ ب): أي يسويه على سهام القسمة،

البناء، ويفرز كل(١) نصيب عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب الآخر تعلق، ثم يلقب نصيباً بالأول، والذي بالثاني، والثالث، على هذا، ثم يخرج القرعة فمن خرج اسمه أولاً فله السهم الأول، ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني تطيباً للقلوب وإزالة للتهمة(٢).

AVE ولا يدخل في القسمة الدراهم إلا بتراضيهم، لأنه يصير بيعاً بقدر الدراهم.

فإن قسم بينهم ولأحدهم مسيل في ملك الآخر أو طريق و^(۱) لم يشترط في القسمة فإن أمكن فله⁽¹⁾ صرف المسيل والطريق عنه، وليس⁽⁰⁾ له أن يستطرق ولا أن يسيل في نصيب الآخر، وإن لم يمكن⁽¹⁾ فسخ القسمة، لأن المقصود قطع الشركة وتتميم المنفعة.

 $\Lambda V o$ (فإن كان) (۱) سفل V علو له وعلو V سفل له وسغل له علو قوم كل واحد منهما (۱) على حدة (۱) وقسم بالقيمة و V يعتبر (۱) بغير ذلك وهو قول محمد (۱۱) _ (رحمه الله) (۱۲) _ وكان ما حكى عن أبي حنيفة (۱۳) وأبي يوسف (۱۱) _ (رحمهما الله) (۱۱) _ من (۱۵) قدر (۱۱) القيمة في عصرهم ومصرهم.

⁽۱) ن (ل ۱۷۱) ش.

⁽٢) في (ت) (التهمة),

⁽٣) الواو سقطت من (ت، ش).

⁽٤) زيادة من (ت، ش) لإكمال السياق

⁽٥) ن (ل ١٥٠ أ) ص.

⁽٦) في (ش) (يكن).

⁽٧) ما بين القوسين سقط من (ت) ويماثله في (ش) (وإذا).

⁽٨) سقطت من (ت، ش).

⁽٩) في (ت، ش) (حدثه).

⁽١٠) في (ت) (معشر).

⁽١١) انظر. المبسوط ح١٥ ص ١٦، ١٧.

⁽۱۲) سقطت من (ت).

⁽١٣) في (ص) عبارة (رحمه الله) ولم نثبتها لأثنا سنثبت زيادة (ش) لكونها أشمل.

⁽۱٤) زيادة من (ش). (۱۵)، شاه ما داده

⁽١٥) سقطت من (ت، ش).

⁽١٦) ن (ل ١٥٢ ١) ت.

AV٦ و (۱) إذا اختلف (۲) المتقاسمون فشهد (۳) القاسمان قبلت شهادتهما، لأنهما عدلان، فإن ادعى أحدهما الغلط وزعم أن مما أصابه شيئاً (۱) في يد صاحبه وقد أشهد على نفسه (۱) بالاستيفاء لم يصدق على ذلك إلا ببينة، لأن هذه الدعوى (تخالف الإقرار)(۱) الأول (۷) بالاستيفاء.

وإن قال استوفيت حقي وأخذت بعضه فالقول قول خصمه مع يمينه، (وإن) (١٠) قال أصابني موضع كذا فلم يسلمه (٩) إليّ ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذبه شريكه تحالفاً وفسخت القسمة، لأن القسمة مبادلة (من وجه) (١٠) و (١١) إفراز (١٢) من (١٣) وجه (٤١)، (وجهة) (١٥) المبادلة راجحة في غير المثليات (وفي المثليات جهة الإفراز راجحة) (١٠٠).

۸۷۸ وإذا استحق بعض نصيب أحدهما بعينه لم تفسخ القسمة عند أبي حنيفة (۱۱) _ (رحمه الله)(۱۷) _ ويرجع بحصته من ذلك في نصيب شريكه،

⁽١) الواو سقطت من (ت).

⁽٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (اختلفا) وهو خطأ لأنه لا يجتمع فاعلان.

⁽٣) كذا في (ت، ش) رفي (ص) (فشهدا) وهو خطأ لأنه لا يجتمع فاعلان أيضاً.

⁽٤) في (ت، ش) (شيء) وهو خطأ، لأنه اسم "إن؛ منصوب.

⁽٥) ن (ل ١٧٦ ب) ش.

⁽٦) ما بين القوسين يماثله في (ش) (مخالفة للإقرار).

⁽٧) زيادة من (ش) لرفع الالتباس.

⁽٨) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإن).

⁽٩) في (ش) (تسلمه).

⁽۱۰) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽١١) الواو زيادة من (ت، ش).

⁽۱۲) في (ت) (إقرار) وهو تصحيف،

⁽۱۳) سقطت من (ت، ش).

⁽١٤) سقطت من (ش).

⁽¹⁰⁾ ما بين القرسين سقط من (ش).

⁽١٦) انظر: المبسوط ج١٥ ص ٤٤، ٤٤.

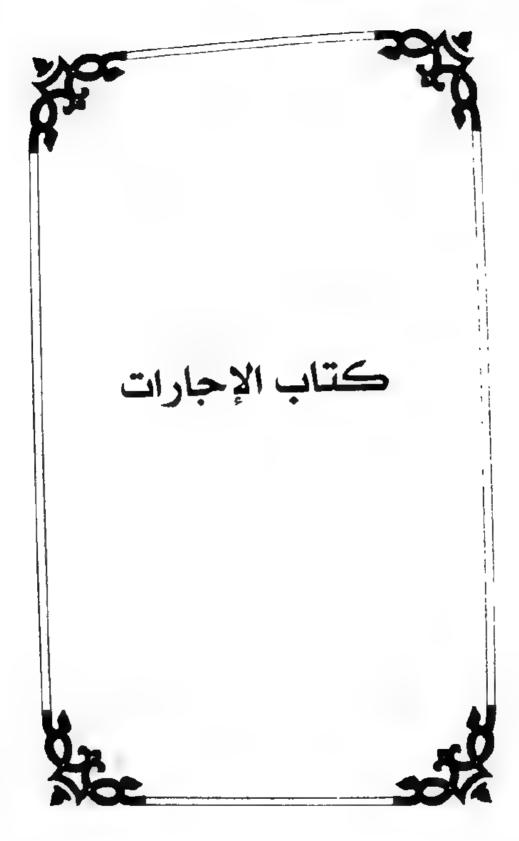
⁽۱۷) سقطت من (ت).

وقال أبو يوسف (1) _ (رحمه الله)(1) _ يفسخ (1) القسمة، لأنه ما رضي إلا وأن $^{(1)}$ يكون عوضه $^{(0)}$ من حصته $^{(1)}$ مما في يد شريكه $^{(1)}$ من الدار، ولأبي حنيفة _ (رحمه الله)(1) _ أنه أمكن جبر حقه بالمثل فلا يحتاج إلى المسخ (والله أعلم)(1) بالصواب (1).

(١) انظر المبسوط ج١٥ ص٤٢

- (٣) في (ت) (تفسخ).
- (٤) ن (ل ١٥٠ ب) ص.
- (۵) نی (ت) (غرضه) وهو تصحیف.
- (٦) في هامش (ص) زيادة (ويرجع بحصته) ووضعها هنا يخل بالمعنى.
 - (٧) زيادة من (ت، ش).
 - (٨) سقطت من (ت).
 - (٩) ما بين القوسين مقط من (ت).

⁽٢) سقطت من (ت، ش).



كتاب الإجارات

AV¶ الإجارة عقد على المنافع بعوض ولا تصع الإجارة(١) حتى تكون المنافع معلومة، والأجرة معلومة(٢) لثلا يؤدي إلى الجهالة(٢) المفضية إلى المنازعة.

وما جاز أن يكون (ثمناً⁽¹⁾ جاز أن يكون)⁽¹⁾ أجرة، ⁽¹⁾ لأن الأجرة ثمن المنفعة (^(۱)

• ٨٨ والمنافع تارة تصير (^) معلومة بالمدة كاستنجار الدور للسكنى والأرضين (1) للزراعة، فيصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت، وثارة تصير معلومة بنفسها (١٠٠): كمن استأجر رجلاً على صبغ ثوب أو خياطته، أو استأجر دابة ليحمل عليها مقداراً معلوماً أو يركبها مسافة سماها، وتارة تصير معلومة بالإشارة: كمن استأجر رجلاً (على أن بنقل) (١١) له هذا الطعام إلى موضع معلوم.

⁽١) مقطت من (ت، ش).

⁽٢) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽٣) ن (ل ١٥٢ ب) ت.

⁽٤) ني (ت، ش) زيادة (بي البيع).

⁽٥) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

 ⁽٦) في (ص) زيادة (في الإجارة) لأن في إثباتها بكون السياق فيه ركاكة

⁽٧) في (ش) زيادة (فيعتبر ثمن البيع)

⁽٨) ن (ل ١٧٧ أ) ش.

⁽٩) في (ت) (الأراضين) وهو تصحيف. انظر: لسان العرب ح! ص ٦١.

⁽١٠) في (ش) (بنفس العقد).

⁽١١) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لينقل).

[٨٨١] ويجوز استنجار الدور والحوانيت للسكنى وإن لم يبين ما يعمل فيها، لأن الظاهر عدم التفاوت، وله أن يعمل كل(١) شيء إلا ما يضر (به البناء)(٢) وهو (الحدادة والقصارة والطحانة)(٢).

ويجوز استئجار الأراضي (٤) للزراعة، ولا يصح العقد حتى يسمى ما يزرع فيها لتفاوت (٥) حال الأرض في المزورعات (أو يقول على (أني أزرع)(١) ما أشاء)(١).

مراً، فإذا انقضت المدة لزمه أن يقلع البناء فيها وكذا لبغرس فيها نخلاً أو شجراً، فإذا انقضت المدة لزمه أن يقلع البناء والغرس ويسملها فارغة كما قبض إلا أن يختار صاحب الأرض أن يضمن له قيمة (٨) ذلك مقلوعاً ويتملكه (١)، لأن له حق (١١) تملكها لكونها (١١) تبعاً للأرض أو يرضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا (١١) (والأرض) (١٢) لهذا كما (١٣) تراضياً.

مريجوز (١٤) استنجار الدواب للركوب والحمل، فإن أطلق الركوب جاز أن يركبها من شاء لوجود الإطلاق، وكذلك (١٥) إذا استأجر ثوباً للبس

⁽١) سقطت من صلب (ت) ملحقة بالهامش.

⁽٢) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (بالبناء).

 ⁽٣) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (الحداد والقصار والطحان) وما أثبتناه أولى،
 لأنه تفسير للعمل الذي يتضرر به البناء.

⁽٤) في (ش) (الأرض).

⁽٥) نُ (ل ١٥١ أ) ص.

⁽٦) ما بين القوسين يماثله في (ش) (أن يزرع فيها).

⁽٧) ما بين القوسين الكبيرين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش وسقط من (ت).

⁽A) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽٩) في (ش) (يملكه).

⁽۱۰) سقطت من (ت، ش) ،

⁽۱۱) ز (ل ۱۵۲ ۱) ت.

⁽١٢) ما بين القوسين تكرر في (ت) وهو سهو من الناسخ وقد شطب على الأولى منهما.

⁽۱۳) في (ت) (لما) وهو تصحيف.

⁽۱٤)ن (ل ۱۷۷ ب) ش.

⁽١٥) ني (ش) (کذا).

وأطلق، فإن قال على أن يركبها فلان أو^(۱) يلس الثوب فلان، فأركبها^(۲) غير. (أو ألبسه غيره)^(۲) كان ضامناً، لأن الناس يتفاوتون في (الركوب و)⁽¹⁾ اللبس وما رصي للبس غيره، وكذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل.

افأما (۱) العقار (وژما) (۱) لا يختلف باختلاف المستعمل (۱) (۱۰ فإن شرط سكنى واحد فله أن يسكن غيره، لأن هذا (۱۱ التقييد في الشرط غير من مفيد.

فإن سمي (قدراً ونوعاً) (۱۱) يحمله (۱۱) على الدابة، مثل أن يقول خمسة أقفزة (۱۲) من (۱۲) حنطة فله أن يحمل ما هو مثل الحنطة في الضرر أو أقل كالشعير والسمسم، ولبس له أن يحمل ما هو أضر من الحنطة كالملح (والحديد) (۱۱)، لأنه لا يكون راضياً به.

٨٨٥ وإن استأجرها ليحمل عليها قطناً (١٥) فسماه (١٦) فليس (١٧) له أن

(١) في (ش) (أن).

(٢) في (ش) (فإنْ أركبها).

(٣) ما بين الفرسين زيادة من (ت، ش) لإتمام السياق.

(٤) ما بين القوسين زيادة من (ش).

(٥) في (ش) (أما).

(٦) ما بين القوسين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش.

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (ت).

(٨) في هامش (ص) زيادة (لا يضمن)،

(٩) في (ش) (هذه) وهو تصحيف.

(١٠) ما بين القوصين في (ت، ش) تقديم وتأخير.

(١١) في (ت) (يحمل).

(١٢) جمع قفيز، وسبق توضيح معناها بهامش الفقرة (٩٩٥).

(۱۳) سقطت من (ت).

(١٤) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

(١٥) ل (ل ١٥١ ب) ص.

(١٦) في (ت، ش) (سماه).

(١٧) في (ش) (وليس).

يحمل مثل وزنه حديداً، لأنه أضر^(۱) على الدابة، لأنه يقع الحمل على موضع معين من ظهرها^(۱).

وإن استأجرها ليركمها فأردف معه رجلاً فعطبت (٢) الدابة (٤) يضمن نصف قيمتها، ((٦) إن كانت الدابة تطبق)(٧) ولا يعتبر (٨) بالثقل، لأن ضرر الدابة من الراكب لجهله بالفروسية لا لثقل (٩) وزنه.

وإن استأجرها ليحمل عليها مقداراً من الحنطة فحمل أكثر (فعطبت منه)(١٠) ضمن (١١) ما زاد الثقل (عند أبي حنيفة (١٢) _ وحمه الله _)(١٣)، لأن تلفها(١٤) بالثقل، وإن كبح الدابة بلجامها أو ضربها فعطبت(١٥) ضمن عند أبي حنيفة (١٦) _ (رحمه الله)(١٢) _.

⁽١) في (ت) (ضرر).

⁽٢) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (ظهره) وما أثنتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٣) في (تُ) (فعطبُ) وهو تصحيف، والأولى أصع للمجانسة مع التأنيث.

⁽٤) سقطت من (ت، ش).

⁽٥) في (ت، ش) (ضمن).

⁽٦) في (ش) زيادة (و) رهى زيادة تحيل المعنى.

⁽٢) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽A) في (ت) (معتبر).

⁽٩) ن (ل ۱۷۸ آ) ش.

⁽١٠) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (منه فعطب) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽۱۱) ن (ل ۱۵۳ ب) ت.

⁽١٢) انظر: المبسوط ج١٥ ص ١٧٤.

⁽١٣) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽١٤) في (ت) (تلقه).

⁽١٥) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (فعطب) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث

⁽١٦) انظر: ُ ح ١٥ ص ١٧٤.ُ

⁽١٧) سقطت من (ت).

الأجراء على ضربين: أجير مشترك وأجير خاص، فالأجير المشترك من لا يستحق الأجرة حتى يعمل، كالصباغ والقصار، (والمتاع)(۱) أمانة في يده إن هلك لم يضمن شيئاً(۱) عند أبي حنيفة(۱) _ (رحمه الله)(۱) _ وعندهما(۱) يصمن، لأن الأجرة مضمونة على المستأجر فكذا الثوب(۱) على الأجير (۱) (۱) والصحيح قول أبي حنيفة _ (رحمه الله)(۱) _ لأن عوض الأجرة العمل لا للثوب(۱) والعمل مضمون على الأجير(۱۹).

الحبل الذي يشد به المكاري الحمل، وغرق السفينة من مدها مضمون (۱۰۰، الحبل الذي يشد به المكاري الحمل، وغرق السفينة من مدها مضمون (۱۰۰، وقال زفر (۱۰۰) _ (رحمه الله) (۱۱۱) _ غير مضمون، لأنه مأمور به فلا يكون مضموناً عليه كالحجام، ولنا: أنه أتلف بغير أمره، لأنه مأمور بالإصلاح لا بالإفساد (۱۲۰) ومن غرق في السفينة أو سقط من الذابة لم يضمنه، لأنه [غير فاعل فيه.

⁽١) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فالمتاع).

⁽٢) سقطت من (ش) وبها فراغ بمقدار كلمة.

⁽٣) انظر: المبسوط ج١٦ ص ٩.

⁽٤) زيادة من (ش).

⁽۵) نی هامش (ش) زیادة (مضمونة).

⁽٦) في (ت) (الأجر).

⁽٧) في مامش (ش) زيادة (تحقيقاً للعدل).

⁽A) في (ت، ش) (الثوب).

 ⁽٩) في (ت، ش) (الآجر).

⁽١٠) انظر: المبسوط ح١٥ ص ٨٠، ٨١، بدائع الصنائع ج٤ ص ٢١١، ٢١٢.

⁽۱۱) سقطت من (ت).

⁽١٢) ل (ل ١٥٢ أ) ص.

AA٩ (وإذا)(١) فصد(٢) الفصاد أو بزغ(٢) البزاغ ولم يتجاوز العوضع المعتاد](١) فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك، لأنه لا يمكنه(٥) الفصد محترزاً عن سبب الهلاك لغموض أحوال باطن الحيوان ولا كذلك الدق والقصر، لأنه يمكنه تعرف(١) أحوال الثوب.

• ٨٩ والأجير (٧) الخاص الذي يستحق الأجرة بتسليم نفسه في المدة وإن ثم يعمل كمن استؤجر (٨) شهراً للخدمة أو لرعي الغنم.

رلا ضمان على الأجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف من (١٠) عمله، لأنه لما سلم النفس صار عمله كعمل (من له المال) (١٠٠).

(١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإذا).

 ⁽۲) الفصد: شق المروق، وقال الليث: الفصد قطع العروق. انظر: لسان العربج٥ ص ٢٤٢٠. تاج العروس ج٢ ص ٤٥٣.

⁽٣) أصل البزغ: الشق، ومنه بزغ ناب البعير أي طلع، والبزغ: التشريط، وبزغ الحاجم: شرط، وبزغ دمه: أي سال، وقيل البزغ: الوخز، انظر: لسان العرب ج١ ص ٣٠.

⁽٤) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽٥) ن (ل ۱۷۸ ب) ش

⁽٦) ن (ل ١٥٤ ١) ت.

⁽٧) في (ت) (الآحر).

⁽٨) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (استأجر) وهو خطأ إملائي.

⁽٩) في (ت) (في).

⁽١٠) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (رب المال).

فصل

الإجارة تفسده (۱) الشروط (۲) ما تفسد البيع (۳) لجريان المصايقة فيها (٤) عرفا، ومن استأجر عبداً للخدمة فليس (٥) له أن يسافر به إلا أن يشترط ذلك، لأن المسافرة به (٦) تبعيد له عن المالك.

(وله) (^^) المحمل المعتاد، لأن المطلق ينصرف إلى المعتاد، وإن شاهد الجمال المحمل فهو أجود كيلاً (وله) النزاع .

وإن (١٠) استأجر بعيراً ليحمل عليه مقداراً من الطعام (١١) فأكل في الطريق جاز له أن يرد (١٢) عوض ما أكل حتى يتم له (١٣) شرطه في المحمول.

⁽١) في (ت، ش) (يفسدها).

⁽٢) في (ت) (الشرط) وهي تناسب السياق في تلك النسخة.

⁽٣) انظر: الفقرة (٧٦٢).

⁽٤) ني (ت) (نيه).

⁽٥) كذًا في (ت، ش) وفي (ص) (ليس) وما أثبتناء أولى لحاجة السباق إلى الفاء.

⁽٦) سقطت من (ت، ش).

⁽٧) مقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽A) ما بين القوسين غير واضح في (ت) بسبب الأرضة.

⁽٩) ني (ت، ش) (كلا).

⁽۱۰) في (ت) (من).

⁽۱۱) في (ت، ش) (الزاد).

⁽١٢) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش،

⁽۱۳) مقطت من (ت، ش)،

 Λ الأجرة لا تجب بنفس العقد عندنا⁽¹⁾، لأنها⁽¹⁾ عوض منفعة لم يستوف بعد، وتستحق بأحدى⁽¹⁾ (ئلاث⁽¹⁾ معاني)⁽⁰⁾ إما ىشرط التعجيل، لأنه ثلك المساواة⁽¹⁾، (⁰⁾، أو بالتعجيل من غير شرط، أو باستيفاء المعقود عليه.

ومن استأجر داراً فللمؤجر أن يطالبه بأجرة كل يوم لوجود (^(^) استيفاء المنفعة، إلا أن يبين وقت الاستحقاق بالعقد (ويكون) (⁽⁹⁾ في معنى التأجيل.

٨٩٤ ومن استأجر بعيراً إلى مكة فللجمال (١١) أن يطالبه بأجرة كل مرحلة، وليس للقضار (والصباغ)(١١) والخياط أن يطالب بالأجرة حتى يفرغ من العمل، (لأن العمل)(١٢) لم يوجد مسلماً بخلاف منفعة الدار، لأنها(١٣) تصير مستوفاة شيئاً فشيئاً إلا أن يشترط التعجيل.

⁽١) انظر: بدائع الصنائع ج٤ ص ١٧٩.

⁽٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (لأنه) وما أثبتناه أولى لعود الضمير على مؤنث.

⁽٣) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (بأحد) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأثيث.

⁽١) ن (ل ١٧٩ أ) ش.

⁽٥) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير .

⁽٦) في (ت) كتبت هكذا (المساوات) وهو خطأ إملائي.

⁽۷) ن (ل ۱۵۲ ب) ص.

⁽٨) ن (ل ١٥٤ ب) ت.

⁽٩) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (فيكون).

⁽١٠) أي صاحب الجمل.

⁽١١) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽١٢) ما بين القوسين سقط من صلب (ت) ملحق بالهامش.

⁽١٣) سقطت من (ت).

الأجرة (۱) حتى يخرج الخبز من التنور لأنه من تتمات الخبز، وكذلك الغرف في طبخ طعام (۱) للوليمة (۱) على المطباخ، لأنه يكون عليه عرفاً. (ومن يستأجر) (۱) رجلا (۱) ليضرب له لبنا استحق الأجرة إذا أقامه عند أبي حنيفة (۱) رحمه الله) (۱) وقالا (۱) لا يستحقها (۱) حتى يشرجه (۱)، لأنه (۱) عليه عرفاً، ولأبي حنيفة - (رحمه الله) (۱) - أن اسم الضرب لا يتناول التشريح والعرف مشترك (فلا يصلح العمل به) (۱۱)

(١) في (ش) (الأجر).

⁽٢) في (ت) (الطعام).

⁽٣) في (ش) (الوليمة).

⁽¹⁾ ما بين القوسين يماثله في (ش) (وإن استأجره) وفي (ت) (وإذا استأجر).

⁽٥) سقطت من (ش) وسقطت من صلب (ت) ملحقة بالهامش.

⁽٦) انظر: المبسوط ج١٦ ص ٥٧.

⁽٧) سقطت من (ت).

⁽٨) في (ت) (يستحق).

 ⁽٩) شرّج اللبن: نضد بعضه إلى بعض. وكل ما ضم بعضه إلى بعض فقد شرج.
 انظر: لـان العرب ج٤ ص ٢٢٢٦. تاج العروس ج٢ ص ٦٣.

⁽١٠) في (ص) زيادة (يكون) لا يحتاجها السياق.

⁽١١) ما يين القوسين يماثله في هامش (ش) (لا يصلح مقيداً) وسقط من (ت).

(ولو)(١) قال إن خطت هذا الثوب قارسياً فبدرهم(٢) وإن خطته(٣) رومياً فبدرهمين جاز، وأي العملين(١) عمل استحق الأجرة(٥)، (١)، لأن التسمية صحيحة(٧).

وإن قال إن خطته اليوم فبدرهم وإن خطته غدا^(١)، ^(٩) فبنصف درهم [فخاطه اليوم قله درهم، وإن خاطه غدا فله أجر مثله عند^(١١) أبي حنيفة^(١١) (رحمه الله)^(١٢) لا يجاوز^(١٢) به نصف درهم، لأنه لو لم يذكر الغد فخاطه غداً]^(١٤) استحق^(١٥) ما شرط له في اليوم الأول^(٢١)، فصار في اليوم الثاني كأنه قال: إن خطته غداً فلك درهم أو نصف درهم، (ولو صرح بذلك)^(١٧)

⁽١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (إذا) وسقط من (ت).

⁽٢) في (ش) (بدرهم).

⁽٣) ن (ل ١٧٩ ب) ش.

⁽٤) في (ت) (عبل).

⁽٥) في (ت، ش) (الأجر).

⁽٦) ني (ت) زيادة (به).

⁽٧) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (صحيح) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٨) سقطت من صلب (ص) ملحقة تحت السطر.

⁽٩) ن (ل ١٥٢ أ) ص

⁽۱۰) ن (ل ۱۵۵ أ) ت.

⁽١١) انظر: المبسوط ج١٥ ص ٩٩. ١٠٠.

⁽۱۲) زیادهٔ من هامش (ش).

⁽١٣) في (ت) (يتجاوز).

⁽١٤) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش.

⁽١٥) ني (ت، ش) (يستحق).

⁽١٦) سقطت من صلب (ش) منحقة فوق السطر.

⁽١٧) ما بين القوسين زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

تكون (١) الإجارة (٢) فاسدة، (لأن الأجرة (٣) غير معلوم (١)) (٥)، ويجب المثل كذا هذا.

 ΛqV وإن (٢) قال: إن سكنت في (٧) هذا الدكان عطاراً فبدرهم في الشهر وإن سكنته (٨) حداداً فبدرهمين جاز وأي (العملين عمل) استعق الأجر (١٠)، المسمى فيه عنده (١٢) (١٢) (لأن النسمية صحيحة) (١٣) وقالا (٢١) الإجارة فاسدة. .

(ومن)(١٤) استأجر داراً كل شهر بدرهم فالعقد صحيح في شهر واحد، الأنه معلوم (١٥)، فاسد في (١٦) بقية الشهور، إلا أن يسمى جملة شهور (١٧) معلومة، لأن كل شهر تعذر العمل بعمومه فينصرف إلى أخص الخصوص.

٨٩٨ (وإن)(١٨) سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن

⁽١) في (ش) (كانت).

⁽٢) في (ت) (إجارة).

⁽٣) كذا في (ش) وهو الأولى وفي (ص، ت) (الثمن).

⁽٤) في (ش) (معلومة) وهي تناسب السياق في تلك النسخة.

⁽٥) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽٦) ني (ش) (إذا).

⁽Y) سقطت من (ت).

 ⁽A) كذا في (ت) رفي (ش) (سكنت) وكلاهما صحيح، وفي (ص) (أسكنته) وهو تصحيف.

⁽٩) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (الأمرين فعل).

⁽۱۰) سقطت من (ت، ش).

⁽١١) سقطت من (ت) ويماثله في هامش (ش) (عند أبي حنيمة ــ رحمه الله ــ).

⁽١٢) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٧٤، ٥٥.

⁽١٣) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽١٤) ما بين القوسين سقط من (ش) ويماثله في (ت) (وإذا).

⁽١٥) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش.

⁽١٦) سقط من صلب (ص) ملحق فوق السطر.

⁽١٧) كذا في (ت) وهو الأولى وفي (ص، ش) (الشهور).

⁽١٨) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فإن).

للمؤاجر أن يخرجه إلى أن ينقضي (١) ذلك (٢) الشهر (٣) وكذلك كل شهر سكن في (١) أوله، لأن الآجر رضي به وقدر الأجرة، فلما (٥) قبضه المستأجر انعقد بيهما (عقداً بالتعاطي) (٦).

وإن (٧) استأجر داراً سنة بعشرة دراهم جاز وإن لم يسم (٨) قسط كل شهر من الأجرة؛ لأنه معلوم (٩).

⁽١) في (ت) (تنقضي) وهو تصحيف، لأن الضمير يعود على مؤنث.

⁽٢) سقطت من (ت، ش),

⁽٣) سقطت من صلب (ش) ملحقة فوق السطر.

⁽٤) زيادة من (ت، ش) يحتاجها السياق.

⁽٥) في (ت) (ولما).

⁽٦) ما بين القرسين يماثله في (ت، ش) (عقد التعاطي).

⁽٧) في (ت) (إذا).

⁽٨) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽٩) د (ل ۱۸۰ ا) ش.

معوز أخذ أجرة الحمّم والحجّام، لأنه عقد جائز إلا أن أحرة الحجّام أحدُها من الدناءة (1) ولا يجوز أخذ أجرة عسب التيس (7) (7) لأنه استئجار لا استيفاء العين (1) قصداً أو لأمر موهوم وهو الإحبال.

 $(^{\circ})$ ولا يحوز $(^{\circ})$ الاستئجار على الأذان والحع $(^{\circ})$ ، وقال الشافعي $(^{\circ})$ وحمه الله) $(^{\circ})$ يجوز لقوله _ عليه السلام _ لذلك الرجل: "زوجتكها بما معك من القرآن $(^{(\wedge)})$ أي بتعليمه، ولنا: حديث عثمان بن أبي العاص

(١) ن (ل ١٥٣ ب) ص.

 (۲) عسب التيس: هو ضراب الفحل، والعسب أيضاً ماء، ونسله. انظر: لسان العرب ج٢ ص ٣٨٠، تاج العروس ج٤ ص ٢٩٣٥.

(٣) أخرج البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: النهى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن عسب الفحل". في رواية أبي داود والسائي الرسول الله بدلاً من االنبي". وقال الترمذي: احديث ابن عمر حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وقد رخص بعضهم في قبول الكرامة على ذلك". انظر الحديث: صحيح البخاري مع الفتح ج أ ص قبول الكرامة على ذلك". انظر الحديث: صحيح البخاري مع الفتح ج أ ص ١٢٧٦ الحديث ١٢٧٢. سنن ألترمذي ح ٣ ص ٥٦٣، ١٤٥ الحديث ١٢٧٢. سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٦٠، ع ٢٠٠ ص ٢٠٠٠.

(١) ن (ل ١٥٥ ب) ت.

(٥) سقطت من (ت).

(٦) انظر: المبسوط ج١ ص ١٤٠، ج٤ ص ١٥٨. الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٣٩.

(٧) انظر: المهذب ج١ ص ٣٥٨. روضة الطالبين ج٥ ص ١٨٥.

(٨) من حديث أخرجه أصحاب الكتب الستة وغيرهم من سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه _ وفي الحديث قصة مقصلة في بعض الروايات وموجرة في بعضها
الآخر في امرأة وهبت نفسها لرسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ ليتزوجها فلم

بقض رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ بأمرها شيء، فقام رجل من أصحابه فطلب نكاحها. إن لم يكن للنبي _ صلى الله عليه وسلم _ حاجة إليها، فسأله النبي _ صلى الله عليه وسلم _ إن كان عنده ما بقدمه مهراً لها، ولكنه لم يحد شيئاً فقال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ في رواية البخاري الأولى: ق. . . قال: قد زوجتكها مما معك من القرآنه.

وفي الرواية الثانية: ١... قال: فقد زوجتكها بما معك من القرآن،

وفي الرواية الثالثة والرابعة: «... قال: اذهب، فقد ملكتكها بما معك من القرآن». وفي الرواية الخامسة: «... فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - أملكناكها بما معك من القرآن».

الرواية السادمة: بمثل الروايتين الثالثة والرابعة.

الرواية السابعة: ١. . . قال: اذهب نقد زوجتكها بما معك من القرآن.

الرواية الثامنة: بمثل الرواية الأولى.

الرواية الناسعة. بمثل الروايتين الثالثة والرابعة ولكن بدون كلمة اذهب.

الرواية العاشرة: ١٠٠٠ قال: اذهب فقد أنكحتها بما معك من القرآن؟.

الرواية الحادية عشر: «... قال: قد ملكتكها بما معك من القرآن». انظر: صحيح البخاري مع الفتح ج٤ ص ٤٨٦ الحديث ٢٣١٠ ج٩ ص ١٧٤ الحديث ٥٠٢٩ ص ١٧٠ الحديث ١٩٠٥، ص ١٧٠ الحديث ١٩٠١، ص ١٨١ الحديث ١٨١، ١٨٠ الحديث ١٨١، ١٨١ الحديث ١٨١، ١٨١ الحديث ١٩٨ الحديث ١٨١، الماء من ١٩٨ الحديث ١٩٨٠ الحديث وأخرجه مسلم في روايتين (ج٢ ص ١٠٤٠ الحديث ١٤٢٥):

الرواية الأولى: بلفط الرواية الثالثة والرابعة للبخاري.

الرواية الثانية: بلفظ: *... قال: انطلق فقد زوجتكها. فعلمها من القرآن الفظ الترملي (ج٣ ص ٤١٢، ٤٣ الحديث ١١١٤): «... فقال رسول الله - صلى الترملي (ج٣ ص ٤١٢) معك من القرآن الله قال الترمذي: هذا حديث حس صحيح الفظ أبي داود (ج٢ ص ٢٣٦ الحديث ٢١١١): «... فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ..: قد زوجتكها بما معك من القرآن الفظ السائي (ج٢ ص ١٢٣): «... قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم ..: قد زوجتكها على ما معك من القرآن الفظ ابن ماجة (ج١ ص ١٠٨ الحديث ١٨٨٩): «... قال: قد زوجتكها على ما معك من القرآن المعلى ما معك رويات (ج٥ ص ١٣٦، ٢٣٤) المعلى ما معك من القرآن المعلى الله على ما معك من القرآن المعلى ما معك من القرآن المعلى الله معلى المعلى الله معلى القرآن المعلى الله معلى المعلى الله معلى ما معك من القرآن المعلى الله معلى المعلى الله معلى ما معك من القرآن المعلى الله معلى ما معك من القرآن المعلى الله معلى الله معلى ما معلى الله معلى اله معلى الله معلى الله

لفظ الروابة الأولى: ١٠٠٠ قد أنكحتكها على ما معك من القرآن.

الثقفي (١) ، (٦) قال آخر ما عهد إليّ رسول الله _ (صلى الله عليه وسلم) الله على وسلم الله عليه وسلم الله على الأذان أجره الله على الأذان أجره الله عالمحرم (٥) أولى .

٩٠١ ولا يجوز إجارة المشاع عند أبي حنيفة (١) _ (رحمه الله)(٧) _ إلا من

لفظ الرواية الثانية: «... قال: فقد أملكتها بما معك من القرآن، قال فرأيته يمضي وهي تبعه».

لَفُظُ الرواية الثالثة: بلفظ رواية أبي داود وفيها النبي، بدلاً من ارسول الله.

(١) كلمة (الثقفي) في (ص) أخطأ الناسخ في كتابتها ثم صححها في الهامش.

(٢) هو عثمان بن أبي العاص بن بشر بن عدد بن دهمان الثققي، أسلم في وقد ثقيف عاستعمله النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ على الطائف، وأقره أبو بكر، ثم عمر، ثم استعمله عمر على عمان والبحرين سنة ١٥ هـ، ثم سكن البصرة وهو الذي أمسك ثقيفاً عن الردة خطبهم فقال: «كنتم آخر الباس إسلاماً، فلا تكونوا أولهم ارتداداً «له فتوح وغزوات في خلافة عمر وعثمان ـ رضي الله عنهم ـ، ومات ـ رضي الله عنه ـ في البصرة سنة ٥١ هـ وقبل ٥٥ هـ، انظر ترجمته: أسد الغابة ج٣ ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤، الإصابة مع الاستيماب ج٦ ص ٣٨٨، تهذيب التهذيب ج٧ ص ٢٧٨، ٢٧٤، ١٢٩٩.

(٣) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (عليه السلام)

(3) أقرب النصوص إلى هذا ما رواه ابن سعد في طبقاته (ج٧ ص ٤٠) قال: «أخرنا محمد بن عبيد الطنافسي قال: حدثنا عمر بن عثمان، عن موسى بن طلحة قال: بعث وسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عثمان بن أبي العاص على الطائف، وقال: صل بهم صلاة أضعفهم، ولا يأخذ مؤذبك أجرآه. وأخرج الترمذي وابن ماجة عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص ـ رصي الله عنه ـ: لفظ الترمذي (ج١ ص ٤٠٤، ١٤ الحديث ٢٠٩): «قال: إن من آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ آن اتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجرآه. قال الترمذي: حديث عثمان حديث حسن صحيح، لفظ ابن ماجة (ج١ ص ٢٣٦ الحديث حديث عثمان حديث حسن صحيح، لفظ ابن ماجة (ج١ ص ٢٣٦ الحديث مؤذناً يأخذ على الأذان آجراً».

(٥) في (ت، ش) (والمحرم)

(٦) انظر بدائع الصنائع ج ٤ ص ١٨٠.

(٧) سقطت من (ت).

الشريك بالمشاع (1)، لأن الانتفاع بالمشاع محال إلا من الشريك وقالا (⁷⁾ يجوز لإمكان التوسل (⁷⁾ إلى الانتفاع بالمشاع بالتهائي (³⁾.

ويحوز استنجار الظئر^(a) بأجرة معلومة^(T) للتعامل، ويجوز بطعامها وكسوتها، وقالا^(T) لا يجوز للجهالة كسائر الاجارات المجهولة^(V) ولأبي حيفة _ (رحمه الله)^(A) _ أنهم لا يناقشونها، لأن نفعه يرجع إلى صبيهم، فلا يؤدي الجهالة إلى المنازعة، وليس للمتسأجر أن يمنع زوحها من وطئها^(B) فإن حبلت فلهم فسخ الإجارة إن كان يضر لبنها^(T) بالصبي وعليها أن تصلح طعام الصبي للعرف، وإن أرضعته في المدة بلبن شاة فلا أجرة^(T) لها، لأنها خالفت في العمل.

(١) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش وسقطت من (ت، ش).

⁽٢) انظر: بدائع الصنائع ج} ص ١٨٠.

 ⁽٣) في (ش) (التوصل) وهما بمعنى واحد من هذا الموضع. انظر: المهاية في غريب الحديث والأثرج ص ١٩٢.

⁽٤) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة (٨٦٩).

 ⁽۵) الظثر، مهموز: هي المرضعة غير ولدها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ج٣ ص ١٥٤. لسان العرب ج٤ ص ٢٧٤١.

⁽٦) انظر: المبسوط ج١٥ ص ١١٩.

⁽٧) زبادة من (ت) يحتاجها السياق.

⁽٨) سقطت من (ت)

⁽٩) د (ل ۱۸۰ ب) ش.

⁽۱۱) سقطت من (ت، ش).

⁽١١) في (ش) (أجر).

فصل

عبس العين بعد (1) الفراغ (1) من عمله، حتى يستوفي الأجرة، لأن له أن يمنع ملكه، ولا يمكن (1) ذلك إلا بمنع (٧) العين حتى يستوفي العوض.

ومن ليس لعمله أثر (في العين) (١) فليس له أن يحبس العين للأجرة (كالملاح والحمال) (٢) ، (٩) .

و^(۱۱) إذا اشترط على صانع^(۱۱) أن يعمل بنفسه فليس له أن يستعمل غيره، لأن المستأجر لم يرض به، وإن أطلق له العمل فيه^(۱۲) فله أن يستأجر من يعمله.

٩٠٣ وإذا اختلف الخياط وصاحب الثوب (وقال)(١٣) صاحب الثوب

(١) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (من) وما أثبتناه هو الأصح.

(٢) في هامش (ص) زيادة قائم.

(٣) ما بين القوسين في (ت) تقديم وتأخير.

(٤) ن (ل ١٥٦ أ) ت.

(٥) ن (ل ١٥٤ أ) ص.

(٦) في (ش) (يتهيأ).

(٧) في (ش) (أن يمنع).

(A) ما بين القوسين زيادة من (ت) لدفع الالتباس.

(٩) في (ش) زيادة (ولأن المعقود عليه نفس العمل ولم يبق بعد الفراغ منه، علا يكون
 له أن يحيس).

(١٠) الواو زيادة من (ت، ش) وهي ريادة مهمة للربط.

(١١) في (ت، ش) (الصناع).

(١٢) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش، وسقطت من (ت، ش).

(١٣) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (فقال).

أمرتك أن تعمله قباءاً وقال الخياط (لا بل)(١) قميصاً، أو قال صاحب الثوب (مع الثوب (^{٢)} أمرتك أن تصبغه أحمر فصبغته (^{٢)} أصفر فالقول لصاحب الثوب (مع يمينه)(٤)، لأن(٥) (الإذن يستفاد)(٢) من جهته، فإن حلف فالخياط ضامن، لأنه تصرف في مال الغير بالاتلاف من وجه.

⁽١) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽٢) في (ت، ش) زيادة (للصباغ).

⁽٣) في (ص) كتبت هكذا (فصبتغه) وهو تصحيف.

 ⁽٤) كذا في (ش) وفي (ص) (مع اليمين) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الضمير،
 وسقطت من (ت).

⁽٥) في (ت، ش) (لأنه).

⁽٦) ما بين الفوسين في (ت) تقديم وتأخير.

⁽٧) في (ت، ش) (إذا).

⁽٨) د (ل ١٨١١) ش.

⁽٩) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٨٢.

⁽۱۱) سقطت من (ت).

⁽١١) في (ش) زيادة (إنه).

⁽١٢) في (ت) (الأجرة).

⁽۱۳) في (ت) (بهذا).

⁽١٤) في (ت، ش) (له).

⁽١٥) في هامش (ص) زيادة (له)

⁽١٦) في (ت) (بالأجر).

⁽١٧) عير واضحة في (ت) بسبب الأرضة.

البيع الفاسد^(۱) تجب^(۲)، (۱) القيمة، ولا يجاوز⁽¹⁾ به المسمى⁽⁰⁾، لأن المنافع لا تتقوم⁽¹⁾ بأكثر من التقويم.

(١) انظر الفقرة (٧٨٥) وما بعدها.

 ⁽٢) في (ص) (يجب)، وتكررت في (ت) في نهاية لقطة وبداية أخرى وهو سهو من الناسخ,

⁽٣) ن (ل ١٥٦ ب) ت.

⁽٤) في (ش) (تتجاوز) وفي (ت) (يتجاوز).

⁽ه) ن (ل ۱۵۱ ب) ص.

⁽٦) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (يتقوم) وهو تصحيف.

•• • وإن لم يسكنها لوجود الدار فعليه الأجرة (٢) وإن لم يسكنها لوجود تسليم أحد البدلين (لأن الأجرة إنما تجب بمقابلة تسليم العوض دون الانتفاع، وقد وجد) (٢).

فإن غصبها غاصب من يده سقطت الأجرة، لأنه لم يسلم له أحد العوضين وهو المنفعة.

وإن وجد بها عيباً يضر بالسكني فله (أن يفسخ)(٤) كما في البيع(٥).

وإذا خربت الدار وانقطع شرب الضيعة، أو انقطع الماء عن الرحى، انفسخت الإجارة، لهلاك المعقود عليه وهي المنافع قبل القبض.

٩٠٦ وإذا مات أحد المتعاقدين وقد عقد الإجارة لنفسه انفسخت (٢)، لأن الإجارة تمليك المنافع بعوض والمنافع توجد شيئاً فشيئاً فلبقائه حكم الابتداء، (وإذا)(٧) مات العاقد (٨) لا ينعقد عليه بذلك العقد.

وإن كان عقدها لغيره لم تفسخ لبقاء من عقد^(١) له العقد^(١٠). ويصح شرط الخيار في الإجارة كما في البيع.

⁽١) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة للربط.

⁽٢) ني (ت) (أجرة).

⁽٣) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهو تعليل مهم.

⁽٤) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (الفسخ).

⁽٥) انظر الفقرة (٨٧٨).

⁽١) ن (ل ١٨١ ب) ش.

⁽٧) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإذا).

⁽٨) في(ت) كتب الناسخ (لاّ ينعقد العقد) وهو سهو من الماسخ وقد شطب عليها.

⁽٩) في (ت، ش) (ينعقد).

⁽١٠) زيادة من (ش) لإتمام السياق.

متناعاً من كل وجه (۱) يجوز بعذر وبغير عذر فإذا كان امتناعاً من وجه، ولو كان امتناعاً من كل وجه (۱) يجوز بعذر وبغير عذر فإذا كان امتناعاً من وجه، يجوز بعذر ولا يجوز بغير عذر. والعذر كمن استأجر دكاناً في السوق ليتجر فيه فذهب (۲) ماله، وكمن أجر دكاناً أو داراً ثم أفلس ولزمته (۳) ديون لا يقدر على قضاتها إلا من ثمن ما أجر، فسخ القاضي العقد، وباعها في الدين (٤)، وكمن استأجر دابة ليسافر (٥) عليها ثم بدا له من السفر (فهو عذر، وإن بدا للمكاري من السفر) (۱) فليس (۱) ذلك بعذر، لأنه يمكنه أن يرسل رسولاً يقوم (۸) على الدواب (۱).

⁽١) في (ت) زيادة (و).

⁽۲) ن (ل ۱۵۷ ا) ت.

⁽٣) في (ت) (لزمه).

⁽٤) في (ت) (الديون).

⁽ه) ن (ل ۱۵۵)) ص.

⁽٦) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

 ⁽٧) تكررت في (ص) لكون الناسخ كتبها في آخر ما استدرك من الهامش وكتبها أيصاً
 في الصلب.

⁽٨) في (ت) عليها طمس.

⁽٩) في (ش) زيادة (والله أعلم بالصواب).

كتاب أدب القاضي

كتاب أدب القاضي

الم الله الله الله القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة (٢) ويكون من أهل الاجتهاد حتى يصلح قائم مقام النبي - (صلى الله عليه وسلم) (٢) - [ويجوز أن يكون المقلد قاضياً (الأنه) يجوز أن يكون شاهداً فجاز أن يكون قاضياً كالمجتهد] (٥) والا بأس في الدخول في القضاء لمن (١) يثل بنقسه أنه يؤدي فرضه لقوله - عليه السلام -: «عدل (٧) ساعة من سلطان عادل (٧) أفضل من عبادة سبعين سنة (٨) ويكره الدخول فيه (١) لمن يخاف العجز عنه (١٠)

(١) كذا في (ت) وهو الأولى للمحانسة وفي (ص، ش) (يصح).

(٣) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (عليه السلام).

- (٥) ما بين المعكوفين سقط من (ت، ش).
 - (٦) ن (ل ١٨٢ أ) ش.
 - (٧) سقطت من (ت).
- (A) لم أجد نصاً بهذا اللفظ، وأورد الحافظ الزيلعي في نصب الراية (ج٤ ص ٦٧) نصاً يقارب هذا النص ثم قال: «غريب بهذا اللفظ». وورد في مجمع الزرائد «عن ابن عباس قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم -: يوم من إمام عادل أفضل من عبادة ستين سنة . . . ». ثم قال الهيثمي: رواه الطبراني هي الكبير والأوسط وفيه سعد أبو غبلان الشيباني ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات . ومغل الهيثمي حديثاً آحر: «عن ابن عباس قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم من إمام عادل خير من عبادة ستين سنة . . . ». وعلق عبيه بقوله: «رواه الطبراني في الأوسط وقال لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإساد وفيه ذرق بن السخت وثم أعرفه». انظر: مجمع الزوائد ج٥ ص ١٩٧٠ ج٢ ص ٢٦٣.
 - (٩) زيادة من (ت، ش) لدفع الالتباس،
 - (١٠) سقطت من صلب (ت، ش) ملحقة بالهامش،

⁽٢) سوف ثرد شرائط الشهادة في كتاب الشهادات الفقرة (٩٢٠) وما بعدها.

⁽٤) في (ص) كتبت (لا) ولا يستقيم السياق بها ولعل ما أثبتناه هو الصحيح.

ولا يأمن (على نفسه الحيف)(١) فيه، ولهذا امتنع كثير من العلماء(٣).

- (٤) سقطت من (ت، ش),
- (٥) وردت هكذا في جميع روايات الحديث، وفي (ت، ش: (تطلب) وفي (ص) (يطلب).
- (٦) من حديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود وأحمد عن عبد الله بن سمرة ـ رضي الله عنه ـ حيث كان الخطاب له وليس للعباس ـ حسب علمي ـ فقد أخرجه البخاري في ثلاث روايات:

لفظ الرواية الأولى: «قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها عن مسألة أعنت عليها، وإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها

لفظ الرواية الثانية: •قال لي النبي _ صلى الله عليه وسلم _: يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة، فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها

لغظ الرواية الثالثة: «قال لي رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _: يا عبد الرحمن بن سعرة، لا تسأل الإمارة، فإن أعطبتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها. انظر: صحيح البخاري مع الفتح ج١١ ص ١٩٨ الحديث =

⁽١) ما بين القوسين في (ت) تقديم وتأخير.

⁽٢) في (ت) زيادة (عن القضاء).

⁽٣) هو أبو الفضل العباس بن عبد المطلب بن عبد مناف، عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو أسن منه بسنتين أو ثلاث، وكان - رضي الله عنه - رئيساً جليلاً في قريش قبل الإسلام، وكانت له سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام، أسلم قبل الهجرة، وكان يكتم إسلامه وأقام بمكة يكتب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أخبار المشركين، وعوناً للمسلمين المستضعفين بمكة، ثم هاجر إلى المدينة وشهد حيناً مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وشهد أيضاً فتح مكة، وكان سديد الرأي واسع العقل مولعاً بإعناق العبيد ومناقبه وأخباره كثيرة ومشهورة توفي - رضي الله عنه - في المدينة سنة ٣٦ هـ، وقبل ٣٤ هـ وعمره ٨٨ سنة وله في كتب الحديث ٣٥ حديثاً. انظر ترجمته: أسد الغابة ج٣ ص ١٠٩ - ١١٣. تهذيب الأسماء واللغات ج١ ص ٢٥٧ - ٢٥٠. الأعلام ج٣ ص ٢٦٢.

ومن قَلد القضاء سأل⁽¹⁾ ديوان القاضي الذي قبله ونظر⁽⁷⁾ في حال المحبوسين^(۳)، (ومن)⁽¹⁾ اعترف بحق ألزمه إياه، ومن أنكر ذلك⁽⁰⁾ لم يقبل قول⁽¹⁾ المعزول عليه إلا ببينة، لأنه لا ولاية له، فإن لم يقم البينة^(۱) لم يعجل بتخليته حتى ينادي عليه وينظر في أمره فالظاهر أنه حبس بحق.

• 1 ٩ وينظر في الودائع وارتفاع الوقوف (٨) فيعمل عدى (١) ما يقوم (١٠)

77٢٢، ٢٧٢٢ الحديث ١٦٥١ (١٩)؛ بمثل رواية البخاري الثالثة وفيها «فإنك إن أعطيتها» بدلاً من «فإن أعطيتها». لفظ الترمذي (ج٤ ص ١٠٦، ١٠٧ الحديث أعطيتها» بدلاً من «فإن أعطيتها». لفظ الترمذي (ج٤ ص ١٠٦، ١٠٧ الحديث ١٥٢٩): «قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _: يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة، فإنك إن أنتك عن مسألة وكلت إليها، وإن أنتك من غير مسألة أعنت عليها. ..». قال الترمذي: حديث عبد الله بن سمرة حديث حسن صحيح، لفظ أبي داود (ج٣ ص ١٣٠ الحديث ١٩٢٩): «قال: قال لي رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _: يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الإمارة، فإنك إذا أعطيتها عن عليه وسلم _: يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الإمارة، فإنك إذا أعطيتها عن أحمد بعدة روايات (ج٥ ص ١٣٠):

الرواية الأولى والثانية: بلفظ مسلم وفي الثانية: «أكلت إليها» بدلاً من (وكلت إليها» وفي كل منهما زيادة.

لفظ الرواية الثالثة: «عن النبي _ صلى الله عليه وسلم _ أنه قال له. . . ويفية الرواية بمثل لفظ رواية البخارى الثانية .

الرواية الرابعة: بمثل رواية مسلم وفيها (إن أوتيتها) بدلاً من (إن أعطيتها) في الموضعين.

- (١) في (ت، ش) (يسأل).
- (٢) في (ت، ش) (ينظر).
- (٣) غير واضحة في (ت) بسبب الأرضة.
- (٤) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فمن).
 - (٥) سقطت من (ت، ش)،
 - (١) ن (ل ١٥٧ ب) ت.
 - (٧) في (ت) (بينة).
 - (۸) في (ت، ش) (وتوف).
 - (١) سقطت من (ش).
 - (۱۰) في (ت) (تقوم).

به (۱) البينة، أو يعترف به من هو في يده (۱) ولا يقبل قول المعزول (۲) عليه (۱) إلا أن يعترف الذي هو في يده (۵) أن المعزول سلمها إليه فيقبل قوله فيها (۱) ويجلس للحكم جلوساً ظاهراً في المسجد نفياً للتهمة .

ولا يقبل هدية إلا من ذي رحم محرم أو ممن جرت عادته قبل القضاء بمهاداته، و $^{(V)}$ في الحديث (هدايا الأمراء غلول) $^{(\Lambda)}$ ولا يحضر دعوة إلا أن تكون عامة $^{(P)}$.

٩١١ ويشهد الجنازة، ويعود المريض، لأنه لا تهمة فيها(١٠) ولا يضيّف

(١) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

(٢) في (ت) (يديه).

(٢) ن (ل ١٥٥ ب) ص.

(٤) سقطت من (ت).

(۵) في (ت، ش) (يديه).

(٦) في (ش) (فيه).

(٧) الواو سقطت من (ت).

(A) أخرجه البيهقي بهذا اللفظ (ج۱۰ ص ۱۳۸) عن إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن سعيد، عن عروة، عن أبي حميد الساعدي. ونقله الهيثمي في مجمع الزوائد بعدة روايات (ج٤ ص ١٥١):

الرواية الأولى: بهذا اللفظ عن أبي حميد الساعدي. ثم علق عليه الهيثمي بقوله: «رواه الطبراني في الكبير وأحمد من طريق إسماعيل بن عياش عن أهل الحجاز وهي ضعيفة».

الرواية الثانية: عن جابر بن عبد الله بهذا اللفظ أيضاً وعلق عليه الهيثمي بقوله: «رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن».

الرواية الثالثة. عن ابن عباس ولفظه: «عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال؟ الهدية إلى الإمام غلول «وعلق عليه الهيثمي بقوله: «رواه الطبرائي في الأوسط وفيه ثمان بن سعيد وهو ضعيف».

الرواية الرابعة: عن أبي هريرة باللفظ الذي ذكره المصنف. وعلق عليه الهيئمي بقوله: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه حميد بن معاوية وهو ضعيف». وأخرجه أحمد (ح٥ ص ٤٢٤) عن عروة بن الزبير: بلفظ: «هدايا العمال غلول». وفي سنده إسماعيل بن عياش. تقدم الحديث عنه.

(٩) ن (ل ١٨٢ ب) ش.

(۱۰) في (ت، ش) (فيهما).

أحد الخصمين دون حصمه، لقوله - تعالى - ﴿إِنَّ اللهُ يَأْمُرُ بِالْمَثْلِ وَالْإِنْسَانِ ﴾ (١) ولهذا يسوى بينهما إذا حضرا في الجلوس والإقبال، ولا يسار أحدهما ولا يشير إليه ولا يلقنه حجة.

⁽١) قوله _ تعالى _ ﴿وَٱلْإِخْسَانِ﴾ لم يثبت في (ت).

⁽٢) من الآية ٩٠، سورة النحل.

وإذا ثبت الحق عنده وطلب صاحب^(۱) الحق حبس غريمه، لم يعجل بحبسه وأمر بدفع ما عليه، لأن الحبس عقوة، فلا تجب إلا بجاية، (وإن)^(۱) امتنع حبسه^(۱), (٤) في كل دبن لزمه بدلاً من مال^(۵) في يده، كثمن المبيع أو التزامه بعقد كالمهر والكفالة (ولا)^(۱), (۱) بحبسه فيما سوى ذلك إذا قال إني فقير، لأن الأصل هو الفقر ولم تقم^(۸) إمارة الغني في^(۱) غير تلك المواضع، إلا أن يثبت غريمه أن له مالاً فيحبسه^(۱) شهرين أو ثلاثة أشهر^(۱) ثم يسأل عنه فإن لم يظهر له مال خلى مبيله، لقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُشرَةِ فَنَظِرَهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةً ﴾ (١٢).

٩١٣ ولا يحول بينه وبين غرمانه، لقوله ـ عليه السلام ـ: (إن لصاحب المحق (اليد واللسان (١٤)(١٤)).

⁽١) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش.

⁽٢) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (فإن).

⁽٣) سقطت من صلب (ش) ملحقة فوق السطر.

⁽٤) في هامش (ص) زيادة (في ذلك) ولم ترد في يقية النسخ.

⁽٥) في (ت، ش) زيادة (حصل).

⁽٦) ما بين القوسين غير واضع في (ت) بسبب الأرضة.

⁽٧) ن (ل ١٥٧ أ) ت.

⁽٨) في (ت) (يقم)

⁽٩) ستّطت من (ش).

⁽۱۰) في (ش) (ويحبسه).

⁽۱۱) سقطت من (ش).

⁽١٢) من الآية ٢٨٠، سورة البقرة.

⁽۱۳) ل (ل ۱۵۲ أ) ص.

⁽١٤) ما بين القوسين يماثله في (ش) (بدأ ولساناً).

⁽١٥) أقرب النصوص إلى هذًا ما أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأحمد عن أس هريرة - رضي الله عنه ـ وفيه قصة وهذا نصها كما جاءت في إحدى روايات ≈

ويحبس الرجل في نفقة زوجته، ولا يحبس والد(1) في دين ولده، لقوله _ عليه السلام _: قأنت ومالك لأبيك (٢) إلا(1) إذا امتنع من الإنفاق عليه (فحينئذ يحبسه)(3) دفعاً(6) للهلاك عن الولد.

البخاري: قأن رجلاً أتى النبي _ صلى الله عليه وسلم _ يتقاضاه فأغلظ، فهم به أصحابه، فقال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _: دعوه فإن لعماحب الحق مقالاً، ثم قال: أعطوه سناً مثل سنه، قالوا: يا رسول الله إلا أمثل من سنه، فقال: أعطوه، فإن من خيركم أحسنكم قضاء ". وقد أخرجه البخاري بعدة روايات ومسلم في رواية والترمذي في رواية أيضاً وموضع الاستشهاد من الحديث متماثل في هذه الروايات وهو قوله _ صلى الله عليه وسلم _: "إن لصاحب الحق مقالاً». في رواية أحمد "فإن» بدلاً من "إن». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح النظر الحديث صحيح البخاري مع الفتح ج ٤ ص ١٨٦ الحديث ٢٣٠٦، ج٥ ص المحديث ٢٣٠٠، ص ٢٦ الحديث ٢٤٠١، ص ٢٢ الحديث ١٦٠١ الحديث ١٦٠١، وأخرح سنن الترمذي ج ٣ ص ١٩٥ الحديث ١٦٠١ الحديث ١٦٠١ وأخرح الدارقطني (ج ٤ ص ٢٣٠) عن مكحول قال: "قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم ـ: إن لصاحب الحق اليد واللسان».

⁽١) في (ت) (الوالد).

⁽۲) سبق تخریجه بهامش الفقرة ۲۹۰.

⁽٣) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش،

⁽٤) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽ه) ن (ل ۱۸۲ ا) ش.

٩١٤ ويجوز قضاء المرأة في كل شيء إلا الحدود والقصاص كشهادتها(١).

ويقبل كتاب القاضي (إلى القاضي)(٢) في الحقوق(٣) إذا شهد به عنده للحاجة والضرورة، كالشهادة على الشهادة.

فإن شهدوا على خصم حاضر⁽³⁾ حكم بالشهادة وكتب بحكمه (وإن)⁽⁴⁾ شهدوا بغير حضرة خصمه لم يحكم، لأن القضاء على الغائب لا يجوز وكتب بالشهادة ليحكم بها المكتوب إليه. ولا يقبل الكتاب إلا يشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، لأنه يحتمل أنه ليس بكتاب القاضي فلا تقوم الحجة عند القاضي⁽¹⁾ المكتوب إليه إلا بشهادة تامة.

(٩١٥) ويجب (٧) أن تقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه ثم يختمه ويسلمه اليهم، فإذا وصل إلى القاضي لم يفتكه (٨) إلا بحضرة الخصم، لأنه لا حاجة له (١٠) إلى الفك (١٠) قبل ذلك وإنه يوجب التهمة، فإذا سلمه (١١) الشهود

⁽١) في (ت) (كشهادتهما) وهو تصحيف.

⁽٢) ما بين القوسين سقط من (ش)

⁽٣) في(ص) زيادة (و) لا داعي لها فهي تحيل المعنى.

⁽٤) زيادة من (ش) يحتاحها السايق.

⁽٥) ما بين القوسين يماثله في (ت) (بإن).

⁽٦) في (ت) (قاصي) وهو تصحيف.

⁽۷) د (ل ۱۵۸ ب) ت.

⁽٨) في (ش) (يفله),

⁽٩) سقطت من (ت).

⁽١٠) في (ت) (الفتك) وهو تصحيف. انظر: لــــن العرب ج٥ ص ٣٣٤٣.

⁽١١) في (ش) (سلّم) وما أثبتاه هو الصحيح لحاجة السباق إلى الصغير.

إليه (١) نظر إلى ختمه، فإذا شهدوا أنه كتاب فلان القاضي سلمه إلبنا في مجلس الحكم (٢) وقرأه على الخصم وأثرمه ما فيه لثبوت ما في الكتاب عنده (ه).

ولا يقبل كتاب القاضي (إلى القاضي)(٢) في الحدود والغصاص لأنه تكلف للإقامة (لا للدرء(٧)، لأنه تثبيت)(٢) كالشهادة على الشهادة.

(١) سقطت من صلب (ت) ملحقة قوق السطر.

⁽٢) في (ت) (حكم).

⁽٣) سقطت من (ت، ش).

⁽٤) في (ت) (نضه).

⁽٥) سقطت من صلب (ش) ملحقة فوق السطر،

⁽١) ما بين القرسين سقط من (ت، ش)،

⁽٧) ز (ل ١٥٦ ت) ص.

نصل

٩١٦ وليس^(١) للقاضي أن يستخلف على القضاء إلا أن يفوض إليه ذلك كالوكيل.

وإذا رفع إلى $^{(7)}$ القاضي حكم حاكم أمضاه إلا أن يخالف الكتاب أو السنة أو الإجماع، بأن $^{(7)}$ يكون قولاً لا دليل عليه. ولا يقضي القاضي على غائب $^{(2)}$, $^{(6)}$, وقال الشافعي $^{(7)}$ _ (رحمه الله) $^{(8)}$ _ يجوز، ولنا: قوله _ عليه السلام _ لعلي _ رضي الله عنه _: «لا تقض $^{(A)}$ لأحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر» $^{(6)}$ إلا أن يحضر من يقوم مقام الغائب.

⁽۱) ن (ل ۱۸۳ ب) ش.

⁽٢) سقط من صلب (ص) ملحق فوق السطر وبالهامش.

⁽٣) في (ت) (أو).

⁽٤) في (ش) (الغائب).

⁽٥) انظر: بدائع الصنائع ج٧ ص ٨.

⁽٦) انظر: المهذب ج٢ ص ٣٠٣ وفيه تفصيل.

⁽٧) سقطت من (ت),

 ⁽٨) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (بقض) وما أثبتناه أولى لوروده في بعض ألفاظ الحديث.

⁽٩) ورد هذا النص في حديث أخرجه أبو داود والحاكم عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -: لفظ أبي داود (ج٣ ص ١ ٣ الحديث ٣٥٨٢): اقال: بعثني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى اليمن قاضاً، فقلت: يا رسول الله ترسلني وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاه؟ فقال قإن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الحصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء» قال فما زئت قاضياً، أو ما شككت في قضاء بعده. لفظ الحاكم (ج٤ ص ٣٣): ققال بعثني رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى اليمن فقلت: تبعثني إلى قوم ذوي أسنان وأنا حدث السن قال =

91۷ وإذا حكم رجلان رجلاً وحكم (١) بيهما ورصيا بحكمه جاز إذ كان بصفه الحاكم، لأنهما رضيا بحكمه والزامه (٢). ولا يحوز تحكيم الكافر والعبد (والذمي) (٣) والمحدود في القذف والصبي، لأن هؤلاء لا يصلحون للقصه (١) ولا للشهادة وكذلك (٥) الفاسق (٦).

وإذا رفع حكم الحاكم (٧) إلى القاضي فوافق مذهبه أمضاه، وإن خالغه (٨) أبطله، لأن حكم الحاكم (٩)، (١) لا ينفذ على عيره إلا (١٠) برضاه بحلاف القاضى.

٩١٨ ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص، لأن هذه الأمور إلى الإمام ولو [حكماه](١١) في دم خطأ (وقضى)(١٢) بالدية(١٣) على العاقلة، لا يجوز، لأنه لا ولاية له على العاقلة. ويجوز للمحكم(١٤) أن يسمع(١٥) البينة

 ^{*}إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض لأحدهما حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول قال علي: فما زلت قاضي أ. قال الحاكم: *هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

⁽١) في (ت) (يحكم).

⁽٢) في (ت، ش) (التزامه).

⁽٣) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽١) ن (ل ١٥٩ أ) ت.

⁽٥) في (ت، ش) (كذا).

⁽٦) في (ت) وهامش (ش) زيادة (ولكل واحد من المحكمين أن يرجع ما لم يحكم عليهما فإذا حكم لزمهما) وفي (ت) (وإدا) بدلاً من (فإذ).

⁽٧) في (ش) زيادة (المحكم).

⁽٨) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (خالف) وما أثبتاه أولى لحاحة المقام إلى الضمير.

⁽٩) في (ش) (للحاكم) وهو تصحيف.

⁽١٠) في (ت) (لا).

⁽١١) في جميع النسخ (حكماً) ولعل ما أثبتناه هو الصحيح لحاجة المقام إلى الضمير.

⁽١٢) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (فقضي).

⁽١٣) في (ش) (في الدية)،

⁽١٤) زيادة من (ش).

⁽۱۵) تا (ل ۱۸٤) ش،

ويقضي $^{(1)}$ بالنكول، وحكم الحاكم $^{(7)}$ لأبويه وولده وزوجته باطل كحكم الفاضي (والله أعلم) $^{(7)}$.

(١) في (ت) (يحكم).

⁽٢) فيّ (ش) (المحكّم).

⁽٣) ما بين القوسين سقط من (ت).

كتاب الشهادات

كتاب الشهادات

919 الشهادة فرض تلزم (١) الشهود (٢) ولا يسعهم كتمانها إذا طالبهم المدعي (٦) لقوله _ تعالى _: ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَكَدُةُ وَمَن يَحَتُنُهَا فَإِنَّهُ مَاثِمٌ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَكَدُةُ وَمَن يَحَتُنُهَا فَإِنَّهُ مَاثِمٌ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَكَدُةُ وَمَن يَحَتُنُهَا فَإِنَّهُ مَاثِمٌ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَدَاةُ اللَّهِ (١) وقال _ تعالى (٥) _: ﴿ كُونُوا قَرَّمِينَ بِٱلْقِسَطِ شُهَدَاةً لِللهِ (١) الآية (١) .

والشهادة في الحدود (٨) يخير فيها (الشهود بين) (٩) الستر والإعلان والستر أفضل، قال (١٠) متر الله عليه في الدنيا والآخرة (١٠) متر الله عليه في الدنيا والآخرة (١٠) إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة فيقول أخذ ولا يقول سرق.

(١) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (يلزم وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

(٢) في هامش (ص) زيادة (أداؤها).

(٢) ن (ل ١٥٧ أ) ص.

(٤) من الآية ٢٨٣، سورة القرة.

(٥) زيادة من (ش).

(٦) من الآية ١٣٥٠ سورة النساء.

(٧) زيادة من (ت).

(٨) في (ش) زيادة (والقصاص).

(٩) كذًّا في (ش) وفي (ص، ت) (الشاهد في) وما أثبتناه أدق في أداء المعنى.

(۱۰) في (ش) زيادة (الـي).

(١١)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (أخيه المسلم) وما أثبتناه هو الموافق لروايات الحديث.

(١٢) من حديث أخرجه مسلم والترمذي وأبي داود وابن ماجة عن أبي هريرة - رصبي الله عنه -: رواية مسلم (ج ٤ ص ٢٠٧٤ الحديث ٢٦٩٩ (٣٨) جاء فيها: ١٠٠٠ من ستر مسلماً، ستره الله في الدنيا والآخرة...٥. رواية أبي داود (ح ٤ ص ٢٨٧ الحديث ٤٤٤٦) جاء فيها: ١٠٠٠ ومن ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والآخرة...٥. وأخرجه الترمذي في عدة روايات (ح ٤ ص ٤٣٠ ٥٩ رقم والآخرة...٥. وأخرجه الترمذي في عدة روايات (ح ٤ ص ٤٣٠ ٥٩ رقم الحديث ١٩٢٠ ح ٥ ص ١٩٢٠)

= جاء في الروابة الأولى: «... ومن ستر على مسلم ستره الله في الدنيا والآحرة ...»

وجاء في الرواية الثانية: ٩. . . ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة، قال الترمدي: هذا حديث حسن صحيح غريب. من حديث سالم عن أبيه عبد الله بن عمد .

وجاء في الرواية الثالثة: ٥... ومن ستر على مسلم في الدنيا ستر الله عليه هي الدنيا والآخرة...». قال الترمذي: هذا حديث حسن... وجاء في الرواية الرابعة سمثل ما جاء في رواية مسلم من حديث طويل. رواية ابن ماحة (ح1 ص ٨٣ الحديث ٢٢٥) جاء فيها بمثل ما جاء في رواية مسلم. والشهادة (١) على مراتب منها (٢): الشهادة في الزنا (٢) يعتبر فيها أربعة من الرجال، لقوله _ تعالى _: ﴿ لَوْلَا جَلَمُو عَيْدٍ بِأَرْبِعَةٍ شُهِدَاّةً ﴾ (٤) ولا تقبل (٥) شهادة النساء لحديث الزهري (١) «مضت السنة من لدن رسول الله _ (صلى الله عليه وسلم) (٧) _ والخليفتين من بعده أن لا تقبل شهادة النساء مع الرجال في الحدود والقصاص (٨).

ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص(١) يقبل فيها شهادة رجلين(١١) فلا (١١) يقبل فيها شهادة النساء.

وما سوى ذلك من الحقوق يقبل فيها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين سواء (١٢) كان النحق مالاً أو غير ذلك (١٢)، مثل النكاح والطلاق والوصية

⁽١) الواو زيادة من (ت) وهي زيادة للربط.

⁽٢) سقطت من صلب (ت، ش) ملحقة بالهامش.

⁽۳) ن (ل ۱۵۹ پ) ت.

⁽٤) من الآية ١٣، سورة النور.

 ⁽٥) في (ش) (يقبل) وما أثبتناه هو الصحيح للمجانسة مع التأيث.

⁽٦) سبق ترجمته _ رحمه الله _ بهامش الفقرة (٥٣٦).

⁽٧) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (عليه السلام).

⁽٨) مس تخريجه بهامش الفقرة (٥٣٦).

⁽٩) في هامش (ش) زيادة (كحد القذف والسرقة).

⁽۱۰)ن (ل ۱۸٤ پ) ش.

⁽١١) في (ت، ش) (ولا).

⁽١٢) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر،

⁽١٣) في (ت، ش) (مال).

والوكالة(١) لقوله - تعالى -: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُكُ وَأَمْرَأَتَكَادِ ﴾ (١) وقال الشافعي(٢) _ (رحمه الله)(٤) _ لا يُقبل شهادة (النساء مع)(١) الرجال إلا مي الأموال، لأن النسيان فيهنّ غالب وإنما يقبل (١) شهادتهنّ للضرورة فيما يكرُ وجوده وذلك في الأموال فقط.

٩٣٢ ويقبل (٧) في الولادة (والبكارة)(٨)، (٩) والعبوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة.

ولا بد في (١١) ذلك (١١) من العدالة ولفظه (١٢) الشهادة، قال عليه السلام ..: «يجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه ١٣٠٠).

٩٢٣ فإن لم يذكر الشاهد لفظ(١٤) الشهادة(٥٠) وقال: أعلم أو أتيقن لم تقبل شهادته، لأن النص ورد بلفظة (١٦٠ الشهادة، وفيه معنى التأكيد، لأنه بمعنى الحلف،

⁽١) انظر: المسوط ج١٦ ص ١١٤، ١١٥،

⁽٢) من الآية ٢٨٢، سورة البقرة.

⁽٣) انظر: الأم ج٧ ص ٤٣، المهذب ج٢ ص ٣٣٣.

⁽٤) سقطت من (ت).

⁽٥) ما بين القوسين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش,

⁽٦) في (ت) (تقبل).

⁽٧) ني (ت) (تقبل).

 ⁽٨) ما بين القرسين تكرر في (ص) فقد سها الناسخ وكتبها في آخر صفحة وأوله أخرى.

⁽٩) ن (ل ١٥٧ س) ص.

⁽۱۱) في (ش) زيادة (جميم).

⁽١١) في (ت) زيادة (كل).

⁽١٢) في (ت، ش) (لفظ).

⁽١٣) سبق تخريجه بهامش الفقرة ٤١٢.

⁽١٤) في (ش) (لفظة).

⁽۱۵) ن (ل ۱۲۰ أ) ت.

⁽١٦) في (ت، ش) (بلفظ).

قال أبو حنيفة (1) = (رحمه الله)(٢) =: يقتصر (1) الحاكم على ظاهر عدالة المسلم إلا في الحدود والقصاص، فإنه يسأل عن الشهود تكلفا لعدر، (وإن)(1) طعن الخصم فيسأل(0) عنهم (1) وقال أبو يوسف ومحمد (1) (رحمهما الله)(٢) = لا بد (٧) أن يسأل عنهم في السر والعلانية، وقيل: هذا اختلاف (عصر)(٨) وزمان (والله أعلم)(٩).

⁽١) انظر الهداية مع شرح فتح القدير ج٦ ص ٤٥٧.

⁽٢) سقطت من (ت).

⁽٣) في صلب (ص) كتبت (يظر) وصححت في الهامش مما أثبتناه.

⁽٤) في (ش) (فإن).

⁽٥) في (ت، ش) (سأل).

⁽¹⁾ في (ش) (عنه) وهو تصحيف لعود الضمير على جمع.

⁽٧) ن (ل ١٨٥ أ) ش.

⁽٨) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽⁴⁾ ما بين القوسين سقط من (ت، ش)،

478 وما يتحمل (١) الشاهد على ضربين: أحدهما ما يثبت بنفسه مثل البيع والإقرار (والإجارة)(٢) والغصب والقتل وحكم الحاكم، فإذا سمع ذلك الشاهد أو رآء وسعه أن يشهد به، وإن لم يشهد عليه ويقول: أشهد أنه باع، ولا يقول: أشهدني، لقوله ـ تعالى: ﴿ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمّ يَعْمَونَ ﴾ (٢).

ومه ما لا يثبت حكمه بنفسه (۱) مثل الشهادة على الشهادة، فإذا سمع شاهداً بشهد بشيء لم يجز أن يشهد على شهادته (إلا أن يشهده وكذلك لو سمعه الأصل (۵) يشهد الشاهد على شهادته) (۱) لم يسع للسامع (۷) أن يشهد، لأنه تصرف على الأصل (۸) ولا يحل للشاهد (۱) إذا رأى خطة (۱۰) (أن شهد)

⁽١) في (ش) (يتحمله).

⁽۲) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽٣) من الآية ٨٦، سورة الزخرف.

⁽٤) في (ش) (لنفسه).

⁽٥) سقطت من (ت، ش).

⁽٦) ما بين القوسين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش.

⁽٧) في (ت، ش) (السامع).

⁽A) جاء في المستصفى (ل ٢٦٦ ب) توضيع ذلك: «لأنه يلحق شاهد الأصل مصرة» لأنه لما عاين صبب وجوب المحق فقد ثبت له ولاية على المشهود عليه، فإذا نقله العرع من غير أمره زال ما ثبت له من الولاية على المشهود عليه، وإزالة الولاية الثابتة للغير ضرر عليه.

⁽٩) ن (ل ١٥٨) من.

⁽۱۰) أي خطه بيده.

⁽١١) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

إلا أن يتذكر الشهادة، وهذا عند أبي حنيفة (١) _ (رحمة الله عليه)(٢) _ وهو(٣) الاحتياط، لأن الخط يشبه الخط

⁽١) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج١ ص ٤٦٤.

⁽٢) سقطت من (ت) وفي (ش) (رحمه الله).

⁽۲) ن (ل ۱۲۰ ب) ت.

نصل

٩٢٦ ولا تقبل(١) شهادة الأعمى، لأنه (لا يمكنه)(٢) تحمل الشهادة(٩)

(١) في (ت) (يقبل).

(٢) ما بين القوسين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش.

(٣) اختلف الفقهاء في مسألة قبول شهادة الأعمى في المسموعات إلى فريقين:

القريق الأول: يرى عدم قبولها وهما أبو حنيفة والشافعي.

الفريق الثاني: يرى قبول شهادته وهما مالك وأحمد. واستدل الفريق الأول بالآتي: أولاً: بما روي عن علي بن أبي طلب ـ رضي الله عنه ـ أنه شهد عنده أعمى فقالت أخت المشهود عليه إنه أعمى فذكر ذلك لعلي ـ رضي الله عنه ـ فرد شهادته. ولم أجد هذا الأثر بهذا اللفظ في كتب الحديث التي بين يدي فقد روى ابن أبي شيبة في مصفه (ج٢ ص ٢٥٨) عن الأسود بن قيس أن أبا بصير شهد على علي وهو أعمى فرد شهادته. وروى عبد الرزاق في مصنفه (ج٨ ص ٣٢٤ الحديث ١٥٣٨) عن الأسود بن قيس غن شبادة أعمى في سرقة».

ثانياً: استدلوا أيضاً بدليل عقلي وهو أن تحمل الشهادة وأدائها يحتاج إلى التمييز بين من له الحق وبين من عليه الحق، والأعمى عدم آلة التمييز، لأنه لا يميز بين الناس إلا بالصوت والنغمة فيكون في شهادته شبهة يمكن التحرز عمها بجنس الشهود. واستدل القريق الثاني بالآتى:

أولاً: بقول - تعالى -: ﴿ وَاسْتَنْهِ مُوا شَهِيدَيْنِ مِن يَبَالِكُمْ ﴾ من الآية ٢٨٢ سبورة البقرة، وسائر الآيات في الشهادة، والأعمى رجل عدل مقبول الرواية فتقبل شهادته كالبصير.

ثانياً: أن السمع أحد الحواس التي يحصل بها اليقين وإذا كان المشهود عليه ممن ألغه الأعمى وكثرت صحبته له وعرف صوته يقياً فما المانع من قبول شهادته، ولهذا لا خلاف في قبول روايته وصحة قبوله النكاح، وجواز اشتباه الأصوات كجواز اشتباه الصور. ولا يجوز للأعمى أن يشهد إلا إذا تبقن الصوت وعلم المشهود عليه يتباًه.

ثَالِناً: وهو دليل عقلي أيضاً: إن شهادة الأحمى المتيفن للصوت كالبصير في شهادته =

وفيما تحمله قبل العمى لا يجوز أيضاً، لانه (١) لا يمكنه الأداه، لأن الشرط فيه الإشارة إلى موضع الإشارة ولا يقف على ذلك، ولا شهادة المملوك، لأنه لا ولاية له على نفسه ولا المحدود في القذف وإن تاب (٢)، لقوله – تعالى – ﴿ وَلَا نَقْبَلُواْ لَمُمْ شُهَدَةً أَبَدًا ﴾ (٣) وقال الشافعي (١)، (١٠) – (حمه الله) (٢) – يقبل لقوله – تعالى –: ﴿ إِلَّا اللَّيْنَ تَابُواً) (٣) . لكنا نقول: هذا استثناء منفصل.

٩٢٧ ولا يقبل شهادة الوالد لولده (وولد ولده)^(٨)، ولا شهادة الولد لأبويه وأجداده، للحديث والتهمة^(٩)، (١٠) (لقوله ـ عليه السلام ـ لا يقبل شهادة الولد لوالده، ولا الوالد لولده)^(١١)، (١٢)

= على ميت أو غائب يقام ذكر الاسم والنسب مقام الإشارة إليه. انظر: المسوط ج١٦ ص ١٦٩، ١٢٩، ١٢٩، مواهب الجليل ج٦ ص ١٦٩، ١٧٤، مواهب الجليل ج٦ ص ١٥٤، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٤ ص ١٦٧. المهذب ج٢ ص ١٦٩، ١٨٩، ١٩٠٠ الإقناع ج٤ ص ١٨٩، ١٨٩، الإقناع ج٤ ص ١٨٩،

(١) سقطت من (ش).

(٢) انظر: المبسوط ج١٦ ص ١٢٤ - ١٢٦٠

(٣) من الآية الرابعة سورة النور.

(٤) الأم ج٧ ص ٤١.

(٥) ن (ل ١٨٥ ب) ش.

(٦) سقطت من (ت).

(٧) من الآية الخامسة سورة النور.

 (٨) ما بين القوسين ريادة من(ت، ش) وهي زيادة فيها حكم جديد. انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج١ ص ٤٧٧.

(٩) مي (ت) (للتهمة).

(١٠) انظر: المبسوط ج١٦ ص ١٢١، ١٢٢٠

(١١) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة يحتاجها المقام للاستدلال.

(١٢) أورد الحافظ الزيلعي في نصب الراية (ج٤ ص ٨٢) نصاً مماثلاً لهذا النص ثم قال. هغريب، وهو في مصنف ابن أبي شبة وعبد الرزاق من قول شريح، فقد أحرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن عامر عن شريح قال: لا تجوز شهادة الابن لأبيه، ولا ألأب لاينه... وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق أيضاً عن مصور، عن إبراهيم قال: «لا تجوز شهادة الولد لوالده، ولا الولد لوالده... هذا لفظ ابن أبي شيسة، ولفظ » (ولا يقبل شهادة (١) أحد الروجين للآخر)(٢)، (٣) (ولا العبد لسيده ولا المولى لعبده ولا الأجير لمن استأجره)(٤) وقال الشافعي(٩) - (رحمه الله)(١) - تقبل لإطلاق النص(٧)، و(٨) لنا: أنه [مدع](١) لنفسه

ولا شهادة المولى لعبده (۱۰۰ ولا لمكاتبه، ولا شهادة الشريك لشربكه فيما هو من شركتهما (۱۱۰)، لأبه [مدع] (۹) لنقسه من وجه.

٩٢٨ وتقبل (١٢) شهادة الرجل لأخيه وحمه لتباينهما في الملك واليد والانتفاع.

ولا تقبل شهادة مخنث (١٣) ولا نائحة، ولا مغنية، ولا مدمن الشرب

عدد الرزاق: (قال: أربعة لا تجوز شهادتهم الوالد لولده، والولد لوالده...».
 انظر: الحديث: مصنف ابن أبي شبية ج٧ ص ٢٠٤، ٢٠٥ الحديث ٢٩٠١،
 ٢٩٠٢، مصنف عبد الرزاق ح٨ ص ٣٤٤ الحديث ٢٩٤٧، ١٥٤٧٦.

⁽١) سقطت من (ش).

⁽٢) ما بين القوسين موقعه في (ش) قبل كدمة (للحديث).

 ⁽٣) في (ش) زيادة (ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته) وهو تكرار مع اختلاف الصياغة.

⁽٤) ما بين القوسين زيادة من (ش) وفيها حكم جديد، انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ح٢ ص ٤،٧.

⁽٥) انظر: روضة الطالبين ج١١ ص ٢٣٦، ٢٣٧، وجاء ما يخالفه في كتاب الأم (ح٧ ص ٤٢) قال الشافعي ـ رحمة الله تعالى عليه ـ الا تجوز شهادة الوالد لولده ولا لبني بنيه ولا لبني بناته وإن تسقلوا ولا لأبائه وإن بعدوا، لأمه من آبائه وإنما شهد لشيء هو منه وإن بنيه منه فكأنه شهد لبعضه، وهذا مما لا أعرف فيه خلافاًه.

⁽٦) سقطت من (ت).

⁽٧) في (ت، ش) (النصوص).

⁽٨) الواو سقطت من (ت، ش).

⁽٩) في جميع النسح كتبت (مدعي) والصواب ما أثبتناه، لأنه خبر إن مرفوع بضمة مقدرة على ياء المنقوص المحذوفة.

⁽١٠) في (ت، ش) (لعبيده).

⁽١١) في (ت) (شركها).

⁽١٢) في (ش) (يقبل).

⁽١٣) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة (٥٢٦).

على اللهو، ولا من يلعب بالطيور، ولا من يغني للناس (1)، ولا من يأتي باباً من الكبائر التي يتعلق بها الحد، لأن أقوالهم لا يغلب على الطن صدقها (7)، (٣) لوجود تعاطيهم بخلاف اعتقادهم، وكذلك الذي يدخل الحمام بلا (٤) إدار، أو يأكل الربا، أو (٥) المقامر (٦) بالنرد (٧) والشطرنج، كذلك الذي يفعل الأفعال المستخفة (٨)، (١) كالبول على الطريق، والأكل عنى الطريق أو يظهر سب السلف، لأن هذه الأمور تدل على قصور عقله ودينه وعدم مبالاته.

٩٢٩ وتقبل شهادة أهل الأهواء (١٠) إلا الخطابية (١١)، لأنهم يجوزون الشهادة زورا على من خالفهم، فأما غيرهم فهم في حكم المسلمين.

ويقبل (١٢) شهادة أهل اللمة بعضهم على بعض، وإن اختلفت مللهم (١٢)، لقوله _ تعالى _: ﴿ أَوْ ءَاخُرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ (١٤)،

(۱) ن (ل ۱۲۱ أ) ت.

(٢) سقطت من (ت، ش).

(٣) ن (ل ١٥٨ ب) ص.

(٤) في (ت، ش) (بغير).

(٥) في (ت) (و).

(٦) أي الذي يلعب القمار، ومعنى قامر: راهن، وقامر الرجن: راهمه، انظر: لسان العرب ج٥ ص ٣٧٣٧.

(٧) البرد: شيء معروف يلعب به، والكلمة فارسية معربة وتسمى التردشير، نسبة إلى الشخص الذي وضعها، وهو أردشير بن بابك من ملوك فارس، انظر لسان العرب ج١٠ ص ٢٩١١.

(٨) في (ت) (الخفة) وهو تصحيف.

(٩) ن (ل ١٨٦ أ) ش.

(١٠) في (ش) زيادة (والأهواء).

(١١) وهم قوم من الروافض وغلاة الشبعة، وسمو بذلك نسبة إلى أبي الخطاب محمد بن وهب الأجذع الأسدي، كان يقول بألوهية جعفر الصادق، ثم ادعى الألوهية لنفسه، وكان يأمر أتباعه بشهادة الزور على مخالفيهم في العقيدة، انظر: المستصفى (ل ٢٦٨ أ)، تاج العروس ج١ ص ٢٣٨٠

(١٢) ني (ت) (تقبل).

(١٣) انظر الهداية مم شرح فتح القدير ج٦ ص ٤٨٧.

(١٤) من الآية ١٠٦، سورة المائدة.

وقال الشافعي(١) _ (رحمه الله)(١) _ لا يقبل(٩)، لأن قبول شهادتهم كرامة لهم،

• ٩٣٠ ولا تقبل شهادة الحرسي على الذمي، لأن الحربي عدو مطلق، (فلا يجعل) (1) له الولاية (١) على الذمي (١) الذي قبل خلف الإسلام.

وإن كانت الحسنات أغلب من السيئات والرجل (٧) يجتنب الكبائر قبلت شهادته وإن ألم بمعصية، لأنا لو شرطنا العصمة تعطلت (٨) الصاعر:

إن تغفر اللهم تغفر(١١) جما وأي عبد لك لا ألسما(١٢)

- (٢) سقطت من (ت).
- (٣) في (ت) (لا تقل).
- (٤)ما بين القوسين يماثله في (ت) (ولا تجعل).
 - (٥) في (ش) (الشهادة).
 - (٦) زيادة من (ش) لدفع الالتباس.
 - (٧) في (ش) زيادة (الذي).
 - (٨) في (ت) (بطلت).
 - (٩) زيادة من (ش).
 - (١٠) في (ت) (لفول).

(١١)كذا في (ش) وفي (ص، ت) (فاغفر) وما أثبتناه أولى لأنه يوافق لفظ الأثر.

(١٢) هذا من أثر أخرجه الترمذي (ح٥ ص ٣٩٦، ٣٩٧ ورقمه ٣٢٨٤) والبيهفي (ج١١ ص ١٨٥) في إحدى رواياته: قالا ١٠٠٠ حدثنا أبو عاصم عن زكريا بن إسحاق، عن عمرو بن دينار عن عطاء، عن ابن عباس: ﴿ اللَّذِينَ اللَّهُ مِ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ و

اإن تخفر الملهم تخفر جما وأي عبيب للهذا الماهم تخفر جما واي عبيب المرجل الفاحشة ثم يتوب وجاء في رواية البيهقي بعد الآية زيادة اقال هو أن يأتي الرجل الفاحشة ثم يتوب منها وفي رواية البيهقي أيضاً جاء شطر البيت كذا: اللهم إن تغفر تغفر جماً ، قال الشرمذي: اهذا حديث حسن صحيح غويب لا نعرفه إلا من حديث زكريا بن إسحاق ، وأخرج البيهقي روايتين أخريين (ح١٠ ص ١٨٥):

الرواية الأولى: عن زكريا بن إسحاق، عن عمرو من دينار، ص طاوس، عن ابن =

⁽¹⁾ انظر: مغني المحتاج ج٤ ص ٤٢٧. نهاية المحتاج ج٨ ص ٢٧٧.

وتقبل شهادة الأقلف(١) والخصي وولد الزما والخنثي(٢) لأن هؤلاء حرى(٢) عليهم أمور من غير اختيارهم، وأنه لا يحل بالعدالة والتعييز

عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ السلمة إن تخفر تخفر جما وأي عبيد لـ لـ ك لاألماه الرواية الثانية: قال آدم بن إياس، ثنا شعبة، ثنا منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس في هذه الآية: ﴿إِلَّا ٱللّٰمَ ﴾ قال الذي يلم بالذنب ثم يدعه، ألم تسمع قول الشاعر: إن تخفر اللهم تخفر جما وأي عبيد لـ لك لاألما وعلق ابن التركمان على رواية البهقي بقوله: ١٠٠٠ قلت: الرفع زيادة ثقة قيقبل ويحمل على أن طاوساً وعطاء سمعاه من ابن عباس مرفوعاً، قرواه عمرو بن دينار عنهما . . ١٠ أنظر: الجوهر النقي بذيل السنن الكرى ج ١٠ ص ١٨٥٠ وجاء في شرح فتح القدير (ج٦ ص ١٩٥٤) نسبة هذا البيت لأبي حراش وهو يسعى بين الصفا والمروة ثم قال: «هكذا أورده العتبي عنه بسنده» ثم قال ونسبة الخطابي إلى أمية، ونسبة صاحب الذخيرة إباه إلى النبي حسلى الله عليه وسلم ـ غلط؟.

⁽١) القلفة بالضم: الغرلة، وهي حلدة الدكر التي البستها الحشفة وهي التي تفطع من الذكر الصبي، ورجل أقلف: بين القلف أي لم يحتن. انظر: لسان العرب ج٥ ص ٣٧٢٥. تاج العروس ج٢ ص ٣٢٦.

⁽۲) ن (ل ۱۲۱ ب) ت.

⁽٣) في (ش) (جرت).

نصل

وإذا وافقت الشهادة الدعوى (١) قبلت (١)، لأنها تثبت الدعوى، وإلا فلا، ويعتبر (٣) اتفاق (٤) الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة (٥) (رحمه الله) (١) _ فإن شهد أحدهما بألف والآخر بألفين (٧) لم يقبل (٨)، وإن شهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسمائة والمدعي يدعى ألفاً وخمسمائة قبلت (في الألف) (١) (عن أبي حنيفة (١١) _ (رحمه الله) (١١) _ (١١) دون الأول، لأن الخمسمائة [موجودة] (١١) في الألف، وأما الألف الزائد لا يكون موجوداً في الألف فافترقا) (١٤)، وقالا (١) يقبل (١٥) في القصول كلها إذا كان المدعي يدعي الأكثر (١١)، لأن الشاهدين اتفقا على الأقل، ولأبي حنيفة _ (رحمه

⁽١) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (بالدعوى) وما أشتناه هو الصحيح.

⁽۲) ن (ل ۱۸۱ ب) ش،

⁽٣) في (ت) (تعتبر) وهو تصحيف.

⁽٤) ن (ل ١٥٩١) ص.

⁽٥) انظر: الهداية مع شرح فتع القدير ج١ ص ٥٠٣.

⁽٦) سقطت من (ت).

⁽٧) في (ص) كرر الناسخ سهوا أربع كلمات وشطب عليها.

⁽٨) ني (ت) (تقبل).

⁽٩) ما بين القوسين زيادة من هامش (ش) وهي زيادة مهمة لدفع الإلتباس.

⁽١٠) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٦ ص ٥٠٥.

⁽۱۱) مقطت من (ت).

⁽١٣) في (ت) زيادة (و).

⁽١٣) في جميع النسخ (موجود) وما أثبتناه هو الصحيح للمجانسة.

⁽١٤) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) يحتاجها السهاق.

⁽١٥) في (ت) (لا يقبل) وهو تصحيف. انظر: المستصفى (ل ٢٦٨ ب)

⁽١٦) مي (ت) (أكثر).

الله (١) لا بد من اتفاقهما لفظاً حتى يتفق المعنى، لأن المعنى يعهم من اللفظ.

٩٣٧ وإذا شهد بألف وقال أحدهما^(٢) قضاه منها^(٢) خمسمائة قبلت شهادته بألف ولم يسمع^(٤) قوله أنه^(٥) قضاه، لأنها^(٢) شهادة فرد إلا أن يشهد معه آخر^(٧) وينبغي للشاهد إذا علم ذلك أن لا يشهد بالألف حتى يقر المدعي أنه قبض خمسمائة، كيلا^(٨) يكون إعانة على الظلم.

وإذا شهد شاهدان أن زيداً قنل عمروا^(٩) يوم النحر بمكة، وشهد آخران أنه قتل يوم النحر بالكوفة ^(١١) (واجتمعوا)^(١١) عند الحاكم لم تقبل [الشهادتان]^(١٢)، ^(١٢) للتماتع، وإن^(١١) شهد أحدهما^(١١) فقضى^(١١) بها^(١٧)، ^(١٧) ثم حضر الآخر^(١٩) لم يقبل^(٢٠)،

(۱) سبق تخریجه.

(٢) في (ص) كلمة مشطوب عليها كتبها الناسخ سهواً.

(٣) في (ش) (مته).

(٤) في (ش) (يقبل).

(٥) مقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر،

(٦) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (لأنه) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

(٧) في (ت) (الآخر).

(٨) في (ت، ش) (طلا).

(٩) زيادة من (ش).

(١٠)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (بكوفة) وهو تصحيف.

(١١) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فاجتمعوا).

(١٢) في جميع النسح (الشهادتين) وما أثبتناه هو الصحيح، لأنه ناتب فاعل.

(١٣) ن (ل ١٦٢ أ) ش.

(١٤) في (ش) (إذا).

(١٥) فيّ (ت) زيادة (بألف) وهي زيادة تخل بالمعني.

(١٦)كَدَا في (ت، ش) وفي (ص) (بقضا) وهو تصحيف.

(١٧) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش،

(۱۸) ن (ل ۱۸۷ أ) ش.

(١٩) في (ش) (الأخرى).

(٢٠) في (ت) (تقبل) وكلاهما صحيح لعود الضمير إلى الشخص أو إلى الشهادة.

لأن القضاء بالأول(١) قضاء ببطلان الثاني.

۹۳۳ ولا يسمع القاضي^(۲) البينة على جرح، ولا يقصي بذلك، لأنه إضرار قصداً.

ولا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه إلا^(۳) النسب والموت والكاح والدخول وولاية القاضي، لأن هذه الأشياء مما تعرف^(٤) بالتواتر، ولا يوقف على إنشائها^(٥) في البعض، وهذا إذا أخبره بها من (يثق به)^(٢)، (٧).

(١) في (ش) (بالأولى).

⁽٢) زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

⁽٣) في (ش) (أن) مشطوب عليها كتبها الناسخ سهوأ.

⁽٤) في (ت، ش) (يعرف).

⁽a) في (ت، ش) (أسبابها).

⁽٦) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق تبعث السطر.

⁽٧) ن (ل ١٥٩ ب) ص.

فصل

٩٣٤ وتجوز⁽¹⁾ شهادة شاهدين على شهادة شاهدين ولا يقبل⁽¹⁾ شهادة واحد على شهادة⁽¹⁾ واحد، لأنه ليس بحجة. (وتجوز الشهادة على الشهادة في كل حق لا يسقط بالشبهة ولا تقبل في الحدود والقصاص)⁽¹⁾.

وصفة الإشهاد أن يقول شاهد الأصل لشاهد الفرع: أشهد على شهادتي إني أشهد أن فلاناً بن فلان أقر عندي بكذا وأشهدني على نفسه، وإن لم يقل أشهدني على نفسه: جاز كما عند القاضي، إما الإشهاد (لأنه النزام)(٥٠)، وذكر لفظ الشهادة لينقل كذلك، كما عند القاضى.

٩٣٥ ويقول شاهد الفرع عند الأداء: إني (٦) أشهد أن فلانا أشهدتي على شهادته (٧) أن فلاناً أقر عنده بكذا وقال لي أشهد على شهادتي بذلك.

ولا يقبل شهادة شهود الفرع^(٨) إلا أن يموت شهود الأصل أو يغيبوا مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً أو يمرضوا مرضاً^(٩) لا يستطيعون^(١٠) معه حضور مجلس الحاكم، لأن في نقل الفرع زيادة الاحتمال^(١١)

⁽١) في (ت) (يجوز).

⁽٢) في (ش) (تجوز).

⁽٣) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش وسقطت من (ت)

⁽٤) ما بين القوسين سقط من (ك، ش)،

⁽٥) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فلأنه إلرام).

⁽٦) سقطت من (ت، ش).

⁽٧) قي (ت) زيادة(أنه يشهد).

⁽٨) ن (ل ١٨٧ ب) ش.

⁽٩) ن (ل ١٦٢ ب) ت.

⁽۱۰) في (ش) (يستطيع).

⁽۱۱) في (ت، ش) (آحتمال).

فلا تحتمل^(١) إلا عند الضرورة^(٢).

٩٣٦ فإن عدل شهود الأصل شهود الفرع جاز، وإن سكتوا عن تعديلهم جاز وينظر القاضي في حالهم، وإن أنكر شهود الأصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع لوجود التكذيب من المسند إليه.

وقال أبو حنيفة (٢) _ (رحمه الله)(٤) _ شاهد الزور أشهره في السوق ولا اعزره(٥) ، لأن المقصود حصل(١) بالتشهير ، وقال أبو يوسف ومحمد(٢) _ (رحمهما الله)(١) _ (^^) يوجعه(١) ضرباً ويحبسه(١١) تأديباً له(١١) والأصح قول أبي حنيفة [_ (رحمه الله)(١٢) _ و(١٢) الله أعلم](١٤) .

⁽١) في (ت، ش) (يحتمل).

⁽۲) في (ش) (صرورة).

⁽٣) انظر: الميسوط ح١٦ ص ١٤٥.

⁽٤) سقطت من (ت).

⁽٥) في (ش) (اعزر).

⁽٦) في (ش) (حاصل).

⁽٧) سقطت من صلب (ص) ملحقة تحت السطر، وسقطت من (ت).

⁽٨) ن (ل ١٦٠ أ) ص.

⁽٩) في (ش) (توجعه).

⁽١٠) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (نحبسه) وما أثبتناه أولى مراعاة السياق.

⁽١١) سقطت من (ش).

⁽١٢) في (ش) (رحمة الله عليه).

⁽١٣) الواو زيادة من (ش).

⁽١٤) ما بين المعكرفين سقط من (ت).

فهرس الموضوعات

470	كتاب الغضب
17V	كتاب الوديعةكتاب الوديعة
410	كتاب العارية
101	كتاب الصيد والذبائح
1VV	
\$AY	كتاب الشركة
111	
1 · · · V	
1.41	كتاب البيوع
١٠٣٤	_
1 • 8 •	
٠٠٤٤	
1 · £V	
	باب الإقالة
	باب المرابحة والتولية
1 • 0 4	باب الربا
1.70	باب السَّلم
1.Va	كتاب الصرف
1 · AT	كتاب الشفعة
11	فصل (في الثمن)
11 • V	كتاب القسمةكتاب القسمة
111V	كناب الإجارات
1181	كتاب أدب القاضي
1100	كتاب الشهادات

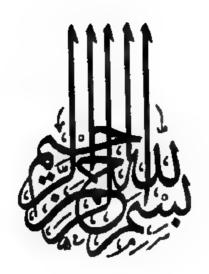


لِلإِمَامُ نَاصِرُ الدِّينَ أَيْ القَاسِمُ مِحَدَّنْ يُوسُفُلُ مِحَسَيْ السِمَوَّدُيْ

دراستة وَنَحْقَيْق د . إبراهِيم بِن محمَّد بِن إبرَاهيتم العَبَّودُ الاستاذ المساعد بقسم الثقافة الإسلامية كلية التربية -جامعة الملك سعود

الجتزء السادس

CKusllauso



كتاب الرجوع عن الشهادات

كتاب الرجوع عن الشهادات

إذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم (۱) بها سقطت لتعذر الحكم بها، وإن حكم الحاكم (۲) بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ (۳) الحكم (۱) (كيلا يؤدي إلى الإضرار بالمحكوم) (۵) له، ورجب عليهم ضمان ما أتلفوه (۱) بشهادتهم، لأنهم أقروا أنهم أتلفوا بغير حق.

وأصله ما روي الآن رجلين شهدا على رجل بالسرقة (۱) عند أمير المؤمنين علي – رضي الله عنه – فلما قطع، قالا: وهمنا (۱)، إنما السارق هذا فقال (۱) على – رضي الله عنه –: لا أصدقكما (على هذا) وأغرمكما دية يد (۱۱) الأول ولو علمت أنكما تعمد ثما ذلك (۱۲) لقطعت أيديكما (۱۳).

⁽١) في (ت) (حكم الحاكم).

⁽٢) سقطت من (ت).

⁽٣) في (ش) (ينسخ).

⁽٤) في (ت) (الحاكم).

⁽٥) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لثلا يتضرر به المحكوم).

⁽٦) في (ش) (أتلفوا).

⁽V) ن (ل ۱۸۸ أ) ش.

⁽٨) في (ش) (أوهمنا) ولم ثرد أي منهما في لفظ الأثر.

⁽٩) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽١٠) ما بين القوسين سقط من الصلب في (ت، ش) ملحق بالهامس.

⁽١١) كذا في لفظ الأثر وفي (ص) (اليد) وزَّيادة (أل) التعريف حطأ وسقطت من (ت، ش).

⁽١٢) سقطت من صلب (ص) ملحق بالهامش وتحت السطر في (ت)

⁽١٣) أخرج اليهقي (ج١٠ ص ٢٥١) روايتين بلفظ متقارب:

الأولى: عن سفيان، عن مطرف.

٩٣٨ ولا يصح الرجوع إلا بحضرة (١) الحاكم، لأنه يقابل الشهادة في حق الراجع.

وإذا شهد الشاهدان^(۲) بمال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضعما المن للمشهود عليه، وإن رجع أحدهما ضمن النصف وإن شهد بالمال ثلاثة (ورجع)^(۲) أحدهم، فلا ضمان عليه، لأن المعتبر بقاء من بقي (لا رجوع من رجع)⁽³⁾، لأنا لو اعتبرنا بقاء من بقي لا يجب شيء⁽⁶⁾، فلا يجب بالشك، فإن رجع آخر صمن الراجعان نصف المال، لأنه بقي من بقي به نصف المال.

٩٣٩ وإن شهد رجل وامرأتان، فرجعت امرأة ضمنت ربع الحق^(١)، لأنه بقي من يبقى به ثلاثة أرباع الحق^(١)، وإن^(٨) رجعتا ضمنا نصف الحق.

وإن شهد رجل وعشر^(۱) نسوة^(۱)، ثم رجع ثمان^(۱۱) فلا ضمان عليهن، فإن رجعت أخرى كان على النسوة ربع الحق، فإن رجع الرجل والنساء، فعلى الرجل سدس الحق، وعلى النساء^(۱۲) خمسة أسداس الحق،

والثانية: عن هشيم عن مطرف. عن الشعبي أن رجلين شهدا عند علي _ رضي الله عنه _ على رجل بالسرقة، فقطع علي يده، ثم جاءا بآخر فقالا: هذا هو السارق لا الأول، فأغرم علي _ رضي الله عنه _ الشاهدين دية يد المقطوع الأول، وقال: لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعت أيديكما، ولم يقطع الثاني . هذا لفظ هشيم، وفي رواية مفيان عن مطرف فقالا: «وأخطأنا على الأول»

^{(1) 6 (}b mr 1) w.

⁽٢) في (ش) (شاهدان).

⁽٣) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (فرجم).

⁽٤) ما بين القوسين زيادة من (ش) لإتمام السياق.

 ⁽٥) في نسخة الفقه النافع بهامش المستصفى (ل ٢٧٠ ب) زيادة (ولو اعتبرنا رجوع من رجع يضمن ثلثه، لأنه ثبت الحق بهم فوقع الشك في الوجوب).

⁽٦) في (ش) (المال).

⁽V) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش.

⁽A) تكررت في (ش) في آخر سطر وأول آخر سهواً من الناسخ.

⁽٩) في (ش) (عشرة) وُهُو خطأً.

⁽۱۱) ل (ل ۱٦٠ ب) ص.

⁽١١) في (ش) (ثمانية) وهو خطأ أيضاً.

⁽١٢) في (ت) (النسوة).

وقال أبو يوسف ومحمد (١٠ مهما الله) (٢) على الرحل نصف الحق وعلى النسوة النصف، لأن النساء وإن كثرن لم (٣) يقمن إلا مقام (١) رجل واحد و (٥) لأبي حنيفة = (c-a) الله عليه) (١) = (c-a) أن كل امرأتين مثل رجل في الشهادة حقيفة.

• **٩٤** ولو^(٧) شهدا على امرأة بالنكاح^(٨) بمثل (مهر مثلها)^(٩) ثم رجعا لم يضمنا، لأنهما أفادا مثل ما أفاتا^(١٠)، ^(١١).

وكذا^(۱۲) إن شهدا على رجل بتزوج امرأة بمقدار^(۱۳) (مهر مثلها)⁽¹¹⁾، لأن البضع عند الدخول في ملك الزوج متقوّم. فإن شهدا بأكثر من المهر ثم رجعا ضمنا الزيادة⁽¹⁰⁾. (وإن)⁽¹¹⁾ شهدا ببيع شيء بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمنا، لأنهما أفادا الزيادة (ولم يمتا)^(۱۷) وإن كان بأقل من القيمة ضمنا النقصان.

⁽¹⁾ انظر: المسوط ح١٦ ص ١٨٧.

⁽٢) سقطت من (ت).

⁽٣) ني (ت) (لا).

⁽٤) ن (ل ۱۸۸ ب) ش.

⁽٥) الواو سقطت من (ت).

⁽٦) سقطت من (ت) وفي (ش) (رحمه الله).

⁽٧) في (ت، ش) (إذا).

⁽٨) في (ټ) (بنكاح).

⁽٩) كُذَا في (ش) وهو أدق في أداء المعنى وفي (ص، ت) (مهرها).

⁽۱۰) في (تُ) (أقاما) وهو تصحيف.

⁽١١) أي أفادا من المهر مثل ما أفاتا من البصع،

⁽۱۲) في (ش) (كدلك).

⁽١٣)ن (ل ١٦٣ ب) ت.

⁽١٤) ما بين القرسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش ويماثله في (ت، ش) (مهرها).

⁽١٥) في (ش) زيادة (لأنهما أفاتا الزيادة ولم يفيدا).

⁽١٦) ما بين القوملين يماثله في (ش) (فإن).

⁽١٧) ما بين القوسين سقط من (ت).

٩٤١ وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول⁽¹⁾ ثم رحعا، ضمنا نصف المهر، لأنهما أوجبا عليه نصف المهر من غير عوض، فإن كان بعد الدخول لم يضمنا، لأن بعد الدخول يجب المهر⁽⁷⁾.

وإن شهدا أنه أعتق عبده ثم رجعا ضمنا^(۱) قيمته $^{(1)}$ وأن شهود القصاص إذا رجعوا بعد الفتل ضمنوا الدية $^{(1)}$ وقال الشافعي $^{(1)}$ _ (رحمه الله) منهم القصاص كالمكره. و $^{(0)}$ لنا: حديث علي $^{(1)}$ _ رضي الله عنه $^{(1)}$ ، (ولا يقتص منهم) $^{(1)}$.

٩٤٢ ولو^(١٢) رجع شهود الفرع ضمنوا، لأنهم الذين أثبتوا الحق^(١٢) عند^(٨) القاضي، وإن قال شهود الأصل^(١٤) لم يشهد شهود الفرع على شهادتنا، فلا ضمان عليهم، لأن الحكم لا ينسب إليهم وإن قالوا أشهدناهم وغلطنا ضمنوا، لأنهم أقروا بانتساب الحكم إليهم، وإن قال شهود الفرع كذب^(١٥) شهود الأصل، أو غلطوا في شهادتهم: لم يلتفت إلى ذلك، لأنهم ما رجعوا عما شهدوا، وهو الشهادة على الشهادة.

⁽١) في (ش) زيادة (بها).

⁽٢) سقطت من (ت).

⁽٣) تكررت في (ش) وشطب على الأخيرة منهما.

⁽٤) في (ش) (القيمة).

⁽٥) الواو سقطت من (ت).

⁽٦) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٦ ص ٥٤٦، ٥٤٧.

⁽٧) انظر: المهذب ج٢ ص ٣٤٠ وفيه تفصيل.

⁽٨) سقطت من (ت).

⁽٩) سبق ترجمته ـ رضي الله عنه ـ بهامش الفقرة (٢٤).

⁽١٠) سبب تخريجه بهامش الفقرة (٩٣٧).

⁽١١) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽١٢) في (ت) (إن).

⁽۱۳) ق (ل ۱۲۱ آ) ص

⁽۱٤) ن (ل ۱۸۹ أ) ش.

⁽١٥) في (ت) (كذبت).

(وإذا)(١) شهد أربعة (٢) بالزنا وشاهدان بالإحصان فرجع شهود (٣) الإحصان: لم يضمئوا، لأنهم أصحاب الشرط والحكم يضاف إلى السبب. وإن رجع المزكون عن التزكية: ضمئوا(١) (لأنهم الذين أثبتوا)(١) (العلة وهي الشهادة)(٢).

(وإذا)(١) شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجود الشرط، ثم رجعوا، والضمان على شهود اليمين خاصة، لأن الحكم يضاف إلى السب لا إلى الشرط، والسبب هو المنبىء عن الحكم، وهو قوله (طلقتك) أو (أنت طالق). (والله أعلم بالصواب)(١).

⁽١) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) وهي زيادة يحتاجها المقام للربط.

⁽٢) في هامش (ش) زيادة (على رجل).

⁽٣) ن (ل ١٦٤ ١) ت.

⁽٤) في (ص) كلمة كتبها الناسخ سهواً ثم شطب عليها

⁽٥) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽¹⁾ ما بين القوسين سقط من (ت، ش).



كتاب الدعوى

المدعي من لا يجبر على الخصومة إذا تركها، والمدعى عليه من يجبر على الخصومة، ولا يقبل الدعوى حتى يذكر شيئاً معلوماً، لأن إيجاب تسليم غير المعلوم (١) على المدعى عليه لا يجوز، لأنه إيجاب شيء لا سبيل له إلى الخروج عنه، فإن كان عيناً في يد المدعى عليه كُلف (٣) إحضارها لبشير إليها بالدعوى، فإن لم تكن حاضرة ذكر قيمتها(١) لأن الأعيان تفاوت (٥).

ومن (٦) ادعى عقاراً حدده وذكر أنه (٧) في يد المدعى عليه وأنه يطالبه به، لأنه يصير معلوماً بالتحديد، وإن كان حقاً في الذمة ذكر أنه يطالبه به.

⁽١) في (ت) (معلوم).

⁽۲) ن (ل ۱۸۹ ب) ش.

⁽٣) ني (ش) (کلفه).

⁽٤) ن (ل ١٦١ ب) ص.

⁽٥) كذا ني (ت، ش) وفي (ص) (متفاوت) وهو تصحيف.

⁽١) ني (ت، ش) (إن).

⁽٧) مقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش.

نصل

٩٤٥ فإذا (١) صحت الدعوى، سأل القاضي (٢) المدعى عليه عنها، فإن اعترف قضى عليه بها بالاعتراف، وإن أنكر سأل المدعي البينة فإن أحضرها قضى (٣) بها، وإن عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه أستحلف (٤) عليها (٥)، لقوله _ عليه السلام _ «البينة على المدعي واليمين على من أنكر» (١).

(۱) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي (ج۱۰ ص ۲۰۲) من حديث رواه ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم، ولكن البينة على المدعي والبمين على من أنكرا. وقال ابن حجر في فتح الباري (ج٥ ص ٢٨٣) بعد ذكر حديث البيهقي: دوهذه الزيادة لبست في الصحيحين وإسنادها حسن، وأحرج الترمذي (ج٣ ص ١٦٧ الحديث ١٣٤١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال في خطبته: «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه، قال الترمذي: ﴿هذا حديث في إسناده مقال وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما بعض هذا النص بلفظ محتلف:

لفظ البخاري: عن أبي مليكة قال كتب ابن عباس _ رضي الله عنهما _ إلي:

إن النبي _ صلى الله عليه وسلم _ قضى باليمين على المدعى عليه ا وأخرح
البخاري ومسلم عن ابن عباس _ رضي الله عنهما _ أن النبي _ صلى الله عليه
وسلم _ قال: «لو بعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم
ولكن اليمين على المدعى عليه النظر: صحيح البخاري مع الفتح ج ٥ ص
٢٨ الحديث ٢٦٦٨ ، ج٨ ص ٢١٣ الحديث ٤٥٥٢. صحيح مسلم ح ٣ ص

⁽١) في (ش) (رإذا).

⁽٢) سقطت من (ت، ش).

⁽٣) ني (ش) زيادة (عليه).

⁽٤) می (ش) (استحلمه).

⁽ه) ن (ل ١٦٤ ب) ت.

وإن قال لي بينة حاضرة، وطلب⁽¹⁾ اليمين لم يستحلف^(۲) عند أبي حنيفة^(۲) $= (رحمه 10)^{(1)} = 10$ لأن البينة أقوى (من اليمين)^(۵) $(eV)^{(1)}$ يجوز المصير إلى الحجة الأدنى مع إمكان الحجة^(۷) الأقوى، كما أنه لا يجوز المصير إلى القياس مع إمكان العمل بالنص.

ولا ترد ((۱) اليمين على المدعي عندنا ((1) وقال ((4) الشافعي ((1) $_{-}$ (رحمه الله) ((1) $_{-}$ لنا: قوله $_{-}$ عليه السلام $_{-}$: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر ((۱۲) قسمه ((۱۳) والقسمة توجب قطع الشركة .

٩٤٦ ولا يقبل بينة (١٤) صاحب اليد في الملك المطلق وبينة (١٥) الخارح أولى، لأنه [مدع](١٦) من كل وجه فبينته أكثر إثباتاً فكان أقوى من كونه بينة، ولا كذلك ذر اليد، لأنه مالك يدا فبينته أقل إثباتاً.

⁽١) أي وطلب خصمه.

 ⁽۲) جاء في المستصفى (ل ۲۷۲ ب): «البيئة أقوى، لأنها ملزمة، واليمين دافعة، والمشبت أقوى من الدافع، لأنه يشبث أمراً لم يكن، والدافع ينفي أمراً قد كان...».

⁽٣) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ١٦٠، ١٦١.

⁽١) سقطت من (ت).

⁽٥) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽٦) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (فلا).

⁽٧) سقطت من (ت، ش).

⁽٨) في (ت) (يرد).

⁽٩) في (ش) وفوق السطر في (ت) (عد) وفي الصلب بمثل ما أثبتناه.

⁽۱۰) انظر: المهذب ج٢ ص ٣٠١.

⁽١١) الواو زيادة من (ت) وهي زيادة تجري على عادة المؤلف.

⁽١٢) سبق تخريجه بهامش هذه الفقرة.

⁽۱۳) في (ت، ش) (قسم).

⁽١٤) ن (ل ١٩٠ أ) ش،

⁽١٥) سقطت من (ت، ش).

⁽¹¹⁾ كتب في جميع النسخ (مدعي) وما أثبتناه هو الصحيح لأنه خبر لأن مرفوع يضمة مقدرة على ياء المنقرص المحذوفة.

وإذا نكل المدعى عليه عن اليمين قضى عليه بالنكول عندنا(١) لأن النكول ترك الواجب، فلا يكون إلا لأمر هو أوجب منه وهو ترك اليمين(١) الفاجرة، ويلزم الباكل(٢) ما ادعى عليه.

٩٤٧ وينبغي للقاضي أن يقول: إني أعرض عليك اليمين ثلاثاً فإن حلفت وإلا قضيت عليك بما ادعاه، فإذا كرر العرض ثلاث مرات قضى عليه بالنكول، وإنما يكرره ثلاثاً إلزاماً للحجة (على المدعى عليه)(٤).

 $i^{(1)}$ فإن كانت الدعوى نكاحاً لم يستحلف المنكر عند أبي حنيفة (٢) (رحمه الله) (٧) و لا يستحلف عنده في الأشياء (٨) الستة (١٠) النكاح والرجعة والفيء في الإيلاء (والرق) (١١) والاستيلاد [في] (١٢) النسب (١٣) والولاء، وقالا (١٢) (يستحلف فيها وقد مرّ في النكاح (١٤) وقالا (١٥) (٢١) (٢١) لا (١٢) يستحلف في الحدود، لأنه يتكلف لدرئها لا لإقامتها.

⁽١) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ١٦٥.

⁽٢) في (ش) (يمين) وما أثبتناه هو الصحيح للحاجة إلى (أل) التعريف.

⁽٣) ز (ل ١٦٢ أ) ص.

⁽٤) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽٥) بي (ت، ش) (وإن).

⁽٦) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ١٦٩.

⁽٧) سقطت من (ت).

⁽٨) ن (ل ١٦٥ أ) ت.

⁽٩) انظر الفقرة ٢٦٧، ٣٤٦ فقد مرت هناك.

⁽۱۰) في (ش) زيادة (في).

⁽١١) ما ببن القوسين زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة فهي تكمل الأشياء الستة المشار إليها.

⁽١٢) كتب في (ص) (و) وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه.

⁽١٣) سقطت من (ت، ش).

⁽١٤) انظر الفقرة (٢٦٧).

⁽١٥) في (ت، ش) (قالوا) وما أثبتناه هو الأصبح انسجاماً مع عادة المؤلف في حالة يراد رأي الصاحبين ـ رحمهما الله _.

⁽١٦) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽١٧) زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة لا يستقيم السياق إلا بها.

٩٤٨ وإذا ادعى اثنان عيناً في يد آخر و(١) كل واحد(٢) يزعم أنها له وأقاما البينة قضى بها بينهما لتساويهما (في الحجة)(٢)، فإذا(٤) ادعى كل واحد منهما نكاح امرأة(٥) وأقاما(١) بينة(١) لم يقض بواحدة(٨) من البينتين، لأنه لبست (بإحديهما أولى)(١) من الأخرى(١٠)، والقضاء بهما يؤدي إلى الشركة في النكاح وأنه لا يجوز بخلاف العين، لأن الشركة في العين يجوز، فلو صدقت(١١) أحدهما فهو الزوج بالتصادق(٢١) لا بالبينة.

٩٤٩ وإن ادعى إثنان كل واحد منهما أنه اشترى منه هذا العبد وأقاما (١٣) بينة فكل واحد منهما بالخيار إن شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن وإن شاء ترك، لأنه (لما قضى)(١٤) لهما فقد (١٥)

⁽١) الواو سقطت من (ت).

⁽۲) في (ش) زيادة (منهما).

⁽٣) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽٤) في (ش) (فإن) وفي (ت) (وإن).

⁽٥) ن (ل ١٩٠ ب) ش.

⁽٦) في (ش) (أقام).

⁽٧) في (ت، ش) (البينة).

 ⁽A) كذا في (ش) رفي (ص، ت) (بواحد) وما أثبتناه أولى للمجانبة مع التأنيث.

⁽٩) ما بين القوسين يُماثله في (ش) (أحدهما بأولى) وفي (ت) (إحداهما بأولى).

⁽١٠)كذا في (ش) وفي (ص، ت) (الآخر) وما أثبتناء أولَى للمجانسة مع التأنيث.

⁽١١) أي المرأة.

⁽١٢) في (ت) (للتصادق).

⁽١٣) ني (ت، ش) (وأقام).

⁽١٤) ما بين القوسين يماثله في (ش) (متى يقضى) وفي (ت) (يقضى).

⁽١٥) في (ت) (رقد) وهي تناسب السياق في تلك النسخة.

تغير على (١) كل واحد منهما (٢) شرط عقده، لأنه شرط أن يكون له الكل، فإن قضى القاضي (به بينهما) (٣) (وقال) (٤) أحدهما لا أختار لم يكن للآخر أن يأخذ جميعه لأن القضاء (٥) بينهما قضاء بفسخ بيع كل واحد منهما في نصفه.

وإذا ذكر كل واحد منهما تاريخاً فهو للأول منهما⁽¹⁾، لأن المشتري السابق هو المالك، وإن لم يذكروا تاريخاً ومع أحدهما قبض فهو أولى، لأنه بالقبض ترجح، وإن^(۷) ادعى أحدهما شراءاً والآخر هبة وقبضا وأقاما بينة^(۱) ولا تاريخ معهما فالشراء أولى، لأنه يحكم^(۹) بوقوعهما^(۱) معاً والشراء سبب الملك من غير قبض فيكون⁽¹¹⁾ الملك^(۱۲) بالشراء أسبق، وإن ادعى^(۱۳) أحدهما شراء⁽¹²⁾ (وادّعت)⁽¹⁰⁾ المرأة أنه تزوجها عليه فهما سواء، لأن كل واحد منهما يثبت المالك قبل القبض.

٩٥١ فإن (١٦) ادعى أحدهما (١٧) رهناً وقبضاً والآخر هبة وقبضاً: فالرهن أولى، لأنه معاوضة فيكون (١٦) أقوى ألا ترى أن الرهن يلزم الراهن، والهبة لا تلزم الواهب.

⁽١) زبادة من (ت) بحتاجها السياق

⁽٢) سقطت من (ت).

⁽٣) ما بين القوسين في (ت، ش) تقديم وتأخير.

⁽٤) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (فقال).

⁽٥) ن (ل ١٦٤ ب) ص.

⁽٦) كذا في (ش) وفي (ت) مشطوب عليها وسقطت من (ت).

⁽V) ن (ل ١٦٥ س) ت.

⁽٨) في (ش) (البينة).

⁽٩) في (ش) (حكم).

⁽١٠) في (ت) (بوقعهما) وهو تصحيف.

⁽١١) نَ (ل ١٩١ أ) ش.

⁽١٢) زيادة من (ش) لإكمال السياق.

⁽١٣) في (ص) كلمة مشطوب عليها كتبها الناسخ سهواً.

⁽١٤) في (ت، ش) (الشراء).

⁽١٥) ما بين القوسين سقط من صلب (ت) ملحق بالهامش.

⁽١٦) في (ت، ش) (وإن).

⁽١٧) زيادة من (ت) وهامش (ش) يحتاجها السياق.

⁽١٨) في (ش) (فتكون) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التذكير.

وإذا أقام(١) الخارجان(٢) البينة على الملك والناريخ، فصاحب التاريخ الأقدم أولى.

وإن ادعيا الشراء من واحد وأرخا فأقاما(٢) عليه بينة(٤) فالأول أولى.

وإن أقام كل واحد منهما سنة على الشراء من آخر وذكرا تاريخاً فهما سواء، لأن سبق أحدهما لا يبطل ملك الآخر لو كان مالكاً بخلاف الشراء (٥٠) من واحد، لأن بشراء أحدهما لا يبقى ملكاً للبائم.

وإن أقام الخارج البينة على ملك مؤرخ وصاحب اليد البينة (١) على ملك أقدم تاريخاً كان (٧) أولى، لأنه أسبق. وإن أقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بينة (٨) بالنتاج فصاحب اليد أولى، روى محمد (رحمه الله)(١) : «أن النبي وصلى الله عليه وسلم)(١١) وقضى في مثل هذا لصاحب اليد)(١١).

وكذلك النسج في الثياب التي لا تنسج (١٣)، (١٤) إلا مرة (١٥)

⁽١) في (ش) (أقاما) وهو خطأ لأنه لا يجتمع فاعلان.

⁽٢) الخارج هو ليس صاحب اليد.

⁽٣) في (ت، ش) (وأقاما).

⁽٤) في (ش) (البينة).

⁽٥) سقطت من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽٦) في (ش) (بينة).

⁽٧) في (ش) زيادة (الأقدم).

⁽٨) ن (ل ١٦٣ أ) ص.

⁽٩) سقطت من (ت).

⁽۱۰)ن (ل ۱۹۱ ب) ش.

⁽١١) في (ش) (عليه السلام)

⁽١٢) أخرج البيهقي (ج١٠ أص ٢٥٦) قال: حدثنا محمد بن الحسن، ثنا أبو حنيفة، عن هيشم الصيرفي، عن الشعبي عن جابر أن رجلين اختصما إلى البي - صلى الله عليه وسلم - في تاقة فقال كل واحد نتجت هذه الناقة عندي، وأقام بينة، فقصى بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للذي هي في يده.

⁽١٣)كَذَا في (ت، ش) وهي (ص) (ينسخ) وما أُثبتناهُ أُولَى للمجانــة مع التأنيث.

⁽١٤) ن (ل ١٦٦١) ت.

⁽١٥) جاء في المستصفى (ل ٢٧٤ ب) قوله العمثل غرل قطن في يد رجل أقام بينة أنه غزله في ملكه، وأقام الخارج البينة أنه غزله في ملكه.

وكذلك^(١) كل سبب في الملك لا يتكور^{(٢), (٣).}

٩٥٧ (وإن)⁽¹⁾ أقام الخارج البينة على الملك وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان الشراء⁽¹⁾ أولى، لأنه يقرر الأولى.

وإن أقام كل واحد منهما البينة (٥) على الشراء من الآخر ولا تاريخ معهما تهاترت (٦) البينتان، لأنه (ليس أحدهما)(٧) بأولى من الآخر (٨).

وإن أقام أحد المدعين أربعة والآخر رجلين فهما سواء، لأن كل واحد منهما (٩) لا يوجب إلا الظن.

(۱) سقطت من (ټ، ش).

 ⁽٢) وقد مثل له صاحب المستصفى (ل ٢٧٤ س) بالآتي: «كنحلب اللبن واتخاذ اللبن واللبد وحز العبوف...».

⁽٣) في هامش (ش) زيادة (فهو كذلك).

⁽٤) ما بين القرسين يماثله في (ش) (فإن).

⁽٥) في (ش) (سِنة).

 ⁽٦) تهاتر الرجلان: إذا ادعى كل واحد منهما على صاحبه باطلاً، وتهاترت البينان أي تساقطنا. انظر: الصحاح ج٢ ص ٨٥١، مخطوطة المستصفى (ل ٢٧٥ أ).

 ⁽٧) ما بين القوسين يماثله في (ش) (ليست إحداهما) وكلاهما صحيح لعود العمير
 إلى الشخص أو إلى البنات.

⁽٨) في (ش) (الأخرى).

⁽١) سقطت من صلب (ت) ملحقة بالهامش.

فصل

ومن ادعى قصاصاً على غيره فجحد أستجلف، لأنه حق العباد، استحلف رصول الله _ (صلى الله عليه وسلم) (١) _ (يهود خيبر) $^{(1)}$ بالله ما قتلتم $^{(1)}$ ولا علمتم $^{(1)}$ له قاتلاً $^{(0)}$ ، فإن نكل في النفس حبس حتى يقر أو يحلف، لأن النكول بدل من وجه، وإن نكل في الأطراف يقتص، وقالا $^{(1)}$

(٥) أقرب النصوص إلى هذا ما أخرجه الدارقطي (ج٤ ص ٢١٩، ٢٢٠) عن الكلبي عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: «وجد رجل من الأنصار قتيلاً في دالية ناس من اليهود، فذكروا ذلك للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فبعث إليهم فأخذ منهم خمسين رجلاً من خيارهم فاستحلف كل واحد منهم بالله ما قتلت، ولا علمت قاتلاً، ثم جعل الدية عليهم. قالوا: لقد قضى بما في ناموس موسى.

قال الدارقطني: «الكلبي متروك». والقصة أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما بعدة روايات: لفظ إحدى روايات البخاري: «عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهم، فأخبر محيصة أن عبد الله قتل. . . فأتي يهود فقال أنتم والله قتلتموه . قالوا: ما قتلاه والله . ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ، فأقبل هو وأخوه . . وعبد الرحمن بن سهل . . . فقال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ . . أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ قالوا: لا . قال أفتحلف لكم يهود؟ قالوا: ليسوا محسلمين . فوداه رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ من عنده مائة ناقة . . . ا باختصار . وأخرجه مسلم في عدة روايات عليه وسلم _ من عنده مائة ناقة . . . ا باختصار . وأخرجه مسلم في عدة روايات تقارب رواية البخاري . انظر : صحبح البخاري مع الفتح ج ١٣ ص ١٨٤ الحديث ٢١٩٧ . صحبح مسلم ج ٣ ص ١٣٩١ ـ ١٣٩٥ المحديث ١٦٦٩ (١ ـ ٢) .

(1) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ١٧٨٠

⁽١) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (عليه السلام)

⁽٢) ما بين القوسين زيادة من هامش (ش).

⁽٣) في (ش) زيادة (ولا عمدتم) ولم ترد في روايات الحديث.

⁽٤) في صلب (ت) (عرفتم) وكأنه عدلها في الهامش إلى ما أثبتناه.

يجب فيها(١) الأرش، لأن القصاص مما لا يجب مع الشبهات، و(٢) لأبي حنيفة _ (رحمه الله)(٢) _ أن الأطراف(٤) ملحقة(٥) بالأموال من وجه(١) ولهذا تجري فيه الإباحة، كما لو أصابته آفة يحل قطعها برباحة صاحبها، ولا كذلك النفس.

٩٥٥ وإذا قال^(٧) المدعي لي بينة حاضرة قيل لخصمه أعطه كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام فإن معل وإلا أمر بملازمته إلا أن يكون عريباً على الطريق فيلازمه مقدار مجلس القاضي، وإنما يأخذ منه (٨) كفيلاً (كي لا)^(٩) يغيب فيبطل حق المدعى.

وإن قال المدعى عليه (١٠) هذا الشيء أودعنيه فلان الغائب أو رهنه عندي (١١) أو غصبته عنه وأقام بينة على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي، لأنه لما أقام البينة صار كالثابت (١٢) عياناً وهي المسألة المخمسة (١٢)، (١٤).

⁽١) سقطت من (ت، ش).

⁽٢) الراو زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة للربط.

⁽٣) سقطت من (ت).

 ⁽٤) في (ت، ش) (الطرف) وهو خطأ إذ أن الأطراف لا تفرد إلا بإضافة كقولك:
 أشارت نظرف إصبعها، انظر: لسان العرب ج٤ ص ٢٦٥٩.

⁽٥) كدا في (ش) وفي (ص، ت) (ملحق) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٦) في هامش (ش) زيادة (من كون الطرف والمال وقاية).

⁽٧) د (ل ۱۹۲ أ) ش.

⁽۸) ن (ل ۱٦٣ ب) ص.

⁽٩) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لثلا).

⁽۱۱)ن (ل ۱۶۶ ب) ت.

⁽١١) سقطت من (ش).

⁽١٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (كاكتابته) وهو نصحيف.

⁽١٣) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج ٧ ص ٢٢٦.

⁽¹⁸⁾ جاء في المستصفى (ل ٢٧٥ ب): اوهذه المسألة تسمى مخمسة: لأن لخمسة من العلماء فيها قولاً، وهي خمس مسائل أيضاً: وديعة، وعارية، وإجارة، ورهن، دغصب، ثم بعد ذلك أقوال العلماء الخمسة على النحو الآتي: «قال امن أبي ليلى: يخرج من الخصومة من غير بينة، وقال ابن شبرمة: ذو اليد خصم وإن أقام لبينة، وقال محمد: لا بد أن يكون ذلك الرجل الذي أودعه معروف الاسم =

وإن قال ابتعته من الغائب، فهو خصم، لأنه ادعى الملك لنفسه.

وإن قال المدعي سرق مني، وقال صاحب اليد أودعنيه فلان ذلك() (وأقام)() بيئة لم يدفع (ألف للخصومة منه() (لأنه متهم)()، وإن قال المدعي ابتعته من فلان وقال صاحب اليد أودعنيه فلان ذلك(): سقط الخصومة بغير (ألف) بيئة لتصادقهما على أن الملك لفلان، وأنه لا ملك له.

والنسب، وقال أبو حنيفة _ (رحمه الله _: يقبل وإن لم يكن ذلك معروف الاسم والنسب، وقال أبو يوسف _ رحمه الله _. إن كان متهماً بالاحتيال لا يقبل منه هذا الدفع وإن لم يكن يقبل . . . ».

⁽١) سقطت من (ت، ش).

⁽٢) ما بين القوسين بماثله في (ش) (فأقام).

⁽٣) في (ش) (يندفع) وني (ت) (يرجع).

⁽٤) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽٥) ني (ش) (لغير).

نصل

٩٥٧ واليمين بالله - تعالى (١) - دون غيره، ولا يستحلف بالطلاق والعتاق، لقوله - عليه السلام -: «لا تحلفوا بآبآئكم (٢) ولا بالطواغيت، فمن كان منكم حالفاً فليحلف بالله (٣) أو ليذر (٤) ويستحلف اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى - (عليه السلام) (٥) -، والنصرائي بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى - (عليه السلام) (٥) -، والمجوسي بالله الذي خلق النار، تغليظاً وتكلفاً (١) لإظهار الحق.

ولا يحلفهم (٧) في بيوت عبادتهم، لأنه تعظيم لها، ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم بزمان ولا مكان (٨).

٩٥٨ ومن ادعى أنه ابتاع من هذا عنده بألف (١٠) فجحد (١٠) استحلف بالله ما بينكما بيع قائم فيه (١٢) في يستحلف بالله ما بعت (١٢) فلعله باع (١٣) ثم فسخ.

⁽١) سقطت من (ت).

⁽٢) في (ص، ش) زيادة (ولا بأننائكم) ولم ترد في لفظ الحديث.

⁽٣) د (ل ١٩٢ ب) ش.

⁽٤) سبق تخريجه بهامش الفقرة (٤٨٤).

⁽٥) زيادة من (ش).

⁽٦) في (ت) (تكليفاً).

⁽٧) في (ت، ش) (يحلفون).

⁽A) في (ت) (بمكان).

⁽٩) زيادة من هامش (ش) يحتاجها السياق.

⁽١٠) زيادة من هامش (ت، ش) يحتاجها السياق أيضاً.

⁽۱۱) سقطت من (ش).

⁽۱۲) نی (ش) (بعته).

⁽١٣) في (ش) (باعه).

وفي الغصب يستحلف بالله (۱) ما (۱) استحق عليك (۱) وده (۳) و لا يحلف (۱) الله ما غصبت (۲) فلعله غصب ثم سلّم، وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال، وفي دعوى الطلاق بالله ما هي بائن منك الساعة بما ذكرت، ولا يستحلف بالله ما طلقها.

⁽١) ن (ل ١٦٤ أ) ص.

⁽۲) ن (ل ۱۲۷ أ) ت.

⁽٣) ني (ت، ش) (پستحق).

⁽٤) ني (ش) (عليه).

⁽٥) زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

⁽١) في (ش) (يستحلف)،

⁽٧) نی (ش) (غصبته).

فصل

٩٥٩ دار في يد رحل ادّعاها اثنان أحدهما جميعها والآخر نصفها، وأقاما البينة فلصاحب النصف عند أبي البينة فلصاحب النصف عند أبي حنيفة (٢) و الربع لصاحب النصف عند أبي حنيفة (٢) و (رحمه الله) (٣) باعتبار المنازعة (١)، وعندهما (١) بينهما أثلاثاً (٥) عولاً ومضاربة (٢) ولو كانت في أيديهما (٧) فلصاحب الجميع (٨) نصفها على وجه القضاء وهو النصف الذي في يد صاحبه، لأنه خارج والنصف الآخر (١)

⁽١) ما بين القوسين يماثله في (ت) (أرباعها).

⁽٢) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٢٥٩.

⁽٣) سقطت من (ت).

⁽³⁾ جاء في المستصفى (ل ٢٧٦ ب) توضيح ذلك يقوله: «القسمة يطريق المنازعة:
فيجعل الدار على أربعة أسهم لحاجتنا إلى حساب له نصف ولنصفه نصف
صحيح، وأقل ذلك أربعة، ثم نقول لا منازعة لمدعي النصف فيما زاد على
النصف وذلك مهمان، ويدعيه صاحب الجميع فيسلم له، فبقي نصف الدار وذلك
سهمان استرت منازعتهما فيقضي بينهما نصفين، لأنهما قد أقاما البينة عليه،
والتساوي في سبب الاستحقاق يوجب التساوي في نفس الاستحقاق، فحصل
لصاحب الجميع مرة سهمان بلا منازعة ومرة سهم في المنازعة وذلك ثلاثة أرباع
الدارى.

⁽٥) في (ت) (أثلاث) وهو خطأ نحوى.

⁽٦) وقد وضح ذلك صاحب المستصفى (ل ٢٧٦ ب) بقوله: فيقسم بطريق العول والمضاربة فيضرب مدعي الجميع بالكل ولآخر بالنصف فتجعل الدار على سهمين لحاجتنا إلى النصف، يصرب مدعي الجميع بالكل وذلك سهمان ومدعي الصف بالنصف وذلك سهم، فيصير الدار بينهم على ثلاثة أسهم، ثلث الدار لمدعي الجميع وذلك سهمان والثلث لمدعى النصف.

⁽٧) ن (ل ۱۹۳ ا) ش.

⁽A) في (ش) زيادة (الكل) وهي زيادة فيها تكرار.

⁽٩) سقطت من (ت، ش).

لا على طريق القضاء، لأنه لا(١) يقضى عليه.

• ٩٦٠ وإذا تنازعا في دابة واختلفا في التاريخ، وكل واحد بدعي النتاج: فالدابة لمن شهد(٢) سبها له، وإن أشكل فهما سواء.

وإذا تنازعا في (٢) دابة أحدهما راكبها والآخر متعلق بلجامها فالراكب أولى، لأنه متصرف تصرف الملاك⁽²⁾، وكذلك إذا تنازعا (في بعير)⁽⁶⁾ وعليه حمل لأحدهما فصاحب الحمل أولى لأن البد له، وكذلك إذا تنازعا (في قميص)⁽¹⁾ وأحدهما لابسه والآخر آخذ بكمه فاللابس أولى.

⁽١) سقط من صلب (ص) ملحق فوق السطر

⁽٢) ني (ت) (يشهد).

⁽٣) ني (ت) (على).

⁽٤) في (ت) (المالك).

⁽٥) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (بعيراً).

⁽¹⁾ ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (تميصاً).

نصل

وإذا اختلف المتبايعان في اليبع وادعى (١) البائع أكثر الثمنين، أو اعترف البائع بقدر من المبيع فادعى (١) المشتري أكثر منه وأقام أحدهما البينة قضى له (١) ، لأن البينة أقوى (١) ، (١) وإن أقام كل واحد منهما بينة (١) [فالبينة المشتة للزيادة أولى، لأنها أولى (٧) في البيان، (وإن) (٨) لم يكن لكل واحد منهما بينه (١) قبل للمشتري إما أن ترضى بالثمن الذي ادّعاه البائع وإلا فسخنا البيع، [وقبل للبائع إما أن (ترضى بتسليم) (١٠) ما ادّعاه المشتري من المبيع وإلا فسخنا البيع] (١١) ، لأنه تعذر التسليم والتسلم مع الاختلاف (١١) فقد تقاعد عن إفادة مقصوده، فإن لم يتراضيا استحلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر يبتدأ بيمين المشتري في الاختلاف في الثمن (١١) ، لأنه أقواهما إنكاراً، وأصله قول النبي (صلى الله عليه وسلم): "إذا اختلف

⁽۱) ن (ل ۱۹۷ ب) ت.

⁽٢) في (ت، ش) (وادعي).

⁽٣) في (ت، ش) (بها).

⁽¹⁾ سقطت من صلب (ص) ملحقة تحت السطر.

⁽٥) ن (ل ١٦٤ ب) ص.

⁽٦) في (ش) (البينة).

⁽٧) في (ت، ش) (أتوى).

⁽A) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فإن).

⁽٩) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽١٠) ما بين القوسين يماثله في (ث، ش) (تسلم).

⁽١١) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش فقد نبا نظر الناسخ لوجود عبارتين مثنابهتين وهي (وإلا فسخنا البيم).

⁽۱۲) ن (ل ۱۹۳ ب) ش.

⁽١٣) في (ت) كتبت هكذا (المين) وهو تصحيف.

(۱) ورد هذا النص هنا وورد في الفقرة النالية على أنه حديث آخر ولكن بدون عارة ورالسلعة قاتمة وينظهر لي أنهما حديث واحد والعبارة السابقة وردت في بعض رواياته: فقد أخرجه مالك والترمدي وأبو داود والنسائي وابن ماجة وأحمد عن عبد الله بن مسعود مرضي الله عنه - الفظ مالك: ه... أن عبد الله بن مسعود كان يحدث أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم م قال: «أيما بيعين تبايعا» فالقول ما قال البائع أو يترادان». انظر: موطأ مالك سرواية يحيى بن يحيى الليثي ص ١٦٥ الحديث ١٣٧٠؛ "قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع، والمبتاع بالخبار». قال الثرمذي: هذا حديث مرسل. عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود، وقد رُوي عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود، من النبي - صلى الله عليه وسلم م هذا الحديث أيضاً. وهو مرسل أيصاً، وأخرجه أبو داود (ح ص ١٦٥ الحديث ١٢٧٠) فيه قصة وجاء فيه: «.، قال عبد الله: فإني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم م يقول: "إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلمة ، أو يتناركان». وأخرجه النسائي في روايتين (ج٧ ص بينة فهو ما يقول رب السلمة ، أو يتناركان». وأخرجه النسائي في روايتين (ج٧ ص بينة فهو ما يقول رب السلمة ، أو يتناركان». وأخرجه النسائي في روايتين (ج٧ ص بينه وسلم الهود والمين بينه فهو ما يقول رب السلمة ، أو يتناركان». وأخرجه النسائي في روايتين (ج٧ ص

الرواية الأولى: •عن عبد الرحمن بن محمد الأشعث عن أبيه عن جده. قال عبد الله: سمعت رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ يقول: إذا اختلفا البيعان وليس بيهما بية فهو ما يقول رب السلعة أو يتركا»

الرواية الثانية فيها قصة وجاء فيها: ق... فقال أبو عبيدة أتى ابن مسعود في مثل هذا فقال: حضرت رسول الله عليه وسلم ـ أتى بمثل هذا، فأمر البائع أن يستحلف ثم يختار المبتاع، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، وأخرج أحمد عدة روايات (ج١ ص ٤٦٦):

الرواية الأولى: قال: سمعت رسول الله _ صلى الله عليه رسلم _ يقول: إذا اختلف السعان عالقول ما قال البائع والمبتاع بالخيار».

الرواية الثانية: قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: إذا اختلف البيعان وليس بينهما بنة فالقول ما يقول صاحب السلعة أو يترادان.

الرواية الثالثة: فيها قصة وجاء فيها: ﴿ . . . فقال أبو عبدة أنى عبد الله بن مسعود في مثل هذا فأمر البائع أن يستحلف ثم يخبر المستاع إن شاء أحذ إن شاء ترك الرواية الرابعة: فيها قصة وجاء فيها: ﴿ . . . قال: أقضي بما قضى به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا اختلف البيعان ولم تكن بينة، فالقول قول البائع، أو يتراءان البيع، الروايات التي جاء فيها زيادة ﴿ والسلمة قائمة ﴾ أو ما في معاها. أحرج =

نكل أحدهما عن اليمين لزمته(١) دعوى الآخر.

(وإن) (٢) اختلفا في الأجل أو في شرط الخيار أو في استيفاء بعض الشمر، فلا تحالف، لأن التحالف بالثمن (٤) عرف (٥) بالنص في المتبايعين فهذا يشير إلى أنه فيما يختص (في البيع) (٦)، والقول قول من ينكر الخيار والأجل مع يمينه، لأن القول قول المنكر في الشرع (٧).

وإن هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا عند أبي حنيفة (١٠ وأبي يوسف (١٠ _ رحمه الله) (١٠ _) والقول قول المشتري، وقال محمد (١٠ _ (رحمه الله) (١٠ _) يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك، لقوله _ عليه السلام _: "إذا اختلف البيعان تحالفا وترادا (١١١) من غير شرط قيام السلعة، و (١٢) لأبي حنيفة وأبي

ابن ماجة (ج٢ ص ٧٣٧ الحديث ٣٥١١) عن الفاسم بن عبد الرحمن عن أبيه وفيه قصة وجاء فيه: ١٠. قال: فإني سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا اختلف البيعان، وليس بينهما بينة، والمبيع قائم بعبته، فالقول ما قال البائع، أو يترادان البيع. وأخرج أحمد (ج١ ص ٤٦٦) عن القاسم، عن عبد الله عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: "إذا اختلف البيعان والسلعة كما هي، فالقول ما قال البائع أو يترادان».

⁽١) في (ت) (لزمه).

⁽٢) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فإن).

⁽٣) سقطت من (ش).

⁽٤) سقطت من (ت، ش).

⁽٥) زيادة من نسخة النافع بهامش المستصفى (ل ٢٧٧ أ) وهي زيادة مهمة يحتاجها السياق.

⁽٦) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (بالبيع).

 ⁽٧) لعله يشير إلى قوله _ صلى الله عليه وسلم _: البينة على المدعى والبمين على من أنكر. وقد سن تخريجه مهامش الفقرة (٩٤٥).

⁽٨) د (ل ١٦٨ ١) ت.

⁽٩) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ١٩٧، ١٩٨.

⁽۱۰) سقطت من (ت، ش).

⁽١١) سبق تخريجه بهامش الفقرة السابقة.

⁽١٢) الواو زيادة من (ش) تجري على عادة المؤلف.

يوسف _ (رحمهما الله)() _ أن النبي _ (صلى الله عليه وسلم)() _ قال في حليث آخر: (إذا اختلف المتبايعان)() والسلعة قائمة $^{(1)}$ والمطلق مع المقيد إذا احتمعا في حادثة $^{(0)}$ واحدة $^{(7)}$ يحمل المطلق على المقيد.

479 ولو هلك أحد العبدين (۲), (۱) ثم اختلفا في الثمن (۱), (۱) لم يتحالفا عند أبي حيفة (۱۲) _ (رحمه الله) [1] _ إلا أن يرضى البائع أن يترك حصة الهالك، وقال أبو يوسف (۱۱), (۲۱) _ (رحمه الله) [1] _ يتحالفان ويفسح البيع في الحي [وقيمة الهالك أيضاً، وهو قول محمد (۱) _ (رحمه الله) [1) _ (۱۲), لانه يعتبر التحالف (۱۱) بعد هلاك الكل، وأبو يوسف _ (رحمه الله) (۱۵) _ يعتبر البعض بالكل، ولأبي حنيفة _ (رحمه الله) (۱۲) _ بأن (۱۲) التحالف في قدر القائم

⁽١) سقطت من (ت).

⁽٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (علبه السلام)

⁽٣) ما بين القوسين سقط من (ت، ش)

⁽٤) سبق تخريجه بهامش الفقرة السابقة.

⁽٥) في (ت) (حديثه) وهو تصحيف.

⁽٦) سقطت من (ش).

⁽٧) في (ت) (العبدين) وهو تصحيف.

 ⁽٨) جاء في المستصفى (ل ٢٧٨ أ) قوله: «ولو هلك أحد العبدين أراد به الهلاك قبل القبض قبل نقد الثمن . . ٠٠.

⁽٩) ن (ل ١٩٤١) ش.

⁽١٠) سقطت من صلب (ص) ملحقة تحت السطر-

⁽١١) ن (ل ١٩٤ أ) ص.

⁽١٢) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٢٠٤، ٢٠٤.

⁽١٣) ما بين المعكوفين بماثله في (ت) (والقول قول المشتري في الهالك، وقال محمد يتحالفان فيهما ويفسخ البيع في الحي وقيمة الهالك). ويلاحظ ينهما اختلاف في قول أبي يوسف وقد حقق هذا الاختلاف صاحب المستصفى (ل ٢٧٨ أ) ملخصة: ويحتمل أن يكون عند أبي يوسف _ رحمه الله _ روايتان أو يأول القول الناني بأن يجعل قوله: ويفسع البيع ابتداء كلام

⁽١٤) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (المحالف) وهو تصحيف.

⁽١٥) سقطت من (ت، ش).

⁽١٦) في (ت، ش) (أن)،

وحده لا يمكن لجهالته (۱) إلا بالباقي، وأنه لا يجوز، لأنه لا (۲) تحالف في الهالك إلا أن يرضى البائع أن يترك حصة الهالك، لأنه حينتذ يبقى النزاع في القائم فيجري فيه النحالف.

(١) في (ت) (بجهالته).

⁽٢) سَقط من (ش).

فبصيل

وإذا اختلف الزوجان في المهر فقالت المرأة (١) تزوجتني بالغين (١) وقال الرجل (٢) تزوجتني بالغين الفين (١) وقال الرجل (١) تزوجتك بألف، فأيهما أقام البينة قبلت بينته، لأنها تدعي الألفين (١) والرجل (٥) يدعي (استحقاقها بألف) (١) وإن أقاما البينة فالبينة (بيئة المرأة) (١) لأنها (١) أكثر إثماتاً، فإن (١) لم يكن لهما بيئة تحالفا عند أبي حنيفة (١١) ولم يفسح النكاح ويحكم بمهر (١١) المثل، فإن كان (مهر مثلها) (١١) مثل ما اعترف به الزوج أو أقل قضى بما قال (١١) الزوج، فإن (١١) كان مثل ما ادعته المرأة أو أكثر قضى (بما ادعنه) (١٥) المرأة، وإن (١١) كان (مهر

(١) زيادة من (ش) لإكمال السياق.

(۲) ن (ل ۱۹۸ پ) ت.

(٣) سقطت من (ت، ش).

(٤) في (ت، ش) (ألمين).

(٥) في (ش) (الروج).

(٦) كذا في (ت، ش) ويماثله في (ص) (الألف باستحقاقها).

(٧) ما بين القوسين بماثله في (ت، ش) (للمرأة).

(A) كذا في (ت، ش) رفي (س) (لأنه) وما أثبتناه هو الصواب للمجانسة مع التأتيث.

(٩) في (ت، ش) (وإن).

(١٠) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٢١٢ ـ ٢١٦.

(١١) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (مهر) وما أثبتناه أولى لحاحة إلى حوف اللباه! للمعاوصة.

(١٢)كذا في (ش) وهو الأولى في (ص) (المهر) وسقطت من (ت).

(١٣) في (شَ) (قاله).

(١٤) في (ت، ش) (رإن).

(١٥) ما بين القوسين يماثله في (ت) (ما ادعت).

(١٦) ن (ل ١٩٤ ب) ش.

المثل)(۱) أكثر مما اعترف به الزوج أو(۱) أقل مما اعترفت به المرأة قضى لها بمهر المثل، وقال أبو يوسف(۱) _ (رحمه الله)(١) _ الغول قول الزوج إلا أن يدعي شيئاً مستنكرا(۱) جدا(۱) ، لأنه يمكر ما تدعيه(۱) المرأة، ولأبي حنيفة _ (رحمه الله)(١) _ أن كل واحد منهما ينكر ما يدعيه صاحبه فإذا(١) وقع التساوي في الإنكار يحكم بمهر(١) العثل فيه(١٠).

وإذا اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وترادا، كما في البيع، وإن اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا، لأن أحد العوضين هلك وهو المنفعة وهي (١١) المبيع (والقول في الماضي)(١٢) قول المستأجر (وإن اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا وفسخ العقد فيما بقي والقول في الماضي قول المستأجر)(١٣).

وإن اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتحالفا عند أبي حنيفة (١٤) _ (رحمه الله)(٤) _ وقال أبو يوسف ومحمد (١٤) _

⁽١) ما بين القوسين سقط من (ت).

 ⁽۲) في (ش) (و) والربط بـ (أو) هو الصحيح، لأن السياق يعرض لحالتين وليس لحالة واحدة.

⁽٣) انظر المرجع السابق.

⁽٤) سقطت من (ت).

⁽٥) ن (ل ١٦٥ ب) ص.

⁽٦) في هامش (ص) زيادة توضيح (قبل أراد به المستنكر شرعاً وهو ما دون العشرة).

⁽٧) في (ش) (يدعيه) وهو تصحيف.

⁽٨) في (ت) (وإذا),

 ⁽٩) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (مهر) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى حرف الباء للمعاوضة.

⁽۱۰)سقطت من (ت، ش).

⁽١١) في (ش) (هو).

⁽١٢) ما بين القوسين زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

⁽١٣) ما بين القوسين زيادة من هامش (ش) وهي زيادة مهمة فيها حكم جديد.

⁽١٤) انظر؛ الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٢١٩.

(رحمهما الله)(١) _ يتحالفان(٢) وتفسخ (١) الكتابة اعتباراً بالبيع، و(١) لابي حنيفة _ (رحمه الله)(١) _ أن التحالف بخلاف القياس في البيع، والكتابة بست في معناه(٥) لأنها غير لازمة من جهة المكاتب.

وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجل⁽¹⁾ فهو للرحل وما يصلح للرجل لأن الرجل قوّام وما يصلح للنساء فهو للمرأة، وما يصلح لهما فهو للرحل، لأن الرجل قوّام على المرأة فكان ما في الدار في يد الروج من وجه، لأنه أقوى ومن وجه في يد المرأة، لأنها أقرب فتساويا فترجح^(۷) بالصلاح^(۱)، فلما^(۱) استويا^(۱) في الصلاح^(۱) فالرحل أولى بالقوة.

(۱۲) فإذا مات أحدهما واختلف (۱۲) ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء (فهر للباقي) (۱۳) منهما عند أبي حنيفة (۱۲) _ (رحمه الله) (۱۱) _، لأن البد للحي (۱۵) ، وقال أبو يوسف (۱۵) _ (رحمه الله) (۱۱) _ بدفع (۱۱) (إلى

⁽١) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽٢) ن (ل ١٦٩ أ) ت.

⁽٣) كذا في (ت) وفي(ص، ش) (يفسخ) وما أثبتاه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٤) الوار زيادة من (ش).

⁽٥) كذا في (ش) رفي (ص، ت) (معناها) رما أثبتناه أولى لعود الضمير على (البيع) رايس على الكتابة.

⁽٦) في (ت، ش) (للرجال).

⁽V) نَ (ل ١٩٥٥) ش.

⁽٨) في (ش) (بالصلاحية).

⁽٩) في (ش) (رإذا) وفي (ت) (فإذا).

⁽١٠) في (ت) (تساويا).

⁽١١) في (ش) (الصلاحية).

⁽۱۲) في (ش) (اختلفت).

⁽١٣) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فللباقي).

⁽١٤) انظر: الهداية مع شرح بتح القدير ج٧ ص ٢٣١.

⁽١٥) في (ت، ش) زيادة (لا غير).

⁽١٦) في (ت) (ندفع) وما أثبتناه هو الصحيح للمجانسة مع التذكير.

المرأة)(1) ما يجهز به مثلها، والباقي للزوج، لأن الزوج أقوى($^{(1)}$ فترجع يده إلا بقدر($^{(1)}$ جهاز مثلها، (وقال محمد ــ رحمه الله ــ المشكل للزوج على كل حال، لأن ورثة الزوج يقومون مقامه، فكان القول قولهم في المشكل)($^{(1)}$ وفيها أقوال العلماء($^{(0)}$ ذكرناها بطولها في الوافي($^{(1)}$ وفي هذا المقدار($^{(1)}$ كفاية (وهو شرط)($^{(1)}$ كتابنا هذا.

(١) ما بين القوسين يماثله في (ت) (للمرأة).

⁽٢) ن (ل ١٦٦ أ) ص.

⁽٣) في (ش) (في قدر).

⁽٤) ما بين القومين صقط من (ت، ش).

⁽٥) في (ت) (للعلماء).

 ⁽٦) جاء في المستصفى (ل ٢٧٩ ب) قوله: «الوافي اسم كتاب في الفقه للمصنف رحمه الله ـ١.

⁽٧) ني (ت) (القدر).

⁽٨) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (وهذا شرطنا) وهو تصحيف.

٩٦٨ (وإذا)(١) باع جارية مجاوت بولد فادعاه البائع: فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم باع فهو ابن البائع(٢) وأمه أم ولد له ويفسخ البيع ويرد الثمن، لأنه أمكن إثبات النسب فيثبت(١).

وإن العلوق في ملكه . لان العلوق في ملكه .

وإن جاءت به لأكثر من سنة أشهر لم تقبل(١) دعوة البائع فيه، لأن العلوق في ملكه محتمل إلا أن يصدقه المشترى.

179 فإن مات الولد فادعاه البائع (وقد) (٧) جاءت به لأقل من ستة أشهر لم يثبت الاستيلاد في الأم، لأنه لم (٨) يثبت نسب الولد منه (٩) بموته (١٠).

(وإن)(١١١) ماتت الأم فادّعاه وقد جاءت به لأقل من ستة أشهر ثبت

⁽١) ما بين القوسين زيادة من (ت) وهي زيادة مهمة للربط وفي (ش) زيادة (ومن).

⁽٢) من (ش) (للبائم).

⁽٣) في (ش) زيادة (السب)،

⁽٤) د (ل ١٦٩ ب) ت.

⁽٥) ما بين القوسين يماثله في (ش) (أو بعد دعوته).

⁽٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (يقبل) وما أثبتناء أولى للمجانسة مع التأنيث.

 ⁽٧) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (فقد) وما أثبتناه هو الصحيح لحاجة المقام إلى
 الراوة التي هي لمطلق الجمع، فليس المقام مقام تعليل أو تفريع.

⁽٨) في (ت) (لا).

⁽٩) مقطت من (ت).

⁽۱۰) ت (ل ۱۹۵ ب) ش.

⁽١١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإن)-

النسب في الولد، لأمه الأصل (وأخذه)(١) البائع ويرد الثمن كله في قول أبي حتيفة (٢) _ (رحمه الله)(٣) _ لأنه تبين أن الأم لم يصح البيع فيها، وقالا(٢) يرد حصة الولد ولا يرد حصة الأم، لأنه يثبت النسب ثم يستند⁽¹⁾ إلى وقت العلوق، وتعذر القول بثبوت النسب في حق الأم لهلاكها فبقيت مبيعة.

ومن ادعى نسب أحد^(ه) التوأمين ثبت نسبهما جميعاً منه، لأن علوقهما بمرة واحدة (والله أعلم)^(۱).

⁽١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فأخذه).

⁽٢) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٢٧٧.

⁽٣) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽١) ني (ت) (پسند).

⁽ه) د (ل ۱۹۲ ب) ص.

⁽٦) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

Store 30%

كتاب الإقرار

كتاب الإقرار

نسل

• 4٧] إذا أقر الحر (البالغ العاقل)(1) بحق لزمه إقراره مجهولاً كان المقر به أر معلوماً، ويقال له بين المجهول^(٢)، لأن الظاهر هو الصدق في خبره، والله له معلوماً، ويقال له بين المجهول^(٢)، لأن الظاهر هو الصدق في خبره، والله له تعالى _ (يَتَأَيُّهَا اَلَيْسِنَ مَامَّوا (٤)(٥) كُونُوا وَيَتَالِي لَهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ

ولو قال لفلان علي شيء يحب أن يبين ماله قيمة، لأن الواجب ماله (^{٧٧} قيمة، فدو (^{٨١} ادعى المقر له أكثر (من ذلك) (^{٩١)} فالقول للمقر، لأنه منكر للزيادة.

المه ولو قال تفلان عليّ مال فالقول له في القدر (١٠٠)، قإن قال (مال عظيم)(١١٠)

(١) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

(٢) في (ت) (الجهول) وهو تصحيف.

(٢) في (ت) (أمره).

(٤) قرُّله _ تعالى _ ﴿ يَكَأَيُّهُمَا اللَّهِ سِنْ مَامَنُواْ ﴾ لم يشت في (ص) .

(۵) ن (ل ۱۷۰ أ) ت.

(٦) من الآية ١٣٥، سورة النساء.

(٧) كذا ني (ت، ش) ني (ص) (عليه) وهو تصحيف.

(٨) في (تَ) (فإن).

(٩) ما بين القوسين سقط من (ت).

(١٠) في (ش) زيادة (مع يميمه) وهي زيادة صحبحة بشرط أن يدعي المقر له أكثر من دلك. انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٣٠٣.

(١١) في (ت، ش) (مالاً عظيماً) رهو خطأ، لأن تقديرها علمي مال: مستدا وحسر محدرف فلا علة لنصبه. لم يصدق في أقل من مائتي درهم، لأبه يوصف بالعظمة (١) عبث اعتبره الشرع نصاباً. فإن قال دراهم كثيرة لم يصدق في أقل من عشرة دراهم (٣) الشرع نصاباً. فإن قال دراهم كثيرة لم يصدق في أقل من عشرة دراهم لأنه يوصف بالكثرة من حيث أنه (٤) ينتهي به اسم الدراهم، ولو قال (٥) دراهم فهي ثلاثة، لأنها أقل الجمع إلا أن يبين أكثر منها (١) فيلزمه (٧)، (لأن اللفظ يحتمله) (٨).

٩٧٢ فإن قال كذا كذا درهماً لم يصدق في أقل من أحد عشر درهماً (١٠)، لأنه أقل عدد أضيف إلى عدد من غير تخلل عاطفة (١٠).

(ولو)(١١) قال كذا وكذا درهماً لم يصدق في أقل من أحد وعشرين درهماً (١٢).

فإذا (١٢) قال له عليّ، نقد أقر بدين، لأن كلمة (٩) «عليّ» كلمة وجوب، وإن قال عندي أو قِبَلي فهذا إقرار بأمانة (١٤) في يده.

٩٧٣ وإذا قال له^(١٥) رجل ئي عليك ألف^(١٦)

(١) في (ت) (بالعطيم).

(٢) ن (ل ١٩٦) ش.

(٣) سقطت من (ت، ش).

(٤) زيادة من (ت، ش) لإكمال السياق.

(۵) في (ش) زيادة (علي).

(٦) في (ش) (من ذلك).

(٧) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش وسقطت من (ت، ش).

(٨) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهو تعليل مهم.

(٩) سقطت من (ت).

(۱۰) في (ت، ش) (عاطف).

(١١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإن) وفي (ت) (وإن).

(١٢) في (ش) زبادة (لأنه ذكر عددين مبهمين بينهما حرف العطف وأقل ذلك من المفسر أحد وعشرون فيحمل عليه).

(١٣) مي (ش) (وإذا) وفي (ت) (وإن).

(١٤) في (ش) (بالأمانة).

(١٥) ن (ل ١٦٧ أ) ص.

(١٦) في (ش) زيادة (درهم) فوق السطر.

فقال: أتزنها (١) أو انتقدها (٢) أو أجَلني (٣) بها أو قد قضيتكها: فهذا (١) إقرار، لأن البهاء (والألف) (٥) ينصرف إلى الألف المذكورة وهي الموصوفة بالوجوب.

ومن أقر بدين مؤجل فصدقه (٦) المقر له في الدين وكذبه في الأجل لرمه (٧) حالاً، لأنه أوجب على نفسه الدين وادعى التأجيل عليه، ويستحلف (٨) المقر له على الأجل، لأنه ينكر التأجيل من نفسه.

⁽١) جاء في الهداية مع شرح فتح القدير (ج٧ ص ٢١٤): «فكأنه قال: اتزن الألف التي لك عليَّ .

⁽٢) في (ش) (تنقدها).

⁽٣) في (ش) (أحلني) وهو تصحيف.

⁽٤) في (ش) (فهؤلاء).

⁽٥) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) يحتاجها المقام.

⁽۱) د (ل ۱۷۰ پ) ت.

⁽٧) في (ت، ش) زيادة (الدين).

⁽۸) ن (ل ۱۹۱ ب) ش.

9 ومن أقر واستثنى متصلاً بإقراره صبح الاستثناء ولزمه الباقي، كما في قوله _ تعالى (1) _ : ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلّا خَسِينَ عَامًا ﴾ (1) وسواء استثنى الأقل أو الأكثر، لأن الاستثناء تكلم بالحاصل بعد الثنيا، فإن استثنى الجميع لزمه الإقرار وبطل الاستثناء، لأن استثناء (1) الكل رجوع - (وإن) (3) قال له علي مائة درهم إلا ديناراً أو إلا قفيز حنطة لزمه مائة درهم إلا قيمة الدينار أو القفيز، لأنه أمكن تصحيحه من هذا الوجه.

وإن قال له عليّ مائة ودرهم فعليه مائة درهم ودرهم، لأن العرف يراد به الدراهم، ولو^(a) قال مائة وثوب فعليه ثوب ويرجع في تعيين^(c) المائة إليه، لأنه يقال أعطاه مائة وثوباً ولا يريدون به الثياب، وإنما يريدون^(v) شيئاً من النقدين، لأن الجمع في الكسوة والنفقة معهود.

وإن أقر بحق وقال إن شاء الله متصلاً بإقراره لم يلزم الإقرار [لما مرّ في الأيمان (^^).

ومن أقر(٩) (وشرط النخيار لزمه)(١١) الإقرار](١١) وبطل الخيار لأن

⁽١) سقطت من (ت).

⁽٢) من الآية ١٤، سورة العنكبوت.

⁽٣) في (ش) (الاستثناء).

⁽٤) ما بين القرسين يماثله في (ش) (فإن).

⁽٥) في (ت) (إن).

⁽٦) في (ت ش) (تفسير).

⁽٧) مي (ټ) زيادة (به).

⁽٨) في الأيمان الفقرة (٥٠٩، وفي الطلاق الفقرة (٣٤٣)).

⁽٩) نُ (ل ١٦٧ ب) ص،

⁽١٠) ما بين القرسين غير واضح في (ت) بسبب الأرضة.

⁽١١) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ت) ملحق بالهامش.

الإقرار إخبار والحيار لا يتحقق في الإخبار (عن(١) الحق)(٢).

4۷۹ ومن (٢) أقر بدار واستثنى (١) بناتها لنفسه فللمقر له الدار والبناه (٩) ، لأن اسم الدار لا يتناول البناء لفظاً بل تبعاً ، والاستثناء إخراج بعض ما تناوله (٢) اللفظ . وإن قال بناه هذه الدار لي والعرصة لفلان فهو كما قال . ومن أقر بتمر في قوصرة (٧) لزمه التمر والقوصرة ، لأن القوصرة تباع تبعاً للتمر ومن (٨) أقر بدابة في اصطبل (٩) لزمته الدابة لا الاصطبل (٢٠).

(١) سقطت من (ت).

- (٣) ن (ل ١٩٧١) ش.
- (١٤) ن (ل ١٧١ أ) ت.
- (٥)في (ش) زيادة (جميعاً).
- (٦) في (ش) (يناوله) وهو تصحيف.
- (٧) القوصرة والقوصرة، مخفف ومثقل: وعاء من قصب يرفع فيه التمر من البواري،
 والبواري هي الحصر المنسوجة من القصب. انظر: لسان العرب ج٥ ص ٣٦٥٠،
 ج١ ص ٣٨٦. ثاج العروس ج٢ ص ٤٩٩.
 - (٨) في (ت، ش) (لو).
- (٩) في (ش) (اسطيل) وما أثبتهاه أولى. والاصطيل هو موقف الدامة وقيل موقف الفرس، وهي بالصاد وليست بالسين. انظر: لسان العرب ج١ ص ٨٨.
 - (١٠) في (ش) (الأسطيل) وما أثبتناه أولى لما ذكرنا آخاً.

⁽٢) ما بين القوسين مقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

وإن قال غصبته ثوباً في منديل لزماه جميعاً، لأن المنديل يعد صواناً لثوب عادة وكذا لو قال له علي ثوب في ثوب لزماه، وإن قال (علي ثوب) (۱) في عشرة أثواب لم يلزمه (إلا ثوب واحد) عند أبي يوسف (۱) وحمه الله -1 وقال محمد (رحمه الله) (۱) ويلزمه أحد عشر ثوباً (۱) لأنه قد (۱) يصان الثوب النفيس (في عدد) من الثياب فصار كالثوب (۱۸ الواحد، ولأبي يوسف (رحمه الله) (۱) واثوب لا يصان في عشرة أثواب (۱۱) فصار بياناً لمجمل (لا لما يجعل) (۱۱) تبعاً له كما في الذابة والاصطبل (۱۲).

٩٧٨ ومن أقر بغصب ثوب وجاء بثوب معيب فالقول قوله (لأنه هو^(٦٢) المجمل)^(١٤) وكذا لو أقر بدراهم وقال هي^(١٥) زيوف. ولو قال له عليّ خمسة

⁽١) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش وسقط من (ت، ش).

⁽٢) ما بين القوسين ذكر في (ت، ش) بعد عبارة (عند أبي يوسف ـ رحمه الله ـ).

⁽٣) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٣١٩.

⁽٤) سقطت من (ت).

⁽٥) سقطت من صلب (ت) ملحقة فوق السطر.

⁽٦) سقطت من (ش).

⁽٧) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (بعدد).

⁽A) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (كثرب) وهو تصحيف.

⁽٩) زيادة من (ش) بحتاجها المقام.

⁽۱۰) في (ت) (ثباب).

⁽١١) ما بين القوسين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش.

⁽١٢) في (ش) (الاصطبل) وما أثنتناه هو الصحيح كما بينا في الفقرة السابقة.

⁽١٣) سقطت من (ت، ش).

⁽١٤) ما بين القوسين مقط من صلب (ش).

⁽۱۵) بی (ش) (منّ)،

في خمسة يريد به (۱) الضرب (۱) والحساب: لزمه (۱) خمسة واحدة، لأن الضرب (في غير الممسوح (۱) يراد به) (۱) تكثير الأجزاء (۱) لا تكثير الذات، فروى (۱) الحسن (۱) عن أبي حنيفة (۱) _ (رحمه الله) (۱۱) _ يلزمه خمسة وعشرون (۱۱) ، (۱۱) وإن قال أردت خمسة مع خمسة لزمه (۱) عشرة.

وإن (١٣) قال له عليّ من درهم إلى عشرة لزمه (١٣) تسعة عند أبي حنيفة (١٤) _ (رحمه الله) (١) _ لأن عنده يلزمه (١٥) الابتداء وما بعده وتسقط الغاية، لأن الأول يدخل غالباً كما في قولنا سني ما بين خمسين إلى ستين، (وقال أبو يوسف ومحمد _ رحمهما الله _)(١٦) يلزمه العشرة كلها، لأن الحدين قد (١) يدخلان في الإباحات كما يقال كل هذا (١٧) الرغيف من هاهنا إلى هاهنا، وقال زفر (١٤) _ (رحمه الله)(١) _ لا يدخل الحدان (١٨).

⁽١) سقطت من (ت).

⁽۲) ن (ل ۱۹۷ ب) ش.

⁽٣) في (ش) (لزمته).

⁽٤) أي المساحة.

⁽٥) ما بين القوسين زيادة من(ش).

⁽١) ن (ل ١٦٨ أ) ص.

⁽٧) ني (ت، ش) (وروي).

 ⁽A) سبق ترجمته _ رحمه الله _ بهامش الفقرة (١٤).

⁽٩) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٣٢١، ٣٢١.

⁽۱۰) زيادة من (ش). -

⁽١١) في (ش) (عشرين) وهو خطأ لحوي.

⁽۱۲) لا (ل ۱۷۱ ب) ت.

⁽١٣) في (ش) (لو) وفي (ت) (إذا).

⁽¹٤) انظر: المرجع السابق ج٧ ص ٣٢١.

⁽١٥) مقطت من صلب (ت) ملحقة بالهامش،

⁽١٦) ما بين القرسين يماثله في (ت، ش) (وقالاً).

⁽١٧) سقطت من (ش).

⁽١٨) في هامش (ش) زيادة (فتلزمه الثمانية).

نصل

(الله) (۱) (۱) قال له على ألف درهم من ثمن عبد اشتريته منه (ولم أقبضه) (۱) وإذا) (۱) قال له على ألف درهم من ثمن عبد اشتريته منه (ولم أقبضه) (۱) وإن ذكر عبداً بعينه (۱) قيل للمقر له إن شئت فسلم العبد، وخذ الألف وإلا فلا شيء لك، لأنه أقر بالوجوب بسبب معين وذلك يوجب تسليم العبد، وإن قال من ثمن عبد و (۱) لم يعينه لزمه (۱) الألف في قول أبي حنيفة (۱) (1) (رحمه الله) (۱) (1) وقال أبو يوسف (۱) (1) (رحمه الله) (1) عوض عبد لم يسلم (۱) (1) (1) لأبي حنيفة (۱) (1) (رحمه الله) (1) أن قوله علي ألف بالنظر إليه يقتضي الوجوب، وقوله من ثمن عبد، محتمل فلا يبطل الصدر المتيقن بالشك (والاحتمال) (۱۱).

٩٨١ ولو قال له عليّ ألف من ثمن خمر أو خنزير لزمه (١٠) الألف، لأن

⁽١) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة.

⁽٢) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة لكونه قيد له أثر في الحكم.

⁽٣) في (ش) (معيناً).

⁽٤) الوار سقطت من (ش).

⁽٥) في (ش) (لزمته).

⁽٦) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٣٣٧، ٣٣٨.

⁽٧) زيادة من (ش).

⁽A) زيادة من (ش) يحتاجها المقام.

⁽٩) في (ت) (تكون).

⁽۱۰) في (ش) (يسلمه).

⁽١١) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة للربط.

⁽۱۲) ن (ل ۱۹۸ أ) ش.

⁽۱۳) سقطت من (ت).

⁽١٤) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽١٥) في (ش) (لزمته).

آخر الكلام يبطل أوله فلا يصدق فيه، كما لو رجع عنه.

ولو قال⁽¹⁾ له عليّ ألف من ثمن⁽¹⁾ مناع وهي زيوف، وقال المقر له جياد، لزمه⁽¹⁾ الجياد في قول أبي حنيفة⁽¹⁾ _ (رحمة الله عليه)⁽²⁾ _ وعند أبي يوسف⁽⁰⁾ _ (رحمه الله)⁽¹⁾ _ لا يلزمه^(۷)، كما في الغصب، ولأبي حنيفة _ (رحمه الله)^(۸) _ أن⁽¹⁾ قوله من ثمن متاع يقتضي وجوب الجياد، لأنه الثمن المعتاد فلا يصدق في التقييد⁽¹⁾ وهذا التقييد لم يوجد في الغصب.

⁽۱) ن (ل ۱۲۸ ب) ص،

⁽٢) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽٣) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٣٤٢.

⁽٤) في (ش) (رحمه الله) وسقطت من (ت).

⁽٥) انظر المرجع السابق·

⁽٦) سقطت من (ت).

⁽٧) ن (ل ۱۷۲ أ) ت.

⁽۸) زیادة من (ش).

⁽٩) زیادة من (ت، ش)،

⁽١٠)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (التعبير) وهو تصحيف.

نصل

٩٨٢ ومن أقر لغيره بخاتم فله (الحلقة والفص)^(۱)، لأن اسم الخاتم يشملهما^(۱) وكذلك إذا أقر بسيف فله النصل^(۱) والجفن^(۱) والحمايل^(۱)، وإن أقر بحجلة⁽¹⁾ فله العبدان والكسوة^(۵).

(۱) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

⁽٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (بشملها) وما أثبتناه هو الصواب لعود الضمير على مثنى.

⁽٣) سبق توضيحها بهامش الفقرة (٨٢٧).

 ⁽³⁾ الحجلة، بالتحريك واحدة حجال العروس، بيث كالقبة يزين بالثياب والأسرة والستور، انظر: الصحاح ج٤ ص ١٦٦٧، لسان العرب ج١ ص ٧٨٧.

⁽٥) في (ش) زيادة (لإطلاق الآسم على الكل عرفاً).

نصل

(ومن)(۱) (قال لحمل فلانه عليّ ألف)(۲) فإن قال أوصى به فلان أو مات أبوه فورثه صح الإقرار، وإن أبهم الإقرار لم يصح عند^(٣) أبي يوسف⁽²⁾ _ (رحمه الله)(°) _ [وقال محمد(٤) _ (رحمه الله)(°) _](١) يصح ويحمل على الإرث أو (٧) الوصية، (ولأبي يوسف) (٨) _ (رحمه الله) (١)، (١٠٠ _ أن مطلق الإقرار ينصرف إلى الإقرار بالغصب منه أو الاستدانة منه (١١)، وإنه لا يتصور

ولو أقر بحمل جارية أو حمل شاة(١٢) صح الإقرار ولزمه، لأنه يتصور أن يستحقه بسبب الوصية.

⁽١) ما بين القوسين زيادة من (ت) وهي زيادة للربط وفي (ش) زيادة (وإن).

⁽٢) ما بين القوسين يماثله في (ش) (أثر لحمل فلانة بألف درهم).

⁽٣) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (وقال) وما أثبتناه هو الصحيح لمماثلته ما جاء في الهداية مع شرح فتح القدير: (ج٧ ص ٣٢٤، ٣٢٥).

⁽٤) انظر المرجع السابق.

⁽٥) سقطت من (ت).

⁽٦) ما بين المعكوفين زيادة من (ت) وهامش (ش) لمماثلته ما جاء في المرحع السابق.

⁽٧) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (و) وما أثبتناه هو الصحيح لأن كل واحد منهما سبب مستقل یکفی بمفرده،

⁽A) كذا في (ت، ش) رفي (ص) (ولأبي حنيفة) وما أثبتناه هو الصحيح لما ذكرنا آنفاً في الهامش (٢) ٦).

⁽٩) سقطت من (ت).

⁽۱۰) ت (ل ۱۹۸ ب) ش.

⁽١١) زيادة من (ش) يحتاجها المقام،

⁽١٢) في (ت) زيادة (لرجل).

وإذا أقر الرجل في مرض موته بديون وعليه ديون في صحته وديون لمرمته في مرضه (۱) بأسباب معلومة فدين الصحة والدين المعروف (۱) الأسباب مقدم، فإذا قضيت وفضل شيء كان فيما أقرب به (۱) حال المرض (۱) وقال الشافعي (۱) _ (رحمه الله) (۱) _ هي سواء لتساوي الوجوب (۱) فيها، ولنا: أنه تعلق بالمال تلك الديون فلا يظهر وجوب هذا الدين بإقراره في حق من أقر له (۱).

وإن لم يكن (١٠) عليه (دين في صحته)(١١) جاز إقراره، والمقر له أولى من الورثة، لأن الدين ظهر بإقراره، والأرث من بعد وصية أو دين (١٢).

وإقرار المريض لوارثه باطل إلا أن يصدقه فيه بقية الورثة، لأنه لو صح كان سبباً للعداوة وقطيعة الرحم عادة، ومن أقر لأجنبي في (مرض موته)(۱۲) ثم قال هو ابني ثبت نسبه وبطل إقراره له(۱۵)، لأنه أقر(۱۵) للوارث.

ولو أقر لأجنبية ثم تزوجها لم يبطل(١٦)

⁽١) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (مرض) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الضمير.

⁽٢) في (ت) (المعروفة).

⁽٣) في (ت، ش) (بالأسباب).

⁽٤) في (ت، ش) زيادة (في).

⁽٥) انظر: بدائم الصنائع ج٢ ص ٣٤٤.

⁽١) انظر المهذب ح٢ ص ٣٤٤.

⁽٧) سقطت من (ت).

⁽٨) ن (ل ١٦٩ أ) ص.

⁽⁴⁾ ن (ل ۱۷۲ ب) ت.

⁽۱۰) في (ت) (تكن).

⁽١١)ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (في صحته دين).

⁽١٢) لقوله - تعالى -: ﴿ مِنْ بُعُدِ وَمِسيَّةِ يُوْمِي بِهَا ۚ أَوَّ دَيَّيَ ۗ ﴾. من الآية ١١، سورة النساء.

⁽١٣)كذا في (ش) وفي (ص، ت) (مرضه) وما أثبتناه أكمل.

⁽١٤) سقطت من (ش).

⁽١٥) في (ش) (إقرار).

⁽١٦) في (ت) (تبطل) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التذكير.

إقراره لها، لأنه(١) بالتكاح لم يتبين وراثتها(٢) عند الإقرار بخلاف الابن.

ومن طلق زوجته في مرضه ثلاثاً ثم أقر لها بدين ومات فلها الأقل من الدين ومن ميراثها إن كان قبل انقضاء العدة للتهمة، وإن كان بعد انقضاء العدة يجوز، لأن المعتبر عند موت المورث

⁽١) ني (ش) (لأن) وني (ت) (لا) وهو تصحيف.

⁽۲) ن (ل ۱۹۹ آ) ش.

نصل

٩٨٦ ومن أقر بغلام _ يولد مثله لمثله وليس له نسب معروف _ أنه ابنه وصدقه الغلام ثبت نسبه وإن كان مريضاً، ويشارك الورثة في الميراث لثبوت نسبه.

ويجوز إقرار الرجل (بالوالد والولد)(١) والزوجة والمولى، لأنه إقرار على نفسه، وإقرار المرأة بالولد(٢) والزوج والمولى جائز(٣) ولا يقبل بالولد إلا أن يصدقها زوجها(١) قال عمر(٥) ... رضي الله عنه ..: «لا يورث حميل(١) إلا بسنة)(١).

ومن أقر (٨) بنسب غير الوالدين والولد مثل الأخ والعم: لم يقبل (٩)

(۱) ما بين القوسين يماثله في (ش) (بالولد وبالوالدين) وفي (ت) (بالوالدين والولد).

⁽٢) في (ت، ش) (بالوالدين).

⁽٣) في (ش) (بجوز) وسقطت من (ت).

⁽٤) في هامش (ش) زيادة (أو تشهد بولادتها قابلة),

⁽٥) سبق ترجمته مرضى الله عنه مبهامش الفقرة (٤٣).

⁽٦) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (حمل) وما أثبتناء أولى لموافقته لفظ الأثر.

⁽٧) أخرجه الدارمي وعبد الرزاق: فقد أخرجه الدارمي (ج٣ ص ٣٨٧): قال: أحبرنا يزيد بن هارون، ثنا الأشعث، عن الشعبي قال: «كتب عمر بن الخطاب إلى شريح: أن لا يورث الحميل إلا ببيئة، وإن جاءت به في خرقها». وأخرجه عبد الزراق (ج١٠ ص ٢٩٩، ٣٠٠ الحديث ١٩١٧) عن الثوري، عن جابر، عن الشعبي، عن شريح: «أن عمر من الخطاب كتب إليه: ألا يورث الحميل إلا ببيئة».

⁽٨) ن (ل ١٦٩ ب) ص.

⁽٩) د (ل ۱۷۳ ا) ت.

إقراره (في النسب)(۱)، لأنه إقرار على الغير، فإن كان له وارث معروف قريب أو بعيد فهو أولى من المقر له، لأنه لم يشت إقراره(٢) في حق غيره، وإن لم يكن له وارث (٢) استحق المقر له (ميراثه(٢) لأنه نفذ على المقر)(١).

ومن مات أبوه فأقر بأخ^(ه) لم يثبت نسبه^(٦) ويشاركه في الميراث لنفاذ الإقرار على نفسه.

⁽١) ما بين القوسين سقط من (ش).

⁽٢) زيادة من (ش) لدمم الإلتباس.

⁽٣) سقطت من صلب (ش) ملحفة بالهامش.

⁽٤) ما بين القوسين سقط من صلب (س) ملحق بالهامش.

⁽٥) في (ت) زيادة (له) فوق السطر -

⁽٦) في (ت، ش) (نسب أخيه).



كتاب الوكالة(١)

المم كل عقد (٢) جاز أن يعقد الإنسان بنفسه (٣) جاز له أن يوكل به (١) لأنه ربعا لا يقدر على تحصيله بنفسه (٥) . فيجوز (١) التوكيل مالخصومة في سائر الحقوق للضرورة (٧) في إبقائها (٨).

ويجوز التوكيل^(١) بالاستيفاء إلا في الحدود والقصاص تكلفاً للدرء، فإن الوكالة لا تصح باستيفائها لا بحضرة الموكل و^(١١) التوكيل^(١١) بغير رضا الخصم (لا يجوز)^(١٢) إلا أن يكون الموكل مريضاً أو غائباً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً^(١٢)، (وقال أبو يوسف ومحمد^(١٢) ... رحمهما الله ـ)^(١٤) يجوز كما في سائر الوكالة^(١٥) و^(١٦) لأبي

⁽١) ن (ل ١٩٩ ب) ش.

⁽٢) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش،

⁽٢) سقطت من صلب (ت) ملحقة بالهامش.

⁽٤) في (ش) وفوق السطر في (ت) زيادة (غيره).

⁽٥) في (ت) زيادة (فبحتاج إلى توكيل غيره في تحصيله).

⁽٦) في (ت، ش) (ويجوز).

⁽٧) في (ت) زيادة (و) لا داعي لها فهي تحيل المعني.

⁽٨) في (ش) (إثباتها).

⁽٩) زيادة من (ش) لرفع الالتباس.

⁽١٠) الواو زيادة من (ت، ش) يحتاجها المقام للربط.

⁽١١) سقطت من (ش).

⁽١٢) ما بين القوسين في (ش) جاء قبل كلمة •التوكين ا

⁽١٣) انظر: المبسوط ج١٩ ص ١٩٦.

⁽١٤) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وقالا)

⁽١٥) مي (ت، ش) (الوكالات).

⁽١٦) الوَّاوِ زيادة مَن (ت، ش) وهي زيادة للربط.

حنيفة _ (رحمه الله)(١) _ أن الناس يتفاوتون بالخصومة(٢) فله أن لا يرضى بخصومة البعص (٣).

٩٨٩ ومن شرط الوكالة أن يكون (٤) الموكل (٥) مالكاً للتصرف، النه الأصل في الحقوق ويلزمه (١) الأحكام.

ويشترط أن يكون (٧) الركيل ممن يعقل العقد ويقصده. وإذا وكل الحر البالغ أو المأذون له (٨) مثلهما (٩) جاز. وإن وكل (١٠) صبياً محجوراً (١٠) يعقل البيع والشراء أو عبداً محجوراً جاز، ولا يتعلق(١٢) بهما الحقوق لئلا(١٣) يؤدي إلى الضرر بالمولى ويلزم الموكل(١١).

⁽١) سقطت من (ت).

⁽٢) في (ش) (في الخصومة).

⁽٣) في (ش) (الغير).

⁽٤) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش،

⁽a) في (ت) (الوكيل) وهو تصحيف.

⁽١) في (ت) (تلزمه).

⁽٧) ن (ل ۱۷۳ ب) ت.

⁽٨) زيادة من (ش) لدفع الالتباس.

⁽٩) ز (ل ۱۷۰ أ) ص. (

⁽۱۰) في (ت) (وكلا).

⁽١١) في (ش) زيادة (عليه).

⁽١٢) في (ت) (تتعلق).

⁽۱۳) في (ش) (کيلا).

⁽١٤)كدا في (ت، ش) وفي (ص) (الموكيل) وهو تصحيف.

والعقود التي يعقدها الوكلاء على ضربين كل عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه مثل: البيع والإجارة فحقوق (١) العقد يتعلق بالوكيل دون الموكل: فيسلم المبيع، ويقبض الثمن، ويطالب بالثمن إذا اشترى، ويقبض المبيع، ويخاصم في العيب، لأنه لو تعلق بالموكل وأنه غير معلوم في العقد يؤدي إلى الضرر بمن (١) يعامله.

وكل عقد يضيفه إلى موكله كالنكاح والخلع والصلح عن (٢) دم العمد فإن حقوقه تتعلق (٤) بالموكل دون الوكيل، فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر، ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها لأن العقد أضيف إلى غيره (٥) وأنه لا يضر المعامل (٢)، لأنه يعرفه، ولأنه (٧) يقل وجوده.

وإذا طالب الموكل بالبيع (^) المشتري بالثمن فله أن يمنعه إياه، لأن حقوق العقد ترجع (٩) إلى العاقد (١١)، (وإن)(١١)

⁽١) ن (ل ٢٠٠١) ش.

⁽٢) في (ش) (ممن).

⁽٣) في (ت) (من).

⁽٤) كُنَّا في (ت، ش) وفي (ص) (يتعلق) وما أثبتناه أرلى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٥) في (ش) (غير العاقد) وكلمة (غير) ملحقة بالهامش.

 ⁽٦) في (ش) (بالعاقد) وفي (ت) (العاقد).

⁽٧) في (ك) (لا) وهو تصحيف.

⁽٨) زيادة من (ت) وهامش (ش) لدفع الالتباس.

⁽٩) كذا في (ش) وسقطت من (ت) وفي (ص) (يرجع) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽۱۰) وهو الوكيل.

⁽١١) ما بين القوسين بماثله في (ت) (فإن).

دفعه إليه (۱) جاز، ولم يكن للوكيل أن يطالبه (۲) ثانياً، لأنه لا يفيد، لأنه يحتاج إلى الإعادة (۳).

(١)أي إلى الموكل.

⁽٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (يطالب) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الصمير.

⁽٣) د (ل ١٧٤) ت.

نصل

(أو بيام ومن وكل رجلاً بشراء شيء فلا بد من تسمية جنسه وصفته (۱) ومبلغ ثمنه إلا أن يوكله (۲) وكالة عامة فيقول ابتع لي ما رأيت، لأنه إذا لم يكن معلوماً لا يمكن العمل به، وإذا اشترى (۱) الوكيل وقبض الثمن (۵) ثم (۱) اطلع على عيب فله أن يرده بالعيب ما دام المبيع في يده، فإن سلمه إلى الموكل (لا يرده) (۷) إلا بإذنه ليده (۸).

ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم (١٠) للحاجة فإن فارق الوكيل صاحبه قمل القبص بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل، لأن التقابض شرط (بين المتعاقدين)(١٠٠).

وإذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله وقبض المبيع. فله أن يرجع به على الموكل، فإن (١٦) هلك المبيع في يده (١٣)

⁽١) قى (ش) (وصفه).

⁽٢) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) يحتاجها السياق.

⁽٣) في (ش) (بركل).

⁽٤) ز (ل ۱۷۰ ب) ص.

⁽٥) سقطت من (ش).

⁽٦) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (و) وما أشتناه أولى لأن (ثم) تفيد الترتيب.

⁽٧) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

 ⁽A) جاء في المستصفى (ل ٢٨٥ ب): •قوله لبده: أي أن يد الموكل ثابتة على المبيع
 فلا بملك الوكيل إبطال بده الثابتة إلا بإدنه.

⁽٩) ن (ل ۲۰۰ ب) ش.

⁽١٠) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (من العاقدين) وما أثبتناه أدق في أداء المعنى.

⁽۱۱) في (ش) (وإن).

⁽۱۲) أي ني يد الركيل

قبل حسه (1) بالثمن (1): هلك من مالث الموكل، لأن يده يد الموكل ولم يسقط الثمن، وله أن يحبسه حتى يستوفي الثمن (1) ليكون يدا بيد في العوضين، فإن حبس فهلك كان مضموناً ضمان رهن عند أبي يوسف (1) (رحمه الله) (0) _ وضمان المبيع عند محمد (1) _ (رحمه الله) (0) _ لأنه المملك من الموكل، ولأبي يوسف _ (رحمه الله) (0) _ أنه لا بيع بينهما إلا أنه يحبس بالدين كالرهن.

وإذا وكل رجلين: فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكل فيه (٧) دون الآخر، إلا أن يوكلهما بالخصومة، أو بطلاق زوجته بغير عوض (٨)، أو بعتق عده بغير عوض، (أو برد وديعة عنده، أو قضاء دين عليه، لأن الموكل ما رضي إلا برأيهما، غير أن في الخصومة يتعذر الاجتماع)(٩)، (١٠)، لأن الاجتماع فيها يخل بالبيان والحجة، و(١١) في غيرها من الفصول (١٢) لا افتقار إلى الرأى.

٩٩٥ (وليس)(١٢) للوكيل أن يوكل فيما وكل (١٤) به إلا أن يأذن له

(١) جاء في شرح فتح القدير (ج٧ ص ٣٥) قوله اقبل حبسه: «أي قبل حبس الوكيل المبيع».

(٢) في (ش) (ثمه)

(٣) في (ت، ش) (الرهن).

(٤) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير جV = 0 س 0.0

(٥) سقطت من (ت).

(٦) انظر المرجع السابق.

(٧) في (ش) (به).

(٨) ن (ل ١٧٤ ټ) ټ.

(٩) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

(۱۰) في (ش) زيادة (فيها).

(١١) الواو زيادة من (ت، ش) لحاجة المقام إلى (و) العطف.

(١٢)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (الفضولُ) وهو تصحيف.

(١٣) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (فليس) وما أثبتناه أولى لأن العطف بالواو أولى لأن ما يأتي حكم جديد.

(١٤) ن (ل ٢٠١) ش.

الموكل، لأنه ما رضي برأي غيره، (وكذلك إذا) (١) قال اعمل فيه برأيك، فإن وكل بغير أمر (٢) موكله فعقد وكيله بحضرته جاز، لأنه كعقده (٣)، وإن عقد بغير حضرته كان موقوفاً على إجازة الوكيل الأول (١٠).

وللموكل أن يعزل الوكيل عن الوكالة، لأن الموكل هو المالك نإن لم يبلغه العزل^(ه) فهو على وكالته وتصرفه حائز حتى يعلم، لأن الانعزال لو حصل من غير علم يصير مغروراً في تصرفات يباشرها فيتضرر بذلك.

وتبطل^(٦) الوكالة بموت الموكل وجنونه جنوناً مطبقاً ولحاقه بدار الحرب مرتداً، لأنه زالت^(٧) الأهلية للموكل فانعزل ضرورة. وإذا وكل المكاتب ثم عجز أو المأذون^(٨) فحجر عليه أو الشريكان فافترقا: (وفي هذه)^(٩) الوجوء تبطل الوكالة عَلِم الوكيل أو لم يعلم، لأن سبب الانعزال زوال أهلية الموكل.

وإذا مات الوكيل أو جن جنوناً مطعاً بطلت وكالته لزوال أهليته (١٠٠)، وإن (١١١) لحق بدار الحرب مرتداً لم يجز له (١٢١) التصرف إلا أن يعود مسلماً لزوال الأهلية ثم عودها (١٣٠).

٩٩٧ ومن وكل آخر بشيء ثم تصرف ينفسه فيما وكل فيه بطلت الوكالة لتعذر (١٤) فعل الوكيل.

⁽١) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وكذا لو).

⁽٢) ني (ت، ش) (إذن).

⁽٣) نُ (ل ١٧١ أ) ص.

⁽t) زيادة من (ت) لدفع الالتباس.

⁽٥) في (ص) تكرار كلمتين مشطوب عليهما سهواً من الناسخ.

⁽٦) في (ش) (يبطل) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٧) في (ش) (زال)،

⁽٨) في (ت) زيادة (له).

⁽٩) ما بين القرسين يماثله في (ش) (ففي هذه) وفي (ت) (فهذه).

⁽١٠) في (ت، ش) (الأهلية).

⁽۱۱) زُ (ل ۱۷۵ أ) ت.

⁽۱۲) سقطت من (ش).

⁽١٣) يماثلها في (ش) (إذا عاد مسلماً يجوز بقاءاً).

⁽١٤)ن (ل ٢٠١ ب) ش.

والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز أن يعقد مع أبيه أو⁽¹⁾ جده (ومن)⁽¹⁾ لا تقبل⁽¹⁾ شهادته له عند أبي حنيفة⁽¹⁾ _ (رحمه الله)⁽¹⁾ _ لأن عنده يجوز البيع بالغبن الفاحش ويتهم بالبيع مع هؤلاء وعند أبي يوسف ومحمد⁽¹⁾ _ (رحمهما الله)^(۷) _ يجوز البيع منهم بمثل القيمة، لأنه لا يؤدي إلى التهمة إلا مع^(۸) العبد والمكاتب لاتحاد الملك فلا⁽¹⁾ يكون بيعاً⁽¹⁾.

٩٩٨ والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند أبي حنيفة (١٠٠ (رحمه الله) (١٠٠ وقال أبو يوسف ومحمد (١٠١ ـ رحمهما الله _)(١٠١ لا يجوز بيعه إلا بتقصان (١٣٠ يتغابن الناس في مثله (١٤٠ كما في الشراء، و(١٥٠ لأبي حنيفة _ (رحمه الله) (٥٠ _ إطلاق اللفظ والشراء فيه التهمة (١١١) ، (١٠٠).

والوكيل بالشراء يجوز عقده بمثل القيمة وزيادة(١٨)

(١) في (ت، ش) (ر).

(٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (وممن) وما أثبتناه أولى.

(٣) في (ت) (يقبل).

(٤) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٦٩.

(٥) زيادة من (ش).

(٦) انظر المرجع السابق.

(٧) سقطت من (ت).

(۸) ان (ل ۱۷۱ ب) ص.

(٩) كذا في (ت، ش) رفي (ص) (ولا) والعطف بالفاء أولى، لأنه تفريغ.

(١٠) كذا في (ت، ش) رفي (ص) (تعاً) وهو تصحيف.

(١١) المرجع السابق ج٧ ص ٧٢.

(١٢) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وقالا).

(١٢) في (ت) كتب الناسخ حرف (لا) سهوأ ثم شطب عليه.

(١٤) ووصحه الكمال بن الهمام في شرح فتح القدير (ج٧ ص ٧٧) قال: «أي لا يجوز بيمه بغين فاحش ويجوز بغين يسير».

(١٥) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة للربط.

(١٦) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (للتهمة) وهو تصحيف.

(١٧) في (ش) زيادة (الأنه يمكنه أنْ يشتري لنفسه).

(١٨) كُلَّا في (ت) وفي (ص، ش) (بزيادة) وما أثبتناه أولى لأنه لا يجتمع باثين للمعارضة.

يتغابن الناس⁽¹⁾ في مثلها، (ولا يجوز بما⁽⁷⁾ لا يتغابن الناس^(۴) في مثلها)

(والذي لا يتغامن فيه ما لا يدخل)(ه) تحت تقويم المقومين(١٠). وإذا ضمن الوكيل بالبيع الثمن عن المبتاع قضمانه باطل لأنه أمين وصعا.

وإذا وكله ببيع عبد فباع نصفه: جاز عند أبي حنيفة (١٠٠٠) (رحمه الله) (١٠٠٠) لأنه لو باع كله بهذا القدر يجوز عنده (١٠٠٠) (وعند أبو يوسف ومحمد (١٠٠٠) ـ رحمة الله عليهما ـ) (١٠٠٠) لا يجوز، لأنه خلاف العادة . (١١٠) ولو وكله بشراء عبده فاشترى نصفه (١٢٠) فالشراء (١٣٠) موقوف، فإن اشترى باقية لزم الموكل، لإطلاق الأذن بشرائه .

وإذا وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم فاشترى عشرين (١٤٠) بدرهم من لحم يباع مثله عشرة (١٥٠) بدرهم لزم الموكل (منه عشرة (١٦٠) بنصف) (١٨٠) درهم (١٨٠)

⁽١) سقطت من صلب (ت) ملحقة فوق السمطر،

⁽٢) في (ش) (فيما).

⁽٣) زيادة من (ش) لدنم الالتباس.

⁽٤) ما بين القوسين سقط من صلب (ت) ملحق بالهامش.

⁽٥) ما بير القوسين يماثله في (ش) (والذي يتغابن في مثله ما يدخل).

⁽٢) في (ش) (المتقومين).

⁽٧) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٧٩، ٨٠

⁽٨) سقطت من (ث).

⁽٩) انظر المرجع السابق.

⁽١٠) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وعندهما).

⁽۱۱) د (ل ۲۰۲ أ) ش. د (ل ۱۷٥ ب) ت.

⁽۱۲) ئي هامش (ش) زيادة (جاز).

⁽۱۳) في (ش) (فشراءه)،

⁽١٤) في (ش) زيادة (رطلاً).

⁽١٥) سُقَطتُ من صلب (ت) ملحقة فوق السطر.

⁽١٦) كذا ني (تّ، ش) وني (س) (عُشر) وهو خطأ لحوي.

⁽١٧) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽۱۸) زیادة من (ش).

عند أبي حنيفة (1) = (رحمه الله)(7) = (وقال أبو يوسف ومحمد (1) = رحمهما الله $^{(7)}$ يلزمه عشرون، لأنه رضي بزوال هذا القدر من الثمن (ليحصل $^{(1)}$ له عشرة فيكون راضياً بزواله) $^{(0)}$ بمقابلة عشرين بطريق الأولى، ولأبي حنيفة $^{(1)}$ (رحمة الله عليه)(1) $^{(1)}$ أن المقصود هو المشتري (1) دون دفع الثمن فهو (1) المقصود في التوكيل فلا يتبع الثمن .

وو وكله بشراء شيء بعينه فليس له أن يشتريه لنفسه، [لأنه لما التزم الوكالة (فقد صبح) (١٠) شراءه على نفسه] (١١). فإن (١٢) وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى عبداً فهو للوكيل إلا أن يقول نويت الشراء للموكل أو يشتريه بمال الموكل، لأنه لما التزم الوكالة كان شراءه ظاهراً للموكل في المعين وفي غير المعين لنفسه إلا إذا قام الدليل على أنه للموكل.

⁽١) انظر: المرجع السابق ج٧ ص ٣٨، ٩٩.

⁽٢) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽٣) ما بين القوسين بماثله في (ت، ش) (وقالا).

⁽٤) في (ت) (لتحصل) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التذكير.

⁽٥) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽٦) في (ش) (رحمه الله) وسقطت من (ت).

⁽٢) ن (ل ١٧٢ أ) ص.

⁽٨) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (الشراء) وهو تصحيف.

⁽٩) في (ت) (وهو),

⁽١٠) ما بين القرسين يماثله في (ش) (فلا يصح).

⁽١١) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش وسقط من (ت).

⁽۱۳) في (ش) (وإذا).

أ والوكيل بالخصومة وكيل^(۱) بالقبص [عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد^(۱) وقال زفر لا^(۱)(⁽¹⁾)⁽¹⁾، (لأنهما أمران مختلفان، ولنا أن المقصود^(۵) من الخصومة إنما هو القبض^(۱) والوكيل بالقبض^(۷) وكيل بالخصومة عنده^(۸)، (۹) (خلافاً لهما^(۹) لأبي حيفة _ رحمه الله _)^(۱) أن^(۱) الوكيل^(۱) بالشيء وكيل بما لا يتم دلك الشيء إلا به ومقصوده^(۱۱) ولهما أن القبض والخصومة أمران مختلفان

(١٤) وإذا أقر الوكيل (١٣) بالخصومة على موكله جاز إقراره عليه عند (١٤)

⁽١) تكررت في (ت) سهواً وشطب على الأخيرة منهما.

⁽٢) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٩٩.

⁽٣) ما بين القوسين زيادة من (ت).

⁽٤) ما بين المعكوفين يماثله في (ش) (عند علماتنا خلافاً لرقر).

⁽ه) ن (ل ۲۰۲ س) ش.

⁽١) ما بين القوسين زيادة من (ش).

⁽٧) في (ش) (يقبض الدين).

 ⁽A) كُذًا في (ش) أي عند أبي حبيفة .. رحمه الله .. وفي (ص) (فيه) وما أثبتناء يماثل ما
 جاء في الهداية ج٧ ص ١٠١.

⁽٩) انظر المرجع السابق.

⁽١٠) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (لأن) وما أثبت، يناسب السياق بعد إثبات ريادة نسخة (ش)

⁽١١) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽١٢) كذا بي (ش) وني (ص، ت) (والمقصود).

⁽۱۳) سقطت من (ت).

⁽١٤) في (ش) (ني قول).

أبي حنيفة ومحمد (۱) _ (رحمهما الله) (۲) _ (عند القاضي) ($(1)^{(1)}$ وقال أبو يوسف (۱) _ (رحمه الله) (۲) _ يجوز إقراره عند غير القاضي كإقرار الموكل، وقال زفر (۱) _ (رحمه الله) (۱) _ لا يجوز كما لو أقر عليه عند غير القاضي، لأنه مأمور بالخصومة لا بالإقرار، و (۱) لهما: أنه مأمور بجواب الحصم.

أمروا النبي الدين إليه، فإن (كيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغرماه: أمروا بتسليم الدين إليه، فإن (١٠ حضر (الغائب فصدقه وإلا دفع (١٠) الغريم الدين ثانيا، لأن تصادقهم لا ينفذ على الغريم ورجع به على الوكيل (١٠) (١٠) إذا كان باقياً في يده، لأنه سلم إليه ليسلم له ما في رقبته من الدين لغريمه (١٠) فإن (١٠) قال إني وكيل بقبض الوديعة: فصدقه المودع لم يؤمر بالتسليم إليه، (لأنه مأمور بالحفظ) (١٠).

⁽١) انظر المرجع السابق ج٧ ص ١٠٦.

⁽٢) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽٣) ما بين القوسين موضعه في (ش) قبل عبارة (عند أبي حنيفة...).

⁽٤) في هامش (ش) زيادة (وعند غير القاضى لا بجوز).

⁽۵) زیادة من (ش).

⁽٦) الواو زيادة من (ش) للربط تجري على عادة المؤلف.

⁽٧) نمي (ت) (وإن).

⁽A) في (ت) زيادة (إليه).

⁽٩) في (ت) (الموكل) وهو تصحيف.

⁽١٠) ما بين الغوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽١١) زيادة من (ش) لدفع الالتباس.

⁽١٢) في (ت، ش) (وإنّ).

⁽١٣) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش وسقط من (ت)



كتاب الكفالة(١)

\$ • • • الكفالة ضربان: كفالة بالنفس، وكفالة بالمال، فالكفالة (٢) بالنفس جائزة والمضمون بها إحضار المكفول به (٢)، وقال الشافعي (٤) _ (رحمه الله) (٥) _ لا تجوز، لأنه غير قادر على التسليم، و(٦) لنا: أنه ممكن التسليم بيان موضعه، وتنعقد إذا قال: تكفلت بنفس فلان أو برقبته أو بروحه أو بجسده أو برأسه أو بنصغه أو بثلثه كما في (٧) الطلاق (٨)، وكذلك إن (٩) قال ضمنته أو هو على أو هو إلى أو أنا به زعيم (١٠)، (١١)

(۱) د (ل ۱۷۲ ب) ص، د (ل ۲۰۳ أ) ش.

(٣) انظر: المبسوط ج٠٢ ص ٤.

- - (٥) سقطت من (ت).
 - (١) الراو ريادة من (ش) وهي ريادة للربط تجري على عادة المؤلف.
 - (٧) د (ل ۱۷۱ ب) ت.
 - (٨) انظر الفقرة (٣٢٥).
 - (١) ني (ش) (إذ).
- (١٠) الزعيم: الكفيل، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ج٢ ص ٣٠٣. تاح العروس ج٨ ص ٣٠٤.
 - (۱۱) مي (ت) زيادة (به) وهي زيادة فيها تكرار.

⁽٢) كذا في (ت، ش) وفي (ش) (والوكالة) وما أثبتناه أولي، لأن المقام مقام تفريع.

أو قبيل (١) به، لأن هذه الألفاظ (٢) ألفاظ (٣) الكفالة.

[0.0] فإن شرط في الكفالة تسليم الكفيل به في وقت بعينه لزمه إحضاره إذا طالبه (2) في ذلك الوقت، فإن أحضره وإلا حبسه الحاكم، وإذا أحضره (2) فسلم (1) في مكان يقدر المكفول له على محاكمته (٧) برىء الكفيل من الكفالة لأنه وجد تسليم المكفول به، وإذا كفل (٨) على أن يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق برىء، وإن سلمه في مفازة لم يبرأ (٩) لأن في المفازة لا يقدر على الانتصاف منه، وفي السوق يقدر، لأن الانتصاف منه بنصرة السلطان (١٠) وعامة المسلمين.

آ • • • أ وإذا مات المكفول به برىء الكفيل بالنفس لتعدر التسليم فإن تكفل (١١٠) بنفسه على أنه إن (١٢) لم يوافه (١٣) في وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو ألف (١٤) (ولم)(١٥) يحضره في ذلك (١١) الوقت لزمه ضمان المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس (١٧)،

⁽١) القبيل هو الكفيل، وقد قبل به: كفله. انظر: لسان العرب ج٥ ص ٣٥٢١.

⁽٢) في (ت) (ألفاظ) وهي ثناسب السياق في هذه النسخة.

⁽٣) زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

⁽٤) في (ش) (طالب).

⁽٥) في (ت) (حضره) وكالاهما صحيح، انظر: لسان العرب ج٢ ص ٩٠٦.

⁽٦) في (ت، ش) (فسلمه).

⁽٧) في (ش) (مخاصمته).

⁽٨) في (ت) (تكفل).

⁽٩) ني (ت) (ببر) وهو تصحيف.

⁽١٠) في (ت) (السلطنة).

⁽١١) في (ش) (كفل) وكلاهما صحيح، انظر: لسان العرب ج٥ ص ٣٩٠٦.

⁽۱۲) ن (ل ۲۰۳ ب) ش.

⁽۱۳) في (ت، ش) (يواف به).

⁽١٤) في (ش) (الألف).

⁽١٥) في (ت، ش) (فلم).

⁽١٦) زيادة من (ش) بحتاجها السياق.

⁽١٧) في (ص) زيادة (صح) ولم يتضح لي معناها.

لأن الكفالة بالمال (١) معلق بشرط (٢) و (٣) قد وجد و (١) أنه صحيح، قال الله (١٠) _ تعالى _: ﴿ وَلِلْمَن جَآهَ بِذِه حِمْلُ بَعِيرِ وَأَنَا بِدِه زَعِيمٌ ﴾ (١) وقال النبي (١) (صلى الله عليه وسلم): «الرعيم غارم» (١) مطلقاً من غير فصل بين الإيقاع والتعليق. ولا تجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص (٩) عند أبي حنيفة (١٠) _ (حمه الله) (١١) _، لأنه يخالف الموضوع، لأنه تكلف للإقامة لا للدر،

 ⁽١) في (ص) تكرار سطر وهذا نصه: (وهو ألف فلم يحضره في الوقت (ن ل ١٧٣ أ)
 ص، لزمه ضمان المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس صح لأن الكفالة بالمال).

⁽٢) في (ش) (بالشرط).

⁽٣) الواو سقطت من (ت).

⁽٤) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة بحتاجها السياق.

⁽٥) لفظ الجلالة (الله) لم يذكر في (ت).

⁽٦) من الآية ٧٢، سورة يوسف _ عليه السلام _.

⁽٧) سقطت من (ت).

⁽A) جاء هذا اللفظ في نهاية حديث طويل أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد في رواية عن أبي أمامة الباهلي ... رضي الله عنه ... ولكن بزيادة «واو العطف». لعطفه على ما قبله. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه أحمد في رواية أخرى بهذا اللفظ وزيادة «واو العطف» أيضاً، وفيه: «قال حدثني سعيد بن أبي سعيد عمن سمع النبي .. صلى الله عليه وسلم .. يقول ... ». انظر الحديث: سنن الترمذي ج ٤ ص ٤٣٤ الحديث ١٢١٢. سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٩٦، ٢٩٧ الحديث العديث الحديث المعديث الحديث ال

⁽۱) ن (ل ۱۷۷ أ) ت.

⁽١٠) انظر: بدائع الصنائع ج١ ص ٩.

⁽١١) سقطت من (ت).

[ذا كان ديناً صحيحاً، مثل أن يقول تكفلت عنه بألف أو بما لك عليه أو بمهولاً والمال ديناً صحيحاً، مثل أن يقول تكفلت عنه بألف أو بما لك عليه أو بما يدركك في هذا البيع، والمكفول له بالخيار إن شاء طالب الأصيل (1) وإن شاء طالب الكفيل (0)، لأنه ضم ذمته إلى ذمة الأصيل في حق توجه المطالبة نحوه فلا يرأ الأصيل.

⁽١) في هامش (ت) زيادة (المكفول).

⁽٢) في (ت) زيادة (به).

⁽٣) ما بين القوسين في (ت) (معلوماً كان المال).

⁽١) في (ت) (الكفيل) وهي ثناسب السياق في هذه النسخة.

⁽٥) في (ت) (الأصبل) وهي تناسب السياق في هذه النسخة أيضاً.

⁽٦) في (ت) (يقم) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٧) سقطت من صلب (ت) ملحقة بالهامش.

⁽٨) ن (ل ٢٠٤) ش.

⁽٩) في (ش) (وإن).

⁽۱۰) سقطت من (ش).

⁽۱۱) ن (ل ۱۷۳ ب) ص.

لا(١) يرجع (بما يؤدي)(٢) عنه (٣) لأن تصرف الغير لا يظهر في حق الغير.

١٠٠٩ وليس للكفيل أن يطالب المكفول عنه بالمال قبل أن يؤدي عنه، لأنه يصير مقرضاً (١) له في ضمن الأداء فإن لوزم بالمال (١) فله (١) آن يلازم المكفول عنه حتى يخلصه، لأنه رقع (١) في الملازمة بسبه.

وإذا أبرأ الطالب المكفول عنه أو استوفى منه برى الكفيل لبراءة الأصيل، وإن برى الكفيل لم يبرأ المكفول عنه، لأن الكفيل تبع فبراءة التبع لا توجب (^) براءة الأصل (¹).

ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط، لأن البراءة تعليك معنى، وتعليق التعليك المنطار (۱۱) قمار (۱۱) وكل حق لا يمكن استيفاؤه من الكفيل لا تصح (۱۲) الكفالة به (۱۳)، لأنه لا يجوز أن يجب ما لا يمكنه أداءه كالحدود والقصاص وكما لو استأجره (۱۱) ليعمل بنفسه.

• 1 • 1 وإذا تكفل عن المشتري (١٥)

(١) في (ت، ش) (لم).

(٢) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

 (٣) كدا في (ش) وفي (ص) (إلى الموكل) وهو تصحيف فهو إذا كفل بغير أمره لا يرجع بما يؤدي إلى المكفول، وسقطت من (ت).

(٤) ن (ل ١٧٧ ب) ت.

(٥) في (ت) زيادة (كان) فوق السطر،

(٦) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (له) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الغاء للتعقيب.

(٧) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (حصل).

(٨) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (يرجب) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

(٩) في (ت) (الأصيل).

(١٠) في (ت، ش) (بالخطر).

(١١) في (ص) زيادة (معنى) وهي زيادة غبر صحيحة.

(١٢) في (ش) (يصح).

(١٣) زيادة من (ش) يحتاجها المقام.

(١٤)كذا في (ش) وفي (ص، ت) (استأجر).

(١٥)ن (ل ٢٠٤) ش

بالثمن (۱) جار، لأنه دين (۲) واجب، (وإن) (۳) تكفل عن البائع بالمبيع لم يصح.

ومن استأجر داية للحمل فإن كانت يعينها لم تصح الكفالة بالحمل، وإن كانت بغير عينها جازت (٤) الكفالة، لأنه يمكنه التسليم.

ولا تصح^(a) الكفالة إلا بقبول المكفول له في مجلس العقد، لأنه المستحق للمطالبة إلا في مسألة واحدة وهو أن يقول المريض لوارثه تكفل⁽¹⁾ بما على من الدين فتكفل به مع غيبة الغرماء لقيامه^(۷) مقام المورث.

وإذا كان الدين على إثنين وكل واحد (^^) منهما كفيل عن الآخر: قما أدى أحدهما لم يرجع به (1) على شريكه حتى يزيد (10) ما يؤديه على النصف فيرجع بالزيادة، لأن بقدر النصف هو أصيل (11) فصرفه إليه أولى.

ا ا • ١ وإذا تكفل إثنان عن رجل بألف وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فما أداه أحدهما رحع بنصفه على شريكه قليلاً كان أو كثيراً، لأن كل واحد منهما (ليس بأصيل بنفسه)(١٢) فلا(١٣) يؤدي إلى الدور.

ولا تجوز (١٤) الكفالة بمال الكتابة حر تكفل به أو عبد، لأنه غير

⁽١) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (الثمن) وما أثبتناه أولى لمحاجة المقام إلى الباه.

⁽٢) زيادة من (ش) يحتاجها السباق.

⁽٣) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإن).

⁽٤) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (جاز) وما أثبتناه أولى للمحانسة مع التأنيث.

 ⁽a) في (ص) (يصح) رما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث أيضاً.

⁽٦) في (ش) زيادة (عنى) وهي زيادة توضيحية.

⁽٧) سقطت من (ت),

⁽٨) ن (ل ١٧٨ أ) ت.

⁽٩) زياد من (ت، ش) يحتاجها السياق.

⁽۱۰) ن (ل ۱۷٤) ص

⁽١١) في (ش) (أصل).

⁽١٢) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (أمين بأصل نفسه).

⁽١٣) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (ولا) والتعقيب بالفاء أولى، لأنه ترتيب حكم على حكم على حكم سابق.

⁽١٤) ني (ش) (يجوز).

واجب، لأن للعبد (۱) أن يعجز نفسه في كل حال. وإذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئاً فتكفل (عنه رجل) (۲) للغرماء لم يصح (۲) (٤) عند أبي حنيفة (۵) - (رحمه الله) (۲) -، لأن الدين ساقط، (وعند أبي يوسف ومحمد (۵) رحمهما الله -) (۷) يصح (۲) ، لأن الدين في الذمة باق (۸) .

(١) في (ش) (العبد له).

⁽٢) ما بين القرسين في (ت) تقديم وتأخير.

⁽٣) ني (ت) (تصح).

⁽٤) ن (ل ٢٠٥) ش.

⁽٥) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٦ ص ٣١٧.

⁽٦) زيادة من (ش).

⁽٧) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (عندهما).

 ⁽٨) في (ت) (باقي) وهو خطاً، لأنه خبر (لأن) مرفوع بصمة مقدرة على ياء المنقوص المحذوفة.



كتاب الحوالة

۱۰۱۲ الحوالة جائزة بالديون، قال ـ عليه السلام ـ «من أحيل على ملي، فليتبع»(۱).

ويصح (٢) برضى المحيل والمحتال والمحال (٢) عليه، وإذا تمت الحوالة بريء المحيل من الدين ولم يرجع المحتال على المحيل إلا أن يتوى (١) حقه، لأنه وحد النقل إلا أنه بشرط السلامة. والتوى عند أبي حنيفة (٥)، (١) _ (رحمه

(۱) من حديث أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ ونصه كاملاً: «قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: مطل الغني ظلم ومن أحيل على ملى و فليتبع النتهى نقلاً عن: نصب الرابة ج على ص ٥٩ ، ٦٠ وأخرج أصحاب الكتب الستة ومالك وأحمد في رواية عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ ولفظه: «أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: مطل الغني ظلم، فإذا أتبع أحدكم على ملى و فليتبع و وعند البخاري «فإذا» بدلاً من «وإلا» وعند ابن ماجة المضلم مطل الغني بدلاً من المطل الغني قبل المحديث قال الترمذي : بدلاً من المطل الغني ظلم المعنى طلم وعند أجمد زيادة في أول الحديث قال الترمذي : صدى الله عليه وسلم ـ: مطل الغني ظلم ، ومن أحمل على مل و فليحتل انظر صدى الله عليه وسلم ـ: مطل الغني ظلم ، ومن أحمل على مل و فليحتل انظر حرى الحديث : صحيح البخاري مع الفنح ج ع ص ١٢٤ الحديث ١٢٩٨. صحيح مسلم الحديث : صحيح البخاري مع الفنح ج ع ص ١٢٤ الحديث ١٢٩٨. سنن النرمذي ح ص ٢٢٨ الحديث ١٢٩٥. سنن النرمذي ح حسل م ٢٠٥ الحديث ١٩٥٩. سنن النرمذي ح ص ٢٠٤ الحديث ١٩٥٩. سنن ابن ماجة ح ٢٠ ص ٢٠٤ الحديث ١٩٥٩. سنن ابن ماجة ح ٢٠ ص ٢٠٤ الحديث ١٩٥٩. سنن ابن ماجة ح ٢٠ ص ٢٠٤ الحديث ١٩٥٩. المحديث ١٩٥٩. مسند أحمد ح ٢٠ ص ٢٠٤ م ٢٠٤٠. سنن ابن ماجة ح ٢٠ ص ٢٠٤ الحديث ١٩٥٩.

(٢) في (ت) (تمح)

(٣) سقطت من (ش).

(٤) التوى، مقصور: الهلاك، والتوى أيضاً: هلاك المال، وتوى المال: ذهب غلم يرج، انظر: لسان العرب ج١ ص ٤٥٨. تج العروس ج١٠ ص ٥٤،

(٥) انظر: بدائع الصنائع ج٦ ص ١٨٠

(٦) ن (ل ۱۷۸ ب) ت.

الله)(1) _ أحد الأمرين(1): إما أن يححد الحوالة ويحلف ولا بينة عليه، أو يموت مفلساً، وقال أبو يوسف ومحمد(1) _ (رحمهما الله)(1) _ هذان(1) ووجه ثالث (وهو)(1): أن يحكم الحاكم بتفليسه(1) حال حياته، وعند أبي حنيفة _ (رحمه الله)(1) _ التفليس لا يصح، لأن التوى ما يتعذر عنده الاستيفاء، وذلك(١)، (1) بهذه الوجوه عندهما، وعند أبي حنيفة _ (رحمه الله)(1) _ بالوجهين.

وإذا طالب المحتال عليه المحيل (١١) بمثل مال الحوالة فقال المحيل أجلت بدين كان (١١) لي عليك لم يقبل قوله ، لأنه يدعي وعليه مثل الدين لوجود سببه ظاهراً وهو أداء المحتال (٢١) عليه ، وإدا طالب المحيل المحتال له (٤) بما أحاله به فقال: إنما (١٣) احلتك لتقبضه (١١) لي ، وقال المحتال بل أحلتني بدين كان لى عليك فالقول قول المحيل ، لأنه ينكر وجوب الدين للمحتال .

ويكره السفاتج (١٥) وهو قرض استفاد فيه (١٦)

(۱) زیادة من (ش)

(٢) في (ت) (أمرين).

(٣) انظر: بدائع الصنائع ج٦ ص ١٨.

(٤) مقطت من (ت).

(٥) كذا في (ش) رقي (ص، ت) (هذين) وما أثبتناه هو الصحيح، لأنه استثناف.

(٦) ما بين القوسين سقط من (ت).

(٧) في (ت) (بفلسه).

(٨) ما بين القوسين تكرر في (ص) سهواً في آخر صفحة وأول أخرى.

(٩) ن (ل ١٧٤ ب) ص.

(١٠) زيادة من (ش) يحتاجها المقام.

(١١) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر وسطقت من (ت).

(۱۲)ن (ل ۲۰۵ ب) ش.

(١٢) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

(١٤) في (ش) (لقبضه).

(١٥) السفته: تعريف سفته بمعنى المحكم وهي إقراض لسقوط خطر الطريق، وبعبارة أخرى: هي أن يقرض إنساناً ليقبضه المستقرض في بلد يريده المقرض ليستفيد به حطر الطريق، وهي في معنى الحوالة، انظر: المعجم الاقتصادي ص ٢٢١، ٢٣٢.

(١٦) في (ش) (ب) وفي (ت) (منه).

المقرض أمن (١) خطر الطريق (وقد) (٢)، نهى رسول الله _ (صلى الله علبه وسلم) _ عن قرض جر نفعاً (والله أعلم بالصواب) (٢)، (١).

(١) سقطت من صلب (ت) ملحقة فوق السطر وفي (ش) (الأمن من).

⁽٢) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فقد).

⁽٣) ما بين الفوسين سقط من (ت، ش).

⁽³⁾ نقل الحافظ الزيلعي في نصب الراية (ج 5 ص ٦٠): الحارث بن أبي أسامة في مسده قال: «حدثنا حفص بن حمزة، أنا سوار بن مصعب، عن عمارة الهمذاني، قال: سمعت علياً يقول قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «كل قرض جر منعمة فهو ربا». ثم قال الحافظ الزيلعي: «ومن جهة الحارث بن أبي أسامة دكر، عبد الحق في «أحكامه» في البيوع، وأعله بسوار بن مصعب، وقال: إنه متروك، انتهى. وأخرج البيهتي (ج٥ ص ٥٠٠) عن قضالة بن عبيد صاحب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال: «كل قرض جر نفعاً فهو وجه من وجوه الربا». قال البيهقي: موقوف.

كتاب الصلح

كتاب الصلح

وهو أن لا يقر المدعى عليه ولا ينكر، وصلح مع إقرار (٢)، وصلح مع سكوت وهو أن لا يقر المدعى عليه ولا ينكر، وصلح مع إنكار، وكل ذلك جائز (٢)، لقوله - تعالى -: ﴿وَالصَّلَّ خَيْرٌ ﴾ (٤) وقال الشافعي (٥) - (رحمه الله) (١) الصلح على (٧) الإنكار لا يجوز، لحديث عمر - رضي الله عنه -: (٨) الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً (١).

⁽١) في (ت، ش) (أضرب).

⁽٢) كدا في (ت، ش) وهو الأصح وفي (ص) (الإقرار).

⁽٢) انظر: المبسوط ج٠٠ ص ١٣٩.

⁽٤) من الآية ١٢٨، سورة النساء.

⁽٥) انظر: المهذب ج١ ص ٣٣٣.

⁽٦) سقطت من (ت).

⁽٧) ن (ل ١٧٩ أ) ت.

⁽A) في (ت، ش) زيادة (و) ولم ثرد في لفظ روايات الحديث.

⁽٩) هو حديث عمرو بن عوف وليس عمر، ولعل سقوط الواو كان سهواً من الناسخ وقد أخرجه بهذا اللفظ الترمذي وابن ماجة والحاكم عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن حده، وورد اسم عمرو بن عوف عند الحاكم عمرو بن عون. ولفظه عند الترمذي: «أن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال . . . وبقية الحديث بمثل اللفظ الذي أورده المصنف وفيه زيادة وهو قوله _ صلى الله عليه وسلم _ : «والمسلمون عند شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً» لفظ ابن ماجة والحاكم : «سمعت رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ يقول : . . . وبقية الحديث بمثل اللفظ الذي أورده المصنف أيضاً ، إلا أنه عند الحاكم قال : . . صلى الله عليه وآله وسلم _ . وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وقد على الذهبي على هذا الحديث في تلخيمه للمستدرك أنه حديث صحيح . وقد على الدهبي على هذا الحديث في تلخيمه للمستدرك أنه حديث صحيح . وقد على الحديث : سنن الترمذي ج ٣ ص ٢٥٥ ، ١٢٥ الحديث الحديث ، سن =

المال، وإن وقع الصلح عن إقرار فهو بيع عن تراض إن وقع عن مال بمال، وإن وقع عن مال بمنافع فهو إحارة، والصلح عن السكوت والإنكار في حق المدعى عليه لافتداء اليمين وقطع الخصومة، وفي حق المدعي بمعنى المعاوضة، لأن المال واحب عنده(1).

وإذا صالح^(۲) عن دار لم تجب فيها الشفعة، لأنه ليس بمبادلة^(۳) في حق من هو في يده^(۱)، (لأنها لم تخرج عن ملكه)^(۵).

وإذا صالح على دار: (وجبت فيها)(٢) الشفعة، لأنه يملك الدار معاوضة (٧) في حق المدعي، (لوجود الخروج عن ملك المدعى عليه)(٥).

وإذا كان الصلح عن إقرار فاستحق بعض المُصالِحُ عنه: رجع المدعى عليه بحصته ذلك من العوض كما في البيع، وإن (^) وقع الصلح عن سكوت أو إنكار فاستحق المتنازع (٩) فيه رجع المدعي بالخصومة، لأنه لم يبطل حقه في الخصومة، (١١) (إلا (١١) في حق قبض العوض (١٢)، ويبرد العوض (١٢)،

ابن ماحة ح٢ ص ٧٨٨ الحديث ٢٣٥٣، المستدرك للحاكم ويهامشه ملخص المستدرك للذهبي ج٤ ص ١٠١.

⁽١) ن (ل ١٧٥ أ) ص.

⁽٢) ن (ل ٢٠٦١) ش.

⁽٣) مي (ش) (مبادلة).

⁽٤) في (ت) (يديه).

⁽٥) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة لتعليل الحكم.

⁽٦) كذا في (ش) وفي (ص) (يحب فيه) وفي (ت) (وجب فيها) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٧) في (ت) (بمعاوضة).

⁽A) في (ش) (إذا).

⁽٩) في (ت) (المنازع).

⁽١٠) في (ش) زيادة (لأن حقه في الدار).

⁽١١) في (ش) (لا) وهي تناسب السياق في هذه النسخة.

⁽١٢) في (ش) زيادة (ولم يسلم له).

فإن(١) استحق بعص ذلك رد حصته ورجع بالخصومة)(٢) فيه.

وإن ادعى حقاً في دار لم يبينه فصولح(٢) من ذلك على شيء ثم استحق يعض الدار لم يود شيئاً من العوض، لأن دعواه يحوز أن تكون فيما نقي.

(١) ني (ت، ش) (وإن).

⁽٢) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽٣) في (ت) (فصالح) وهو تصحيف.

نصل

 $1 \cdot 1$ والصلح جائز من دعوى الأموال والمنافع وجناية العمد والخطأ⁽¹⁾ ولا تجوز من دعوى حد، لأنه لا حق له. وإذا⁽⁷⁾ ادعى رجل على امرأة نكاحاً وهي تجعد فصالحته على مال بذلته حتى ترك⁽⁷⁾ الدعوى: جاز وكان في⁽¹⁾ معنى الخلع، وإن ادعت امرأة⁽⁰⁾ نكاحاً (على رجل)⁽¹⁾ فصالحها على مال بذله لها: جاز^(۷).

وإن ادعى على رجل أنه عبده فصالحه على مال أعطاه: جاز وكان في حق المدعي في معنى العتق على مال.

۱۰۱۸ وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المداينة لم يحمل على المعاوضة، وإنما يحمل على أنه استوفى بعض (٨) حقه وأسقط باقيه،

⁽۱) ن (ل ۱۷۹ ب) ت.

⁽٢) في (ش) (إن).

⁽٣) في (ت، ش) (يترك).

⁽١) ن (ل ٢٠٦ ب) ش.

⁽٥) تكررت في (ت) سهواً في آخر سطر وأول آخر.

⁽٦) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) يحتاجها المقام.

⁽٧) في (ت، ش) (لم يجز) جاء في الهداية مع شرح فتح القدير (ج٧ ص ٢٨٩، ٩٠)، ٩وإذا ادعت امرأة على رجل نكاحاً فصالحها على مال بذله لها حاز. قال - رضي الله عنه _: هكذا ذكر في بعض نسخ «المختصر» وفي بعضها قال: لم يجز، وجه الأول: أن يجعل زيادة في مهرها، وجه الثاني: أنه بذل لها المال لترك المدعوى فإن جعل ترك الدعوى منها فرقة فالزوج لا يعطي الموص في المرقة وإن لم يجعل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء يقابله الموض فلم يصح.

⁽٨) ن (ل ١٧٥ ب) ص.

كمن له على رجل ألف درهم جياد فصالحه على خمسمائة زيوف: جاز، (١) كأنه أبرأه من (٢) إسقاطاً للبعض، لأنه لا يصلح مبادلة فيصحح (٢) إسقاطاً للبعض، لأن الصلح خير، فيصحح ما أمكن.

۱۰۱۹ ولو صالحه (۱) على ألف مؤجلة: جاز، (۵) كأنه تاجيل له (۱).

ولو صالحه على دنانير إلى شهر لم يجز، لأنه مبادلة وصرف(٧).

ولو كان له ألف مؤجلة فصالحه (^) على خمسمانة حالة: لم يجز، لأنه بدل بمقابلة الأجل، وإن كان له ألف سود فصالحه على خمسمانة بيض: لم يجز، لأنه يصير صرفاً. ومن وكل رجلاً بالصلح عنه فصالح (٩): لم يلرم الركيل ما صالح عليه إلا أن (١٠) يضمنه، والمال لازم للموكل، لأنه لا بد من ذكر من عقد له فكان كالنكاح.

في (ت، ش) زيادة (ر).

⁽٢) في (ش) (عن).

⁽٣) في (ت، ش) (فيصح).

⁽٤) في (ش) (صالح).

⁽ه) في (ش) زيادة (و).

⁽٦) في (ش) زيادة (نفس حقه).

⁽٧) في (ش) زيادة (فلا يجوز النساء).

⁽٨) تكررت في (ت) ثم شطب على الأولى منهما.

⁽٩) في (ش) (فصالحه) ووجود الضمير يحيل المعنى،

⁽۱۰) ن (ل ۱۸۰ ۱) ت.

وإن صالح عنه رجل بغير أمره فهو على أربعة أوجه: إن صالح بمال وصمنه تم الصلح، وكذلك إن قال: صالحتك على ألفي (١) هذه تم الصلح ولزمه تسليمها، وكذلك إن قال: صالحتك على ألف وسلمها، وإن قال: صالحتك على ألف وسلمها، وإن قال: صالحتك على الألف (١) فالعقد موقوف، لأنه لم توجد (١) الإضافة إلى نفسه ولا إلى ماله فيتوقف، فإن (١) وجدت الإجازة من المدعى عليه جاز ونفذ الصلح ولزمه الألف وإن لم يجزه بطل.

وإذا كان الدين بين شريكين أصالح أحدهما من نصيبه على ثوب فشريكه بالخيار إن شاء اتبع الذي عليه (٢) الدين بنصفه، وإن شاء أخذ نصف الثوب، لأن شريكه فضولي في نصيب الساكت إلا أن يضمن له شريكه ربع الدين وهو نصيبه من النصف، ولو استوفى نصف نصيبه من الدين كان لشريكه أن يشركه فيما قبص، لأنه عوض دين مشترك ثم يرجعان على الغريم بالباقي، ولو (٨) اشترى أحدهما بنصيبه من الدين سلعة: كان لشريكه أن يضمنه ربع الدين، لأنه صار (١)، (١٠) مستوفياً نصف الدين.

⁽١) وهو ألف واحد نسبة إلى نفسه.

⁽٢) في (ت، ش) (لو).

⁽٣) في (ت، ش) (ألف).

⁽٤) في (ت) (يوجد).

 ⁽٥) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (إن) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى فاء التفريع.

⁽٦) كذا في (ت) وفي (ص، ش) الشريكين.

⁽٧) ن (ل ١٧٦ أ) ص.

⁽٨) في (ش) (إذا).

⁽٩) غير واضحة في (ت) بسبب الأرضة.

⁽۱۰) د (ل ۲۰۷ ب) ش.

وإذا كان السلم بين شريكين (۱٬ (۳) فصالح أحدهما من نصيبه على رأس المال: لم يحز عند أبي حنيفة ومحمد (۳) و (رحمهما الله) (۱٬ وعند (۱٬ وعند أبي يوسف (۳) و (رحمه الله) و يجوز الصلح ، كما لو صالح من له السلم وهو واحد ، ولأبي حنيفة ومحمد و (رحمهما الله) (۱٬ و أنه قسمة الدين قبل القبض (وأنه لا يجوز) (۱٬ و

وإذا كانت النركة بين الورثة (^) فأخرجوا أحدهم منها بمال أعطوه إياه والتركة عقار أو عروض جاز، قليلاً كان ما أعطوه أو كثيراً، لأنه وجد (١٠) شراء نصيه بقليل أو كثير (١٠٠): فيحوز.

١٠٢٣ أ (وإن)(١١) كانت التركة فضة فأعطوه ذهباً، أو ذهباً فأعطوه فضة فهو كذلك، لأنه إذا احتلف النوعان يجوز البيع(١٢) كيف شاء [إلا(١٣) أن القبض شرط في المجلس، لأنه (يصير صرفاً)(١٤)](١٤).

وإن كانت التركة ذهباً و(١٦) فضة وغير ذلك فصالحوه على (ذهب أو

⁽١) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (الشريكين).

⁽٢) ن (ل ۱۸۰ ب) ت.

⁽٣) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٤٠٦، ٤٠٧.

⁽٤) سقطت من (ت).

⁽٥) في (ت، ش) (قال).

⁽١) سقطت من (ت).

⁽٧) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽٨) في (ت، ش) (ورثة).

⁽٩) في (ص) كلمة (كذلك) مشطوب عليها لا داعي لها.

⁽۱۰) في (ش) (بكثير).

⁽١١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإن).

⁽١٢) زيادة من (ت، ش) وهي زيادة توضيحية مهمة.

⁽١٣) في (ت، ش) (غير).

⁽١٤) ما بين القوسين يماثله في (ش) (بدل صرف) وفي (ت) (بدل الصرف).

⁽١٥) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ت) ملحق بالهامش.

⁽١٦) في (ت) (أو) ثم شطب على الألف، لتماثل بقية النسخ.

فضة)(١) فلا بد أن يكون ما أعطوه أكثر من بصيبه من ذلك الجنس^(٢) حتى يكون المثل بالمثل والباقي بمقابلة غيره من^(٢) الأجناس، (ولا بد من قبض جنسه في المجلس)⁽¹⁾ (لأنه بدل الصرف)^(٥).

1 • ٢٤ وإذا كان في التركة دين على الناس فأدخلوه في الصلح على اأن يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل، لأنه (٢) تمليك الدين من غير من عليه الدين، فإن شرطوا أن يبرأ (١) الغرماء منه ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح، فالصلح جائز، لأنه (إسقاط أو هو) (٨) (تمليك الدين ممن عليه الدين) (١) (١٠٠).

(١) ما بين القوسين في (ت) تقديم وتأخير.

⁽۲) ن (ل ۱۷۱ ب) ص.

⁽٣) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (في) وما أثبتناه أدق في أداء المعني.

⁽٤) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة الأنه شرط يترتب عليه الحكم ويماثله في هامش (ت) (غير أن القيض شرط في المجلس).

⁽٥) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهامش (ت).

⁽٦) ن (ل ۲۰۸) ش.

⁽٧) مي (ت) (يبرؤا).

 ⁽A) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة صحبحة. انظر. الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٤١٠.

⁽٩) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽۱۰) في (ش) زيادة (وهو جائز).

Store 30th

كتاب الرهن



كتاب الرهن

الرهن ينعقد بالإيجاب والقبول كسائر العقود ويتم (١) بالقبض، لقوله يتعالى -: ﴿ فَرِهَنُ مُقَوُّضَكُ ﴾ (١) فإن (١) قبض المرتهن الرهن (١) محوزاً مفرغاً مميزاً (١) تم العقد فيه، وما لم يقبضه (١) فالراهن بالخبار إن شاء سلمه وإن شاء رجع عن الرهن، لأنه لم يلزم (١) قبل القبض فإذا سلم (٨) إليه (وقبضه) (١) دخل في ضمانه.

وهو مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين، فإذا هلك في يد المرتهن (وقيمته وهو مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين، فإذا هلك في يد المرتهن (وقيمته والدين سواء صار المرتهن) (١٠٠ مستوفياً لدينه حكماً بقدر الأقل منهما، لأنه مستوف يداً وتأكد بالهلاك، فإن (١١١) استوفاه أيضاً صار مستوفياً مرة يداً ومرة يداً ورقبة فيكون (١٢) رباً فيجب التحرز عنه (ولا يمكن التحرز عنه) (١٢) إلا

⁽۱) ن (ل ۱۸۱ أ) ت.

⁽٢) من الآية ٣٨٣، سورة البقرة.

⁽٣) ني (ت، ش) (فإذا).

⁽٤) زيادة من (ت، ش) بحتاجها السياق،

⁽۵) في (ش) (متميزاً).

⁽٦) في (ش) (يقبض).

⁽٧) ني (ش) (يلزمه).

⁽۸) نی (ت، ش) (سلمه).

⁽٩) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (فقبضه).

⁽١٠) ما بين القوسين يماثله في (ش) (ملك) وفي (ت) (هلك بالدين وصار) وما أثبتناه أكمل.

⁽١١) في (ت، ش) (فلو).

⁽١٢) فيُّ (ش) (فَتَكُونَ) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التذكير.

⁽١٣) ما بين القرسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

بالتحرز عن الاستيفاء فيتعذر الاستيفاء ضرورة. وإن كان^(١) قيمة الرهن أكثر فالفضل أمانة، لأنه^(٢) بقدر^(١) الدين يصير^(٥) مستوفياً حكماً، وإن كان^(١) أقل: سقط من الدين بقدرها ورجع المرتهن بالفضل.

١٠٢٧ ولا يجوز رهن المشاع (٧) ولا رهن ثمرة على رؤوس النخل دون النخل، ولا ررع (٨) الأرض دون الأرض، ولا يجوز (٩) رهن النخل في الأرض

(١) في (ت، ش) (كانت).

(۲) تكررت في (ص) سهواً في آخر صفحة وأول أخرى.

(٣) ن (ل ١٧٧ أ) ص.

(٤) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (لقدر) وما أثبتناه هو الصواب.

(ه) ن (ل ۲۰۸ ب)ش.

(٦) ني (ت، ش) (کائت).

(٧) اختلف الفقهاء في مسألة جواز رهن المشاع إلى فريقين:

الغربق الأول: يرى جواز رهن المشاع وهم: المالكية والشافعية والحنابلة.

الفريق الثاني: وهم الحنفية ويرون عدّم جوازه. احتج الفريق الأول بالآثي:

أُولاً: قَالَ السَّافِعِيُ فِي الأم (ح٣ ص ١٦٩): «الذي يخالف لا يحتج فيه بمتقدم من

أثر فيلزم اتباعه

ثانياً استدارا بالمعنى فقالوا: «الشائع محل قائم للرهن فيصح قياساً على المفرّد فما جاز رهنه جاز رهن البعض منه مشاعاً، لأن المشاع في جواز البيع كالمقسوم في جواز الرهن. واحتج الفريق الثاني بالآتي:

أولاً: بأن قبض النصف الشائع وحده لا يتصور والنصف الآخر ليس بمرهون فلا

يصح قبضه.

ثانياً: جاء في الهداية (ج٩ ص ٨٣، ٨٤) أن موجب الرهن هو الحبس الدائم لأنه لم يشرع إلا مقبوضاً بالنص [قوله - تعالى -: ﴿ فُرِهَنَّ مَّقْبُوضَهُ ﴾] أو بالنظر إلى المقصود منه وهو الاستيثاق . . ولو جوزناه في المشاع يقوت الدوام، لأنه لا بد من المهايأة فيصير كما إذا قال رهنتك يوماً ويوما لا . . .) . انظر : المبسوط ج٢١، ٩٢، ٥٠ بدائع الصائع ج٢ ص ١٣٨، ١٣٩، الهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ٨٠ من بدائع الصائع ج٢ ص ١٣٨، المهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ٨٠ من التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ج٥ ص ٤، ٥. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٢ ص ٢٣٥، الأم ج٣ ص ١٦٨، ١٦٩، المهذب ج١ ص ٨٠٠. روضة الطالبين ج٤ ص ٣٨، ٣٩، المغني ج٤ ص ٣٦٩. الإنصاف للمرداوي ج٥ ص ١٤١، الإنصاف للمرداوي ج٥ ص ١٤١، الإنصاف للمرداوي

(٨) في (ت) زيادة (في).

(٩) في (ت) (تجوز) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التذكير.

دونها، لأن القبص شرط ولا يصح القبض في هذه الأشياء ولا يصبح الرهن بالأمانات كالودائع والمضاربات والشركة(١)، (١) لأن الرهن وثيقة بالدين والأصل غير مضمون.

(ويصح الرهن (٢) برأس مال السلم وثمن الصرف والمسلم قيه، لأنه مضمون) (٤) (فإن افترقا قبل قبض الرهن بطل السلم والصرف، لأنه لم يوجد قبض لرأس المال وثمن الصرف في المجلس لا صورة ولا معنى) (٥)، فإن هلك في مجلس الصرف والسلم تم العقد وصار المرتهن مستوفياً، لأنه يصير مستوفياً حكماً لعين حقه يداً وهو كالاستيفاء رقبة (ويدا)(١).

الملك أوإذا (٧) افترقا قبل هلاك الرهن بطل الرهن لأنه لم يوحد قبض رأس المال في المجلس لا صورة ولا معنى (٩). وإذا (١٠) اتفقا على وضع الرهن على يدي عدل جاز وليس للمرتهن ولا للراهن أخذه من يده لتعلق حقهما جميعاً به (١١)، أما المرتهن فليصل إلى ماله ببيع العدل، وأما الراهن ليصير (١٢) محفوظاً، وإن هلك في يده هلك من (١٣) ضمان المرتهن، لأن الرهن صحيح (١٤)، (ولا) (١٥).

⁽١) في (ت، ش) (الشركات).

⁽۲) ن (ل ۱۸۱ ب) ت.

⁽٣) مقطت من (ش).

⁽٤) ما بين القوسين تكرر في (ص) وهو سهو من الناسح وقد شطب عليه.

⁽٥) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها المقام.

⁽١) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق تحت السطر.

⁽٧) في (ش) (إن) ساقطة من الصلب ملحقة بالهامش،

⁽A) في (ش) ملحق بالهامش (السلم) وهو تصحيف.

⁽٩) ما بين القومين سقط من صلب (ش) محلق بالهامش وسقط من (ت).

⁽۱۰) في (ش) (إن).

⁽١١) سقطت من صلب (ص) ملحقة تحت السطر.

⁽١٢) في (ش) (فلتصير).

⁽١٣) في (ش) (في).

⁽١٤) في (ت، ش) (صح).

⁽١٥) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فلا).

يصح إلا مقبوضاً، وذلك بأن (١)، (٢) يجعل (٣) قبض العدل عن المرتهن.

(المحرور المراهم والدنانير والمكيل والموزون لقوله - تعالى - وروية المراهم والدنانير والمكيل والموزون لقوله - تعالى - وروية المراهم والدنانير والمكت بمثلها من الدين، وإن احتلفا في (المجودة فجيدها ورديثها سواء، ومن كان له دين على غيره فأخذ منه مثل دينه (وأنفقه) (المراهم علم أنه كان زيوفاً: فلا شيء له (عند (أبي حنيفة - رحمه الله عليه - وقال أبو يوسف ومحمد - رحمة الله عليهما - (المجاد) الزيوف ويرجع بالجياد، تحقيقاً للمعادلة و (المراهم على صاحبه، لأن جيدها ورديثها سواء.

 (١) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (أن) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الباء للتعليل

⁽٢) ن (ل ۲۰۹ ا) ش..

⁽۲) د (ل ۱۷۷ پ) ت

⁽٤) من الآية ٢٨٣ سورة النقرة.

⁽٥) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطي

⁽٦) في (ش) (الدين).

⁽٧) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فأنفقه).

⁽٨) كذا في (ش) وهو الصواب ومي (ص، ت) (عليه) وهي في (ص) فوق السطر.

⁽٩) ما بين القوسين يماثله في (ت) (أبي حنيفة وقالا) وفي (ش) (أبي حنيفة ومحمد - رحمه الله الله ـ وقال أبو يوسف ـ رحمه الله س)، وما جاء في الهداية (ج٦ ص ٢٥٦) يوافق ما جاء في (ش)، وجاء في المستصفى (ل ٢٩٥ أ) قوله: «والمشهور أن محمداً مع أبي حنيفة ـ رحمهما الله ـ . . . قال عيسى: قوله الآخر [أي قول محمد ـ رحمه الله ـ] كقول أبي يوسف وقوله الأول كقول أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ]

⁽١٠) المراو زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة للربط.

⁽١١) سقطت من (ت).

⁽١٢) ما بين القوسين يماثله في (ش) (لهما) وهي تناسب السياق في هذه السخة.

• ٣٠ أ (ومن)(١) وهن عبدين (٢) بألف فقضى حصة أحدهما لم يكن له أن يقبضه حتى يؤدي باقي الدين، لأن الرهن وثيقة بكل جزء من الدين لحاجته إلى قبضه.

وإذا وكل الراهن المرتهن أو العدل أو غيرهما (ببيع الرهن) (٢) عند حلول الدين: فالوكالة جائزة، فإن شرطت الوكالة (٤) في عقد الرهن فليس للراهن عزلة عنها لتعلق حق المرتهن، (وإن) (٥) عزله أو مات عنه لم ينعزل وللمرتهن أن يطالب الراهن بدينه وحبسه (٦) به، وإن كان الرهن في يده فليس عليه أن (٧) يمكنه من بيعه حتى يقضيه (٨) الدين من ثمنه فإذا قضاه الدين قبل له سلم الرهن إليه، لأن ملك اليد ثابت للمرتهن، فلا يجب عليه إبطال ملكه إلا بعد قبض دينه.

(وإذا باع الراهن الرهن)(٩)، (١٠) بغير إذن المرتهن فالبيع موقوف فإن أجازه المرتهن جاز وإن قضاه الراهن دينه جاز البيع

⁽١) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة للربط وفي (ت) زيادة (وإذا).

⁽۲) د (ل ۱۸۲ أ) ت.

⁽٣) ما بين القوسين سقط من صلب (ت) ملحق بالهامش،

⁽٤) سقطت من صلب (ص) ملحقة تحت السطر،

⁽a) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإن).

⁽٦) في (ت، ش) (يحبسه).

⁽٧) د (ل ۲۰۹ ب) ش.

⁽٨) في (ت) (يقبضه).

⁽٩) ما بين الفوسين تكور في (ص) سهواً فقد كتبه في آخر صفحة وأول أخرى.

⁽۱۰) د (ل ۱۷۸ أ) ص.

⁽١١) زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

أبضاً (١)، لأن حق المرتهن غير (٢) متعلق (٢) بعينه.

الدين حالاً طولب بأداء الدين، وإن كان مؤجلاً أخذ منه قيمة العبد فجعلت الدين حالاً طولب بأداء الدين، وإن كان مؤجلاً أخذ منه قيمة العبد فجعلت رها مكانه (٥) حتى يحل الدين ليكون وثيقة قائمة (١) مقام الرهن دفعاً للضور عن المرتهن.

وإن كان معسراً استسعى العبد في قيمته فقضى (٧) به الدين، لأن (٨) العبد صاحب شرط التلف وهو المحل وعلى صاحب الشرط الضمان عند تعذر تضمين صاحب السبب، وكذلك إن (٩) استهلك الراهن الرهن، وإن استهلك الراهن الرهن، وإن استهلكه (١٠) أجنبي فالمرتهن هو الخصم (١١)، لأن اليد له ويأخذ القيمة فبكون رهناً في يده.

(١) سقطت من (ص).

⁽٢) تكررت في (ص) سهواً في آخر سطر وأول آخر وقد شطب على الأخيرة منهما.

⁽٣) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (وإن) وما أثبتناه أولى، لأنه تفريع على حكم سابق.

⁽٤) ني (ش) زيادة (ني يده).

⁽ه) كذا في (ت) وفي (ص) (قائم) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث وسقطت من (ش).

⁽٦) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (قضى) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الفاء.

⁽Y) ن (ل ۱۸۲ ب) ت.

⁽٨) في (ش) (إذا).

⁽٩) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (استهلك) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الصمير.

⁽١٠) في (ش) زيادة (في تضمينه).

فصل

المرتهن على الرهن مضمونة وجناية المرتهن على الرهن مضمونة وجناية المرتهن عليه: سبب للضمان فيصير مستوفياً من دينه (٢) بقدر الجناية.

وجناية الرهن على الراهن وعلى (1) المرتهن وعلى مالهما: هدر، لأنه معلوك للراهن (1) رقبة ومعلوك للمرتهن يداً. وأجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن، لأنه من ضرورات الحفظ واليد، وأجرة الراعي على (٢) الراهن وكذلك نفقة الرهن (٧)، لأنه (٨) من ضرورات البقاء.

الأصل وبقي النماء افتكه الراهن و(١) يكون رهناً مع الأصل، تبعاً للأصل فإن هلك: هلك بغير شيء، (لأنه لم يصر أصلاً)(١٠)، (١١) في العقد، وإن هلك الأصل وبقي النماء افتكه الراهن بحصته يقسم الدين (١٢) على قيمة يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكاك، لأنه بالفكاك تأصل (١٣) فلهذا يعتبر قيمته يوم

⁽١) في (ت) زيادة (و).

⁽٢) في (ص) كلمة (العبد) مشطوب عليها.

⁽٣) ن (ل ٢١٠١) ش.

⁽٤) مقطت من (ت، ش).

⁽٥) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش.

⁽٦) تكررت في (ص) سهواً في آخر سطر وأول آخر،

⁽٧) في (ش) زيادة (على الراهن).

⁽A) في (ش) (لأنها).

⁽٩) الواو زيادة من (ش) يحتاجها السياق للربط.

⁽١٠) ما بين القوسين تكرر في (ص) سهواً في آخر صفحة وأول أخرى.

⁽۱۱) د (ل ۱۷۸ ب) ص.

⁽۱۲) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش.

⁽١٣)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (يأصل) وهو تصحيف.

الفكاك، والأصل صار مضموناً بالقبض فيعتبر قيمته يوم القبض فما أصاب الأصل الهالك: سقط وما أصاب النماء افتكه الراهن به (١).

۲۰۳۵ ويجوز الزيادة في الرهن وقال زفر (۲) _ (رحمه الله) (۲) _: لا يجوز
 كما في الزيادة في الثمن (٤) .

ولا يجوز الزيادة في الدين عند أبي حنيفة ومحمد ($^{(7)}$ = (رحمهما الله) ($^{(7)}$ = $^{(6)}$ لا يصير الرهن رهناً بهما $^{(7)}$ ، وقال أبو يوسف ($^{(7)}$ = (رحمه الله) $^{(7)}$ = يجوز كما في الزيادة في الرهن ، لهما $^{(7)}$ أن الزيادة إنما جازت بخلاف القياس ضرورة تصحيح تصرفهما فأمكن تصحيح الدين من غير أن يتعلق بالرهن ولا يمكن تصحيح الرهن من غير $^{(9)}$ أن يتعلق بالدين .

⁽۱) د (ل ۱۷۳ أ) ت.

⁽٢) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ١٣٢.

⁽٣) مقطت من (ت).

⁽٤) في (ش) (الدين) جاء في المستصفى (ل ٢٩٦ أ): «أي الزيادة في الثمن لا يجوز عنده، فلا تجوز الزيادة في الرهن...، وذكر في بعض النسخ (كما في الزيادة في الدين) وهذا الإلحاق صحيح على مذهب أبي حنيفة ومحمد حرحمهما الله ...

⁽٥) الواو زيادة من(ت، ش) يحتاجها المقام للربط.

⁽۱) ن (۲۱۰ ب)ش.

⁽٧) في (ش) (منهما) وما أثبتناه هو الصحيح لعود الضمير إلى العين وهي مفردة.

 ⁽٨) في (ش) (واحداً) وما أثبتناه أولى للمجاسة مع التأنيث.

⁽٩) ني (ش) (نإذا) .

⁽١٠) زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

⁽١١) في (ت) زيادة (ينافي الدين).

المشتري بالنمن شيئاً يعبد فامنن المشتري بالنمن شيئاً يعبد فامنن المشتري بالنمن شيئاً يعبد فامنن المشتري من تسليم الرهن لم يجبر عليه، لأن حقه تعلق بالثمن (والبائع) (٣) (١) بالخيار إن شاء رضي شرك الرهن وإن شاء فسخ البيع لتغير شرط العقد عليه إلا أن يدفع المشتري الثمن حالاً أو يدفع قيمة الرهن رهناً، لأنه ما رضي البائع بالبيع إلا وأن يكون له رهن (٥) بذلك القدر بالثمن .

المرتهن أن يحفظ (٢) الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه الذي (٢) في عياله لأنه إنما يحفظ (بهؤلاء عادة) (٨) وإن حفظه بغير من (١) في عياله أو أودعه: ضمن، لأن الراهن لم يرض إلا بحفظه.

وإذا تعدى المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب لجميع قيمته بالتعدي (۱۰).

الموتهن، وإذا أعار المرتهن الرهن للراهن فقبضه خرج من صمان الموتهن، فإن هلك في يد الراهن هلك بغير شيء لفوات بد المرتهن، (وإن)(١١) فرغ فللمرتهن أن يعيده (إلى يده)(١٢) لبقاء عقد الرهن، فإن(١١) أخذه عاد الضمان. وإذا مات الراهن: باع وصيه الرهن وقضى الدين لقيام الوصي مقام

⁽١) زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

⁽٢) في (ش) (فإن امتنع).

⁽٣) ما بين القوسين كتب خطأ في (ص) ثم شطب عليها وأصلحها،

⁽١) ن (ل ١٧٩١) ص.

⁽٥) قي (ت) (رهناً) وهو خطأ نحوي.

⁽١) ن (ل ١٨٣ ب) ت.

⁽٧) كذا في (ت، ش) وفي (ص) الذين، وما أثبتناه أولى للمجانسة مع المفرد.

⁽٨) ما بين القوسين في (ت، ش) تقديم وتأخير.

⁽٩) في (ش) زيادة (مر).

⁽۱۰) د (ل ۲۱۱) ش.

⁽١١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإن).

⁽١٢) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽۱۳) في (ت، ش) (وإن).

الموصى، فإن لم يكن له وصي نصب الفاضي له وصياً وأمره (١٠ - عه إيصالاً لحق المرتهن إليه، وللقاضي ولاية (٢١ التصوف في التركة فيما يرجع إلى الصلاح والخير،

(١) في (ش) (أمر).

⁽٢) زيادة من (ش) يحتاجها المقام.



كتاب المضاربة

المضاربة عقد على الشركة بمال من أحد الشريكين (وعمل من الآحر)(١)، ولا تصع المضاربة إلا بالمال الذي تصع (٢) به الشركة.

ومن شرطها أن يكون الربح بينهما مشاعاً، لا يستحق أحدهما منه دراهم مسماه، لما^(۲) مرّ في الشركة^(٤) ولا بد أن يكون المال مسلماً إلى^(۵)، ^(۲) المضارب ولا يد لرب المال فيه ليتمكن المضارب (۲) من التصرف.

(ويسافر) (١٠) ويبضع ويوكل، لأنه (١١) من ضرورات التجارة.

وليس له أن يدفع المال مضاربة إلا (أن يأذن)(١٢) رب المال، لأن رب المال ما رضى بشركة(١٣) غيره.

⁽١) ما بين القوسين زيادة من هامش (ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها السياق.

⁽٢) في (ش) (يصح).

⁽٣) في (ش) (كما).

⁽٤) انظر الفقرة (٧١٦).

⁽٥) تكررت في (ص) سهواً في آخر صفحة وأول أخرى.

⁽٦) ن (ل ۱۷۹ ب) ص.

⁽٧) في (ش) زيادة (فيه).

⁽۸) في (ت) (وإذا).

⁽٩) ن (ل ١٨٤ أ) ت.

⁽١٠) ما بين القوسين غير واضح في (ت) بسبب الأرضة.

⁽١١) في (ت، ش) (لأنها).

⁽١٢) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (بإذن).

⁽۱۳)ن (ل ۲۱۱ ب) ش.

1 . ٤٢ وإن خص له رب المال التصرف في بلد بعينه أو في سلعة بعينها: لم يجز له أن يتجاور ذلك، لأنه وكيل بالشراء عن رب المال فيتصرف بولاية رب المال، وكذلك إن رقت للمضاربة وقتاً ببطل العقد بمضيه.

1 • ٤٣ وليس للمضارب أن يشتري أبا (١) رب المال ولا إبنه ولا من يعتق عليه، لأنه لا يمكن التجارة بهم وله ولاية تصرف [فيما] (٢) يكون تجارة، فإن (٣) اشتراهم: كان مشترياً لنفسه دون المضاربة، لأن الشراء نافذ على المشتري، لأنه أصل في حق التبايع (١).

وإن كان في المال ربح فليس له أن يشتري من يعتق عليه، لأنه يعتق عليه بقدر ملكه (عن أبي حنيفة (ه) _ رحمه الله) (١) فيعتق (كل عندهما (ه) وعند أبي حنيفة (ه) _ (رحمه الله) (٨) _ يفسد الباقي فلا يكون مأذونا (٩) فيه _ (في التجارة والمضاربة) (١٠) _ وإن اشتراهم يقع لنفسه ويضمن مال المضاربة .

1 • £ ٤ وإن لم يكن في المال ربح جاز أن يشتريهم، لأنه لا يملك شيئاً منهم فلا يعتقون عليه.

 ⁽١) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (أب) وهو خطأ تحوي فهو مفعول به منصوب بالألف، لأنه من الأسماء الخمسة.

 ⁽٢) زيادة يحتجها السياق من نسخة (ف/ب) (ل ٢٣٨ ب) وهي من النسخ التي لم
 ثعتمد في التحقيق.

⁽٣) في (ت) (وإن).

⁽٤) كذا في (ش) وفي (ص، ث) (البايع) وهو تصحيف.

⁽٥) انظر: بدائع الصنائع ج٦ ص ٩٨. الهداية مع شرح فتح القدير ج٧ ص ٤٣٦. ولم يرد فيهما التفصيل في قول أبي حتيفة والصاحبين.

⁽٦) ما بين القوسين زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

⁽٧) في (ش) (ويعتق).

⁽A) سقطت من (ت، ش).

⁽٩) في (ش) زيادة (له).

⁽١٠) ما بين القوسين يماثله في (ش) (تجارة ومضاربة). وهي تناسب السياق في هذه النسخة.

فإن^(۱) زادت قيمتهم عتق نصيبه منهم ولم^(۲) يضمن لرب المال شيئاً، ويسعى المعتق، لأن حصول عتقه يضاف^(۲) إلى الزيارة في السعر الحاصل⁽¹⁾ بغير صنعه^(۵).

⁽١) ني (ت) (وإن).

⁽۲) ن (ل ۱۸٤ ب) ت.

⁽٣) ني (ت) (تضاف).

⁽٤) في (ت) (الحاصلة).

⁽٥) نَ (ل ١٨٠ أ) ص.

أوإذا دفع المضارب^(۱) المال^(۱) مضاربة ولم يأذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع، (ولا يتصرف المضارب الثاني حتى يربح)^(۱)، لأنه قبل أن يربح فهذا^(۱) إيداع وله الإيداع، فإذا^(۵) ربح الثاني^(۱) ضمن الأول المال⁽¹⁾ لرب المال، لأنه الآن صار الثاني شريكاً لرب المال وما رضى بشركته.

(الی دفع الیه مضاربة بالنصف [فأذن (۱۰) (۱۰ ه. أن یدفعها (الی غیره) (۱۰ ه. أن یدفعها (الی غیره) (۱۰) مضاربة الله (۱۱۰) فدفعها بالثلث (۱۱۱) فان دون الله اله (۱۲) (۱۲) فان ما رزق الله الله (۱۱) المال تصف علی أن ما رزق الله اله تعالی (۱۰ همو بیننا نصفان (۱۱) فلرب (۱۰) المال تصف

⁽١) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽۲) ن (ل ۲۱۲ ا) ش..

 ⁽٣) ما بين القوسين زيادة من (ت) يحتاجها السياق وجاءت في الهداية: ج٧ ص ٤٢٩.

⁽٤) سقطت من (ش).

⁽٥) في (ش) (وإذا).

⁽٦) سقطت من (ت).

⁽٧) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فإن).

⁽A) في (ش) (وأذن).

⁽٩) ما بين القوسين زيادة من (ش) لدفع الالتباس.

⁽١٠) ما بين المعكونين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽١١) في (ش) زيادة (جاز) فوق السطر.

⁽١٢) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽١٣) ما بين القوسين في (ش) قبل عبارة (رب المال).

⁽١٤) في (ت) (تصفينُ وهو خطأً نحوي.

⁽١٥) كُذَا في (ت، ش) وفي (ص) (ولرب) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الفاء، لأنه تفريع على حكم سابق.

الربح وللمضارب الثاني ثلث الربح والسدس للمضارب الأول، لأن الشرط أن يكون لرب المال تصف (1) جميع ما ررق الله ـ تعالى (1) ـ فيكون النصف الأحر بين المضاربين على ما (1) شرطه (1) الأول للثاني (10).

الله الله الثاني الثلث كما شرطه الأول والباقي بين المضارب الثاني الثلث كما شرطه الأول والباقي بين المضارب الثاني الثلث كما شرطه الأول والباقي بين المضارب الأول وبين رب المال نصفان (۱) الأول وبين المضارب الأول وهو الثلثان.

١٠٤٨ وإذا قال له (٣) عليّ أن ما رزق الله _ تعالى _ فلي نصفه فدفع المال إلى آخر مضاربة بالنصف (٩) فالربح نصفه (١٠٠ لرب المال بالشرط ونصفه للثاني، لأنه جعل كذلك المضارب الأول، ولم يبق شيء للمضارب الأول (١١٠).

فإن شرط للمضارب الثاني ثلثي الربح فلرب^(١٢) المال (مصف الربح)^(١٢) وللمضارب الثاني نصف الربح وضمن^(١٤)، (١٤) المضارب الأول

⁽١) في (ص) كتب الناسخ سهواً كلمة (الربح) ثم شطب عليها.

⁽٢) زيادة من (ت، ش).

⁽٣) سقطت من (ت).

⁽٤) في (ش) (اشترطه) وفي (ت) (شرط).

⁽٥) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (الثاني) وما أثبتناه أولى لحاجة السياق للام الاختصاص.

⁽٦) زيادة من (ش).

⁽٧) في (ش) (مضارب) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى (ال) التعريف.

⁽٨) في (ت) (تصفين) وهو خطأ نحوي.

⁽٩) سقطت من صلب (ش) ملحقة فوق السطر،

⁽۱۰)ن (ل ۱۸۵ أ) ت.

⁽۱۱)ن (ل ۲۱۲ س) ش.

⁽١٢) في (ص) كتبت خطأ ثم شطب عليها وأصلحها تحت السطر-

⁽١٣) ما بين القوسين يماثله في (ش) (النصف).

⁽١٤) في (ت: ش) (يضمن).

⁽١٥) لُ (ل ١٨٠ ب) من.

للثاني صدس الربح تكملة للثلثين^(١) لوجود الشرط منه له^(٣)،

1 • 2 ٩ وإذا مات رب المال أو المضارب: بطلت المضاربة لأنه توكيل بالبيع وموت الموكل أو الركيل مبطل.

وإن ارتد رب المال عن الإسلام (والعياذ باش) (العرب المال عن الإسلام (والعياذ باش) المضاربة (١٠).

وإذا عزل رب المال المضارب فلم (م) يعلم بعزله حتى اشترى وباع فتصرفه جائز، وإن علم بعزله والمال عروض فله أن يبعها، ولا يمنعه العزل من ذلك، لأنه صار شريكاً إذا صار المال عروضاً فلا تبطل ولايته بالعزل، وإذا باع العروض لا يشتري بثمنها شيئاً آخر، لأنه صار معزولاً.

وإذا^(۱) عزله ورأس المال دراهم و^(۷) دنانير^(۸) فليس له أن يتصرف فيه^(۱)، لأنه صار معزولاً في قدر نصيب رب المال.

وإذا افترقا وفي المال ديون وقد ربح المضارب فيه أجبره الحاكم على اقتضاء الديون، لأنه أخذ الأجرة فعليه العمل.

المال في الاقتضاء.

وما هلك من مال المضاربة (١١)

⁽١) في (ت) (الثلثين).

⁽٢) سقطت من (ت، ش).

⁽٣) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽٤) سقطت من (ت).

⁽٥) في (ش) (ولم).

⁽٦) ني (ت، ش) (إن).

⁽٧) في (ت) (أو).

⁽٨) في (ش) زيادة (وقد نقده).

⁽٩) في (ش) (فيهما) وكلاهما صحيح لعود الضمير إلى رأس المال أو إلى الدراهم الدنانير.

⁽۱۰) في (ش) (فيه).

⁽۱۱) د (ل ۲۱۳ ۱) ش.

فهو من الربح دون رأس⁽¹⁾ المال، لأنه يجب عليه إيصال وأس المال إلى رب المال، لأن إبطال حقه في رأس المال أضر به من إبطال الحق^(۲)، (۲) في الربح.

(وإن) أن زاد الهالك على الربح فلا ضمان على المضارب، لأنه أمين الربح الله الربح والمضاربة بحالها ثم هلك المال أو بعضه تراذا أن الربح حتى يستوفي وب المال وأس المال (لأن رأس المال أصل والربح تبع، فلا يعتبر التبع ما لم يكمل الأصل) (1).

فإن فضل شيء كان بينهما (لأنه ربح، وإن نقص)(١) رأس المال لم يضمن المضارب](١) (لأنه أمين فيه)(١).

وإن كانا اقتسما^(١) الربح وفسخا^(١)، المضاربة ثم عقداها فهلك المال لم يترادا^(١٢) الربح الأول، لأنه انبرم ملك كل واحد منهما في الربح الأول وانتهى العقد الأول.

1 • 0 ويجوز للمضارب أن يبيع بالنقد والنسيئة، لأن كل واحدة مسهما تجارة، ولا يزوج عبداً ولا أمة من مال المضاربة، لأن التزويج ليس من جنس التجارة التي (١٣) أذن فيها، والله أعلم بالصواب.

⁽۱) ن (ل ۱۸۵ ب) ت.

⁽٢) كذا في (ت) وهو الأولى وفي (ص) (للحق) وفي (ش) (حق).

⁽٣) في هأمش (ش) زيادة (المضارب) وهي تناسب السياق في هذه النسخة.

⁽٤) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فإن).

⁽٥) في (ت) (تراد) وهو تصعيف، لأن المقام مقام مثني.

⁽٦) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة للتعليل.

⁽٧) ما بين القوسين زيادة من (ش) وفي (ت) زيادة (وإن عجز عن).

 ⁽٨) ما بين المعكوفين سقط من (ت) فقد نبا نظر الناسخ لوجود كلمتين
 منشابهتين

⁽٩) غير واضحة في (ص) ثم وضحت تحت السطر.

⁽١٠) في (ش) (فسخ) وهو تصحيف، لأن المقام مقام مثني.

⁽١١) ق (ل ١٨١ أ) ص.

⁽١٢) في (ت) (يتراد) وهو تصحيف، لأن المقام مقام مثنى أيضاً

⁽١٣) زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة بحتاجها السياق.

⁽١٤) سقطت من (ت، ش).

Store 30%

كتاب المزارعة



كتاب المزارعة

الموارعة بالثلث والربع باطلة، $(1)^{(1)} = (1)^{(1)} = (1)^{(1)}$ الموارعة بالثلث والربع باطلة، لحديث رافع بن خديج $(1)^{(1)} = (1)^{(1)} = (1)^{(1)} = (1)^{(1)}$ عليه وسلم $(1)^{(0)} = (1)$ نهى عن كراء المزارع $(1)^{(1)}$ وقال أبو يوسف ومحمد $(1)^{(1)}$

(٤) زيادة من (ش).

(٥) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (عليه) ن (ل ٢١٣ ب) ش (السلام).

(٦) أخرج مسلم عدة روايات أقربها إلى لفظ المصف (ج٣ ص ١١٨٠ الحديث ١٥٤٧):

الرواية الأولى: «عن نافع. قال ذهبت مع أبن عمر إلى رافع بن خديج. حتى أتاه بالبلاط. فأخبره، أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ نهى عن كراء العزارع». الرواية الثانية: عن نافع أن ابن عمر كان يكري مزارعه على عهد وسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وفي إمارة أبي بكر وعمر وعثمان وصدراً من خلافة معاوية حتى بلغه في آخر خلافة معاوية أن رافع بن خديح يحدّث فيها بهي النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فدخل عليه وأنا معه. فسأله فقال: كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ينهي عن كراء المزارع، فتركها ابن عمر بعد. وكان إذا سأل عبها، بعد، قال: زعم رافع بن خديح أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ينهي عن كراء المزارع، فتركها ابن عمر بعد. وكان إذا سأل عبها، بعد، قال: زعم رافع بن خديح أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ نهى عنها».

⁽١) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٣٨٤.

⁽٢) سقطت من (ت).

⁽٣) هو أبو عبد الله، رافع بن خديج بن رافع بن عدي، الأنصاري الأوسي، صحابي جليل، استصغره النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم بدر فرده، وأجازه يوم أحد، فشهد أحداً والخندق وأكثر المشاهد، وكان عريف قومه، وأصابه يوم أحد سهم فنزعه وبقي نصله إلى أن مات، وقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اأنا أشهد لحث يوم القيامة، توفي - رضي الله عنه - سنة ٧٤ هـ وهو ابن ٨٦ سمة وروى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ٧٨ حديثاً، انظر ترجمته: أسد الغابة ج٢ ص ١٥١. تهذيب الأسماء واللغات ج١ ص ١٨٧.

_ (رحمهما الله)(١) _ جائزة للتعامل(٢).

[00 + 1] وهي عندهما على أربعة أوجه: إذا كانت الأرض والبذر لواحد والعمل والبقر من آخر جازت المزارعة وصار صاحب الأرض والبذر مستأجرة العامل (٣)، (٤) وبقره ببعض الخارج، وإن كانت الأرض لواحد والعمل (والبقر والبذر) (ه) (من آخر)(١): جاز وصار هو مستأجراً (٧) الأرض ببعض الخارج.

وإن كانت الأرض والبقر لواحد والبذر والعمل لآخر (^): فهي باطلة، لأنه يصير مستأجراً البذر، وإنه لا يجوز، لأنه لا ينتفع به إلا بالاستهلاك ويصير مستأجراً للبقر مع الأرض ببعض الخارج، وأنه لا يجوز لعدم النعامل.

وصار مستأجراً للعامل ببعض الخارج (١٠٥). (وإن كان البذر من واحد والأرض والبقر والبقر والبذر من واحد والأرض والبقر والعمل من آخر: لا يجوز لأنه شركة في البذر والعمل، وأنه خلاف التعامل العام)(١١).

المزارعة إلا على مدة معلومة كسائر الإجارات، وأن يكون الخارج شائعاً بينهما (١٣)، فإن شرطا لأحدهما قفزانا مسماه فهي باطلة،

⁽١) سقطت من (ت).

⁽٢) في (ش) (لتعامل الناس).

⁽٣) في (ت) (للعامل).

⁽٤) ن (ل ١٨٦١) ت.

⁽٥) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير .

⁽٦) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لواحد).

⁽٧) في (ص) كتب الناسخ سهوا (العامل) وشطب عليها.

⁽٨) في (ش) (لواحد).

⁽١) ن (ل ١٨١ ب) ص.

⁽١٠) في (ت) زيادة (وأنه جائز للتعامل).

⁽١١) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة فيها حكم حديد لصورة أخرى.

⁽۱۲) في (ش) (يصح).

⁽١٣) في (ش) زيادة (تحقيقا) (ن (ل ٢١٤ أ) ش لمعنى الشركة).

لأن الجواز بخلاف القياس فيما فيه التعامل العام، وكذلك لو شرطا على ما الماذيانات (١) والسواقي، لأنه خلاف التعامل.

الأرض شيئاً: فلا شيء للعامل، لأنه لم يشترط له إلا^(٢) شيء من الحارج.

وإذا فسدت المزارعة (٤) فالخارج لصاحب البذر، لأنه نماء البذر، فإن كان البذر من (٥) رب الأرض فللعامل أجرة (٢) مثله [لا يزاد على مقدار ما شوط له (٢) من الخارج، كما في الإجارة الفاسدة (٨) وقال محمد (١) ((حمه الله) (١٠) _ له أجر مثله (١٠) بالغا ما بلغ، لأن عند الفساد (٢١) تسمية بعض الخارج لغو، لأن تسمية بعض الخارج لا تجوز لجهالته، إلا أنه ثبت بخلاف القياس فيما إذا جاز العقد فأما (١٠) إذا فسد لغي ذلك وكأنه لم يكن، فيجب (١٠) أجر المثل بالغاً ما بلغ.

وإن كان البذر من قبل العامل فلصاحب الأرض أجر مثلها.

٩٥٠ أ فإذا(١٥٠) انعقدت المزارعة فامتنع صاحب البدر من العمل لم يجبر

⁽۱) وهي نهر كبير تفتح رؤوس السواقي منه ليحصل سقي السواقي، وهذه ليست بعربية..., انظر: مخطوطة الهادي للبادي (ل ۲۰۰ ب).

⁽٢) زيادة من هامش (ش) تكمل المعنى.

⁽٣) زيادة من (ت، ش) لا يستقيم السياق إلا بها

⁽٤) زيادة من (ت، ش) بحتاجها السياق.

⁽٥) في هامش (ش) زيادة (قبل)،

⁽٦) في (ت، ش) (أجر).

⁽V) زيادة من (ش) تكمل المعنى.

⁽٨) انظر الفقرة (٩٠٤).

⁽٩) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٣٩٣.

⁽۱۰) سقطت من (ت).

⁽¹¹⁾ ما بين المعكوفين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽۱۲)ن (ل ۱۸۱ پ) ت.

⁽١٣) في (ش) (فقيما).

⁽١٤) في (ش) (فتجب).

⁽١٥) في (ت، ش) (وإذا).

عليه، لأن تلف ماله علر يفسخ (١) به الإجارة وإن امتنع (٢) الذي ليس من قبله المذر أجبره الحاكم على العمل، لأنه لا عذر له.

• ٣ • أ وإذا مات (٢) أحد المتعاقدين بطلت المزارعة ، لأنها إجارة . وإذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع أجر مثل نصيبه من الأرض إلى أن يستحصد نظراً له في إتمام ماله ، ونظراً للمالك في إيجاب أجر أرضه والتفقة على الزرع عليهما على مقدار حقوقهما ، وكذلك أجر الحصاد والرفاع (٥) والدياس والتذرية عليهما بالحصص ، لأن الزرع المستحصد لهما بالشركة فإن شرطاه (١) في المزارعة على العامل ، فسدت (١) ، لأنه عقد وشرط ينتفع به أحد العاقدين (٨) (والله أعلم) (٩) بالصواب (١٠).

(١) في (ث) (تمسخ).

⁽۲) د (۲۱۱ ب) ش.

⁽٣) تكررت في (ش) هو سهو من الناسخ.

⁽٤) ن (ل ۱۸۲ آ) ص.

 ⁽٥) هو رفع الزرع بعد الحصاد. انظر: مخطوطة الهادي للبادي (ل ٢٠٠ ب). وكلمة (الرفاع) موقعها في (ش) بعد كلمة (التدرية).

⁽٦) كدا في (ت، ش) وفي (ص) (شرطاً) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الضمير.

⁽٧) في (ش) (فالعقد عاسد).

⁽٨) في (ت، ش) (المتعاقدين).

⁽٩) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽۱۰) سقطت من (ت، ش).



كتاب المساقاة

17.1 قال أبو حنيفة (1) _ (رحمه الله)(٢) _ المساقاة وهي المعاملة في الأشجار بجزء من (٢) الشعرة: باطل (٤) ، (وقال أبو يوسف ومحمد (١) _ رحمهما الله _)(٥) جائز (٢) إذا ذكر مدة معلومة وتسمى (٧) جزءاً معلوماً(٨) من الشعرة مشاعاً ، كما في المزارعة .

ويحوز المساقاة في الشجر والكرم والنخل والرطاب(١) وأصول الناذنجان.

المعمل جاز، لأنه يصبر أو الثمرة تزيد بالعمل جاز، لأنه يصبر شريكاً له أو الزيادة، ويكون بمعنى المعاملة بالأشجار وإن (١١) كانت (١١) انتهت لم يجز، لأنه استثجار بأجر مجهول.

وإذا فسدت المساقاة فللعامل أحر مثله.

⁽١) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٣٩٩.

⁽٢) سقطت من (ت).

⁽۳) ن (۱۸۷ أ) ت.

⁽٤) في (ش) (باطلة).

⁽٥) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وقالا).

⁽٦) في (ت، ش) (يجوز).

⁽٧) في (ت، ش) (سمي).

⁽٨) زيادة من (ش) وهي قيد مهم يبنى عليه الحكم.

⁽٩) سنق توضيح معناها بهامش الفقرة (٩٩٥).

⁽١٠) سقطت من (ت، ش).

⁽١١)ن (ل ٢١٥) ش.

⁽١٢) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (كان).

وتبطل المساقاة بالموت، وتفسخ بالأعذار كما تفسخ الإجارة(١٠)، (والله أعلم بالصواب)^(٣).

(١) انظر النفرة (٩٠٧).

(٢) في (ش) زيادة (لأنها نوع إجارة فأنطلها الموت).

(٣) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).



كتاب (الشرب وإحياء الموات)(١)، (٢)

الموات مالا ينتفع به من الأراضي (") لانقطاع الماء عنه أو لغلبة الماء عليه أو ما أشبه ذلك مما يمنع الزراعة، فما كان منها عادياً (١) لا مالك له أو كان مملوكاً في الإسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو يعيد من القرية بحيث (٥) إذا وقف إنسان من أقصى العامر فصاح لم يسمع الصوت منه فهو موات، لأنه ليس بمنتفع به (١) في حق أحد ولا في يده فقي على أصل الإباحة اومن أحيا أرضاً ميتة فهي له (١)

(١) ما بين القوسين في (ت، ش) تقديم وتأخير.

(۲) ن (ل ۱۸۲ ب) ص،

(٢) في (ت، ش) (الأرض).

(٤) جاء في الهداية (العادي ما قدم خرابه).

(٥) سقطت من صلب (ت؛ ش) ملحقة ثحت السطر، في (ص) وفوق السطر في
 (ص) وسقطت من (ت).

(٦) زيادة من (ت، ش) يحتاجها السياق.

(٧) أخرجه بهذا اللفظ مالك والترمذي وأبو داود؛ فمن حديث عروة بن الزبير _ رضي ألله عنه _ أخرجه مالك وأبو دارد بهذا اللفظ وبه زيادة قوله: قوليس لعرق ظالم حقة، في روابة مالك، وعند أبي داود زيادة قصة، انظر: موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليشي ص ٥٢٨ الحديث ١٤٢١. سنن أبي داود ج٣ ص ١٧٨ الحديث ٢٠٧٤. وأخرج الترمذي وأبو داود عن سعبد بن زيد بهذا اللفظ أيضاً، وبه زيادة قوله _ صلى الله عليه وسلم _ قوليس لعرق ظالم حقه، وقال الترمذي: ملا حديث حسن غريب وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي _ صلى الله عليه وسلم _ مرسلاً، انظر: سنن أبي داود ج٣ ص ١٧٨ الحديث ٢٠٧٣. ومن حديث الحديث ٢٠٧٣. منن الترمذي ج٣ ص ٢٥٢، ١٥٤ الحديث ١٣٧٨. ومن حديث جابر بن عبد الله _ رضي الله عنهما _: أخرجه الترمذي (ج٣ ص ١٥٤، ١٥٥ الحديث ١٣٧٨. ومن عائلة _ رضي الله عنها ـ عن المبي _ صلى الله عليه وسلم _ قال: قمن أغمر أرضاً ليست لأحد الله عنها ـ عن المبي _ صلى الله عليه وسلم _ قال: قمن أغمر أرضاً ليست لأحد فهو آحق انظر: صحيح البخاري مع القنح ج٥ ص ١٨ الحديث ١٣٧٩.

(عبد أبي يوسف ومحمد (() _ رحمهما الله _)(() وإن لم يأدن (() الإمام، لأنها مباح سبقت (يده إليه)(() كالصيد، وعند أبي حنيفة (() (رحمه الله)(() _ لا يكون له إلا بإذن الإمام (()) الأراضي في يد الإمام وقدرته حقاً لعامة المسلمين فلا يكون له إلا بإذنه (() ، قال _ عليه السلام _: «ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه (()) .

1 • 7 ٤ ويملكه (١٠) الذمي بالإحياء كما يملكه (١٠) المسلم، لأن الدليل لا يفصل.

ومن حجز أرضاً (۱۱) ولم يعمرها ثلاث سنين أخذها (۱۲) الإمام ودفعها إلى غيره لقوله ـ (صلى الله عليه وسلم) (۱۳) ـ:

⁽١) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ح٩ ص ٦٠.

⁽۲) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وعندهما).

⁽٣) في (ت، ش) زيادة (له).

⁽٤) ما ببن القوسين غير واضح في (ت) بسبب الأرضة.

⁽٥) انظر المرجع السابق.

⁽٦) سقطت من (ت).

⁽V) ز (ل ۱۸۷ ب) ت.

⁽٨) في (ش) (أن يأذن له).

⁽٩) نقل الحافظ الهيثمي عن الطبراني في الكبير والأوسط: عن جنادة من أمية قال:

قنزلنا دائق وعلين أبو عبيدة بن الجراح، فبلغ حيب بن سلمة، أن ابن صاحب

(قرص) خرج يريد بطريق أذربيجان، ومعه زمره وياقوت ولؤلؤ وذهب وديباج،
فخرج في حيل فقتله، وجاء بما معه، ما زاد أبو عبيدة أن يخمسه، فقال حبيب:
لا تحرمني درقاً دزقنيه الله، فإن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ جعل السلب
للقاتل، فقال معاذ، يا حبيب إني سمعت رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _
يقول: اإنما للمرء ما طابت به نفس إمامه، قال الحافظ الهيثمي: رواه الطبراني
في الكبير والأوسط وفيه عمرو بن واقد وهو متروك

⁽١٠) في (ش) (يمنك).

⁽۱۱) ن (ل ۲۱۵ ب) ش.

⁽١٢)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (يأحذها) وما أثبتناه أولى لكوتها تتناسب مع زمن الفعل التالي.

⁽١٣) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (عليه السلام).

(۱) وليس لمحتجر حق (۲). ولا يجوز إحياء ما قرب من العامر، و(۲) يترك مرعى لأهل القرية ومطرحاً لحصائدهم، لأنها في يديهم (۱).

1 • 70 ومن حمر بتراً: فله حريمها، فإن كانت للعطن (٥) محريمها أربعون ذراعاً، وإن كانت (١) للناضح فستون (١) ذراعاً، في المحديث: الحريم (١) بشر لعطن أربعون ذراعاً (١١).

(١) في (ص، ت) (لمحجر) وفي (ش) (لمتحجر) وما أثبتناء هو الصحيح لموافقته لفظ الحديث.

(۲) جاء في كتاب الخراج لأبي يوسف في ثلاث روايات (ص ۱۲۹، ۱٤٠ المحديث 100 - ۱۹۰): الرواية الأولى أنه من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - والروايتين الآخرين أنه من قول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه _. الرواية الأولى: «قال حدثني ليث، عن طاوس قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه الرواية الأولى: «قال حدثني ليث، عن طاوس قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه المواية الأولى: «قال حدثني ليث، عن طاوس قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه المواية ال

الرواية الأولى: قال حدثني ليث، عن طاوس قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم .: ق. . . فمن أحيا أرصا ميئة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين، باختصار . الروايتان الأخريان عن عمر _ رضى الله عنه _ ..

الرواية الأولى: اقال: حدثني الحسن بن عمارة عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر: امن أحيا أرضاً مبناً فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنينا. الرواية الثانية: «قال حدثني محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن سالم بن عمر: أن عمر بن الخطاب قال على المنبر: "من أحيا مينة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين. . . . قال الزيلمي في نصب الراية (ج٤ ص ٢٩٠) هي الرواية الأولى: «الحسن بن عمارة، ضعيف وسعيد عن عمر فيه كلام».

(٣) الواو سقطت من (ت، ش).

(٤) في (ت) (أيديهم).

(٥) العطن: محركة مرك الإمل حول الماء، وأيضاً مريض الغنم حول الماء، انظر:
 النهاية في غريب الحديث والأثر ج٣ ص ٢٥٨. تاج العروس ج٩ ص ٢٧٩.

(٦) كدا في (ت، ش) وفي (ص) (كأن) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأليث.

(٧) كذ، في (ش) وفي (صّ، ت) (ستون) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الفاء.

(٨) كذا في (ت، ش) وفي (ص) ذراع) وهو حطأ تحوي.

(٩) زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة لكونها وردت في لفظ الحديث.

(١٠) النصح سقي الزرع وغيره بالسائية، ونضح ررعه سقاه بالدلو، والناضح: البعير أو الثور أو الحمار الذي يستقي عليه الماء. انظر: لسان العرب ج١ ص ٤٤٥١ تاج العروس ج٢ ص ٢٣٩.

(۱۱) أخرجه ابن ماجة (ج٢ ص ٨٣١ الحديث ٢٤٨٦): فعن الوليد بن عمر، ثنا محمد بن عبد الله بن المثنى، ح وحدثنا الحسن بن محمد بن الصناح ثنا » وإن كانت عيناً فحريمها خمسمائة، وفي رواية ثلاثمانة (١) فمن (٢)، (٣) أراد أن يحفر في حريمها منع هنه.

٧٠٦٦ وما ترك الفرات و[دجلة](٤)

عبد الوهاب بن عطاء، قالا: ثنا إسماعيل المكي عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: من حفر بثراً فله أربعون ذراعاً عطنا لماشيته، ونقل محقق سنن ابن ماجة عن كتاب الروائد قوله: «مدار الحديث في الإسنادين على إسماعيل بن مسلم المكي، تركه يحيى القطان، وابن مهدي، وأخرج أحمد (ج٢ ص ٤٩٤) قال: «حدثنا هشيم، قال أنا عوف، عن رجل حدث عن أبي إبراهيم، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «حريم البئر أربعون ذراعاً من حواليها كلها لأعطان الإبل والغنم. . . « باختصار ونقله عنه الهيشمي في مجمع الزوائد (ج٤ ص ١٢٥) وعلق عليه بقوله: «رواه أحمد وفيه رجل لم يسم وبقية رجاله ثقات».

(١) أورد الحافظ الريلعي في نصب الراية (ج٤ ص ٢٩٢) نصاً يقارب هذا النص ثم قال: «قلت: غريب»، ثم نقل عن أبي داود في «مراسيله» عن الزهري عن سعيد بن المسيب، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: احريم البتر العادية خمسون ذراعاً، وحريم بئر البدي خمس وعشرون ذراعاً، قال سعيد من قبل نفسه: وحريم قليب الزرع ثلاثمائة ذراع، وزاد الزهري: وحريم العين خمسمائة ذراع من كل ناحية . . . » باختصار . وأخرج الدارقطني بسندين ، عن الزهري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم -: "حريم البثر البدى خمسة وعشرون ذراعاً، وحريم البثر العادية خمسون دراعاً، وحربم العين السائحة ثلاثماثة ذراع، وحريم عين الزرع ستماثة دراعه. ثم علق الدارقطني عليه بقوله: «الصحيح من الحديث أنه مرسل عن ابن المسيب ومن أسنده قد وهمه. وفي سنده الأول الحسن بن أبي جعفر نقل صاحب التعليق المغني تضعيفه فقال: «قال الفلاس: صدوق منكر الحديث، ومحمد بن يوسف بن موسى المقري ـ [من رجال السند الثاني للحديث] ـ ضعيف جداً، قال الدارقطني الرضع نحواً من ستين نسخة، ووضع من الأحاديث المسندة والنسح ما لا يضبط، وقال الخطيب: يتهم بوضع الحديث؛ انتهى. انظر؛ سنن الدارقطني وبهامشه التعليق المغني للعظيم آبادي ح ٤ ص ٢٢٠، ٢٢١.

(٢) تكررت في (ص) سهواً في آخر صفحة واول أخرى

(٣) ن (ل ١٨٣ أ) ص.

(٤) كتبت في جميع النسخ (الدجلة) والصحيع ما أثبتاه. انظر: مراصد الاطلاع ج٢ ص ٥١٥. وعدل عنه الماه (۱) ويجوز عوده إليه: لم يجز إحياؤه، لحاجة النهر إليه. وإن كان لا يجوز أن يعود إليه: فهو كالموات إذا لم يكن حريماً لعامر، لأنه لا(۲) مالك له.

[1• 7] ومن كان له نهر في أرض غيره فلبس له حريم ($^{(7)}$ عند أبي حبهة ($^{(2)}$) والمسناة ($^{(7)}$) من أجزاء أرضه، وقال أبو يوسف ومحمد ($^{(4)}$) (رحمهما الله) ($^{(7)}$) مسناة النهر ($^{(7)}$ يمشي عليها ويلقي عليها ($^{(A)}$) طينه، لأن المسناة في يد صاحب النهر ($^{(1)}$) ظاهراً ولأبي حنيفة _ (رحمه الله) ($^{(7)}$) أنه جزء متصل بالأرض في يد صاحب الأرض وليس ($^{(1)}$) من ضرورة النهر الحريم ($^{(1)}$).

⁽١) زيادة من (ش) بحتاجها السياق.

⁽٢) سقطت من (ت).

⁽٣) غير واضحة في (ت) بسبب الأرضة.

⁽٤) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ١٠، ١١.

⁽٥) ني (ش) زيادة (فيقبم).

⁽٦) المسناة: ضغيرة تبنى للسيل لترد الماء، سميت مسناة، لأن فيها مفتاح للماء بقدر ما تحتاج إليه مما لا يغلب، مأخوذة من قولك: سنيت الشيء: إذا فتحت وجهه انظر: لسان العرب ج٣ ص ٢١٣٠. ثاج العروس ج١٠ ص ١٨٥.

⁽٧) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (لأنه) وما أثبتناه أولَى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٨) د (ل ۱۸۸ ا) ت.

⁽٩) في (ت) (الأرض) وهو تصحيف. انظر: الهداية ج٩ ص ١١.

⁽۱۰) د (ل ۲۱۲ آ) ش.

⁽١١) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (للحريم) وهو تصحيف.



كتاب الأشربة

١٠٩٨ الأشربة المحرمة أربعة: الخمر، لقوله _ تعالى: _ ﴿ فَأَجَيْبُوهُ ﴾ (١), والخمر هي (٢) عصير العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد، والعصير إذا طبع (١) حتى يذهب (١) أقل من ثلثيه (٥) إذا غلى واشتد: حرام، ونقيع (الزبيب و(١) التمر)(١) إذا أشتد (٨).

ونبيذ التمر والزبيب إذا طبخ كل واحد منهما أدنى طبخة (٢٠ حلال عند أبي حنيفة وأبي يوسف (١١٠ - (رحمهما الله)(١١١ - وإن اشند، إذا شرب ما يغلب على ظنه أنه لا يسكره من غير لهو وطرب، وقال محمد (١١٠ - (رحمه الله)(١١١ - يحرم (١٢٠)، (١٢٠)، وكذلك الخلاف في المثلث العني (١١١)، لمحمد الله عني (١١١) - المحمد الله عني (١١١ - المعمد الله عني (١١١ - المعمد الله عني (١١١ - الله عني (١١١ - الله عني المثلث العني (١١١ - الله عني المثلث العني (١١١ - الله عني (١١١ - الله عني المثلث العني (١١١ - الله عني (١١١ - الله عني (١١١ - الله عني الله عني (١١١ - الله عني (١١ - الله عني (١١١ - الله عني (١١ - الله عني (١١١ - الله عني (١١ - الله عني (١١

⁽١) من الآية ٩٠، سورة المائدة.

⁽٢) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (هو) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٣) في (ش) زيادة (أدنى طبخ) وهي زيادة غير صحيحة.

⁽٤) في (ت) (ذهب).

⁽٥) في (ش) (ثلثه) وهو تصحيف. انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ٢٢٠.

⁽١) في (ت) (أو).

⁽٧) ما بين القوسين تقديم وتأخير في (ت).

⁽٨) في (ش) زيادة (الخمر).

⁽٩) في (ت) (طبخ).

⁽١٠) انظر: بدائم الصنائم ج٥ ص ١١٦.

⁽١١) سقطت من (ت).

⁽۱۲)في (ش) (محرم).

⁽۱۳)ن (ل ۱۸۳ ب) ص.

⁽¹²⁾ هو الذي من ماء العنب، إذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه. انظر: مخطوطة المستصفى (ل ٢٠١).

(قول النبي)(١) _ (صلى الله عليه وسلم) _: اما أسكر كثيره فقليله حرام،(٢) ولأبي حنيفة (وأبي يوسف _ رحمهما الله _)(٢) آثار الصحابة(١)

(٢) أخرجه بهذا اللفظ النسائي وابن ماجة من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. انظر: سنن النسائي ح ٨ ص ٢٠١٠. سنن ابن ماجة ج ٢ ص ١٩٣٥ المحديث ٢٣٩٤. كما أخرجه أيصاً بهذا اللفظ أبو داود والترمذي وابن ماجة من حديث جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ . قال الترمذي: قهذا حديث غريب من حديث جابر انظر: سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٢٧ الحديث ١٨٢٥. سنن الترمذي ج ٤ ص ٢٩٢ الحديث ١٨٢٥. سنن ابن ماجة ج ٢ ص ١١٢٥ الحديث ٢٣٩٣. وأخرجه أبو داود والترمذي في روايتين من حديث عائشة ـ رضي الله عمها بلفظ: قالت سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول اكل مسكر حرام، وما أسكر منه الفرق فمل الكف مه حرام». هذا لفظ أبي داود وهو أيضاً لفظ الترمذي إلا أن فيه تأخير قمنه بعد كلمة قفرق». قال الترمذي: قال أحدهما في حديثه الحسوة منه حرام. قال هذا حديث حسن . . . » . انظر: سنن أبي داود ح ٢ صلى ١٣٢١ الحديث من أبي داود ح ٢ السائي أيضاً روايتين (ج ٨ ص ٢٠١) عن عامر بن معد عن أبيه .

الرواية الأولى: بلفظ: (عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره).

الرواية الثانية: بلفظ قأن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن قليل ما أسكر

(٣) ما بين القوسين سقط من (ت).

(٤) فقد أخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما: لفظ ابن أبي شيبة (ج٨ ص ١٧٠ الحديث ٤٠٣٩). •عن قتادة، عن أنس، أن أبا عبيدة ومعاذ بن جبل وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه. لفظ عبد الرزاق (ح٩ ص ٢٥٥ الحديث ١٧١٢٢): •عن قتادة أن أبا طلحة وأبا عبيدة ومعاذ بن جبل كانوا يشربون الطلاء إدا ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، يعني الرُبّ، والطلاء هو: •ما طبح من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه انظر: لسان العرب ج٤ ص ٢٦٩٩. وأحرج ابن أبي شيبة أيضاً روايتين (ج٨ ص ١٧٠، ١٧١ رقم الحديث ١٤٠٤،

الرواية الأولى: «عن داود بن أبي هند قال: سألت سعيد بن المسيب عن الشراب الذي كان عمر بن الخطاب أجازه للناس، قال هو الطلاء الذي قد طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه».

⁽١) ما بين القرسين بماثله في (ت، ش) (قوله).

(رضوان الله عليهم أجمعين)(١) والعمومات المبيحة(١).

الرواية الثانية: «عن ميمون عن أم الدرداء [قالت] كنت أطبخ لأبي الدرداء الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فيشربه؛. وجاء في هذا الحديث قوله: «عن أم الدرداء قال» والصحيح؟ ما أثبتناه ولعله خطأ مطبعي. انظر: مصنف ابن أبي شيبة ج٨ ص ١٧٠، ١٧١ الحديث ١٤٠٤، ٤٠٤،

(١) في (ش) (رضي الله عنهم).

(٢) من مثل قوله _ تعالى _: ﴿ يَمَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِنَا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَلًا كَلِيبًا ﴾. من الآية ١٦٨، سورة البقرة. وقوله ﴿ فَتَكُلُواْ مِنَا رَزَفَكُمُ اللَّهُ حَلَكُ طَيِبَا﴾. من الآية ١٨٨، سورة المعائدة. وقوله : ﴿ فَلْ مَنْ حَرَّ إِنِينَةَ اللَّهِ الْمَيْ أَفْتَ لِمِبَادِهِ وَالطَّيْبَاتِ مِنَ الرَّيَةَ اللَّهِ الْمَيْ أَنْهُ اللَّهِ الْمَيْ أَلَقَ اللَّهِ عَلَى الرَفَحَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا وقوله : ﴿ فَكُلُواْ مِنَا رَزَفَحَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيْبَا وَلَشَكُرُواْ مِنَا رَوْفَحَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا مورة المحل.

(٣) سقطت من (ت).

(٤) ما بين القوسين يماثله في (ش) (لقوله).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ أصحاب الكتب السنة إلا البخاري، عن أبي هريرة _ رضي الله عبنه _: فقد أخرجه مسلم في عدة روايات منها (ج٣ ص ١٥٧٣، ص ١٥٧٤ الحديث ١٩٨٥ (١٣ _ ١٥):

الرواية الأولى: بلفظ المصنف.

الرواية الثانية: بلفظ المصنف وزيادة (النخلة والعنبة).

الرواية الثالثة: بلفظ المصنف أيضاً وزيادة (الكرمة والنخلة).

الرواية الرابعة: بلفظ المصف أيضاً وزيادة (الكرم والنخل). وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وأحمد في ست روايات بلفظ الرواية الثانية لمسلم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وفي رواية ثانية للنسائي بلفظ: «الخمر من هاتين». وقال سويد ـ وهو أحد رواة الحديث ـ «في هاتين الشجرتين النخلة والعنبة». وفي رواية أخرى لأحمد بلفظ: «الخمر في هاتين الشحرتين من النخلة والعنبة». انظر: سنن أبي داود ج٣ ص ٣٢٧ الحديث ٢٧٨ مسن الترمذي ح٤ ولعنبة». انظر: سنن أبي داود ج٣ ص ٣٢٧ الحديث ١٨٧٨ سنن ابن ماجة ح٢ ص ٢٩٧، ٨٠٥ ، ١٩٤٠ على ١١٢١ الحديث ١٨٧٥ مسئد أحمد ج٢ ص ٢٧٩، ٢٠٩ ، ١٤٠٩ على ١٤٧٠ .

وعصير العنب إذا طبخ حتى (١) ذهب ثلثاه وبقي ثلثه حلال (٢) خلافاً لمحمد (٢) _ (رحمه الله) (٣) _ وهذا إذا غلى واشتد.

[۱ ۹۷] ولا مأس بالانتباذ في الدباء (١) والحنتم (٥) والمزفت (١) (القول النبي) (٨) _ (صلى الله عليه وسلم) _: اكنت نهيتكم عن الدباء والحنتم (١) والنقير (١٠) (والمزفت) (١١) فاشربوا فيها، فإن الظرف لا يحل شيئاً ولا يحرمه (١١) .

- (٤) الدياء: القرع، وقيل المستدير منه، وقيل اليابس وقال ابن حجر: هو اليقطين. وأحدها: دباءه كانوا بنتبذون فيها فتسرع الشدة في الشراب. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ج٢ ص ٩٦، تاج العروس ج١ ص ٢٤٤.
- (٥) الحنتم: هي جرار مدهونة خضر، وقيل: تضرب إلى الحمرة، كانت تحمل الخمر
 فيها إلى المدينة ثم اتسع فيها فقيل للخزف كله حنتم. انظر: النهاية في غريب
 الحديث والأثر ح١ ص ٤٤٨. تاج العروس ج٨ ص ٢٦٤.
- (٦) هو الإناء الذي طلي بالزفت وهو نوع من القار والمزفت هو المقير. انظر: المهاية في غريب الحديث والأثر ج٢ ص ٣٠٤. لسان العرب ج٣ ص ١٨٤١.
 - (٧) ن (ل ٢١٦ ب) ش.
 - (A) ما بين القرسين بماثله في (ت، ش) (لقوله).
 - (٩) ن (ل ١٨٨ ب) ت.
- - (١١) ما بين القوسين سقط من (ش).
- (١٢) لم أجد حديثاً بهذا اللفظ وأقرب النصوص إلى هذا بعض روايات حديث بريدة رضي الله عبها والذي أخرجه مسلم والترمذي وأحمد: فقد أخرجه مسلم بعدة روايات أقربها إلى هذا النص (ح٣ ص ١٥٨٥ الحديث ٩٧٧ (٦٤) هذه الرواية وجاء فيها: قأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قنهيتكم عن الظروف، وإن الظروف أو ظرفاً لا يحل شيئاً ولا يحرمه. . . ». لفظ المترمذي (ج٤ ص ٢٩٥ الحديث ١٨٦٩): قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم -: إني كنت نهيتكم عن الظروف، وإن ظرفاً لا يحل شيئاً ولا يحرمه . . . ». وقال الترمذي هذا الهيتكم عن الظروف، وإن ظرفاً لا يحل شيئاً ولا يحرمه . . . ». وقال الترمذي هذا -

⁽١) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش،

⁽٢) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ٩٥٠

⁽٣) سقطت من (ت).

١٠٧٧ أو إذا تخللت الخمر: حلت، سواء صارت حلا بنفسها أو بشيء طرح فيها.

ولا يكره تخليلها، لأنه إبطال^(۱) صفة الإسكار كالإراقة، (ريحل الحاصل منه (^{۲)})^(۳) لقوله عليه السلام .. «خير خلكم خل خمركمه (¹⁾ وقال الشافعي (⁰⁾ - (رحمه الله)⁽¹⁾ - يكره التخليل لأنه ترك اجتناب الخمر، والخل (¹⁾ الحاصل به لا يحل، لاحتمال بقاء أجزاء الخمر ديه، وعندنا (^(A): أنه لم يبق فيها (^(A)) شيء و (⁽¹⁾) يعرف (⁽¹⁾) ذلك بالتجربة (⁽¹¹⁾).

حديث حسن صحيح. ثفظ أحمد (ح٥ ص ٣٥٦): ١.٠. ونهيتكم عن الظروف وإن الظروف لا تحرم شيئاً ولا تحله...». وأخرج ابن ماجة ج٢ ص ١١٢٨ الحديث ٢٠٤١): عن ابن مسعود أن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال: «إبي كنت نهيتكم عن نبيذ الأوعية. ألا وإن وعاء لا يحرم شيئاً...».

⁽١) سقطت من صلب (ت) ملحقة فوق السطر.

⁽٢) انظر: بدائع الصنائع ج٦ ص ١١٤ ، ١١٨.

⁽٣) ما بين القوسين يماثله في (ش) (والخل الحاصل منه حلال).

⁽³⁾ أخرجه بهذا اللفظ البيهتي في كتاب «المعرفة): رواه المغيرة بن زياد، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ. وعلق عليه بقوله: «تفرد به المغيرة بن زياد وليس بالقوي، وأهل الحجاز يسمون خل العنب خل الخمر. قال: وإن صح فهو محمول على ما إذا تخلل بنفسه انتهى ـ انظر نصب الراية جغ ص ٣١١. ومن أدلة الخصوم ما أخرجه مسلم والترمذي عن أنس بن مالك أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ سئل عن الخمر تتخذ خلا ؟ فقال: لا ، هذا لفظ مسلم . وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح . انظر: صحيح مسلم ح ٣ ص ١٩٧٨ الحديث ١٩٩٤ (١١) . سئن الترمذي ج ٣ ص ٩٥٠ الحديث ١٢٩٤.

⁽٥) انظر: روضة الطالبين ح٤ ص ٧٧، ٧٣.

⁽١) سقطت من (ت).

⁽٧) زيادة من (ش) لدفع الالتباس.

⁽٨) في (ش) (ك).

⁽٩) في (ټ) (نيه) وسقطت من (ش).

⁽۱۰) الواو سقطت من (ت).

⁽١١) في (ش) (عرف).

⁽١٢) في (ش) زيادة (والله أعلم).



كتاب الإكراه

الإكراه بثبت حكمه إذا حصل ممن يقدر على إيفاع ما توعد به. ملطاناً (١) كان أو لصاً، لقوله (١) تعالى _: ﴿ إِلَّا مَنْ أُصَارِهَ وَقَلْبُمُ مُطْعَيْنُ ﴿ إِلَّا مَنْ أُصَارِهَ وَقَلْبُمُ مُطْعَيْنُ ﴾ (٣) وما حُكي عن أبي حنيفة (٥) _ (رحمه الله) (١) _ أن الإكراه لا يتصور إلا من السلطان كأنه كان كذلك (٧) في زمانه.

الم الم الم الم الم الم الم الم على بيع ماله أو شراء سلعة أو على أن يقر لرجل بألف، أو يؤاجر داره فأكره بالقتل أو بالضرب الشديد أو بالمعبس⁽¹⁾ فباع أو اشترى فهو⁽¹⁾ بالخيار إن شاء أمضى البيع وإن شاء فسخه⁽¹⁾ ورجع بالمبيع، لأنه بيع لا عن تراض، (وله)⁽¹⁾ الخيار كما لو وجده معياً.

١٠٧٥ فإن كان قبض الثمن طوعاً كان إجارة للبيع(١٣)، وإن قبضه مكرهاً

(١) ن (ل ١٨٤ أ) ص.

(٢) في (ش) (عليه السلام) كتبها الناسخ سهواً وشطب عليها.

(٣) قوله _ تعالى _ ﴿ وَقَلْبُاتُو مُطْمَيِنٌ إِلْإِيمَينِ ﴾ لم يشت في (ت، ش).

(٤) من الآية ١٠٦، سورة النحل.

(٥) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ١٦٦٠ ١٦٧٠.

(١) سقطت من (ت).

(٧) في (ت، ش) (ذلك).

(٨) عي (ش) (وإذا).

(٩) في (ت، ش) (الحبس).

(۱۰) دُ (ل ۲۱۷ أ) ش.

(١١) في (ش) (فسخ).

(١٢) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (فله) وما أثبتناه أولى، لأن ما يأتي حكم جديد.

(١٣) في (ت) (البيع) وما أثبتاه أولى، لحاحة المقام إلى لام الاختصاص.

1777

فليس بإجازة و(١١) عليه رده إن كان قائماً في يده.

وإن هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره: ضمن قيمته (٢) للباتع، لأنه قبضه لنفسه، وللمكر، أن يضمن المكرة (أيضاً،

وإن كان المشتري مكرهاً في القبض أخذ البائع القيمة من المشتري إن شاء وهو يرجع على المكره)(٢)، لأنه أوقعه في هذا الضمان.

1 • ٧٦ وإن أكره على أن يأكل المينة أو شرب (١) الخمر (٥) بحبس أو ضرب أو قيد: لم يحل له، لأنه ضرر قليل إلا أن يُكره بما يخاف منه على نفسه أو عضو من أعضائه، ألا ترى أن مطلق (١) (العطش أو الجوع) (٧) لا تحل له المينة والخمر، فإذا صار إلى المخمصة (٨) (تحل له) (٩).

الم يأكل الميتة (١١) فهو آثم كما في حال المخمصة، فإنه (لو لم يأكل الميتة حتى مات أثم) الله شارك في إتلاف نفسه.

۱۰۷۸ (وإن)(۱۳) أكره على الكفر بالله ـ تعالى (۱٤)

⁽١) الواو سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽۲) ن (ل ۱۸۹ أ) ت.

⁽٣) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة فيها حكم جديد.

⁽٤) في (ت، ش) (يشرب).

⁽٥) في (ص، ت) زيادة (أكره على ذلك) لأن في إثباتها تكرار يجعل السياق ركيكاً.

⁽٦) في (ش) (بمطلق).

⁽٧) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

 ⁽A) المخمصة: المجاعة، وهو مصدر مثل المغضبة، والخمص: الجوع.
 انطر: لسان العرب ج٢ ص ١٢٦٦. تاج العروس ج٤ ص ٣٩٠.

⁽٩) ما بين القوسين يماثله في (ش) (حل).

⁽١٠) زيادة من (ت، ش) بحتاجها السياق.

⁽١١) زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

⁽١٢) ما بين القوسين يماثله في (ش) (أو لم يأكل الميتة مات آثماً).

⁽١٣) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإن).

⁽١٤) ريادة من (ش).

رار بسب (۱) النبي - (صلى الله عليه وسلم) (۱) (۱) - بقيد أو (ضرب أو حس) (۱) لم يكن إكراها عتى يكره (على أمر) (۱) يخاف (۱) على نفسه أو على عضو من أعضائه فحينئذ يكون إكراها مطلقاً فيسعه أن يطهر ما أمروه به ويورى (۱۸) وقلبه مطمئن بالإيمان بالنص (۱۱) (وإن) (۱۱) صير حتى قتل (ولم يظهر الكفر) (۱۱) كان مأجوراً، كما فعل خبيب (بن عدي) (۱۱) (۱۱) - (رضي الله عنه) (۱۱) (۱۱) - (

(١) في (ت، ش) (سب).

(٢) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش وسقطت من (ت).

(٣) ن (ل ١٨٤ ب) ص.

(٤) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

(٥) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (بأمر),

(٦) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (كان) وهو تصحيف.

(٧) ن (ل ٢١٧ ب) ش.

 (٨) وريت الشيء وواريته: أخفيته، والتورية: الستر ووريت عنه: أردته وأظهرت غيره. انظر: لسان العرب ج١ ص ٤٨٢٦، ٤٨٢٢.

(٩) في (ت، ش) (لقوله _ تعالى _: ﴿ إِلَّا مَنْ أُصَكِرِهَ وَقَلْبُمُ مُطْمَيِنٌ إِلَّا بِمَن ﴾. من الآية ٢٠٦، سورة النحل.

(١٠) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإن).

(١١) ما بين القوسين سقط من صلب (ت) ملحق بالهامش.

(١٢) ما بين القوسين زيادة من (ت).

(١٣) هو خبيب بن عدي، بن مالك بن عامر بن مجدعة، الأوسي، الأنصاري، شهد بدراً مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأسر يوم الرجيع غدراً وبيع في مكة واشتراه بني المحارث بن عامر، وكان خبيب قد قتل الحارث بن عامر يوم بدر فقتلوه وصلبوه بالتنعيم سنة ثلاثة للهجرة وهو أول من صلب في ذات الله وقال ـ رضى الله عنه ـ حين صلب:

وقد عرضوا بالكفر والموت دونه وقد ذرفت عيناي من غير مدمع وما بي حذار الموت، إني لميت وليكن حداري حرنار تلفع وليت وليكن حداري حرنار تلفع وليت وليت أي جنب كان في الله مصرعي انظر ترجمته: الاستيعاب بهامش الإصابة ج٣ ص ١٨٣ ـ ١٨٨. أمد الغابة ح٣ ص ١٠٠ ـ ١٠٨.

(١٤) سقطت من (ت).

(١٥) أورد الراقدي في المغازي (ج١ ص ٣٥٤ ـ ٣٦١) قصة استشهاد خبيب من عدي =

وإن أكره على إتلاف مال مسلم بأمر يخاف منه (١) على نفسه أو على عضو من أعضاته وسعه ذلك ولصاحب المال أن يضمن المكرِه، لأن المكرّه آلة.

 $1 \cdot \sqrt{4}$ وإن أكره بقتل على قتل غيره لم يسعه أن يقلِم عليه ويصبر حتى يقتل، لأن قتل المسلم لا يحل (٢) لضرورة ما (٣) ، فإن قتله كان آثمأ والقصاص على المكره إن كان القتل عمداً عند أبي حنيفة ومحمد (٢) والقصاص على المكرة أن كان القتل عمداً عند أبي حنيفة ومحمد (٢) (رحمه ما الله) (٥) _ لأن المكرة آلة كالسيف وعلى (٢) قول (٢) زفر (٢) _ (رحمه الله) (٥) _ يجب على المكرة (لا على المكرة) (٨) ، لأنه منهي عنه (٣) [وإنه] (٩) مختار، وعند (١٠) أبي يوسف (١) _ (رحمه الله) (١) _ لا يجب عليهما، وعند الشافعي (١١) (رحمه الله) (١) _ يجب عليهما، لأن كل واحد منهما (٥) قاتل كالجماعة إذا قتلوا واحداً.

⁻ رضي الله عنه _ وجاء فيها. ق. . . قلوا اقلما صلى الركعتين حملوه إلى الخشبة ثم وجهوه إلى المدينة وأوثقوه رباطاً، ثم قالوا: ارجع عن الإسلام، نخل سبيلك. قال: لا والله ما أحب أني وجعت عن الإسلام وأن لي ما في الأرض جميعاً. . . قالوا: أما واللات والعزى، لئن لم تفعل لنقتلنك. فقال: إن قتلي في الله قليل. . . ق. وقد أخرج البخاري في صحيحه (ج٧ ص ٣٧٨، ٣٧٩ الحديث الله قليل. . . قل أبي هربرة _ رضي الله عنه _ . قصة قتل خبيب بن عدي _ رضي الله عنه _ . قصة قتل خبيب بن عدي _ رضي الله عنه _ ولكن لم يرد فيها موضم الاستشهاد.

⁽١) مقطت من (ت، ش)

⁽۲) د (ل ۱۸۹ ب) ت.

⁽٣) سقطت من (ش).

⁽٤) انظر: بدائع الصنائع ج٧ ص ١٧٩.

⁽٥) مقطت من (ت).

⁽٦) في (ش) (في).

⁽٧) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽٨) ما بين القوسين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش.

⁽٩) ما بين القوسين زيادة من نسخة الفقة الىافع بهامش المستصفى (ل ٣٠٣) وكذلك نسخة (ف/ب) (ل ٢٤٥ ب) وهي من النسخ التي لم تعتمد في التحقيق، ولكن لا يستقيم السياق بدون هذه الزيادة.

⁽۱۰) في (ش) (عن).

⁽١١) انظر المهذب ج٢ ص ١٧٧ وفيه تفصيل.

• • • • • وإن أكرهه (1) على طلاق امرأته أو عنق عبده ففعل وقع ما أكره عبيه (1) وقال الشافعي (1) - (رحمه الله) (3) - لا يقع (لقول النبي) (6) - (صلى الله عليه وسلم) -: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (1) يعني حكمه، ولنا قوله - (صلى الله عليه وسلم) -: «كل طلاق جائز إلا طلاق (٧) الصبي والمعتوه (١) ، ويرجع على الذي أكرهه بقيمة العبد وبنصف مهر المرأة إن كان قبل الدخول، لأنه يصلح (٨) آلة للمكره في إتلاف المال لا في إيقاع الطلاق والعتاق.

(۱۰۸۱ (ولو أكرهه)(۱) على الزنا وجب عليه الحد عند أبي حنيفة (۱۱) (حمه الله)(۱۱) _ إلا أن يكرهه السلطان، وقال أبو يوسف ومحمد (۱۱) (حمهما الله)(۱) _ لا يلزمه الحد (۱۱) و (۱۱) و (۱۲) اختلاف زمان.

وإذا^(١٤) أكره على الردة لم تبن امرأته منه، لأنه^(١٥) إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان لا يكفر^(١٦)، (والله أعلم)^(١٧) بالصواب^(١٨).

⁽١) في (ش) (أُكِره).

⁽٢) انظر: بدائع الصنائع ج؟ ص ٥٥. وقد سبق بالفقرة (١٨٤).

⁽٣) انظر: المهذب ج٢ ص ٧٨، وفيه تفصيل.

⁽٤) سقطت من (ت).

⁽٥) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽٦) سبق تخريجه بهامش الفقرة (٣٢٧).

⁽٧) ن (ل ۲۱۸ أ) ش.

⁽٨) ن (ل ١٨٥ ١) ص.

⁽٩) ما بين القرسين يماثله في (ش) (وإن أكره)، وفي (ت) (وإن أكرهه).

⁽۱۰) انظر: بدائم الصنائع ج٧ ص ١٨٠٠

⁽١١) سقطت من (ش).

⁽١٢) الوار زيادة من (ت، ش) يحتاجها السياق للعطف.

⁽١٣) ني (ت) (کله).

⁽١٤) في (ش) (إن).

⁽١٥) زيادة من (ت، ش) بحتاجها السياق.

⁽١٦) يشير إلى قوله _ تعالى _: ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرِهُ وَقَلْبُهُ مُظْمَدِنٌ بِٱلْإِيمَانِ ﴾ سنالآية ١٠٠، سورة النحل.

⁽١٧) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽۱۸) سقطت من (ت) ش).

كتاب الحجر

كتاب الحجر

الأسباب الموجبة للحجر: الصغر (والرق)(1) والجنون نظراً(2) للمولي(2) في الرق ونظراً له في الصبا⁽³⁾ والجنون، ولا يجوز تصرف الصغير لا بإذن وليه، ولا تصرف العبد إلا بإذن سيده، ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال، لأنه لا يحتمل الصواب.

١٠٨٣ ومن باع من هؤلاء شيئاً أو^(٥) اشتراه^(١) وهو يعقل البيع^(٧). فالولي بالخيار إن شاء أجازه إذا كان فيه مصلحة وإن شاء فسخه، لأنه تصرف لا عن ولاية فيتوقف على إجازة من له الولاية.

الأفعال (١٠٠)، لأن الفعل الحسي لا مرد له، والصبي والمجنون لا تصح (١٠) عقودهما ولا إقرارهما، ولا يقع طلاقهما ولا (١٢) عناقهما (١٢).

⁽١) ما بين القوسين سقط من (ش).

ت (أ ١٩٠ م) ن (Y)

⁽٣) في (ش) (للمالك).

⁽٤) في (ش) كتبت هكذا (الصبي) وهو خطأ إملائي.

⁽٥) في (ص) كتب الناسخ سهواً كلمة (تصرف) ثم شطب عليها.

⁽٦) في (ش) (اشتري).

⁽٧) في (ت) زيادة (والشراء).

⁽٨) كلَّا في (ت، ش) وفي (ص) (الثلاث) وما أثبتناه هو الصحيح.

⁽٩) في (ت) (يوجب).

⁽۱۰)ن (ل ۲۱۸ ب) ش.

⁽١١) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (يصح) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأليث

⁽١٢) زيادة من (ش) لدفع الالتباس

⁽١٣) في (ش) زيادة (ولا ينعقد يعيمهما).

وإن أتلفا شيئاً لزمهما ضمانه، لأنه وجد إبطال حق المتلف عليه حقيقة، (فيجب ضمانه دفعاً للضرر فيه وإظهاراً لعصمة ملكه)(١).

• ١٠٥٥ أوأما العبد فإقراره نافذ (على نفسه) (٢) لكمال أهليته ولا ينفذ على المولى دفعاً (٢)، (٤) للضرر عن المولى، فإن أقر بمال لزمه بعد الحرية ولم يلزمه في الحال، لأن إقراره لا يطهر على المولى، وإن أقر بحد أو قصاص. لزمه في الحال، لأنه يختص بالإنسانية (٥)، وكدلك (١) الطلاق، قال عليه السلام _: الا يملك العبد والمكاتب شيئاً إلا الطلاق، (٧).

⁽¹⁾ ما بين القوسين زيادة من (ش) فيها تعليل الحكم.

⁽٢) ما بين القوسين زيادة من هامش (ش) وهو قيد يبني عليه الحكم.

⁽٣) تكررت من (ص) فقد كتبها الناسخ سهواً في آخر صفحة وأول أخرى.

⁽٤) ن (ل ١٨٥ ب) ص.

⁽٥) في (ت) (بإنسانيته).

⁽٦) في (ش) (كذا).

⁽٧) سبق تخريجه بهامش الفقرة (٣١٨).

(۱۰۸٦ قال أبو حنيفة (۲۰ و (رحمه الله) (۳) و لا يحجر على الحر (البالغ العاقل) (۱۰۸۵ السفيه وتصرفه في ماله جائز، وإن كان مبذراً مفسداً يتلف ماله فيما $(4.4)^{(0)}$ المعند ولا مصلحة (۱۰ لأن في ذلك إبطال ولايته وإنه إضرار به إلا أنه

(١) زيادة من (ت، ش).

(٢) انظر: بدائع الصنائع ج٧ ص ١٧١.

(٣) سفطت من (ت).

(١) ن (ل ١٩٠ ب) ت.

(٥) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير

(٦) اختلف الفقهاء في مشروعية الحجر على الحر البالغ العاقل السفيه في التصرفات التي تحتمل الفسخ مثل البيع والشراء إلى فريقين:

القريق الأول: وهم جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن يرون الحجر على السفيه صغيراً كان أو كبيراً.

ويرى أبو حنيفة: أن السفيه لا يحجر عليه وحاله وحال الرشيد في التصرفات سواء لا يختلفان إلا في وجه واحد وهو أن الصبي إذا بلغ سفيها يمنع عنه ماله إلى أن يملغ خمس وعشرون سنة فإذا بلغها لا يحجر عليه حتى لو كان ما يزال سفيها ذكر ذلك الكائي في بدائع الصائع ج٧ ص ١٧١. واستدل أبو حنيفة بالآتي

أُولاً: بِقُولُهُ - تُعَالَى -: ﴿ وَلَا نَقَرَبُوا مَالَ ٱلْبِيَدِ إِلَّا بِآلَتِي هِى لَمْسَنُ حَتَى بَبُلُغَ أَشُدَّةً ﴾ من الآية ١٥٢ سورة الأنعام، ومن بلغ خمساً وعشرين قد بلغ أشده، ولأنه يقبح به أن بكون جداً ولا يد له على ماله.

ثانياً: أن في الحجر على الحر البالغ العاقل السفيه فيه سلب ولايته وإهدار آدميته وإلحاقه بالبهائم، وهو أشد ضرراً من التبذير، فلا يحتمل الأعلى لدفع الأدنى. جاء هذا في الهداية (ح٨ ص ١٩٣). واستدل الجمهور بالأتي

أُولاً: بَقُولُ الله _ تَعَالَى _: ﴿ وَآلِنَالُواْ الْلِنَكَىٰ حَقَّ إِذَا بَلَكُواْ الذِّكَاحَ فَإِنْ ءَاشَنُمْ يَنَهُمْ رُشَدًا فَادْفَعَ إِذَا بَلَكُواْ الذِّكَاحَ فَإِنْ ءَاشَنُمْ يَنَهُمْ رُشَدًا فَادْفَعَ إِلَيْهِمْ أَنْوَلَمُمْ ﴾ من الآية السادسة سورة النساء. علق الدفع عنى شرطين والحكم المعلق على شرطين لا يثبت بدونهما.

ثانياً: وقول الله _ تعالى _: ﴿ فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقِّ سَفِيهَا أَوْ ضَمِيمًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُولِنَهُ وَلَيْهُ إِلَا لَهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَن اللَّهِ ٢٨٢ سورة السقرة. فأشبت الولاية على السفيه، ولأنه صدر لماله فلا يجوز دفعه إليه كمن له دون ذلك.

ثالثاً: وقول الله _ تعالى _: ﴿ وَلا تُؤْتُوا آلتُنَهَا اَ أَتَوَلَكُم ﴾ من الآية الخامسة سورة النساء. وأجاب أبو حنيفة على أدلة الجمهور بقوله:

أولاً: قوله _ تعالى _: ﴿ فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيها ﴾ . . . الآية : فقد قال بعض أهل النأويل: السفيه هو الصغير، وبه نقول، وقبل إن الولي هههنا هومن له الحق بملي بالعدل عند حضرة من عليه الدين، لئلا يزيد على ما عليه شيئاً، ولو زاد أنكر عليه

ثانياً: وقوله سبحانه: ﴿ وَلَا نُؤْتُوا أَلتُّنَهُا ٓهَ أَمْوَلَكُم ﴾ فقد قال بعض أهل التأويل المراد من السفهاء النساء والأولاد الصغار، يؤيده سياق الآية قوله: ﴿ وَٱرْزُقُوكُمْ بَيِّهَا وَأَكْتُوكُمْ ﴾ ورزق النساء والأولاد الصغار هو الذي يحب على الأولياء والأزواج لا رزق السفيه وكسوته، فإن ذلك يكون من مال السفيه ذكر ذلك الكسائي في البدائع (ج٧ ص ١٧٠). وأجاب الجمهور على أدلة أبي حنيفة بالآتي. الآية التي احتح بها وهي قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا نَفْرَيُواْ مَالَ ٱلْكِنِيدِ إِلَّا مِأْلَتِي هِيَ آحَسَنُ حَتَّىٰ بَبُلُغُ ٱشُدَّمٌ﴾، وقول أبي حنيفة - رحمه الله -: اومن بلغ خمساً وعشرين فقد بلغ أشده. فإن الآية تدل بدليل خطابها وهو لا يقول به، ثم هي مخصصة قيما قبل خمس وعشرين سنة بالإجماع لعله السفه، وهو موجود بعد خمس وعشرين. فيجب أن تخص به. . . وما ذكره من كونه جداً ليس تحته معنى يقتضي الحكم، ولا له أصل يشهد له في الشرع، ثم هو متصور . . . فيمن له دون هذه السن ، فإن المرأة تكون حدة لإحدى وعشرين . سنة. والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ: جواز الحجر على السفيه وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء لأن قوله _ نعالى _ ﴿ وَإِنْكُوا الْيَنَكَىٰ حَتَّى إِذَا بَلَمُوا النِّكَاحَ فَإِنْ مَانَسَتُم يَتَهُمُ رُشُكًا فَٱدْفُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَلُكُمْ ﴾ . . . واضحة الدلالة في هذا المعنى ومما يحسن التنبيه إلبه أن الصرف إلى وجوه الخير كالصدقات وبناء المساجد وطباعة الكتب الإسلامية وتوزيعها ودعم المجاهدين في سبيل الله وغيرها ليس بنبذير ولا إسراف. قال النووي في الروضة (ج٤ ص ١٨٠): قالا سرف في الخير، كما لا خير في السرف؟. انظر: بدائع الصنائع ج٧ ص ١٦٩ ــ ١٧١. الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ١٩١ - ١٩٤. بداية المجتهد لاين رشد ج٢ ص ٢٥٠، ٢٥١. مواهب الجليل ج٥ ص ٦٤، ٦٥. قوانين الأحكام لابن حزي ص ٣٤٩. الأم للشافعي ج٣ ص ١٩٤ ـ ١٩٦. روضة الطالبين ح٤ ص ١٨٠. المغني لابن قدامة ح٤ ص ٥٠٦-٥٠٨. الإقناع للحجاوي ج٢ ص ٢٢١.

قال(١) إذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم إليه ماله، لقوله _ تعالى _: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السَّفَهَا لَهُ اللَّهُ لَكُرُ قِينَا ﴾ (٢) حتى يبلغ خمساً (٣) وعشرين منة، فإذا تصرف قبل ذلك نفذ تصرف.

الرشد، لأنه يقبح (٢) أن يكون جداً ولا يد له على ماله (١)، وقال أبو بوسف الرشد، لأنه يقبح (١) أن يكون جداً ولا يد له على ماله (٧)، وقال أبو بوسف ومحمد (٧) _ (رحمهما الله) (٥) يحجر على السفيه ويمنع من التصرف (في ماله) (٨) (لقول الله) (٩) : ﴿ فَإِن كَانَ اللَّذِي عَلَيْهِ الْحَقِّ سَفِيهًا أَوْ شَعِيفًا أَوْ لَا منسفيه ولياً فدل أنه محجور منسقيليم أن يُمِلَ هُو فَلَيْمُلِلْ وَلِيَّهُ وَالْمَدَلِ ﴾ (١١) جعل للسفيه ولياً فدل أنه محجور عليه إلا (١١) والإذن (١٢) فإن باع لم ينفذ بيعه، (وإن) (١٤) كان فيه مصلحة أجازه الحاكم.

١٠٨٨ [(وإن)(١٥) أعتل عبداً نفذ عتقه، لأنه يجوز مع(٢٦) الهزل(١٢)، (١٨),

⁽١) زيادة من (ت) يحتاجها السباق، أي قال أبو حنيفة _ رحمه الله ...

⁽٢) من الآية الخامسة سورة النساء.

⁽٣) في (ت) (خمسة) وهو خطأ.

⁽٤) ن (ل ٢١٩ أ) ش.

⁽٥) سقطت من (ت).

⁽٦) في (ت) زيادة (به).

⁽٧) انظر: بدائع الصنائع ج٧ ص ١٧٠.

⁽٨) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽٩) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽۱۰) في (ت، ش) زيادة (عليه).

⁽١١) من الآية ٢٨٢، سورة البقرة.

⁽۱۲) سقطت من صلب (ت) ملحقة بالهامش.

⁽١٣) في (ش) (بإذن).

⁽١٤) ما بين القوسين يماثله في (ص) (فإن).

⁽١٥) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فإن).

⁽١٦) كذا في (ت: ش) وفي (س) (بيم) وهو تصحيف.

⁽١٧) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش،

⁽۱۸) ن (ل ۱۸۲ آ) می.

والسفه يزيل الرضى بحكم العقد، والرضى بحكم العقد ليس بشرط في العتق^(۱) والطلاق، وعلى العبد أن يسعى في قيمته دفعاً للضرر^(۱) بقدر الممكن كما في المريض مرض الموت إذا أعتق وعليه دين⁽¹⁾ مستغرق.

١٠٨٩ وإن تزوج امرأة جاز^(ه) نكاحها كالعثق، وإن سمى لها مهراً جاز منه مقدار مهر مثلها، لأن البضع حالة الدحول مال متقوم^(١)، وبطل^(٧) الفضل^(٨).

(وقال أبو يوسف ومحمد (^^) _ رحمهما الله _) (*) فيمن بلغ غير رشيد: لا (^^) يبدفع إليه ماله أبدأ، لقوله _ تسعالسي _: ﴿ وَلَا تُؤَوُّا ٱلسُّفَهَاءَ أَمُوكُكُمْ ﴾ (١١) ، (١١) حتى يؤنس رشده، ولا يجوز تصرفه فيه.

(۱۴ من مال السفيه وينفق على أولاده وزوجته (۱۳) الزكاة من مال السفيه وينفق على أولاده وزوجته (۱۲) ومن تجب نفقته (۱۵) من ذوي الأرحام (۱۲) الأفارب، وكذلك تجب (۱۷) في مال السفيه وغيره، وكذلك النفقة تجب لإحياء الأقارب، وكذلك تجب

⁽١) في (ش) (العتاق).

⁽٢) مي (ت) (لتصرفه) وهو تصحيف.

⁽٣) في (ش) زيادة (به)

⁽٤) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (ديون) وما أثبتناه أولى مرعاة للسياق.

⁽٥) د (ل ١٩١١) ت.

⁽٦) مقطت من (ت، ش).

⁽٧) في (ش) (يبطل).

⁽٨) انظر: بدائع الصنائع ج٧ ص ١٧٠، ١٧١.

⁽٩) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وقالا).

⁽١٠) في (ت) (لم).

⁽١١) في (ص) (أموالهم) وهو خطأ، ولم تثبت في (ت).

⁽١٢) من الآية الخامسة سورة النساء.

⁽١٣) في (ش) (يخرج) وما أثبتناء أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽١٤) لا (ل ٢١٩ ب) ش.

⁽١٥) في (ش) زيادة (عليه).

⁽١٦) في (ت، ش) (أرحامه).

⁽١٧) في (ش) (يجب) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

الصبي، فإن أراد حجة الإسلام لم يمنع منها، ولا يسلم القاضي النفقة إلبه بل يسلمها إلى ثقة من الحاج ينفقها عليه (١) فإن مرض وأوصى بوصايا في (١) القرب وأبواب الخبر: جاز ذلك (من ثلث ماله)(٢)، لأنه نافع له غبر ضار.

(١) في هامش (ت) زيادة (في طريق الحج).

⁽٢) في (ش) (من).

⁽٣) ما بين القوسين يماثله في (ش) (في ثلثه).

نصل

(١) في (ت) (المبيي).

- (٣) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة وابن خزيمة عن عائشة _ رضي الله عنها _: فقد أخرجه أبو داود وابن ماجة وابن خزيمة بلفظ: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخماره. انظر: سنن أبي داود ج١ ص ١٧٣ الحديث ١٤١. سنن ابن ماجة ج١ ص ١٦٥ الحديث ١٥٥. صحيح ابن خزيمة ح١ ص ٣٨٠ الحديث ٧٧٠. وأخرجه الترمذي وأحمد في ثلاث روايات بلفظ: «لا تقبل صلاة الحائض إلا بخماره. قال الترمذي: حديث عائشة حديث حسن، وفي روايات أحمد «حائض بدون «ال» التعريف، انظر: سنن الترمذي ج٢ ص ٢١٥، ٢١٦. مسند أحمد ج١ ص ١٥٠، ٢١٦. مسند أحمد ج٢
- (٤) ما بين القوسين يماثله في (ش) (والمحائض يلازمها الإنزال والإحبال) وفي (ت)
 (والحيض يلازم الإنزال والحس) وفي (ص) كتبت كلمة (البلوغ) تحت السطر
 وكلمة (الإحبال) فرق السطر.
 - (٥) كذا ني (ت، ش) رفي (ص) (ثمانية) وهو خطأ نجوي.
 - (٦) انظر: بدائع الصنائع ج٧ ص ١٧٢.
 - (٧) سقطت من (ت).

⁽٢) جاء في المستصمى (ل ٢٠٦ أ) ترجيه الاستدلال بهذا الحديث قائلاً: اأورد الحديث ليبين أن بين الحيض والبلوغ ملازمة، وإذا ثبتت الملازمة بينهما وهي ثابتة بين الحيض والإنزال والحبل فيكونا أمارتين أيضاً، لأن الحكم متى ترتب على أحد المتلازمين يترتب على الآخر صرورة، وإذا كان الحيض يلازم الإنزال والحبل يلازم الإحتلام والإحبال صرورة لأنهما لا يكونان بدون الإنزال، ولما كان الإنرال علامة البلوغ في حق الجارية كان علامة البلوغ في حق الغلام أيضاً، لأن المعنى يشمل الكل».

و ملوغ (۱) الجارية بالحيض والإحتلام (و لحبل) (۱) ، فإن لم يوجد ذلك فحتى يتم لها سبع (۳) عشرة سنة ، (وقال أبو يوسف ومحمد (۱) وحمهما الله - (۱) إذا ثم (للجارية أو الغلام) (۱) خمس (۲) عشرة سنة (۸) فقد بلغا ساء أعلى (۱) الغالب (۲۱) وأبو حنيفة - (رحمة الله عليه) (۱۱) احتاط فيه .

وإذا راهن الغلام أو الجارية وأشكل أمره (١٢) في الملوغ فقال قد بلغت فالقول قوله وأحكامه أحكام البالعين (١٣)، لأنه لا يوقف عليه إلا بقوله فيقبل.

الدين إذا وقال أبو حنيفة (١٠) (١٥) - (رحمه الله) (١٠) - لا أحجر في الدين إذا وجبت الديون على رجل وطلب غرماؤه حبسه والحجر عليه لم (١١) أحجر عليه، وإن كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم و (١٧) لكن يحبسه أبداً حتى يبيعه في دينه، لأنه إلحاق له بالبهائم وإبطال وصف ولايته.

١٠٩٤ (وإن كان له دراهم ودينه دراهم قضاها القاضي بغير أمره، لأنها

⁽۱) ن (ل ۱۸۲ ب) ص.

⁽٢) ما بين القوسين سقط من (ش).

⁽٣) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (سبعة) وهو خطأ لنحوي.

⁽٤) انظر: بدائم الصنائم ج٧ ص١٧٢،

⁽٥) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وقالا).

⁽٦) ما بين القوسين يماثله في (ش) (للغلام أو الجارية).

⁽٧) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (خمسة) وهو خطأ لحوي.

⁽A) سقطت من صلب (ت) ملحقة فوق السطر.

⁽٩) ن (ل ١٩١ ب) ت.

⁽١٠) سقطت من (ت).

⁽۱۱) سقطت من (ت، ش).

⁽١٢) في (ش) (أمرها).

⁽١٣) في (ش) (البالغ).

⁽١٤) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٢٠٢، ٢٠٣٠

⁽١٥) ن (ل ٢٢٠ أ) ش.

⁽١٦) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش،

⁽١٧) الواو زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة للربط،

حنس واحد حقيقة)(1)، وإن كان دينه دراهم وله دنانير باعها القاضي في ديمه، لأنها جنس واحد حكماً(٢) (وقال أبو يوسف ومحمد(١) _ رحمهما الله _)(١) إذا طلب غرماء المفلس الحجر عليه حجر (القاضي عليه)(٤) صيانة لحقهم، كما في السفيه ومنعه من البيع والتصرف والإقرار حتى لا يضر بالغرماء، وباع ماله إن امتنع المفلس مع البيع(٥) وقسمه بين غرماته بالحصص، كما فعل عمر(١) _ رضي الله عنه _ بمال أميفع(١) جهيئة(٨)، (٩).

1 • 40 فإن أقر في حال الحجر بإقرار لزمه ذلك (١٠) بعد قضاء الدين (١٠) دفعاً للضرر عن الأولين (١٢).

- (٨) هو أسيمع ـ بضم الهمزة وفتح السين وإسكان الياء وفتح الفاء ـ الجهني، أدرك النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وكان فيه خصلة ذميمة وهي الإسراف في المركب كان يسبق الحاج، فكان يشتري الرواحل المتميزة فيفالي في أثمانها، فأفلس، فرفع أمره إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ فقسم ماله ببن غرمائه. انظر ترجمته: الإصابة مع الاستيعاب ج١ ص ١٧٢، تهذيب الأسماء واللغات ج١ ص ١٢٣.
- (٩) أخرج مالك والبيهقي عن عبد الرحمن بن دلاف المزني: «أن رجلاً من جهيئة كان يسبق الحاح، فأفلس قرفع أمره إلى عمر بن الخطاب، فقال: أما بعد أيها الناس، فإن الأسيفع، أسيفع جهيئة رضي من دينه وأمانته بأن يقال: سبق الحاج، ألا وإنه قد دان معرضاً فأصبح قد رين به، فمن كان له عليه دين فليأتنا بالعداة تقسم ماله بينهم ٥٤٠٠٠ هذا لفظ مالك، انظر الحديث: موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي ص ٤٥٠ الحديث 180٦. السنن الكبرى للبيهقي ج١ ص ٤٩.

⁽١) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽۲) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٢٠٦، ٢٠٦.

⁽٣) ما بين القرسين يماثله في (ت، ش) (وقالا).

⁽٤) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

⁽٥) في (ت) (بيعه).

⁽٦) سبق ترجمته ـ رضي الله عنه ـ بهامش الفقرة (٤٣).

⁽٧) في (ش) زيادة (ابن).

⁽۱۰)ن (ل ۱۸۷ أ) ص.

⁽١١) في (ت، ش) (الديون).

⁽١٢) في (ت) (الأوليين) وهو تصحيف.

وينفق على المفلس^(۱) من ماله وعلى زوجته وولده الصغار^(۱) ودوي أرحامه ^(۳)، لأن هذه النفقات من ضرورات الحياه.

وإن لم يعرف للمفلس مال وطلب غرساؤه " حبت وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين لزمه بدلاً عن مال حصل في يده كثمن المبيع وبدل القروض " ، لأن ملك العوض دل على غناه () ، وفي () كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة ، لأن التزامه دل على ثروته ، ولم يحبسه فيما سوى ذلك كعوض المغصوب المستهلك ، وأرش الجناية إلا أن يقيم (^) البينة أن له مالا () .

⁽۱) في (ش) (أبويه) وهو تصحيف. انظر: الهداية ج ۸ ص ۲۰۷، المستعمقي (ل ۲۰۲ ت).

⁽٢) سقطت من (ش).

⁽٣) ممن يجب عليه نفقته. انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٢٠٧.

⁽٤) ن (ل ۱۹۲ آ) ت.

⁽٥) في (ت) (القرض).

⁽٦) ن (ل ۲۲۰ ب) ش.

⁽٧) زيادة من (ت، ش).

⁽A) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (تقيم) وما أثبتناه أولى للمحانسة مع التذكير.

⁽٩) في (ش) زيادة (لأن مده الأمور لا تدل على غناه).

⁽١١) سقطت من (ت، ش).

⁽١١) في (ت) (بقول الله).

⁽١٢) من الآية ٢٨٠، سورة البقرة.

⁽١٣) في (ش) زيادة (بل) فوق السطر.

⁽١٤) في (ت، ش) زيادة (يداً و) ولم ترد في روايات الحديث التي لفظها يماثل هذا اللفظ.

مقالاً أن ويأخذون قضل كسبه و(٢) يقسم بينهم بالحصص (وقال أبو يوسف ومحمد(٢) _ رحمة الله عليهما _)(١) إذا فلسه القاضي(٥) حال (بينه وبين الغرماء(١)(١) إلا أن يقيموا البينة أنه قد حصل له مال، لأنه لما قصي بالإفلاس (٨) تبين أنه لا مال له فيجب (النظر إلى ميسرة)(٩) بالنص (١٠)، ولأبي حنيفة _ (رحمه الله)(١١) _ أن القضاء بعدم المال(١٢) لا يصح، لأنه(١٣) لا بوقف عليه حقيقة فيجوز (١٤) ظاهراً في حق دفع الحبس.

١٠٩٨ ولا يحجر على الفاسق(١٥) إذا كان مصلحاً لماله لصدور تصرفه عن عقل وتمييز، والفسق (١٦) الأصلى والطارىء سواء.

ومن أفلس وعنده مناع رجل(١٧٠) بعينه ابتاعه منه فصاحب المتاع أسوة الغرماء (١٨)، لأنه لا يختص به لا يدا ولا ملكا بخلاف المرتهن، لأنه يختص به يدأ فكان أولى (١٩).

(١) سبق تخريجه بهامش الفقرة (٩١٣).

(٢) الوار زيادة من (ش).

(٣) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٢٠٨، ٢٠٩.

(٤) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وقالا).

(٥) في (ت، ش) (الحاكم).

(٦) ني (ش) (غرمائه).

(٧) ما بين القوسين يماثله في (ت) (بين الغرماء وبينه).

(۸) في (ت) (بإدلاسه).

(٩) ما بين القومين يماثله في (ت، ش) (النظرة)

(١٠) يشير إلى قوله ــ تعالى ــ: ﴿فَنَطِرُهُ إِنَّى مُيِّسَرَةً ﴾. من الآية ٢٨٠، سورة البقرة.

(۱۱) سقطت من (ت).

(۱۲)ن (ل ۱۸۷ س) ص.

(١٣) مقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

(١٤) بي (ت) (فتكون).

(۱۵)ن (ل ۱۹۲ ب) ت.

(١٦) ن (ل ٢٢١) ش..

(١٧) ني (ت، ش) (لرجل).

(١٨) ني (ت) زيادة (نيه).

(١٩) في (ش) زيادة (والله أعلم).



كتاب المأذون

كتاب المأذون

إذا أذن المولى⁽¹⁾ لعبده في التجارة إذناً عاماً جاز تصرفه في سائر التحارات يشتري ويبيع ويرهن ويسترهن، لأن العبد بكمال^(۱) أهليته مالك للتصرف إلا أن المانع حق المولى وقد زال.

فإن أذن له في نوع منها دون غيره فهو مأذون له (٢) في جميعها عندنا $^{(1)}$ ، (٥) وقال الشافعي $^{(1)}$. (رحمه الله) $^{(2)}$. يختص بما ادن له $^{(1)}$ فيه، كالوكالة، و $^{(A)}$ لنا: أنه يتصرف بأهليته والمانع حق المولى لئلا يتعلق برقمة العبد دين وقد رضي به المولى $^{(1)}$ و $^{(1)}$ الوكيل يتصرف بإنابة $^{(11)}$ الموكل.

وإن أذن له بشيء (١٢) بعينه كشراء اللحم فليس بمأذون (١٣).

١١٠١ وإقرار المأذون(١٣٠) بالديون والغصوب جائز ضرورة النجارة، وليس

⁽١) زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها السياق.

⁽٢) في (ت) (لكمال).

⁽٣) زيادة من (ش) يحتجها السياق.

⁽٤) سقطت من (ت، ش).

⁽٥) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٢١٧، ٢١٨.

⁽٦) انظر: المهذب ج١ ص ٢٩٠.

⁽٧) سقطت من (ت).

⁽A) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة تجري على عادة المؤلف.

⁽٩) في (ش) زيادة (بخلاف الوكيل).

⁽١٠) في (ش) (لأن) وهي تناسب السياق في هذه النسخة.

⁽١١) في (ش) (بنيامة). وكلاهما صحيح، انظر: لسان العرب ج٦ ص ١٩٥٩.

⁽١٢) في (ت، ش) (في شيء).

⁽١٣) في (ش) زيادة (له).

له أن يتزوج ولا يزوج مماليكه، لأنه ليس من اكتساب المال، ولا يكاتب ولا يعتق على مال^(۱)، لأنه ليس بحر فلا يملك التحرير، ولا يهب بعوض ولا بغير عوض^(۲)، لأنه ليس من اكتساب المال، وأنه مأذون^(۳) في التجارة⁽¹⁾ إلا أن يهدي اليسير من الطعام أو يضيّف من يطعمه، كان النبي ـ (صلى الله عليه وسلم) ـ «يجيب دعوة المملوك⁽⁰⁾.

[194] وديونه متعلقة برقبته تباع⁽¹⁾ فيه^(۷) للغرماء إلا^(۸) أن يفديه المولى⁽¹⁾، وقال الشافعي⁽¹⁾ – (رحمه الله)⁽¹¹⁾ – لا يتعلق برقبته، لأنه مأذون⁽¹⁾ (في التجارة)⁽¹¹⁾ لا في التصرف في رقبته و⁽¹¹⁾ لنا: أنه دين ظاهر في حتى المولى واجب في حتى العبد فجاز أن يتعلق برقبته، ويقسم ثمنه بينهم بالحصص⁽¹⁰⁾، فإن فضل من ديونه شيء طولب به⁽¹¹⁾ بعد الحرية لالتزامه ولا يطالب قبل الحرية لحتى المولى المشتري⁽¹¹⁾.

المجر الحجر عليه لم يصر محجوراً عليه حتى يظهر الحجر بين أهل سوقه، لئلا يؤدي إلى غرورهم.

⁽١) ن (ل ٢٢١ ب) ش.

⁽۲) د (ل ۱۹۳ ا) ت.

⁽٣) في (ش) زيادة (له).

⁽٤) دَ (ل ١٨٨١) ص.

⁽a) سبق تخريجه بهامش الفقرة (٦٢٢)

⁽٦) في (ت) (يباع).

⁽٧) سقطت من (ت، ش).

 ⁽A) تكررت في (ص) فقد كتبها الناسخ سهواً في آخر سطر وأول آخر وقد شطب على الأولى منهما.

⁽٩) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٢٢٢، ٢٢٣.

⁽١٠) انظر: المهذب ج١ ص ٣٩٠.

⁽۱۱) سقطت من (ت).

⁽١٢) في (ش) زيادة (له).

⁽١٣) ما بين القوسين بماثله في (ت) (للتجارة).

⁽١٤) الواو مقطت من (ت).

⁽١٥) في (ش) زيادة (لتعلق حقهم بالرقبة فصار كتعلقها بالتركة).

⁽١٦) زيادة من (ت، ش).

قإن^(١) مات المولى أو جن أو^(٢) لحق بدار الحوب مرتداً (والعياذ الله)^(٣) صار المأدون^(٤) محجوراً عليه^(۵)، لأن الإذن غير لازم فبكون لبقائه حكم الإبتداء.

الله المولى لا يرضى بتصرف الآبق.

وإذا حجر عليه فإقراره جائز^(٦) فيما في يده من المال عند أبي حنيفة^(٧) _ (رحمه الله)^(٨) _ ، لأنه كسبه فيكون أخص به^(١) (وعند أبي يوسف ومحمد _ رحمهما الله _)^(١٠) لا يجوز لوجود الحجر.

وإذا التزمه^(۱۱) ديون تحيط (بماله ورقبته)^(۱۲) لم يملك المولى ما في يده، فإن^(۱۲) أعتق^(۱۱) عبيده لم يعتقوا عند^(۱۱) أبي حنيفة^(۱۱) _ (رحمه الله)^(۸) _ وقال أبو يوسف ومحمد^(۱۱) _ (رحمهما الله)^(۸) أعتقوا^(۱۷) ، (۱۸)

⁽١) في (ت) (وإن).

⁽٢) سقطت من صلب (ش) ملحقة فوق السطر.

⁽٣) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

⁽٤) في (ت) زيادة (له) فوق السطر.

⁽۵) زيادة من (ش).

⁽٦) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽٧) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص٢٢٧، ٢٢٨.

⁽٨) سقطت من (ت).

⁽٩) ن (ل ۲۲۲ أ) ش.

⁽١٠) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وعندهما).

⁽١١) في (ت، ش) (لزمته). أي العبد المأذون. وكلاهما صحيح. انظر: لسان العرب ج٥ ص ٤٠٢٧.

⁽١٢) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخبر.

⁽۱۳) في (ت) (وإن).

⁽١٤) العبد المأذون له.

⁽١٥)ن (ل ١٩٣ ب) ت

⁽١٦) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٨ ص ٢٢٩،

⁽١٧) في (ت، ش) (عثقوا).

⁽۱۸) ن (ل ۱۸۸ ب) س.

(وعليه قيمته)(١) ويملك ما في يده، لأن الملك كان ثابناً والدين في الذمة لا في الكسب، لأبي حنيعة _ (رحمه الله)(٢) _ أن حق الغرماء مقدم(٢) على حق المولى بدليل أنهم أولى برقبته وكسبه، فلا يظهر تصرف المولى فيما يؤدي إلى الصرر بحق الغرماء.

[• 1] وإذا باع من المولى شيئاً بمثل قيمته: جاز، فإن باعه بمقصان لم يجز، وإن باعه المولى شيئاً بمثل القيمة أو أقل جاز البيع، لأنه لا يؤدي الحي إلى إبطال حق الغرماء، فإن سلمة (١) إليه قبل (القبض للثمن) (١) بطل الثمن، لأن المولى ملكه بدأ ورقبة.

فإن أمسكه (في يده) (٨) حتى يستوفي الثمن جاز، لأنه إنما يصع بيعه لأنه مالك بدآ.

(وإن)(١) أعتق المولى المأذون وعليه ديون فعتقه جائز، والمولى ضامن لقيمته للغرماء، وما بقي من الدين (١٠) يطالب به المعتق، أما جواز العتق، فلأنه (١١) ملك المولى، وأن الضمان فلتعلق (١٢) حق الغرماء برقبته طلباً للبيع والمولى ما أتلف إلا قدر (١٣) الرقبة فلا يضمن إلا ذلك (١٤) القدر.

 ⁽١) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة فهي قيد يبنى عليه الحكم. انظر المرجع السابق.

⁽٢) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽٣) في (ش) (متقدم).

⁽٤) في (ش) (باع).

⁽٥) في (ش) زيادة (منه).

⁽٦) في (ش) (سلّم).

⁽٧) ما بين القوسين يماثله في (ش) (قبض الثمن).

⁽٨) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش وسقطت من (ت).

⁽٩) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإن).

⁽١٠) مي (ت، ش) (الديون).

⁽١١) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (لأنه) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الفاء للتفريع.

⁽١٢) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (لتعلق) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الفاء للنعريع.

⁽۱۳) ن (ل ۲۲۲ ب) ش. (۱٤) فی (ش) (ذاك).

وإذا ولدت المأذونة من مولاها فذاك حجر عليها، لأنه لا يرضى بتصرف أم ولده في الأسواق.

 $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 1 & 1 \\
 \end{bmatrix}$

⁽١) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

⁽۲) ن (ل ۱۹٤ أ) ت.

⁽٣) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽٤) انظر: بدائع المنائع ج٧ ص ١٩٣.

⁽٥) الوار سقطت من (ش).

⁽٦) انظر المهذب ج١ ص ٣٣٢.

⁽٧) سقطت من (ت).

⁽۸) في (ش) (كذا).

⁽٩) سقطت من (ش).

⁽١٠) ني (ش) (لأنه).

⁽١١) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة للربط.

⁽۱۲)ن (ل ۱۸۵ أ) ص.

⁽١٣) ني (ش) (صدر).

⁽١٤) في (ت) (المولى).

⁽١٥) يوجد موضع كلمتين غير واضحتين في (ش).

⁽١٦) ما بين القوسين سقط من (ت، ش).

Stoce Sold

كتاب الجنايات

كتاب الجنايات

٩ • ١ ١ القتل على أربعة (١) أوجه: عمد وشبهه عمد وخطأ والقتل بالتسبيب (٣).

فالعمد ما تعمد ضربه بسلاح أو ما أجري مجرى السلاح في تفريق الأجزاء: كالمحدد من الخشب والحجر والنار.

⁽١) في (ت) (خسة) وهو تصحيف.

⁽٢) في (ش) (سبب).

⁽٣) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (فموجب).

⁽٤) لفظ الجلالة (الله) لم يثبت في (ت).

⁽٥) قوله _ تعالى _: ﴿ خَمَالِدًا ﴾ لَم يثبت في (ت، ش).

⁽١) من الآية ٩٣، سورة النساء.

⁽٧) قوله _ تعالى _: ﴿ فِي الْقَنْلِ ﴾ لم يثبت في (ت، ش)٠

⁽٨) من الآية ١٧٨، سورة البقرة،

⁽٩) انظر: بدائم الصنائع ج٧ ص ١٩٣٠

⁽١٠) انظر: المهذب ج١ ص ٣٣٢.

⁽۱۱) سقطت من (ش).

⁽١٢) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽١٣) ما بين الممكوفتين سقط من صلب (ت) ملحق بالهامش.

⁽¹٤) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) وهي زيادة توضيحية مهمة.

⁽١٥) الراو زيادة من (ش) وهي زيادة تجري على عادة المؤلف.

السلام -: «خمس من الكبائر لا كفارة فيهن»(١) منها(٢): قتل النفس بغير حق.

النصرت بما ليس بسلاح ولا ما⁽¹⁾ أجري مجرى السلاح، وقال أبو يوسف الضرت بما ليس بسلاح ولا ما⁽¹⁾ أجري مجرى السلاح، وقال أبو يوسف ومحمد⁽²⁾ _ (رحمهما الله)⁽⁴⁾ إذا ضربه بحجر عظيم أو خشبة عظيمة فهو عمد، لأنه لا يقصد به إلا الفتل، وشبه^(۷) العمد (أن يقصد)^(۸) ضربه بما لا يقتل به⁽¹⁾ غالباً، ولأبي حنيفة _ (رحمة الله)⁽¹⁾ _ قوله _ عليه السلام _ قالا إن قتيل خطأ العمد قتيل السوط والعصاء⁽¹¹⁾ (من غير فصل بين العصا الصغيرة قتيل خطأ العمد قتيل السوط والعصاء⁽¹¹⁾

⁽١) سبن تحريجه بهامش الفقرة (٨١).

⁽٢) في (ت) (مثل).

⁽٣) ن (ل ٢٢٣١) ش.

⁽٤) انظر: المبسوط ج٢٦ ص ١٢٢.

⁽٥) سقطت من (ت).

⁽٦) زيادة من (ت، ش).

⁽٧) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (الشبه).

 ⁽٨) ما بين القوسين بماثله في صلب (ت) (أن يتعمد) وفي هامشها (أن يقصد به).

⁽٩) سقطت من (ت).

⁽١٠) زيادة من (ش).

والكبيرة)(١) و(٢) فيه مائة من الإبل.

العمد على التفسيرين جميعاً المأثم والكمارة لقوله _ تعالى . (0) ووَمَن قُنَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً (١) الآية (١) ولا قود فيه لعدم المماثلة، وفيه دية (١) مغلظة (١) على العاقلة بالحديث (وهو ما روي أن عمر (١) _ رضي الله عنه _ قضى بالدية على العاقلة بمحضر من الصحابة (١٠) _ رضي الله عنه _ (١) .

المنا الخطأ فعلى (١٢) وجهين (١٣)، خطأ في القصد: وهو أن يرمي

(١) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة فيها توجيه الاستدلال.

- (٢) الواو سقطت من (ت).
 - (٣) ن (ل ١٩٤ ب) ت.
- (٤) سقطت من (ت، ش),
 - (٥) ن (ل ١٨٩ ب) ص.
- (١) من الآية ٩٢، سورة النساء.
- (۲) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (الدية).
 - (A) في (ت) (المغلظة).
- (٩) سبق ترجمته ـ رضى الله عنه ـ بهامش الفقرة (٤٣).
- (۱) لم أجد فيما بين يدي من الكتب نصاً بهذا المعنى. وقد أخرج عبد الرزاق (ج٩ ص الحقاب و ٤٠٤ تا عمر بن شعب أن سراقة بن جعشم أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأخبره أن رجلاً منهم يدعى قتادة حذف ابنه بسيف، فأصاب ساقيه، فنزى [أي نرف] منه قمات ، . . . فقال عمر : أعدد لي بقديد عشرين ومئة ، فلما جاءه أخذ منها ثلاثين حقة ، وثلاثين جذعة ، وأربعين خلفة ، ثم قال : أين أخو المقتول ؟ حدها ورواه البيهقي بألفاظ متقاربة . وأخرجه البيهقي (ج٨ ص ٢٨ ، ٩ ١٠٥ عن عامر الشعبي قال : اجعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه والدبة في ثلاث سنين . . . ، وأورد ابن حزم بسنده في المحلى (ج٢ ١ ص ٢١١) قال : ١٠٠ من موسى بن معارية ، نا وكيع ، عن سفيان الثوري عمن سمع الشعبي يقول : جمل عمر الدية على العاقلة في الأعطية ، وقد ضعفه ابن حزم وقال : ١٠٠ ولم بولد الشعبي إلا بعد موت عمر؟ » .

(١١) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة.

(١٢) كذًا في (ت، ش) وفي (ص) (علي).

(١٣) في (ش) (الوجهين)

شخصاً يظنه صيداً فإذا هو آدمي، وحطاً في الفعل: وهو أن يرمي غرضاً فيصيب آدمياً وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا مأثم (١) فيه قال الله(٢) _ تعالى _: ﴿وَمَا كَاكَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَنًا ﴾ (٦) الآية (٤).

وما(٥) أُجرى مجرى الخطأ مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطأ، لأنه قاتل خطأ.

الم القتل (١) بالتسبيب (٧) فحافر (٨) البثر وواضع الحجر في غير ملكه وموجبه إذا أتلف به (٩) آدمي: الدية على العاقلة، لأنه يجب صيانة الدم عن الهدر فأقيم صاحب شرط (١٠) التلف مقام صاحب العلة، ولا كفارة عليه، لأنه ليس بقاتل حقيقة.

⁽١) في (ت) (يأثم).

⁽٢) لفط الجلالة (الله) لم يثبت في (ت).

⁽٣) من الآية ٩٢ من سورة النساء.

⁽٤) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (الآيات).

⁽٥) في (ث) (مما).

⁽٦) ن (ل ٢٢٣ ب) ش.

⁽٧) في (ش) (بالنسبب) وفي (ت) (بسبب).

⁽٨) في (ت) (كحافر).

⁽٩) في (ش) (يه),

⁽١٠) في (ت) (الشرط) وهو تصحيف لزيادة (ال) التعريف.

الما الما والقصاص واجب بكل (١) دم محقون على التأبيد إذا فتل عمداً، لقوله _ تعالى _، (١) وقال (الله (٣) _ تعالى _) (١) وَوَالَ (الله (٣) _ تعالى _) (١) وَوَالَ مَظَلُومًا فَقَدَ حَمَلُنَا لِوَلِيّهِ، شُلطَنَا فَلَا يُشرِف فِي ٱلْفَتْلُ ﴿ (١) ، (١) .

ويقتل الحر بالحر (والحر بالعبد)(٤) والمسلم بالذمي (١٠) و قال الشافعي (٩) - رحمه الله - لا يقتل الحر بالعبد ولا المسلم بالذمي للتفاوت في العصمة (١١) بينهما، كما لا يقتل المسلم بالمستأمن (١١)، و(١١) لنا: وجود التساوي بينهما في سبب العصمة وهو التكليف.

١١١٦ ويقتل الرجل بالمرأة، (والكبير بالصغير)(١٣)، (١٤)، والصحيح

(١) في (ش) (لكل).

(٢) من الآية ١٧٨، سورة البقرة.

(٣) لفظ الجلالة (الله) لم يثبت في (ش).

(٤) ما بين القوسين سقط من (ش).

(٥) قوله _ ثعالى _ ﴿ فَقَدْ جَمْلُنَا لِهُ إِنِّهِ مُلْطَنَا فَلا يُسْرِف فِي الْفَتَالِيّ ﴾ لم يثبت في (ت،
 ش) وكتب بدلاً منه كلمة (الآية).

(٦) من الآية ٣٣، سورة الإسراف

(٧) انظر: المبسوط ج٢ ص ١٢٩، ١٣١٠

(٨) الواو مقطت من (ش).

 (٩) انظر: المهلب ج٢ ص ١٧٤. وهو أحد قوليه ولم يرجع أحدهما كما جاء في المهذب.

(۱۰)ن (ل ۱۹۵ أ) ت.

(١١) في (ش) (بالمستأمنين) وما أثبتناء أولى للمجانسة مع سياق العبارة.

(١٢) الرار زيادة من (ش) وهي زيادة تحري على عادة المؤلف للربط.

(١٣) ما بين القوسين كذا في (ش) وفي (ص، ت) (والكبيرة بالصغيرة).

(١٤)ن (ل ١٩٠١) ص.

بالأعمى (١) (والزمن (٢))(٣), لقوله - تعالى -(١) ﴿أَنَّ ٱلنَّعْسَ وَالنَّعْسِ)(٥) ولا يقتل الرجل بابنه(١) ولا بمدبره(٧) (ولا بعبده ولا بمكاتبه)(٨) ولا بعبد ولده، ومن ورث (على أبيه قصاصاً)(٩) سقط، (لقول النبي)(١٠) - (صلى الله عليه وسلم) -: «لا يقاد والد بولده ولا سيد بعبده (١١).

ولا يسترفي القصاص إلا بالسيف (لقول النبي)(١٠) _ (صلى الله عليه وسلم) _: «لا قود(١٢) إلا بالسيف»(١٣).

١١١٧ وإذا تُتِلّ المكاتب عمداً وليس له وارث إلا المولى فنه القصاص إن

(١) سقطت من (ش).

(٢) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة (٤٣٧).

(٣) ما بين القوسين يماثله في (ش) (بالزمن) وهي تناسب السياق في هذه النسخة.

(٤) قوله _ تعالى _ ﴿أَن ﴾ من الآية الكريمة لم يثبت في (ص).

(٥) من الآية ٥٤، سورة المائدة.

(٦) في هامش (ت) زيادة (ولا يابن ولده).

(٧) في (ش) (مديره).

(A) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

(٩) ما بين القوسين في (ت) تقديم وتأخير.

(١٠) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

(١١) سنق تخريجه بهامش الفقرة (٥٤٠).

(١٢) في (ش) (يقاد).

(١٣) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجة من حديثين:

الأول: من حديث النعمان بن بشير .. رضي الله عنه .. وفي سنده جابر الجعفي. ونقله الحافظ الهيثمي عن البزار ثم قال: «وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف». وقال البيهقي: «وجابر بن يزيد الحعفي مطعون قيه».

الحديث الثاني: من حديث أبي بكرة _ رضي الله عنه _ وفي سنده مبارك بن فضالة. قال فيه البيهقي: ارمبارك بن فضالة لا يحتج بهه. انظر: سنن ابن ماجة ج٢ ص ٨٨٩ الحديث ٢٦٦٧، ٢٦٦٧، مجمع الزرائد ج٦ ص ٢٩١. السنن الكبرى ج٨ ص ٣٠. وأخرج الدارقطي (ج٣ ص ٨٨) عن أبي هريرة _ رضي الله عنه _ بهذا اللفظ أيضاً وفي سنده السليمان بن أرقم، قال عنه الدارقطني: المتروك، وأخرج الطبراني عن ابن مسعود _ رضي الله عنه _ بهذا اللفظ أيضاً. نقله عن الهيثمي في الزوائد (ج٦ ص ٩١) وعلق عليه بقوله: ارواه الطبراني وفيه أبو معاذ سليمان بن أرقم وهو متروك.

مات عاجزاً بالاتفاق^(۱)، وإن مات عن وفاء (ولبس له وارث إلا المولى)^(۱) فكذلك، لأنه المستوفي إلا عند محمد^(۳) ـ (رحمه الله)⁽¹⁾ ـ للتردد في سبب الاستيفاء، وإن ترك وفاءاً ووارثه غير المولى فلا قصاص لهم، لأن الصحابة (رضوان الله عليهم)⁽⁰⁾ اختلفوا⁽¹⁾، قال بعضهم: يموت حراً وولي استيفاء القصاص هو الوارث، و^(۷) قال بعصهم: يموت عبداً (وولي استيفاء القصاص)^(۸) المولى^(۱)، فقد ترددنا في ولي الاستيفاء وكذلك لو اجتمعوا^(۱) مع المولى.

الما الما وإذا قتل عبد (۱۲) الرهن عمد آ^(۱۲) لم (۱۱) يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن، لأن الراهن مالك والمرتهن صاحب يد (۱۱) ومن (۱۱) جرح رجلاً عمداً فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص، لأن الظاهر هلاكه به.

⁽١) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (بالإتلاف) وهو تصحيف.

⁽٢) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة توضيحية مهمة.

⁽٣) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ١٥٧.

^(£) سقطت من (ت).

⁽٥) سقطت من (ش).

⁽٦) ني (ت) (اختلفت).

⁽٧) الواو سقطت من (ش).

⁽A) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (والاستبفاء).

⁽٩) في (ت) (إلى المولي) وفي (ش) (للمولي) وهما يناسبان السياق في هاتين النسختين.

⁽١٠) لم أجد فيما بين يدي من الكتب آثاراً بهذا المعنى، وجاء في المستصفى (ل ٢٩٣) ب) قوله: ققال علي وأبن مسعود _ رضي الله عنهما _ بقضي ما عليه من ماله ويحكم بحريته في آخر جزء من أجزاء حياته، وقال زيد بن ثابت _ رضي الله عنه _ تبطل الكتابة ويموت عبداًه.

⁽١١) في هامش (ص) وضح هذه العبارة بقوله: أي اتفقوا على القصاص.

⁽١٢) كذًا في (ت، ش) وني (ص) (عبده) وهو تصحيف.

⁽١٣) زيادة من (ش) لدفع الالتباس.

⁽١٤) ني (ت) (لا).

⁽١٥) في (ش) (اليد).

⁽١٦)ن (ل ١٩٥ ب) ت.

نصل

المفصل قطعت يده، وكذلك الرجل ومان قطعت يده، وكذلك الرجل ومارن (۱) (الأنف و) (۱) الأذن، لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ (٢)، (١) الآية (٥).

ومن ضرب عين رجل فقلعها فلا قصاص عليه، لأن استيفاء المثل لا يمكن، وإن كانت قائمة وذهب ضؤها فعليه القصاص⁽¹⁾؛ تحمى^(۷) له المرآة ويجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بالمرآة (^(۸)).

 (١) المارن: الأنف، وقيل طرفه، وقيل ما لان منه منحدراً عن العظم، وفضل عن القصية. انظر، لسان العرب ح٥ ص١٨٨٤. تاج العروس ج٩ ص ٣٤٣.

(٢) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها السياق، لكون المارن طرف الأنف وليس طرف الأذن.

(٣) قوله ـ تعالى ـ ﴿وَٱلْجُرُوحَ﴾ كتب في (ت) (والحرمات) وهو خطأ وقد صححت في الهامش.

(٤) من الآية ٥٤، سورة المائدة.

(۵) زیادة من (ش).

(۱) ن (ل ۱۹۰ ب) ص.

(٧) في (ص) كتبت هكذا (تحما) وهو خطأ إملائي، انظر: لسال العرب ج٢ ص
 ١٠١٥.

(٨) في (ش) زيادة (لأن المماثلة ممكن على هذا الوجه).

(٩) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

(١٠) الواو من الآية الكريمة لم تثبت في (ت، ش).

(١١) من الآية ٥٤، سورة المائدة.

(١٢)الشجة: الجرح يكون من الوجه والرأس في الأصل وهو أن يصربه يشيء فيجرحه =

ولا قصاص في عظم (١)، لأن المماثلة في الكسر لا يمكن مراعاتها إلا في السن.

وليس فيما دون النفس شبهة عمد و(٢٠) إنما هو عمد أو خطأ.

ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس، ولا بين الحر والعبد ولا بين العروالعبد ولا بين العبدين، لأن القيمة تتفاوت (والأطراف يعتبر (فيها القيمة)(١٠)-(١٠) لأنها أموال من وجه.

المرا ويجب القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر لتساوي القيمتين.

ومن قطع يد رجل من نصف الساعد فبرأ منها: فلا قصاص قمه، لأنه كسر العظم، وكذلك لو حرحه جائفة (٧)، (٨) فبرأ منها، لأن البرء (٩) من الجائفة قلما (١٠) يتصور، فلا يمكن رعابة المماثلة فيه.

المنا وإذا كانت يد المقطوع (١١) صحيحة ويد القاطع شلاء أو ناقصة (١٢)

فيه ويشقه، ثم استعمل في غيره من الأعضاء. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ح٢ ص ٤٤٩. لسان العرب ج٤ ص ٢١٩٦، ٢١٩٧.

⁽۱) ن (ل ۲۲۶ ب) ش.

⁽٢) زيادة من (ش).

⁽٣) الواو سقطت من (ش).

⁽٤) ئى (ت) (يتفاوت) رهو تصحيف.

⁽a) ما بين القوسين يماثله في (ت) (قيمتها القيم) وهي عبارة غير واضحة المعنى ولعلها تصحف لما أثناه.

⁽٦) ما بين المعكوفين سقط من (ش).

⁽٧) سقطت من صلب (ت) ملحقة بالهامش،

⁽A) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة ۱۸۲.

⁽٩) ن (ل ١٩٦١) ت.

⁽١٠) كتبت في (ص، ش) هكذا (قل ما).

⁽١١) كذا في (ت، ش) رقي (ص) (المقطوعة) وما أثبتناه هو الصواب، لعود الضمير إلى البد.

⁽١٢)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (ناقص) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأسِث.

الأصابع (1): فالمقطوع يده (٢) بالخيار إن شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له (٢) غيرها، وإن شاء أخذ الأرش (١) كاملاً، لأن العوض ناقص فيخبر، فإن اختار القطع فلا (٥) شيء له بمقابلة الوصف، كما في المشتري إذا وجد المشتري معياً.

11۲۳ ومن شح رجلاً فاستوعبت (٢) ما بين قرنيه (٧) وهي لا تستوعب ما بين قرني الشاج: فالمشجوج بالخيار إن شاء اقتص بمقدار شجته يبتدىء من أي الحانبين شاء وإن شاء أخذ الأرش، لأنه يقع ناقصاً، بالإضافة إلى استيعاب المحل.

ولاً (^) قصاص في اللسان ولا في الذكر إذا قطع إلا أن تقطع الحشفة.

وإذا اصطلح القاتل (٩) وأولياء المقتول على مال سقط القصاص ورجب المال قليلاً كان أو كثيراً، (لأن الحق)(١٠) لأولياء الدم، ألا ترى

⁽١) في (ت) (الأصبع).

⁽٢) ني (ص) زيادة (بده).

⁽٣) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (عليه) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى لام الملك.

⁽٤) الأرش: دية الجراحات هما حصل فيها من النقص، وسمي أرشا، لأنه من أسباب النزاع، والأرش أيضاً الذي يأخذه المشتري من البائع إذا اطلع على عيب في البيع. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثرج! ص ٢٩. لسان العربج! ص ٢٠. ١٠.

 ⁽٥) كذا في (ش) رفي (ص، ت) (ولا) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى الفاء للتفريم.

⁽٦) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (فاستوعب الشجة) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

 ⁽٧) قرنيه: مثنى قرن وهو الرّوق، والقرن للصور وغيره معروف والجمع قرون،
 وموضعه من رأس الإنسان قرن أيضاً، انظر: لسان العرب ج٥ ص ٢٦٠٧،

⁽A) ن (ل 191 أ) ص.

⁽١) ن (ل ٢٢٥ ا) شي.

⁽١٠) ما بين القوسين تكور في (ت) وشطب على الأخيرة ممهما.

أنهم (١) لو أسقطوه بلا مال عفواً يجوز، فكذا هذا، فإن عقا(١) ١٠٠ احد الشركاء من الدم أو صالح من نصيبه على عوض سقط حق الباقين، لأن نصيبه من القصاص قد سقط، والقصاص لا يتجزأ سقوطاً ووجوباً، ولهم نصيبهم (١) من الدية، عن عبد الله بن مسعود (٥) _ رصي الله عنه _ في قوله _ تعالى _ . ﴿ فَمَنْ عُبِي لَهُ مِنْ أَخِهِ شَيْءٌ ﴾ (١) أنه (٧) في القصاص بين شريكين (٨) فعما (١) أحدهما (١٠٠) .

- (٣) في (ش) زيادة (أحد الشريكين أو).
 - (١٤) ن (ل ١٩٦ پ) ت.
- (٥) سبق ترجمته .. رضى الله عنه .. بهامش الفقرة (٥١).
 - (٦) من الآية ١٧٨، صورة البقرة.
 - (٧) نى (ش) زيادة (نزلت الآية).
 - (٨) في (ش) (الشريكين).
 - (٩) في (ت، ش) كتبت هكذا (فعفي) وهو خطأ.
- (١٠) لم أجد هذا الأثر في الكتب التي بين يدي من كتب التفسير والحديث.
 - (١١) ما بين القوسين كذا في (ت، ش) وفي (ص) (واحداً جماعة).
 - (١٢) سبق ترجمته ــ رضي الله عنه ــ بهامش الففرة (٤٣).
 - (١٣) كتبت خطأ في (ص) وصححت في الهامش.
 - (١٤) في (ش) زيادة (مسلم) ولم ترد في لفظ الحديث.
 - (١٥) زيادة من (ش) وردت في لفظ حديث مالك.
- (١٦) أخرج البخاري قال: ٥٠٠ حدثنا يحيى، عن عبيد الله، عن مافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن غلاماً قتل غيلة، فقال عمر: لو اشترك فيه أهل صنعاه لقنلتهما، انظر: صحيح البخاري مع الفتح ج١٢ ص ٢٢٧ الحديث ٦٨٩٦. وأخرج مالك عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب قتل نفراً، هسة أو سبعة، برجل واحد قتلوه قتل خيلة، وقال عمر: لو تمالاً عليه أهل صعاه لفتلتهم جيعاً».

⁽١) سقطت من (ت).

⁽۲) في (ت، ش) كتبت هكذا (عفى) وهو خطأ. انظر: لسان العرب ح٤ ص ٣٠١٨.٣٠١٩.

وإذا قتل واحد جماعة (فحضر (۱) أولياء المقتولين) قتل مجماعتهم ولا شيء لهم غير ذلك، وقال الشافعي (۲) _ (رحمه الله) أن _ يقتل بنفس، وتحب بكل نفس من الباقين الدية، لأن الواحد مثل الواحد، ولنا أن الواحد يماثل الجماعة (۱) فكذلك (۷) من هذا الجانب.

وإن حضر أحدهم، قتل له وسقط حق الباقين لفوات المحل.

القصاص . وجب عليه القصاص فمات سقط القصاص لبطلان معل القصاص .

وإذا قطع رجلان يد رجل واحد فلا قصاص^(٨) على واحد منهما، لأن كل واحد منهما^(١) لم يقطع كل اليد، وقال الشافعي^(١) [_ (رحمه الله)^(١) _ تقطع]^(١١)، (١١) الأيدي بيد واحدة (١٢) كما تقتل (١٣) الأنفس الواحدة.

11۲۷ وإن قطع واحد يمبني رجلبن فحضرا فلهما أن يقطعا يده ويأخذا منه نصف الدية يقتسمانها (١٤) نصفين، لأن المماثلة مرعية في القيم في الأطراف.

وإذا أقر العبد بقتل العمد لزمه القود.

N At the Contract of

 ⁽۱) في (ش) (فحضروا) وهو خطأ، لأنه لا يحتمع فاعلان.
 (۲) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (جماعتهم).

⁽٣) روصة العالبين ج٩ ص ٢١٨.

⁽٤) سقطت من (ت).

⁽٥) في (ت، ش) (الجمع).

⁽٦) ما بين القوسين يماثله في (ش) (الجمع الواحد) وفي (ت) (الجماعة الواحد).

⁽٧) في (ش) (فكدا).

⁽٨) ن (ل ٢٢٥ ب) ش.

⁽٩) انظر: المهذب ج٢ ص ١٧٨.

⁽١٠)ما بين المعكوفين مقط من صلب (ص) ملحق تحت السطر

⁽١١) ن (ل ١٩١ ب) ص.

⁽١٢) كذا في (ت، ش) وني (ص) (واحد) وما أثبتناه أولى للمجاسة مع التأنيث.

⁽١٣) في (ش) (يقتل).

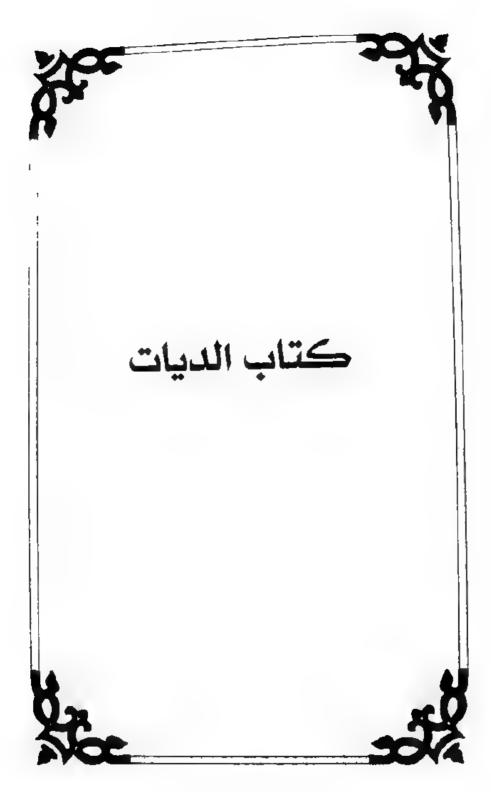
⁽١٤) في (ش) (يقسمانه).

الم الله ومن رمى رجلاً عمداً فنفذ السهم منه إلى آخر (١) فماتا، فعليه القصاص للأول أن والدية للثاني على عاقلته، لأن الأول قُتل عمداً والثاني فتل خطأ (٢).

(۱) د (ل ۱۹۷ ا) ت.

⁽٢) في (ش) (من الأول) وهو تصحيف

⁽٣) في (ت، ش) زيادة (قعليه القصاص للأول والدية للثاني) وهي زيادة لا داعي لها.



كتاب الديات

إذا قتل رجل رجلاً شبه عمد معلى عاقلته دية معلظة وعليه الكفارة (١) قتل السوط والعصا و (٢) فيه [مائة من الإبل (أربعون منها في بطونها أولادها) (٢).

ودية شبه العمد عند أبي حنيفة وأبي يوسف (3) _ (رحمة الله عليهما) (٥٠) [(٦) ماتة من الإبل أرباعاً خمس (٧) وعشرون بنت مخاض، وخمس (٧) وعشرون حقة، وخمس (٨) وعشرون جذعة، وخمس وعشرون جذعة.

ولا يثبت التغليظ إلا في الإبل حاصة وعند⁽⁴⁾ محمد⁽¹⁾ _ (رحمة الله عليه)⁽¹⁾ _ (يجب أثلاثاً: ثلاثون حقة وثلاثون جذعة و)⁽¹⁾ أربعون منها خلقات، والروايات مختلفة (وأخذنا أقل ما جاء)⁽¹⁾ في الروايات لثلا يجب المال بالشك (والإحتمال)⁽¹¹⁾

(۱) في (ت، ش) (كفارة).

⁽۲) الواو سقطت من (ت).

⁽۳) سبق تخریحه بهامش الفقرة (۱۱۱۱).

⁽٤) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ح٩ ص ٢٠٦.

⁽٥) سقطت من (ت).

⁽¹⁾ ما بين المعكوفين سقط من (ش) فقد نبا نظر الناسع لوجود جملتين متماثلتين.

⁽٧) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (خمسة) رهو خطأ.

⁽٨) كذا نيّ (ت، ش) ونيّ (س) (خمسة) وهو خطأ.

⁽٩) في (ش) (عن),

⁽١٠) في (ش) (رحمه الله) وسقطت من (ت).

⁽١١) ما بين القرسين زيادة من هامش (ش) وهي زيادة بحتاجها السياق.

⁽١٢) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فاخترنا بأقل ما جاءت).

⁽۱۴) ما بين الفوسيل سقط من (ت، ش).

فإن قضى بالدية في (١) غير الإبل لم (٢) تتغلظ (٣).

• ١١٣٠ وقتل الخطأ يجب به الدية على العاقلة والكفارة على القاتل.

والدية في المخطأ مائة (١) من الإبل أخماساً: عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة، كذا جاءت الروايات (٥).

ومن العين (٦) ألف دينار، ومن (٧) الورق عشرة الآف درهم (٨)، ولا تثبت الدية إلا من هذه الأنواع الثلاثة عند أبي حنيفة (٩) ـ (رحمه الله) (١٠) ـ، وقال

⁽١) في (ت) (من).

⁽٢) ت (ل ٢٢٦ أ) ش.

⁽٣) ني (ت، ش) (يتغلظ).

⁽٤) ن (ل ١٩٢ أ) ص.

⁽٥) أخرج أصحاب السنن الأربعة عن خشف بن مالك الطائي، عن عبد الله بن مسعود _ رضي الله عنه _: لفظ أبي داود وابن ماجة: قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _: في دية الخطأ عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون بني مخاض ذكرة. وعلى أبو داود عليه بقوله: اوهو قول عبد الله الله وذُكِر بين معقوفين، وعند ابن ماجة الذكوراً بدلاً من الذكره انظر: سنن أبي داود ج على ١٨٥ الحديث ١٩٥٥، سنن ابن ماجة حذكره انظر: سنن أبي داود ج على ١٨٥ الحديث ١١٨ الحديث ١٣٨٦): قال: قضى رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ في دية الخطأ، عشرين بنت مخاض، وعشرين بني مخاض ذكوراً، وعشرين بنت لبون، وعشرين جذعة، وعشرين حقة الله الترمذي: الحديث ابن مسعود لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عبد الله موقوفاً . . . الفظ النسائي (ج ٨ ص ٤٣ ع ٤٤): وعشرين ابن مخاض ذكوراً . . وبقية الرواية بلفظ الترمذي . وأخرجه الدارقطني وعشرين ابن مخاض ذكوراً . . . وبقية الرواية بلفظ الترمذي . وأخرجه الدارقطني (ج ٨ ص ١٧٣ عليه وسلم _ دية الخطأ عشرين بنت محاض، وعشرين ابن مخاض ذكوراً . . . وبقية الرواية بلفظ الترمذي . وأخرجه الدارقطني ضيعه غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث من وجوه عدة ثم ذكرها مفصلة .

⁽١) في (ش) (الذهب).

⁽٧) د (ل ۱۹۷ ب) ت.

⁽٨) سقطت من (ت).

⁽٩) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ٢٠٧ _ ٢٠٩.

⁽۱۰) زیادة من (ش).⁻⁻

أبو يوسف ومحمد _ (رحمة الله عليهما)(٢) _ ومن البقر مائتا بقرة، ومن الغنم ألماً شاة، ومن الحلل ماتنا حلة: كل حلة ثومان.

⁽١) انظر الهداية مع شرح فتح القدير ج١٩ ص٧٠٧ - ٢٠٩٠

⁽٢) في (ش) (رحمهما الله) وسقطت من (ت).

نصل

١١٣١ ودية المسلم والذمي سواء لتساويهما في (الروح والحياة)(١)

(وفي النفس الدية)(٢) لقوله - عليه السلام -: "في (النفس المؤمنة)(٢) مائة من الإبل؛(١) وكذا في تفويت(٥) جنس المنفعة أي صفعة كانت، لأن(١) النبي - (صلى الله عليه وسلم)(٧) - أوجب في العينين(٨) الدية(٩) لهذا المعنى:

⁽١) ما بين القوسين في (ت، ش) تقديم وتأحير.

⁽٢) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش).

 ⁽٣) كذا في (ت، ش) رفي (ص) (نقس المؤمن) وما أثبتنا أولى لمماثلته لفظ الحديث.

⁽³⁾ جاء هذا النص في بعض روايات الكتاب الذي كتبه رسول الله .. صلى الله عليه وسلم .. لأهل اليمن مع عمرو بن حزم والذي فيه الفرائض والسنن والديات. وسبق تخريجه بهامش الفقرة (١٤٣) وقد ورد هذا النص في رواية النسائي والحاكم: والحاكم: ونستقطع من الحديث ما جاء سمنى هذا النص: لهظ النسائي والحاكم: « . . . وأن في النفس الدية مائة من الإبل . . . » . انظر: سنن النسائي ج ٨ ص ٥٨ .. المستدرك للحاكم ج ١ ص ٣٩٧.

⁽٥) في (ش) كتبت هكذا (تفوية) وهو تصحيف.

⁽٦) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (إلا أن).

⁽٧) كذا في (ت) رفي (ص، ش) (عليه السلام).

⁽۸) مثنی عین.

⁽٩) جاء في بعض روايات حديث عمرو بن حزم _ رضي الله عنه _ الذي ورد ذكر بعضه في الفقرة (١٤٣). ونورد هنا منه موضع الاستشهاد: فقد جاء في رواية السائي (ج٨ ص ٥٨) قوله: ١٠٠٠ وفي العبين الدية). وجاء في رواية عبد الرزاق (ج٤ ص ٤ الحديث ٦٧٩٣) قوله: (٠٠٠ والعين خمسون ٠٠٠٠.

(وفي)(١) المارن(٢) الدية، الأنه(٣) يتعلق به منفعة الحمال وفي اللسان الدية

المحلقة علم تنبت: الدية، وفي شعر الرأس الدية، وفي العينيس الدية، وفي اللحية إذا المحلفة فلم تنبت: الدية، وفي شعر الرأس الدية، وفي العينيس الدية، وفي الحاجبين الدية، لأنه يتعلق به الجمال والإبصار (3)، وفي اليدين الدية، وفي الرجلين الدية، وفي الأدنين الدية، وفي الأنثيين الدية، لأنه يتعلق بهما الإيلاد، وفي ثديي المرأة الدية، وفي كل واحد من هذه الأشياء نصف الدية (6).

الإبصار وفي أشغار العينين الدية، لأنه يتعلق بهما^(۱) منفعة (۱ الإبصار رمنفعة دفع الأذى والقذا عن العين، وفي أحدها^(۱) ربع الدية، لأن^(۱) في النفس أربعة (۱^(۱))، وفي كل (أصبع (۱۱) می)^(۱) أصابع اليدين والرجلين عشر الدية، والأصابع كلها سواء، لأن منفعة (۱۱) البطش تتعلق بأصابع اليد كلها، و(۱٤) كل أصبع فيها ثلاث مفاصل ففي أحدها (۱۵) ثلث دية الأصبع، وما

⁽١) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (ففي) والعطف بالواو أولى، لأنه لمجرد العطف.

⁽٢) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة (١١١٩).

⁽٣) في صلب (ص) غير واضحة ثم رضحت في الهامش.

⁽٤) ن (ل ٢٢٦ ب) ش

⁽٥) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽۲) في (ش) (بها).

⁽۷) ن (ل ۱۹۲ ب) ص.

⁽٨) في (ش) (أحدهما)

⁽٩) في هامش (ش) زيادة (الأشفار).

⁽١٠) كَذًا في (ش) وفي (ص، ت) (أربع) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التذكير. انظر: لسان العرب ج٤ ص ٢٢٨٧.

⁽۱۱) د (ل ۱۹۸ ا) ت.

⁽١٢) ما بين القوسين مقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽١٣) في (ش) (المنفعة) وزيادة (ال التعريف) تصحبف.

⁽١٤) ني (ش) زيادة (ني).

⁽١٥) في (ش) (أحدمماً) وهو تصحيف.

فيها(١) مفصلان ففي أحدهما تصف دية الأصبع، لأنه تصفه(٢).

1178 وفي كل سن خمس من الإبل بالحديث (٢)، (١). والأستان والأصراس كلها سواء (١). (١).

ومن ضرب عضواً فأذهب منفعته ففيه ديتها (٧) كاملة، لأنه يتلاف، كما لو قطعه، كاليد إذا شلت، والعين إذا ذهب صؤها.

(١) سغطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش.

⁽٢) في (ش) (نصفها).

 ⁽٣) في (ش) زيادة (وهو ما روى أبو موسى الأشعري _ رضي الله عنه _ عن النبي _
 صلى الله عليه وسلم _: وفي كل سن خمس من الإبل).

⁽³⁾ أخرج أبو داود (ج 3 ص ١٨٩ الحديث ٤٥٦٣) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "في الأسنان خمس وخمس! وأخرج ابن ماجة (ج ٢ ص ٨٨٥ الحديث ٢٦٥١) عن ابن عباس، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قضى في السن خمساً من الإبل . أما الزيادة التي جاهت من تسحة (ش) فإنني لم أجد حديثاً عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه بهذا المعنى، وقد ذكر ذلك الحافظ الزيلعي في نصب الراية (ج 3 ص ٣٧٣) قاتلاً: "ليس هذا في حديث أبي موسى الأشعري».

⁽٥) في (ش) زيادة (لإطلاق ما روينا) وهي تناسب السياق في هذه النسخة.

⁽٦) للحديث الذي أخرجه أبو داود وابن ماجة عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ: لعط أبي داود (ج٤ ص ١٨٨ الحديث ٤٥٥٩): «أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم قال: «الأصابع سواء، والأسنان سواء، الثنية والضرس سواء، هذه وهذه سواء، لغظ ابن ماجة (ج٢ ص ٨٥٥ الحديث ٢٦٥٠): «أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «الأسنان سواء، والثنية والضرس سواء».

⁽٧) ني (ت، ش) (دية).

نصل

الشجاج عشرة: الحارصة والدامعة (١) والدامية والناضعة والمتلاحمة والسمحاق والموضحة والهاشمة والمنقلة والآمة. فالحارصة هي الحادشة (رهي التي تشق الجلد ولا تخرج باللم) (٢) والدامعة هي التي ظهر فيها الدم ولم تسل، والدامية: التي سال (٣) دمها، والباضعة: التي بضعت الحلد ولم تصل (١) إلى اللحم، والمتلاحمة: التي أخذت في اللحم، والسمحاق التي بلغت الجلدة الرقيقة التي على القحف (٥)، (١)، والموضحة: التي أوضحت العظم، والهاشمة: التي كسرت العظم، والمنقلة: الناقلة (للعظم بعد الكسر) (٧) والآمة: الواصلة إلى (٨) الدماغ (وهو أم الوأس) (٩).

11٣٦ ففي (١١) الموضحة القصاص إن كان (١١) عمداً، لأنها من (١٢)

⁽١) ن (ل ٢٢٧ أ) ش.

⁽٢) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهو توضيع جرى على طريقة المؤلف في تفسير معانى أنواع الشجاج.

⁽٣) في (ت) (سالت).

⁽٤) في (ت) (يتعد).

⁽٥) النظر: لسان العرب ج٣ ص ٢٠٨٩. ثاج العروس ج٣ ص ٣٨٤.

 ⁽٦) هو العظم الذي نوق الدماغ من الجمجمة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر
 ج٤ ص ١٧، لسان العرب ج٥ ص ٣٥٣٧.

⁽٧) مَا بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة توضيحية مهمة.

⁽٨) في (ت) زيادة (أم).

⁽٩) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽۱۱) ني (ټ) (وبي).

⁽١١) في (ش) (كانت).

⁽١٢) نَ (ل ١٩٣ أ) ص.

الجروح (1), ولا قصاص في بقية الشجاج، لأنه لا يعرف مثله، وما دون الموضحة ففيه (۲) حكومة عدل (۲), (1) وفي الموضحة إن كانت (۵) خطأ نصف عشر الدية بالآثار (۲), وفي الهاشمة عشر الدية (۲), وفي المنقلة عشر ونصف (عشر الدية) (۸), وفي الآمة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، هكذا جاء الحديث (۱).

فإن نقذت فهي جائفتان [وفيها](١٠) ثلثا الدية، وفي أصابع اليد نصف

 ⁽١) قال _ تعالى _: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَالُ ﴿ . . . الآية . من الآية ٤٥ سورة المائدة .

⁽۲) ن (ل ۱۹۸ ب) ت.

⁽٣) ني (ش) (العدل).

⁽٤) أخرج عبد الرزاق في مصنفه (ح٩ ص ٣٠٧ الحديث رقم ١٧٣١٩): فعن حماد عن إبراهيم [النخعي] قال: ما درن الموضحة حكومة».

⁽٥) في (ش) (كاب).

⁽٢) نقل الحافظ الزيلمي في نصب الرابة (ج٤ ص ٢٧٤) عن محمد بن الحسن في كتابه الآثار أثراً عن إبراهيم النخمي، عن شريح، قال: في الجائفة ثلث الدية... وفي الموضحة نصف عشر الدية، وفي خير ذلك من الجراحات حكومة عدل... انتهى، ونصف عشر الدية هو خمس من الإبل. وجاء في بعض روايات كتاب عمرو بن حزم والتي أخرجها النسائي والحاكم: «... وفي الموضحة خمس من الإبل. ... انظر: سنن النسائي ج٨ ص ٥٥. المستدرك للحاكم ج١ ص ٣٩٧.

⁽۷) أخرج عبد الرزاق والبيهقي أثراً عن قبيصة بن ذؤيب جاء فيه قول زيد بن ثابت -رضي الله عنه ـ ١٠.٠ وفي الهاشمة عشر . . ١٠ انظر: المصنف لعبدالرزاق ج٩ ص ٣٠٧ الحديث ١٧٣٢١ السنن الكبرى ج٨ ص ٨٢.

⁽٨) ما بين القوسين سقط من صلب (ت) ملحق بالهامش.

⁽٩) جاء في كتاب عمرو بن حزم الذي مر ذكره في الفقرة (١٤٣) وغيرها. في بعض رواياته التي أخرجها النسائي والحاكم. وجاء فيه: ١٤٠. وفي المأمومة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل...». انظر: سنن النسائي ج٨ ص ٥٩٠. المستدرك للحاكم ج١ ص ٣٩٧. وجاء في الأثر عن زيد بن ثابت آبف الذكر والذي أخرجه عبد الرزاق والبيهقي قوله: ١٠٠٠ وفي المنقلة خمس عشرة، وفي المأمومة ثلث الدية...». انظر: مصنف عبد الرزاق ج٩ ص ٧٠٣ الحديث ١٧٣٢، السنن الكبرى ح٨ ص ٨٤.

⁽١٠) في جميع النسخ (فغيها) وما أثبتناه هو الصحيح.

[الدية (وإن)(١) قطعها مع الكف فغيها نصف]^(١) الدية كما لو قطع اليدين فغيهما كل الدية ، فإن^(١) قطعها^(١) مع نصف الساعد^(٥) ففي الكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل .

11٣٧ وفي الإصبع الزائد^(٦) حكومة عدل، لأنها لا ينتفع بها منفعة الأصابع، وكذلك في نصف الساعد، لأنه عصو آخر لا يكون تبعاً للأصابع.

وفي عين الصبي وذكره ولسانه إذا لم يعلم صحته حكومة عدل لاحتمال أنه لا ينتفع به.

الموضحة في الدية، لأن الجناية واحدة أوجبت الدية فدخل هلاك الأجزاء (٨) فيها، فإن ذهب سمعه أو بصره أو كلامه فعليه أرش الموضحة مع الدية، لأن الحنايتين مختلفتان (٩) غير (٧) متناسبيس (١٠).

1 1 **٢٩** ومن قطع أصبع رجل فشدت أخرى إلى جنبها (١١) ففيها الأرش ولا قصاص فيه عند (١٢) أبي حنيفة (١٢) _ (رحمه الله)(١٤) _ (وعند أبي يوسف

⁽١) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإن).

⁽٢) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش.

⁽٣) في (ت، ش) (وإن).

⁽٤) تى (ش) (تطعهما).

⁽٥) ن (ل ٢٢٧ ب) ش.

⁽٦) في (ش) (الزائدة).

⁽٧) سقطت من (ت).

 ⁽٨) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (بالأجزاء) وما أثبتناه أولى، لأن زيادة الباء يحيل المعنى.

 ⁽٩) في (ت، ش) (مختلفان) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽۱۰) في (ت، ش) (متناسبتين).

⁽١١) في (ت) (جانبها) وكلاهما صحيح. انظر: لسان العرب ج١ ص ٦٩١.

⁽۱۲) ن (ل ۱۹۳ ب) ص.

⁽١٣) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ٢٢٦٠

⁽١٤) في (ش) (رحمه الله) وسقطت من (ت).

ومحمد (11) _ رحمهما الله _)(7) يجب القصاص بالنصوص، و(7) لأبي حنيفة _ (رحمه الله)(13) _ أنه لا مماثلة (0) فيه (13) ، لأن قطع الثاني (13) على وجه يوحب شلل الأخرى غير ممكن.

⁽۱) سبق تخریجه،

⁽٢) ما ببن القوسين بماثله في (ت، ش) (وعندهما) وقد تكررت في (ت) سهواً من الناسخ، فقد كتبها في آخر سطر وأول آخر وشطب على أولهما.

⁽٣) الواو سقطت من (ت).

⁽٤) زيادة من (ش).

⁽٥) ن (ل ١٩٩١) ت.

⁽¹⁾ أي الشحص الثاني.

⁽٧) في (ش) (الأول) وهو تصحيف.

نصل

* \$ 1 1 ومن قلع سن رجل فنبت مكانها أخرى سقط الأرش، لأبه حصل الأسجبار، ومن شج رجلاً فالتحمت فلم (1 يبق لها أثر وست الشعر (1): سقط الأرش، (لأنه حصل الانجبار وهذا) (1) عند أبي حنفة (1) _ (رحمة الله عليه) (1) _ كما في السن، وقال أبو يوسف (1) _ (رحمه الله) (1) _ (ا) عليه (1) _ (رحمه الله) (1) _ (ارحمه الله) (1) _ (رحمه الله) (1) _ (

ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البرء فعليه الدية وسقط أرش اليد، لأنه قتل، فلا يجب به (١١٠) إلا دية واحدة. وكل عمد سقط فيه القصاص بشبهة فالدية في مال القاتل، لقوله ـ عليه السلام ـ: «لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً

⁽١) في (ت) (ولم).

⁽٢) في (ت) زيادة (مكانها).

⁽٣) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽٤) انظر: الهذاية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ٢٢٩.

⁽a) في (ش) (رحمه الله) وسقطت من (ت).

⁽٦) سقطت من (ت).

⁽۷) ن (ل ۲۲۸ أ) ش.

⁽٨) زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها السياق.

⁽٩) في (ت) (عليه) وسقطت من (ش)

⁽١٠) زيادة من (ت) لدفع الالتباس.

⁽١١) في (ش) (فيه).

ولا صلحاً، ولا اعترافاً، (١) ولا ما دون الموضحة (٢). وكل أرش وجب بالإقرار و(٢) الصلح فهو في مال القاتل (١).

وإذا قتل الأب ابنه عمداً فالدية في ماله في (٥) ثلاث سنين (١) كذا وإذا قتل الأب ابنه عمداً فالدية به الصحابة (٨) = (0) رضي الله عنه = (0) فضى عمر (٧) = (0)

 (۱) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية (ج٤ ص ٣٧٩) بعد أن أورد نصاً معاثلاً لهذا النص قال الفريب مرفوعاً، وأحرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (ح٩ ص ٣٨٢،
 ٢٨٣ رقم الحديث ٧٤٧٩، ٧٤٨٠):

الأول: «عن مطرف عن الشعبي قال: «لا تعقل العاقلة صلحاً» ولا عمداً ولا عبداً ولا عبداً

الثاني: اعن عبيدة عن إبراهيم قال: لا تعقل العاقلة صلحاً ولا عمداً ولا اعترافاً ولا عبداً، وأخرج البيهةي (ح. ص ١٠٤): اعن عبد الله بن أبي السفر، عن عامر، عن عمر وضي الله عنه _ قال العمد والعبد والصلح والاعتراف لا يعقل العاقلة، ثم قال البيهةي: اكذا قال عامر عن عمر وهو عن عمر منقطع، والمحفوظ عن عامر الشعبي من قوله.

(٢) أخرج البيهقي (ج٨ ص ٨٣) قال: اثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عبد الجبار بن عمر، عن ابن شهاب وربيعة وأبي الزناد، وإسحاق بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ لم يعقل ما دون الموضحة، وجعل ما دون الموضحة عقواً بين المسلمين.

(٣) في (ش) (أو).

(٤) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (القتل) وهو تصحيف.

(٥) زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها السياق

(٦) في (ت) زيادة (لأنه عمد ويجب في ثلاث سنين) وفي إثباتها تكرار لا داعي له.

(٧) سبق ترجمته ـ رضي الله عـه ـ بهامش الفقرة (٤٣).

(٨) لم أجد نصا بهذا المعنى فيما بين يدي من الكتب وسبق في هامش الفقرة (١١١٢) ذكر حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ والذي أخرجه عبد الرزاق والبيهقي: وأخرج البيهقي (ج٨ ص ١٠٩ه): ٤عن عامر الشعبي قال: جعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ـ الدية في اللث سنين، وثلثي الدية في سنتين، ونصف الدية في سنتين، وثلث الدية في سنتين، وقال لي مالك: سنتين، وثلث الدية في سنتين، لأنه زيادة على الثلث. وسبق ذكر هذا الأثر مختصراً في هامش الفقرة رقم (١١١٢).

أجمعين)(١) _(٢)، وعمد الصبي والمجنون خطأ، لعدم القصد الصحيح والديه على العاقلة(٢).

(١) في (ت) (رضي الله عنهم) وسقطت من (ش).

⁽٢) ن (ل ١٩٤١) ص.

⁽۳) ن (ل ۱۹۹ ب) ت.

المسلمين أو وضع حجراً فتلف بذلك ومن حفر بثراً في طريق المسلمين أو وضع حجراً فتلف بذلك إنسان فديته (۱) على عاقلته، لأنه أقل من الخطأ، وإن تلفت (۱) فيه في ماله، لأن ضمان الأموال لم يعرف وجوبها على العاقلة (كسائر (١) الديون) (٥).

الله على عاقلته، لأنه متعد (٧) (في الوضع)(٨) في الطريق.

ولا كفارة على حافر البثر وواضع الحجر، لأنه ليس بقاتل حقيقة إلا أنه صاحب شرط أقيم مقام صاحب السبب ضرورة. ومن حفر بثراً في ملكه فعطب (مها إنسان)(١٠٠) لم (١٠١) يضمن، لأنه غير متعد(٧) في التسبيب.

⁽١) في (ت) (فالدية).

⁽٢) في (ت، ش) (تلف).

⁽٣) في (ش) (به).

⁽٤) ن (ل ۲۲۸ ب) ش.

⁽٥) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة توضيحية مهمة.

 ⁽٦) الروشن: هو الرف، والرف خشب برفع عن الأرض إلى حنب الجدار، انظر: لسان العرب ج٣ ص ١٦٥٣، تاج العروس ج٩ ص ٢١٦،

 ⁽٧) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (متعدي) وهو خطأ لكونها خبر (لأن) مرفوع بضمة مقدرة على ياء المنقوص المحذوفة.

⁽A) ما بين القوسين يماثله في (ش) (بالوضع).

⁽٩) في (ت) (قاتل).

⁽١٠) ما بين القوسين يماثله في (ش) (به الإنسان).

⁽١١) في (ت، ش) (١١).

الدابة، لأنه متلف و^(۱) الراكب ضامن لما وطئت^(۱) الدابة، لأنه متلف و^(۱) ما أصابت⁽¹⁾ ببدها أو كدمت^(۵) ضمر^(۱)، لأنه فاعل بالدابة، ولا يضمن ما نفحت^(۱) مرجلها أو ذنبها^(۱)، (۱) في الحديث: «الرجل جبار^(۱) والذب جبار^(۱) فإن راثت أو بالت في الطريق فعطب به إنسان^(۱۱): لا يضمن،

(١) الواو زيادة من (ش) وهو زيادة مهمة للربط.

(۲) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (أوطئت) والصحيح ما أثبتناه، الأن معنى (أوطئت)
 أي خُعِلت على الوطئ وليس هو المعنى المطلوب. انظر: لسال العرب ج٦ ص
 ٤٨٦٢.

(٢) في (ش) ربادة (كذا).

(٤) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (أصاب) وما أشتناه أولى للمجانسة مع التأنبث.

 (٥) الكدم: العض بأدنى القم كما يكدم الحمار. وقيل: العض عامة. انظر: لسان العرب ج٥ ص ٣٨٣٦.

(٦) زيادة من (ش) لدفع الالتباس.

(٧) نفح: دفع، ونفحت الدانة برجلها أي رفست، ورمحت برجلها ورمت بحد حافرها ودفعت، وقيل: النفح بالرجل الواحدة، والرمع بالرجلين معاً. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثرح٥ ص ٨٩. نسان العرب ج٦ ص ٤٤٩٣.

(٨) في (ش) (بذنبها).

(٩) في (ش) زيادة (و).

(١٠) الجبار بضم الجيم: الهدر، يقال: ذهب دمه هدر. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثرج؛ ص ٢٣٦.

(١١) أخرجه أبو داود والدارقطني في روايتين: اعن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسبب، عن أبي هربرة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال الرجل جباره. قال أبو داود: الدابة تصرب برحلها وهو راكب. قال الدارقطني: الم يتابع سفيان بن حسين على قوله: الرجل جباره وهو وهم، الأن الشقات الذين قدمنا أحاديثهم خالفوه، ولم يذكروا ذلك. انظر: سنن أبي داود ح ق ص ١٩٦ الحديث ٤٩٣، سنن الدارقطني ح ٣ ص ١٩٦، وتقل الحافظ الزيلمي في نصب الرابة (ج٤ص ٢٨٧، ص ٢٨٨) عن الخطابي قوله: التكلم الناس في هذا الحديث، وقيل: إنه غير محفوظ، وسفيان بن حسين معروف بسوه الحفظ، انتهى . أما الزيادة التي أوردها المصنف اوالذنب جباره علم أجد فيما ببي

(١٢) في (ش) (الإنسان).

لأنه (١) لا يمكن التحرز عنه فلا يكون في التسبيب متعدياً.

1127 والسائق ضامن لما أصابت بيدها أو رجلها. والقائد ضامن لما أصابت بيدها دون رجلها.

فإذا قاد قطاراً (٢) فهو ضامن لما أوطأ، لأن سير الدابة مضاف إليه، فإن كان معه سائق فالضمان عليهما، لأن السير يضاف (٢) إليهما.

(١) مقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش،

 ⁽٢) أي قطار إبل وهو أن تشد الإبل على نسق، واحد خلف واحد، لاتباع بعضها بعضاً. يقال جاءت الإبل قطاراً ـ بالكسر أي مقطورة، انظر: النهاية في غربب الحديث والأثر ج٤ ص ٨٠٠، تاج العروس ح٣ ص ٥٠١.

⁽۳) د (ل ۲۰۰ ا) ت.

العد جناية خطأ قبل لمولاه إما أن تدفعه بها أو تفديه، لأن (٢) الواجب هو الدفع، لأنه يجب أن يكون المستهلك (٣) صاحب سبب الجبر، فإذا لم يكن لأنه غير مالك فليكن صاحب شرط الجبر، فلهذا يتعين الدفع حتى لو هلك قبل الاختيار، فإنه لا شيء على المولى وثبت للمولى أن يفديه بحق الملك كما للورثة في أعبان التركة المستغرقة (١)، فإن (٥) دفعه ملكه ولى الجناية، وإن (٢) قداه فداه بأرشها.

11 £ 1 أوان عاد فجنى فحكم الجنابة، الثانية حكم الأولى، وإن جنى جنايتين قبل للمولى إما أن تدفعه إلى ولي الجنايتين يقتسمانه على قدر (٢) حقهما، وإما أن تقديه (٨) بأرش كل واحد منهما، لأن الجنايتين اجتمعنا (٤) وتبة واحدة، فإن (٢٠٠) أعتقه المولى (وهو) (٢١) غير عالم بالجناية ضمن الأقل من قيمته ومن الأرش، لأنه غير عالم حتى يصير مختاراً، فكأنه لم يعنق إلا أن القيمة قامت مقام العبد.

⁽۱) ز (ل ۱۹۶ ب) ص،

⁽٢) ربادة من (ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها السياق وفي (ت) زيادة (و).

⁽٢) ن (ل ٢٢٩ أ) ش.

 ⁽٤) جاء في مخطوطة المستصفى (ل ٣١٧ أ) توضيح ذلك بقوله الأي إذا كانت التركة مستغرقة بالديون، فللورثة والاية قصاء الديون، وإمساك الأعيان

⁽٥) كذا في (ت، ش) رفي (ص) (وإن) والمقام بالفاء أولى لأبه تعربع.

⁽٦) كذا بي (ت، ش) رفي (ص) (فإن).

⁽٧) في (ش) (مقدار)،

⁽٨) نَيْ (تُ) (يفديه).

⁽٩) كَذَا في (ش) وهي (ص، ت) (اجتمعا) وما أنشاه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽١٠) ني (ت، ش) (وإن).

⁽١١) ما بين القوسين صقط من (ث).

(وإن)(١) باعد أو أعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الأرش، لأنه معل ما يمتنع(٢) لأجله الدفع، فصار مختاراً للفداء ضرورة.

وإذا جست^(٦) أم الولد أو^(١) المدبر جناية ضمن المولى الأقل من قيمته أو ومن أرشها، فإن^(١) جنى أخرى^(١) وقد دفع المولى القيمة (لولي الجناية)^(٨) الأولى بقضاء للأول^(٩) فلا شيء عليه ويتبع ولي الحناية الثانية^(١١) ولي الجناية (١١) الأولى فيشاركه فيما أخذ، لأنه لما دفعه (١٢) بقضاء فهو غير (١٢) ضامن بالاتفاق ولم يمنع المولى بالتدبير إلا رقبة واحدة فليس عليه إلا قيمة واحدة.

• 1 10 فإن (١٤) كان المولى دفع القيمة بغير قضاء: فالولي بالخيار إن شاء اتبع المولى، وإن شاء اتبع ولي الجناية الأولى (١١)، فإن اتبع المولى فله أن يرجع على ولي الجناية (بما أدى)(١٥)، لأن المولى لما أدى بغير قضاء صار ضامناً حق الثاني ثم يرجع المولى على الأول بما أدى (لأنه تبين)(١٦) أنه لم يكن له الحق إلا في الباقى للمزاحمة.

⁽١) ما بين القوسين سقط من (ت) (فإن).

⁽٢) في (ت، ش) (يمنم).

⁽٣) كُذًا في (ت، ش) رَّفي (ص) (جني) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٤) في (ت) (و).

 ⁽٥) في (ت، ش) (قيمتها) وما أثبتناه هو الصحيح. انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ٢٩٥.

⁽٦) في (ت) (ناذا).

⁽٧) ن (ل ۲۰۰ ب) ت.

⁽A) ما بين القوسين زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

⁽٩) زيادة من (ش) (لدفع الألتباس).

⁽۱۰)ن (ل ۲۲۹ ب) ش.

⁽١١) زيادة من (ش) يحتاجها السياق

⁽۱۲) في (ش) (دفع).

⁽١٣) نُ (ل ١٩٥ أ) ص.

⁽١٤) في (ت، ش) (رإن).

⁽١٥) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة توضيحية مهمة

⁽١٦) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

(100 أوإذا مال الحائط على طريق المسلمين فطولب صاحبه منقضه وأشهد عليه فلم (1) ينقضه في مدة يقدر على نفضه حتى سقط ضمن ما ثنف به من نفس أو مال، ويستوى (أن يطالب) (1) بالنقض مسلم أو ذمي، لأن هذا الطريق للمسلمين وقع بميلان الحائط في يد صاحب الحائط من غبر فعله كثوب هبت به الريح فأوقعه في حجر رجل فإذا طولب بالتفريخ (2) فلم يفعل صار ضامناً لما تلف به، وإن مال إلى دار رجل فالمطالبة إلى مالك الدار خاصة، لأن الحق في الهواء له فقط.

الآخر (٧) فإن (٥) صطدم (١) فارسان فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر (٧) ، لأن كل واحد صار قاتلاً لصاحبه خطأ. وإذا قتل رجل عبداً خطأ فعلبه قيمته ، لا يزاد على عشرة آلاف درهم (٨) ، (٩) ، وقال الشافعي (١٠) -

⁽١) بدية السقط من صعب (ت) وهو ملحق بالهامش وجاء في ثلاث فقرات.

⁽٢) في (ش) (فإن لم).

 ⁽٣) ما بين القوسين يماثله في (ش) (في المطالبة) وفي (ت) (أن يطالبه) وقد تكررت
 (أن) سهواً فقد كتبها الناسخ في آخر سطر وأول آخر.

⁽٤) المراغ: الخلاء، فرّغ المكان أخلاه، وتفريغ الظروف إخلاؤها. انظر: لسان العرب ج٥ ص ٣٣٩٦.

⁽٥) في (ت) (رإن).

⁽١) ز (ل ٢٣٠ ا) شي.

⁽٧) كذا في (ش) وفي (ت) (للآخر) وكلاهما صحيح للمجانسة مع التذكير، وفي (ص) (الأخرى) رهو تصحيف.

⁽٨) سقطت من (ت).

⁽٩) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ٢٨٦.

⁽١٠) انظر: المهذب ج٢ ص ٢١٠.

(رحمه الله)(١) _ بلغ ما بلغ، لأنه ضمان مال، كما في الغصب(٢)، و(٣) لنا ان الدية ضمان النفس(٤) فلا يزاد على الحر.

١١٥٣ (وإن)(٥) كانت(١) قيمته عشرة الآف (أو أكثر قضى عليه(١) بعشرة الآف)(٧) الاعشرة (وهذا قول ابن مسعود(٨)(١٠). (وفي الأمة إذا زادت قيمتها على الدية خمسة الآف إلا عشرة)(١٠)، (١١) [رإنما نقصنا (قدر العشرة)(١٢)، لأنه يجب أن يكون النقصان معتبراً وهو قدر نصاب السرقة (وذلك)(١٢) أدناني

وفي يد العبد نصف قيمته)(١٣) لا يزاد على خمسة الآف (إلا خمسة)(١٤) وكلما يقدر من دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد لقيام القيمة (في العبد (١٥٠) مقام)(١٦) الدية في الحر](١٧).

⁽١) سقطت من (ت).

⁽٢) ن (ل ١٩٥ س) ص.

⁽٣) الواو زيادة من (ش) للربط تجرى على عادة المؤلف.

⁽٤) نی (ت) (نفس),

⁽٥) ما بين الغوسين يماثله في (ت، ش) (فإن).

⁽٦) ني (ش) (کان).

⁽٧) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽A) سبق ترحمته _ رضى الله عنه _ بهامش الفقرة (٥١).

⁽٩) لم أجد نصاً بهذا المعنى فيما بين يدي، وأخرج عبد الرزاق في مصنفه (ج١٠ ص ١٠ الحديث ١٨١٧٦) قال: ﴿عن ابن جريج قال: قال لي عبد الكريم: عن علي وابن مسعود، وشريح، ثمنه، وإن حلَّف دية الحرا. وأخرجه البيهقي (ج٨ ص ٣٨) من طريق محمد بن بكر، عن ابن جريح، عن عبد الكريم بلفظ عبد الرزاق وفيه إرسال.

⁽١٠) ما بين القوسين غير واضح في (ت) بسبب الأرضة.

⁽١١) بداية وجود بياض في (ت).

⁽١٢) ما بين القوسين غير وأضح في (ص) لوجود بياض.

⁽١٣) نهاية البياض الموجود في (ت).

⁽١٤) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش).

⁽١٥) في (ش) (العبيد) وما أثبتها أولى لتناسق السياق مع صفة الأفراد.

⁽١٦)ما بين القوسين غير واضح في (ت) لوجود بياض.

⁽١٧) نهاية السقط من صلب (ت) والملحق بالهامش والذي جاء في ثلاث فقرات.

نصل

الدية، لأن امرأة ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً فعليه غرة (١) نصف عشرة الدية، لأن امرأة ضربت بطن ضرتها (بعمود مسطح (٢)(٢) فألقت جنيناً ميتاً، فأوجب النبي - (صلى الله عليه وسلم)(٤) - الغرة: عبداً أو أمة أو فرساً قيمته خمسمانة (٥).

(١) سيرد تعريف المؤلف لها بعد سطرين، وأصل الغرة بالضم: بياض في الجبهة، وقال ابن الأثبر: «البياص الذي يكون في وجه الفرس». انظر: النهاية في غريب الحديث والأثرج٣ ص ٣٥٣. لسان العرب ح٤ ص ٣٢٣٤.

(٢) مِسْطِح يكسر الميم وتسكين السين: آلة عمود الحباء أو الفسطاط، انظر: مخطوطة الهادي (ل ٢٠٢ أ).

(٣) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

(٤) في (ت) (عليه السلام).

 (٥) أقرب النصوص إلى هذا ما أخرجه مسلم والترمذي وأبو دارد والنسائي عن المغيرة بن شعبة _ رصي الله عنه _: فقد أخرجه مسلم في عدة روايات أقربها إلى هذا المعنى (ج٣ ص ١٣١٠ الحديث ١٦٨٢ (٣٧، ٣٨))

الرواية الأولى: بلفظ قال ضربت امرأة صرتها بعمود فسطاط وهي حبلى. فقتلتها. قال: وإحداهما لحيانية. قال: فجعل رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ دبة المقتولة على عصبة القاتلة وغرة لما في بطهه...».

الرواية الثانية: بلفظ «أن امرأة قتلت ضرتها بعمود فسطاط. فأبي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ فقضى على قاتلتها بالدية. وكانت حاملاً فقضى في الجبين بغرة . . . ». لفظ الترمذي (ج ٤ ص ٢٤ الحديث ١٤١١): «أن امرأتين كانتا ضرتين فرمت إحداهما الأخرى بحجر أو عمود فسطاط فألقت حنينها فقضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم ـ في الجنين غرة عبد أو أمة . . . ». لمظ أبي ادود (ج ٤ ص ١٩٥ ، ١٩١ الحديث ٤٥٦٨): «أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل، عصريت إحداهما الأخرى بعمود فقتلتها، فاحتصموا إلى البي ـ صلى الله عليه وسلم - . فقضى فيه بغرة وجعله على عاقلة المرأته. وأخرجه السائى بعدة روايات منها (ح ٨ =

(١١٥٥ ألقت حياً ثم مات نفيه (١) الدية كاملة، لأنا تيفيا بحياته.

(وإن)(٣) ألقت ميناً ثم ماتت الأم ففيها الذية وفي الجنين الغرة، وإن ماتت ثم ألقت ميناً(١) فلا شيء في الجنين لاحتمال موت الجنين (بموت الأم)(٥).

وما يجب في الجبين موروث عنه، لأنه حكم بحياته لما وجب (١) بمقابلة (٧) إتلافه شيء.

المحمد الأمة إن كان ذكراً نصف عشر قيمته لو كان حياً وعشر (قيمته الله الأمة إن كان ذكراً نصف عشر دية الذكر الحر^(٩) وعشر دية الذكر الحر^(٩) وعشر دية الأنثى الحرة فكذلك (١٠) في القيمة في العبد، لأن القيمة في العبد كالدية في الحر، ولا كفارة في الجنين (١١) لاحتمال أنه لم يكن حياً.

ص ٤٩): بلفظ: «أن امرأة ضربت ضرتها بعمود قسطاط فقتلتها وهي حبلى، فأتى فيها النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ على عصبة القاتلة باللية وفي الجنين غرة وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ «أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت جينها، فقضى وسول الله صلى الله عليه وسلم ـ فيها بغرة عبد أو أمة ه . هذا لفظ البخاري . انظر . صحيح البخاري مع الفتح ج١٢ ص ٢٤٢ ، ٢٤٧ الحديث ٢٩٠٤، صحيح مسلم ج٣ ص

⁽۱) ن (ل ۲۳۰ ب) ش.

⁽۲) في (ش) (فعليه) وهو تصحيف.

⁽٣) ما بين القوسين بماثله في (ش) (فإن).

⁽٤) في (ش) (صببأ) وهو تصحيف.

⁽٥) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽٦) في (ش) (وجنت).

⁽٧) د (ل ۲۰۱۱) ت.

⁽A) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (قيمته إن) وما أثبتناه أولى للمجانسة.

⁽٩) سقطت من (ش).

⁽۱۰) في (ش) (وكذلك).

⁽۱۱) دُ (ل ۱۹۲ ا) من

الكفارة في شبه العمد والخطأ عتق رقبة مؤمة فإن لم يجد فصياء شهرين متنابعين.

ولا يحزى (١) فيه الإطعام، لقوله _ تعالى ..: (٦) ﴿ وَمَن قَالَ مُؤْمِنًا خَطَتُا فَتَحْرِرُ رَفَيَهُ مُؤْمِنَةٍ ﴾ (١) ، (١) الآية .

⁽١) في (ش) (يجوز).

⁽٢) قوله ـ تعالى ـ ﴿خِطْتَا﴾ لم يثبت في (ص) وهو خطأ.

 ⁽٣) قوله ـ تعالى ـ ﴿مُؤْمِدَةٍ﴾ لم يثبت في (ص).

⁽٤) من الآية ٩٢، سورة النساه.

1100 وإذا وجد القتبل في محله لا يعلم من قتله استحلف خمسون رحلاً منهم يتخيرهم الولت بالله ما قتلناه (ولا)⁽¹⁾ علمنا له قاتلاً [لما روي: الن النبي _ (صلى الله عليه وسلم)⁽⁷⁾ _ استحلف خمسين رجلاً حين⁽⁷⁾ وجد القتبل بين أطهرهم بالله ما قتلتموه ولا علمتم له قاتلاً $^{(3)}$ فإذا حلفوا قضى على أهل المحلة ⁽¹⁾ بالدية كذا السنة ، ولا يستحلف الولي ، لأنه مدعي^(۷) ، فإن^(۱) لم يكمل أهل المحلة خمسين⁽¹⁾ كررت الأيمان عليهم حتى تتم^(۱) خمسين .

⁽١) ما بين القوسين تكرر في (ص) سهواً فقد كتبها الماسخ في آخر سطر وأول آخر.

⁽٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (عليه السلام).

⁽٣) في (ت) (سين)،

⁽٤) سبق تخريجه بهامش الفقرة (٩٥٤).

⁽٥) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽٦) ن (ل ٢٣١ أ) ش.

⁽٧) في (ت) (المدعي).

⁽A) في (ت) (فإذا).

⁽٩) زيادة من هامش (ش) يحتاجها السياق.

⁽۱۰) في (ش) پشم).

⁽۱۱) في (ت، ش) (كذلك).

⁽١٢)ماً بين القوسين في (ت، ش) تقديم وتأخير.

⁽۱۳) ن (ل ۲۰۱ س) ت.

⁽١٤) كذا في (ت، ش) رقي (ص) (عليه السلام).

⁽۱۵) في (ش) زيادة (حراً).

المال وإن وجد ميناً لا أثر به (١) فلا قسامة ولا دية، لأن الطاهر أنه مات حنف أنفه، وكدلك إذا (٢) كان الدم يسيل من أنفه أو دبره أو فمه، لأنه قد يسيل الدم من هذه المواضع لعلة (٣).

وإن كان يخرج من عينه (٤) أو أذنه فهو قتيل، لأن الدم لا يخرح من هذه المواضع غالباً إلا بصرب (٥٠).

(وإن وجد الفتبل على دابة يسوقها إنسان فالدية على عاقلته دون أهل المحلة)(1) ، فإن(١) وجد في دار إنسان فالقسامة عليه، والدية على عاقلته، لأنه الذي يجب عليه حفظ المحل(٨)، لأن المحل شرط عرضي فيقام مقام السبب عند عدم السبب.

(۱۱۲۱ ولا تدخل^(۱) السكان في القسامة مع الملاك عند أبي حنيغة (۱۱۰ ورحمة الله عليه) (۱۱۱ هـ، لأنه من مؤن الملك، وعند أبي يوسف (۱۱۱ ومحمد (۱۱۰ ومحمد الله عليه) (۱۲) يدخلون، لأنهم الذين يجب عليهم حفظ الدار وهي (۱۱)

⁽١) في (ش) (له) والمقام بالباء أولى للملاصقة.

⁽٢) في (ت، ش) (إن).

⁽٣) في (ت) (بعلة).

⁽٤) في (ش) (عينيه).

⁽٥) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (بضرر) وهو تصحيف.

 ⁽٦) ما بين القوسين زيادة من (ت) وهي زيادة صحيحة فيها حكم حديد لصورة جديدة. انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ٣١٣.

⁽٧) في (ت، ش) (وإن).

⁽A) في (ش) زيادة (هو المالك).

⁽١) ني (ت، ش) (بدخل).

⁽١٠) انظر: بدائع الصنائع ج٧ ص ٢٩١. الهدية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ٢٩١. وجاء فيهما قول محمد بمثل قول أبي حنيفة.

⁽١١) ني (ش) (رحمه الله) وسقطت من (ت).

⁽۱۲)ن (ل ۱۹۲ ب) ص.

⁽١٣) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وعندهما).

⁽١٤) سقطت من صلب (ش) ملحقة فوق السطر.

على أهل الخطة (١) دون المشترين إذا وجد في المحلة، لأن حفظ المحلة لهم، لأبهم الأصول (١) والمطاعون، وكذا لو بقي من أهل الخطة واحد (٣) فهي (١) عليه.

الركاب وإن وجد القتيل في سفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين

وإن وجد في مسجد محلة فالقسامة على أهلها، كما لو وجد في شارع المحلة، لاشتراك الناس في المسجد، وإن وجد في (الحامع أو^(٥) الشارع الأعظم)^(٦) فلا قسامة فيه، لأنه لا يختص بهما أحد، والدية في بيت المال، لأنه لا يترك في الإسلام دم^(٧) مفرح^(٨).

1 1 7 الم ولو وجد في برية ليس بقربها عمارة فهو هدر، لأنه ليس في يد الإمام من كل وجه ولا في يد أحد، وإن وجد بين قريتين كان على أقربهما منه، لأنها(٩) ترجعت بالقرب، وإن وجد في وسط الفرات يمر به الماء فهو

⁽۱) الخطة بالكسر: الأرض والدار يختطها الرجل في أرض غبر مملوكة لبتحجرها ويبني فبها، وذلك إذا أدن السلطان لجماعة من المسلمين أن يختطوا الدور في موضع بعينه، ويتخذوا فيه مساكن لهم كما فعلوا بالكوفة والبصرة ويغداد، انظر: لسان العرب ج٢ ص ١١٩٩، تاج العروس ج٥ ص ١٣١.

⁽۲) ن (ل ۲۳۱ ب) ش.

 ⁽٣) زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة يحتاجها المقام. انظر: الهداية مع شرح فتح
 القدير ج٩ ص ٣١٥.

⁽٤) في (ش) (فهر).

⁽٥) ن (ل ۲۰۲۱) ت.

⁽٦) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير.

⁽٧) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽٨) المفرح: القتيل يوجد بين القريتين، ورويت بالجيم أي المفرج، ومعنى مفرح أو مفرج أي مهمل، وقال ابن الأثير، أفرحه إذا غمه، وحقيقته: أزلت عنه الفرح، كأشكيته إذا أزلت شكواه، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ح٣ ص ٤٣٤. مخطوطة الهادي للبادي (ل ٢١٢ أ)، لسان العرب ج٥ ص ٣٣٧١، ٣٣٧٢.

⁽٩) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (لأنه) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأتيث.

هدر، لأنه ليس في يد واحد^(١)، وإن كان محتبساً بالشاطىء فهو على أقرب القرى من ذلك المكان، لأنه في يدهم.

1978 وإن ادعى الوليّ على واحد من أهل المحلة بعينه لم تسقط (عنهم القسامة)(١) لأنه لتعظيم الدماء، وإن ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم، لأنه أمرأ(") كل أهل المحلة، وإذا قال(نا المستحلف: قتله فلان يستحلف بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلاً غير فلان.

1170 وإذا شهد اثنان من أهل^(٥) المحلة على رجل من غيرهم أنه قتل لم تقبل شهادتهم^(٢)، لأنهما يجران إلى أنفسهما نفعاً، وهو دفع القسامة والدية عن^(٧) أنفسهم وأصحابهم^(٨).

⁽١) في (ت، ش) (أحد).

⁽٢) ما بين القوسين في (ت، ش) تقديم وتأخير.

⁽٣) في (ص) زيادة (الولي).

⁽٤) تكررت في (ت) سهواً من الناسخ ثم شعلب أولهما.

⁽٥) ن (ل ۲۳۲ ا) شي.

⁽٦) ن (ل ١٩٧) من

⁽٧) مقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽٨) في (ش) زيادة (والله أعلم).

Age 30%

كتاب المعاقل



كتاب المعاقل

الماقلة. الدية في شبه العمد والخطأ وكل دية وحبت بنفس القتل على

والعاقلة أهل الديوان إن كان القائل من أهل الديوان تؤخذ من عطاياهم (١) في ثلاث سنين كذا قضى عمر (٢) _ رضى الله عنه _(٢).

فإن خرجت العطايا في أكثر من ثلاث سنين أو أقل أخذ منها، لأن المقصود هو التبسير في الأداء.

ومن لم يكن من أهل الديوان فعاقبته قبيلته يقسط عليهم في ثلاث سنين، لا يزال الواحد على أربعة (م) دراهم في كل سنة [درهم و (دانقان)(٢)](٧)

⁽١) في (ش) (أعطياتهم) وكلاهما صحيح. انظر: لسان العرب ح٤ ص ٢٠٠١.

⁽٢) سبق ترجمته _ رضى الله عنه _ بهامش الفقرة (٤٣).

⁽۳) ن (ل ۲۰۲ ب) ت

⁽٤) في هامش الفقرة (١١١٢) دكر روابة أوردها ابن حزم في هذا المعنى وضعفها بقوله: ٩... وقال: ولم يولد الشعبي إلا بعد موت عمر ٩. وآخرج ابن أبي شيبة (ج٩ ص ٢٦١ الحديث ٧٣٧٥): ٩عن الحكم قال: عمر أول من جعل الدية عشرة عشرة في أعطيات المقاتلة دون الناس٩. وأخرج عبد الرزاق (ج٩ ص ٤٧٠ الحديث ١٧٨٥٨): ٩عن الشعبي أن عمر جعل الدية في الأعطية في ثلاث سنين...٩.

⁽٥) في (ت) (اربع) وهو خطأ.

⁽٦) كتبت في (ت) (ودانقين) والصحيح ما أثبتناه، لأنه معطوف على مرفوع.

⁽٧) ما بين المعكوفين زيادة من (ت) وهي زيادة توصيحبة مهمة. وجاه في المستصفى (ل ٣٣٠ س) قوله: هوقد نص محمد _ رحمه الله _ أنه لا يزاد على كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة أو أربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سة إلا درهم أو درهم وثلث،

ينقص منها لئلا بحرج فيه، و(١) لأنه مال يجب لا بجناية منه، فبشق عليه لو كان معجلاً أو كثيراً، فإن لم يتسع القبيلة كذلك ضم إليهم أقرب (٢) القبائل إليهم (١) للتناصر بينهم وأدخل القاتل مع العاقلة، لأنه أولى بالضمان فيكون فيما يؤدي كأحدهم (٤).

117۸ وعاقلة المعتق قبيلة مولاه (قال النبي (صلى الله عليه وسلم)^(٥).: «مولى القوم منهم»^(١) ومولى الموالاة يعقل عنه^(٧) مولاه وقبيلته، لأن المولى منهم.

ولا تتحمل (٨) العاقلة أقل من نصف عشر الدية (لقول النبي) (٩) _ (عليه

⁽١) الواو زيادة من (ت، ش).

⁽٢) تكررت في (ت) سهواً فقد كتبها الناسخ في آخر سطر وأول آخر.

⁽٣) سقطت من (ش).

⁽٤) في (ت) (مثل أحدهم).

⁽٥) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (وقال ـ عليه السلام ـ).

⁽٦) جاء في الحديث الذي رواه أبو رافع ـ رضي الله عنه ـ مولى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم _ وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد. لفظ أبي داود (ح٢ ص ١٢٣ الحديث ١٦٥٠): ﴿أَنْ النبي _ صلى الله عليه وسلم _ بعث رجلاً على الصدقة من بني مخزوم، فقال لأبي رافع: أصحنني فإنك تصيب منها، قال: حتى آتي النبي - صلى الله عليه وسلم - فأسأله، فأتاه فسأله فقال امولى القوم من أنفُسهم وَإِنَّا لا تحل لنا الصدقة". لَفظ الترمذي (ج٣ ص ٣٧ الحديث ٦٥٧): ﴿أَنْ النبي _ صلى الله عليه وسلم _ بعث رجلاً من بني مخروم على الصدقة، فقال لأبي رافع الصحبني كيماً تصبب منها فقال: لا. حنى آتى رسول الله . صلى الله عليه وسلم ـ فانطلق إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فسأله. فقال: "إن الصدقة لا تحل وإن مولى القوم من أنفسهم، لفظ النسائي (ج٥ ص ١٠٧): قأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم ـ استعمل رجلاً من بني مُخرُوم على الصدقة فأراد أبو رافع آن يتبعه فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: •إن الصدقة لا تنحل لنا، وإن مولى القوم منهم. وأخرجه أحمد أيضاً (ح٣ ص٤٤٨) عن عطاء بن السائب قال: اأتيتُ أم كلُّتُوم ابنة على بشيء من الصَّدَّقة فردتها، وقالت: حدثني مولى للنبي - صلى الله عليه وسلم .. يقال له مهران أن رسول الله .. صلى الله عليه وسلم - قال: «إن آل محمد لا تحلُّ لما الصدقة ومولى القوم منهم؛.

⁽٧) د (ل ۲۳۲ ب) ش.

⁽٨) في (ش) (يتحمل).

⁽٩) مَا بَينِ الفَوسِينِ يَمَاثُلُهُ فِي (ت، ش) (لقوله).

السلام) _: الا تعقل(١) العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ١٠٥ ولا ما دون أرش الموضحة(٢).

وأرش الموصحة نصف عشر الدية ويتحمل نصف العشر (٢) فصاعداً، وما نقص (١) من ذلك ففي مال الجاني.

1179 ولا تعقل (١) العاقلة جناية العبد، لقوله _ (عليه السلام) _ ولا تعقل (١) العاقلة عمداً ولا عبداً» (٢) ولا يعقل ما لزم بالصلح أو باعتراف الجاني إلا أن يصدقوه.

وإذا جنى الحر على العبد جناية خطأ كانت على (٥) عاقلته، لأنه عقل عن الحر وفيه نظر لأهل اللغة (٦)، قال الأصمعي (٢) _ (رحمه الله) (٨) _ : «عقلت عنه : (٩) أديت الدية عنه، وعقلته : أديت ديته (١٠) (والله أعلم بالصواب) (١١).

⁽١) ني (ش) (يعقل).

⁽٢) سبق تخريجه بهامش الفقرة (١١٤١).

⁽٣) في (ت) (عشر الدية)

⁽٤) ن (ل ۱۹۷ ب) ص.

⁽٥) ن (ل ٢٠٣١) ت.

⁽٦) في صلب (ص) (المحلة) ثم صوبت بالهامش بما أثبتاه.

⁽٧) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعي، من كبار علماء اللغة والنحو والأخبار والشعر، ينسب إلى جده أصمع، كان كثير التطواف في البوادي يقتبس علومها وأخبارها ويتحف بها الخلفاء فيكافأ عليها. قال عنه الأخفش: «ما رأينا أحداً أعلم بالشعر من الأصمعي» وقال عنه الشافعي: "ما عبر أحد من العرب بأحس من عبارة الأصمعي» له تصائيف كثيرة منها المطبوع ومنها المخطوط. ترفي في البصرة سنة ٢١٦ هـ وقبل غير ذلك، وعمره ٨٨ سة. انظر: ترجمته: تاريخ بغداد ج ١٠ ص ٤١٠ ـ ٤٢٠. تهذيب التهذيب ج٦ ص ٤١٥ ـ ٤١٠. الأعلام ح٤ ص ٢١٦.

⁽A) زيادة من (ش).

⁽٩) ني (ت) زيادة (أي)

⁽١٠) انظر: لمسان العرب ج٤ ص ٣٠٤٨، تاج العروس ج٨ ص ٢٧.

⁽¹¹⁾ ما بين القوسين سقط من (ش).



كتاب الوصايا

الوصية غير واجبة (وهي مستحبة)(۱)، قال _ (صلى الله عليه وسلم)(۱) -: قال _ (صلى الله عليه وسلم)(۱) -: قان الله _ تعالى(۱) _ تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة على أعمالكم فضعوها حيث أحببتم(۱) $^{(1)}$ ولا تحوز الوصية لوارثه (لقول النبي)(۱) _ (عليه السلام) _: «لا وصية لوارث(۱) $^{(1)}$

(١) ما بين القوسين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامث.

(٢) في (ت، ش) (عليه السلام).

(٣) سقطت من (ت).

(٤) في صلب (ت) (شئتم) وصُحِحت فوق السطر بما أثبتاه.

(٥) أخرجه ابن ماجة (ح٢ ص ٩٠٤ الحديث ٢٧٠١): •عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم -: •إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم، زيادة لكم في أعمالكم، وفي سنده طلحة بن عمرو، حاء في تهذيب التهذيب (ح٥ ص ٣٣) تضعيفه. •قال أحمد: •لا شيء متروك الحديث، وقال ابن معين: •ليس سيءا وقال أبو د،ود: •ضعيفا وقال السائي: •متروك الحديث، وقال ابن معين: •ليس بثقة» انتهى، وأخرح أحمد (ج٦ ص ٤٤١): •عن أبي الدرد، عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال: إن الله تصدق عليكم، بثلث أموالكم عند وفاتكم».

(٦) ما بين القرسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

(٧) في (ت، ش) (للوارث) وما أثنتاه أولى لموافقته لفظ روايات الحديث.

(٨) أحرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة وأحمد من حديث أبي أمامة _ رضي الله عنه _:
لفظ أبي داود (ح٣ ص ٢٩٦، ٢٩٧ الحديث ٢٥٦٥) قال سمعت رسول الله
_ صلى الله عليه وسلم _ يقول قإن الله _ عز وجل _ قد أعطى كل ذي حق حقه فلا
وصية لوارث. . . ٤ لفظ الترمذي (ج٤ ص ٢٣١ الحديث ٢١٢٠) قال:
سمعت رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ يقول في خطبته عم حجة الوداع: إن
الله قد أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث . . . ٥ . قال الترمذي: وهي الباب
عن عمرو بن خارجة وأس وهو حديث حسن صحيح . . . ٥ . وأحرحه الترمذي =

إلا إذا أجازت الورثة، لأن عدم الجواز لحقهم(١).

- والنسائي وابن ماحة عن عمرو بن خارجة _ رضي الله عنه _: لفظ الترمذي (ج٤ ص عقة المعديث ٢١٢١): «... إن الله أعطى كل ذي حق حقه ولا وصية لوارث...». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، لفظ النسائي (ج٦ ص ١٤٤٧) بمثل اللفظ المنقول من رواية الترمذي وزيادة كلمة «قد٤ بعد «إن الله». وأخرجه ابن ماجة بلفظ النسائي وجاء فيه: كلمة «ولاء بدلاً من «فلاه، وأخرج ابن ماجة حديثاً آخر عن أنس _ رضي الله عنه _ وجاء فيه قوله ـ صلى الله عليه وسلم _:

 «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ألا لا وصبة لوارث»، انظر: سنن ابن ماجة (ج٢ من من ١٩٠٥، ١٤٠٩ الحديث ٢٧١٤، ٢٧١٤.
 - (١) ن (ل ٢٣٣ أ) شي.
 - (٢) في (ت) (لما).
- (٣) ما بين القوسين في (ش) وقع بعد عبارة «ولا للقاتل لقوله عليه السلام (لا وصية لوارث)».
 - (٤) في (ش) (لقائل).
- (0) أخرج الدارقطني (ج٤ ص ٢٣٦، ٢٣٧): عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ اليس لقاتل وصية، وفي سنده المبشر بن عبيدا قال عنه الدارقطي: المتروك الحديث، يصع الحديث، ونقل الزيلعي في نصب الراية (ج٤ ص ٢٠٤، ٤٠٢) عن البهتي في المعرفة: اوقال: لا يرويه عن حجاح غير المبشر، وهو متروك منسوب إلى الوضع، انتهى.
 - (٦) الراو سقطت من (ش) ولا يحتاجها السياق في هذه النسخة.
 - (٧) سبق ترحمته _ رضي الله عنه _ بهامش الفقرة (٨٣٧).
 - (A) زیادة من (ش).
 - (٩) كذا في (ش) وفي (ص) (علبه السلام) وسقطت من (ت).
 - (١٠) تكورت في (ص) سهواً فقد كتبت في آخر سطر وأول آخر.
 - (١١) في (ت) (فقال).
 - (۱۲) سقطت من (ت).

(١) حديث سعد بن مالك أحرجه أصحاب الكتب السنة ومالك، بعضهم بروايات كثيرة ومن طرق عدة نكتفي ببعض الروايات التي تقارب هذا النص عقد أحرجه البخاري بعدة روايات منها هذه الرواية: ﴿قَالَ ۚ كَانَ رَسُولُ اللَّهُ مَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وسلم ـ يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي، فقلت: إني قد بلغ بي من الوجع، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة، أَفَاتُصدقُ بثلثي مالي؟ قال: لا. فقلت: مالشطر؟ فقال: لا. ثم قال. الثلث والثلث كبير _ أو كثير _ إنك أن تذر ورثنك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس انظر: صحيح البخاري مع الفتح ح٣ ص ١٦٤ الحديث ١٢٩٥. وأخرجه مسلم بروايات كثيرة منها هله الرواية (ح٣ ص ١٢٥٠، ١٢٥١ الحديث ١٦٢٨ (٥): قال: عادني رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم -، في حجة الوداع، من وجع أشفيت منه على الموت. فقلت: يا رسول الله! بلغني ما ترى من الوجع وأنا ذو مال. ولا يرثني إلا ابنة لى واحدة. أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال الا قال قلت: أفأتصدق بشطره؟ قال الا. الثلث. والثلث كثير. إنك أن تذر ورثتك أغنياه، خبر من أن تذرهم عالة يتكعفون الناس . . . ٤ . لفظ مالك: قانه قال جاءني رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي، فقلت: يا رسول الله، قد بلغ بي من الوجع ما ترى، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي، أفأنصدق بثلثي مالي؟ قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: الا)، فقلت: فالشطر؟ قال: الا) ثم قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ «الثنت، والثلث كثير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس. . . ١. انظر: موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليشي ص ٥٤١ الحديث ١٤٥٢. لفظ أبي داود (ج٣ ص ١١٣ الحديث ٢٨٦٤): احدثنا عثمان بن أبي شيبة، وابن أبي حلف، قالا: ثنا سفيان، عن الزهرى، عن عامر بن سعد، عن أبيه قال: مرض مرضاً .. [قال ابن أبي حلف: بمكة، ثم اتفقاً] _ أشفى فيه فعاده رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ فقال يا رسول الله، إن لي مالاً كثيراً، وليس برثني إلا ابنتي، أفأتصدق بالثلثين؟ قال الله قال: فبالشطر؟ قال (لا) قال فبالثلث؟ قال: (الثلث، والثلث كثير إنك أن تترك ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة بتكففون الناس. . . وأخرجه الساني بروايات كثيرة منها هذه الرواية (ج٦ ص ٢٤١، ٢٤٢): قال: مرضت مرضاً أشفيت منه فأتاني رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يعودني فقلت: يا رسول الله إن لي مالاً كثيراً وليس برثني إلا ابنني، أفأنصدق بثلثي مالي؟ قال: لا. قلت: فالشطر؟ قال: لا. قلت: فالثلث؟ قال: الثلث والثلث كثير، إنك أن تترك ورثك =

⁼ أغنياء خير لهم من أن تتركهم عالة يتكففون الناسة. لفظ الترمذي (ج٣ ص ٢٩٦ مريض من الله عليه وسلم وأنا مريض مقال: «أوصيت»؟ قلت: نعم. قال «بكم»؟ قلت: بعالي كله في سبل الله. قال: «فما تركت لولدك»؟ قلت: هم أغنياء بخير، قال: «أوص بالعشر» مما زلت أناقصه حتى قال: «أوص بالثلث والثلث كثير». قال الترمذي: حديث مما زلت أناقصه حتى قال: «أوص بالثلث والثلث كثير». قال الترمذي: حديث سعد حديث حسن صحيح . . . ». لفظ ابن ماجة (ج٢ ص ٣٠٣) ع ١٩٠٤ الحديث صلى الله عليه وسلم ح، قفلت: أي رسول الله! إن لي مالاً كثيراً. وليس يرثني إلا أنه لي. أناتصدق بثلثي مالي؟ قال: «لا قلت: فالشطر؟ قال «لا» قلت: فالثلث؟ قال «الثلث والثلث كثير. أن تذر ورثتك أعنياه، خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس».

⁽١) ن (ل ١٩٨ أ) ص. من هنا الخط يختلف في (ت). عن سابقه وهو بمثل حط أول المخطوطة، بمقدار لفطة واحدة نقط.

⁽٢) ما بين القومين في (ت) تقديم وتأخير.

⁽٣) من الآية ١١، سورة النساء.

نصل

١١٧٢ وقبول الوصية بعد الموت، فإن قبله الموصى له في حال الحياة أو ردها فذلك باطل، لأنها عقد استخلاف بعد الموت، فإنما يعتبر القبول عنه(١) عند(٢) تحقق التمليك، وذلك عند الموت.

١١٧٣ ويستحب أن يوصي الإنسان بدون الثلث مراعاة للورثة. فإن أوصى إلى رجل فقبل الوصي في^(٣) وجه الموصى ودرها في غير وجهه فليس برد لئلا يصير مغروراً، وإن ردها في وجهه فهو رد.

الله الموصى به يُملك بالقبول إلا في مسألة واحدة وهي(١) أن يموت الموصى (٥) ثم يموت (٦) الموصى له قبل القبول فيدخل الموصى به في ملك ورثته، لأن الوصية مثبتة (٧٠) للملك إلا أن القبول شرط التأكد (٨٠)، لأنه لو لم يكن له ولاية الرد لأدى (٩) إلى الضور به ربما.

(١) سقطت من (ش).

⁽۲) ن (ل ۲۰۳ ب) ت.

⁽٣) ني صلب (ت) (من) مشطوب عليها وعدلت فوق السطر بما أثبتناه.

⁽٤) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (هو) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٥) ن (ل ۲۲۲ ب) ځي.

⁽٦) سقطت من (ت).

⁽٧) في (ت) (مثبت) وما أثبتاه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٨) في (ت) (التأكيد).

⁽٩) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (أدى) وما أثبتناه أولى لحاجة المقام إلى اللام.

نصل

11٧٥ ومن أوصى إلى عبد أو كافر أو فاسق: أخرجهم القاصي من الوصية ونصب غيرهم مراعاة لحق الورثة والميت.

ومن أوصى إلى عبد نفسه وفي الورثة كبار لم تصح الوصية، لأنهم يتصرفون فيه.

ومن أوصى إلى من يعجز عن القيام بالوصية ضم إليه القاضي غيره نظراً للتركة (١٠).

117 ومن أوصى إلى اثنين لم يجز لأحدهما أن يتصرف دون صاحبه عند أبي حنيفة ومحمد (٢) _ (رحمهما الله) (٣) _ إلا في شراء الكفن (٤) وتجهيز الميت وطعام الصغار وكسرتهم للضرورة، وكذا رد الوديعة وقضاء الديون (٥) وتنفيذ وصية بعينها، لأن لهؤلاء أن يمدوا أيديهم [فيأخذوا] (٢) ، وكذا إعتاق عبد بعينه (٧) ، لأنه إسقاط محض، وكذا الخصومة (٨) في حقوق الميت، كما لو وكّل اثنين بالخصومة ، وقال أبو يوسف (٤) _ (رحمه الله) (١١) _ يتفرد كل

في (ش) زيادة (والورثة).

⁽٢) انظر: الهداية مع شرح فيح القدير ج٩ ص ٤٢٦، ٤٢٦.

⁽٣) سقطت من (ت).

⁽٤) نا (ل ۱۹۸ ب) ص.

⁽٥) في (ت) (الدين)

 ⁽٦) في جميع النسخ (فيأخذون) وما أثبتناه هو الصحيح، لأنه منصوب بأن المضمرة على الفاء.

⁽٧) ن (ل ٢٠٤) س.

⁽٨) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (للخصومة) وزيادة اللام لا داعي لها.

⁽٩) انظر المرجع السابق،

⁽۱۰) سقطت من (ت، ش).

واحد (١) في سائر (٢) الفصول، لأن الوصية عقد استخلاف (٢) فصار كل واحد (٤) خلفاً، ولهما (٥) أنه رضي برأيهما لا برأي أحدهما فلا يتفرد أحدهما بالتصرف، كما في الوكيلين (١).

(۱) في (ش) زيادة (منهما، كما).

(٢) كذا في (ت، ش) وني (ص) (سابر) وهو تصحيف.

(٣) ن (ل ٢٣٤ أ) ش.

(٤) في (ش) زيادة (منهما).

(٥) أي لأبي حنيفة ومحمد ــ رحمهما الله ــ.

(١) انظر الفقرة (٩٩٤).

فصل

الورثة: فالثلث بينهما نصفان لتساويهما، فإن أوصى لأحدهما بالثلث والآخر الورثة: فالثلث بينهما نصفان لتساويهما، فإن أوصى لأحدهما بالثلث والآخر بالسدس فالسدس بينهما أثلاثاً، لأن هذا يضرب (٢) بالثلث سهمان وذلك بالسدس سهم، والقسمة بطريق العول (٣) في أكثر الروايات في الوصايا إذا لم يزد على الثلث كل واحد (١) (من الوصية) (٥).

 $11V\Lambda$ (وإن)⁽¹⁾ أوصى لأحدهما بجميع ماله ولآخر بثلث ماله (ولم يجز)^(۷) الورثة: فالثلث بينهما نصفان عند أبي حنيفة^(۸) – (رحمه الله)^(۹) عند أبي يوسف ومحمد^(۸) – (رحمهما الله)^(۹) –، لأن الوصية بما زاد على الثلث إذا لم يجز^(۱) الورثة لا يعتبر أصلاً عند أبي حنيفة^(۸) – (رحمه الله)^(۹) – لا في الضرب^(۱)

⁽١) كذا في (ت، ش) وهو الأصح وفي (ص) (للآخر).

⁽٢) أي يجعل له. انظر القاموس الفقهي ص ٢٣١.

 ⁽٣) العول: الزيادة والارتفاع، وهو أن يزيد سهاماً فيدخل النقصان على أهل الفرائض. انظر: أنيس الفقهاء ص ٣٠١، طلبة الطلبة ص ٣٤٦.

⁽٤) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (واحدة) وما أثبتناه أولى للمحانسة مع التذكير.

⁽٥) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) لدفع الالتباس.

⁽٦) ما بين القوسين يماثله ني (ش) (فإن). آ

⁽٧) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فلم تجز).

⁽٨) انظر: الميسوط ج٧٧ ص ١٤٨.

⁽٩) سقطت من (ت).

⁽۱۰) في (ت) (تجز).

⁽١١) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة السابقة. وفي (ت) (الرد). والرد في المواريث اصطلاحاً: صرف ما فضل عن فروض ذوي الفروض، ولا مستحق له من العصبات إليهم بقدر حقوقهم، انظر: القاموس الفقهي ص ١٤٧.

ولا في الاستحقاق، لرد الشرع (١٠)، ولأبي يوسف ومحمد (١٠) . (رحمهما الله) (١٠) أنه إنما لا تصح (١٠) الوصية (١٠) فيما زاد على الثلث دفعاً للضرر عن الورثة، وإنما يلحقهم الضرر بالاستحقاق لا بالضرب.

(١) جاء في المستصفى توضيح ذلك بقوله: «أراد به قوله أفأوصي بجميع مالي؟ قال: لاه. انظر المستصفى ل (٣٢٢ ب) وانظر الحديث وتخريجه بهامش الفقرة ١١٧١.

(٢) انظر الميسوط ج٢٧ ص١٤٨.

(٣) ن (ل ١٩٩ أ) ص. وهنا نهاية الخط الجيد وبداية الخط المعناد للمخطوطة (ص.).

(٤) ما بين القوسين سقط من (ت).

(ه) نی (ت) (یصح).

(٦) زيادة من (ش) يحتاجها المقام،

(٧) ما بين القرسين يماثله في (ت، ش) (عندهما).

(٨) في (ش) (ريضرب).

(٩) في ن (ل ٢٣٤ ب) ش.

(۱۰)زیادة من (ت، ش).

(۱۱)ن (ل ۲۰٤ ب) ت.

(١٢) في (ټ) (ربع).

(١٣) في هامش (ش) زيادة (وثلاثة أرباعه لصاحب الكل).

(١٤) زيادة من (ش).

(١٥)غير واضحة في (ت) بسبب الأرضة.

(١٦) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (بما زاد على).

(١٧) المحاباة من الحباء: وهو ما يحبو به الرجل صاحبه ويكرمه به وحبا الرجل حبوا: أعطاه، انظر: لسان العرب ج١ ص ٧٦٦، وبين النسفي في المستصفى (ل ٣٢٣، ٣٢٢) صورة المحاباة قائلاً. وأن يكون له عبدان قيمة أحدهما ألف ومائة وقيمة الآخر ستمائة، وأوصى أن يباع أحدهما بمائة درهم لفلان، والآخر بمائة درهم لملان آخر، قها هنا قد حصلت المحاباة الأحدهما بألف والآخر بخمسمائة، ◄

والسعاية والدراهم المرسلة، لأنها لا تنعرض للزيادة على الثلث ولا [تنهره](١) عنه.

وذلك كله وصية، لأنه في المرض، فإن لم يكن له مال غير هذين [العبدين] ولم تجز الورثة جازت محابتهما بقدر الثلث، فيكون الثلث بينهما أثلاثاً فيضرب الموصى له بالألف بحسب وصيته وهي الألف، والموصى له الآخر بحسب وصبته وهي خمسمائة، فلو كان هذا كسائر الوصايا على قياس قول أبي حيفة ـ رحمه الله ـ وجب أن لا يضرب الموصى له بالألف بأكثر من خمسمائة وسنة رستين وثلثي درهم، لأن عنده الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب إلا بالثلث وهذا ثلث ماله».

⁽١) كذا في نسخة النافع بهامش المستصفى انظر (٣٢٣ أ) وفي جميع النسخ المعتمدة (ينبىء) وما أثبتناه أولى للمجانسة.

1179 ومن أوصى وعليه دين يحبط بماله لم تجر الوصية، لأن الدين أقوى إلا أن يبرأ الغرماء من الدين.

ومن أوصى بنصيب ابنه فالوصية باطلة، لأنه حق الابن، (ولو)(١) أوصى مثل نصيب ابنه (٢) جاز، لأن مثل الشيء غيره، فإن كان له ابنان فللموصى له الثلث، لأن مثل الشيء غيره فيزاد عليه.

المهابي ومن أعتق عبداً في مرضه (٣)، أو باع، أو حابى، أو وهب، فذلك كله جائز، وهو معتبر من الثلث يضرب (١) مع أصحاب الوصايا، لأنها تبرعات في مرض الموت بعد تعلق حق الورثة بالتركة، فيعتبر من الثلث كالوصية.

الما الله فإن حابا ثم أعتق فالمحاباة أولى عند أبي حنيفة (٥) ـ (رحمة الله عليه) (١) س، لأنها (٩) أقوى، (٨) لأنها (٩) معاوضة، وإن أعتق ثم حابا: فهما سواء، لأن العتق ترجّح بالسبق والمحاباة بالقوة، وقال أبو يوسف ومحمد (٥) ـ

⁽١) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (فعله).

⁽٢) في صلب (ص) (الابن) ثم شطب عليها وصححت في الهامش بما أثبتاه.

⁽٣) مي (ش) (مرض موته).

⁽٤) مي (ش) زيادة (به).

⁽٥) انظر: الهداية مع شوح فتح القدير ج٩ ص ٣٩٠.

⁽٦) في (ش) (رحمه الله) وسقطت من (ت).

⁽٧) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (لأنه) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٨) ني (ش) زيادة (و).

 ⁽٩) كذا في (ش) وفي (ص، ش) (لأنه) وهي ساقطة من صلب (ص) مفحقة بالهامش، وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأبيث.

(رحمهما الله)(۱) (^(۲) العنق أولى في المسألتين^(۱۳)، لأنه أقوى، لأنه لا يتصور فسخه.

الملك ومن أوصى بسهم من ماله: فله أخس (١) سهام الورثة إلا أن تنقص (٥) من السدس فله السدس، لأن السهم (١) يذكر ويراد به السدس كذا قاله النضر (٧) بن شميل (٨) وعبد أبي يوسف ومحمد (٩) - (رحمهما الله) (١٠) م يجب أحسن سهام الورثة ولا يزاد على النلث.

الممال وإن أوصى بجزء من ماله قيل للورثة أعطوه ما شئتم. ومن أوصى بوصايا من حقوق الله ــ تعالى ــ: قدمت الفرائض منها، قدمها الميت (١١) أو أحرها مثل الحج و(١٢) الزكاة و(١٢) الكفارات، لأن الفرائض أهم، وما ليس بواجب قدم ما قدمه الموصي، لأن التقديم (١٣) دليل الاهتمام.

⁽١) سقطت من (ت).

⁽٢) ن (ل ١٣٥٥) ش.

⁽٣) ن (ل ١٩٩ ب) ص.

⁽٤) أخس السهام: أدناها، انظر: طلبة الطلبة ص ٣٤٣.

⁽٥) في (ش) (ينقص).

⁽١) ن (ل ٢٠٥٥) ت.

⁽۲) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (نضر).

⁽٨) هو أبو الحسن النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد من تميم. عالم في اللغة، والشعر، وأيام العرب، وهو من أصحاب الخليل بن أحمد، ولد بمرو سنة ١٢٢ هـ وانقل إلى البصرة مع أبيه سنة ١٢٨ هـ وأقام بها زماناً، ثم عاد إلى مرو وتولى القضاء بها. واتصل بالمأمون فقربه وأعلى مكانته له عدة مصنفات أهمها: كناب الصفات، وكتاب السلاح وكتاب غريب الحديث وغيرها, توفي سنة ٢٠٣ هـ. انظر ترجمته: وفيات الأعيان ج٥ ص ٣٩٧ _ ٥٠٥. تهذيب الأسماء واللغات ج٢ ص ٢٧٣ _ ٥٠٥. تهذيب الأسماء واللغات ج٢ ص ٢٠٣.

⁽٩) انظر: المبسوط ج٧٧ ص ١٤٥.

⁽١٠) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽١١) في (ت) (الموصى),

⁽١٢)ني (ش) (أو).

⁽١٣)ني (ش) (التقدم).

المكا ومن أوصى بحجة الإسلام أحجوا عنه رجلاً من بلده بحج راكباً، فإن لم تبلغ الوصية النفقة أحجوا^(۱) عنه (۲) من حيث (۲) تبلغ (۱) تنفيداً للوصية بقدر الممكن.

ومن خرج من بلده حاجا فمات في الطريق وأوصى أن $^{(0)}$ يحج عنه: حج $^{(1)}$ من بلده عند أبي حنيفة $^{(N)}$ _ (رحمه الله) $^{(\Lambda)}$ _ . لأن المطلق ينصرف إلى المتعارف

⁽١) في (ت) (حجرا) وكلاهما صحيح. انظر: لسان العرب ج١ ص ٧٧٨.

⁽٢) في (ش) زيادة (رجلا)

 ⁽٣) في (ش) (بلده) وهي تخالف السياق ففي الصورة السابقة ايحج عنه من بلده وفي
 هذه الصورة ايحج عنه من حيث تبلعه.

⁽٤) في (ش) (يبلغ) وهي تناسب السياق في هذه النسخة.

⁽٥) في (ش) (بأن).

⁽٦) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽Y) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ٣٩٨.

⁽٨) سقطت من (ت).

ويجوز للموصي الرجوع (٣) عن الوصية إذا صرح بالرجوع أو قال أو فعل ما يدل على الرجوع: كان رجوعاً، لأنه لم (١) يملكه (٥) الموصى له. وهو تبرع.

ومن جحد الوصية لم يكن رجوعاً، لأن الرجوع عن الشيء لا يتصور مع عدمه.

رحمه الملاصقون عند أبي حنيفة (١) لجيرانه: فهم الملاصقون عند أبي حنيفة (١) $(1)^{(1)}$ وفي الزيادات (١١) أن هذا هو القياس اعتباراً بالشفعة وفي (١١) الاستحسان كل من يصلى بجماعته، قال _ عليه السلام _: «لا صلاة لجار

(١) في (ت) كررها الناسخ سهواً ثم شطب على الأخيرة منهما.

(٢) ما بين القوسين في (ش) تقديم وتأخير .

(٣) ن (ل ٢٢٥ ب) ش.

(٤) في (ت، ش) (لا).

(٥) في (ت) (يمكنه) وهو تصحيف لتقارب صورة كتابتهما.

(٦) نُ (ل ٢٠٠١) ص.

(٧) انظر: الهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ٣٩٩، ٤٠٠.

(٨) سقطت من (ت).

(٩) في (ش) زيادة (لأن المطلق ينصرف إلى المتعارف).

(١٠) هو أحد الكتب التي جمع قيها محمد بن الحسن الشيبائي مسائل الأصول أو ظاهر الرواية التي رويت عن أصحاب المذهب، وسبق ذكر الكتاب في هامش الفقرة (١٧٠) عند دكر كتابه الجامع الصغير».

(۱۱) د (ل ۲۰۰ ب) ت.

المسجد (إلا في المسجد)(١)(١) والمراد بالوصية للحيران تعميمهم بالخبر (٣)

11۸۷ ولو⁽¹⁾ أرصى لأصهاره: فالوصية لكل ذي⁽¹⁾ رحم محرم من امرأته، ولو⁽¹⁾ أوصى لأحثانه⁽¹⁾: فالوصية لزوج كل ذات^(۱) رحم محرم منه^(۱)، لأن الصهر والختن⁽¹⁾ عبارة عن هؤلاه. ومن أوصى لأفرسانه^(۱) فالوصية للأقرب فالأقرب^(۱)

(١) ما بين القرسين سقط من (ص).

- (٣) في (ت) (في الخير).
- (٤) في (ت، ش) (من).
- (a) غير واضحة في (ت).
- (٦) الأختان: جمع ختن، وختن الرجل هو المنزوج بابنته أو بأخته، قال ابن الأعرابي: البختن أبو امرأة الرجل وأخو امرأته، وكل من كان من قبل امرأته والجمع: أحتان، والأختان من قبل المرأة والأحماء من قبل الرحل، والصهر يجمعهما، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثرج ٢ ص ١٠٠ لسان العرب ج٢ ص ١١٠٢.
 - (٧) نی (ش) (ذي)،
 - (A) في (ت) (من امرأته) وهو تصحيف.
 - (٩) أي هامش (ش) زيادة (في اللغة) رقي (ت) (لغة).
 - (١٠) في ((ش) (لأقاربه) وكلاهُما صحيح. انظر: نسان العرب ج٥ ص ٢٥٦٨.
 - (١١) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

من (١) كل دي رحم محرم منه، ولا يدخل فيهم الوالدان، لأنهم لا يسمون أقارب ولا الولد، ويكون للاثنين (١) فصاعداً اعتباراً لاسم الجماعة.

 $\begin{bmatrix}
 1 & 1 & 1 \\
 1 & 1 & 1
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 (1) \\
 (1) \\
 \end{bmatrix}$ $\begin{bmatrix}
 (1) \\
 \end{bmatrix}$

[114] ومن أوصى لرجل بثلث دراهمه أو ثلث غنمه فهلك ثلثاً (^) ذلك وبقي ثلثه (١٠) وهو يخرج من ثلث ما بقي (١٠) (فله جميع ما بقي، وإن كان أوصى له مثلث ثبابه فهلك ثلثاً ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي)(١١) لم يستحق إلا ثلث الباقي من الثباب عني إذا كانت(١٢) الثباب أجناساً شنى.

⁽١) زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

⁽٢) كذا في (ت، ش) رهو الصحيح وفي (ص) (الاثنين).

⁽٣) في (ش) (من).

⁽٤) انظر: المبسوط ج٢٧ ص ١٥٦.

⁽٥) سقطت من (ت),

⁽٦) ما يين القوسين بماثله في (ت، ش) (فإن) والربط بالفاء أولى، لأنه مقام تفريع.

⁽٧) د (ل ۲۳۲ ا) ش.

⁽٨) في (ت) كتب (ثلثاها) ثم شطب على الـ (ها).

⁽٩) في (ت) (ثلثها),

⁽۱۰) في (ت، ش) زيادة (من ماله).

⁽١١) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽۱۲) في (ت) (کان).

• 114 ومن أوصى لرجل بألف درهم وله مال عين ودين فإن خرج الألف من ثلث العين "": دفع إلى الموصى له ""، وإن لم يخرج دفع إليه ثلث العين لئلا يتضرر به الورثة وكلما خرج شيء من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي الألف عدلاً بين الورثة والموصي له في أنصبائهم.

[191] ولا تحوز الوصية للحمل وبالحمل إذا وضع لأكثر من ستة أشهر، لاحتمال عدمه حالة الوصية، ويجوز إذا وضع لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية لتيقننا بوجوده حيا يوم الوصية (3).

وإن (٥) أوصى لرجل (٦) بجارية إلا حملها: صحت الوصية والاستثناء لأن الوصية تسامح (٧) فيها (٨) بالجهالة، لقلة ما يؤدي إلى المنازعة.

119۲ ومن أوصى لرجل بجارية فولدت بعد موت الموصى^(۱) وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصى له: الأم للوصية^(۱۱) والولد تبع^(۱۱)، وإن لم

⁽۱) ن (ل ۲۰۱۱) ت.

⁽۲) ن (ل ۲۰۰ ب) ص.

⁽٣) في (ش) (به) والمقام باللام أولى للاختصاص.

⁽٤) ن (ل ٢٣٦ ب)ش.

⁽٥) في (ت، ش) (من).

⁽٦) زيادة من (ت) وهي زيادة توضيحية مهمة.

⁽٧) في (ت) (سماح) وهو تصحيف.

⁽٨) في (ت) (فيه) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث

⁽٩) في (ت) زيادة (قبل أن يقبض الموصى له).

⁽١٠) في (ت) (بالوصية).

⁽١١) في جميع النسخ (تبعاً) وما أثبتناه هو الصحيح، لأنه خبر لعبنداً.

يخرجا من الثلث ضرب بالثلث فأخذ (١) بالحصة (٢) مهما جميعاً لتساويهما (١) (عند أبي يوسع (ومحمد) (٤)(٥) ((حمهما الله) (١) - (وعند أبي حنيقة (٨)(١) يأخذ من الأم، فإن فضل شيء أخذه من الولد، لأن الأم أصل فتقدم (١٠).

المجارة، ويجوز الوصبة بخدمة عبده وسكنى داره سنين معلومة، لأنه تملك بعقد الإجارة، ويجوز بذلك أبداً، لأنه وصبة بالعين في حق المنفعة، فإن(١١) خرجت وقدة العبد من الثلث يسلم(٢١) إليه ليخدمه، (وإن)(٢١) كان لا مال له غيره خدم الورثة يومين و(١٤) الموصى له يوماً تحقيقاً للثلث والثلثين.

فإن مات الموصى له عاد إلى الورثة (١٥) لبطلان حقه في الخدمة والرقبة لهم.

⁽١) في (ت) (فأحذها) وفي (ش) (فأخذ).

⁽٢) في (ت) (بحصته).

 ⁽٣) في (ش) زيادة (عند أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ) وهي زيادة غير صحيحة. انظر:
 الهداية مع شرح فتح القدير ج٩ ص ٣٨٦. ولفظ الجلالة (الله) في هذه الزيادة
 تكرر سهوا فقد كتبه الناسخ في آخر سطر وأول آخر.

⁽٤) ما بين القوسين سقط من صلب (ش) ملحق فوق السطر.

⁽٥) انظر المرجع السابق.

 ⁽٦) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (وقال أبو يوسف ومحمد) وما أثبتناه هو المتاسب ليكون السياق صحيحاً بعد أن نثبت زيادة (ت). انظر الفقرة ٩ من هذا الهامش.

⁽۲) سقطت من (ت),

⁽A) انظر المرجع السابق.

⁽٩) ما بين القوسين زيادة من (ت) وهي زيادة مهمة تصحيح نسبة رأي الإمام أبي حنيفة - رحمه الله ..

⁽١٠) كذا في (ش) (فتقدم). وفي (ص، ت) (فيقدم) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽۱۱)ن (ل ۲۰۱ ب) ت.

⁽١٢) في (ت) (فسلم).

⁽١٣) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فإن).

⁽١٤) في (ش) زيادة (خدم).

⁽١٥) لَ (ل ٢٠١ أ) ص.

١٩٩٤ وإذا مات الموصى له في حال^(١) حياة الموصي بطلت الوصبة.

وإذا (أرصى لولد)(٢) فلان: فالوصية بينهم للذكر(٢) (والأنثى سواء لوجود مساواتهم في استحقاق اسم الولد، وإن (٤) أرصى لورثة (٥) فلان فالوصية (٢) بينهم ﴿ لِلدِّكِرِ ﴾ (٧) ﴿ مِثْلُ حَلِّ ٱلْأَنْسَيَنِ ﴾ (٨)، لتفاوتهم في الإرث.

ومن أوصى لزيد وعمرو بثلث ماله فإذا عمرو ميت: فالثلث كله لزيد، لأن الميت لا يزاحم في الملك (والاستحقاق)(٩).

1190 ولو^(۱۱) قال ثلث مالي بين زيد وعمرو وزيد مبت كان لعمرو نصف الثلث، لأن صدر الكلام لا يوجب له إلا نصف الثلث. ومن أوصى بثلث ماله ولا مال له واكتسب مالاً استحق الموصى له ثلث ما يملكه عند الموت، لأن الوصية استخلاف وتمليك مضاف إلى وقت الموت.

⁽١) سقط من (ت).

⁽٢) ما بين القوسين غير واضح في (ت) بسب الأرضة.

⁽٣) بي (ت) (الذكر).

⁽٤) ني (ش) (لر).

⁽٥) في (ش) (لورثته) وهو تصحيف.

⁽٦) ن (ل ٢٣٧ أ) ش.

⁽٧) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش،

⁽٨) من الآية ١١، سورة النساء.

⁽٩) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش).

⁽١٠) في (ت، ش) (إن)



كتاب الفرائض

1197 المجمع على توريثهم من الذكور عشرة: الابن وابن الابن وإن سفلوا والأب والجد وإن علا⁽¹⁾ والأح وابن الأخ، والعم^(۲) وابن المعم والزوج والمعتق^(۲).

ومن النساء (1) سبع (0): البنت وبنت الابن (وإن سفلت) (1) والأم والجدة (وإن علت) (٧) والأخت والزوجة ومولاة النعمة (٨).

المعتول) (من العدد المسلوك: لأنه لا ملك له، والقاتل (من المعتول) (من المعتول) له المعتول) (من عبيدة السلماني (١٠٠ قال: الما ورث قاتل بعد

 ⁽١) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (علواً) وما أثبتناه أولى لعود الضمير على مفرد وهو الجد لأن العلو من قبله.

⁽۲) د (ل ۲۰۷) ت.

⁽٣) في (ش) (المولى).

⁽٤) في (ت، ش) (الإناث).

⁽٥) في (ش) (سبعة) وهو خطأ.

⁽٦) ما بين القوسين زيادة من (ش).

⁽٧) ما بين القوسين سقطت من (ت).

⁽٨) جاء في مخطوطة المستصفى (ل ٣٢٦) ب قوله: مولاة النعمة أي المعتقة.

⁽٩) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة بترتب الحكم عليها.

⁽١٠) هو عبدة بن عمرو، وقبل ابن قبس السلماني المرادي، الهمداني، من كبار التابعين، أسلم بالبمن قبل وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - بستين، وهاجر إلى المدينة زمان عمر بن الخطاب وسمع منه ومن علي وابن مسعود وابن الزبير - رضي الله عنهم وهو مشهور بصحبة علي - رضي الله عنه - وحضر معه قتال الخوارج، وكان أيضاً أحد أصحاب ابن مسعود الذبن يقرؤون ويفتون. قال الشعبي: كان شريح أعلمهم بالقصاء وكان عبيدة يواريه. توفي سنة ٧٢ هـ وقبل غير ذلك، انظر ترجمته: تهذيب الأسماء واللغات ج١ ص ٣١٧. تهذيب التهذيب ج٧ ص ٨٤، هم.

صاحب البقرة ((۱) والمرتد؛ لأنه لا ملة له، وأهل الملتين ((۱) القول النبي) (القول النبي) في رسول الله . (صلى الله عليه وسلم) - الآيتوارث أهل الملتس شتى ((۱)).

119۸ والفروض المحدودة في كتاب (٥) الله _ تعالى _ ستة . الثلثان ونصف (وهو) (٦) الثلث ونصفه (٤٠) وهو الرسع، والنصف (ونصفه) (٨) وهو الرسع، ونصفه وهو الثمن

1199 فالنصف فرض خمسة: البنت، لقوله _ تعالى _ ﴿ وَإِن كَانَتُ وَالِن كَانَتُ وَالنَّا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَا عَدْم بنت الصلب، الأنها

⁽۱) جاء في تفسير ،بن كثير (ج۱ ص ١٥٤ ـ ١٥٧) بسنده عن محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني، قال اكان رجل من بني إسرائيل عقيماً لا يولد له، وكان له مال كثير، وكان ابن أخبه وارثه، فقتله ثم احتمله ليلاً فوضعه على باب رجل منهم، ثم أصبح يدعيه عليهم حتى تسلحوا، وركب بعضهم إلى بعض. . . حتى اننهوا إلى البقرة التي أمروا بذبحها فوجودها عند رجل ليس له بقرة غيرها، فقال: والله لا أنقصها من ملء جلدها ذهباً، فأخذوها بمل جلدها ذهباً فذبحوها، فضربوه ببعضها فقام فقالوا: من قتلك؟ فقال: هذا، لابن أخيه، ثم مال ميتاً، فلم يعط من ماله شيئاً، فلم يؤرث قاتل بعده، ثم أورد بعدها روايات أخرى وعلى عليها بقوله الرهذه السياقات عن عبيدة وأبي ألعالية والسدي وغيرهم، فيها اختلاف ما، والظاهر أنها مأخوذة من كتب بني إسرائيل وهي مما يجوز نقلها، ولكن لا تصدق ولا تكذب، فلهذا لا نعنمه عليها إلا ما وافق الحق عندنا، والله أعلم».

⁽٢) في (ش) زيادة (شتي).

⁽٣) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽٤) سبق تحريجه بهامش الفقرة (٦٠٨).

⁽٥) ن (ل ٢٣٧ ب) ش,

⁽٦) ما بين القوسين سقط من (ت)

⁽٧) ن (ل ٢٠١ ب) ص.

⁽A) سقطت من صلب (ش) ملحق بالهامش.

⁽٩) قوله ـ تعالى ـ ﴿وَإِن﴾ كتب في (ش) (فإ) وهو خطأ.

⁽١٠)من الآية ١١، سورة النساء.

⁽١١) في (ش) (بنت) وَفي (ت) (لبنت).

بنت الميت إلا أن هذه الإضافة أحق ببنت (١) الصلب فلا يظهر (١) بنتية بنت الابن عبد وجودها، والأخت لأب وأم، لقوله _ تعالى _: ﴿وَلَهُۥ أَخْتُ فَلَهَا وَبَعْمُ مَا رَّاكُ ﴾ (١) ، والأخت لأب عند عدمها، لأنها دون ذلك، والزوج إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد الابن (١) (لقول الله)(٥) _ تعالى _ ﴿ وَلَكُمُ نِصَفُ مَا تَرَكَ أَرْبَعُكُمْ إِن لَرْ يَكُن لَهُ ﴾ وَلَدُ ﴾ (١) (٧).

والربع: للزوج مع الولد أو (١) ولد الابن، لقوله _ تعالى _ ﴿ فَإِن كُلُ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَاحِكُمُ الرُّئُمُ مِمَّا تَرَكَّنَ ﴾ (١) وللزوجات إذا لم يكن للميت (١) ولد ولا (١٢) ولد ابن (١٣) لقوله _ تعالى (١٤) ، (١٥) ﴿ وَلَهُنَ الرَّبُعُ مِمَّا تَرَكَّمُ وَلَهُ ﴾ (ا) والثمن للزوحات مع الولد، لقوله _ تعالى - ﴿ فَإِن كُمْ يَكُنُ لَكُمْ وَلَدُّ فَلَهُنَّ الشَّمُنُ مِمَّا تَرَكَّمُ مُ وَلَدُ فَلَهُنَّ الشَّمُنُ مِمَّا تَرَكَمُ مُ وَلَدُ فَلَهُنَّ الشَّمُنُ مِمَّا تَرَكَمُ مُ وَلَدُ اللهُ فَلَهُنَّ الشَّمُنُ مِمَّا تَرَكَمُ مُ وَلَدُ اللهُ وَلَا اللهُ وَاللهِ اللهِ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلِهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلِولَا اللهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلِهُ اللّهُ وَلِهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِهُ اللّهُ وَلِهُ اللّهُ وَلِهُ وَلَا اللّهُ وَلِهُ الللهُ وَاللّهُ وَلِهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ اللّهُ وَلّهُ اللّهُ وَلِمُولِولِهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلَا لَا لَهُ وَلِمُ وَلِهُ وَلّهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِمُ لِللْهُولِ وَلّهُ وَلِمُلْمُ وَلّهُ وَلِمُلْمُ وَلِمُ وَلِهُ لِللْمُولِ وَلّهُ وَلِمُ لِلللّهُ وَلِهُ لَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالل

(١) قى (ت، ش) (بابنة).

⁽٢) قي (ش) (نظهر).

⁽٣) من الآية ١٧٦، سورة النساء.

⁽٤) في (ت، ش) (ابن).

⁽٥) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

 ⁽٦) قوله _ تعالى _ ﴿إِن لَمْ يَكُن لَهُ ﴾ وَلَد ﴾ لم يثبت في (ت) وكتب بدلاً منها كلمة «الآية».

⁽٧) من الآية ١٢، سورة النساء.

⁽٨) في (ت) (و).

⁽٩) قُولُه _ تعالى _ ﴿ مِشَّا تُرَكِّنَّ ﴾ لم يثبت في (ص، ش).

⁽١٠) من الآية ١٢، سورة النساء.

⁽١١) في (ش) يوجد فراغ بمقدار كلمة ويلاحظ من السياق عدم وحود سقط.

⁽١٢) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش.

⁽١٣) في (ش) (الأبن).

⁽١٤) ن (ل ٢٠٧ ب) ت.

⁽١٥) في (ص) كرر الناسح سهواً كتابة الآية آنفة الذكر ثم شطب عليها ودكر الآية الآخرى.

⁽١٦) قوله _ تعالى _ ﴿ مِنَّا تُركَّتُم ﴾ لم يثبت في (ص، ت).

الزوح نحو (٢ البنتين فصاعداً ممن فرضه النصف (إدا كانت واحدة) (١٢٠١ الزوح نحو (٢ البنتين فصاعداً ممن فرضه النصف (إدا كانت واحدة) النور الزوج نحو (٢ البنت وبنت الابن لقوله (٢ - تعالى -: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَاءٌ فَوَّقَ الْنَتَيْنِ وَالْمُ فَصَاعداً) (أو الأختين (لأب فصاعداً) (١ عند عدم الأخوات لأب وأم) (٨ لقوله - تعالى (١ -: ﴿ فَإِن كَانَتَا فَصَاعداً) (١ عند عدم الأخوات لأب وأم) (١ المقوله - تعالى (١ -: ﴿ فَإِن كَانَتَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللللّهُ اللللّه

اثنان (١١٠) من الأخوة والأخوات (١٥٠) (قال الله) (١٦٠) للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان (١١٠) من الأخوة والأخوات (١٥٠) (قال الله) (١١٠) - تعالى -: ﴿ وَوَرِنْكُو أَبُوالُهُ وَلِأُونِهِ النَّلُتُ فَإِن كَانَ لَلَهُ إِخُوةٌ فَلِأَمِّهِ السُّلُسُ ﴾ (١٧) واسم الأخوة في الإرث ينبني عن الاثنين فضاعداً، ويفرض لها في المسألتين (١٨٠) أحدهما (١٩٠) زوج وأبوان وامرأة وأبوان للأم (٢٠٠)

(١) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة توضيحية مهمة.

(٣) في (ت) (قال).

(٤) من الآية ١١، سورة النساء.

(٥) في (ص) كتب الناسخ سهواً كلمة (السدس) ثم شطب عليها.

(٦) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فصاعداً لأب وأم).

(٧) ما بين القوسين في (ت، ش) تقديم وتأخير.

(٨) ما بين القوسين الكبيرين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش.

(٩) سقطت من صلب (ش) ملحقة فوق السطر.

(۱۰) ن (ل ۲۳۸ آ) ش،

(١١) من الآية ١٧٦، سورة النساء.

(۱۲) زيادة من (ت).

(۱۳) ن (ل ۲۰۲ أ) ش.

(١٤) في (ت) (اثنين) وهو حطأ، لأنه مبتدأ.

(١٥) في (ش) زيادة (عن أي جهة كانوا).

(١٦) ما بين القوسين يماثله في (ت) (لقوله).

(١٧) من الآية ١١، سورة النساء.

(١٨) ني (ت) (مسالتين).

(١٩) زيادة من (ص).

(۲۰) في (ش) (الأم):

⁽٢) غير واضحة في (ت) بسبب الأرضة.

ثلث ما يبقى بعد فرض الزوجين(١)، (وهو قول عامة الفقها، والصحابة _ رضي الله عنهم)(۲) و(۳) قال ابن عباس^(۱) ـ (رضي الله عنه)(^(۱) ـ: لها^(۲) ثلث الكل^(۱) بالنص (١٨)، (٩) ولنا: أن ما قال (١٠) يؤدي إلى أن يكون للأم أكثر (من الأب) (١٦٠)، و(١٢) الدليل عليه أنها لو تركت زوجاً وأبوين فلو صار للام (ثلث(١٣) المال وللزوج النصف بقي(١٤) للأب سدس المال وهو مثل نصف ما للام)(١٥)، (١٦).

(١) في (ت، ش) (الزوج والزوجة).

(٢) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة للاستدلال.

(٣) الواو سقطت من (ت).

(٤) سبق ترجمته - رضى الله عنه - بهامش الفقرة (١٣).

(٥) سقطت من (ت).

(٢) زيادة من هامش (ش)

(٧) في (ت، ش) (كل المال).

(٨) الآية أنفة الذكر.

(٩) أخرح البيهةي روايات بهذا المعنى (ح٦ ص ٢٢٨):

أولاً: فقد أُخْرِج بسندين: في الأول يزيد بن هارون وفي الثاني روح بن عبادة، لفظ الرواية: (قال: ثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن الأصبهاني، عن عكرمة، قال: أرسلني ابن عباس إلى زيد بن ثابت أسأله عن زوج وأبوين فقال زيد: للروج النصف وللأم ثلث ما بقى وللأب بقية المال، فقال أبن عباس: للأم الثلث كاملاً وهو السدس فأرسل إليه ابن عباس: أفي كتاب الله تجد هذا؟ قال: لا. ولكن أكره أن أفضل أمّا على أب. قال: وكان ابن عباس يعطى الأم الثلث من جميع المال. ثانياً: «أنا شريك بن عبد الله، عن عبد الرحمن الأصبهاني بمثله: قال فأتبت ابن

عباس فأخبرته قال فقال: ارجع إليه فقل له: أبكتاب الله قلت أم برأيك؟ قال فأتيته فقال؛ برأيي. فرحعت إلى ابل عباس فأخبرته، فقال ابن عباس: وأنا أقول برأيي للأم الثلث كاملاً. «أنا سفيان الثوري، عن رجل، عن فضيل، عن إبراهيم، قال:

خالف ابن عباس فيها الناس".

(۱۰) في (ش) (قاله)

(١١) ما بين القوسين سقط من (ت).

(١٢) الواو زيادة من (ش) وهي زيادة للربط.

(۱۳) نی (ش) زیادهٔ (کل).

(١٤) في (ت) (ما بقي).

(١٥) ما بين القوسين تكرر في (ش) وهو سهو من الناسخ.

(١٦) في (ش) زيادة (وهذا لا يجوز).

الم الله (٢٠ والنك أيضاً للاثنين فصاعداً من ولد الأم ذكورهم وإناثهم (١ سواه، قال الله (٢ حَلَمَةُ ١٠ أَو اَمْرَأَةٌ وَلَهُم قال الله (٢ - تعالى -: ، ﴿ وَإِن (٢ كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ كَانَةُ (١) أَو اَمْرَأَةٌ وَلَهُم الله (٢ أَو أَخَتُ وَلِكُمْ وَحِدِ مِنْ فَالِكَ فَهُمْ شُرَكَاةً وَلَهُمْ اللهُ ال

وهو فرض الأم مع الأخوة، (لقول الله)(١٥) _ تعالى _: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥ إِخْوَةٌ فَلِأَمِهِ ٱلسُّدُسُ ﴾ (١٤) وهو للجدّات (١٦)

⁽١) في (ش) زيادة (فيه).

⁽٢) لفظ الجلالة (ش) لم يثبت في (ت).

⁽٣) قوله ـ تعالى ـ﴿وَإِنَّ فَي (تُ) (فإن) وهو خطأ .

⁽٤) سوف يورد المؤلف معنى هذه الكلمة في آخر الفقرة رقم (١٢٠٥) وقال فيها «الكلالة من لا ولد له ولا والد». انظر: لسال العرب ج٥ ص ٣٩١٨. تاح العروس ج٨ ص ١٠١.

⁽٥) قوله _ تعالَى _ ﴿ فَهُمُ شُرَكَاتُهُ فِي ٱلثُّلُثُّ ﴾ لم يثبت في (ص، ت).

⁽٦) من الآية ١٢، سورة النساء.

⁽٧) ن (ل ۲۰۸۱) ت.

⁽٨) غير واضحة في (ش).

⁽٩) في (ش) زيادة (رولد الابن).

⁽١٠) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽۱۱) ن (ل ۲۳۸ ب) ش.

⁽١٢) قوله .. تعالى _ ﴿ وَإِن كَانَتُ وَحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصَفُّ ﴾ لم يثبت في (ص، ت).

⁽١٣) قرله _ تعالى _: ﴿إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدُّ ﴾ لم يثبت مي (ص، ش) وهي غير واضحة في (ت).

⁽١٤) من الآية ١١، سورة النساء.

⁽١٥) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽١٦) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

للحديث (1): أن النبي _ (صلى الله عليه وسلم) (٢) _($^{(7)}$ (أطعم الجدة) السدس ($^{(6)}$)، وللجد مع الولد، لأنه قائم مقام الأب، ولبنات الابن مع البنت:

(١) في (ش) زيادة (وهو ما روى)

(٢) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (عليه السلام).

(٣) ني (ش) زيادة (قال).

(٤) ما بين القوسين يماثله في (ش) (أطعموا الحدات) ولم توافق لفظ الحدبث.

 (a) وأقرب الروايات إلى هذا المعنى: ما أخرجه أبو دارد (ج٣ ص ١٢٢ الحديث ٢٨٩٥) عن ابن بريدة عن أبيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جعل للجدة السلس إدا لم يكن دونها أماد. في سنده العبيد الله العتكي، أبو المنيب. قال ابن حزم في المحلى (ج١٠ ص ٢٤٨): اوأما خسر بريدة [فعبيد الله] العتكي مجهول؟. وقد ورد اسم اعبد الله؛ بدلاً من اعبيد الله، والصحيح ما أثبتناه، وقال عنه في اتقريب التهذيب؛ (ج١ ص ٥٣٥ ترجمة ١٤٧٣): اصلوق يخطىء من السادسة؛. وأخرج مالك وأبو داود والترمذي وابن ماجة عن قبيصة بن ذؤيب: لفظ مالك: «أنه قال جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر: ما لك في كتاب الله شيء، ما علمت لك في سنة رسول الله _ صلى الله عليه وسلم ـ شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الساس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر الصديق، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها، فقال لها مالك في كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي قضى به إلا لغيرك، وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً، ولكنه ذلك السدس، فإن اجتمعتما فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها"، انظر: موطأ ما لم برواية يحيى بن يحيى الليثي ص ٣٤٦ الحديث ١٠٨٧. وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة وأحمد بألفاظ متقاربة من هذا النص، إلا أن أحمد لم يذكر مجيء الجدة الثانية إلى عمر بن الخطاب _ رضي الله عنه _. قال الترمذي بعد أن ذكر حديثي ابن عبينة وبريدة وهما متقاربان من النص المذكور، قال: اوفي الباب عن بريدة وهذا أحسن وأصع من حديث ابن عيينة). وقال ابن حزم: احديث قبيصة مقطع، لأنه لم يدرك أبا بكر ولا سمعه من المغيرة ولا محمده. انظر الحديث: سنن أبي داود ج٣ ص ١٣١، ١٢٢ الحديث ٢٨٩٤. سنن الشرصذي ح٤ ص ٤٢٩، ٤١٩ الحديث ٢١٠١، ٢١٠١. سنن ابن ماجة ج٢ ص ١٩٠٩، ٩١٠ الحديث ٢٧٢٤، مسند أحمد ج٤ ص ٢٢٥، ٢٢٦. المحلى لابن حزم ج١٠ ص A3T.

(١) في (ت) (الثلثين).

⁽٢) ما بين القرسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽۲) ز (ل ۲۰۲ ب) س.

 ⁽¹⁾ بداية السقط من (ص) والذي ألحق بالهامش وهو في حدود فقرة تقريباً، فقد نبا
 نظر الناسخ لوجود آية واحدة استدل بها المؤلف في موضعين.

⁽٥) من الآية ١٢، سورة النساء.

فصل في (١) الحجب

و ٢٠٠٥ أَن تسقط الجدات بالأم، لأنها أقرب، والجد (والأخوة ولأخوات) (٢٠ بالأب، لأنه أصل في قرابتهم مع الميت. ويسقط ولد الأم بأربعة: الولد، وولد الابن والأب والجد، لقوله _ تعالى _: ﴿ وَإِن كَاكَ رَحُلُّ يُورَتُ كَانَاتُهُ وَلَا الله ولا والد. أَو أَمْ أَدُّ أَوْ أَخْتُ ﴾ (٢)، (١) والكلالة: من لا ولد له ولا والد.

البنية وليس لهم (١) إلا النائان، لقوله عالى : ﴿ فَإِن كُنَّ فِسَاءٌ فَوَق اَقْنَتُنِ فَلَهُنَّ ثُلُثاً مَا تَرَكُّ ﴾ (١) إلا النائان، لقوله عالى : ﴿ فَإِن كُنَّ فِسَاءٌ فَوَق اَقْنَتُنِ فَلَهُنَّ ثُلُثاً مَا تَرَكُّ ﴾ (١) إلا النائان، لقوله عالى : ﴿ فَإِن كُنَّ فِسَاءٌ فَوَق اَقْنَتُنِ فَلَهُنَّ ثُلثاً مَا تَرَكُّ ﴾ (١) إلا أن يكون بإزآئهن أو أسفل منهن ابن (١) فيعصبهن فيكون للذكر (١٠) مثل حظ الأنثيبن، كما قال الله (١١) _ تعالى _ : ﴿ يُومِيكُمُ اللهُ فِي اللهُ مَلِ حَلِّ الْأَشْيَانِ ﴾ (١) . وإذا استكسل الأخوات لأب إلا أن يكون معهن أخ لأب (١٠) فيعصبهن، لقوله ـ الثانين سقط الأخوات لأب إلا أن يكون معهن أخ لأب (١٠) فيعصبهن، لقوله ـ تعالى _ ﴿ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رَبّالًا وَفِسَاءٌ فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْلَّنْيَانِ ﴾ (١٠) .

⁽١) زبادة من (ت، ش) يحتاجها المقام.

⁽٢) ما بين القوسين في (ت) تقديم وتأخير.

⁽٣) من الآية ١٢) سورة النساد.

⁽٤) نهاية السقط من صلب (ص) المشار إلبه من قبل وهو في حدود فقرة تقريباً.

⁽٥) في (ت) (استكمل).

⁽٦) ما بين القوسين يماثله في (ش) (لأن استحفاقها).

⁽٧) في (ت، ش) (لهن).

⁽٨) من الآية ١١، سورة النساء.

⁽٩) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽۱۰)ن (ل ۲۰۸ پ) ت.

⁽١١) لفظ الجلالة (الله) لم يثبت في (ت).

⁽١٢) زيادة من (ش) لدنع الالتباس،

⁽١٣) من الآية ١٧٦، سورة النساء.

(١) في (ش) (و).

لفظ الرواية الأولى: «عن النبي .. صلى الله عليه وسلم .. قال: ألحقوا الفرائص بأهلها، فما بقى فهو لأولى رحل ذكر».

لفظ الروابة الثانية: «قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _. . . بمثل لفظ الرواية الأولى.

لفظ الرواية الثانة: «عن النبي _ صلى الله عليه وسلم بمثل اللفظ الذي دكر» المصف واختلاف كلمة "بقي» بدلاً من «أبقت».

لفظ الرواية الرابعة: «عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ألحقوا الفرائص بأملها، فما تركت الفرائض فلأولى رجل دكرا. انظر: صحيح المخاري مع الفتح ح١٢ ص ١١، ١٦، ١٨، ص ٢٧ المحديث ٢٧٣٦، ١٧٣٦، ٢٧٤٦، وأخرجه مسلم في ثلاث روايات:

الرواية الأولى: بمثل لفظ الرواية الثانية للبحاري.

الرواية الثانية: بمثل لفظ الرواية الرابعة للبخاري. واختلاف عبارة «عن رسول الله! بدلاً من «عن النبي».

⁽٢) ما بين القوسين غير واضح مي (ت).

⁽٣) في (ت، ش) (لأنه).

⁽٤) في هامش (ت) زيادة (وهم الإخوة).

⁽٥) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

 ⁽٦) أحرجه بهذا اللفظ تقريباً البخاري ومسلم في عدة روايات، وأبو داود والترمذي وأحمد كلا منهم في رواية عن ابن عباس _ رضي الله عنهما _. فقد أخرجه البخاري في أربع روايات:

الأقرب فيعتبر الأقرب فالأقرب⁽¹⁾.

١٢٠٩ (فإذا لم يكن) (١٠) عصبة من النسب: فالعصبة المولى المعتق ثم أقرب عصبة (١٢٠) المولى قال النبي (١٢٠)

- (١) زيادة من (ش) تكمل السياق.
- (٢) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإذا).
 - (٣) في (ت) (يقنسمون) وهو تصحيف،
- (٤) وهُو قُولُه _ تَعَالَى _ ﴿ لِلذُّكِّرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأَنشَيَّةُ ﴾ . من الآية ١١، سورة النساء
 - (۵) في (ت) (ما)
 - (٦) في (ت، ش) (إناثهم).
 - (٧) ما بين الفرسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).
 - (A) ما بين القرسين بماثله في (ت) (تعالى) وهو تصحيف.
 - (٩) سبق تخريجه يهامش العقرة السابقة
- (١٠) ما بين القوسين تكرر في (ص) سهواً فقد كتبه الناسخ في آخر صفحة وأول أخرى.
 - (۱۱) ق (ل ۲۰۳) ص.
 - (١٣) في (ش) (العصة) وزيادة (ال التعريف) لا داعي لها.
 - (١٣) سقطت من (ت، ش).

لفظ الرواية المثالثة: "قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله. فما تركت الفراض فلأولى رحل ذكر". انظر: صحيح مسلم ج٣ ص ١٩٣٣، ١٩٣٤ الحديث ١٩٦٥ رقم (٢، ٣، ٤). لفظ أبي داود (ح٣ ص ١٩٣ الحديث ١٩٨٩): "اقسم المال بين أهل المرائض على كتاب الله فما تركت الفرائض فلأولى ذكر". لفظ الترمذي (ج٤ ص ٤١٨ الحديث الله فما تركت الفرائض فلأولى للبخاري. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. لفظ أحمد (ج١ ص ٣١٣): "أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله ـ تبارك وتعالى ـ فما تركت الفرائض فلأولى ذكر".

_ (عليه السلام) _ لرجل (۱) اشترى عبداً فأعتقه: «هو أخوك ومولاك إن شكرك فهو خير له وشر له)(۲) وإن مات لم يترك وارثاً (۱) كنت أنت عصبته (۱) (۱) .

والفاضل عن فرض البنات لبني الابن، لأنهم بنو الميت (أو أختبن) (۱) والفاضل عن فرض البنات لبني الابن، لأنهم بنو الميت (۱) إلا أن بنات الصلب أحق، والفاضل من (۱) فرض الأختين من الأب والأم للأخوة من الأب وأخواتهم للذكر مثل حظ الأنثيين، وإذا ترك بنتاً وبنات ابن وبني ابن فللبنت (۱۰) النصف والباقي لني الابن وأخواتهم، للذكر مثل حظ الأنثيين.

[وكذلك الفاضل من (۱۱) فرض الأخت لأب وأم (لبني الابن وبنات الابن) (۱۲) للذكر مثل حظ الأنثيين] (۱۲).

ومن ترك ابني عم أحدهما أخ لأم^(١٤) لللأخ^(١٥) السدس والباقي بينهما، لأن الأخ لأم صاحب قرض بالنص^(١٦)

⁽١) كذا في (ت) وفي (ص) (للذي) وكلاهما صحيح وفي (ص) (للرجل).

⁽٢) ن (ل ٢٠٩١) ت.

⁽٣) ما بين القوسين في (ت) تقديم وتأخير.

⁽٤) ن (ل ٢٣٩ ب) ش.

⁽٥) سنق تخريجه مهامش الفقرة (٢٧٠).

⁽٦) في (ت) زبادة كلمة (فصل).

⁽Y) ما بين القوسين زيادة من هامش (ش) وهي ژيادة مهمة.

⁽A) في هامش (ت) زيادة (وبناته).

⁽٩) في (ت، ش) (عن).

⁽۱۰) في (ش) (للبنت).

⁽١١) في صلب (ت) (عن) ثم صححت فوق السطر بما أثبتناه.

⁽١٢) ما بين القوسين يماثله في (ش) (للأخوة من الأب وأخواتهم) وفي (ت) (لمني الأب وبنات الأب) وما أثبتاه هو الأولى لتناسبه مع سياق المسألة.

⁽١٣) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽١٤) في (ت) (للأم).

⁽١٥) في (ش) (مللاخ لأم).

⁽١٦) لعله يفصد قوله - تعالى - ﴿ وَإِن كَالَ رَجُلُ يُورَثُ كَلَنَةٌ أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُۥ أَخُ أَوْ

والناقي بينهما لأنهما(١) سواء في العصوبة.

المالة المشركة، وهي الحمارية (٢)، تركت المرأة زوجاً واما أو جدة وأخوة من أم (٢) وأخاً من أب وأم، فللزوج البصف وللام أو الجدة لسدس وللأحوة لأم الثلث ولا شيء للاخوة لأب وأم، لأبهم عصبات ولم تبق (٤)، (٥) الفرائض شيئاً، وهو أحد قولي عمر (٢) - رضي الله عنه - (وهو قول عثمان (٧) رضى الله عنه - (وهو قول عثمان (٧) ...

أُخْتُ قَلِكُلُ وَحِيرٍ قِنْهُمَا ٱلشُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكَثُرُ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاهُ في النُّلُمُنْ ﴾
 من الآیة ۱۲، سورة الساء.

(١) سقطت من (ت).

- (٢) جاء في المسوط (ج٢٩ ص ١٥٤، ١٥٥): ق... وتسمى هذه المسألة عسالة مسالة الشريك والحمارية ، وذلك لأنه روي أن الأخوة لأب وأم سألوا عمر رضي الله عنه عنه عنه عنه المسألة ، فأعتى بنفي التشريك كما كان يقوله أولاً ، فقالوا : هم أن أبانا كان حماراً ألسنا من أم واحدة ؟ فقال عمر رضي الله عنه _: صدقتم ورجع إلى القول بالتشريك ...».
 - (٣) في (ش) (الأم).
 - (٤) مي (ت) (يسق) وهي تناسب السباق في هذه النسخة.
 - (٥) في (ت) زيادة (من أصحاب).
 - (٦) سبق ترجمته _ رضى الله عنه _ بهامش الفقرة (٤٣).
 - (٧) سبق ترجمته ـ رضي الله عنه ـ بهامش الفقرة (١٣٦).
 - (٨) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.
- (٩) أقرب النصوص إلى هذا النص ما أخرجه البيهةي: اعن الحكم بن مسعود النقفي قال: شهدت عمر بن الخطاب _ رضي الله عنه _ أشرك الأخوة من الأب والأم مع الأخوة من الأم في الثلث فقال له رجل قضيت في هذا عام أول بغير هذا قال: كيف قضيت؟ قال: جعلته للأخوة من الأم ولم تجعل للأخوة من الأب والأم شيئاً، قال. ذلك على ما قضينا». هذا عن قول عمر في المسألة أما كونه قولاً لعثمان فلم أجد فيما بين يدي من الكتب ما يؤيد ذلك وما وجدته فهو قوله بالتشريك الذي جاء في رواية البيهقي بلعظ: هعن أبي مجلز أن عثمان بن عفان _ رضي الله عنه _ شرك بين الأخوة من الأم والأخوة من الأب وأم عمرو بن وهب عن أبيه عن زيد بن ثابت بلفظ: هقال: هبوا أن أباهم كان حماراً عمرو بن وهب عن أبيه عن زيد بن ثابت بلفظ: هقال: هبوا أن أباهم كان حماراً ما زادهم الأب إلا قرباً وأشرك بيهم في الثلث . . هذا لفظ الحاكم وفي رواية البيهقي هموا أباهم بدلاً من هموا أن أباهم . انظر الحديث: المستدرك للحاكم البيهةي هموا أباهم بدلاً من هموا أن أباهم . انظر الحديث: المستدرك للحاكم البيهةي هموا أباهم بدلاً من هموا أن أباهم . انظر الحديث: المستدرك للحاكم البيهةي هموا أباهم . انظر الحديث: المستدرك للحاكم البيهةي هموا أباهم . انظر الحديث: المستدرك للحاكم المياهي الكبرى الميهقي جاً ص ٢٥٠٠.

۱۲۱۲ والفاضل عن فرض ذوي السهام (۱) إذا لم يكن عصة مردود عليهم بقدر سهامهم إلا الزوجين فإنه لا (ترد عليهم) (۲) لأن العصبة (۳) يستحقون بالقرب، وهؤلاء أقارب إلا الزوجين. والكفر كله ملة واحدة يتوارث به أهله.

الم المرتد لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال ردته في (1) ومال المرتد لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال ردته في (1) وقال أبو يوسف ومحمد (0) _ (رحمهما الله) (1) _ كلاهما إرث وقال الشافعي (١) _ (رحمه الله) (١) _ كلاهما في ، لأنه لا يتصور أن يرثه المسلمون، لقول _ عليه السلام _ . «لا يرث مسلم من كافر» (9) ولهما: أن الورثة أقرب من عمة المسلمين، ولأبي حنيفة _ (رحمه الله) (1) _ أنه أمكن توريث المسلمين منه من كسب الإسلام فيجعل هالكاً في آخر (١) أجزاء الإسلام، ولا (١١) كذلك في كسب الردة.

الله علم من مات المرق عليه علم من مات (١٢١) فلم يعلم من مات المراد غرق جماعة أو سقط (عليهم حائط)

⁽١) ن (ل ٢٠٩ س) ت.

⁽٢) ما بين القوسين يماثله في (ت) (يرد عليهما).

⁽٣) ن (ل ٢٠٣ ب) ص، ن (ل ٢٤٠ أ) ش.

⁽٤) سبق ذكر هذه المسألة في الفقرة (٢٠٨).

⁽٥) انظر المبسوط ج١٠ ص١٠١.

⁽٦) سقطت من (ت).

⁽٧) انظر المهذب ح٢ ص٢٢٣، وروضة الطالبين ح١٠ ص٧٨ وفيه تفصيل.

⁽A) زیادهٔ من (ش).

⁽٩) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجة ومالك عن أسامة بن زيد رضي الله عنه ـ بلفظ: ﴿لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم》، وفي رواية مسلم زيادة كلمة ﴿يرث بعد ﴿ولا وفي رواية مالك بدون ﴿ولا الكافر المسلم》، قال الترمدي ﴿. . . وهذا حديث حسن صحيح انظر: صحيح البخاري مع العتم ج١٢ ص ٥٠ الحديث ١٧٦٤ صحيح مسلم ج٢ ص ١٢٣٣ الحديث ١٦١٤ (١) . موطأ مالث برواية يحيى بن يحيى الليثي ص ٢٥١ الحديث ١٠٩٣ منن أبي داود ج٢ ص ١٢٩٠ الحديث ٢٩٠٩ . سنن أبي داود ج٢ ص ١٢٩٠ الحديث ٢٩٠٩ . سنن الحديث ٢٠١٩ الحديث ٢٩٠٩ .

⁽۱۰) في هامش (ش) زيادة (جزء من).

⁽١١) سقطت من صلب (ص) ملحقة فوق السطر.

⁽١٢) ما بين القوسين في (شّ) تقديم وتّأخير .

منهم (۱) أولاً: فمال كل واحد منهم للأحياء من ورثته ولا يؤرث (۱) بعض الهلكي من البعض (۲) ، لأنه لما (۱) لم يعرف تاريخ موتهم فكأنهم ماتوا (۱) معاً .

⁽١) سقطت من صلب (ص) ملحقة بالهامش.

⁽۲) في (ت) (يرث).

⁽٣) في (ت، ش) (بعض).

⁽٤) سَقطت من (ش).

⁽٥) في (ش) زيادة (جميعاً).

 $\begin{bmatrix}
 1710 \\
 1710
 \end{bmatrix}$ وإذا اجتمع في المحوس⁽¹⁾ قرابتان لو⁽⁷⁾ تفرقت في شخصين ورث أحدهما مع الآخر: ورث بهما بالنصوص⁽⁷⁾ ولا يرث المجوسي بالأنكحة الفاسدة التي يستحلونها في دينهم، لأنها باطلة عندنا⁽⁶⁾. وعصبة ولد الزنا وولد⁽⁷⁾ الملاعنة مولى أمها، لأن النسب لا يثبت من الأب^(۷) قال عليه السلام _: «وللعاهر الحجر»^(۸) وأبطل نسب ولد الملاعنة من الأب.

⁽١) في (ت) (المجوسي).

⁽٢) في (ت) (أو) وهو تصحيف.

⁽٢) في (ش) (في النصوص).

⁽٤) لعله يشير إلى مجموع النصوص من الكتاب والمنة التي سمق ذكرها في كتاب الفرائض.

⁽٥) في (ش) زيادة (فلا يثبت التوارث).

⁽١) ن (ل ١١٠١) ت.

⁽٧) ن (ل ۲٤٠ ب) ش.

⁽A) وهو من حديث سبق تخريجه بهامش الفقرة (٣٩٣).

⁽٩) في (ت، ش) (ونف).

⁽١٠) لم أجد فيما بين يدي من كتب الحنفية من نقل رأي أبي حنيفة بمثل ما أورده المؤلف.
فقد جاء في تبن الحقائق شرح كنز الدقائق (ج٦ ص ٢٤١): وعند أبي حيفة ـ رحه اقه ـ
أنه يوقف نصيب أربعة بنين وأربع بنات أيهما أكثر، لأنه يتصور ولادة أربعة في بطن
واحد فيترك نصيبهم احتياطاً». وجاء في الميسوط (ج٣٠ ص ٥٢): ففروى ابن المبارك
عن أبي حنيفة أنه يوقف للحمل نصيب أربع بنين . . . ه.

⁽١١) ما بين القوسين تكرر في (ص) سهواً فقد كتب في آخر صفحة وأول أخرى.

⁽١٢) ن (ل ٢٠٤) ص.

_ (رحمه شه)(۱) _(۲) [حتى بعرف ما تضع: أواحد أم(۲) اثنان أم(۲) ثلاثة، ذكر أم(٤) أنثى لئلا بفتقر فيه إلى فسخ القسمة وفيه روايات أخر، والحد أولى بالميراث من الأحوة(٥)

(١) سقطت من (ت).

(٢) بداية السقط من (ت) وهو في حدود ثلاثة أسطر. وقد وضعته بين معكومين.

(٣) في (ص) زيادة (أو) وهي زيادة لا داعي لها إذ تكمي (أم) للتخيير

(٤) كَدَّا في (ش) وفي (ص، ت) (و) وما أَثبتناه أولى لأنه مُقام تخيير،

(٥) اختلف الفقهاء في ميراث الجد مع الأحوة إلى فريقين

الفريق الأول: يرى أن الجد يقوم مقام الأب في حجب الأخوة: وهو قول أبي بكر الصديق وأبي موسى وابن عباس وأربعة عشر من الصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ وهو مذهب أبي حيفة، وإحدى الروايتين عن أحمد.

الفريق الثاني: يرى نوريث الأخوة مع الحد وهو قول على بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن مسعود - رضي الله عنهم - وهو قول مالك، والشافعي وأبي يوسف ومحمد، والمشهور من مذهب أحمد. استدل الفريق الأول بالآتي:

أولاً: يقول النبي - صلى الله عليه وسلم - اللحقوا الفرائض بأهلها فما يقي فهو لأولى رجل ذكرا وهو حديث صحيح سبق تخريجه بهامش الفقرة (١٢٠٧) والجد أولى من الأخ بدليل المعنى والحكم، أما المعنى فإنه له قرابة إيلاد وبعضية كالأب، وأما الحكم فإن الفروض إذا ازدحمت سقط الأخ دونه ولا يسقطه أحد إلا الأب.

ثانياً: أن الجد لا يقتل بقتل ابن ابنه، ولا يحد بقذفه ولا يقطع بسرقة ماله، ويجب عليه نفقته، ويمنع زكاته إليه كالأب سواء.

ثَّالَتُمَّا: أَنَّ الْجَدَّ أَبِ فَبِحَجِبِ وَلَدَ الأَبِ كَالأَبِ الْحَقَيقِي وَدَلِيلَ كَوْنَهُ أَبَا قُولَ الله ـ تَعَالَى ــ: ﴿ فِيلَّةَ أَبِيكُمْ إِنَّزِهِبِيرٌ ﴾ من الآية ٧٨ سورة النحج، وقوله ــ ثعالى ــ ﴿ كُنَّا اَنَتُهَا عَلَىٰ أَبُوْلِكَ مِنْ قَبْلُ إِنْزِهِمَ وَلِنَعَنَيُّ ﴾ من الآية السادسة صورة يوسف. وقوله ــ ثعالى ــ ﴿ كُنَّا أَنَتُهَا عَلَىٰ أَبُوْلِكَ مِنْ قَبْلُ إِنْزِهِمَ وَلِنَعَنَيُّ ﴾ من الآية السادسة صورة يوسف.

رابعاً: استدلوا أيضاً بما نقل عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه كان يقول: «ألا يتق الله زد بن ثابت، يجمل ابن الابن ابنا، ولا يجعل أب الأب أباً. وقد دكر ابن القيم ـ رحمه الله ـ في كتابه إعلام الموقعين (ج١ ص ٢٧٤ ـ ٣٨٢) لترجيح هذا الرأى عشرين رجهاً. واستدل الفريق الثاني بالآتي:

أُولاً: مبرات الأخوة ثبت بالكتاب وهو قوله ـ تعالى ـ ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلُ يُورَثُ حَسَلَلَةٌ أَوِ الْمَرَأَةُ وَلَهُۥ أَخُ أَوْ أَخْتُ فَلِكُلِ رَحِدٍ مِنْهُمَا ٱلشَّدُسُ ﴾ من الآية ١٢ سورة النساء. فلا يحجبون إلا بنص أو إجماع أو قياس وما وحد شيء من ذلك.

ثانياً: أن الأخ ذكر يعصب أخته فلم يسقطه الجد كالابن.

عند أبي حنيفة (1) _ رحمه الله] (٢) _، لأنه قائم (٣) مقام الأب في الولاية في المال والنفس ودعوة ولد جارية الولد وغيره فكذا في الإرث، وقان أبو يوسف ومحمد (1) _ (رحمهما الله) (٤) _ يقاسمهم إلا أن تنقصه المقاسمة من الثلث، فلا ينقص، لأن الثلث للأب (وأنه) (٥) أب.

١٢١٧ وإذا اجتمع الجدات فالسدس لأقربهن، ولا يحجب الجد أمه، لأن

ثالثاً: ولانهم ـ أي الجد والأخوة ـ تساورا في سبب الاستحقاق فيتسارون فيه، فإن الأخ والجد يدليان بالأب: الحد أبوه، والأخ ابنه وقرابة البنوة لا تنقص عن قرابة الأبوة بل ربما كانت أقوى.

وابعاً: استدلوا أيضاً بتمثيل على بن أبي طالب - رضي الله عه - الجد والأخ بشجرة أنبت غصنا فانفرق منه غصنان كل واحد منهما إلى الآخر أقرب منه إلى أصل الشحرة. وبتمثيل زيد بن ثابت - رضي الله عنه - بواد خرج منه نهر انفرق منه حدولان كل واحد منهما إلى الآخر أقرب منه إلى الوادي. جاءت هذه الأدلة في حدولان كل واحد منهما إلى الآخر أقرب منه إلى الوادي. جاءت هذه الأدلة في بداية المجتهد (ج٢ ص ٢٩١٠) سبب الخلاف في هذه المسألة بقوله: فسبب الخلاف تعارض القياس في هذا الباب فإن قيل فأي القياسين أرجح بحسب النظر الشرعي تعارض القياس في هذا الباب فإن قيل فأي القياسين أرجح بحسب النظر الشرعي كما أن ابن الابن ابن في المرتبة الثانية أو الثالثة، وإذا لم يحجب الابن الجد وهو يحجب الأخوة فالحد يجب أن يحجب من يحجب الابن، والأخ ليس بأصل الميت يحجب الأخرة وإنما هو مشارك له في الأصل، والأصل أحق بالشيء من المشارك له في الأصل والحد ليس هو أصلاً للميت من قبل الأب بل هو أصل أصله والأخ يرث من قبل أنه فرع لأصل الميت فالذي هو أصل لأصله أولى من الذي هو فرع الأماء

الطر: المبسوط ج٢٩ ص ١٨١، ١٨٢. بداية المجتهد ج٢ ص ٣١٧، ٣١٨. التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ج٦ ص ٤١١. المهذب ج٢ ص ٣١٠. روضة الطالبين ج٦ ص ٢١٠. المغيي ج٦ ص ٢١٥ ـ ٢١٧. الإنصاف ج٧ ص ٣٠٥، ١٣٠٣. أعلام الموقعين ج١ ص ٣٧٤ ـ ٣٨٢.

- (١) انظر: المبسوط ج ٢٩ ص ١٧٩ _ ١٨٢.
 - (٢) نهاية السقط من (ت),
 - (٣) في (ت) (قام).
 - (٤) سقطت من (ت).
- (a) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فإنه) والمقام بالواو أولى، لأنه لمجرد العطف.

الأم ترث بالأمومية لا بالأبوة⁽¹⁾ والتحد يرث⁽¹⁾ بالأبوة⁽¹⁾ لا بالأمومية ولا توك⁽¹⁾ أم أب⁽¹⁾ الأم سسهم⁽¹⁾، لأن أبا⁽¹⁾ الأم من ذوي الأرحام وهو⁽¹⁾ محجوب بالعصبة، فأمه⁽¹⁾ أولى، لأنها أبعد وأضعف وكل جدة⁽¹⁾ تحجب أمها، لأنهما ترثان⁽¹⁾ بجهة واحدة وهي الأمومة⁽¹¹⁾ فالأقرب أولى

(١) في (ت) (بالأبوبية).

(٢) في (ت) (بالأبوية).

(٣) في (ت) (يرث) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

(٤) في (ش) كتبت مكذا (أبي).

(٥) سقطت من (ت).

(٦) زيادة من (ش) وهي زيادة مهمة يحتاحها السياق وفي (ت) زيادة (أب) وهي خطأ،
 لأنه من الأسماء الستة مضافأ.

(٧) سقطت من (ت، ش).

(٨) في (ش) (وأمه) والمقام بالفاء أولى، لأنه تفريع.

(٩) كَذَا في (ت، ش) وني (ص) (وحدة) وهو تصعيف.

(١٠) في (ت) (يرثان) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

(١١) في (ت، ش) (الأمومية).

الم ١٢١٨ وإذا لم يكن للمبت (١) عصة ولا ذو سهم، ورثه ذوو (٢) أرحامه، قال الله عسرة، ولذا لسي ... ﴿ وَأَوْلُوا اللَّارْكَارِ بَعْفُهُمْ أَوْلُنَ بِبَعْضِ فِي كِنْبِ اللَّهِ ﴾ (٢) ، (٥) وهم عشرة، ولد السنت وولد الأخت، وبنت الأخ، وبنت العم، والخال، والخال، وأبو الأم، والعم لأم، والعمة للأم (٢) ، وولد الأخ من الأم ومن أدلى بهم فالمعتبر القرب، فإن (٧) استوبا (٨) بالقرب (٩) فالأقرب من كان من ولد الميت ثم ولد (١٠) الأبوين أو أحدهما وهم (١١) بنات الأخوة وولد الأخوات ثم ولد أبويه أو أحدهم وهم الأخوال والخالات والعمات، فإذا استوى ولد أب في درجة فأولاهم من أدلى بوارث وأقربهم (من أبعدهم أولى) (١٢) ، و (١٢) أب الأم أولى من ولد الأخ والأخت لأم (١٤) ، لأنهم يدلون بواسطتين وأبو الأم بواسطة .

⁽١) سقطت من صلب (ت) ملحقة بالهامش.

⁽٢) كذا في (ش) وفي (ص) (ذوا) وفي (ت) (ذوي) وما أثبتناه هو الصحيح، لأن (ذو) تجمع على (ذوو).

⁽٣) ن (ل ٢٤١١) ش.

⁽٤) قوله _ تعالى _ ﴿ فِي كِنْكِ ٱللَّهِ ﴾ لم يثبت في (ص، ت).

⁽٥) من الآية ٧٥ سورة الأنفال

⁽٦) زيادة من (ش) يحتاجها السياق.

⁽٧) في (ش) (وإن) والمقام بالفاء أولى، لأنه مقام تفريع.

⁽٨) ن (ل ٢٠٤ ب) ص.

⁽٩) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (بالقوة) وما أثبتناه يناسب السياق.

⁽۱۰)ن (ل ۲۱۰ ب) ت.

⁽١١) في (ش) (هي) وما أثبتناه هو الصحيح.

⁽١٢) ما بين القرسين في (ت) تقديم وثأخير.

⁽١٣) الواو زيادة من (ت، ش) وهي زيادة مهمة للربط.

⁽١٤) زيادة من (ش) وهي زيادة صعيحة. انظر: المستصفى (ل ٣٣٠ ب).

١٢١٩ والمعتق أولى من دوي الأرحام (لقول النبي)(١) _ (عليه لسلام) _.
٤كنت أنت عصبته (٢).

ومولى الموالاة يرث عندنا (")، (عند عدم ذوي الأرحام) لقوله يتعالى -: ﴿ وَاللَّهِ مِن عَالَدَت (اللَّهُ عَلَيْكُمُ فَكَاثُوهُمْ مَعِيبَهُمْ) ("). وإذا ترك العنيق أبا (") مولاه وابن مولاه [فماله للابن، وقال أبو يوسف (^) _ (رحمه الله) (") للأب السدس والباقي للابل ("). فإن ترك جد مولاه وأخا (") مولاه [")؛ فالمال للجد في قول أبي حنيفة (^) _ (رحمه الله) (") _ وقال أبو يوسف (ومحمد (^)) (") _ (رحمهما الله) (") _ هو بينهما كما في تركة الميت، ولا يباع الولاء ولا يوهب (")، لأنه ليس بمال (")).

⁽١) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (لقوله).

⁽٢) جزء من حديث سبق تخريجه بهامش الفقرة (٢٧١).

⁽٣) انظر: المبسوط ج: ٣ ص ٤٣.

⁽٤) ما بين القوسين زيادة من (ش) وهو استثناء صحيح تبني عليه الأحكام.

⁽٥) جاءت هكذا وهي قراءة صحيحة وسبق توضيح ذلك بهامش الفقرة (٤٧٩).

⁽١) من الآية ٢٣، سورة النساء.

⁽٧) في (ش) (أب) رهو خطأ، لأنه اسم من الأسماء الستة مضاف.

⁽٨) انظر: المبسوط ج٣٠ ص ٣٩. بدائع الصائع ج٤ ص ١٦٥٠

⁽٩) زيادة من (ش).

⁽١٠) وهو قول أبو يوسف الآخر. انظر المرجع السابق.

⁽١١) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (أخ) وهو خطأ، لأنه من الأسماء الستة مضاف.

⁽١٢) ما بين المعكوفين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش.

⁽١٣) ما بين القوسين زيادة من (ت، ش) وهي زيادة صحيحة.

⁽١٤) كذا في (ش) وفي (ص) (رحمه الله) ومّا أثبتناه أولى بعد إثبات زيادة (ت، ش)، وسقطت من (ت).

⁽۱۵) ن (ل ۲٤۱ ب) ش.

⁽١٦) في (ش) زيادة (والله أعلم).

باب حساب الفرائض

ا ١٢٢٠ إذا كان في المسألة نصف (ونصف)(١) أو نصف وما بقي فأصلها من اثنين، (وإذا كان ثلثاً وثلث ما بقي)(٢) أو ثلثان (وما بقي)(أ) فأصلها من ثلاثة، (وإذا كان(٥) ربعاً أو ربعاً ونصقاً)(١) فأصلها من أربعة، (وإذا(٧) كانت ثمناً أو ثمناً ونصفاً)(^) فأصلها من ثمانية، (وإذا كانت نصفاً وثلثاً أو سدساً)(٩) فأصلها من ستة، لأنه مخرج (السدس(١٠) والثلث)(١١)، (١٢) و(١٢) نعول (۱٤) (۱۵) نعول

(١) ما بين القوسين زيادة من (ش) تكمل السياق.

⁽٢) ما بين القوسين يماثله في (ش (وإن كان ثلث وما بقي) وفي (ت) (وإن ثلثا وما بغي) وما أثبتناه أولى ليكون السياق مناسياً.

⁽٣) في (ت) (ثلثين) وهو خطأ، لأنه معطوف على مرفوع.

⁽٤) ما بين القوسين سقط من (ت).

⁽٥) في (ت) (كانت).

⁽٦) ما بين القوسين يماثله في (ش) (وإن كان ربع أو ربع ونصف) وكلاهما صحيح لأن كان في حالة الرفع تكون تامة وفي حالة النصب ناقصة.

⁽٧) في (ت) (إن).

⁽A) ما بين القوسين يماثله في (ش) (وإن كان ثمن أو ثمن ونصف) وكلاهما صحيح، لأن كان في حالة الرفع تكون تامة وفي حالة النصف ناقصة.

⁽٩) ما بين القوسين يماثله في (ش) (وإن كان نصف وثلث أو سدس) وكلاهما صحيح، لأن كان في حالة الرفع تكون تامة وفي حالة النصف ناقصة، كما ذكرنا آنفاً.

⁽۱۰) ن (ل ۲۱۱ أ) ت.

⁽١١)ما بين القوسين في (ت) تقديم وتأخير.

⁽١٢) في (ش) زيادة (والستة).

⁽١٣) الوار زيادة من (ت) وهي زيادة للربط.

⁽١٤) ني (ش) (يعول).

⁽١٥) سبق توضيح معناها بهامش الفقرة (١١٧٧).

إلى سبعة والى(١) ثمانية(١) وإلى(١) تسعة وإلى(١) عشرة.

الم الم الم الم الم الم الربع سدس أو ثلث فأصلها من الني (1) عشر، وتعول إلى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر. (وإذا)(1) كان مع الشعن ثلثان (1) أو سدس فأصلها من أربعة (٧) وعشرين، لأن مخرج الثمن إذا ضرب في مخرج الثلث أو في وفقه (٨) من مخرج السدس يكون أربعة وعشرين، وتعول إلى سبعة وعشرين.

(١) سقطت من (ت).

⁽٢) ن (ل ۲۰۵) ص.

⁽٣) في (ش) (إن).

⁽٤) في (ش) (اثنا) وهو خطأ، لأنه مجرور بالياء.

⁽٥) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فإذا) والمقام بالواو أولى للاستثناف.

⁽٦) ني (ش) (ثلث).

⁽٧) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (أربع) وهو خطأ، لأن المعدود مذكر.

 ⁽٨) الوقق: من الموافقة بين الشيئين، ووفق الشيء: نظيره وحذاءه ومقابله وإراءه
 وحدثه، انظر: لسان العرب ج٦ ص ٤٨٨٤، تاح العروس ج٧ ص ٩٩، ٩٠.

(وإن) (١٠) وافق (١١) سهامهم عددهم ضربت (١٢) وفق عددهم في أصل المسألة كامرأة وستة أخوة: للمرأة الربع سهم) (١٢) وللأخوة ثلاثة (١٤)، (١٥)

(١) في (ش) (وإدا).

⁽٢) كذًا في (ت) وفي (ص، ش) (ينقسم) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٣) في (ش) (ضرب) وفي (ت) (فاضرب).

⁽٤) في (ت، ش) (خرج) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٥) بداية السقط من صلب (ش) وهو ملحق بالهامش في حدود أربعة أسطر.

⁽٦) ني (ش) زيادة (أسهم).

⁽٧) في (ت) (تكون) وفي (ش) (يكونون) وكالاهما خطأ الأنه مجزوم لوقوعه في جراب الطلب.

⁽٨) في (ت) (ومنها).

⁽٩) سقطت من (ت).

⁽١٠) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (فإن).

⁽١١) غير واضحة في (ت) بسبب الأرضة.

⁽۱۲) في (ش) زيادة (عاضرب).

⁽١٣) نهاية السقط من صلب (ش) والذي ألحق بالهامش.

⁽١٤) في (ش) زيادة (لا ينقسم) وهي تناسب السباق في هذه النسخة.

⁽١٥) في هامش (ش) ريادة (على عددهم ولكن يوافقهم بالثلث فاضرب ثلث عددهم وهو اثنان في أصل) وهي زيادة توضيحية.

(قاضرب الوفق)(١) وهو الثلث(٢) من عددهم (في أصل.(٢)،(١) المسألة(١) فتصير ثمانية ومنه تصح المسألة(٦).

الآخر (٧) ثم ما اجتمع في الفريق الثالث ثم ما اجتمع في أصل المسألة فإن تساوى (٨) (٩) الأعداد أجزى أحدهم عن الآخر (١٢) الأعداد أجزى أحدهم عن الآخر و كامراتين وأخوين: اضرب (١٠) اثنين في أصل المسألة، فإذا (١١) كان (١٢) (١٢) أحد العددين جزء من الأجزاء أغنى (١٤) الأكثر عن الأقل كأربع (١٠) نسوة وأخوين إذا ضربت الأربع في أصل (١) المسألة وهو أربعة أجزأك عن الأخوين، لأن الاثنين (١٠) للأربع في أصل (١) المسألة وهو أربعة أجزأك عن الأخوين، لأن الاثنين (١٠) للأربعة صحيح (١٨).

⁽١) ما بين القوسين سقط من (ش).

⁽٢) في (ت) (الثلاث).

 ⁽٣) ما بين القرسين تكرر في (ش) حيث كتبه الباسخ سهواً في آخر الهامش وبداية الصلب.

^{(3) 6 (}L Y3Y D).

⁽٥) في (ش) كتب الناسخ سهواً (وهو الثلث من عددهم) ثم شطب عليه، لأنه تكرار.

⁽١) سقطت من (ش).

⁽٧) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (أخره) وهو تصحيف.

⁽A) ني (ت) (تساروا) وهو تصحيف، لأنه لا يجتمع فاعلان.

⁽١) ن (ل ٢١١ س) ت.

⁽۱۱) في (ش) (فاضرب).

⁽١١) ني (ش) (فإن).

⁽١٢) في (ص) كتب الناسخ سهواً ثلاث كلمات وشطب عليهن.

⁽۱۳)ن (ل ۲۰۵ ب) ص.

⁽١٤) في (ت) (أغناك).

⁽١٥) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (كأربعة) وهو خطأ لأن المعدود مؤنث.

⁽١٦) غير واضحة في (ت).

⁽١٧)كذا في (ت) وفي (ص، ش) (للأربع) وهو خطأ، لأن المعدود مذكر.

⁽١٨) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (تصحح للأربعة نصفاً صحيحاً) وما أثبتناه هو الأدق في أداء المعنى المطلوب.

[الآجزاء، ثم ما اجتمع في أصل المسألة كأربع نسوة وأحت وستة أعمام، الأجزاء، ثم ما اجتمع في أصل المسألة كأربع نسوة وأحت وستة أعمام، فالستة يوافق الأربعة (١) بالأنصاف، فاضرب بصف أحدهما في جميع الآخر فذلك اثنا عشر، ثم في أصل المسألة يكن (١) ثمانية وأربعين (ومنها) (١) تصح المسألة أن المسألة فأضرب سهام كل وارث في التركة ثم أقسم على ما صحت منه الفريضة يخرج (١) حق ذلك الوارث.

(١) كذا في (ت، ش) وفي (ص) (الأربع) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التذكير،

⁽٢) في (شُ) (يكونُ) وفي (ت) (تكونُ) وكلاهما خطأً، لأنه مجرّوم لوقوعه جواباً الطلب.

⁽٣) ما بين القوسين يماثله في (ش) (فمنها).

⁽¹⁾ زيادة من (ش) لدفم الالتباس.

⁽٥) في (ت، ش) (وإذا).

⁽٦) في (ث) (فخرج).

باب(١) المناسخة(٢)

الأول (٤) وإذا لم تقسم (٢) حتى مات أحد الورثة فإن كان ما يصيبه من الميت الأول (٤) ينقسم (٥) على عدد ورثنه فقد صحت المسألنان مما صحت الأولى منه، (وإن) (١) لم ينقسم: صححت فريضة الميت الثاني بالطريقة (١) التي ذكرناها (٨) ثم ضربت (١) إحدى المسألتين في الأخرى إن لم يكن بين (١) سهام الميت الثاني، وما صحت منه الفريضة موافقة فإن كان بينهما موافقة فاضرب وفق المسألة الثانية في الأولى (١١) فما اجتمع (١١) صحت منه المسألتان، (وكل) (١٦) من كان له من المسألة الأولى شيء فهو مضروب (فيما صحت منه المسألة الثانية ومن كان له من المسألة الثانية شيء (١٤) فهو (١٥) مضروب) (١٦)

⁽١) زيادة من نسخة الفقه النافع بهامش المستصفى (٣٣١ ب).

⁽٢) سقطت من (ت، ش).

⁽٣) كذا في (ت، ش) وفي (س) (يفسم) وما أثبتناه أولى للمجانسة مع التأنيث.

⁽٤) ن (ل ٢٤٢ ب) ش. آ

⁽٥) في (ت) (يقسم).

⁽٦) ما بين القوسين يماثله في (ت) (فإن).

⁽٧) في (ت) كتبت هكذا (بطريقة) وهو خطأ إملائي.

⁽٨) في (ت) (ذكرنا).

⁽٩) في صلب (ص) (صارت) وصححت في الهامش بما أثبتناه.

⁽١٠) تَكْرَرَتَ فِي (ش) فقد كتبها الناسخ سهواً في آخر سطر وأول آخر.

⁽۱۱) ن (ل ۲۱۲ ا) ت.

⁽١٢)كذا في (ت، ش) وفي (ص) (اجتمعت) ما أثبتناه أولى للمجانسة.

⁽١٣) ما بين القوسين يمثله في (ت) (فكل).

⁽١٤) زيادة من (ت، ش) لدفع الالتباس.

⁽١٥) مقطت من صلب (ت) ملحقة فوق السطر

⁽١٦) ما بين القوسين سقط من صلب (ص) ملحق بالهامش فقد نبأ نظر الناسخ لوجود عبارتين متشابهتين وهي (شيء فهو مضروب).

في تركه الميت الثاني، وإذا صحت مسألة المناسخة(١) وأردت معرفة(١) ما ب راد من حبّات (٢) الدرهم فسمت ما صحت منه المسألة على مصيب (٣) كل واحد من حبّات (٤) ثمانية وأربعين فما خرج أخذت من سهام كل واحد (٥) حبة (١) (والله أعلم)(٧).

⁽۱) ن (ل ۲۰۹۱) ص.

⁽٢) تكررت في (ت) فقد كتبها الناسخ سهواً في آخر سطر وأول آخر.

⁽٣) غير واضحة في (ت) بسبب الأرضة.

⁽٤) كذا في (ت) رفي (ص، ش) (حساب) وما أثبتناه هو الصحيح لدلالة ما يأتي من السياق .

⁽۵) في (ت، ش) (رارث).

⁽٦) في (ش) زيادة (حبة).

⁽٧) ما بين الفوسين سقط من (ت، ش).

Stoce and

كتاب الخنثي

كتاب الخنثي

أذاكان للمولود (فرج وذكر)(١) فهو خنثى فإن كان يبول من الذكر فهو غلام وإن كان يبول من الفرج فهو أنثى، فإن كان يبول منهما والبول يسبق من أحدهما نسب^(٦) إلى الأسبق، (وإن)^(٣) كانا^(٤) في السبق سواء فلا يعتسر بالكثرة عند أبي حنيفة (٥) ـ (رحمه الله)^(٢) ـ (وقال أبو يوسف ومحمد (٥) ـ رحمة الله عليهما ـ)^(٧) ينسب إلى أكثرهما لأن الكثرة تصلح للترجيح لوجود التساوي في القدر والزيادة بلا معارض، وعن أبي حنيفة ـ (رحمه الله)^(١) ـ أنهان قال: هل رأيت حاكماً يزن البول؟ فهذا إشارة إلى (١٠) أن طريقتهما (١١) غير مستحسن، ولأن الشيء لا يترجح بالكثرة من جنسه، كما لو (١٦) أقام أحد المدعين الخارجين (١٦) شاهدين [والآخر أربعة شهود،

⁽١) ما بين القوسين في (ت) تقديم وتأخير.

⁽٢) ني (ت) (ينسب).

⁽٣) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (فإن).

⁽٤) ٥ (ل ٢٤٣ آ) څي.

⁽٥) انظر: المبسوط ج٣٠ ص ١٠٤،

⁽٦) زيادة من (ش).

⁽٧) ما بين القوسين يماثله في (ت، ش) (وقالا).

⁽A) في (ش) زيادة (بولا).

⁽٩) زيادة من (ش).

⁽۱۰) سقطت من (ت).

⁽۱۱)كذا نى (ش) ونى (ص، ت) (طريقه).

⁽١٢) سقطت من صلب (ش) ملحقة فوق السطر،

⁽۱۳)ن (ل ۲۱۲ ب) ت

⁽١٤) في (ص) هما سقط جزء من الورقة بشكل مائل فلم يتضبع وما أثبتناه بعد من تسبحة (ش).

وإنما حكمنا مبالة(١) بالحديث: «الخنشي يرث(٢) من حيث يبول(٣)

الم ١٧٢٧ وإذا بلغ الخنثى وخرجت له لحية أو وصل إلى النساء فهو رجل، وإن طهر له ثدي كثدي المرأة أو نزل له لمن من (١) ثديه أو حاض أو حبل أو أمكن الوصول إليه من الفرج فهو امرأة وإن لم يظهر إحدى هذه العلامات فهو ختثى مشكل.

المعلى و(°) إذا وقف خلف الإمام قام بين](۱) ، (۷) صف الرجال والنساء لا يسبق الرجال لاحتمال أنه امرأة ولا يسبقها(۱) النساء لاحتمال أنه رجل ويبتاع له آمة تختنه(۱) إن كان له مال فإن لم يكن له مال ابتاع له الإمام من بيت المال

⁽١) من البول.

⁽٢) سقطت من صلب (ش) ملحقة بالهامش،

⁽٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (ج٣ ص ١١٠٠) عن سليمان بن عمرو النخعي، عن الكلي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: "الخنثى برث من قبل مباله". ثم قال ابن عدي "وهذا ليس البلاء فيه من سليمان إنما البلاء فيه من الكلبي، وذلك أن الحسن بن سفيان، ثنا عن هشام بن عمار، عن أبي يوسف القاضي، عن الكبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم ـ في الرجل يكون له قبل ودبر، قال "بورث من حيث يبول". قال ابن عدي: "وسليمان بن عمرو اجتمعوا على أنه يضع الحديث، ونقل الحافظ الزيلعي في نصب الراية (ج٤ ص ٤١٧) عن ابن الجوزي في "الموضرعات قوله: "وقد اجتمع فيه كذابون: سليمان النخعي، والكلي وأبو "الموضرعات قوله: "وقد اجتمع فيه كذابون: سليمان النخعي، والكلي وأبو صالح". وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً على علي ـ رضي الله عنه ـ (ج١١ صالح". وأخرج عبد الرزاق الشعبي، عن علي في الخنثي قال: يورث من قبل مباله". وأخرج عبد الرزاق (ج٠١ ص ٢٠٨ الحديث ١٩٢٠) عن المغيرة عن الشعبي، عن علي أنه ورث خشي من حيث يبول".

⁽٤) ني (ت) (يي).

⁽٥) الواو سقطت من (ت).

⁽٦) نهاية السقط من (ص).

⁽۲) ن (ل ۲۰۲ ب) ص، وهو غير واضح لتمزق أسفل الورثة وفقدها.

⁽٨) كذا في (ت) وفي (ص، ش) (يسبق) وهو تصحيف بدلالة السياق.

⁽٩) الختن هو قطع غرلته وهي الجلدة التي يقطعها الخاتن التي تغطي حشمة الصبي، ٣

فإذا اختنته باعها، لأنه لا يحل للنساء مسه لاحتمال أنه رجل، ولا للرحال لاحتمال أنه امرأة (١).

 $\begin{array}{c}
 | 1 \rangle & (11) \\
 | 1 \rangle & (12) \\
 | 1 \rangle & (13) \\
 | 1 \rangle & (14) \\
 | 1 \rangle$

وقبل الختن للرجال والخفض للنساء. انظر: لسان العرب ج٢ ص ١١٠٢، ح٥
 ص ٢٧٢٥. تاح العروس ح٩ ص ١٨٩، ج٢ ص ٢٢٢.

(١) في هامش (ش) زيادة (وإذا مات الخنثي لا يغسل وييمم إن كان له محرم بغير حرقة وإن لم يكن له محرم مم الخرقة).

(۲) ن (ل ۲٤٣ ب) ش.

(٣) في (ت) زيادة (وخنثي).

(٤) انظر: المبسوط ح ٣٠ ص ٩٣. بدائع الصنائع ج٧ ص ٣٢٨.

(٥) في (ش) زيادة (رحمه الله) وسقطت من (ت).

(٦) ما بين القوسين الكبيرين سقط من صلب (ش) ملحق بالهامش.

(٧) في (ت، ش) (مو),

(٨) في (ت) (يقينا).

(٩) انظر المرجع السابق،

(۱۰) سقطت من (ت).

(۱۱) في (ت) (الذكر).

(١٢) في (ت) (الأند).

(١٣) ذكر المؤلف اختلافاً بين قول أبي حنيفة وقولهما: فقد جاء في المبسوط وبدائع الصنائع اتفاقهم جميعاً في توريث الخنثى على رأي أبي حنيفة بتفصيل في رأي أبي يوسف جاء في المبسوط. انظر المرجع السابق أيضاً.

(١٤) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري من شعب وإليه ينسب، وهو بطن من همدان، واختلفوا في اسم أبيه فقيل شراحيل وقيل عبد الله، وهو كوفي. ولد سنة ١٩ هـ، سمع علي بن أبي طالب والحسن والحسين، وعبد الله بن عمره، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن الزبير، وغيرهم وهو من كبار التابعين من رجال الحديث الثقات استقضاء عمر بس عبد العزيز، وقد رزق ذاكرة قرية وكان فقيهاً شاعراً، توفى في الكوفة سنة ١٠٣ =

_ (رحمه الله)(١)، (٢)، عملاً بالدليلين.

[و ۲۲۳] و اختلفا في قياس قوله (۲) فقال (۱) محمد (۵) _ (رحمه الله) (۲) _ المال بينهما من اثني عشر سهماً: للابن سبعة أسهم (۲) وللخنثي (۱۱) (خمسة أسهم (۹)) وقال (أبو يوسف) (۱۱) _ (رحمه الله) (۱۱) _ المال بينهما على سبعة أسهم للابن أربعة وللخنثي (ثلاثة لأنه (۱۲) لو كن (۱۱) أثثى فلها سهمان) (۱۵)

(١) ما بين القوسين زيادة من (ش).

- (٣) أي قول الشعبي.
- (٤) في (ش) (قال).
- (a) في (ص) كتب (أبو يوسف) وعدل فوق السطر إلى (محمد) لتتفق مع السختين
 (ت، ش) وأبصاً مع ما في بدائع الصنائع (ج٧ ص ٣٢٩).
 - (٦) سقعت من (ت),
 - (٧) غير واضحة في (ت) بسبب الأرضة.
 - (٨) ن (ل ۱۲۲۳) ت.
 - (٩) سقطت من (ت، ش).
 - (١٠) ما بين المقوسين غير واضح في (ص) بسبب الأرضة.
- (١١) في (ص) (محمد) وعدلت فوق السطر بما أثبتناه. انظر: بدائع الصنائع ح٧ ص ٣٢٩.
 - (۱۲) سقطت من (ت).
 - (١٣) في (ت) (لأنها).
 - (١٤) في (ت) (كانت).
 - (١٥) ما بين القوسين سقط من (ص) لوجود قطع في الورقة.

حدوقبل عبر ذلك، انظر ترجمته: تاريخ بغداد ج١٢ ص ٢٢٧ ـ ٢٣٤. تهذيب
 التهذيب ح٥ ص ٦٥ ـ ٦٦، الأعلام ج٢ ص ٢٥١.

⁽٢) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (ج١١ ص ٣٥٠ الأثر رقم ١١٤١٣) قال: احدثنا وكيع قال: ثنا عمر بن يشير الهمداني عن الشعبي في مولود ولد ليس له ما للذكر، ولا ما للأنثى، يدول من... قال: له نصف حظ الأنثى، ونصف حظ الذكرا. وأخرج الدارمي في سسه (ح٢ ص ٣٦٥) قال: احدثنا أبو نعيم، ثنا أبو هائىء قال سئل عامر [الشعبي] عن مولود ولد وليس بذكر ولا أنثى، ليس له ما للذكر، وليس له ما للأشى يخرج من سرته كهيئة البول والغائط، سئل عن ميراثه، فقال: نصف حظ الذكر ونصف حط الأنثى».

وللابن أربعة ولو كان ذكراً فله(١) أربعة(٢) (مثل الابن فإذاً له(٣) أربعة في حال وسهمان في حال فيعتبر نصفه ذكر فنعطيه نصف الأربعة سهمين ويعتبر نصفه أشى فنعطيه سهماً فصار له ثلاثة وللابن أربعة يخرج من سبعة.

الثلث من التركة إن كان أشي والنصف إن ١٣٣١ والوجه الأخر أن الثان الثين والنصف إن كان ذكراً فتصح (١) من اثني عشر فله (٥) الثلث: أربعة في حال (٧) والنصف: ستة في حال فأربعة (٨)، (٩) ثابتة (١١) بيقين (١١) وقع الشك فيما زاد إلى ستة وذلك سهمان (فينصف وهو سهم)(١٢) فصار له خمسة من اثني عشر سهماً أو للابن سبعة من أثني عشر (والله أعلم بالصواب(١٤)(١٤).

⁽١) في (ت) (علها).

⁽٢) بداية السقط من (ص) نتيجة لفقد حزء من الورقة الأخيرة وما أثبتناه بعده عن نسخة (ش).

⁽٣) في (ت) (لها).

⁽٤) في (ش) زيادة (كان) وهي زيادة لا داعي لها فهي تحيل المعمى.

⁽٥) ني (ت) (لها)

⁽١) في (ت) (فيصح).

⁽٧) ني (ت) (الحال).

⁽٨) ن (ل ٢٠٧ أ) ص، ونهاية السقط من (ص)،

 ⁽٩) من هنا تغير حط الناسخ إلى الخط الجيد والذي كتب به أول المخطوط.

⁽١٠) كذا في (ش) وفي (ص، ت) (ثابت) وما أثبناه أولى للمجانسة .

⁽۱۱) ت (ل ۲۶۶ أ) ش. .

⁽١٢) ما بين القوسين زيادة من (ت) وهامش (ش) وهي زيادة توضيحية مهمة يحتاجها

⁽۱۳) سقطت من (ت)

⁽١٤) ما بين القوسين يماثله في (ش) (والله الموفق للسداد).

نهاية النسخة (ص)

تم الكتاب «الفقه النافع» على يد «موسى بن إبراهيم بن عمر - رضي الله عنه ١٠٠ وجهه الله في دينه (ووفقه للخيرات بمنه وفضله)(١)، وألحقه بأسلافه، ورزقه السعادة في الدراين، وثبته على مذهب أهل السنة والجماعة. صبيحة يوم الثلاثاء وهو [اليوم](٢) الآخر من شهر رجب الفرد سنة سبع وتسعين ومتمائة، والله أعلم.

"قوبل بنسخة قرأت على المصنف فصح بقدر الوسع والطاقة وقي آخره كلمات غير واضحة كأنها اسم المقابل.

نهاية النسخة (ش)

تمت «النافع» بعون الله _ تعالى _ وحسن توفيقه وبمنه على يد العبد الفقير الراجي رحمة ربه الغني القدير: حسن بن محمد بن حسن _ عفى الله عنه _ وعن مالكه، وعن الناظر فيه .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم؟.

نهاية النسخة (ت)

وقد اختتم الناسخ لهذه النسخة بخاتمة طويلة لم ترد في أي نسخة أخرى من نسخ الفقه النافع التي اطلعت عليها وهي في حدود ثلاث صفحات. فلعل الناسخ استحسنها ونقلها عن مقدمة كتاب آخر للمؤلف حيث ورد فيها اسمه وجاء فيها: قالحمد لله الكريم، المفضل العظيم، المجزل اللطيف، المكرم الرؤوف، المنعم ذي الجلال والإكرام والكمال والإنعام، أطفح _ [أي ملاء] - العالم دلائل وجلائل وغرائب وعجائب. . . ». وفي الصفحة الأخيرة في الجزء

ما بين القوسين تكرر سهواً من الناسخ.

⁽٢) هنا سقط بمقدار كلمة ولعلها ما أثنتاه.

الأيمن منها طمس كبيرة ويفهم من بعض الكلمات الطاهرة أنه دعاه وجاء فيه:

الم منها طمس كبيرة ويفهم من بعض الكلمات الطاهرة أنه دعاه وجاء فيه:
إلى سبيل الرشاد... ثم الكتاب بحمد الله وحسبي... وصلى الله علي سيدنا محمد وآله أجمعين... وذكر فيه الناسخ تاريخ نسخ المخطوط وجاء فيه:
الله الله ـ عشية الجمعة السابع من... سنة سبع وتسعين وستمانة الله ... الفقير إلى الله ـ تعالى ـ أحمد بن...

دوصلى الله على سبدنا محمد... والحمد لله رب العالمين، وفي نهاية الصفحة وبعد فاصل وضعه بنقاط ثلاثية كتب عبارة من سطوين فيها أيضاً طمس أظن أنها تفيد مقابلة النسخة بأخرى لزبادة توثيقها وجاء فيها.

وكتبته وحسنته وقلت في نفسي صححته. . . تصحيف فأصلحته.

فهرس الموضوعات

كتاب الرجوع عن الشهادات ١١٧٩
كتاب الدعوى المعالم
كتاب الإقرار المسام ١٢١٥
كتاب الوكالة١٢٣٣
كتاب الكفالة
كتاب الحوالة
كتاب الصلح
كتاب الرهن
كتاب المضاربة
كتاب المزارعة
كتاب المساقاةكتاب المساقاة
كتاب الشرب وإحياء الموات . ١٣٠٥
كتاب الأشربة١٣١٣
كتاب الإكراه



لِلإِمَامْ مَا صِرُ الدِّينَ أَنِي القَاسِمْ مُحَدِّبْن يُوسُف الْحِسَني السِّمَ قَنْيُ

دراستة وَتحقيق د ، إراهِيم بن محمد بن إراهيم العَبُودِ الاستاذ المساعد بقسم الثقافة الإسلامية كلية التربية -جامعة الملك سعود

الفهسارس

Opringital





الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية فهرس الأحاديث فهرس الآثار فهرس الآثار فهرس تراجم الأعلام والمترجم لهم فهرس الكتب الواردة فهرس الأماكن والبلدان الواردة فهرس القبائل والبطون الواردة فهرس المصادر والمراجع المخطوطة فهرس المصادر والمراجع المطبوعة فهرس المجمل للكتب والأبواب فهرس الموضوعات المفصّل

فهرس الآيات القرآنية

رقمها	الآبة	رقم الفقرة	1
	سورة الفاتحة		
٧	وَلَا ٱلصَّهَآ لَيْنَ	٥٥	١
	سورة البقرة		
44	هُوَ الَّذِي خَلَقَ كَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَكِيبِكَا	٩٨٥	*
2.5	أَتَأْمُهُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِ وَتَغْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ	٥٧	٣
٧٢	أَن تَذْبَعُوا بَقَرَةً	748.701	ŧ
110	فَأَيْنَمَا نُولُوا فَشَمَّ وَجَهُ اللَّهِ	A7 601	٥
10.	وَجَيْثُ مَا كُنتُدْ فَوَلُواْ وُجُومَكُمْ شَطْرَةٍ	97 624	٦
101	فَلَا جُنَاحُ عَلَيْهِ أَن يَطَّوِّفَ بِهِمَأ	771	٧
۱۷۸	كُنِبَ دَيْنِكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْعَنْلَيْ	1110,111.	٨
۱۷۸	هُمَنْ عُنِيَى لَهُو مِنْ أَضِهِ شَيْءٌ	1178	4
	فَمَن كَاتَ مِنكُم مِّيعِنْنَا أَوْ عَلَىٰ سَفَى فَسِـدَّةٌ مِّنْ	18133813	1+
148	أيَّادٍ أُخَرُّ	140 61 + 0	
148	وَعَلَ ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ	TAI	11
۱۸۰	وَلِتُحْفِلُوا ٱلْمِدَّةَ وَلِتُحَيِّرُوا آلَّهُ عَلَى مَا هَدَىٰكُمْ	118	11
	فَالْتَنَ نَشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَنَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا	144 * 144	15
	وَاشْرَبُوا حَقَّ يَثَبَيَّنَ لَكُو الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ		
۱۸۷	ٱلأَسْرَدِ مِنَ الْفَتْجِيُّ ثُدَّ أَيْشُوا السِّيامَ إِلَى ٱلَّيْسِيُّ		
144	وَلَا تُبْنِيْرُوهُنَّ وَأَنشُر عَنكِفُونَ فِي ٱلْمُسَّحِدِ	197.191	18

رقمها	الآية	رقم الفقرة	۴
198	مَنَن ٱغَنَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱغْنَدُواْ عَلِيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْنَدَىٰ عَلَيْكُمْ	787,777	٠
	لَمَنَّ كَانَ مِنكُم مَّرِيعِتُنا أَوْ بِهِ: أَدَى ثِن زَأْسِهِ. فَعَدْيَدٌ ثِن	777,770	17
197	مِيَادِ أَوْ مَدَدَةَ إَوْ نُسُكٍّ		
197	فَإِنْ أَسْعِيرَتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْمَدَيُّ	757	۱۷
	فَمْنَ لَيْمَ يَجِدْ فَصِيبَامُ نَلْنَذَةِ أَبَامٍ فِي لَلْحَجّ	Y0 .	١٨
197	فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُونَ وَلَا حِدَالَ فِي ٱلْحَجَّ	۸۲۲	19
7+7	وَآذَكُرُواْ اللَّهَ فِي أَيْمَامِ مَعْمُدُولَاتُ	119	٧.
177	وَلَا لَنكِحُوا ٱلْمُشْرِكَاتِ حَنَّىٰ يُؤْمِنَّ	777	Y 1
777	فَأَعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَاءَ فِي ٱلْمَحِيضِ ۗ وَلَا نَفْرَابُوهُنَّ حَتَّى يَطَّهُمْزَنَّ	, ۲۷, ۸, ۲٦	**
		7 87	
770	لَّا يُوَاخِذُكُمُ أَلَّهُ بِاللَّغُو فِي أَيْمَنِكُمْ	7A3	44
777	لِنَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن يُسَايِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشَهُرٍ	T07, P07	3.7
TTV	وَإِنْ عَزَمُواْ ٱلطَّلَاقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ	707	Yo
	وَٱلْكُلَلْقَكُ يُتَرَبِّعُكِ بِأَنْفُسِهِنَّ إلى قوله تعالى	.450.414	Y ٦
AYY	رور بروي برم. ويعولهن أحق روهن	798.70.	
779	ٱلطَّلَقُ مَرَّتَانِ	١٣٩	77
444	فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفَلَدَتْ بِدِيْهُ	777,777	۲۸
۲۳.	فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَّ فَجِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَةُ	107,707	Y 9
***	وَّالْوَلِدَاتُ يُرْمِنِهُنَ أَوْلِنَدُهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ	817,70	۳.
444	وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسُونُهُنَّ بِٱلْمَعْرُونِ	X/3, F73	41
777	وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَالِكَ ۗ	577 s 773	**
	وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَجًا يَتَرَبُّمْنَ بِأَنفُسِهِنَّ	200,797	٣٣
377	أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشَرًا		
	وَلَا جُنَاحَ عَلَيْتُكُمْ فِيمًا عَرَّمْهُ ثُم بِدٍ. مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَاءَ أَوْ	٤٠٦	377
	أَخْنَنُمْ فِي أَنْفُرِكُمْ عَلِمَ أَلِلَهُ أَنْكُمْ سُنَازُونَهُنَّ		
770	وَلَيْكِن لَّا نُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلاّ أَن تَفُولُواْ فَوْلاً مَّصْرُوهَا		
-	وحون د جازموس مِن إد ان سونواجود مساويه		

رقمها	تولاا	رقم الفقرة	
	لَا جُنَاحَ عَلَيْكُو إِن طَلَقَتُمُ ٱلفِيَّاةَ مَا لَمْ نَصْتُوهُنَّ أَوْ	4V7 . V/33	۳٥
	تَغْرِشُوا لَهُنَّ فَرِيضَةٌ وَمُثِعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ فَذَرُهُ وَعَلَى	£ Y 0	
**7	ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُ		
777	مَنَعًا بِٱلْمَعْرُوبِ حَفًّا عَلَى ٱلْمُعْسِنِينَ	۲۸۰	77
	وَإِن طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَسَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَصْتُمْ لَمُنَّ	3772 7772	٣٧
۲۲۷	فَرِيضَةَ فَيْصْفُ مَا فَرُضْتُمْ	PAY	
YTA	وَقُومُواْ لِلَّهِ فَكَنِيْتِينَ	01	۳۸
TYI	إِن تُبْسَدُواْ ٱلسَّكَدَنَاتِ فَيْعِيمًا حِنَّ	700	749
440	وَأَحَلَ ٱللَّهُ ٱلۡمَـٰئِعَ	٧٥٢	ξ.
YA +	وَإِن كَاكَ ذُو عُشَرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةً	119, 4911	13
	فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْتِهِ ٱلْحَقُّ سَلِيهًا أَوَّ ضَعِيغًا أَوْ لَا	1 • AY	73
YAY	يَسْتَطِيعُ أَن يُبِيلُ هُوَ فَلْيُسُلِلَ وَلِيُّهُ بِٱلْسَدْلِ		
YAY	وَأَسْتَقْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن يَجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُكُيْنِ	TOY	24
787	فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَبِّعَيْنِ فَرَجُـلٌ وَٱمْرَاتَكَانِ	471,707	٤٤
77.7	فَرِهَانُ مُقْبُومُهُ *	1.79.1.70	٥٤
	وَلَا تَكُتُمُوا ٱلشَّهَادَةُ وَمَن يَكُنُّمُهَا فَإِنَّكُ مُالِثُمُّ	919	13
747	قَلْبُكُمْ		
FAY	لَا يُكْلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْمَهَا	Y73	٤٧
	سورة آل عمران		
4٧	وَيْلَةِ عَلَى اَلنَّاسِ حِجُّ ٱلْمَيْتِ مَنِ ٱسْتَعَلَّاعَ إِلَيْهِ سَهِيلًا	٥٠٩	£Α
1.4	فَغِي رَجْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَلِلْاُونَ	٤٨٥	٤٩
	سورة النساء		
٣	مُثْنَىٰ وَقُلْنَتُ وَرَبِهُمْ	Y 4 Y	٥٠
٥		1+49.1+47	٥١
11	يُوسِبُكُو اللهُ فِي أَوْلَنُوكُمُ لِلذَّكِّرِ مِثْلُ حَظِ ٱلأُنشَيَعُو	1198.17.7	PY

رقمها	الآية	رقم العلرة	۴
11	لَإِن كُنَّ نِسَالَهُ فَوْقَ ٱقْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ لُلْنَا مَا تُرَكُّ	17.7.17.1	٥٣
	وَإِن كَانَتْ وَحِسدَةً فَلَهَا ٱلِيْصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَجِدِ	1199617.8	٥٤
11	يِنْهُمَا ٱلدُّ دَسُ مِنَا قَرْكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدُّ		
	وَوَرِقَهُۥ أَبُواءُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ لَإِن كَانَ لَهُۥ إِحَوَّ ۚ فَلِأُمِّهِ	17.8.17.7	٥٥
11	السدس.		
11	مِنْ بَعْدِ وَمِسِيَةِ يُوْمَىٰ بِهِنَّا أَوْ دَبِّنِ	1171	٥٦
	وَلَكُمْ مِصْفُ مَا تَكُوكَ أَرْوَجُكُمْ إِن أَرْ يَكُن	1199	٥٧
14	لَهُنُ وَلَدٌ		
١٢	فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌّ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَوَكَّنَّ	17	٥A
	وَلَهُرَى الزُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَكُمْ	17++	04
17	وَلَدُّ		
۱۲	فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا مَرَكُمْ	17	٦.
	وَإِن كَانَ رَجُلُ يُورَثُ كَلَنَةً أَوِ أَمْرَأَةٌ وَلَهُمْ أَخُ	.17.7	71
	أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَرَحِدٍ مِنْهُمَا ٱلسُّدُسُ فَإِن كَانُوٓا	3 - 71 , 0 - 71	
17	أَحُنُرُ مِن ذَلِكَ فَهُمُ مُنْرَكَاءُ فِي ٱلثُّلُثِ		
	وَإِنْ أَرَدُنُّمُ ٱسْيَبْدَالَ زُوْجِ مُكَاكَ زُوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ	777	٦٢
۲.	إخدَائِهُنَّ قِنطَازًا فَلَا تَأْحُذُوا مِنْهُ شَكِيْعًا		
17	وَكَيْفَ تَأْخُذُونَامُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْصُحَتُمْ إِلَىٰ بَعْضِ	YVE	77
**	وَلَا نَنْكِحُواْ مَا نَكُمَ ءَاكَآؤُكُم	PeY	3.5
**	حُرِّمَتْ عَلَيْحَمُمْ أَمُّهَدَعُكُمْ وَبَنَاثُكُمْ	Pot	70
77	وَأَمُّهُنُّكُمُ ٱلَّذِي أَرْضَعَنَكُمْ وَأَخَوَرُتُكُم قِنَ ٱلرَّضَنَعَةِ	7.0.709	77
74	وَأَمْهَاتُ نِسَآبِكُمْ	POY	77
	وَرَبَيْهُ كُمُ ٱلَّذِي فِي خُجُورِكُمْ مِن لِسَكَأَيِكُمُ ٱلَّذِي	704	٨٢
	دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِكَ		
**	مُلَلا جُنَاحٌ عَلَيْكُمْ		

	رقمالفقرة	2.91	رتبها
٦٩	709	وَحَلَيْهِلُ أَبْنَابِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَمْلَئِكُمْ	۲۳
٧.	۲٦.	وَأَنْ تَتَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَكِينِ إِلَّا مَا فَدْ سَلَفَ	ττ
٧١	217.77	وَأَجِلَ لَكُمْ مَّا وَوَآلَة ذَلِكُمْ	۲٤
٧٢	Y91	وَمَن لَّمَ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ ظَوْلًا أَن يَنكِحَ اللَّمْسَنَّةِ	
		ٱلْمُؤْمِنَنْتِ فَمِن مَّا مَلَكُتْ أَيْمَنْكُمْ مِن فَنَيَنْتِكُمْ	
		ٱلْمُؤْمِنَاتِ	د۲
٧٢	107. 170	مَّنَايَةٍنَّ يَشِفُ مَا عَلَى الْمُعْسَنَيْتِ مِنَ الْمُدَابِّ	۲٥
٧٤	PV3, P171	وَالَّذِينَ عَفَدَتْ أَيْمُنُكُمْ فَعَانُوهُمْ نَصِيبَهُمْ	77
٧٥	77	وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ	£1 ⁴
٧٦	14,11,11	أَوْ جَسَانَهُ أَحَدٌ مِنكُمْ مِنَ ٱلْفَالِطِ أَوْ لَنَصْلُمُ ٱلنِّسَانَ فَلَمْ	
		يَحِدُوا مَاكَ فَتَيَسَّمُوا صَعِيدًا لَمَيْهَا	Υ.
٧٧	1111	وَمَا كَاكِ لِمُؤْمِنِ أَن يَقْتُلُ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَانًا	l Y
٧٨	1117.110V	وَمَن قَنْلَ مُؤْمِنًا خُمَاكَا فَنَحْرِيرُ رَقَبَـ قُو مُتَوْمِنَـ فِي	Υ.
٧٩	111.	وَمَن يَقْشُلُ مُؤْمِنُ المُنْعَمِدًا فَجَزَآ وَمُ جَهَنَّمُ	
		المنابدا	۲
۸٠	97	الْمَدْتُ وَاللَّهُ قِيدُمَا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ	٠٣
۸۱	4.8	وَإِنِ أَمْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضَا فَلَا	
		جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُعَلِحَا بَيْهُمَا صُلْحًا	۲A
ΛY	1.18	وَالصُّلُحُ خَيْرٌ	۸۲
۸۳		يَّنَايُّهُمَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَرَّمِينَ بِٱلْفِسْطِ شُهَدَاتَه يِلُو	
		وَلَوْ عَلَىٰ ٱلفُسِكُمْ	10
ΑŁ	**	وَلَن يَغِمَلَ ٱللَّهُ لِلكَلِّغِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا وَلَن يَغِمَلَ ٱللَّهُ لِلكَلِّغِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا	٤١
A0		رَانَ الْحَدُّ فَلَهَا يَشْمُكُ مَا زُكُّ وَلَدُهِ الْحَدُّ فَلَهَا يَشْمُكُ مَا زُكُ	٧٦
77	17.1	وَلَهُ إِنْ كَانَتُنَا الثَّنَدَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُكَانِ مِنَا زَلَهُ	73

رقبه	الآية	رقم الفقرة	٢
	نَانِنَ كَانُوٓا إِخْوَةً يُبَّالًا وَينسَّآهُ فَلِلذِّكْرِ مِثْلُ حَلِّ	17-7	۸٧
۲۷۱	الإنثياني		
	سورة المائدة		
۲	إِلَّا مَا ذَّكَّتُهُمْ	YAF	٨٨
	وَمَا عَلَمْتُ مِ مِنَ ٱلْجَوَائِجِ مُكَلِّينَ ثُعَلِمُونَهُنَ مِمَّا عَلَمَكُمُ ٱللَّهُ	777, 777	٨٩
٤	مَكُمُوا مِنَا أَسَكُنَ عَلَيْكُمْ		
- 0	وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الكِلنَبُ حِلٌّ لَكُرْ	9.4.5	٩.
•	وَٱلْخُصَنَتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِنتَبَ مِن قَبْلِكُمْ	777	41
	يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا فُمَنَّمَ إِلَى ٱلمَسَالَوَةِ	4.1.1	97
1	فأغسِلُوا وُجُوهَكُمْ		
· 1	وَإِن كُنْتُمْ جُنْبًا فَأَظُهُرُواْ	٧	9.1
1	أَوْ جَآةَ أَحَدُ يَسَكُم مِنَ ٱلعَالِطِ	٦	4 :
•	إِنَّمَا جَزَاؤًا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي	٥٦٠	٩
**	ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَـنَّلُوٓا أَوْ يُصَكِلُوٓا		
۲۲	أَوْ تُفَسَطَّعَ أَيْدِيهِ مِ وَأَرْجُلُهُم مِنْ خِلَافٍ	000	٩
٣٨	وَالسَّادِقُ وَالسَّادِقَةُ فَاقْطَ عُوٓا أَيْدِيهُ مَا	0 2 0	٩
٤٥	أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ	1117	٩
٤٥	وَٱلمِيْسَنَّ بِٱلمِيْنِ	117+	٩
٤٥	وَٱلْجُرُوحَ قِعَدَاصٌ	1119	1.
۸۹	وَلَكِن بُوَالِنِدُكُم بِمَا عَفَدتُمُ ٱلْأَبْدَنَ لَى كَفَنْوَنْهُم	2A3 4 AA3	١.
•	فَكُفَّانُونَهُۥ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَكِكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا	£A9 , £9 ,	1.
۸۹	نَّطْمِتُونَ أَهْلِيكُمْ أَو كِسْوَتُهُمْر		
A9	أَدْ تَحْدِيرُ دَفَهُو	2/1	
A4	فَصِسِيَامُ ثَلَثِكُوَ أَيَّارٍ	१९०	1.
۹.	۳۰۰۰ بر م فاجینیوه	٨٢٠١	. 10

رتبها	الآية	رقم الفقرة	
45	لْيَبْلُونَكُمُ أَلَفُهُ مِثْقَ وِ مِنَ الصَّبْدِ نَنَالُهُ الَّذِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ	777	1.7
90	لَا نَقْتُلُواْ الْعَبِيدُ وَأَشَمُ حُرْمٌ	7779	1.4
۵۹	وَمَن قَنَلَةً مِنكُمُ مُتَعَيِّدًا فَجَزَآهُ مِثْلُ مَا قَنَلَ مِنَ ٱلثَّعَدِ	377, 777	1.4
90	بَعْكُمُ بِهِ. وَوَا عَدُّ لِي يُعَكُمُ مَدًّا بَدِلِخُ ٱلكَفْتِةِ	70	1 . 9
90	أَوْ كُفُنَرَةٌ طَعَنادُ مُسَكِكِينَ أَزْ عَدْلُ ذَلِكَ حِسْيَامًا	770	114
1.7	أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ عَيْرِكُمْ	979	111
	سورة الأنعام		
171	وَلَا تَأْكُلُواْ مِنَّا لَوْ يُتَّكِّرُ ٱسْدُ اللَّهِ عَلَيْهِ	۷۸۲	117
177	أَوْ مَن كَانَ مَيْدًا فَأَحْبَيْنَهُ	7.4	117
120	أَوْ لَحْمَ خِنزِرِ فَإِنْهُ رِجْتُ	Y * * £ 1 Y	118
	سورة الأعراف		
۳۱	يُدَين مَادَمَ خُدُوا زِينَتُكُرْ عِندَ كُل سَيجِدِ	٤٧	110
	قُلْ مَن حَرَّمَ زِينَـةَ ٱلْغَهِ ٱلَّذِي ٱلْحَرَّجَ لِهِيَادِهِ. وَٱلطَّيْبَاتِ مِنَ	171V (E+0	117
٣٢	ٱلرِّزْفِ	77.	
٨٥	وَٱلْمَلَدُ ٱلطَّيْبُ مِغَرَّجُ نَبَاتُهُ مِإِذَنِ رَبِّهِ	١٧	117
10V	وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِدُ ٱلْخَبْهِثَ	VPF	114
	سورة الأنفال		
٤١	وَٱعْلَمُواْ أَنْمَا غَيْمَتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَكُمْ	oAo	119
٤١	وُلَدِي ٱلْفُرِّينَ ۚ	04.	17.
٨٥	وَإِنَّا غَمَافَتَ مِن قَوْمِ خِيَالَةً فَأَيُّذً إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاةٍ	٥٧٨ ، ١٩٥	111
۷o	وَأُولُوا الْأَرْحَارِ بَعْنُهُمْ أَوْلَىٰ يَبَعْضِ فِي كِنْبِ اللَّهِ	1714	
	سورة التوبة		
٥	وَالْمُنْدُولُ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَثْتُوهُمْ	770	177
Y 4	تَنظِوا الَّذِيكُ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِٱلِدِّمِ الْآخِرِ	977	371
	124		

رقمها	١٧٤	رقم الفقرة	٢
79	حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدِ وَهُمْ مَسْخِرُونَ	7.40	170
£1	أمف رُوا خِفَامًا وَثِقَ الْا	750	177
7.	لِلَّهُ قَرَآءِ وَالْسَكِينِ	171	177
7.	وَٱلْمُؤَلِّغَةِ فُلُومُهُمْ	171	AYA
۸٤	وَلَا شُمَالِ عَلَىٰ أَحَدِ يَنْهُم مَّاتَ أَمَارًا	۳۸۸	179
91	مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَهِيسِلَّ	74.0	17" •
١٠٨	فِيهِ بِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَنَظَهُ رُواْ	44	171
•	وَلَا يَطَعُونَ مَوْطِئًا يَفِيظً ٱلْكُفَّارُ وَلَا يَنَالُونَ	070	188
17.	مِنْ عَدُقِ نَتِلًا		
	سورة يوسف		
٧٢	وَلِمَن جَآةَ بِهِ، حِمْلُ بَعِبِرٍ وَأَنَا بِهِ. زَعِيدٌ	11	144
91	نَـاْلَلُهِ لَقَدْ ءَافَرَكِ ٱللَّهُ عَلَيْدِينَا	٤٨٦	377/
	سورة إبراهيم		
Y 0	تُوْقِ أُكُلَهَا كُلُّ حِينٍ	٥١٠	140
	سورة النحل		
٨	وَٱلْخَيْلَ وَالْبِعَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِنَرْكَبُوهَا وَزِينَهُ	799	177
,,	وَهُوَ الَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْحَكُمُوا مِنْهُ لَحْمًا	0 - 1	۱۳۷
18	طَرِيًّا		
	وَيَنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَنْنُنَا	11	ነ ነቸሉ
۸٠	انَّ اللَّهُ يَأْشُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْهِضَيْنِ إِنَّ اللَّهُ يَأْشُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْهِضَيْنِ	911 (4.1	۱۳۹
۹.	َ وَلَا نَشْغَرُواْ بِمَهْدِ اللَّهِ نُمَنَّا قَلِيلًا وَلَا نَشْغَرُواْ بِمَهْدِ اللَّهِ نُمَنَّا قَلِيلًا	٤٨٢	٧ ١٤٠
90	و مساور بِهه مِن المَّدِّ الْمُوْانَ فَاسْتَعِدْ بِاللَّهِ مِنَ النَّسْطُانِ الرَّحِيدِ	٥	۱٤۱ ع
1.7	على التي العربية المعالم المستعد بالله من الشيطان الرَّجِيمِ المُستعدد بالله من الشيطان الرَّجِيمِ المُستعدد بالله من المستعدد ا	\ • V	۲۱۱۳ م

رقمها	الآبة	رقم الفقرة	
	سورة الإسراء		
10	وَمَا كُنَّا مُعَدِّيهِنَ حَتَّى بَعَثَ رَسُولًا	070	184
, ,	وَكُن أَيْلُ مُطْلُومًا فَقَدْ حَمَلُنَا لِوَلِيْهِ. شُلْطُكَا فَلَا	1110	331
TT.	بِسُرِف فِي ٱلْفَنْدُلِّ		
٥٣	وَقُل لِمِسَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ	191	120
٧.	وَلَقَدْ كُرَّسًا بَيِيّ عَادَمَ	١٢	121
٧٨	أَيْدِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلنَّمْسِ	111	187
	سورة الكهف		
79	سَتَجِدُقِ إِن شَآءُ ٱللَّهُ صَالِرًا	414	١٤٨
	سورة طه		
14.	وَسَيِّعْ بِحَنْدِ رَيِّكَ قَنْلَ طُلُوعٍ ٱلشَّنْسِ	29	184
	سورة االحج		
Y A	فِيَ أَبَادِ مُعْلُومَني	119	10+
44	ثُمَّ لَيُقَضُوا نَصَنَهُمْ وَلْسُوفُوا نُدُورَهُمْ	የተፕ	101
T 9	وَلْمَظَوَّوْوا بِٱلْمَيْتِ ٱلْعَيْسِيقِ	771	107
7" 7	فَكُلُواْ مِنْهَا وَٱلْمُعِمُواْ ٱلْفَالِغَ وَٱلْمُعَنَّزَّ	٧٠٧	۱۹۳
٧٧	يتأيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْخُدُواْ	٥١	108
٧٨	وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِينِ مِنْ حَرَجُ	17	100
	سورة المؤمنون		
٦	إِلَّا عَلَىٰ أَنْوَابِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ فَإِنَّهُمْ	277.277	101
	سورة النور		
٣	ٱلزَّانِيَّةُ وَٱلزَّالِي فَأَجْلِدُوا كُلُّ وَجِيرٍ يِّنَّهُمَّا مِأَنَّةَ جَلَّمْ	.077.07.	100
		077.070	

دقعها	الآبة	م رقمالفقرة
	وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُعْصَلَتِ ثُمَّ لَرَ بَأْتُواْ بِالْرَيْمَةِ شُهَنَّاءَ فَٱخْلِينُوهُرْ	AOT FATIVEO
£	شُكِينَ جَلَاةً	٥٣٧
£	وَلَا نَفَيْلُوا لِمُنْهُ مُهَدَّةً أَنْكُمْ اللَّهُ مُهَدَّةً أَنْكُمْ اللَّهُ مُهَدَّةً أَنْكُمْ أَنْكُمْ	901 330, 778
5	إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ	17.
	وَالَّذِينَ يَرَمُونَ أَزَوَجَهُمْ وَلَرْ يَكُن لَمَمْ شُهَدَاتُهُ إِلَّا أَنْشُتُعْ	171 017
٦	فَشَهَدَهُ أَحَدِهِ لَرَبَعُ شَهَدَتِ فِاللَّهِ	
14	لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبِعَةِ شُهَدَآءً	97+ 177
17	فَإِذْ لَمْ يَأْنُواْ بِٱلنُّهُمِّدَاْءِ فَأُوْلَئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ ٱلكَدِيُّونَ	070 \77
·	وَلَا يُبْدِينَ زِينَتُهُنَّ إِلَّامًا ظَلْهَ رَينُهَا	3 F/ A3 , TYF ,
41		777
۳۳	فْكَانِبُوهُمْ إِنْ عَلِيْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا	17. 170
71	لِيْسَ عَلَى ٱلْأَعْدَىٰ حَرَجٌ	751 750
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		
	سورة العنكبوت	975 177
1.5	فَلَيْكَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِنَّا خَسِينَ عَامًا	415 111
	سورة الروم	
۱۷	فَسُبُحَانَ اللَّهِ حِينَ تُسْتُونَ وَعِينَ تُصْبِحُونَ	۱۵۷ ۱۵۷
	سورة لقمان	
١٥	وصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنِيَا مَعْرُونَا	AF1 073
10	وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْسُارِ بَنْفُهُمْ أَوْلَكَ بِبَعْضِ فِي كِتَنْبِ	PF1 PV3
	اَللَّهِ	
٦		
	سورة الأحزاب	
	فَلَمَّا فَضَىٰ رَبِّدٌ يَنْهَا رَطَّوُا زَوْجَنَّكُهَا لِكَىٰ لَا يَكُونَ	709 14.
	عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَيَّ فِي أَزْفَجِ أَدْعِيَآيِهِمْ إِنَا قَضُوْا	
۳۷	وتُهُنَّ وَجُلَّا	
1 (

رثمها	الآية	رقماللفرة	-
٥٠	حَالِمَكَةً لِّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِينُ الْمُ	AFY	۱۷۱
	سورة الصافات		
1.7	وَفَدَيْنَهُ بِنَيْجِ عَظِيمِ	198,701	177
	سورة الزخرف		
7.7	إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِي وَهُمْ يَمْلَمُونَ	378	174
	سورة محمد		
\$	فَإِمَّا مَنَّا بَعَدُ وَإِمَّا فِلَـآهُ	OVT	175
	سورة الفتح		
17	مُعَنَيْدُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ	7.7	۱۷۵
	سورة ق		
44	وَسَيِّحْ بِحَسْدِ دَيْكَ فَلَلَ طُلُوعِ ٱلشَّسْسِ	٣٩	171
	سورة الواقعة		
٧٩	لَّا يَمَشُهُ إِلَّا ٱلْمُطَهِّرُونَ	Y ٦	177
	سورة المجادلة		
	وَٱلَّذِينَ يُظَنِّهِرُونَ مِن لِسَآيِهِمْ ثُمَّ بَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ مَنْحْرِيرُ	٠٧٣،٤٧٣،	۱۷۸
٣	رَقَبَةٍ مِن قَدَلِ أَن يَتَمَاَّشَأْ	۵۷۲،۴۷۳	
	the state of the s	٩٨٤	
٤	خَسَنَ لَمْ بَعِيدُ فَعِيبَامُ شَهْرَيْنِ شَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاَّسَأَ	* V0	179
٤	فَنَ لَرْ مَنْ عَلِمْ فَإِلْمُعَامُ سِنِينَ مِسْرِكِمُنَّأَ	٥٧٣٤،٣٧٥	14.
		٣٨٣	
	سورة الحشر		
	مَا فَطَعْشُم مِن لِينَةِ أَوْ زَكَتُسُومًا قَآيِمَةٌ عَلَىٰ أُمُولِهَا	٥٢٥	141
0	فَيْهِ إِذِنِ ٱللَّهِ		

رثمها	الآية	وقم الفقرة	
V	لَا يُكْلِفُ اللَّهُ لَقَدًا إِلَّا مَا ءَائِنَهَا ۚ	£47	190
	سورة التحريم		
1	يَكَأَنُّهُا ٱلنِّي لِدَ نَحَرِّمُ مَا أَحَلُ ٱللَّهُ لَكُ	295	197
۲	مَدّ مَرْضَ ٱللَّهُ لَكُور غَيلَةَ أَيْسَكُمُّ	895	197
	سورة الجن		
14	وَأَنَّ ٱلْمُسَنَجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ اللَّهِ أَحَدًا	٧٣١	194
	سورة المزمل		
۲.	فَأَفْرَءُواْ مَا يَبُسُرُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ	70,01	199
	سورة المدثر		
٣	وَرَمُّكَ فَكَيْرَ	٥١	۲
ŧ	وَيُهَابِكُ فَطُغِرُ	44	***
	سورة الشرح		
A cV	هَإِدَا فَرَعْتَ فَأَمْسَبُ وَلِكَ رَبِّكَ فَأَرْغَب	7.7	7 • 7
	سورة العلق		
1 9	ٱرْمَيْتَ ٱلَّذِي يَنْعَنِّى عَدًا إِنَا صُلَّحَ	110	۲.۳
	سورة البينة		
	وَمَا أُمِرُوا إِلَّا إِنْعَبُدُوا اللَّهَ تُخْلِصِينَ لَهُ ٱللِّذِينَ خُنَفَاتَهُ	121	4 • 8
٥	رَثْقِيمُوا ٱلفَسَلَوٰةَ وَيُؤْتُوا ٱلزَّكَوْةَ وَدَالِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ		
	سورة الكوثر		
۲	نَصَلِ لِرَيِكَ وَٱخْصَرَ	197,387	Y . 0

فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الفقرة	ľ
أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم.	۲3	١
أبغني أححاراً أستنفض بها .	۲۷	۲
أتموا صلاتكم فإنا قوم سفو	3 • 1	٣
أتؤذيك هوام رأسك يا كعب؟ فقلت: نعم. قال علي الم	777	٤
إحلق رأسك		
[لما نزل قوله - تعالى - ﴿ فسبِّح باسم ربك العظيم ﴾ قال -	09.07	٥
ﷺ] اجعلوها في ركوعكم		
أحلت لنا ميتتان ودمان، الميتتان الحوت والجراد،	٧٠١	٦
والدمان الكبد والطحال.		
أخروهن من حيث أخرهنّ الله .	٧٠ ، ٦٩	٧
ادرؤوا الحدود ما استطعتم.	٥١٧	٨
أذى رسول الله - ﷺ - أربع ركعات عند زوال الشمس.	٨٣	٩
أدوا عن كل حر أو عبد صغير أو كبير نصف صاع من بر أو	۸۶۸	10
صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر.		
أدوا عمن تمونون.	179	11
إذا اختلف البيعان تحالفا وترادا.	477	11
إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بعد أن تكون يدا بيد.	30Y LYOE	12
إذا أذنت فترسل وإذا أقمت فأحدر.	٤٤	1.8
اذا استقظ أحلك معتبيناه في معالم	77 . 77	10
إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس بده في الإناء حتى يغسلها.		
	٨	17
إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة وجب العسل أنزل أو لم ينزل.		
.0)-		

الحديث	رقم العقرة	٢
[لقوله - بطلة - لرجل من الأنصار كان يغبن في البياعات]	٥٢٧	۱۷
إدا بايعت أو اشتريت قل ها ولا حلابة .		
إذا يلغ الماء شؤون رأسك أجزأك.	٧	1.4
إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتل.	٨	19
إذا خرح الإمام يوم الجمعة فلا صلاة ولا كلام.	115	۲.
إذا رأيتم من هذه الإفزاع شيئاً فارغبوا إلى الله-تعالى-بالدعاه.	171	11
إذا سجدت فدعم راحتيك.	٥٨	77
إذا شك أحدكم في صلاته ولم يدر اثلاثاً صلى أم أربعاً	41	**
فليتحر الصواب وليبن عليه.		
إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما المسجد فصليا معنا فإنها	VY	3.7
لكما سبحة.		
إذا قال الإمام ﴿ولا الضالين ﴾ فقولوا ﴿آمين ﴾ فإن الإمام	00	70
يقولها والملائكة بقولون فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة		
غفر له .		
إذا قلَّت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك.	٧٥	Y ٦
إذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها.	/ £ \	YV
إذا رقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة.	۸۳۷	۲۸
إذا رقع الذباب في طعام أحدكم فامقلوه ثم انقلوه فإن في	11	44
أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء.		
اذبح شاة نسكاً أو صم ثلاثة أبام أو أطعم سنة مساكين.	777	۳.
الأذنان من الرأس.	٤	71
أربع إلى الإمام منها إقامة الحد.	oYY	44
استحلف خمسين رجلاً حين وجد القتيل بين أظهرهم بالله	309110111	44
ما قتلوه ولا علمتم له قاتلاً.	1104	
استشرفوا العين والأذن.	۷٠٥، ۲٤٨	72
استغفر الله و لا تعد حتى تكفر .	177, 077	40
استعرابه ود عداحي معر . أسرعوا بالجنازة فإن تك صالحة فخير تقدمونها إليه وإن	144	77
ا مراعوا بالجنارة فإن لك طناعجة فحير لقد موقه إليه وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم.	* 1	
بك سوى دلك فسر تصعوله من رقابهم.		

٢٧ ٢٧ المفروا بالفحر فإنه أعظم للأجر . ٢٥ أعتها ولدها . ٢٥ الأعمال بالنيات . ٢١ ١٧٢ [لأن النبي - الله عن الله اليوم . ٢١ ١٧٢ أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم . ٢١ أفصل الأعمال أحمزها . ٢١ ١٨٧ [قال - الله الأعمال أحمزها . ٢١ أفصل الأعمال أحمزها . ٢١ أفصل الأعمال أحمزها . ٢١ المر ١١١١ ألا إن قتيل خطأ العمد قتيل السوط والعصا . ٢١ ١١٢٩ المر إلا إلى يوم المحمو الأهلية وخيلها وبغالها حرام إلى يوم القيامة . ٢١ ١٢٢ المر ١٤١ ألا إن مكة حرام من حرام الله ـ تعالى ـ لا تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار أم عادت حراءاً . ٢١ ١٧١ ألا يوطأ الحبالي حتى يضعن حملهن . ٢١ الا من أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم . ٢١ الموز الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر . ١١ أموت أن أسجد على صبعة أعضاء . ١١ أموت أن أسجد على صبعة أعضاء . ٢١ أموت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عموا مني دماءهم وأموالهم . ٢٥ ٢٥ ١٠ إذا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه غيري فأنا منه بريء . ٢١ أن أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه ضعاء . ٢١ أن أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه ضعاء . ٢١ أن أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه ضماتها . ٢١ أن أطب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا الأملاء فكلوا الأملاء من كسبه فكلوا الأملاء فكلوا الأملاء من كسبه فكلوا الأملاء فكلوا الأملاء فكلوا الأسلاء فكلوا الأملاء فكلوا الأملاء فللوا الله فكلوا المرحل من كسبه فكلوا الأملاء فكلوا المرحل من كسبه والأولى مرحل المركلة على المرحل من كسبه فكلوا المركلة المر	الحديث	رقم الفقرة	r
 ٣٨ ٥٥٥ الأعمال بالنبات. ١٧٢ الأعمال بالنبات. ١٧١ النبي والله السودة بنت زمعة]: اعتلى ثم راجعيها. ١٧٢ اغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم. ١٧٢ اأخوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم. ١٨٧ المسألة العمال أحمزها. ١٨٧ المسألة العملة وحفصة، وكاننا صائمتين متطوعتين أفطرتا]: اقضل خطأ العمد قتيل السوط والعصا. ١١٣٩ ١١٢١ ألا إن قبيل خطأ العمد قتيل السوط والعصا. ١١٣٩ ١١٢١ ألا إن مكة حرام من حرام الله _ تعالى _ لا تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد العلى يوم ولا تحل الأحد الله يوم عادت حراماً. ١٧٤ ١٢١ ألا لا يوطأ الحبالي حتى يضعن حملهن. ١٨٧ المن ضحك منكم قهقة قليعد الرضوء والصلاة جميعاً. ١٤٠٧ ألا من ضحك منكم قهقة قليعد الرضوء والصلاة جميعاً. ١٢٠٧ أمرت أن أمت الخلى المناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصوا مني دماءهم وأموالهم. ١٥٠ ١٢٠ أخنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه غيري فأنا منه بريء. ١٤٠٧ أن أطلب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا المناس حتى من كسبه فكلوا المناس حتى من المرت في المناس على المناس عمل عملاً وأشرك قبه صماتها. 	أسفروا بالفحر فإنه أعظم للأجرء		
و الأعمال بالنبات. و الأنالنبي علية اللهودة بنت زمعة]: اعتدي ثم راجعيها. و الإن النبي علية اللهودة بنت زمعة]: اعتدي ثم راجعيها. و المحمل الأعمال أحمزها. و أفصل الأعمال أحمزها. و أقال تلكة لعائشة وحفصة، وكاننا صائمتين متطوعتين أقطرتا]: اقضيا يوماً مكانه. و أقضل الإن تقبل خطأ العمد قتيل السوط والعصا. و المحمر الأهلية وخيلها وبغالها حرام إلى يوم القيامة. و القيامة. و لا تحل لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراماً. و لا تحل لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراماً. و المحمر الأهلية يومه ومن لم يأكل قليصم. و المحمر الأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر. و المحمر الأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر. و أمرت أن أسجد على صبعة أعضاء. و المرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأعوالهم. و المحمد المنه بريء. و المحمد المناه واللهما. و المحمد المناه واللهما. و المحمد المناه والمناه واللهما. و المحمد المناه والمناه والمناه واللهما. و المحمد المنا المحمد على معمد أو أشرك قيه غيري فأنا منه بريء. و المحمد المناه واللهما.		\$00	TA
الإسلام المناف	الأعمال بالنيات.	٥	79
افصل الأعمال أحمزها . القال - بقالة لها المحدة وكاننا صائمتين متطوعتين أفطرتا] : اقضيا يوماً مكانه . القرامة الإن قبل خطأ العمد قبل السوط والعصا . القرامة القرامة الإن لحوم الحمر الأهلية وخيلها وبغالها حرام إلى يوم القيامة . القيامة . القيامة . القيامة . ولا تحل لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراما . الا يوطأ الحبالي حتى يضعن حملهن . الا من أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم . الا من ضحك منكم قهقهة فليعد الرضوء والصلاة جميعا . الموزا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر . الموزا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر . الموزا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر . الموزا الفرائض بأهلها عمر عمله . الموزا أن أسجد على صبعة أعضاء . الموزا أن أعتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عبري . الموزا أنا أغنى المشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه غيري فأنا منه بريء . الموزا الناس حتى ية ولوا الله ، قال :] إذنها عسماتها . الموزا أن أطب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا .	[لأن النبي عِينية _ فال لسودة بنت زمعة]: اعتدي ثم راجعيها.	771	٤٠
الفطرة المناسبة وحفصة، وكانتا صائمتين متطوعتين أفطرة التقييا يوماً مكانه. الفطرة التقييا المحدود الأهلية وخيلها وبغالها حرام إلى يوم التيامة. القيامة. القيامة. القيامة المناسبة المناسبة وخيلها وبغالها حرام إلى يوم القيامة. القيامة الايوم الحدود الأهلية وخيلها وبغالها حرام إلى يوم ولا تحل الأحد تبلي ولا تحل لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراما. الايوم الحال الحيالي حتى يضعن حملهن. الايوم الحيال الحيالي على يضعن حملهن. الامن أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم. الامن أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم. المناسبة الم	اغتوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم .	177	٤١
افظرتا]: اقضيا يوماً مكانه. الإن تعيل خطأ العمد قبيل السوط والعصا. القيامة. القيامة. القيامة. القيامة على الله الله الله المحل الأهلية وخيلها ويغالها حرام إلى يوم القيامة. القيامة على الإن مكة حرام من حرام الله العالى الأحد قبلي ولا تحل لأحد قبلي عامة من نهار شم عادت حراماً. الإلا يوطأ الحبالى حتى يضعن حملهن. الامن أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم. المحل الأمن أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم. المحل المن أحل الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر. الحقرا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر. المرت أن أسجد على صبعة أعضاء. امرت أن أحت أن أسجد على صبعة أعضاء. المحلوا مني دماءهم وأموالهم. عصموا مني دماءهم وأموالهم. المول الله قال:] إذنها غيري فأنا منه بريء. المحات المن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا الله فكلوا المحل من كسبه فكلوا الله فكلوا الله فكلوا الله فكلوا الله فكلوا الهوا في فكلوا الله فكلوا المول الله فكلوا الهوا في فكلوا المول الله فكلوا المول		۸۳	73
إلا التوامة وخيلها وبغالها حرام إلى يوم العماد قتيل السوط والعصا . 198 199 199 199 199 199 199 199 199 199	[قال ﷺ لعائشة وحفصة، وكانتا صائمتين متطوعتين	۱۸۷	23
القيامة. القيامة وخيلها وبغالها حرام إلى يوم القيامة وخيلها وبغالها حرام إلى يوم القيامة والقيامة ولا تحل الأون مكة حرام من حرام الله - تعالى - لا تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراماً ولا تحل ألحبالي حتى يضعن حملهن والا ألا لا يوطأ الحبالي حتى يضعن حملهن والا ألا لا يوطأ الحبالي حتى يضعن حملهن والا من أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم والا من أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم والعقوا النوائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق والقراعان والمنافق المنافق المنافق المنافق والمنافق والمنافق المنافق والمنافق والنافق	أفطرتا]: اقضيا يوماً مكانه.		
القيامة. ولا تحل لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراماً. ولا تحل لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراماً. ولا تحل لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم الا يوطأ الحبالي حتى يضعن حملهن. الا يوطأ الحبالي حتى يضعن حملهن. الا من أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم. الا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعاً. الحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر. الموت أن أسجد على سبعة أعضاء. المرت أن أسجد على سبعة أعضاء. المرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم. النا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه غيري فأنا منه بريء. وماتها. الناطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا	ألا إن قتيل خطأ العمد قتيل السوط والعصا.	111139711	٤٤
٢٤١ (٢٢١) الا إن مكة حرام من حرام الله - تعالى - لا تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار شم عادت حراماً. ٧٤ (١٩١٩) الله ولا إلى الله ولا إلى الله ولا إلى الله ولا إلى الله ولى الله والله ولى الله والله	ألا إن لحوم الحمر الأهلية وخيلها وبغالها حرام إلى يوم	794	٤٥
ولا تحل لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراماً. الا يوطأ الحبالي حتى يضعن حملهن. الا من أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم. الا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعاً. الحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر. اما يكفيك الوجه والذراعان. امرت أن أسجد على سبعة أعضاء. امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم. عصموا مني دماءهم وأموالهم. الفري فأنا منه بريء. القالت عائشة: إن البكر لتستحي يا رسول الله، قال:] إذنها صماتها. ان أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا	·		
ولا تحل لأحد بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراماً. الا يوطأ الحبالي حتى يضعن حملهن. الا من أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم. الا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعاً. الحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر. اما يكفيك الوجه والذراعان. امرت أن أسجد على سبعة أعضاء. امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم. عصموا مني دماءهم وأموالهم. الفري فأنا منه بريء. القالت عائشة: إن البكر لتستحي يا رسول الله، قال:] إذنها صماتها. ان أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا	ألا إن مكة حرام من حرام الله _ تعالى _ لا تحل لأحد قبلي	181, 181	٤٦
عادت حراماً. الا لا يوطأ الحبالي حتى يضعن حملهن. الا من أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم. الا من ضحك منكم قهقهة فليعد الرضوء والصلاة جميعاً. الحدور الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر. المحقور الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر. الما كفيك الوجه والذراعان. المرت أن أسجد على سبعة أعضاء. المرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم. المرت أن أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه غيري فأنا منه بريء. الما عائشة: إن البكر لتستحي يا رسول الله، قال:] إذنها صماتها.	_		
 الا يوطأ الحبالي حتى يضعن حملهن. الا من أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم. ألا من ضحك منكم قهقهة فليعد الرضوء والصلاة جميعاً. الحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر. أما يكفيك الوجه والذراعان. أمرت أن أسجد على صبعة أعضاء. أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأعوالهم. أن أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه غيري فأنا منه بريء. إن أطب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا 			
۱۸۷ ۱۸۱ ألا من أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم. 189 ألا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعاً. 180 ١٢٠٧ ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر. 180 ١٨٠ ١٠ أما يكفيك الوجه والذراعان. 180 ١٨٠ ١٠ أمرت أن أسجد على صبعة أعضاء. 180 ١٨٠ ١٠ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم. 180 ١٤٩ أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه غيري فأنا منه بريء. 180 ١٤٥ ١٤٥ إن أوالت عائشة: إن البكر لتستحي يا رسول الله، قال:] إذنها صماتها.		217.919	٤v
۱۲۰۷ من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعاً. ۱۲۰۷ من الحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى رجل ذكر. ۱۲۰۷ ما يكفيك الوجه والذراعان. ۱۲۰۷ من ۳۰۰ مرت أن أسجد على صبعة أعضاء. ۱۲۰۷ مرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم. ۱۲۰۷ من الفركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه غيري فأنا منه بريء. ۱۲۰۷ من الله قال:] إذنها صماتها.		۱۸۷	٤A
۱۲۰۷ أما يكفيك الوجه والذراعان. ۱۷ مرت أن أسجد على صبعة أعضاء. ۲۵ مرت أن أسجد على صبعة أعضاء. ۲۵ مرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم. ۲۶ مرت أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه غيري فأنا منه بري. ۲۶ مرت النائل منه بري. ۲۶ مرت الله فالله الله قال:] إذنها صماتها.		7	٤٩
۱۰ ۱۷ ما يكفيك الوجه والذراعان. ۲۰ مرت أن أسجد على صبعة أعضاء. ۲۰ مرت أن أمات أن أسجد على صبعة أعضاء. ۲۰ مرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم. ۲۶ من أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه غيري فأنا منه بريء. ۲۲ م ۲۲۰ الله عائشة: إن البكر لتستحي يا رسول الله، قال:] إذنها صماتها.		14.4	٥.
 أمرت أن أسجد على مبعة أعضاء. أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم. ثانا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه غيري فأنا منه بريء. إقالت عائشة: إن البكر لتستحي يا رسول الله، قال:] إذنها صماتها. أن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا 		١٧	01
 مرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم. عصموا مني دماءهم وأموالهم. أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه غيري فأنا منه بريء. ما أنا أغنى الشرك قائل منه بريء. إن الت عائشة: إن البكر لتستحي يا رسول الله، قال:] إذنها صماتها. إن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا 		۸۵، ۳۷	٥٢
عصموا مني دماءهم وأموالهم. 789 مع أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك فيه غيري فأنا منه بريه. 770 مم الله عائشة: إن البكر لتستحي يا رسول الله ، قال:] إذنها صماتها.			٥٣
 انا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً وأشرك قيه غيري فأنا منه بريه. عيري فأنا منه بريه. اقالت عائشة: إن البكر لتستحي يا رسول الله، قال:] إذنها صماتها. إن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا 			
غيري فأنا منه بري. غيري فأنا منه بري. (قالت عائشة: إن البكر لتستحي يا رسول الله، قال:] إذنها صماتها. (قاطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	729	٥٤
 ٢٦٥ ٥٥ مهم الله عائشة: إن البكر لتستحي يا رسول الله ، قال :] إذنها صماتها . ١٥٥ من كسبه فكلوا إن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا . 			
صماتها. ان أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا	•	770	٥٥
٥٦ ٢٨٨ إن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا		, , ,	
والمن المسلم المرجل المن حسبة وإن وللاه من حسبة فكلوا	-	£ who A	A~
من أكساب أولادكم إذا احتجتم إليه بالمعروف	إن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا	177	0 1
	من أكساب أولادكم إذا احتجتم إليه بالمعروف		

الحديث	رقم الفقرة	
إن لله حرم عليكم غسالة أوساخ الناس وعوضكم خمس	דרו	٥٧
لخمس من الغنيمة .		
إن الله ـ تعالى ـ زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصلوها ما بين	{ }	۰۸
العشاء والفجر.		
إن الله كتب الإحسان في كل شيء فإذا ذبحتم فأحسنوا	197	09
الذبحة ,		
إن الله هو المسعر القابض الباسط.	77.	٦.
أنت أحق به ما لم تتزوجي .	P73 , 173	tr
أن امرأة رفاعة الفرضي جاءت إلى السبي ـ ﷺ وقالت: إن	TOT	77
رفاعة طلقني ثلاثاً وتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير		
أنت ومالك لأبيك.	917 .079	77
انحرها واصبغ نعلها بدمها واضرب بها صفحة سنامها	307	٦٤
وخل بينها وبين الناس ولا تأكل أنت ولا أحدمن		
رفقتك.		
أن رجلين اختصما إلى النبي ـ ﷺ في ناقة .	9.1	٦٥
أن رسول الله _ ﷺ على للفرس سهمين ولصاحبه سهماً .	٥٨٧	٦٦
أن رسول الله _ ﷺ كان من أخف الناس صلاة في نمام.	٦٨	٦٧
أن رسول الله _ ﷺ نهى عن السلم في الحيوان.		٦٨
إن صاحبكم تغسله الملائكة .	١٣٥	79
إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وإنما	٧٥	٧.
هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن.		
أن صل بالقوم صلاة أضعفهم وإن اتخذت مؤذناً فلا تأخذ	9	٧١
على الأذان أجراً.	· ·	
_	77 779	٧٢
الإنكاح إلى العصبات. إن لصاحب الحق بدأ ومقالاً.	1.44 6414	٧٣
إن لها أوابد كأوابد الوحش فإن وجدتم من هذه الأشياء	797	٧٤
فاذكروا اسم الله ـ تعالى ـ عليها ثم كلوا.		4
إنما الوضوء على من نام مضطجعاً.	٦	۷Þ

الحليث	رقم النفرة	ſ
إنما بغسل الثوب من خمس: من بول وغائط ودم وقي.	78	٧٦
ومني. إن الله _ تعالى _ تصدق عليكم بثلث أموالكم في أخر أعماركم زيادة على أعمالكم فضعوها حيث أحببتم.	117+	٧٧
أن النبي _ على _ أجاز العمري وأبطل شرط المعمر .	٧٣٤	٧٨
أن النبي_ ﷺ ـ أدى صلاة العيد في وقت صلاة الضحي.	110	٧٩
أن النبي _ ﷺ _ أطعم الجدة السدس .	3 • 71	٨٠
أن النبي - على أمره [أي على ابن أبي طالب] أن يقوم على	707	۸١
بدنه وأن يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها ولا		
يعطى في جزارتها شيئاً.		
أن النبي ـ ﷺ ـ أوجب في العينين الدية .	1171	ΑY
أن النبي _ ﷺ _ أوجب في المذي الوضوء .	٨	۸۳
أن النبي _ ﷺ _ توضأ هكذا .	٥	٨٤
أن النبي _ على - خرج يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة.	114	٨٥
أن النبي _ ﷺ ـ ركب البغلة واقتناها .	177	7.
أن النبي _ على عمن يحلق قبل أن يذبح، فقال: افعل	777	AY
ولا حرج، فما سئل عن شيء يومثذ إلا قال: افعل ولا		
حرج .		
أن النبي _ ﷺ صلى قاعداً والصحابة خلفه قيام.	77	٨٨
أن النبي _ ﷺ قاء فغسل فمه .	7	۸٩
أن النبي - على على الخمر: إن الذي حرم شربها حرم	ATT	٩.
بيعها وأكل ثمنها.		
أن النبي _ ﷺ قال في الضب: أمة مسخت.	197	9.1
أنْ النبي _ ﷺ - قسم للفارس سهمين وللراجل سهماً يوم	٥٨٧	97
بدر.		
أن النبي _ ﷺ _ كان إذا ركع سوى ظهره حتى لو وضع على	70	94
ظهره قدح من ماء لاستقر .		
أن النبي - على عائد العشر من خلايا كان يحميها	17.	4.8

الحديث	رقم الفقرة	
أن البي - على على يجيب دعوة المملوك.	1152 1011	90
أن النبي - على عدد كف العشر الأواخر من رمضان	141	47
حتى توفاه الله .		
أن النبي - عَلَيْهُ - كَفُن في ثلاثة أثواب بيص سحولية .	177	47
أن السبي - ﷺ - كفن ابنته في خمسة أثواب.	179	9.4
أن النبي - ﷺ - لما صلى العيد أقبل عليهم بوجهه وقال:	711	99
أربع كتكبير الجنائز لا تسهو فيهن.		
أن النبي ـ ﷺ ـ مسع على الجوربين .	77	1 * *
أن النبي - ﷺ - مسح ناصيته .	۲	1+1
أن البي _ ﷺ _ نفي هيت المخنث عن مكة.	٥٢٦	1 - 4
أن النبي _ رَبِي من إنهى عن إقعاء كإقماء الكلب.	٧٣	1.4
أن النبي ـ ﷺ ـ نهي عن بيع وشرط .	777	3 - 1
أن النبي - على عن كراء المزارع .	1.08	1.0
أن النبي _ ﷺ _ وادع أهل مكة .	979	107
أنه _ ﷺ قال لعمر حين قال إني أوتر آخر الليل: إنك أنت	23	1.7
القوي الأمين .		
أنه [أي جبريل ـ عليه السلام _] أم النبي _ ﷺ _ فصلى	44	1+8
الظهر في اليوم الأول حين زالت الشمس		
[عن النبي ع ﷺ] أنه أوتر بثلاث.	78	1 . 4
أنه _ ﷺ _ توضأ فغسل وجهه.	٤	11.
[روي عن النبي ـ ﷺ] أنه قتل أم قرنة .	AFO	111
[روي عن النبي _ ﷺ] أنه كان يسلم عن يمينه حتى يرى	77	111
بياض خده الأيمن وعن بساره حتى برى بياض خده		
الأير.		
[روي عن النبي ـ ﷺ ـ] أنه كان يكبر عند كل خفض ورفع	٥٦	115
ويعتمد بيديه على ركبتيه .		
ان هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ـ 選 ـ · · ·	TAV	118
إنههم عن أربعة: عن بيع ما لم تقبض	A+1	110
2 1 6 5 1 2 7 1 2		

الحديث	رقم العقرة	٢
إنهم لن يزالوا معي في الجاهلية والإسلام هكذا. وشبك	09.	117
بين أصابعه .		
إن وجدته قبل القسمة أخذته بغير شيء وإذ وجدته بعد	0.4.\	117
القسمة أخذته بالقيمة .		
الأيم أحق بنفسها من وليها .	171	114
أيما إهاب دبغ فقد طهر .	١٢	119
[أن النبي _ ع الله عنه الله عنه عنه القوم]: بنس خطيب القوم	1.4	17.
أنت ولم يوجد منه إلا قوله: من أطاع الله ورسوله فقد		
رشد ومن عصاهما فق <i>د عوى</i> .		
البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة .	P37	111
بعثت بالحنيفية السمحة السهلة .	٧٧	177
البينة على المدعى واليمين على من أنكر .	980	177
التراب وضوء.	1.6	371
تستأمر النساء في أبضاعهن.	777,777	170
[قال أبو أيوب الأنصاري: قلت يا رسول الله إنك لتدمن	۸۲	177
على الأربع قبل الظهر، قال] تلك ساعة تفتح فيها أبواب		
السماء.		
[لقوله _ ﷺ - لذلك الرجل]: تم على صومك فإنما	179	177
أطعمك الله وسقاك.		
توضأ رسول الله _ ﷺ وضوءه للصلاة غسل رجليه وغسل	٧	١٢٨
قرجه وما أصابه من أذى		
رب رب مصب من الهام	YA	174
على الحصير .		
التيمم طهور المسلم.	۸۱،۲۷	17.
· ·	٧٩	171
نلاث ساعات نهانا رسول الله - رهي أن نصلي فيها وأن		
نقبر فيها موتانا .	٥٣	١٣٢
ثلاث سنن من سنن المرسلين: تعجيل الافطار وتأخير	-1	, ,
السحور ووضع اليمين على الشمال تحت السرة في الصلاة.		

الحديث	رقم الفقرة	
للاث كتبت علي وهي لكم سنة الوتر والضحى	V•Y	1774
والأضحى.		
ثلاث لا يفطرون الصائم: القيء والحجامة والاحتلام.	1٧٩	178
ثم اسجد حتى تطمئن ساحداً.	٦.	١٣٥
الثيب تشاور.	አ ግ۳	187
جداء أعسراسي إلى رمسول الله ـ ﷺ ـ فسقيال إنسي رأيست	FV1	١٣٧
الهلال ققال أتشهد أن لا إله لا الله؟ قال: تعلم		
الجار أحق بصقبه.	۸۳۷	۱۳۸
جيدها ورديثها سواء.	AYE CA+V	149
حريم بئر العطن أربعون ذراعاً وحريم بئر الناضج ستو ن ذراعاً.	07.1	18.
الحنطة مثلاً بمثل يداً بيد والفضل رباً .	A+0	181
حذها من أغنيائهم وردها في فقراًثهم.	7713 451	127
خذوا عني خذوا عني قد جُعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر	770	124
جلد مانة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مانة ورجم		
, بالحجارة .		
الخمر من هاتين الشجرتين.	1.7.	128
خمروا آنيتكم .	10	180
خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم بلا جزاء الحدأة	XYX	127
والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور .		
خمس من الكبائر لا كفارة فيهن: الإشراك بالله وعقوق	111 - (EA1	184
الوالدين والفرار من الزحف واليمين الفاجرة وقتل النفس		
بغير حق.		
حللوا أصابعكم قبل أن تخللها النار .	į	184
الخنثي يرث من حيث يبول.	١٢٢٦	184
خير خلكم خل خمركم.	1.74	10+
ذكاة الأرض يبسها .	377	101
ذكاة الجنبن دكاة أمه.	790	101

الحديث	رقم النفرة	٢
الذكاة ما أنهر الدم وأفرى الأوداج .	777	107
الذكاة ما بين اللبة واللحيين.	٦٨٨	102
الذهب بالذهب مثلاً بمثل يدأ بيد والفضل ربا والفضة	3 7 A	100
بالفضة مثلاً بمثل يداً بيد والفضل ربا.		
الرجل جبار والذنب جيار.	1180	rel
الرضاع ما أنبت اللحم وأنشز العظم.	4.0	107
رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه.	1.4. 5217	108
[روي أن النبي ـ ﷺ ــ] رفع يديه إلى منكبيه .	70	109
الزعيم غارم.	100%	17.
زملوهم يكلومهم.	377	171
زوجتكما بما معك من القرآن.	٩	177
سبحانك اللهم وبحمدك وثبارك اسمك وتعالى جدك ولا	٤٥	175
إله غيرك.		
سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا أكلى	7573 785	172
دْبا نحهم . دا		170
السيف محاء للذنوب.	170	170
الشفعة كحل العقال .	۸۴۱، ۸۳۸	177
الشفعة لمن واثبها .	\	177
شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه.	217	174
الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله.	٥٢٥	179
صالح رسول الله _ ﷺ _ أهل نجران على ألفي حله	7.4	17.
صل بالقوم صلاة أضعفهم فإن فيهم الصغير والكبير وذا الحاجة.	٦٨	171
صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تسطع فعلى الجنب	94	177
تومىء إيماء .		سار ر د
[أن النبي - 幾] صلى في الاستسقاء ركعتين.	177	177
الصلاة بالليل مثني مثني وبين كل ركعتين فسلم.	75.	171
صلاة النهار عجماء.	171	140
1646		

اسحادیث	رقم الفقرة	
صلوا خلف كل بر وفاجر .	17	۱۷٦
صليت مع رسول الله - على - صلاة العبد علم يتنفل قبله.	110	177
صليت مع رسول الله - ريالة - ذات ليلة فقمت عن يساره،	7.9	174
فأخذ رسول الله _ ﷺ - برأسي من ورائي فجعلني عن		
يمينه		
صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم الهلال	۱۷٥	174
فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً .		
الصيد لمن أحد.	3.4.5	14+
ضحوا بالثنيان .	V17.7EV	141
ضحى بكبشين أملحين موجؤين .	177	١٨٢
ضحوا فإنها سنة أبيكم إبراهيم_صلوات الله عليه_	7.7	۱۸۳
الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أحل لكم فيه الكلام.	74.	MAE
عدل ساعة من سلطان عادل أفضل من عبادة سبعين سنة .	4+4	140
عفوت لكم صدقة الخيل والرقيق.	+31 + 931	141
على كل أهل بيت أضحاة وعتيرة .	7.7	144
على البد ما أخذت حتى ثرده .	337	144
علمني رسول الله - ﷺ - التشهد كما يعلمني السورة من	11	144
القرآن .		
غط ركبتك فإنها عورة .	٤v	19.
[في وصف أبي حميد الساعدي لجلوس النبي - على الم	11	191
للَّتشهد الأولُّ قال:] فإذا جلس في الركعتين جلس على		
رجله اليسري ونصب اليمني.		
فأكل [أي الضب] على مائلة رسول الله عظي ولوكان	797	197
حراماً ما أكل على مائدة رسول الله - ﷺ - ا		
[لحليث علي-رضي الله عنه-أنه قال: كسرت إحدى	3.7	147
: ندى يوم أحد] فأمرني النبي - ﷺ - أن أمسح عليهما .		
فإنْ عبيد الطائف خرجوا مسلمين فاعتقهم النبي - ﷺ	0V+ 688A	198
فإن ولد النبي ـ ﷺ ـ من مارية كان حراً .	٤٥٠	

الحديث	رقم الفقرة	ŕ
فجعل رسول الله _ ﷺ دية المقتولة على عصبة القاتلة	1108	197
وغرة لما في بطنها ،		
الفضة بالفضة هاء وهاء.	۸۰۸	197
الفطر مما يدخل .	144	۱۹۸
فطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحوں.	19+ 6111	149
فليستنج بثلاثة أحجار .	177	Y + +
فليوجه إلى القبلة ما استطاع.	٥٩	Y + 1
مما أبقت فلأولى رجل ذكر .	17.4	Y + Y
فمن أراد دخول المسجد فليقلب نعليه فإن كان عليهما قذ	٣٣	7 - 7
فليمسحهما بالأرض، فإن الأرض لها طهور .		
فمن كان منكم حالفاً قليحلف بالله أو ليذر .	٤٨٥ ، ٤٨٤	Y + £
في الرقة ربع العشر .	108	7 . 0
في كل ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة وفي كل أربعين مسر	187	7.7
أو مسنة .		
في كل خمس من الأبل السائمة شاة.	180 . 188	Y • V
في كل فرس سائمة دينار ،	189	Y + A
في النفس المؤمنة مائة من الإبل.	1171	Y . 4
بي سي رو رو يون بيان فيما زاد على مائة وعشرين فإذا كانت أكثر من ذلك ففي كا	120	۲١.
خمس شاة.		
قبل - را الهدية من سلمان الفارسي .	777	711
بن العلم الله الله الله الله الله الله الله ال	YYY	711
قسم البي - ريالة - خيبر .	٥٧٤	Y 1 Y
	۲۷۵	718
قسّم البي - رئي - غنائم بدر ببدر .		Y14
قضى رسول الله على أربع صلوات يوم الخندق مرتباً.	VET	Y1"
قضى النبي - ريالة - بالعمرة أنها لمن وهبت له .	V•V	Y 11
قومي إلى أضحيتك فاشهديها.	04	Y 1/
كان [_ ﷺ] إذا سجد جافي بطنه عن فخذيه وعضديه عر		

الحديث	رقم الفقرة	
كان [عظم] إذا قام من الأولى إلى الثانية قام وكأنه على	3+	719
الرضف. كان رسول الله - 遊二 إذا أراد أن يخرج سفراً أفرع بين نسائه.	7 - 8	
كان رسول الله - 義生 إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين	٨٠	**1
خفيفتين كان رسول الله - ريكية - لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات.	118	
كان رَسول الله ـ ﷺ ـ يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها إلا عن جنابة .	٧.	***
كان رسول الله ـ ﷺ ـ يجمع بين الرجلين من قتلي أحد في ثوب واحد.	١٣٦	777
كان [ﷺ] يسجد بين كفيه ويسجد على أنفه وجبهته .	٥٨	377
كان رسول الله _ ﷺ على عام حجة الوداع من وجع اشتد بي فقلت: إني قد بلغ بي من الوجع، وأنا ذر مال، ولا يرثني إلا ابنه أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال لا	1171	770
كان رسول الله ـ ﷺ يصلي أربعاً لا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً لا تسأل عن حسنهن وطولهن .	AY	777
كان رسول الله ـ ﷺ ـ يُقبّل بعض نسائه وهو صائم وكان أملككم لإربه .	14+	***
٢٠٠٠ عند علي مسك فأوصى أن يحنط به وهو فضل حنوط رسول الله _ عليه	۱۲۸	***
صور وصون المانية . كان النبي مريج الله يحجزه شيء عن قراءة القرآن إلا الجنابة .	77	779
كان النبي ـ يُشْلِيَّة ـ يخطب قائماً ثم يقعد ثم يقوم .	١٠٨	۲۲.
كان النبي _ يُطِيَّة ـ يقرأ في الوثر بـ ﴿ سبح اسم رَبُك الأعلى ﴾ وفي الركعة الثانية بـ ﴿ قل يأيها الكافرون ﴾ وفي الثالثة بـ	3.5	771
وفي الرحمة الثانية بد فوفل يايها الحافرون، وفي الثانية بـ ﴿قُلْ هُو اللَّهُ أَحِدُ ﴾ .		

شينا	رقم الفقرة	۴
كانت قبيعة سبف رسول الله ـ على فضة .	719	777
كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي والمجنون والمعتوه.	1.4. (277	777
كلُّ قرض جر نفعاً فهو ربا .	1 - 17	377
كل ما أنهر الدم وأفرى الأوداج إلا السن والظفر فإنهما	79.	140
مدى الحبشة .		
كل مولود يولد على الفطرة إلا أن أبويه يهودانه وينصرانه	273	**1
ويمجسانه .		
كنت أفرك المني عن ثوب رسول الله - ﷺ وهو يصلي فيه.	72	۲۳۷
كنت أنت عصبته.	1719	TTA
كنت نهبتكم عن الدباء والحنتم والنقير والمزفت فاشربوا	1.71	444
فيها.		
كنا نأكل لحم الفرس على عهد رسول الله _ على	799	٣٤.
كنا نحيض على عهد رسول الله _ على القضي الصوم ولا	77	721
نقضى الصلاة .		
لا اعتكاف إلا بصوم.	191	727
لا تبع ما ليس عندك.	٨١٦	727
لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين .	VAI	722
لا تنجرم النمنصة ولا النمنصتان ولا الإملاجة ولا	710	720
الإملاجتان.		
لا تحل الصدقة لغني.	175	787
لا تحلفوا بأبآئكم ولا بالطواغيت فمن كان منكم حالفاً	904	787
فليحلف بالله أو ليذر .		
لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن منها عند القنوت في	٦٤	MEA
6 2 m + 0 2 Cu 6 46 4 C2		

٧٠٥ ، ٢٤٨ ، ٣٥٠ لا تضحوا بالعرجاء البين عرجها ولا بالعوراء البين عورها

لا تسأل الإمارة فإنك إن طلبتها وكلت إليها وإن أعطيتها

ولا بالمريضة البين ظلمها ولا بالكبيرة التي لا تنقى.

الوتر .

أعنت عليها.

الحديث	رقم الفقرة	
لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتراعاً.	1311347113	801
ت در میده و در میده و در اعتراق.	1119	
لا تقضي لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر.	917	TOY
لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا ابنة أختها	*7*	TOT
ولا ابنة أخيها لتكفى ما في صحفتها .		
لا تنكح الأمة على الحرة.	191	202
لا رضاع بعد القطام.	۳۰٥	787
لا صدقة إلا عن ظهر غني .	104 .18.	717
لا صدقة لغني.	ATF	٥٤٨
لا صلاة إلى بالطهارة.	٥	P3T
لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى	۸*	80.
تغرب الشمس .		
لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد.	ראוו	801
لا صلاة لحائض إلا بخمار.	1.91	Tor
لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب.	مړ، ۸۸	404
لا صيام لمن لم ينو من الليل.	۱۷۳	307
لا قطع في حريسة الجبل والخائن.	00 •	700
لا قود إلا بالسيف.	1117	707
لا وصية للقاتل.	1171	TOY
لا وصية لوارث.	117+	TOA
لا مهر أقل من عشرة دراهم.	3.77	203
لا نكاح إلا يشهود.	X o Y	77.
لا نكاح إلا بشامدي عدل.	Y47 . 70Y	411
لا هجرة بعد الفتح.		777
لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من	1 +	474
الجنابة .		
لا يتوارث أهل الملتين شتى.	114V LT+A	418
لا يجتمع دينان في جزيرة العرب.	090	770

الحديث	رقم الفقرة	t
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت	٤٠٤	**1
فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً.		
لايرث مسلم من كافر.	1714	* 7V
لايزال أمتي بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك	23	ለ ፖፖ
النجوم.		
لا وضوء لمن لم يسم.		779
لايغرنكم أذان بلال ولا الفجر المستطيل وإنما الفجر	44	***
المستطير في الأفق.		
لا يقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده .	477	441
لايقاد والدبولده ولاسيد بعبده.	1117.08.	777
لا يملك العبد ولا المكاتب شيئاً إلا الطلاق.	۱۰۸۵ ۱۳۱۸	777
لا يملك العبد ولا يملكه مولاه ولا يتسرى العبد ولا يسريه	YAY	377
مولاه ولا يملك العبد ولا المكاتب شيئاً إلا الطلاق.		
لا يؤم المتيمم المتوضئين.	۷۱	740
اللحد لنا والشق لغيرنا.	188	۳۷٦
لعلك مسستها أو قبلتها.	٥١٨	444
لعن الله المحلل والمحلل له.	70E . TOT	***
لقد هممت أن آمر فتيتي ليجمعوا إلى حزماً من حطب وآمر	77	4
مؤذناً يؤذن ويقيم فأحرق على ما لم يحضر الجماعة		
بيوتهم .		
لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله .	171	
[سئل النبي - على السلم في ثمار حائط بعينه فقال:]	٨١٥	TAT
لو أذهب الله ثمرة هذا الحائط بما يستحل أحدكم مال		
اخيه المسلم .		
لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل.	13	
لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء.	8	۲۸۲
10.1		

الحديث	رقم الفقرة	
الحديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود سألت عن دفع	177	۳۸۳
الصدقة إلى عبد الله فقال النبي - علية -:] لك أجران أجر		
الصدقة وأجر الصلة.		
اللقَطَةُ يعرفها حولاً فإن جاء صاحبها وإلا تصدق بها.	٦٣٥	77.8
اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما لا أملك.	٣٠٣	440
لن يجزي ولد وَّالده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه.	۲۷۷	7 87
ولن يغلب اثنا عشر ألهاً عن قلة وكلمتهم واحدة.	٥٦٧	T AY
ليس التفريط في النوم إنما التفريط أن يؤخر صلاة حتى	٤٣	444
يدخل وقت صلاة أخرى.		
ليس على المستعبر غير المغل ضمان ولا على المستودع	£77+£77+	719
غير المغل ضمان	177	
ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه .	1-75	44.
ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن.	EVA	441
ليس لمحتجر حق .	37+1	TAY
ليس في أقل من خمسة أوسق من التمر صدقة.	109	797
ليس في الخضروات شيء .	Nox	448
ليس فيما دون مائتي درهم صدقة .	108	440
ليس في النخة ولا في الجبهة ولا في الكسعة صدقة.	10+	441
ليسجد سجدتي السهو بعد السلام.	٨٧	T9V
ليسجد سجدتي السهو قبل السلام.	۸V	TAA
ليليني ذوو الأحلام منكم وأولو النهي.	14	444
ما أبين من الحي فهو ميت.	4 1 1	٤.,
ما أردكتم فصلوا وما فائكم فاقضوا.	117	1+3
ما أسكر كثيره فقليله حرام .	1.79	1 - 1
ما سقته السماء ففيه العشر وما سقي بغرب أو دالية أو سانية	104	٤٠٣
ففيه نصف العشر .		
الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو	9	٤٠٤
ريحه.		
-		

الحديث	رقم العقرة	٢
ما قنت رسول الله ـ ﷺ ـ في الفحر إلا شهراً ثم ترك	7.5	٤٠٥
ما كان يداً بيد فحذوه، وما كان نسيئة فردوه	۷۱۳	۲٠3
ما نضب عنه الماء فكل وما طفا فلا تأكل .	٧٠١	٤٠٧
الماء من الماء .	٨	٤٠٨
المتلاعنان لا يجتمعان أبداً.	٣٨٨	٤٠٩
المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا.	V01 (V0+	٤١٠
المحتكر ملعون.	PYF	٤١١
مر ابنك فليراجعها فإذا طهرت وحاضت ثم طهرت، طلقها	۲۱۷	113
وإن شاء أمسكها .		
المرأة عورة مستورة إلا وجهها وكفيها.	٤٨	218
المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة.	٣.	212
المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسمى بذمتهم أدناهم.	٥٧٨	210
المسلمون عند شروطهم.	7.0	217
مضت السنة من لدن رسول الله والخليفتين من بعده أن لا	97.077	٤١٧
تقبل شهادة النساء مع الرجال في الحدود والقصاص.		
ملكت بضعك فاختاري .	797	£1A
من أحيا أرضاً ميتة فهي له .	1:75	219
من أحيل على مليء فليتبع .	1+17	٤٢٠
من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج.	777	173
من استجمر فليوتر ومن فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج.	47	277
من استقاء فعليه القضاء.	144	274
من استنجى منكم فليستنج بثلاثة أحجار .	٣٧	272
من أسلم على مال فهو له.	0Y1	270
من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى	FIA	277
أجل معلوم.		
من اشترى شيئاً ولم يره فله الخيار إذا رآه إن شاء أخذه وإن شاء رده.		277
من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فلبستتر بستر الله_تعالى	700	AY3

الحليث	وقم الفقرة	<u></u> -
من أعتق شقصاً من عبد عتق كله ليس لله فيه شريك.	888	279
من أعتقد عبداً بينه وبين شريكه عتق ما عتق ورق ما رق.	2 2 2	٤٣٠
من باع نخلاً قد أبرت فنمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع.	157	143
من بدل دينه فاقتلوه .	7.5. 7.5	177
من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين.	730	277
من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليات الذي هو	1933 793	373
خير منها ثم ليكفر عن يمينه.		
من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والآخرة.	419	٥٣٤
من سرق فاقطعوه فإن عاد فاقطعوه	٥٥٥	277
من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه.	۳۳٥	277
من شرب في إناء فضة فكأنما يجرجر في بطنه نار	* 7.7	٤٣٨
جهشم.		
من شهدُ الجمعة فليعتسل.	٨	279
من ضحى قبل الصلاة عليعد.	٧٠٤	٤٤٠
من فاته الحج يحل بعمرة ويقضى الحج من قابل.	787	133
من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله.	١٨٤	733
من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج.	787	133
من فرق بين حبيب وحبيبة فرق الله بينه وبين أحبته يوم	V90	111
القيامة.		
من قاء أو رعف في صلاته فلينصرف وليتوضأ وليبن على	۲، ۲۷	120
صلاته ما لم يتكلم،		
من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة.	٦٥	227
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقين ماءه زرع غيره.	£1V	£ £ V
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمعن ماءه في رحم	77.	£ £ A
س دن يوس بعد رميوم ، و حر عربيستان ده عي را مم أختين .		
	(76.555	8 8 9
من ملك ذا رحم محرم منه فهو حراء معادل معاد العتالية معادلة معادلة الأكام الفائدة الك	131,111	20.
من نام عن صلاة أو تسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك	٧٨	20.
وقتها .		

الحليث	رقم الفقرة	٢
من نذر وصمى فعليه الوفاء بما صمى.	890	103
من وقف معنا هذا الموقف وصلى معنا هذه الصلاة وكان	777	204
وقف قبل ذلك بعرفة فقد تم حجه .		
من ولي يتيماً فليزك ماله .	18.	204
[كما فعل النبي - ﷺ -] منّ على أهل مكة فأطلقهم وقتل	٥٧٤	808
بني قريظة .		
المهاجر من هجر السيئات.	٧٢	200
مولى القوم منهم .	1174	207
النذر يمين وكفارته كفارة يمين.	٤٩٥ ، ٤٨٧	ξοV
نزل قوله _ تعالى _ : ﴿ فأينما تولُّوا فَتُمْ وَجِهُ الله ﴾ في صلاة	۲۸	£oA
النافلة على الراحلة .		
النظر إلى محاسن المرأة سهم من سهام ابليس مسمومة.	777	१०५
نعم الأضحية الجدع من الضأن إذا كان ضخماً عظيماً.	737,787	£7+
نهي رسول الله عن كل ذي ناب من السباع وعن كل	797	173
ذي مخلب من الطير .		
نهي رسول الله على عن النجش وعن السوم على سوم	VAE	277
غيره.		
سهى رسول الله - على بيع الطعام حتى يجري فيه	۸•۲	£7 7
الصاعان.		
نهى رسول الله _ ريجة _ عن الغدر والغلول والمثلة وقتل	٨٢٥	٤٦٤
النساء.		7
	٤٠٣	٤٦٥
نهانا رسول الله _ عَلِيه _ أن نحد على ميت فوق ثلاثة أيام إلا	•	
المتوفي عنها زوجها .	V E 9 . 10 ·	£77
هاتوا ربع عشر أموالكم . ما اللا ما الله الله الله الله الله الله	91.	VF3
هدايا الأمراء غلول.	411	£7A
[لأن النبي مريجًا لله على العضاء، ثلاثاً قال] هذا وضوئي		£ 1/1
ووضوء الأنبياء من قبلي .	3.4	279
الهرة سيع ـ	10	413

	دقم الفقرة	- 1
الهرة ليست ناصة .	١٥	٤٧٠
هل أعنتم؟ هل أشرتم؟ قالوا: لا. قال: فكلوا إذن.	141 171	173
كان _ على على معض نسائه فيقول] هل بات عندكن	37/	£VY
طعام؟ فإن قلن: نعم. أكل وإن قلن: لا، قال: إني إذا		
صائم.		
هما محرمان على ذكور أمتي حل لإناثهم.	717, 915	274
هو أخوك ومولاك وإن مأت ولم يترك وارثاً كنت أنت	• YY • YY •	\$V\$
· amas	17.9	
واظب رسول الله - ﷺ - في الأولين على قراءة الفائحة	٥٤	٤٧٥
وسورة		
الراهب أحق مهبته ما لم يثب منها.	٧٣٩	٤٧٦
الولاء للبكر.	443	ξYV
الولاء لمن أعتق.	\$ V \$	٤٧٨
الولد للفراش وللعاهر الحجر.	1710	٤٧٩
وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور.	۰۸۰	ξA+
[لقوله ـ ﷺ لأبي ذر لما سأله عن تسوية الحصي] يا أبا ذر	٧٣	183
مرة أو ذر .		
يا على ليس عليك في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالاً فإذا	100	YA3
بلغت عشرين مثقالاً فحال عليها الحول ففيها نصف		
مثقال .		
يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟	٧١	TA3
يا فاطمة قومي إلى أضحيتك.	707	EAE
يا معن لك ما أخذت ويا يزيد لك ما نويت.	170	£A0
يجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه.	977	FA3
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.	17.0.709	£AV
	T.V	
يخفي الإمام أربعاً التعوذ والتسمية وأمين وربيا لك الحمد.	00	£AA
يداً بيد .	٥٢٨	284

الحديث	رقم الفقرة	٢
يصلي المريض قائماً فإن لم يستطع فقاعداً فإن فإن لم	7.2	٤٩٠
يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجليه إلى القبلة		
وأومأ بالركوع والممجود.		
يمسح المسافر ثلائة أيام ولياليها .	1001100	193
يمكث أحدكم في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ثم أربعين يوماً	71	293
علقة		
يؤذن للفائنة ويقيم كما فعل النبي ـ عليه السلام ـ في حديث	٤٥	7P 3
ليلة التعريس		
يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله _ تعالى _ فإن تساووا فأعلمهم	77	198
بالسنة		
اليمين للوجه واليسار للمقعد.	٣٨	१९०
اليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع .	143	897

فهرس الآثار

الألسر	رقم الفقرة	t
اجتمعت الصحابة _ رضى الله عنهم _ على أربع تكبيرات	171	١
عي صلاة الجنازة.		
إجماع الصحابة على أن البصرة عشرية.	۸۹٥	۲
اختلفت الصحابة _ رضوان الله عليهم أجمعين _ في مسألة	277	٣
موت المكاتب وله مال.		
إدا سكر هذي وإذا هذي افترى فيجب عليه حد المفترين.	370	٤
الأضحى يومان بعد يوم الأضحى.	119	٥
ألا إن بيع أمهات الأولاد حرام إلى يوم القيامة.	207	٦
أقل مدة الإقامة خمسة عشر يوماً.	1 • Y	v
أن ابن مسعود يكبر في العيدين تسعاً تسعاً	117	٨
أن رجلاً قدم بإباق من الفيوم فقال القوم: أصاب أحراً،	744	٩
قال: وجعلًا _ إن شاء الله _ من كل رأس أربعين درهماً .		
أن رجلين شهدا على رجل بالسرقة عند أمير المؤمنين	981,980	1+
على، فلما قطع قالاً: وهمنا إنما سرق هذا، فقال علي:		•
لا أصدقكما على هذا.		
أن الصحابة اجتمعت على توريث تماضر امرأة عبد	454	-11
الرحمن بن عوف حين مات وقد طلقها في مرضه.		
أن عمر جعل الدية في الأعطية في ثلاث سنوات.	1177	3.Y
أن عمر قضى بالدية على العاقلة بمحضر من الصحابة-	1114	۱۳
رضي الله عنهم - ·		• •
أن عمر بن الخطاب مسح السواد فوضع على كل	٦٠٢	18
رأس موسر ثمانية وأربعين		-

الأثسر	رقم المقرة	۲
أن يمين اللغو: لا والله، وبلى والله.	7 A3	10
إنما بذلوا الجزية ليكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأمواليا.	377	17
إنما قصرت الصلاة لمكان الخطبة .	۱۰۸ ،۱۰۷	۱۷
أنه [أي ابن عباس] أجاز السلم في الكرابس.	٨٢١	1.4
أنه [أي عمر بن الخطاب] أعلم بأمان عبد فقال: أمان	0 V 9	19
واحد من المسلمين كيف أرده.		
أيام النحر ثلاثة: أولها أفضلها.	Y • £	۲.
أيما شهود شهدوا بحدلم يشهدوا عند حضرته فإنما هم	٨٢٥	YI
شهود ضعن.		
تلتلوه ومزمزوه واستنكهوه، فإن وجدتم راثحة الخمر	2770	**
فحدوه .		
جردوا القرآن.	%Y +	**
الحيض ثلاثة أربعة خمسة عشرة .	Yo	¥ £
خذوا بالركب.	٥٦	40
الخراج الذي وضعه عمر ـ رضي الله عنه ـ على السواد من	०९९	77
كل جريب يبلغه الماء قفيز هاشمي .		
رأى عمر جارية متقنعة فقال: ألقى عنك الخماريا دفار	AYF	YY
أتتشبهين بالحراثر .		
روي أن علياً لما أراد أن يقيم الحد كسر ثمرته.	۰ ۲ ه	۲A
روي أنه [أي علي] رأى رجالاً يتنفل قبل صلاة العيد فقيل	110	44
له ألا تنهى؟ فقال: أخشى أن أكون من قبل فيهم ﴿ أَرابِتُ		
الذي ينهى عبداً إذا صلّى﴾ .		
روي عن ابن عباس قال فيمن وقع بامرأته وهو محرم اقضيا	AYY	٣.
تسككما وارجعا إلى بلدكما، فإذا كان عام قابل فاخرجا		
حاجين.		
روي عن رجلين من الصحابة أحدهما أغمى عليه أكثر من	90	٣1
يوم وليلة، لم يقض الصلاة، والآخر أغمي عليه أقل من		
ذلك فقضى .		

الأثبر	رقم الفقرة	
سارق أمواتنا كسارق أحياتنا .	001	۳۲
السجدة على من سمعها وعلى من تلاها.	97	44
سقط من الأصابان الله من تلاها .	171	۲۳ ٤
سقط من الأصناف الثمانية ﴿المؤلفة قلوبهم ﴾ بإجماع الصحابة.		
الشريك أولى من الخليط والخليط أولى من الجار.	۲۳۸	70
الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل	3/+/	77
حراماً.		
طلاق الأمة ثنتان .	٣٣٣	۳۷
علة الأمة حيضتان.	790	٣٨
عزيمة الطلاق انقضاء المدة.	707	44
علام تنصون ميتكم.	179	٤٠
على الدال الجزاء . أ	371	13
عن ابن مسعود وغيره من الصحابة: الفيء باللسان.	404	٤٢
العنيس يؤجل سنة .	790	23
غرب عمر ـ رضي الله عنه ـ نصر بن حجاج.	٥٢٦	٤٤
فلهم ما للمسلمين .	734	٤٥
في قُوله تعالى: ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوراً ﴾	4.8	£7
الآية روي عن ابن عباس: أن ذلك في المرأة تكبر عند		
الزوج فتهب بعض قسمتها لصاحبتها.		
قال ابن عباس: في قوله _ تعالى _ ﴿وعلى اللَّين يطيقونه	7.47	٤٧
فدية طعام مسكين﴾ قال: يطوقونه ولا يطيقونه.		
قال ابن عباس في قوله ـ تعالى ـ ﴿ولا يبدين زينتهنَّ إلاَّ ما	777	٤A
ظهر منها﴾ الكحل والخاتم .		
قال عمر [في تكبيرات صلاة الجنازة]: أربع كأربع الظهر.	1771	٤٩
قال ابن عباس [للأم] ثلث الكل بالنص.	17+7	۰۰
قرأ ابن مسعود ﴿وعلى الوارث ذي الرحم مثل ذلك﴾.	ደ ሞ٦	01
قول عمر وعثمان المسألة المشتركة .	1711	0 7
كان ابن عباس يكبر في العبدين ثنتي عشرة تكبيرة.	117	۲٥
10.9		

الأثسر	رقم المقرة	٠
كانوا لا يقطعون في الشيء التافه .	0 EY	01
كلُّ مَا أَصْمِيتَ وَدُعُ مَا أَنْمِيتُ .	٦٨٠	00
كما أرسل على _رضي الله عنه _عبد الله بن عباس _ رضى	718	07
الله عنه ـ إلى الخوارج .		
كما فعل بشراحة الهمدانية،	077	٥٧
كما فعل عمر ـ رضي الله عنه ـ بمال أسيفع جهينة .	1.48	٥٨
كما فعل عمر - رضي الله عنه - بالعراق أقر أهله عليه	3400 180	09
ووضع الخراج عليهم .		
لأن امرأة جاءت بالولد لستة أشهر فأراد عمر إقامة الحد	113	. "
عليها، فقال معاذ: أما سمعت قوله _ تعالى ﴿وحمله		
وقصله ثلاثون شهراً) .		
لأن ثبوت حد الشرب بالإجماع من الصحابة.	730	1.5
لأن علياً _ رضى الله عنه _ لم يصل على البغاة .	۱۳۷	77
لأن الصحابة الختلفوا: قال بعضهم: يموت حراً وقال	1117	72
بعضهم: يموت عبداً.		
لأن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال لحذيفة بن اليمان وعثمان بن	099	3.7
حنيف حين مسحا سواد العراق: لعلكما حملتما ما لا		
تطيق؟ قالاً: لو زدنا لطاقت.		
لأن كثيراً من الصحابة _ رضي الله عنهم _ اشتروا أرض	3.1	٦٥
الخراج من أهل الذمة.		
لإجماع الصحابة _ رضوان الله عليهم _ على وجوب الحد	۳۳۰	77
على شارب الخمر.		
لأن عمر أقام الحد على أعرابي سكر من النبيذ.	370	٦٧
لا يسبي لهم ذرية ولا يقسم لهم مالاً .	315	3.4
لا يورث حميل إلا ببينة .	9.47	79
اللقيط حر ونفقته في بيت المال.	751	٧٠
لو أجتمع أهل صنعاء على قتل رجل لقتلتهم جميعاً.	1170	٧١
أو جاوزنا هذا الخص لقصرنا.	1-7	٧٢
1.47		

الأثسر	رقم المقرة	
ما ورث قاتل بعد صاحب البقرة.	1197	۷۳
متعتان كانتا على عهد رسول الله _ ﷺ _ وأنا أنهى عنهما	FAY	٧٤
وأعاقب عليهما، ولو تقدمت فيهما لرحمت: متعة النساء		
ومتعة الحج .		
مر عبد الله بن عمر على حارية تباع فضرب بيده على	777	۷٥
صدرها وقال: اشتروها فإنها رخيصة.		
المكاتب إذا تولى نجمان عليه رد في الرق.	570	٧٦
من شاء بأهلته أن سورة النساء القصوى نزلت بعد قوله	797	VV
_ تعالى ﴿ أُربِعة أَشْهَر وعَشْراً ﴾ .		
من تزوج امرأة ولم يسم لها مهراً: أن لها مهراً مثل نساتها	YVo	٧٨
لا وكس فيه ولا شطط.		
هذه جزية فسموها ما شئتم.	717	٧٩
هو ابنهما يرثهما ويرثانه وهو للباقي منهما .	801	٨.
الولد لا يبقى في البطن لأكثر من سنتين ولو بقدر ظل	810	۸١
مغزل.		
يا أهل حمص: إنكم قوم دراهمكم كثيرة تمرة خير من	777	ΛY
جرادة .		
يجوز الزكاة لمن له عشرة آلاف درهم.	177	۸۳
يببور مرا يعصر بطن الميت عصراً خفيفاً في الأولى والثانية .	177	A£
يقطع يد السارق في قراءة عبد أله بن مسعود ﴿والسارق		
ينطع ينا المسارقة فاقطعوا أيمانهما﴾ .	000	۸٥
يكبر في الفطر إحدى عشر تكبيرة .		
يكبر في السمر يستان سال	117	٨٦

فهرس تراجم الأعلام والمترجم لهم

الاسم _الفقرة	7	الاسم _الفقرة	٢
 ٢الأصمعي عبد الملك بن قريب	•	إبراهيم النخعي: ٢٧، ١٠٢،	١
الأصمعي: أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان بن	18	۱۲۷ ابن أبي مليكة عبد الله بن عبيد الله	Y
صخر. أم سليم سهلة بنت ملحان.		ابن عبد الله بن أبي مليكة:	٣
أمْ قرفةٌ فاطمة بنت ربيعة بن بدر	17	أبو أبوب الأنصاري خالد بن زيد الأنصاري:	ľ
الفزارية: أمية بن أبي الصلت: ١٧٧	۱۷	أبو بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة:	٤
أنس بن مالك: ٦٩، ١٤٨	14	أبو جعفر الهندواني محمد بن عبد	0
بلال بن رباح: ٤٤ بريرة بنت صفوان: ٢٩٣	۲.	الله بن محمد الهنداوني: أبو حنيفة النعمان بن ثابت:	٦
بكر بن عبد الله المزني: ٢٣٤ تماضر بنت الأصبغ ابن عمرو:	77	أبو سعيد الخدري سعد بن مالك الخدري.	٧
۳٤۲ جابر بن عبد الله: ۱٤٩، ۲٤٨	77	أبو قتادة الحارث بن ربعي بن	٨
جبير بن مطعم : ٥٩٠	3.7	بلدمة الخزرجي. أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر	٩
جرهد بن خويلد: ٤٧ الحارث بن ربعي بن بلدمة	77	الدوسي.	١.
الخزرجي (أبو قتادة): ١٩٨، ٢٤١		أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري.	
حذيفة بن اليمان: ٥٩٩ الحسن البصري: ١٦٦		أسد بن عمر: ۱۷۰، ۱۷۰ أسيفع جهينة: ۱۰۹۶	11
التحسن البصري . ١١١	171		

٢٩ الحسن بن زياد: ١٤، ١٧٠

۳۰ حقصة بنت عمر بن الحطاب: ۱۸۷

۳۱ خالد بن زید الأنصاري (أبو أبوب الأنصاري): ۸۳

٣٢ خبيب بن عدي: ١٠٧٨

٣٣ رافع بن خديج: ١٠٥٤

٣٤ رفاعة القرضي: ٣٥٢

۳۵ رملة بنت أبي سفيان بن صخر: ۴۰۶، ٤۰۶

٣٧ لزهري محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

۳۸ زینب بنت عبدالله بن معاویة الثقفة: ۱۹۳

٣٩ سعد بن الربيع: ١٣٦

٤٠ سعدين مالك (أبوسعيد الخدري): ١٣، ١٣٧، ١٧١

٤١ سعدين معاذ: ١٣٦

٤٢ سلمان الفارسي: ٦٢٢

٢٩ سهلة بنت ملحان: ٦٩

٤٤ سودة بنت زمعة: ٣٢١

٤٥ الشافعي محمد بن إدريسالثافعي:

21 شراحة الهمذانية: ٥٢٢

٤٧ الشعبي عامر بن شراحبيل الشعبي.

٤٨ صفوان بن عسال المرادي: ٢٠

٥٠ عامر بن شراحبيل الشعبي: ١٢٢٩

٥١ - العباس بن عبد المطلب: ٩٩

٥٢ عبد الرحمن بن الزبير بن باطيا: ٣٥٢

٥٣ عبد الرحمن بن صخر الدوسي (أبو هريسرة): ٣، ٣٦، ١٧٩، ٧٤٧، ٢٤٧

٥٤ عبد الرحمن بن عوف: ٣٤٢

٥٥ عبد العزيز بن خالد الترمذي:٥٩٥

٥٦ عبدالله بن أبي قحافة (أبو بكر
 الصديق): ١٤٨، ١٦١، ١٦١

٥٧ عبد الله بن الزبير بن العوام: ٦٣،

۹۵ عبد الله بن عبید الله بن أبي مليكة: ۷۶،۹ ٧٥ عمرو بن حزم: ١٤٥

٧٦ عمرو بن العاص: ٧١

٧٧ فاطمة بنت محمد بن عبد الله _ ٢٥٢ ـ ٢٥٢

۷۸ فاطمة بنت ربيعة بن بدر الفزارية:۵٦۸

٧٩ کعب بن عجرة: ٢٢٧

٨١ مارية بنت شمعون القبطية: ٥٥٠

٨١ ماعز بن مالك الأسلمي: ١٨٥

۸۲ مالك بن أنس: ۸، ۵۲، ۵۳

VVT, OPT, PPT, O/3,

٦٠ عبدالله بن عمر بن الخطاب: ٢٦، ٥٨١ ، ٣١٧، ٨٦، ٥٦٢

۱۲ عبدالله بن مسعود: ۵۱، ۵۵، ۲۱، ۲۲، ۲۶، ۲۸، ۱۱۱، ۱۱۱، ۱۱۱، ۲۱۱، ۲۱، ۲۵، ۴۵، ۴۵، ۴۵، ۴۳، ۴۳، ۴۳، ۴۳، ۴۳، ۴۳، ۴۳، ۴۲، ۳۲، ۴۲، ۳۲،

٦٢ عبد الله بن مغفل المزنى: ٥٤

٦٣ عبد الملك بن قريب الأصمعي: ١١٦٩

٦٤ عبيد الله بن قيس بن مالك: ٣٧١

٦٥ عبيدة السلماني: ١١٩٧

٦٦ عثمان بن أبي العاص الثقفي : ٩٠٠

٦٧ عثمان بن حنيف: ٩٩٩

۸۶ عثمان بن عفان: ۱۳۱، ۹۹۰، ۱۲۱۱

٦٩ عطاء بن أبي رباح: ٢٧، ١٠٢، ١٣٧

٧٠ عقبة بن عامر: ٥٦ ، ٥٩ ، ٧٩

۷۱ عقيل بن أبي طالب: ۵۸۰

۷۲ علي بن أبي طالب: ۲۵، ۲۲، ۱۹۰، ۱۱۰، ۱۱۰، ۱۲۰، ۱۳۷، ۱۹۰، ۱۹۰، ۱۳۵، ۲۵، ۲۲۰، ۲۲۰، ۹۲۱، ۹۲۱، ۹۲۱، ۹۲۱، ۹۲۲، ۹۲۲، ۹۲۲،

۷۴ عمار بن یاسر: ۱۷

٧٤ عمرين الخطاب: ٤٣، ٤٨،

٩٦ يعقوب بن إبراهيم (أبو يوسف): A. 01, YI, PI, 07, YY, . T. T3, TO, VO, IV, .P. VP. 7:1, P.1, Y11, · 17 · 101 · 101 · 171 · 0713 · 113 (11) 7A13 TYY, TTY, 3TY, ACY, 3771 PFT3 - YY3 YYY5 opy, vpy, r/m, pym, TOTI AFT, IAT, AAT, 797: T/3: T/3: ATS: 333, 033, 733, V33, 353, 053, 1.0, 7.0, 7.0, .10, 170, 770, 170, 730, 7VO, PV3, TAO, VAO, AIT, IT, VIES AIFS 03FS 19FS 375, VEF, 1VF, PAF, OPF, PPF, TYV, TTV, 374, 974, 774, 774, . TV, TTV, ATV, 00V,

TTY: ATV: PTV: ANV: 1414 (A)+ (A+) (A++ TTA: YOA: KOA: FFA: · VA ANN AND ANY 17P) 17P, PYP, 11P, 77P, 67P, 47P, 47P. PYP: + AP: 1AP: 7AP. 3AP1 AAP1 TPP1 PPP1 c1 * * Y 11113 11.11 61.14 61.47 61+17 11:11 11.05 11.70 11.79 77.15 17.15 (A+1) 41 · AV 61.74 PA+11 TP+11 39.13 411.0 41115 31115 c118* . 1174 111115 11111 .112. 11179 11111 11111 - 11V7 AALLS TPLLS CLIAL . 1719 11715 61717 .177. . 1774 . 1777.

فهرس الكتب الواردة

الفغرة	اسم الكتاب	
1141	الزيادات.	1
14+	الجامع الصغير.	Y
٥١٠	الجامع الكبير.	٣
187,075	المبسوط (الأصل).	٤
V•*	مختصر القدوري.	٥
4 7V	الوافي.	٦

فهرس الأماكن والبلدان الواردة في الكتاب المحقق

اسم المكان أو البلد	رقم الفقرة	
أحد	۱۳۷ ، ۱۳۵	1
بدر	VA0, FY0	Y
البصرة	Y-1, APO	٣
خيبر	cvt	٤
الدهنا	090	٥
سمرقند	£41	٦
السواد	097	٧
الشام	090	٨
صنعاء	1110	٩
الطائف	۰۷۰ د ۱۹۶۸	1 •
عبادان	7.00	1.1
العذيب	047	1.4
عرفة	ATT, PTT, TTT, F3T	17
العراق	94018	3.1
العقبة	777	10
عقبة حلوان	091	11
العلث	٥٩٦	١٧
الميوم	ጌ ም ٩	1.8
قباء	VA9 60 6 CTA	14
المزدلقة	TTY	٧٠
مكة	3.1, .77, 137, 037, PP7,	T1
	770, P70, 3V0, •A0, 7PA, 3PA	
مني	3 • 1	**

فهرس القبائل والبطون الواردة في الكتاب المحقق

الفقرة	القيلة	٢
715	بني تغلب	١
371	آل عباس	Υ.
04 *	بني عبد المطلب	٣
777	قريش	٤
OYE	بني قريظة	٥
09.172.174	بني هاشم	7

فهرس المصادر والمراجع المخطوطة

- ١ مخطوطة الأثمار الجنية في أسماء الحنفية، لعلي بن محمد القاري. الشهير بملا علي القاري، ت١٠١٤هـ، مصورة ورقية للمخطوط بمكتبة حامعة الإمام محمد بن سعود المركزية برقم ٥٧٠٠م.
- ٢ مخطوطة أجناس الواقعات لترتيب الملتقط، لجلال الدين محمود بن الحسين بن أحمد الأسترشني، مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ١٧٧/ج.
- ٣ مخطوطة أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، لمحمود بن سليمان الشهير بالكفوي، ت٠٩٩هـ، مكتبة كبرلي برقم ١١١٢، استانبول تركيا.
- ٤ ـ مخطوطة جامع الفتاوى، لناصر الدين محمد بن يوسف السمرقندي كتبها محمد بن حمزة القاضي سنة ١٣٣١هـ، مكتبة جامعة الملك سعود المركزية برقم ١٨٢٧/م.
- مخطوطة الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي، ت١٠٠٥هـ، مكتبة رئيس الكتاب ضمن مكتبات السليمانية برقم ٦٧٣.
- ١ مخطوطة المرقاة الوفية، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي
 صاحب القاموس المحيط، ت١٧٥هـ، مكتبة رئيس الكتاب ضمن مكتبات
 السليمانية استانبول برقم ٦٧١.
- ٧ مخطوطة المستصفى، لحافظ الدين أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محموعة محمود النسفي، ت١٨٧هـ، مكتبة إبراهيم باشا السليمانية ضمن مجموعة برقم ٦٥٥ ومعه كتاب آخر اسمه خزانة الفقه.

- ٨ ـ مخطوطة الملتقط، ويسمى (مآل الفتوى)، لناصر الدين أبي القاسم
 محمد بن يوسف الحسني المدني، مكتبة أسمد أفندي ضمن مكتبات
 السليمانية، نسخ ٢٢٠هـ، برقم ٢٠٠١.
- ٩ ـ مخطوطة كتاب الهادي للبادي، لأبي بكر محمد بن محمود، نسخ ٢٠٣هـ، مكتبة ملحق بمخطوطة الفقه النافع برقم ٦٦٦ من ل ١٨٤ إلى ل ٢٠٣، مكتبة داماد إبراهيم/ السليمانية.

فهرس بأهم المصادر والمراجع

- ١ ـ آثار البلاد وأحبار العباد، تصنيف العلامة زكريا بن محمد القزويتي، ت
 ١٢٠٣هـ، دار صادر، بيروت.
- ٢ .. الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت ٣١٨هـ، تحقيق أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢هـ ١٩٨٢م.
- ٣ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني،
 بإشراف محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت دمشق، الطبعة
 الأولى ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
- ٤ أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت ٥٣٨هـ،
 تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة بيروت لبنان، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عمر بوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، بهامش الإصابة، تحقيق د طه محمد الزيني، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر، الطبعة الأولى.
- ٦ أسد الغابة في معرفة الصحابة، للعلامة عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني المعروف بابن الأثير، ت ١٣٣هـ ١٢٣٣م، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
- ٧ ـ أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، لعبد اللطيف بن محمد رياضي زادة،
 ت ١٠٧٨هـ، تحقيق د. محمد التونجي، مكتبة الخانجي بمصر، ١٣٩٥ ـ
 ١٩٧٥م.
- ٨ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن عنى العسقلاني المعروف بابن حجر، ت ١٤٤٩هـ ١٤٤٩م، وبذيله الاستيعاب في

- معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد المر، تحقيق د. طه محمد الزيني، مطعة الكليات الأزهرية بمصر.
- ٩ ـ أطلس العالم الصحيح، وضعه جماعة من أساتذة الجغرافيا والتاريح، دار
 مكتبة الحياة، بيروت لبنان، ١٩٨٥م.
- ١٠ ـ الأعلام، قاموس تراحم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين،
 خبر الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، الطبعة الخامسة،
 ١٩٨٠م.
- 11 _ إعلام الموقعين عن رب العالمين، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، ت ٧٥١هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م.
- ١٢ ـ الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لأبي النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي، ت ٩٦٨هـ، تصحيح وتعليق عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة، بيروت لبنان.
- 17 الأم، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ت ٢٠٤هـ، وبهامشه مختصر أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني الشافعي، كتاب الشعب ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
- 18 ـ الأموال، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، ت ٢٢٤هـ، تحقيق محمد خليل هراس، دار الفكر، القاهرة مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- ١٥ ـ الأموال، لحميد بن زنجويه، ت١٥١هـ، تحقيق د. شاكر ذيب فياض،
 مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض، الطبعة الأولى،
 ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- 17 الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، ت ٨٨٥هـ، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة النانية ١٤٠٠هـ معمد علمه ١٤٠٠م.
- ١٧ أنيس الفقهاء، للشيخ قاسم القونوي، ت٩٧٨هـ، تحقيق د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء، السعودية جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ م.

- 10 إيثار الإنصاف في مسائل الخلاف، للشيخ الإمام أبي المظفر يوسف بن قزأوغلي سبط الإمام ابن الحوزي، ت 105هـ، رسالة دكتوراه، إعداد الباحث عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله العجلان، تحت إشراف الدكتور عبد الغفار بن إبراهيم محمد صالح، العام 1207، 120٧هـ، مطبوعة على الآلة الكاتبة.
- ١٩ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعالم إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم، تصحيح وطبع محمد شرف الدين، دار العلوم، بيروت لبنان.
- ٢٠ ـ بدائع الصنائع، لأبي بكر بن مسعود الكاساتي، ت ٥٨٧هـ دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ٢١ ـ بداية المجتهد ونهاية المقتصد، للحافظ أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن العلماء، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ت٥٩٥هـ، تصحيح نخبة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- ٢٢ ـ البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير الدمشقي، ت ٢٧٤هـ، مكتبة المعارف،
 بيروت لبنان، ١٩٨١م ١٤٠١هـ.
- ٢٣ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد موتضى الزبيدي، ت ١٢٠٥ . المطبعة الخيرية، بمصر، الطبعة الأولى.
- ٢٤ ـ تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت ٤٦٣هـ، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.
- ٢٥ ـ تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والإجتماعي، د. حسن إبراهيم
 حسن، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م.
- ٢٦ ـ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، للعلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعى الحنفى، ت ٤٧٤هـ، دار المعرفة، ببروت لبنان، الطبعة الثانية.
- ٢٧ ـ تجريد أسماء الصحابة، للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ٧٤٨هـ، دار المعرفة، بيروت لبنان.
- ٢٨ ـ تحفة الفقهاء، لعلاء الدين السمرقندي، ت ٥٣٩هـ، تحقيق د. محمد زكي عبد البر، مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م.

- ٢٩ _ تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملقن، ت ٩٠٨هـ، تحقيق عبد الله بن سعفان اللحياني، دار حراء، مكة المكرمة العزيرية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ٣٠ ترتيب أحاديث وآثار سنن الدارمي، عمد الرحمن دمشقية وميرفت فاخوري، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- ٣١ _ تغليق التعليق على صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر، ت ٨٥٢ هـ. تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، دار عمان، الأردن عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ٣٢ _ تفسير القرآن العظيم، لابن كثير؛ ٧٧٤هـ، تحقيق عبد العظيم غنيم، محمد أحمد عاشور، محمد إبراهيم البنا، الشعب، بمصر.
- ٣٣ ـ تقريب النهذيب، للحافظ ابن حجر، ت ٨٥٢هـ، تحقيق، عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- ٣٤ ـ تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي، ت ٨٥٢هـ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكلية الأزهرية، القاهرة مصر، ١٣٩٩هـ ١٣٩٩م.
- ٣٥ ـ تهذيب الأسماء واللغات، للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي،
 ت ٢٧٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لينان.
- ٣٦ تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ ـ ١٣٢٧م.
- ٣٧ جامع الأحاديث للمسانيد والمراسيل، للعلامة جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، ت ٩١١هـ، جمع وترتيب عباس أحمد صقر وأحمد عبد الجواد، مطبعة محمد هاشم الكتبي _ دمشق _، ١٩٧٩م.
- ٣٨ ـ الجرح والتعديل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ت ٣٢٧هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.
- ٣٩ جامع البيان في تفسير الأحكام، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير

- الطري، ت ٢٠٠هـ، وبهامشه تعسير غرائب الفرآن ورغائب الفرقان للعلامة الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسانوري، دار المعرفة، بيروت لمنان، الطبعة الرابعة، طبعة بالأوفست عن الطبعة الأولى بمصر ١٣٢٣هـ، الطبعة المرابعة، طبعة بالأوفست عن الطبعة الأولى بمصر ١٣٢٣هـ،
- ٤٠ ـ الحواهر المضيئة في طبقات الحنفية، للعلامة محي الدين أي محمد عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي، ت ٧٧٥هـ، مطبعة دار المعارف النظامية الكائنة في الهند، الطبعة الأولى، ١٣٣٢هـ.
- ٤١ ـ الحامع الصحيح وهو سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد عيسى بن سورة، ت ٢٧٩هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ ١٩٣٧م.
- 27 ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، ت ٢٠٦هـ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلوائي ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.
- ٤٣ ـ حاشبة الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي، على الشرح الكبير لأبي البركات أحمد الدردير، وبهامشه الشرح الكبير للعلامة المحقق الشيخ محمد عليش، دار الفكر، وهي طبعة بالأوفست عن طبعة إحباء الكتب العربية بمصر.
- ٤٤ ـ حاشية العدوي على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي يزيد، للشيخ علي
 الصعيدي العدوي، دار المعرفة، بيروت لبنان.
- ٤٥ ـ الخرشي على مختصر سيدي خليل، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن
 علي الخرشي، ت ١٠١١هـ، دار صادر، بيروت لبنان، وهي طبعة مصورة
 بالأونست عن طبعة دار الطباعة الزاهرة بيولاق مصر ١٣١٨هـ.
- ٤٦ ـ دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندي وآخرون، نشر جهان، طهران، بوذر جمبري.
- ٤٧ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي، ت ٩٩١١هـ،
 وبهامشه القرآن العظيم مع تفسير ابن عباس، دار المعرفة، بيروت لبنان.

- ٤٨ ـ الدراية في تحريج أحاديث الهداية، للإمام أحمد بن علي س محمد س حجر العسقلاني، ت ٨٥٨هـ، تعليق السيد عبد الله هاشم اليمامي المدني، دار المعرفة، ببروت.
- ٤٩ ـ دول الإسلام، للحافظ شمس الدين الذهبي، ت ٧٤٨هـ، تحقيق فهبم
 محمد شلتوت ومحمد مصطفى إبراهيم، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٤م.
- ٥٠ ـ ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار
 صادر ودار بيروت، ١٣٧٨هـ ١٩٥٨م.
- ٥١ ـ رد المحتار على الدر المختار، حاشية ابن عابدين، للإمام محمد أمين أفندي الشهير بان عابدين، ت ١٢٥٢هـ، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، بيروت لنان، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- ٥٢ ـ رغبة الآمل من كتاب الكامل، للسيد بن المرصفي، ت ١٣٤٩هـ، مطبعة النهضة مصر، الطبعة الأولى، ١٣٤٦هـ.
- ٥٣ ـ الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، الفقيه أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، ت ١٨٥هـ ١١٨٥م، ومعه السيرة النبوية للإمام أبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري، ت ٢١٣هـ، تعليق طه عبد الرؤوف سعد، دار المعرفة بيروت لبنان.
- ٥٤ ـ روضة الطالبين وعملة المفتين، للإمام النووي، ت ١٧٦هـ، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت لمنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ٥٥ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية، ت ٧٥١هـ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة عشر، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
- ٥٦ سبل السلام، للإمام محمد بن إسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني، ث ١٨٨٢هـ، شرح بلوغ المرام من جميع أدلة الأحكام، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني، ت ٨٥٢، مكتبة الرسالة الحديثة.
- ٥٧ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، تخريج

- محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة ١٣٩٨هـ.
- ٥٨ ـ سنن ابن ماجه، للحافط أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت ٢٧٥ هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الناقي، دار الفكر
- ٥٩ ـ سنن أبي داود، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأردي، ت ٢٧٥هـ، مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء السنة السوية، بيروت لنان.
- ٦٠ ـ سنن الدارقطني، للحافظ على بن عمر الدارقطني، ت ٣٨٥هـ، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني، للمحدث أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق عبد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن، ١٣٨٦ ١٣٨٦.
- ٦١ ـ سنن الدارمي، للحافظ أبي محمد عبد الله بن بهرام الدارمي، ت ٢٥٥هـ،
 دار الفكر، القاهرة مصر، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- ۲۲ ـ سنن سعيد بن منصور، للإمام الحافظ سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المكي، ت ۲۲۷هـ، تحقيق الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ١٣ ـ السنن الكبرى، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت ١٥٥هـ، وبذيله الجوهر النقي لعلاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركمان، ت ١٤٥٥هـ، مصور بالأوفست عن الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الهند، ١٣٤٤هـ.
- 14 ـ سنن النسائي، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، ت ٩١١هـ، وحاشية الإمام السندي للحافظ أبي عبد الرحمن أحد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان النسائي، ت ٣٠٣هـ، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.
- ١٥ ـ سير أعلام النبلاء، تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت ٧٤٨هـ، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ٦٦ ـ السيرة النبوية، لابن هشام، ت ٢١٨هـ، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم

- الأبياري وعبد الحقيظ شلبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لمنار، مصورة بالأوفست عن طبعة مطبعة مصطفى البائي الحلبي بمصر، ١٣٥٥هـ ١٩٣٦م.
- ٦٧ _ شرح ديوان أمية بن أبي الصلت، تعليق سيف الدين الكاتب وأحمد عصام
 الكاتب، مكتبة الحياة، بيروت لبنان.
- ١٨ ـ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، شرح الإمام محمد الزرقاني، دار
 الفكر للطباعة، ١٤٠١هـ ١٩٨١م٠
- 79 _ شرح السنة، الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، ت معمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، ت ١٤٥٨ من تحقيق شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، ييروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ٧٠ شرح فتح القدير، للشيخ كمال الدين محمد عبد الواحد، مع الهداية لبرهان الدين أبي الحسن علي بن عبد الجليل المرغيناني، والكفاية لجلال الدين الخوارزمي الكرلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
- ٧١ ـ شرح مسند أبي حنيقة للإمام خليل محي الدين الميس، دار الكتب العلمية، بيروت لبان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ٧٧ ـ شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، ت
 ٣٢١هـ، تحقيق محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،
 الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ ١٣٩٩م.
- ٧٣ ـ شرح منتهى الإرادات، للشيخ العلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، ت ١٠٥١هـ، عالم الكتب، بيروت لبنان.
- ٧٤ ـ شرح منح الجليل على مختصر خليل، للشيخ محمد عليش، وبهامشه حاشيته المسماه تسهيل منح الجليل، دار صادر، بيروت لبنان.
- ٧٥ ـ شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، ت ٦٥٦هـ، تحقيق الشيخ حسن تميم، مكتبة الحياة، بيروت لبنان، ١٩٦٣م.
- ٧٦ ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، ت
 ٣٩٣هـ، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ٧٧ صحيح ابن خزيمة ، للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي

- النيسابوري، ت ٢١١هـ، تحقيق أستادنا د. محمد مصطفى الأعطمي، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.
- ٧٨ ـ صحيح البخاري مع فتح الباري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ت ٢٥٦هـ، رقم كتبه وأحاديثه محمد فزاد عبد الباقي، تحقيق وإشراف الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر.
- ٧٩ صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسانوري، ت ٢٦١هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
- ٨ ـ طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، الشيخ نجم الدين أبي حفص النسفي، ت ٥٣٧هـ، تحقيق الشيخ خليل الميس، دار القلم، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ٨١ عيون الأخبار، لأبي محمد عبد الله بن مسلم قتيبة الدينوري، ت ٢٧٦هـ، تعليق د. يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٨٢ ـ الغاية القصوى في دراية الفتوى، للعلامة عبد الله بن عمر البيضاوي، ت ١٨٥هـ، تحقيق علي محي الدين على القره داغي، دار الإصلاح، السعودية الدمام.
- ٨٣ غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى، للفقيه الشيخ مرعى بن يوسف الحنبلي، ت ١٠٣٣هـ، منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض، الطبعة الثانية.
- ٨٤ ـ الفتاوى الهندية وبهامشه فتاوى قاضيخان والفتاوى البزازية، للعلامة نظام وجماعة من علماء الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.
- ٨٥ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ت ٨٥ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق وإشراف الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن بار، دار الفكر، بيروت لبان.
- ٨٦ ـ الفروع، للعلامة أبي عبد الله محمد بن مفلح، ت ٧٦٧هـ، ويليه تصحيح

- الفروع، للإمام علي بن سلسمان المرداوي ثم الصالحي الحنسلي، ت ٨٨٥هـ، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت لبنان ١٤٠٢هـ.
- ٨٧ ـ فهارس صنن الدارقطني، إعداد د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ٨٨ فهارس كتاب محمع الزوائد ومنبع الفوائد، إعداد محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ٨٩ ـ فهرس أحاديث السنن الكبرى، إعداد د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦.
- ٩٠ ـ فهرس أحاديث مسند الإمام أحمد بن حنبل، إعداد أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ۹۱ ـ فهرس أحاديث وآثار المستدرك، إعداد محمد سليم إبراهيم سمارة وآخرون، عالم الكتب، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- 97 الفوائد البهية في تراجم الحنفية، للعلامة أبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوني الهندي، ت١٣٠٤هـ، مع تعليقات السنية على الفوائد البهية، صححه السيد محمد بدر الدين أبو فراس التعساني، طبع بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٤هـ.
- ٩٢ ـ قاموس الفارسية، للدكتور عبد المعين محمد حسنين. دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ٩٤ القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تا ٨٤هـ، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة مصر.
- ٩٥ ـ قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، لمحمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ١٩٧٩م.
- ٩٦ ـ الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، للعلامة أبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان.
- ٩٧ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السنة، للإمام محمد بن

- أحمد بن عثمان قايماز الذهبي، ت٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- ٩٨ ـ الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي المجرجاني، ت٥٦٥هـ، تحقيق لجنة من المختصين، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، دار الفكر، بيروت لبنان.
- ٩٩ ـ كتاب الخراج، للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، ت١٨٢هـ، الطبعة الخامسة ١٣٩٦، المطبعة السلفية، القاهرة مصر.
- ١٠٠ ـ كشف الأسرار عن أصول البزدوي، للإمام علاء الدين عبد العزيز أحمد البخاري، ت٠٣٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت لـنان، طبعة بالأونست عن طبعة تركيا، ١٣٩٤هـ ـ ١٣٠٨هـ و١٩٧٤م.
- ١٠١ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعالم مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، ت٦٧٦هـ، دار العلوم الحديثة، بيروت لبنان، طبعة بالأوفست عن طبعة استانبول تركيا ١٣٦٠هـ.
- ١٠٢ كنز العمال في صنن الأقوال والأفعال، للعلامة علاء الدين على المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، ت٩٧٥هـ، ضبطه الشيخ بكري حياني، وصححه الشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت لينان، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ١٠٣ ـ لسان العرب، لابن منظور، ت٧١١هـ، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة مصر.
- ١٠٤ ـ لسان الميزان، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، ٢٥٧هـ، مؤسسة الأعلمي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ ١٩٧١م
- ١٠٥ ـ المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت لـنان، الطبعة
 الثالثة بالأوفست، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- ١٠٦ ـ مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، النيسابوري الميداني، ت٥١٥هـ، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م.
- ١٠٧ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت٧٠٨هـ، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.

- ١٠٨ ـ مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن ركويا اللغوي، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ١٠٩ ـ المجموع شرح المهذب، للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، ت٦٧٦هـ، ومعه فتح العزيز شرح الوجيز ومعه أيضاً التلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير، دار الفكر.
- ۱۱۰ مجموعة رسائل ابن عابدين، للإمام محمد أمين الشهير بابن عابدين،
 ت١٢٥٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- 111 _ المحلى، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ت20٦، مكتبة جمهورية مصر العربية القاهرة، تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
- ١١٢ ـ مختصر القدوري، لأبي الحسين أحمد بن محمد بن جعفر القدوري، مع اللباب في شرح الكتاب للشيخ عبد الغني الغنيمي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الحديث، حمص بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ۱۱۳ ـ المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس الأصبحي رواية سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم، ومعها مقدمات ابن رشد، دار الفكر، بيروت لبنان، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ١١٤ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، ت٣٩٥هـ، تحقيق على محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.
- ١١٥ ـ المستدرك على الصحيحين في الحديث، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري، ت٥٠٥هـ، وفي ذيله تلخيص المستدرك للحافظ الذهبي، مكتبة المعارف بالرياض، صورة بالأوفست عن طبعة دائرة المعارف النظامية في الهند.
- ١١٦ ـ مسند أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفرائني، ت٢١٦هـ، دار المعرفة، بيروت لبنان.
- ١١٧ _ مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت٢٤١هـ، وبهامشه منتخب كنز العمال

- في سنن الأقوال والأفعال للمنقى الهندي، وفي أوله فهرس رواة المسانيد من الصحابة وضعه محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ٣٠٤هـ ١٩٨٣م، وهي مصورة عن الطبعة الأولى بمصر ١٣٦٣هـ ١٨٩٦م.
- ١١٨ ـ مسند الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- 119 مشكل الآثار، للحافظ أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي ت٣٢١هـ، الطعة الأولى، بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند حيدر آباد الدكن، ١٣٣٣هـ.
- 1۲۰ ـ المسند للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، ت1۹هـ، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت لبنان، مكتبة المتنبى، القاهرة مصر، ١٣٨٠هـ.
- ۱۲۱ مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية د. محمد محروس عبد اللطيف المدرس، الدار العربية للطباعة، بغداد، ۱۹۷۸م.
- ۱۲۲ ـ المصنف للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، تصحيح عبد الخالق الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي باكستان، ١٤٠٦هـ ١٩٨٧م.
- ۱۲۳ ـ المصنف للحافظ أبي بكر عبد الرازق بن همام الصنعاني، ت٢١١هـ، ومعه كتاب الجامع، للإمام معمر بن راشد الأزدي رواية الإمام عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- 178 ـ المعجم الاقتصادي الإسلامي، للدكتور أحمد الشرباصي، دار الجيل، بيروت لبنان، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- ١٢٥ ـ معجم الألماظ الفارسية المعربة، للسيد إدّى شير، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٠م.
- ١٢٦ المعجم الأوسط، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أبوب اللخمي الطبراني، ت٣٦٠هـ، تحقيق الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

- ١٢٧ ـ معجم البلدان، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي، دار بيروت، ١٣٧٦هـ.
- ١٢٨ المعجم الصغير للطبراني، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، ت٣٦٠هـ، ويليه رسالة غنية الألمعي للحافظ أبي الطيب شمس الدين العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- ١٣٩ ـ معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثني، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦هـ ١٩٥٧م.
- ١٣٠ ـ المعجم المفهرس الألفاظ الحديث النبوي، رتبه لفيف من المستشرقين، نشره د. أ. ي. فنسنك، ١٩٣٦م، الاتحاد الأممي للمحامع العلمية، مكتبة بريل في مدينة ليدن.
- 181 المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار مطابع الشعب، مصر.
- ۱۳۲ معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية إيران، ١٣٦٦هـ.
- ۱۳۳ ـ المغازي، لمحمد بن عمر الواقدي، ت٧٠٧هـ، تحقيق د. مارسدن جونس، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان.
- ۱۳۶ ـ مفتاح كنوز السنة، وضعه بالإنكليزية د. أ. ي. فنسنك، نقله للعربية محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- ١٣٥ ـ المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، ت٠٤٠، تحقيق محمد سيد كبلاتي، دار المعرفة، بيروت لبنان.
- ١٣٦ ـ مقدمات ابن رشد، للحافظ أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، ت ١٣٦هـ، دار صادر، بيروت، طبعة بالأوفست عن الطبعة الأولى لمطبعة السعادة بمصر.

- ١٣٧ . مغني المحتاح إلى معرفة معاي ألفاظ المنهاح، شرح الشيخ محمد الشربيني الخطيب، ت٩٧٧هـ، على متن المنهاج، لأبي زكريا بحبى بن شرف النووي، ت٦٧٦هـ، دار إحياء التراث العربي، ببروت لبنان، ١٣٥٧هـ.
- ۱۳۸ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبري زادة، ت١٠٧٨، تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة مصر.
- ١٣٩ ـ المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنيل الشيباني، للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، ت٦٢٠هـ، المؤسسة السعيدية بالرياض، عن طبعة مطابع الدجوى القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.
 - ١٤٠ ـ المنجد الأبجدي، دار الشروق، بيروت لبان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢م.
- 181 ـ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب، ت308هـ، وبهامشه التاج والإكليل، لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالمواق تك٨٩٧هـ، دار الفكر، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م
- ١٤٢ المهذب، للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ت٧٦ المهذب، مطبعة عيسى البابي، مصر.
- ۱٤٣ ـ موطأ مالك، ت١٧٩هـ، رواية يحيى بن يحيى، إعداد أحمد راتب عرموش، دار النفائس بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- ١٤٤ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت٧٤٨هـ، تحقيق علي محمد البجاري، دار المعرفة، بيروت لبنان، ١٣٨٧هـ.
- 1٤٥ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية، للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي، ت٧٦٢هـ، المكتبة الإسلامية، الطبعة النائية، ١٣٩٣هـ.
- 187 النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، ت٢٠٦هـ، تحقيق طاهر أحمد الزاري محمود محمد الطناحي، دار الفكر، القاهرة مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٣٩٩م.

- 18۷ ـ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد من أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المصري الشهير بالشافعي الصعير، ت٤٠٠٤هـ، ومعه حاشية أبي الضياء نور الدين على بن على الشبراملي القاهري، ت١٠٨٧هـ، وبالهامش حاشية أحمد بن عبد الرزاق بى محمد بن أحمد المعروف بالمغربي الرشيدي، ت٢٠٩٦، دار إحياه التراث العربي، بيروت لبنان.
- ١٤٨ ـ نيل الأوطار، شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، للشيح محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، ت٥٢٥هـ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى، القاهرة مصر، الطبعة الأخيرة.
- ١٤٩ ـ النية وآثارها في الأحكام الشرعية، للدكتور صالح بن غانم السدلان، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- ١٥٠ ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، تأثيف إسماعيل باشا البغدادي، دار العلوم الحديثة، بيروت لبنان، طبعة بالأوفست عن طبعة وكالة المعارف استانبول ١٩٨١م.
- ۱۰۱ ـ وفيات الأعيان وأناء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، ت١٨١هـ، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت لبنان، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

الفهرس المجمل للكتب والأبواب

البوضوع	رقم العقرة	الموضوع	رقم الفقرة
باب الاستسقاء	177	المقدمة	١
باب قیام رمضان	174	كتاب الطهارة	YA_Y
باب صلاة الخوف	371,071	باب التيمم	19_17
باب صلاة الجنائز	177_177	باب المسح على	.723
باب، لشهيد	1777_17E	الخفين	
باب الصلاة في الكعبة	124 - 124	باب الأنجاس	TY_Y0
كتاب الزكاة	+3/_17/	كتاب الصلاة	189_89
باب صدقة البقر	78V:187	باب الأذان	13_13
باب صدقة الغنم	184	باب شرط الصلاة	0{5
بأب صدقة الخيل	104-154	باب صفة الصلاة	YY_01
باب زكاة الفضة	301	باب قضاء الفوائت	٧٨
باب زكاة الذهب	100	باب الأوقيات الستبي	۸۰ ۵۷۹
باب زكاة العروض	104,107	يكره فيها الصلاة	
بساب زكساة السزدوع	17-101	ياب النوافل	۸٦_٨١
و الثمار		باب سجود السهو	41_47
باب من يجوز دفع	177-171	باب صلاة المريض	90_97
الصدقة إليه ومن لا		باب سجود التلاوة	99-97
يجوز		باب صلاة المسافر	1.0_1
باب صدقة الفطر	177_174	باب الجمعة	117.1.7
كتاب الصوم	197_17#	باب العيدين	311-111
باب الاعتكاف	197.191	باب صلاة الكسوف	141

الموضوع	رقم العقرة	الموضوع	رقم الفقرة
كتاب السير	770_717	كتاب الحج	T00_19T
كتاب الاستحسان	78-710	باب القران	Y19_Y1V
كتاب اللقيط	778_771	باب التمتع	****
كتاب اللقطة	77A_770	باب الجنايات في الحج	077_737
كتاب جعل الآبق	78. 779	باب الإحصار	73_031
كتاب المفقود	137,737	باب الفوات	737
كتاب الغصب	737_907	ناب الهدي	V37_00Y
كتاب الوديعة	779_77	كتاب النكاح	T. 8 _ TO 7
كتاب العارية	100_10.	كتاب الرضاع	411-4.0
كتاب الصيد والذبائح	V+1_7V7	كتاب الطلاق	717_337
كتاب الأضحية	Y+A_V+Y	كتاب الرجعة	700_780
	VYY_V+4	كتاب الإيلاء	77. TOT
كتاب الشركة	VTY_VYT	كتاب الخلع	r19_r11
كتاب الوقف		كتاب الظهار	*******
كتاب الهبة	724_77Y	كتاب اللعان	444_440
كتاب البيوع	744_Ap+	كتاب العدة	397_7/3
باب خيار الشرط	VV+_V10	كتاب النفقات	13_+33
باب خيار الرؤية	VVVVV1	كتاب العتاق	133_803
باب خيار العيب	VA8_4AV	باب التدبير	103_703
باب البيع الفاسد	V40VA0	باب الاستيلاد	209_202
باب الإقالة	7 97 , 797	كتاب المكاتب	173_773
باب المرابحة والتولية	A+ E_Y9A	كتاب الولاء	\$A+_\$Y\$
باب الربا	V11-V+0	كتاب الأيمان	143_514
باب السّلم	ATT_A1T	كتاب الحدود	018-01V
كتاب الصرف	374.074	باب حد الشرب	2770_576
كتاب الشفعة	A77_A77	باب حد القذف	018_0TV
كتاب القسمة	377_77	كتاب السرقة وقطع	030_150
كتاب الإجارات	4+V_AV4	الطريق	

الموضوع	رقم الفقرة	الموصوع	رقم الفقرة
كثاب الشرب وإحياء	1.17.1.17	كتاب أدب القاضى	A • P = A / P
		كتاب الشهادات	987_919
	AF+1_YV+1	كسّاب الرجوع عن	487_4TV
	1+41_1+7	الشهادات	
كتاب الحجر	1.44-1-47	كتاب الدعوى	339_978
كتاب المأذون	11+4-1+44	كتاب الإقرار	944-94
كتاب الجنايات	111/1/11/4	كتاب الوكالة	1 7 - 9 A A
كتاب الدبات	1170_1174	كتاب الكفالة	3 - 11_11 - 1
كتاب المعاقل	TF11_PF11	كتاب الحوالة	1.12.1.14
كتاب الوصايا	1190_114.	كتاب الصلح	31+1_37+1
كتاب الفرائض	1110_1197	كتاب الرهن	1-79_1-10
باب حساب الفرائض	1778_1774	كتاب المضاربة	1 . 07_1 . 2 .
باب المناسخة	1770	كتاب المزارعة	30-1-17-1
كتاب الخنثى	1777	كتاب المساقاة	

فهرس الموضوعات المفصل

الموضوع	رقم الغفرة	الموضوع	رقم الفقرة
نصل		المقدمة	١
سئر الآدمي وما يؤكل لحمه وم	10	كتاب: الطهارة	77.7
الله يؤكل لحمه الا يؤكل لحمه	, ,	فرض الطهارة	۲
•	19 17	سنن الطهارة	٣
باب: التيمم		السواك سنة	ξ
من لم يجد الماء وهو مسافر أو خارج المصر	17	النية في الطهارة	٥
كيمية التيمم	١٧	فصل	
ما ينقض الوضوء ما ينقض الوضوء	١٨	نواقض الوضوء	-
المسافر إذا نسي الماء في رحله	19	قصل	
باب: ّ	47_37	فرض الغسل	•
المسح على الخفين		فصل	
جواز المسح على الخفين	۲.	المعاني الموجبة للغسل	
ما لا يجوز المسح عليه من	*1	نصل	
الجوارب		الطهارة من الأحداث	
من ابندأ المسح وهو مقيم فسافو	77	يجوز الطهارة بماء خالطه شيء	
حكم المسح على الحوربين	44	طاهر	
لايجوز المسح على العمامة	3.7	موت ما ليس له نفس سائلة في	
والقلنسوة والبرقع والقفازين		الماء لا يتحسه	
باب: الحيض	44_40		
أقل الحيض وأكثره		الماء المستعمل لايجوز	l
الحائض تقضي الصيام ولا		ستعماله في طهارة الأحداث	,
تقضى الصلاة تقضى الصلاة		نصل	
حكم وطيء الحائص قبل		إذا وقعت في البئر نجاسة	1

الاغتسال إذا القطع دم الحيض الإقامة الطهر المتخلل بين الدمين في الأفان ويحدر في منة الحبض دم الاستحاضة المنافق البلغ مستحاضة الطهارة المحلق البلغ مستحاضة والرعف اللدائم وضوه من به سلمس البول والرعف اللذائم والرعف اللذائم المنافقات النفاس وأكثره من النفاس وأكثره من النفاس وأكثره المحلق وقت واحد وقت واحد المصلي وقوبه والمحكان الذي يصلي عليه المنافقة كبول المخاسة المغلظة المؤتم آمين المحلي وثوبه والمحكان الذي يصلي عليه المنافقة كبول المخاسة المغلظة المؤتم آمين المؤتم آمين المخاسة المغلظة المؤتم آمين المؤتم آمين المؤتم آمين المؤتم آمين المخاسة المغلظة المؤتم آمين المخاسة المغلظة كبول المخاسة المغلظة المؤتم آمين المؤتم أمين المؤتم آمين ال	الموضوع	رقم الفقرة	العوضوع	رقم العقرة
الطهر المتخلل بين الدمين في مدة الحيض مدة الحيض مدة الحيض مدة الحيض مدة الحيض المتخلل بين الدمين في مناهب من ابتدأت في البلوغ مستحاضة الطهارة الطهارة المصلى البول والرعوف الدائم والرعوف الدائم والرعوف الدائم النفاس وأكثره من الشهام واكثره وقت واحد النفاس من ولدت ولدين في المسلم وتوب والمكان الذي المسلمي وثوبه والمكان الذي المسلمي وثوبه والمكان الذي يصد المسلمي وثوبه والمكان الذي المسلم وأصابة من أصابة من النجاسة المخلفة كبول ما يحزى من القراءة في الصلاة المسلمي وقت صلاة الوتر المغرب المغرب المغرب المغرب المغرب المغرب المغرب المغرب المغرب الكائن المغرب الكائن المغرب الكائن الكائن الكائن المغرب الكائن المغرب الكائن الكائن المغرب الكائن الكائن الكائن الكائن الكائن الكائن الكائن المغرب المغرب الكائن الك		10	الاغتسال إذا القطع دم الحيض	
مدة الحيض به المستحاضة بعد من الإستحاضة بعد من المسلم والمرعف المدائم تعريف النفاس وأكثره بعد المنائل المنائل وأكثره بعد المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم واحد أقامه عن المسلم الم	اليشرسيل في الأذان ويتحفر في الإقامة	•	الطهر المتخلل بين الدمين في	**
المعالى والرعف الدائم والمنائم والكره والرعف الدائم والكره والمنائم والكره ووقت واحد وقت واحد وقت واحد وقت واحد والمحان الذي وقت واحد والمحان الذي والمحان المحان المحان المحان المحان المحان المحان المحان الذي وقت صلاة الوتر وقت واحد أقامه عن واحد أقام واحد أوحد وحدود وحدود أوحد وحدود أوحد وحدود وحدود وحدود وحدود أوحد وحدود وحدود أوحد وحدود وحدود وحدود أوحد وحدود أوحد وحدود وحدود أوحد وحدود أوحدود وحدود أوحدود وحدود أوحدود وحدود أوحدود أوحدود أوحدود أو		13	مدة الحيض	
	رب في من يودن وينتيم على ظهر ماب: شدط الصيلاة	0 - 1V	دم الاستحاضة	YA
الطهارة والرعوف المدائم والرعوف المدائم والرعوف المدائم والرعوف المدائم والرعوف المدائم واكثره صديف النفاس وأكثره من ولمدت ولمدين في النفاس وأكثره من ولمدت ولمدين في الصلاة ستة وقت واحد المعلى وثوبه والمكان الذي يصلي عليه المعلى وثوبه والمكان الذي يصلي عليه المعلى وثوبه والمكان الذي يصلي عليه المعلى عليه المعلى عليه وثوبه والمكان الذي يصلي عليه المعلى ا		٤٧	من ابتدأت في البلوغ مستحاضة	44
والرعف الدائم قصل في النفاس تمريف النفاس وأكثره تقاس من ولدت ولدين في وقت واحد 70 تفاس من ولدت ولدين في وقت واحد 71 تطهير السجاسة واجب من بدن وين المواه المواه المواه المواه المعلى وثوبه والمكان الذي يصلي عليه المعالى وثوبه والمكان الذي يصلي عليه المعالى وثوبه والمكان الذي الموتم آمين ومن أصابه من النجاسة المغلظة المؤلم ولا الفالين قال الموتم آمين واصابته نجاسة مخفقة كبول والمكان الذي التشهد المؤلم ولا الفالين قال المواه من النجاسة المغلظة المؤلم ولا الفالين قال المواه ولا الفالين قال والماء المواه المؤلم ولا الفالين قال والماء المؤلم ولا الفالين قال والماء المؤلم والماء المؤلم والماء المؤلم والمواه المؤلم والمواه المؤلم والماء المؤلم والماء المؤلم والمواه المؤلم والمعال المغرب وقت صلاة الوتر وقت صلاة المغرب المؤلة والمدر والمدان المغرب	الطهارة		وضوء من به سلس البول	۲.
الله قصل في النفاس وأكثره من النجاسة تفاسلات النجاسة وقت واحد وقت واحد وقت واحد والمحكان الذي يصلي عليه المسلاة المحلي وثوبه والمحكان الذي يصلي عليه المحلي وثوبه والمحكان الذي المحلي وثوبه والمحكان الذي المحلي وثوبه والمحكان الذي المحلي وثوبه والمحكان الذي التخبير الله أجل أو المحلي وثوبه والمحكان الذي المحلي المحلي وثوبه والمحكان الذي المحلي عليه المحلي وثوبه والمحكان الذي المحلي المحلي وثوبه والمحكان الذي المحلي عليه المحلي وثوبه والمحكان الذي المحلي وثوبه والمحكان الذي المحلي المحلي المحلي المحلي المحلي المحلي وثوبه والمحلي المحلي المح		٨3	والرعف الدائم	
المسلودة الفاس وأكثره وقت ولدين في الفاس وأكثره الفاس من ولدت ولدين في وقت واحد وقت واحد المصلي وثوبه والمكان الذي ويقع بديه المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه المصلي وثوبه والمكان الذي المؤتم آمين واقت المغلطة ا		٤٩	فصل في النفاس	۳۱
تفاس من ولدت ولدين في وقت واحد ولدين في الصلاة ستة وقت واحد ٣٢ باب: الأنجاس ووقت واحد ولدين المحلي والمحكان الذي ورفع يديه المصلي والمحكان الذي يصلي عليه المصلي والمحكان الذي يصلي عليه المحلي عليه المحلي عليه المحلي عليه المحلي من أصابه من النجاسة المغلظة المقلل المحتى المحلية ا			تعريف النفاس	71
وقت واحد النجاس واحب من بدن ورفع بديه المصلي وتوبه والمكان الذي يصلي عليه المصلي وتوبه والمكان الذي يصلي عليه المصلي وتوبه والمكان الذي يصلي عليه الموتم آمين الم	من اشتهت عليه القبلة	٥٠		٣١
	كتاب: صفة الصلاة	VV_01	تفاس من ولدت ولدين في	44
تطهير المجامة واجب من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يعلي عليه المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه الموتم آمين المؤتم آمين المؤتل المدهم المناب المناب المؤتل المناب المؤتل المناب	فرائض الصلاة ستة	01		
المصلي وثوبه والمكان الذي من قال بدل التكبير الله أجل أو يصلي عليه أعظم من المصلي عليه أعظم من المخلفة المغلظة المغلطة المغلظة المغلطة المغلطة المغلطة المعاملة المع	إذا دخل الرجل في الصلاة كبر	۲۵	باب: الأنجاس	TX_TT
يصلي عليه المالين قال الإمام ولا الضالين قال الامام ولا الضالين قال الامام ولا الضالين قال الامام ولا الضالين قال المالين قال المالين المناطقة المغلظة المغلظة المغلظة المغلظة المغلطة المناب المناجة المخاصة المغلفة كبول المناجة ال	ورفع يديه			77
77 من أصابه من النجاسة المغلظة المؤتم آمين المؤتم آمين مقدار الدرهم مقدار الدرهم من أصابته نجاسة مخفقة كبول المعني الأخريين الأخريين ما يؤكل لحمه ما يؤكل لحمه الاستنجاء سنة فصل الاستنجاء سنة فصل الاستنجاء الماء أفضل المعني عبي المعني عبي المعني المعني المعني عبي المعني المعني المعني عبي المعني المعني المعني عبي المعني عبي المعني المعني المعني عبي المعني ال	من قال بدل التكبير الله أجل أو	۳٥	المصلي وثوبه والمكان الذي	
70 من أصابه من النجاسة المغلظة النشهد النشهد مقدار اللرهم من أصابته نجاسة مخفقة كبول المتحققة كبول المتحقة الكتاب المتحققة المتحل المتحققة المتحقة المتحققة المتح	أعظم		يصلي عليه	
مقدار الدرهم 71 من أصابته نجاسة مخففة كبول 71 يقرأ في الركعتين الأخريين ما يؤكل لحمه فاتحة الكتاب متى يجهر الإمام بالقراءة فصل 70 الاستنجاء سنة 70 ما يحزىء من القراءة في الصلاة 70 ما يحزىء من القراءة في الصلاة 70 الاستنجاء الماء أفضل 70 ما يحزىء من القراءة في الصلاة 70 الجماعة سنة مؤكلة 79 وقت صلاة الفجر 71 الجماعة سنة مؤكلة 79 وقت صلاة الوتر 71 أولى الناس بالإمامة 71 وقت صلاة الوتر 71 أولى الناس بالإمامة 71 وقت صلاة الوتر 71 أولى الناس بالإمامة 71 أولى الناس 71 أولى 11 أو	'	٥٥	I	72
الا من أصابته نجاسة مخففة كبول المنتجاء من أفي الركعتين الأخريبن فاتحة الكتاب ما يؤكل لحمه فصل الاستنجاء سنة فصل الاستنجاء سنة الاستنجاء المنة أفضل الاستنجاء الماء أفضل الاستنجاء الماء أفضل المنتجاء المناء الفجر المناء المنتجاء المناء الفجر المناء المنتجاء المنتجا	المؤتم آمين			
ما يؤكل لحمه فصل متى يجهر الإمام بالقراءة فصل ١٣ متى يجهر الإمام بالقراءة فصل ١٣ متى يجهر الإمام بالقراءة في الصلاة ١٣٨ الاستنجاء سنة فضل ١٣٨ الاستنجاء بالماء أفضل ١٣٩ ١٣٩ باب: الصلاة فصل ١٣٩ وقت صلاة الفجر ١٣ الجماعة سنة مؤكدة ١٣٩ وقت صلاة العصر ١٦ أولى الناس بالإمامة ١٤٩ وقت صلاة الوتر ١٨ ينبغي للإمام أن لا يطول بالناس ١٤٩ وقت صلاة الوتر ١٤٩ وقت صلاة الوتر ١٤٩ من صلى مع واحد أقامه عن ١٤٤ باب: الأذان		71		
قصل ٢٧ الاستنجاء سنة لوتر ثلاث ركعات الاستنجاء سنة الاستنجاء الله أفضل ١٥٥ ما يحزىء من القراءة في الصلاة ١٣٨ الاستنجاء بالماء أفضل ١٣٩ وقت صلاة الفجر ١٣١ الجماعة سنة مؤكلة ١٣٩ وقت صلاة الفجر ١٦ أولى الناس بالإمامة ١٤٠ وقت صلاة الوتر ١٨ ينبغي للإمام أن لا يطول بالناس ١٤٠ أولى المعرب تعجيل المغرب في الصلاة المغرب عباب: الأذان ١٩٤ من صلى مع واحد أقامه عن	•	77	من أصابته نجاسة مخفقة كبول	77
الاستنجاء سنة الاستنجاء سنة الاستنجاء سنة الاستنجاء بالماء أفضل الاستنجاء بالماء أفضل الاستنجاء بالماء أفضل الاستنجاء بالماء أفضل المسلاة الوتر المسلاة الوتر المسلاة			ما يزكل لحمه	
17 الاستنجاء سنة 18 ما يحزىء من القراءة في الصلاة 19 الاستنجاء بالماء أفضل 19 باب: الصلاة 79 وقت صلاة الفجر 71 الجماعة سنة مؤكلة 0 وقت صلاة الفجر 17 أولى الناس بالإمامة 18 وقت صلاة الوتر 18 وقت صلاة الوتر 19 استحباب تعجيل المغرب 3 استحباب تعجيل المغرب 19 من صلى مع واحد أقامه عن	•		فصل	
الاستنجاء بالماء افضل الموسطة الصلاة افضل الموسطة الفجر الموسطة الفجر الموسطة الفجر الموسطة الفجر الموسطة الفجر الموسطة الوتر الموسطة الوتر الموسطة الوتر الموسطة الوتر الموسطة المعرب		71	الاستنجاء سنة	۳۷
اسمان المسلاة المسلاة المسلاة الماعة سنة مؤكلة ١٦ وقت صلاة الفجر ١٦ أولى الناس بالإمامة ١٤ وقت صلاة الوتر ١٨ ينبغي للإمام أن لا يطول بالناس ٢٤ استحباب تعجيل المغرب في الصلاة ٢٤ باب: الأذان ١٩ من صلى مع واحد أقامه عن	ما يحزىء من القراءة في الصلاة	70	الاستنجاء بالماء أفضل	۳۸
77 الجماعة سنة مؤكلة 6 وقت صلاة الفجر 77 أولى الناس بالإمامة 13 وقت صلاة العصر 7٨ ينبغي للإمام أن لا يطول بالناس 13 وقت صلاة الوتر ٨٦ ينبغي للإمام أن لا يطول بالناس 27 استحباب تعجيل المغرب في الصلاة 31-23 باب: الأذان 79 من صلى مع واحد أقامه عن	فصل			189_89
 وقت صلاة العصر وقت صلاة العصر وقت صلاة الوتر وقت صلاة الوتر بنغي للإمام أن لا يطول بالناس استحباب تعجيل المغرب استحباب تعجيل المغرب باب: الأذان 	الجماعة سنة مؤكدة	77	_	
13 وقت صلاة الوتر ١٨ ينبغي للإمام أن لا يطول بالناس 21 استحباب تعجيل المغرب في الصلاة 22 باب: الأذان ١٩ من صلى مع واحد أقامه عن		٦٦		
٢٦ استحباب تعجيل المغرب في الصلاة ٢٦ باب: الأذان ٢٩ من صلى مع واحد أقامه عن	ينبغي للإمام أن لا يطول بالتاس	٦٨.		
ع ١٦ عن صلى مع واحد أقامه عن	في المبلاة			
	من صلى مع واحد أقامه عن	79		
	يمينه	l		

الموضوع	رقم العقرة	الموصوع	رقم الفترة
باب: سجود السهو	91_AV	إذا قامت امرأة إلى جنب رجل	٧,
سجود السهو واجب	۸v	وهما مشتركان في صلاة واحدة	
إذا ترك قراءة الشاتحة في	٨٨	لايصلي الطاهر حلف من به	٧١
الركعتين الأولين		سلس البول	
سهو الإمام يوجب على المؤتم	۸٩	يصلى القائم خلف القاعد	٧٢
السجود تبعآ له		نصل	
إذا سها المصلي عن القعدة	4.	يكره للمصلي أن يعبث بشيء	77
الأخبرة فقام إلى الخامسة		من جسده أو ثيّابه	
باب: صلاة المريض	90.98	من سبقه الحدث أثناء الصلاة	4.4
إذا تعذر على المريض القيام	9.7	من نام فاحتلم أثناء الصلاة	٧٠
صلى قاعداً		استأنفها	
صلاة المريض مضطحعاً على	٩٣	إن رأى المتيمم الماء في صلاته	٧٦
جنبه ووجهه إلى القبلة		وهو قادر على استعماله	
إيماء المريض بعينه أو بقلبه	9.8	باب	V4 cVA
لأداء أفعال الصلاة		قضاء الفوائت	
إن صلى بعض صلاته بإيماء ثم	90	من فاتته صلاة قضاها إذا ذكرها	٧٨
قدر على الركوع		باب: الأوقات	۸۰ ، ۲۹
باب: منجود التلاوة	44_41	التي تكره فيها الصلاة	
إذا تلا الإمام آية سجدة	97	الأوقات التي لاتجوز فيها الصلاة	٧٩
من تلا آية سجدة فلم يسجدها	AP	التنفل بعد صلاة الفجر	
من كرر تلاوة سجدة واحدة في	99	ياب: النوافل	\7_A1
مجلس وأحد		النرافل الني تؤدى في أوقات	۸۱
١ باب: صلاة المساقر	.0_1	القرائض	
السفر الذي تتغير به الأحكام	1	ركعات نافلة الليل بتسليمة واحدة	AY
فرض المسافر في الصلاة	1.1	ركعات نافلة النهار بتسليمة	
الرباعية		واحدة	
المسافر يصلي ركعتين في	1 • ٢	رجوب القراءة في جميع	٨٤
الصلاة الرباعية إذا فارق بيوت		وكمارث النفا	
المصر		رسات المان من دحل في صلاة نفل ثم أسدها قضاها	۸.
إذا نوى المسافر الإقامة خمسة	1.5		
عشر يوماً		بصلي النافلة قاعداً إن شاء	٨٦

الموضوع	وقم النقوة	الموصوع	رقع العقرة
	y 170	إن صلى المسافر بالمقيمين	1+8
أيجوز الصلاة مع المقاتلة		من فاتته صلاة في السفر	1 - 0
باب: صلاة الجنائز		١ باب: الجمعة	
ا احتضر الرحل وجه إلى	5 177	لا تصح الجمعة إلا في مصر	7 - 7
قبلة ولقن الشهادتين 		جامع	
مفة غسل الميت		ع شرط الخطبة للجمعة	1+7
معل الحنوط في رأس الميت . 	÷ 14V	إذا اقتصر الإمام في الخطبة على	1+4
لحيته		دکر الله ذکر الله	
كفن الرجل في ثلاثة أثواب	7	وجوب الجماعة ومن تنعقد بهم	1+9
كفن المرأة في خمسة أثوا ب المسائل على المسائل ومسائل	4	,	
لى الناس بالصلاة على الميت		من لا تجب الجمعة عليه	
مقة صلاة الجنازة		من صلى الظهر في منزله قبل أن	
يصلى على ميت في مسجد		يصلي الإمام الجمعة	
بماعة		حكم صلاة المعذورين يوم	
بفية وضع الميت في القبر		الجمعة صلاة الظهر بجماعة	
باب: الشهيد		ا باب: العيدين	
ن هو الشهيد		ما يستحب يوم الفطر	
ن استشهد وهو جبب		التنفل قبل صلاة العيد	
ا ارتث الشهيد غسل		صفة صلاة العيد	
ن قنل في حد أو قصاص غسل	۱۳۷ مر	التكبير المسنون في صلاة العيد	
صلي عليه	ני	رفع اليدين في تكبيرات العيد	114
اب: الصلاة في الكعبة	F124-12V	ويخطب بعد الصلاة	
كم الصلاة في الكعبة	> 177	ما يستحب يوم عيد الأضحي	114
فية الصلاة في المسجد الحرام	۱۳۹ کی	أول التكبير وآخره في أيام التشريق	14+
كتاب: الزكاة	*31_7VI	باب: صلاة الكسوف	111
لى من تجب الزكاة	۱٤٠ عا	صفة صلاة الكسوف	141
كاة من كان عليه دين يحيط بماله	55 181	باب: الاستسقاء	177
بتراط النية في أداء الزكاة	184	صفة صلاة الاستسقاء	111
باب: زكاة الإبل	180_187	باب: قيام رمضان	١٢٣
ساب زكاة الإبل	۱٤۳ نم	صلاة التراريح	111
باب: صدقة البقر	127.121	١ باب: صلاة الخوف	
ماب زكاة البقر	١٤٦ نم	صفة صلاة الخوف	

الموضوع	رقم النقرة	الموضوع	رقم الفقرة
١ - باب: من يجوز	17V_171	الحراميس والبقر سواء في	161/
الصدقة إليه ومن لا يجوز			1 \$ 7
الأصناف الثمانية الذين يجوز	-	وحوب الزكاة باب: صدقة الغشم	184
دفع الصدقة إليهم		مصاب زكاة الغنم	184
إذا دفع المزكي زكاته إلى صنف		١ باب: صدقة الخيل	
واحد		نصاب زكاة الخيل	
دفع الزكاة إلى الذمي	177	لا زكاة في البغال والحمير إلا	10.
من لا يجوز دفع الزكاة إليهم		أن تكون للتجارة	
لأيجوز دفع الزكاة إلى بني	178	ركاة الحملان والفصلان	10.
هاشم		والعجاحيل	
إذا دفع الزكاة إلى رجل يظنه	170	إذا وجب في زكاة الإبل سن فلم	101
فقيراً ثم تبين أنه غني		يوجد	
من دفع زكاته إلى من يملك	177	ولا يأخذ المصدق خيار المال	101
نصاباً من أي مال كان		ولا رذالته	
حكم نقل الزكاة من بلد إلى بلد	777	زكاة المستفاد من جنس النصاب	101
١ - باب: صدقة الفطر	AF7_YY	في أثناء الحول	
حكم صدقة الفطر	AFI	إذا هلك المال بعد وجوب	107
عمن تؤدى صدقة الفطر	179	الزكاة	
صدقة الفطرعن العبدبين	179	باب: زكاة الفضة	301
شریکین		نصاب زكاة الفضة	108
هل يؤدي المسلم صدقة القطر	179	باب: زكاة الذهب	100
عن عبده الكافر		نصاب زكاة الذهب	100
القدر الواجب من صدقة الفطر	1٧+	١ ياب: زكاة العروض	701, Va
مقدار الصاع في صدقة الفطر	171	زكاة عروض التجارة	107
وجوب صدقة الفطر يتعلق	171	ضم الذهب إلى الفضة بالقيمة	104
بطلوع الفجر من يوم الفطر		أو بالأجزاء	
وقت إخراح زكاة القطر	174	۱ باب: زکاة	110
١ كتاب: الصوم	97_177	الزروع والثمار	
نية صوم دمضان		نصاب زكاة ما أخرجته الأرض	101
نية صوم ما يجب في الذمة		زكاة الخضروات	109
وقت تُحْرِي ملال شُهر رمضان	140	زكاة العسل	11.

الموضوع	رقم الفقرة	الموضوع	رقع الفقرة
ما يفعله المحرم إذا دخل مكة	7	من رأي هلال ومضان وحده	۱۷٦
صفة الطواف	Y+1	وقت الصوم	177
معه بسورت ليس على أهل مكة طواف	Y + Y	تعريف الصوم	177
التحية		من أكل أو شرب ناسياً	174
- صفة السعي	T . Y	إذا قبّل الصائم أو لمس فأنزل	14+
السنة أن يخطب الإمام قبل يوم	7 - 7"	إذا جامع الصائم عامداً	1.61
التروية بيوم		لاكفارة في إفساد صوم غير	141
إذا زالت الشمس يوم عرفة	Y + 2	رمضان	
صلى الإمام بالناس ألظهر		من جامع دون الفرح فأنزل	144
والعصر		هل يفطر من أقطر في إحليله	۱۸۳
من صلى في رحله وحده	Y + 0	صيام المريض	3.4.6
عرفة كلها موقف إلا بطن عرنة	7 + 7	التفريق والمتابعة في قضاء	140
استحباب الاغتسال قبل الوقوف	7 - 7	رمضان	
بعرفة		إذا أفطر الشيخ الفاني	141
الإفاضة من عرفة بعد غروب	Y • Y	من دخل في صوم التطوع ثم	144
الشمس		أفسيده	
المبيت بمزدلفة	Y • Y	من أغمي عليه في نهار رمضان	١٨٨
الإفاضة إلى منى إذا طلعت	X • Y	إذا حاضت المرأة أفطرت	1/19
الشمس يوم التحر		رقضت	
ما يفعله الحاج يوم النحر	Y • A	من رأى هلال الفطر وحده	19.
صفة طواف الزيارة	Y1.	١٩ ۽ باب: الاعتكاف	17117
يكره تأخير طواف الزيارة عن	717	حكم الاعتكاف	191
أيام النحر الثلاثة		إذا جامع المعتكف	147
صفة رمي الجمار في اليوم	717	۲۰ كتاب: الحج	791200
الثاني من أيام النحر		على من يجب الحج	۱۹۳
جواز التعجيل بعد رمي الجمار	717	المواقيت التي لا يجوز أن	198
الثلاثة ثالث أيام النحر		يتجاوزها الإنسان إلا محرماً	
طواف الوداع	418	من قدم الإحرام على المواقيت	190
من أدرك الرقوف بعرفة قبل	410	من أراد الإحرام اغتسل أو توضأ	193
طلوع الفجر من يوم النحر فقد		صفة التلبة	197
أدرك الحج	ı	محظورات الإحرام	194

الموضوع	رقم العثرة	ة العوضوع	رقم المثر
من ترك الوقوف بالمزدلعة	777	ما تختلف به المرأة عن الرجل	
من أخر الحلق حنى مضت أيام	777	في أعمال الحح	717
النحر		٢١٠ باب: القران	4_717
فصل		هل القران أفضل من التمتع	YIV
من قتل الصيد وهو محرم أو دل	772	صفة القران	YIA
عليه		۲۲ باب: النمتع	+77_3
من قال يجب في الصيد النظير	777	صفة التمتع	* * *
فيمًا له نظير		حكم إشعار البدنة	***
لوجرح المحرم صيدأ أوننف شعره	777	ليس لأهل مكة تمتع ولا قران	777
قتل الغراب والحدأة والذئب في	YTA	متى يكون المحرم بالعمرة قبل	777
الإحرام		أشهر الحج متمتعا	
إذا قتل المحرم الجرادة	۲۳۸	إذا قدّم الحاج الإحرام بالحج	445
ضمان ما لا يؤكل لحمه من	744	على أشهر الحج	
السباع والصيد		إدا حاضت المرأة عند الإحرام	377
إذا صال السبع على المحرم	437	۲٤ ياب:	Y_YY0
فقتله المحرم		الجنايات في الحج	
حكم أكل ما ذبحه المحرم من	137	إذا تطيب المحرم	110
الصيد	;	لو قص المحرم أظافر يديه ورجليه	777
اختلاف المفرد مع القارق في	787	إذا تطيب المحرم أو لبس أو	YYY
جزاء الصيد		حلق من عذر	
إذا اشترك محرمان في قتل صيد	717	إذا قبّل المحرم أن لمس بشهرة	***
۲۶ باب: الإحصار	737_0	إذا جامع السحرم في أحد	YYX
إذا أحصر المحرم يعدو أو	757	السبيلين قبل الوقوف بعرفة	
مرض		إذا جامع بعد الوقوف بعرفة	779
أين يذبح هدي الإحصار	787	إذا جامع في العمرة قبل أن	444
مايجب على المحضر بالحج	337	يطوف أربعة أشواط	
إذا تحلل		قصل	
كيف يكون الحاج محصراً	720	إذاطاف الحاج طواف القدوم محدثاً	77.
باب: الفوات	YEL	إدا ترك الحاج من طواف الزيارة	1771
ما يترتب على فوات الوقوف	487	ثلاثة أشواط	
بعرقة	l	من أفاض من عرفة قبل الإمام	***

الموضوع	قم الفقرة	الموضوع ر	رقم الفقرة
مما يعرف رضي الثيب	777	باب: الهدي	
فصل		واع الهدي	
إدا قال الزوج لزوجته بلغك	777	بيوب الهدي	A 7 1
الكاح فقالت: بل رددت		جوز اشتراك سبعة في البقرة أو	2 724
الألفاظ التي ينعقد مها النكاح	AFY	لبدنة	
فصل		و أراد أحد المشتركين بنصيبه	
ولى المرأة عصبتها	779	من اللحم	1
الذين لا ولاية لهم في النكاح	YV+	وقت ذبح هدي التطوع والمتعة	
إدا غاب الولي الأقرب غيسة	TYI	والقران	
منقطعة جاز لمن هو أبعد منه أن		النحر للإبل والدبح للبقر والغنم	
يزوج		السنة أن يتولى الذبح بنفسه	707
الكفاءة في النكاح	YVY	من ساق هدياً فعطب في الطريق	707
في أي شيء تعتبر الكفاءة	TVY	تقليد هدى النطوع والمتعة والقران	100
فصل	1	۳ کتاب: النکاح	*£_Yo7
إذا زوجت المرأة نفسها من كفؤ	V./	بما ينعقد النكاح	707
والروجية المراها	777	أشتراط الشهادة لصحة النكاح	TOV
رويست أقل ما يصلح أن يكون مهراً	377	إذا تزوج المسلم ذمية بشهادة	YOX
إن تزوجها ولم يسم لها مهراً	- 1	ذميين الماد د النكاب	
إذا تزوج المسلم على خمر أو	TVO	المحرمات في النكاح	709
	FVT	مِن زنَّي بامراً أه هل تحرم عليه	771
حنزير الزيادة في الصداق بعد العقد		أمها وابنتها	
الريادة في المناه عا	TVV	لا يجوز أن يتروج المولى أمته	YTY
فصل ساخانة		ولا المرأة عبدها	
	rva	لا يجوز تزوج المجوسيات ولا	777
الصحيحة		الوثنيات صرير برياسارنات	
ب استقرار الصداق على المجبوب	V9	حكم تزوج الصابئات	777
بالخلوة الصحيحة		قصل	
	۸۰	النكاح بغير ولي	377
فصل		حكم إجبار البالغ على النكاح	Y10
رع نكاح الشعار	" "	إذا استأذن الولي البكر فسكت	770
•	,	أوضحكت	
	1084		

الموضوع	رقم الفقرة	الموضوع	رقم الفقرة
واحدة وإحداهما لا يبحل له نكاحها		إذا تزوج الحر امرأة على خدمته لها سنة	7.47
فصل		نصل	
إذا كان بالزوجة أو الزوج عيب	Y 9 0	أيهما أقرب في ولاية تزويج	Y A Y
إدا أسلمت المرأة وزوجها كافر	79 V	المجنونة: الأب أم الابن	
إذا أسلم الزوج وتحته مجوسية	798	فصل	
إذا أسلم زوج الكتابية	799	لايجرز نكاح العبد والأمة إلا	3 7 7
عدّة المرأة المهاجرة من زوجها	7.00	بإذن مولاهما	
الكافر		إذا رضيت المرأة نقصان مهرها	440
إذا ارتد أحد النزوجيين عن	7 - 1	عن مهر مثلها بشرط أن لا	
الإسلام		يتزوج عليها	
لا يجوز أن يتزوج المرتد مسلمة	7.7	إذا تزوجها على حيوان غير	140
ولا كافرة		موصوف	
قصل		حكم نكاح المتعة	TAY
من كان له زوجتان حرتان فعليه	٣.٣	إذا تزوج العبد والأمة بغير إذن	YAY
أن يعدل بينهما في القسم		المولى	
إذا كانت له زوجتان إحداهما	4.5	إذا أذنت المرأة للرجل أن	YAA
أمة فللحرة ليلتان		يزوجها من نقسها	
القسم بين الزوجات حال السفر	4.1	ل: في النكاح الفاسد	نص
۳ کتاب: المرضاع		ما يجب من الصداق في النكاح	PAY
قدر الرضاع المحرم	4.0	الفاسد قبل الدخول وبعده	
أم أخت الرجل من الرضاع لا	7.7	ما هو مهر المثل	14.
تحرم عليه		فصل	
التحريم يتعلق بلبن الفحل	T.Y		741
بجوز أن يشزوج الرجل أخت	۲+۸	حكم نكاح الأمة المسلمة والكتابية	
يجوران يعووج الرجل احت			
الله الله الله الله الله الله الله الله	4.4	للحر أن يتزوج أربعاً من الحرائر والإماء	
إذا احتط النبن بالهاء واللبن هو الغالب			444
المعالب المبكر لين فأرضعت	۳۱.	إذا زوج الأمة مولاها ثم أعتقت فلها الخيار	
إدا تراب تعبحر تبن فارضعت صبياً تعلق به التحريم		من تزوج امرأتين في عقدة	747
طبيا تنتق به التصريم		ن روي و ال	

الموضوع	دقم الفقرة	الموصوع	رقم الفقرة
		إذا تسزوج صسغسيرة وكسيسوة	*11
قصل		فأرضعت الكبيرة الصغيرة	
إذا علق الطلاق على النكاح	777	٣٤ كتاب: الطلاق	717_3
إذا قال لأجنبية إن دخلت الدار	444	طلاق السبة	
فانت طالق		طلاق البدعة	
ألفاظ الشرط	۲۳.	السنة في الطلاق: سنة في	317
إذا اختلف الزوجان في وجود	444	الوقت وسنة في العدد	
الشرط المعلق عليه الطلاق		عدة المرأة التي لا تحيض من	Tio
إذا قال لزوجته إدا حضت فأنت	444	صغر أو كبر	
طالق فرأت الدم		من طلق امرأته وهي حامل	717
نصل		إذا طلق الرجل امرأته وهي حائض	TIV
إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً دفعة	44.5	طلاق الصبي والمجنون	714
واحدة قبل الدخول		صريح الطلاق	719
إذا قال أنت طالق واحدة قبل	770	لايقع بصريح الطلاق إلا	۳۲.
وأحدة أو بعدها واحدة		واحدة وإن نوى أكثر	
لو قال أنت طالق واحدة بعدها	777		
واحدة		فصل: في الكنايات	
إذا قال لغير المدخول بها: إن	***	لا يقع بكنايات الطلاق طلاق	271
دخلت الدار فأنت طالق واحدة		إلابنية	
وواحدة		ألفاظ كنايات الطلاق	777
فصل		صريح الكنايات غير موضوع	777
إذا قال لامرأته اختاري ينوي	444	للطلاق	
ردا عال و عورات المصاري يسوي بذلك الطلاق		سل: في وصف الطلاق	فه
إذا قال لزوجته طلقي نفسك	۳٤.	إذا وصف الطلاق بضرب من	TTE
به عال لرجل طلق امرأني لو قال لرجل طلق امرأني	781	الزيادة والشدة	
إذا طلق الرجل امرأته في مرض	78 Y	فصل	
موته طلاقاً بائناً		إذا أضاف الطلاق إلى جملة	710
إذا قبال أنبت طبالق إن شباء الله	737	المرأة	
متصلاً		إذا قال بدك طالق أو رجلك	777
لو قال لها أنت طالق ثلاثاً إلا	77.57	طالق	
واحدة		طلاق المكره والسكران	TTV

الموضوع	رقم العقرة	ا الموضوع	رتم الفقرة
إذا طلق زوجته على مال فقبلت	414	إذا ملك الزوج امرأته أو شقصاً	788
ما جاز أن يكون مهراً حاز أن		منها	
يكون بدلاً في الخلع		٣٥ كتاب: الرجعة	0_710
إذا قالت طلقني ثلاثاً على ألف	777	هل يشترط رصى المطلقة	T10
فطلقها واحدة		الرجمية في الرجعة	
إذا قال الزوج طلقي نفسك ثلاثأ	٧٢٣	يستحب أن يشهد على الرجعة	787
بألف فطلقت نفسها واحدة	!	شاهدان	
المبارأة كالخلع	۸۶۳	إذا قال الزوج قدراجعتك	787
ا كتاب: الطهار	*V7_3X	فقالت: قد القضت عدتي	
صفة الظهار	***	المدة التي تنقطع فيها الرجعة	457
إذا وطيء المظاهر زوجته قبل		الطلاق الرجعي لايحرم	40.
التكفير		الوطىء	
إذا قال لزوجته أنت عليّ كبطن	۲۷۲	إذا كان الطلاق باثناً دون الثلاث	401
مي		عله أن يتزوجها في عدتها	
ذا قال أنت عليّ مثل أمي		من تزوج امرأة بقصد التحليل	Tor
لا يكون الظهار إلا عن الزوجة		الزوج الثاني يهدم التطليقة	408
فصل		والتطليفتين من الزوج الأول	
_		٣٠ كتاب: الإيلاء	
كفارة الظهار		صيغة الإيلاء	201
جزء في العنق الأصم ومقطوع		إذا حلف أن لا يقرب زوجته	rov
حدى البدين وإحدى الرجلين		الأبد	
بإن أعتق المظاهر مكاتباً لم		إذا حلف على أقل من أربعة	TOA
ۇدى شىئا 		أشهر	
ن أعتق نصف عبد مشترك		مدة إيلاء الأمة	404
إضمن باقيه	,	إذا قال لامرأته: أنت علي حرام	۴٦٠
فصل		۳ كتاب: الخلع	
ذالم يجد المظاهر ما يعتق	ī ma•	منى يجوز للمرأة أن تمتدي	771
سام شهرين متنابعين	P	نفسها من زوجها ممال يخلعها	
فأجامع التي ظاهر منها خلال	TAY	4.	
سيام الشهرين ليلاً عامداً	•	إدا كان النشوز من قبله يكره أن	777
فارة العبد المظاهر	S TAY	يأخذ منها عوضاً	

العوضوع	رقم لفقرة	العوضوع	رقم انفقرة
عدة أم الولد	499	إذا لم يستطع المطاهر الصيام	۳۸۳
عدة التي حدث حملها بعد وفاة	٤٠٠	أطعم ستين مسكيناً	
زوجها		إذا حامع التي ظاهر منها خلال	3 8 7
إذا طلق الرجل امرأته في حال	2 + 1	الإطعام	
الحيض		٣ كتاب: اللعان	۹۳_۳۸۵
العدة في النكاح الفاسد	٤٠٢	متى يجب اللعان بين الزوحين	ፕ ۸٥
نصل		إذا كان الزوج عبداً أو كافراً	۲۸٦
عدة الوفاة	2.5	فقذف امرأته	
لا إحداد على كاقرة ولا صغيرة	£+£	صفة اللعان	۲۸۷
لا إحداد في عدة أم الولد ولا	£+0	المتلاعنان يفرق الحاكم بينهما	۲۸۸
 في عدة النكاح الفاسد 		الفرقة في اللعان تطليقة باثنة أم	444
لا ينبغي أن تخطب المعتدة	٤٠٦	تحريم مؤبد	
المتوفي عنها زوجها لا تبيت في	٤٠٧	ولدت ولداً فنفاه ولاعن به	PAT
غير منزلها		قذف رجل امرأته وهي صغيرة	74.
سفر الزرج بمطلقته الطلاق	٤٠٨	أو مجنونة	
الرجعي		إذا قال الزوح لامرأته: زنيت	791
من طلق امرأته طلاقاً باثناً ثم	٤٠٩	وهذا الحمل من الزنا	
تزوجها في عدتها وطلقها قبل		إذا نفى الرجل ولد امرأته عقيب	TAT
الدخول بها		الرلادة	
نسب ولدالمطلقة الرجعية يثبت	٠/3	ولدت ولدين في بطن واحد	٣٩٢
إلى سنتين أو أكثر		فنفى الأول واعترف بالثاني	
المبتوتة يثبت نسب ولدها إذا	£11	٤ كتاب: العدة	3 PT_Y/
جاءت به لأقل من سنتين		عدة الحرة المطلقة طلاقاً باثناً	397
إذا اعترفت المعتدة بانقضاء	213	وهي تحيض	
عدتها هل يثبت نسب ولدها إذا		عدة المرأة التي لا تحيض من	440
جاءت به لأقل من ستة أشهر		صغر أو كبر	
كيف يثبت نسب ولد المعتدة	217	عدة المرأة المتوفى زوجها	797
رجل تزوج امرأته فجاءت بولد	111	إذا ورثت المطلقة في المرض	444
لأقل من ستة أشهر من وقت		فمدتها أبعد الأجلين	
البكاح		الآيسة إذا اعتدت بالشهور ثم	791
أكثر مدة الحمل	210	رأت الدم	

الموضوع	رقم الفقرة	الموضوع	رقم الفترة
فصل		أقل مدة الحمل	٤١٦
الأم أولى في حضانة الولد	279	إذا طلق الذمي الذمية فلا عدة	£1V
الأولى بعد الأم في حضائة	٤٣٠	عليها	
الولد		٤ كتاب: المنفقات	A/3_+3
المتزوجة يسقط حقها في	173	وجوب نفقة الزوحة على	۸/3
حضانة الطفل		زوجها	
الأم والجدة أحق بالغلام حتى	7773	إدا نشزت المرأة فلا نفقة لها	819
بأكل أ		قصل	
الأمة إذا أعتقت كالحرة في	2773	المطلقة التي في العدة لها النفقة	£¥+
حضانة الولد		والسكني أ	
نصل		فصل	
لبس للمطلقة الخروج بالولد من	373	كل فرقة جاءت من قبل المرأة	173
المصر		بمعصية فلا نفقة لها	
فصل		الزوجة إذا مرضت في منزل	
نفقة الأقارب مع اختلاف الدين	170	الزوج فلها النفقة	
لا يشارك الولد في نفقة أبويه	£٣٦	لايفرض على الزوج أكثر من	773
ا يسارد الولد في تعد ابويد أحد		نفقة حادم واحد	
		على الزوج أن يسكن زوجته في	773
هل تجب النفقة لكل ذي رحم		دار مقردة	
المحرم الأالمانية الا	AT3	من أعسر بنفقة امرأته	373
النفقة على الأبوين من مال		فصل	
الابن الغائب	279	إذا غاب الزوج وله مال في يد	£ Y o
إذا كان للابن الغائب مال في يد	213	د . روج وه ماه مي يعد . رجل	
أجنبي فأنفق على أبويه بغير إذن		إذا مضت مدة لم يفق الزوج	
القاضي ضمن ۽ سما ۽ اورت	09_221	على زوجته	
•	133	فصل	
من يصبح عتقه صفة الإعتاق	133	على من تجب تفقة الأولاد الصغار	£TY
	££Y	عى من عب معه الوود و الصعار لو استأجر الرجل امرأته بعد	
إذا قال المولى لعبقه لا سلطان. المداد		انقضاء عدتها على رضاعة	
لي عليك اذا تال الأصاف عليه	£ £ T	ولدها	
إذا قال لأمنه أنت طالق	261		

الموضوع	وقم المقوة	الموضوع	رقم العقرة
ع كتاب: المكاتب <u> </u>	V7_17	من ملك دا رحم محرم منه عثق	111
كيف يصير العبد مكاتباً	17.	عليه	
حكم كتابة العبد الصغير	173	العبدبين شريكين فأعتق	\$ 8 0
المكتب إذا ولد له ولد من أمة	175	أحدهما نصيبه	
له دخل نبي الكتابة		إذا اشترى رجلان ابن أحدهما	११७
إدا وطيء المولى مكاتبته	1753	إذا شهد كل واحد من الشريكين	£ £ V
إذا اشترى المكاتب ذا رحم	\$78	على الأخر بالحرية	
محرم منه هل يدخل في الكتابة		نصل	
فصل		من أعتق عبده لوجه الله أو للشيطان	£ £ A
إدا عجز المكاتب عن سداد	\$70	من أعتق عمده على مال	289
قسط من أقساط الكتابة		ولد الأمة من مولاها حر	204
إذا مات المكاتب وله مال هل	733	٤ باب: التدبير	103_70
تنفسخ الكتابة		صفة التدبير	103
إذا كاتب المسلم عبده على	¥77	للمولى أن يستخدم المدبر	203
خمر أو خنزير		ويؤاجره	
وإن كاتبه على حيوان غير	٨٣٤	ولد المدبرة مدبر تبعاً للأم	203
موصوف		٤ باب: الاستيلاد	09_201
إذا كاتب عبديه كتابة واحدة بألف	१७५	إذا ولمدت الأمة من صولاهما	\$01
إذا أعتق المولى مكاتبه	٤٧٠	صارت أم ولد	
إذا كاتب المولى أم ولده	£V1	لا يجوز بيع أم الولد ولا	\$01
إذا كاتب مدبرته	٤٧١	تمليكها	
إذا دبر مكاتبه	1773	إذا زوج المولى أم ولده فجاءت	800
إن كاتب المكاتب عبده	£77	يولد	
٤ كتاب: الولاء	343_84	إذا وطيء جارية ابنه فجاءت	207
إذا أعتق الرجل مملوكه فولاؤه	ŧνŧ	بولد فادعاه	
له		جارية بين شريكين فجاءت بولد	£ o V
إذا ملك ذا رحم محرم منه عتق		فادعاه أحدهما	
عليه وولاژه له		جارية بين شريكين فجاءت بولد	ξοΛ
أعجمي تزوج بمعنفة للعرب		فادعياه جميعاً	
نولدت له اولاداً فلمن يكون دولاد والدوا		إذا وطيء المولى جارية مكاتبه	809
ولاء أولادها		فجاءت بولد فادعاه	

الموضوع	رقم لفقرة	الموضوع	رقم الفقرة
فصل		إذا مات المولى ثم مات المعتق	٤٧٨
من نذر نذراً فعليه الوفاء به	१९०	فميراثه لمن يكون	
من حلف لا يدخل بيتاً فدخل	ደ ዓ ፕ	فصل	
الكعية أو المسجد		ولاء الموالاة	٤٧٩
حلف لا يلبس ثوباً وهو لابــه.	793	ه کتاب: الأيمان	
حلف لا يركب دابة وهو راكبها	\$ 9 Y	الأيمان على ثلاثة أضرب	143
حلف لا يتدخيل هنذه التدار	4.83	اليمين الغموس	٤٨١
فدخلها بعدما اثهدمت		اليمين المعقدة	ŁAY
حلف لا يكلم عبد فلان فياع	१९९	يمين اللغو	7.43
فلان عبده فكلمه		من فعل المحلوف عليه مكرها	TA3
حلف لا يأكل من هذه النخلة	0 1 1	أو ناسياً	
حلف لا يأكل لحماً فأكل لحم	0-1		
سمك		فصل	4.4
حلف لا يشرب من دجلة	0.7	صفة اليمين	
فشرب منها بإناء		إذا قال الحالف: ورحمة الله أو	\$ 10
حلف لا يأكل من هذه الحنطة	7.0	وغضب الله	
فأكل من خبزها		إذاحلف مغيرالشهل يكون حالفأ	٤٨٥
حلف لا يكلم فلإنا فكلمه وهو	٤٠٥	فصل	
بحيث يسمع إلا أنه نائم		حروف القسم	FA3
حلف لا يركب دابة فلان فركب	0 • 0	إذا قال أقسم أو أقسم بالله	
دابة عبده المؤذون		إذا قال هو يهودي أو نصراني إن	
حلف لا يأكل الشواء فهو على	7 - 0	فعل كذا	
اللحم		قصل	
حلف لا يأكِل خبراً فعلى ما	۲۰۰	حسن كفارة اليمين	8.43
تعارفوه خنزأ			
فصل		إن قدم الحالف الكفارة على الحنث	
حلف لا يبيع ولا يشتري فوكل	0 • V		
حلف لا يجلس على الأرض	٨٠٥	فصل	
فحلس على بساط		من حلف على معصية	
حلف لا يمام على فراش فنام	٥٠٩	ليس على الكافر كفارة يمين	
عليه وفوقه قرأم		إن قال كل حلال علي حرام	448
•			

الموضوع	رقم الفقرة 	الموضوع	رقع الفقرة
إذا رحع أحد الشهود بعد الحكم	٥٢٣	حلف بميناً وقال إن شاه الله	٥٠٩
وقبل تنفيذه		متصلاً بيمينه	
إذا رجع أحد الشهود بعد الرجم	370	حلف لا يكلم فلاناً حيناً أو	01.
صفة الإحصان للرجل	OYO	زماناً	
هل يجمع في المحصن بين	040	حلف لا يكلمه أياماً فهو على	011
الجلد والرجم		ثلاثة أيام	
هل يجمع في البكر بين الجلد	770	فصل	
والنمي		حلف لا يفعل كذا تركه أبدأ	914
إذا زنى المريض وحده الرجم	۷۲۰	حلف لا يتغدى	٥١٢
رجم إذا زنت الحامل لم تحد حتى	٥٢٧	نصل	
		حلف ليقضين حقه إلى قريب	910
تضع		حلف لا يسكن هذه الدار فخرج	012
نصل		منها بنفسه وترك أهله ومتاعه	
إذا شهد الشهود بحد متقادم	۸۲۵	حلف ليصعدنُ السماء	010
من وطيء أجنبية فيما دون	044	حلف ليقضين حقه درهما دون	617
الفرج		درهم	
إذا وطيء جاربة أبيه أو أمه أو	۰۳۰	٥ كتاب: الحدود	V/0_33
زوجته		بما تثبت عقوبة حد الزنا	٥١٧
رجل زفت إليه غير اموأته	071	كيفية الإقرار بالزن	
فوطئها المراد الماد		الزاني إذا كان محصناً فحده	619
رجل تزوج امرأة لا بحل له	071	الرجم	
نكاحها فوطئها عقوبة من أتى امرأة في الموضع	٥٣٢	فصل	
المكروه أو عمل عمل قوم لوط	-11		• 7 •
٥٠	*1_0 **	إذا لم يكن الزائي محصنا فحده الجلد	91.
من شرب الخمر فأخذ وريحها	044	العبد يجلد خمسين جلدة	071
موجودة		إذا رجع المقر بالزنا قبل إقامة	071
من سكر من النبيذ	370	الحد	
من وجد منه رائحة الخمر هل	370	هل يلفن الإمام المقر الرجوع	OTI
يحد		الرجل والمرأة في الإقرار	٥٢٢
حدشرب الخمر والسكر	070	ومقدار العقوبة سواء	

الموضوع	رقم العقرة	الموضوع	رقم الغقرة
سرقة الأشربة المطربة وآلات	٥٤٨	حد العبد إذا سكر	ote
اللهو		ما تثبت عقوبة حد الشرب	077
مبرقة المصحف	٨٤٥	لا يقبل في إثبات حد الشرب	170
مرقة الكتب	٥٤٩	شهادة النساء مع الرجل	
لا قطع على حائن ولا خائنة	06+	٥ باب: حد القذف	V70_33
هل يقطع النباش	00+	صفة القذف ومقدار عقوبة الحر	۷۳۰
من سرق من بيت الما ل	00+	مقدار عقوبة القادف إذا كان	۸۳۹
قصل		عبدأ	
من سرق من أبويه أو ولده	001	صفة إحصان المقذوف	٥٣٨
الحرز على ضربين	007	يشترط في القادف العقل	270
مل يقطع الضيف إذا سرق ممن	204	والبلوغ والإسلام حتى تصح	
أضافه		الدعوى منه	
إذا نقب اللص البيت ودخل	004	هل اختلاف الدين يسقط حق	١٤٥
وأخذ المتاع وناوله آخر		المطالبة	
إذا دخل الحرز جماعة فتولى	002	من أقر بقذف ثم رجع هل يقبل	
بعضهم الأخذ		رجوعه	
إذا نقب اللص البيت وأدخل يد.	008	من وطيء وطئاً حراماً في غير	
ء .		ملكه هل يحد قاذفه	
- قصل		من قال لشخص يا حمار هل يعزر	
		أكثر عقوبة التعزير وأقله	
يقطع يمين السار ق	000	أشد الضرب في العقوبات	
تقطع اليد من الزند	000	التعزير	
فإن سرق ثانياً وثالثاً		من حده الإمام أو عزره فمات	
إذا كان السارق أشل اليد اليسرى	700	دا حد الكافر في القذف ثم	
فصل		كتاب: السرقة وقطع الطريق	
من سرق عيناً فقطع فيها وردها	00V		
ئم عاد فسرقها		النصاب الذي تقطع فيه البد إذا اشترك جماعة في سرقة	
إدا قطع السارق والعين قائمة في	001	-	
يده		نصل	
إذا ادعى السارق أن العيس	001	لا قطع فيما يوحد مباحاً تافها	
المسروقة ملكه		في دار الإسلام	•

الموضوع	وقم العقوة	الموضوع	رقم الفقرة
من أسلم من أهل الحوب أحرز	٥٧١	فصل: [قطع الطريق]	
بإسلامه نفسه وأمواله		إذا خرح جماعة ممتنعون	009
نصل		فقصدوا قطع الطريق	
ينين إذا ظهر المسلمون على دار	٥٧٢	إذا قتل قطاع الطريق ولم يأخذوا	.70
العدو فعقارها فيء		ሃ៤	
المفاداة بالأسرى	٥٧٣	لا يصلب قاطع الطريق أكثر من	150
إذا فتح الإمام بلدة عنوة	٥٧٤	גאניג ואין	
أسرى الحرب إن شاء قتلهم وإن	٥٧٤	إذا كان من قطاع الطريق صبي	150
شاء استرقهم		أو محنون 7- حمل ما	
لا يجوز رد الأسرى إلى دار الحرب	٥٧٥	 ٦٠ كتاب: السير الجهاد فرض على الكفاية 	770
نصل			٥٦٢
لا يقسم الإمام غنيمة في دار	٥٧٦	لا يجب الجهاد على صبي ولا على امرأة	5 (1
الحرب حتى يخرجها إلى دار		إذا هجم العدو على بلد وجب	٦٢٥
الإسلام		على جميع الناس الدفع	
والرده والمقاتل سواء في قسمة	٥VV	إذا حاصر المسلمون مدينة	350
الغنيمة		دعوهم أولاً إلى الإسلام	
قصل		لا يجرز أن يقاتل من لم يملغه	٥٦٥
إذا أمن رجل حر أو امرأة حرة	۸۷۵	دعوة الإسلام	
كافراً أو جماعة صح أمانهم		لابأس برمي العدر وإن كان	770
أمان العبد هل يصح	٩٧٥	فيهم أسير مسلم	
نصل		يجوز إخراج النساء والمصاحف	۷۲٥
إذا غلب كفاد الترك على الووم	٥٨٠	إذا كان معسكر المسلمين عظيما	
فسبوهم وأخذوا أموالهم	-,,	لا تضائل السمرأة إلا ببإذن ولا	AFQ
ملكوها، قإن غلبنا على كفار		العبد إلا بإذن سيده	
الترك		ينبغي للمسلمين أن لا يغدروا	AFO
إذا أبق عبد المسلم فدخل دار	٥٨٣	ولايغلوا	
الحرب		إذا رأى الإمام أن يصالح أهل	014
قصل		الحرب	۵۷۰
لا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة	0.1	إذا خرج عبيد أهل الحرب إلى	54.
الم يجاروني		عسكر المسلمين فهم أحرار	

العوصوع	رقم الفقرة	الموصوع	وقم الفقرة
الخراج الذي وضعه عمر على	०९९	لا بأس بأن ينفل الإمام في حال	0 A 0
السواد		القتال	
إذا غلب على أرص الخراج	7	تعريف السلب	7A0
الماء فلا خراج عليه		يقسم الإمام العنيمة فيخرج	٥٨٧
وإن عطلها صاحبها فعليه	7	خمسها ويقسم الأربعة أخماس	
الخراج		من دخل دار الحرب فارساً ثم	٥٨٨
يجوز أن يشتري المسلم أرض	7+1	نفق فرسه استحق سهم فارس	
الخراج من الدّمي		لايسهم لمملوك ولا امرأة ولا	0.14
فصل		ذمي ولا صبي	
الجزية على ضربين	7.7	إدا دخل الواحد أو الإثنان دار	091
على من توضع الجزية	٦٠٣	الحرب مغيرين بغير إذن الإمام	
من أسلم وعليه جزية	7-1	فأخذوا شيئاً	
لا يجوز إحداث بيعة ولا كنيسة	7.0	نصل	
في دار الإسلام ويوخذ أهل		إذا دحل المسلم دار الحرب	997
الذمة بالتمييز عن المسلمين في		تاجراً فلا يحل له أن يتعرض	
زيهم ومركبهم		لشيء من أموالهم ولا دمائهم	
من امتنع عن الجزية لم	7.7	إذا أقام الحربي في دار الإسلام	994
ينتقض عهده		سنة مستأمناً وضعت عليه	
نصل		الجزية إذا عاد الحربي إلى دار الحرب	092
إذا ارتد المسلم	7.4	يد حد الحربي إلى دار الحرب وثرك وديعة عند مسلم	
يزول ملك المرتدعن أمواله	٦٠٨	ما أوجف عليه المسلمون من	098
بردته زوالا مراعا		أموال أهل الحرب بغير قتال	
المسلم إذا لحق بدار الحرب	7 • 4	نصل نصل	
مرتدأ وحكم الحاكم بلحاقه			090
إذا عاد المرتد بعد الحكم	111	أرض العرب كلها عشرية	090
للحاقه إلى دار الإسلام		حدود جزيرة العرب السواد أرض خراج	097
قصل		السواد ارض حراج كل أرض أسلم أهلها عليها فهي	097
ىسىن ئىسارى بئى تغلب يۇخذ من	717	س رحل اعتم المنها عليها طهي	
الصارى بىي ئەنىپ يوخد من أموالهم ضعف ما يۇخذ من		من أحيا ارضاً مواتاً فهي معتبرة	APO
المسلمين		بحيرها	
·			

لموضوع	الفقرة ا	رقم ا	الموضوع	رقم الفقرة
للقاضي إذا أراد أن يحكم		7 2	الجزية تصرف إلى مصالح	
ا النطر إلى وجهها			المسلمين	
جوز للمرأة أن تنظر إليه من		¥	فصل	
ال حل للمرأة أن تنظر إليه من	_	70	إذا تغلب قوم من المسلمين على	317
اة			بلد وخرجوا عن طاعة الإمام	
 جوز للرجل أن ينظر إليه من		٦	دماء أهل البغي وأموالهم	710
ت محارمه			معصومة	
بجوز أن ينظر إليه الرجل من		٦	ما جياه أهل البغي من البلاد	717
لموكة غيره			التي غلبوها من الخراج أو	
على يجوز من المملوكة إذا	٦٢١ مز	1	العشر لم يأخذه الإمام ثانيا	
اد الشراء	أر		٦٢ كتاب: الاستحسان	1-117
بخصي في النظر إلى الأجنبية			لا يحل للرجل لبس الحرير	717
الفحل	5		ويحل للنساء	
ا يجوز للمملوك أن ينظر من			لبس الديباج في الحرب	314
سيدته	4	1	لايجوز للرحال التحلي	719
نصل			بالذهب والفضة	
بكره الاحتكار في أقوات		1	يجوز التحلي بالذهب والفضا	719
الآدميين والبهائم			للنساء	
حكم التسعير على الناس	٦٣٠	3	لا يجوز لأكل والشرب في آني	17.
بيع السلاح في أيام الفتنة	77.		الذهب والفضة	
بي 7 كتاب: اللقبط - المال	ቸ የ _ ነዋነ		يكره استخدام الخصيان	171
اللقبط حر ونفقته في بيب المها	ושו		فصل	
إذا وجد المقيط في مصر	777	ذں	يجوز أن يقبل في الهدية والإ	זיי
إدا وجمعه وادعاه ذمي أنه ابنه إسلامي، وادعاه ذمي أنه ابنه وإذا وجد في قرية ذمية أو في	1		قول العبد والصبي	• • •
	777	ول	ويقبل في المعاملات ف	377
بيعة من ادعى أن اللقيط عبده لا يقبل			الفاسيق للضبرووة	
4".	777	Ŋ,	والمرابات المرابات	177
منه إذا وجد مع اللقيط مال مشدود	744		العدل	
اردا وجمع ع عليه فهو له	3778	حرة	 ٦ نظر الرجل إلى المرأة ال 	TT
₩₩ 2.5	ı		الأجنبية	
	107	١		

الموضوع	رقم الفقرة	رقم العقرة الموضوع
إذا غصب ذهباً فضربها دنائير	701	٦٣٨_٦٣٥ كتاب: اللقطة
هل يزول ملك مالكها		٦٣٥ اللقطة أمانه
من غصب ساجة فبني عليها هل	707	٦٣٦ يجوز الالتقاط في الشاة والبقرة
يزول ملك مالكها		والبغير
من غصب أرضاً فغرس فيها أو	707	٦٣٧ لقطة البحل والبحرم سواء
بني عليها		٦٣٨ لا يتصدق باللقطة على غني
من غصب ثوباً فصبغه أو سويقاً	705	٦٤٠ ، ٦٣٩ كتاب: جعل الآبق
فلته بسمن		٦٣٩ جعل الآبق
ومن غصب عيناً فعيبها وضمته	305	نصل
المالك قيمتها ملكها		٦٤٠ إذا أبق من الذي رده
ولد المغصوبة وثمرة البستان	707	۱٤٢،٦٤١ كتاب: المفقود
المغصوب أمانة في يد الغاصب		۱٤۱ إذا غاب الرجل فلم يعرف له
نقص الجارية بالولادة من	707	ودا عاب الرجل قدم يعرف له موضع ولا يعلم حي هو أو ميت
ضمان الغاصب		۱٤٢ متى يحكم بموت المفقود
هل يضمن الغاصب مناقع ما	Nor	۱۹۳-۱۶۳ كتاب: الغصب
غصبه		٦٤٣ من غصب شيئاً له مثل فهلك في
إذا استهلك المسلم خمر الذمي	709	يده ساله من فهنت في ا
هل يضمن قيمته		يد. ٦٤٤ على الغاصبرد العين
٦ كتاب: الوديعة	79_77.	المغصوبة
الرديعة أمانة في يد المودع	77.	معصوبه إذا أدعى الفاصب هلاك العين إذا أدعى الفاصب هلاك العين
للمودع أن يحفظ الوديعة بنفسه	771	
ومن في عياله		٦٤٥ إذا غصب عقاراً فهلك في يد الغامي
إن خلط المودع الوديعة بماله	777	٦٤٦ إذا هلك المغصوب في يد
حتى لا تتميز ضمنها		الغاصب بفعله أو بفعل غيره
إذا طلب الوديعة صاحبها	7.75	
فحبسها عنه وهو يقدر على		فمل
تسليمها ضمن		٦٤٧ من ذبح شاة غيره
إذا تعدى المودع في الوديعة بأن	778	الما المرق ثوب غيره خرقاً يسيراً المراقبة المراق
كانت دابة فركبها ثم زال التعدي		أو خرقاً كبيراً
وردها إلَى يده		184 إذا تغيرت العين المغصوبة بفعل
إذا طلب الوديعة صاحبها فجحده	170	الغاصب حتى عظمت منافعها

الموضوع	وقم الفقرة	الموضوع	رقم العقرة
		إباهاضمنهافإن عادإلى	
حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه		الاعتراف لم يبرأ من الضمان	
حتى أصابه ميتاً أكل	1/1	من قال: للمودع أن يسافر	777
إذا رمى صيداً فوقع في الماء لم		بالوديعة	
يؤكل	141	إذا أودع رجلان وديعة ثم حضر	VFF
ما أصابه المعراض بعرضه لم يؤكل		أحدهما فطلب نصيبه منها	
يوس لا يؤكل ما أصابته البندقة فمات	7.4.5	إذا أودع رجل عند رجلين شيئاً	AFF
بها		مما يقسم	
.» إذا رمى الصيد فقطع عضواً منه	7.7.7	إذا قال صاحب الوديعة للمودع	779
أكل الصيد، ولا يؤكل العضو		لانسلمها إلى زوجتك فسلم	
لا يؤكل صيد المجرسي	۳۸۳	إليها	
من دمى صيداً فأصابه ولم	175	٦ كتاب: العارية	V0_7V+
يخرجه من حيز الامتناع فرماه		تعريف العارية وحكمها	1V+
آخر فقتله فهو للثاني		للمعير أن يرجع في العارية متي	171
يجوز اصطباد ما يؤكل من	٩٨٥	شاء	
الحيوان وما لا يؤكل للانتفاع به		ليس للمعير أن يؤاجر ما استعاره	777
لا يحل من الصيد ذبيحة المحرم	TAE	عارية الدراهم والدنائير قرض	177
نصل		أجرة رد العارية على المستعير	
إن ترك الذابح التسمية عمداً	TAY	إدا كانت الوديعة دابة فردها إلى	۹۷۶
فالذبيحة ميتة		اصطبل صاحبها لم يضمن	
الذبح في الحلق واللبة	344	١ كتاب: الصيد والذبائح	/+1_7٧7
ما يجوز الثبح به وما لا يجوز	79.	جواز الصيد بالكلب المعلم	
يستحب أن يحد الذابح شفرته	191	والفهد والبازي وسائر الجوارح	
من ذبح الشاة من قفاها فبقيت	197	إذا أرسل كلبه المعلم وذكر	
حية حتى قطع العروق حلت.		اسم الله عند إرساله فأخذ الصيد	
وإن مات قبل قطع العروق لم		وجرح فمات حل أكله	
يؤكل		إن أدرك الصيد حياً وجب عليه	٦٧٨
ذكاة ما استأنس من الصيد وما	795	أن يذكيه	
توحش من النعم		إن شارك الكلب المعلم كلب	779
المستحب في ذكاة الإبل والبقر	148	غير معلم لم يؤكل	
والغنم		إذا وقع السهم بالصيد فتحامل	7.4.

الموضوع	ركم الفقرة	الموضوع	رقم العقرة
لاتجوز الشركة بين الحر	٧١١	من نحر ناقة أو بقرة أو شاة	790
والمملوك		فوجد في بطبها جبيناً ميتاً	
٧ كتاب: الوقف	T7_Y7T	فصل	
متى يرول ملك الواقف عن	٧٢٣	_	242
لوقف		ما لا يجوز أكله من الحيوان	797
إذا استحق الوقف خرج من	377	والطير أكل الضمع والضب	797
ملك الواقف ولم يدخل في		لايجوز أكل الحمير والبغال	794
ملك الموقوف عليه		الأهلية	11/1
حكم وقف المشاع	377	بكره أكل لحم الفرس	799
متى يتأبد الرقف	YYo	يمره افل عدم المرس لا بأس بأكل الأراتب	y
ويصح وقف العقار ولايجوز	777	د بين بين من حيوان الماء إلا الايؤكل من حيوان الماء إلا	Y+1
وقف ما ينقل ويحول		د پوسل سل طيوره ، سنده دود السمك	, .
لا يجوز بيع الوقف ولا تمليكه	YYY	كراهة أكل الطافي من السمك	Y+1
إذا وقف داراً على سكني ولده	YYA	١ كتاب: الأضحية	
فعمارتها عليه		حكم الأصحية	
ما انهدم من بناء الوقف وآلته	VY4	تحب الأضحية عن نفسه وولده	
صرفه الحاكم في عمارته		الصغار	
إذا جعل الواقف غلة الوقف	٧٣٠	من لا تجب عليه الأضحية	
لنقسه		وتت الأضحية	
إذا بني مسجداً متى يزول ملكه	177	ما لا يضحى به	
عنه		ما يجزىء من الأضحية	
إذا بني سقاية للمسلمين أو خانا	777	الأضحية من الإبل والبقر والغنم	
يسكنه منو السبيل أو رباطاً أو		ويأكل من أضحيته ويطعم	
مقبرة متى يزول ملكه عن ذلك		الأغنياء والفقراء	
فصل		الأفضل أن يذبح أضحيته بيده	
لا تنعقد الشركة إلا بالدراهم	Y17	يكره أن يذبحها الكتابي	
والدنانير	* *,	لو غلط رجلان فذبح كل واحد	
انعقاد شركة العنان	YYE	منهما أضحية صاحبه	
العدد سرقة العدال ويصبح أن يتساويا في المال	¥18	١ كتاب: الشركة	
ويتماضلان في الربح	, , , ,	الشركة على ضربين	
ويتعاطارن في الربح ويجوز أن يشتركا ومن جهة	٧١٥	شركة العقود رهي أربعة أوجه	
ويجوران يسترت ومن جهه		٠ - ر د ي ريا درا	

	وقم الفقرة	الموضوع	وقم العقوة
الموضوع			
متى يسقط الرجوع عن الهبة	VEY	أحدهما دنائير والآخر دراهم	V1.
إذا استحق نصف الهبة	۷٤٣	إذا اشترى أحد الشريكين بماله	۷۱٦
إذا تلمت العين الموهوبة	VEE	وهلك مال الآخر قبل الشراء	
من وهب بشرط العوض	٧٤٥	فصل	
العمري جائزة للمعمر	717	التصرفات الجائزة لكل من	VIV
من قال أن الرقبي باطلة	V£V	شريكي العنان والمفاوضين	
من وهب جارية إلا حملها	V	صفة شركة الصنائع	VIA
نصل		صفة شركة الوجوه	V19
الصدقة كالهبة لا تصح إلا	٧٤٨	لا تجوز الشركة في الاحتطاب	٧٢٠
بالقبض		والاصطياد	
من نذر أن يتصدق بماله	٧٤٩	كل شركة فاسدة فالربح على	VYI
۸ كتاب: البيوع	77_Vo+	قدر المال	
ينعقد البيع بالايجاب والقبول	۷٥٠	ليس لأحد الشريكين أن يؤدي	VYY
إذا حصل الايجاب والقبول لزم	V01	زكاة مال الآخر إلا بإذته.	
البيع ولاخيار لواحد منهما		۷ كتاب: الهبة	7774_83
الأثمان المطلقة لا تصح إلا أن	VoY	ما تصح به الهبة	٧٢٢
تكون معروفة القدر والصفة		ما تنعقد به الهبة	377
من أطلق الثمن في البيع	۷۵۳	لا تجوز الهبة فيما ينقسم إلا	٧٢٥
يجوز بيع الطعام والحبوب	Vot	محوزا مقسوما	
مكايلة ومجازفة		من وهب شقصاً مشاعاً فيما	۷۲۰
إذا باع صبرة طعام كل قفيز	Voo		
يدرهم		يقسم إن وهب دنيقاً في حنطة	777
من باع قطيع خنم كل شاة	۷ø٦	إن وحب دليه في حصه إذا وهب الأب لابنه الصغير	٧٣٧
يلرهم		· ·	V*V
لو ابتاع صبرة على أنها مائة قفيز	Vov	هبة اليتيم يقبضها له والبه	۷۲۸
فوجدها أقل		إذا وهب اثنان لواحد داراً يجوز	¥1.A
من اشتری ثوباً علی أنه عشرة	Vos	فصل	
قوجده أكثر		الرجوع في هبة الأجنبي	VT4
من باع داراً دخل بناؤها في البيع	۷٦٠	الرجوع في هبة ذوي الرحم	V E +
من باع أرضاً دخل ما فيها من	٧٦٠	المحرم	
الشجر والنخيل		هبة أحد الزوجين للآخر	V\$1

الموضوع	وقم الفقرة	الموضوع	رتم الفقرة
إدا اطلع المشتري على عيب	۷۷۸	من باع شجراً فيه ثمر فثمرته	٧٦١
بالمبيع فهو بالخيار		للبائع	
ما أوجب نقصان الثمن في عادة	YV4	بجور بيع الحنطة في سنبلها	777
التجار فهو عيب		أجرة الكيال وناقد الثمن على	٧٦٣
البخر والدفر عيب في الجارية	Y۸٠	البائع	
إذا حدث عند المشتري عيب	٧٨١	وأجرة وزن الثمن على المشتري	377
واطلع على عيب كان عند البانع		٧ باب: خيار الشرط	07Y_+Y
لو قطع المشتري الثوب وخاطه	YAY	خيار الشرط جائز للبائع	٧٦٥
ثم اطلع على عيب		والمشتري	
من اشتري عبداً فأعتقه ثم اطلع	٧٨٣	من قال لا يجوز الخيار أكثر من	777
على عيب فيه		לאליג וֹטַן	
لرباع شخص عبدأ فباعه	3 ۸ ۷	خيار البائع يمنع خروج المبيع	VīV
المشتري ثم رد عليه بعيب		عن ملكه	
٧ - باب: البيع الفاسد	97_٧٨٥	خيار المشتري لا يمنع خروج	AFV
إذا كان أحد العوضين أو كلاهما	۷۸۰	المبيع من ملك البائع	
محرمأ فالبيع فاسد		من شرط له الخيار قله أن يفسخ	V19
حكم ببع السمك قبل الاصطياد	TAV	في مدة الخيار وله أن يجيزه	
وبيع الطير في الهواء		إذا مات من له الخيار بطل خياره	٧٧٠
بيع المزاينة والملامسة	VAV	من باع عبداً على أنه خباز فكان	٧٧٠
لوباع عبداً على أن يستخدمه	VAA	بخلاف ذلك	
الباثع شهرا		٧ باب: خيار الرؤية	VV_VV1
من باع عيناً على أن لا يسلمها	٧٨٨	من اشترى شيئاً لم يره	VYI
إلى رأس الشهر		من رأى جزءاً من المبيع لا	VYY
حكم بيع وشرط	V۸٩	يكون غير راء له	
البيع إلى الحصاد والنياس -	V4+	بيع الأعمى وشراؤه	VY£
والينع المعلق على شرط		لو باع شخص مال غيره	VV 0
إذا قىض المشتري المبيع في	V41	لو رأى المشتري أحد الثوبين	FYY
البيع الفاسد بأمر الباتع وفي		فاشتراهما ثم رأى الآخر جاز أن	
العقد عوضان		يردهما	
لو باع المشتري شراء فاسد	VAY	من رأى شيئاً ثم اشتراه بعد مدة	YYY
لو جمع بين عبد ومدبر في بيع	V47	۷۰٪ باب: خيار العيب	48_YYA

الموضوع	وقم الفقرة	الموضوع	رئم الفقرة
	۸۰۸	النهي عن المجش وعن السوم	۷۹٤
ما الذي يعتبر مكبلاً وما الدي	~ ~ ~	على السوم وعن تلقي الجلب	
يعتبر موزون	۸٠٩	النهي عن سع الحاضر للبادي	٧٩٤
عقد الصرف ما وقع على جنس	71 - 1	النهي عن التفريق بين المملوكين	¥40
الأثمان يعتبر قبض عوضيه في		إذاكان أحدهما ذارحم محرم	
المجلس المعاربة والمعاربة	۸•٩	للآخر وأحدهما صغيراً	
بيع الحنطة بالدقيق	۸۱۰	٧ باب: الإقالة جائزة	94 6497
بيع اللحم بالحوان	۸۱۲	في البيع بمثل الثمن الأول	
بيع اللحمان المختلفة بعضها ببعض متفاضلاً	,,,,	عيى مبيح بسن المصنى الوق الإقالة بيع في الحقيقة	VAV
ببعض مفاضع ۸	Yr_A3T	المرقعة بيخ مي المحلومة م باب: المرابحة والتولية	
حكم السلم		ما هي المرابحة والتولية	V4A
حكم السّلم في الحيوان	318	وحكمها	
هل يشترط أن يكون السلم فيه	Alo	ر لو اطلع المشتري على خيانة في	۸
موجوداً من حين العقد إلى حين		المرابحة	
المحل		لو اطلع على خيانة في التولية	۸٠٠
هل السّلم لا يصح إلا مؤجلاً	7/8	من اشترى شيئاً مما ينقل	۸۰۱
هل يصح السلم بمكيال رجل	۸۱۷	ويحول لم يجزله بيعه حتى	
بعينه أو بذراع رجل بعينه		يقبضه	
شروط صحة السلم	۸۱۸	حكم بيع العقار قبل قبضه	
لايجوز السلم حتى يقبض	٠ ٢٨	إذا اشترى مكيلاً لا يجوز بيعه	
رأس المال قبل أن يفارقه		حتى يعيد الكيل	
السّلم في الثياب	178	هل يجوز للمشتري أن يزيد	۸-۳
قصل		الباتع في الثمن، والبائع أن يزيد	
حكم بيع الكلب والفهد والسباع	AYY	في المبيع	
حكم بيع دود القز		ي من باع بشمن حال ثم أجله أجلاً	
هنل أهبل النذمة في البيع	۸۲۳	معلوماً صار مؤجلاً	
كالمسلمين		الربا الربا	
۸ کتاب: الصرف		تحريم الربا	
تعريف الصرف		علة تحريم الربا	
لصحة الصرف يشترط قبض		لا يجوز بيع الجيد بالرديء مما	۸٠٧
العوضين قبل الإفتراق		فيه الربا إلا مثلاً بمثل	
		5 1 1 1 2 1	

الموضوع	رقم الفقرة	الموضوع	رقم النقرة
المعاوضات غير المالية		بيع السيف المحلى بالفضة	7.74
نصل		من باع إناه فضة وقبض بعض	AYA
إذا تقدم الشفيع إلى القاصى	A11	ثمنه ثم افترقا	
فادعى الشراء وطلب الشفعة		من باع قطعة نقرة واستحق	٩٣٨
للشفيع الردبخيار الرزية	Ato	بعصها	
والعيب	;	إذا باع درهمين وديناراً بدرهم	۸۲۰
إذا أحضر الشفيع البائع والمبيع	73A	ودينارين	
في يده فله أن يخاصم بالشفعة		بيع درهم صحيح ودرهمين غلة	۸۳۱
إذا ترك الشفيع الإشهاد حين	AEV	بدرهمين صحيحين ودرهم علة	
علم وهو يقدر على ذلك		إذا كان الغالب على الدنانير [۸۳۲
إن صالح من شفعته على عوض	ABA	الذهب فهي ذهب	۸۳۳
أخذه		إذا اشترى بالدراهم سلعة ثم	AU
إذا مات الشفيع يطلت شفعته	ALA	كسدت الدراهم قبل القبض	ATE
نصل		البيع بالفلوس	
لا شفعة لوكيل البائع	AE9	إذا ساع بالفلوس النافقة ثم كسلت	
م باع بشرط الخيار فلا شفعة	۸۵٠	لو اشتری شیئاً بنصف درهم	
س بع يسود العياد للسه		نلوس	
إدا اشترى بشرط الخيار وجبت	٨٥٠	الشفعة الشفعة	
الشفعة		لمن تجب الشفعة	
من ابتاع داراً شراء فاسداً فلا	٨٥١	إذا سلم الخليط فالشفعة للشريك	
من بسط ماره سوم ماسسه ماره شفعة فيها		الجار المقابل لا شفعة له	
 الشفعة في الهبة	٨٥١	متى تجب الشفعة	
*		متى تملك الشفعة	
قصل: في الثمن		متى تستفر الشفعة	
إذا اختلف الشفيع والمشتري في ال		وجوب الشفعة في العقار وإن	
الشمن		كان لا ينسم	
إذا ادعى المشتري ثمناً وادعى		لا شفعة في العروض والسفن	
البائع أقل منه ولم يقبض الثمن انا المارات		مل للذمي شفعة	734
إذا حط البائع عن المشتري	•	لا شفعة في الدار التي تكون	
بعض الثمن هل يسقط ذلك عن الماء		احد العوضين في عقود	i
الشفيع		الراجين سي مصوراً ،	

الموضوع	رقم الفقرة	الموضوع	رتم الفقرة
الرؤوس أم على قدر الأنصباء		إذا اجتمع الشفعاء فكيف تكون	٨٥٥
إذا حضر الشركاء وفي أيديهم	۸٦٧	الشفعة بينهم	
دار ادعوا أنهم ورثوها عن فلان		إذا اشترى داراً بعوض أخدها	٨٥٥
فهل يقسمها القاضي		بقيمته	
إذا كان المال المشترك ما سوى	۸۲۸	إن باع عقاراً بعقار فكيف تكون	٨٥٦
العقار ادعوا أنه ميراث فهل		الشفعة	
يقسم بينهم		إذا بلغ الشفيع أن الدار بيعت	Aot
إذا كان كل واحد من الشركاء	PFA	بألف فسلّم ثم علم أنها بيعت	
ينتفع بنصيبه بعد القسمة قسم		بأقل	
بطلب أحدهم		إذا قيل له أن المشتري فلان	AOV
إذا كان أحدهم ينتفع من القسمة	PFA	فسلم الشفعة ثم علم أنه غيره	
والأخر يستضر فهل يقسم بينهم		نصل	
تقمم العروض إذا كانت من	۸٧٠	لو باع داراً إلا مقدار ذراع في	٨٥٨
جنس واحد	£	طول الحد الذي يلي الشفيع	
لايقسم الحمام والبئر والرحي	AVI	حكم الحيلة في إسفاط الشفعة	٨٥٨
إلا بتراضي الشركاء		إذا بنى المشتري ثم قضى	٨٥٩
إذا حيضر وارثبان والبدار في	۸۷۱	الشفيع بالشفعة المستقال المست	
أيديهما ومعهم وارث غاثب		إذا انهدمت الدار بغير فعل أحد	٠٢٨
فهل يقسمها القاضي		، والشفيع بالخيار	
كيف تقسم الدور	۸٧٢	من ابتاع أرضاً على نخلها ثمر	771
ما يجب على القاسم أن يقعله	۸۷۳	أخذها الشفيع بثمرها تبعأ	
في القسمة		من ابتاع بشمن مؤجل فللشفيع	ATY
هل تدخل الدراهم في القسمة	AYE	الخيار	
لو قسم بين الشركاء ولأحدهم	AYE	إذا اشترى داراً فسلم الشفيع	ATT
مسيل في ملك الآخر	Ì	الشفعة ثم ردها المشتري بخيار	
إذا كان المراد قسمته سفل لا	۸۷٥	رؤية فلا شفعة للشفيع	
علوله وعلو لاسفل له وسفل		٨٧ كتاب: القسمة	37K_A
له علو فكيف يقسم		ينبغي للإمام أن ينصب قاسماً	ATÉ
إذا اختلف المتقاسعون	۸۷٦	الشروط الواجب توافرها في	٥٦٨
لو استحق بعض نصيب أحدهما	۸۷۸	القاسم	
بعيته فهل تفسخ القسمة	- 1	أجرة القسام عل هي على عاد	777

الموضوع	رقم الفقرة	الموضوع	رقم الفقرة
نصل		٩٠ كتاب: الإجارات	V_AY9
الأجرة تستحق بإحدى ثلاث	۸۹۳	تعريف الإجارة	AVA
معانِ		كيف تصير المنافع معلومة	٨٨٠
من استأجر بعيراً إلى مكة فللجمال	448	إذا استأجر الدور للسكني ولم	۸۸۱
أن يطالمه بأجرة كل رحلة		يبين ما يعمل فيها	
متى يستحق الخباز الأجرة	190	إذا استأجر الأراضي للزراعة	٨٨١
فصل		ولم يببن ما يزرع فيها	
لوقال إن خطت هذا الثوب	٨٩٦	لو استأجر الساحة للبناء فيها	٨٨٢
فأرسياً فبدرهم، وإن خطته		استتحار الدواب	٨٨٣
رومياً فبدرهمين أ		إذا استأجر عقاراً وشرط سكن	344
لو قال للخياط إن خطت الثوب	798	واحد قأسكن غيره	
ليوم فبدرهم، وإن خطته غداً		إذا استأجر ليحمل عليها وزنأ	۸۸۵
فيتصف درهم		معيناً من القطن فحمل عليها	
إذا قال إن سكنت هذا الدكان	٧٩ ٧	مثل وزنه حديدا	
عطاراً فبدرهم، وإن سكنته		لو استأجر الدابة ليحمل عليها	٨٨٦
حداداً فبدرهمين		مقداراً من الحنطة فحمل عليها	
من استأجر داراً كل شهر بدرهم	197	أكثر فعطبت	
فصل	j	نصل	
حكم أخذ أجرة الحمام	۸۹۹	الأجراء على ضربين	AAY
والحجأم		هل يضمن العامل فيما تلف	۸۸۸
الإستئجار على الأذان والحج	9	بعمله كتخريق الثوب من دقه	
إجارة المشاع	9.1	إذا فصد الفصاد ولم يتجاوز	۸۸۹
إجارة الظئر	9.1	الموضع المعتاد فلا ضمان عليه	
نصل		فيما عطب من ذلك	
لوحبس الصائع العين بعد	9.4	تعريف الأجير الخاص وهل	۸۹۰
الفراغ من عمله حتى يستوفي		عليه ضمان	
أحرته		فصل	
لر اختلف الخياط وصاحب	9.7	الإجارة كالبيع تفسدها الشروط	A\$1
التوب فالقول لصاحب الثوب		من استأجر جملاً ليحمل عليه	AAY
مع يمينه	-	محملاً فله المحمل المعتاد	
104.			

الموضوع	رقم الفقرة	الموضوع	رقم العقرة
فصل	416	لو قال صاحب الثوب للخياط عملته لي بغير أجر	9 - 8
يجوز قضاء المرأة في كل شيء إلا الحدود والقصاص كشهادتها	418	الواجب في الإجارة الفاسدة أجر المثل	9 . 8
متى يقبل كتاب الفاضي إلى القاضى الآخر	418	فصل	
نصل		إذا قبض المستأجر الدار فعليه الأجرة رإن لم يسكنها	4.0
ليس للقاضي أن يستخلف على القضاه	717	إذا خربت الدار المستأجرة	4+0
لا يقضي القاضي على غائب	917	انفسخت الإجارة إذا مات أحد المتعاقدين وقد	4.7
لو حكّم رجلان رجلاً فحكم	417	عقد الإجارة لنفسه الفسخت	1,1
بينهما ورضيا بحكمه التحكيم في الحدود والقصاص	414	تفسخ الإجارة بالأعذار	4+4
المناصيم في الحدود والفنداطي ۱۹- كتاب: الشهادات		ما هو العذر الذي تفسخ به	4.4
الشهادة فرض تلزم الشهود	919	الإجارة	
الشهادة في الحدود بخبر فيها	414	٩ كتاب: أدب القاضي	A+P_A/
الشهود بين الستر والإعلان		الشروط الواجب توافرها لمن	4•٨
قصل		يتولى القضاء	
الشهادة في الزنا يعتبر فيها أربعة	97.	الأعمال التي يقوم بها القاضي	4 - 4
من الرجال		بعد تولیته	411
الشهادة فيماعدا الزنامن	441	هل يجوز للقاضي قبول الهدية	411
الحقوق يفلل فيها شهادة رجلين		الأعمال التي يجوز للقاضي أن يعملها والتي لا تجوز له أن	111
أو رجل وامرأتين		يعملها	
ويقبل في الولادة والبكارة شهادة امرأة واحدة	977	نصل	
سهاده امراه والمعد إذا لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة	977	نص إذا ثبت الحق عند القاضي	917
رہ سے پادر اسے فصل	711	وطلب صاحب الحق حبس	•••
ما يتحمل الشاهد على ضربين	471	غريمه لم يجعل بحبسه	
قصل	314	لا يحول القاضي بين الشخص	918
شهادة الأعمى	977	وغرمائه لا يحبس والد في دين ولده	411

الموضوع	رقم الفقرة	الموضوع	رقم الفقرة
ولو شهدا على امرأة بالنكاح	98+	شهادة الوالد لولده وشهادة الولد	944
بمثل مهر مثلها ثم رجعا		بوالده	
إن شهدا على رجل أنه طلق	981	شهادة الرحل لأخيه	AYA
امرأته قبل الدخول ثم رجعا		من لا تقبل شهادته	ATA
رجوع شهود الفرع عن الشهادة	914	شهادة أهل الأهواء	979
إذا شهد أربعة بالزنا وشاهدان	988	شهادة الحربي على الذهي	977 4
بالإحصان فنرجع شبهود		شهادة الأقلف والخصي وولد	94.
الإحصان		الزنا والخنثى	
۹ کتاب: الدعوی	338_95	فصل	
تعريف المدعي	488	إذا وافقت الشهادة الدعوي	471
فصل		قبلت	
إذا صحت الدعوى سبأل	980	لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء	977
القاصي المدعى عليه عنها		لم يعايثه	
مل ترد اليمين على المدعي	980	نصل	
إذا نكل المدعى علبه عن	987	شهادة الشاهدين على شهادة	3778
اليمين		شاهدين رشهادة الواحد على	
لا يستحلف عند أبي حنيفة في	487	شهادة الواحد	
الأشياء الستة		صفة الإشهاد في الشهادة على	478
فصل		الشهادة	
إذا ادعى اثنان عيناً في يد آخر	414	مني تقبل شهادة شهود الفرع	940
وكل واحد يزعم أنها له وأقاما		لوعدل شهود الأصل شهود	947
البينة		الفرع	
إذا ادعى اثنان كل واحد منهما	989	۹ کتاب:	V7P_73
أنه اشترى منه هذا العبد وأقاما		الرجوع عن الشهادات	
البينة		إدا رجع الشهود عن شهادتهم	927
 إذا ذكر كل واحد منهما تاريخاً	40+	قبل الحكم	
فهو للأول متهما		لايصح رجوع الشهودعن	۹۳۸
إذا ادعى أحدهما رهما وقبضأ	401	الشهادة إلا بحضرة الحاكم	
والأخر همة وقبضا فالرهن		إذا شهد الشاهدان بمال فحكم	ATA
أولى		الحاكم به ثم رجعاً ضماً	

الموصوع	وقم العقوة	الموضوع	رتم الفقرة
	477	إذا أقام الخارج البينة على ملك	907
إنَّ اختلفا في الأجل أو في شرط	977	مؤرخ وصاحب اليد البينة على	101
الخيار أو في استفاء بعض الثمن	417	ملك ملك	
إذا هلك المبيع ثم اختلفا	477	إذا أقام الخارح المينة على	404
لو هلك أحد العبدين ثم اختلفا	7, 51	الملك وصاحب اليدبينة على	101
في الثمن		الشراء منه	
نصل		نصل	
إذا اختلف الزوجان في مقدار	478		0.4
المهر		من ادعى قصاصاً على غيره فجحد	908
إذا اختلفا في الإجارة قبل	970	إذا قال المدعي لي بينة حاضرة	900
استيفاء المعقود عليه		قيل لخصمه: أعطه كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام	
لو اختلف الزوجان في متاع	477	بنسبت درق ایام إذا قبال السمدعی سرق منی،	907
البيت		وقال صاحب البد أودعنيه فلان	101
إذا مات أحد الزوجين واختلف	477	راق عند البداروسي قارق ذلك وأقام بينة	
ورثته مع الآخر		i i i i i i i i i i i i i i i i i i i	
فصل		فصل	
إذا باع جارية فجاءت بولد	ATA	اليمين بالله ـ تعالى ـ	907
فادعاه البائع		من ادعى أنه ابتاع من هذا عبده الله	401
فإن مات الولد فادعاه الباثع وقد	474	بألف فجحد	
جاءت به لأقل من ستة أشهر		نصل	
٩٠ كتاب: الإقرار	AV_4V+	دار في يد رجل ادعاها اثنان	909
إذا أقر الحر البالغ العاقل بحق	97.	أحدهما جميعها والآخر نصفها	
لزمه إقراره		إذا تنازع اثنان في دابة واختلفا	41.
لو قال لفلان عليّ شيء	944	في التاريخ فالدابة لمن شهد	
لو قال لفلان عليّ مال	471	ستها له	
فإن قال علي كذا كذا درهماً	471	إذا تنازع اثنان في دابة أحدهما	41.
إذا قال له رجل لي عليك ألف	977	راكبها والأخر متعلق بلجامها	
فقال أجّلني بها		قصل	
من أقر بدين مؤجل فصدقه	977	إذًا أختلف المتبايعان في البيع	170
المقرله في الدين وكذبه في		وادعى البالع أكثر الثمنين،	
الأجل		وأقام أحدهما البينة قضي له	
	10	٧٢	
		* *	

الموضوع	رقم الفقرة	الموضوع	رقم النثرة
ويجوز إقرار الرجل بالوالد	7.1.7	نصل	
والولد والروجة والمولى		من أقر واستثنى متصلاً بإقراره	45/6
من أقر ينسب عير الوالدين	447		4 V E
والولد مثل الأخ والعم		وإن قال له عليّ مائة ودرهم	970
١٠ كتاب: الوكالة	٠٣_+٨٨	فعليه ماثة درهم ودرهم	877
كل عقد حاز أن يعقده الإنسان	444	ومن أقر بدار واستثنى بناءها ومن أقر بتمر في قوصرة لزمه	7 Y P
بنفسه جاز له أن يوكل به		التمر والقوصرة التمر والقوصرة	111
شروط صحة الوكالة	9119		
قصل		فصل	
-		رإن قال غصبته ثوباً في منديل	977
العقود التي يعقدها الركلاء على	44.	لزماه جميعاً	
ضربين		من أقر بغصب ثوب وجاء بثوب	AVA
كل عقد يضيفه إلى مركله	491	معيب	
كالنكاح فإن حقوقه تتعلق		إذا قال له عليّ درهم إلى عشرة	979
بالموكل		قصل	
فصل		وإذا قال له على ألف درهم من	9.4.
من وكل رجلاً بشراء شيء فلا	441	ثمن عبد اشتريته منه ولم أقبضه	
بدمن تسمية جنسه وصفته		ولو قال له عليّ ألف من ثمن خمر	9.41
إذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من	997	فصل	
ماله وقبض المبيع		ومن أقر لغيره بخاتم، فله	9.4.4
إذا وكل رجلين فليس لأحدهما أن	448	الحلقة والفص	****
يتصرف فيما وكل به دون الآخر		_	
ليس للوكيل أن يوكل فيما وكل	490	فصل	A . W
به إلا أن يأذن له الموكل		إذا قال لحمل فلانه عليّ ألف	444
وتبطل الوكالة بموت الموكل	497	دين الصحة، والدين المعروف	3.9.8
وجنونه ولحاقه بدار الحرب		الأسباب مقدم على غيره	41.
مرتدأ		إقرار المريض لوارثه باطل إلا	9.00
ء من وكل آخر بشيء ثم تصرف	497	أن بصدقه فيه بقية الورثة	
بنفسه فيما وكل فيه		قصل	
من قال يجوز للوكيل بيعه	494	ومن أقر بغلام أنه ابنه وصدقه	443
بالقليل والكثير		العلام	

الموضوع	وقم الفقرة	الموضوع	رقم العقرة
منى تصح الكمالة	1.1.	من وكل ببيع عبد فباع نصفه	499
الأرات المالة	1+11	إذا وكله بشراء عشرة أرطال لحم	999
إذا تكفل اثنان عن رحل مالف		لدرهم فاشترى عشرين بدرهم	
وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه		ولو وكله بشراء شيء بعينه	1
١٠١ كتاب: الحوالة	7-1-17	فليس له أن يشتريه لنفسه	
الحوالة جائزة بالديون	1+11	نصل	
إذا طلب المحتال عليه المحيل	1 - 17	الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض	11
بمثل مال الحوالة فقال المحيل		إذا أقر الوكيل بالخصومة على	1 7
بدين كان لي عليك		موكله	
يكره السفاتح		من ادعى أنه وكيل الغائب في	1 - 1 7
١٠٢ كتاب: الصلح	3/+/_3	قبض دينه فصدقه الغرماء	
الصلح على ثلاثة أوجه	3 / + /	١٠١ كتاب: الكفالة	3 - + 1 _ 1
إذا وقع الصلح عن إقرار	1-10	الكفالة ضربان: كفالة بالنفس	11
إذا كبأن البصيليع عن إقراد	1 - 17	وكفالة بالمال	
فاستحق بعض المصالح عنه		إن شرط في الكفالة تسليم	1
فصل		الكفيل به في وقت بعينه	
ما يجوز فيه الصلح وما لا يجوز	1.14	إن مات المكفول به بسرىء	7 * * 7
فيه		الكفيل بالنفس	
كل شيء وقع عليه الصلح وهو	1+14	الكفالة بالنفس في الحدود	1 * * *
مستحق بعقد المداينة لم يحمل		والقصاص	
على المعاوضة		فصل	
لو صالحه على ألف مؤجلة	1.14	الكفالة بالمال جائزة	1
لوكان له ألف مؤجلة فصالحه	1.19	يجوز تعليق الكفالة بالشروط	1++4
على خمسمائة حالة		ليس للكفيل أن يطالب المكفول	1 4
نصل		عنه بالمال قبل أن يؤدي عنه	
إن صالح عنه رجل بغير أمره	1 + Y +	لا يجوز تعليق بالبراءة من	1 9
فهو على أربعة أوجه		الكفالة بشرط	
إذا كان الدين بين الشربكين	1+41	إذا تكفل عن المشتري بالثمن	1.1.
فصالح أحدهما من نصيبه على		جاز، وإن تكفل عن البائع	
ثوب		بالمبيع لم يصح	

الموضوع	رقم الفقرة	ة الموضوع	رقم المقر
بدين لكل واحد ممهما		إذا كان السّلم بين السُريكين	1 + 7 7
من بناع عمداً على أن يوهنه	1.77	فصالح أحدهما من نصيبه على	
المشتري بالثمن شيثأ بعينه		رأس المال	
فامتنع من تسليم الرهن		إن كانت التركة فضة فأعطوه	1.17
للمرتهن أن يحفظ الرهن بنفسم	1.47	دُهباً أن دهباً فأعطره فضة	
وزرجته وولده		إذا كان في التركة دين على	37+1
إذا مات الراهن	1 • ۳۸	الناس فأدخُّلوه في الصلح على	
١٠٥ كتاب: المضاربة	*3 * / _ 7	أن يخرجوا المصالح عنه ويكون	
تعريف المضاربة وشرط صحتها	1 * 8 *	الدين لهم	
في المضاربة إذا خص رب	7301	١٠٣٩ كتاب: الرهن	1-1-70
المال التصرف في يلد بعينه		ما ينعقد به الرهن	1.40
لو اشترى المضارب أبا رب	73.1	متى يصح الرهن	1171
المال أو ابنه		ما لا يجوز رهته	1.44
نصل		ما يصح الرهن به	1.77
إذا دفع المضارب المال مضاربة	1 - 20	إذا افترقا قبل هلاك الرهن	1.14
ولم يأذن له رب المال في ذلك		رهن الدراهم والدنانير والمكيل	1.14
إذا دفع إليه مضاربة بالنصف	73.1	والموزون	
فأذن له أن يدفعها إلى غيره		فصل	
مضاربة فدفعها بالثلث		من رهن عبدين بألف فقضى	1.44
إذا مات رب المال أو المضارب	1 - 8 9	حصة أحدهما	
إذا عزل رب المال المضارب	1+89	إذا ياع الراهن الرهن بغير إذن	1:11
فلم يعلم بعزله حتى اشترى		المرتهن	
وياغ		إن أعتق الراهن عبد الرهن	1.77
إذا أفترق المضاربان وفي المال	1.0.	نصل	
ديون وقد ربح المضارب فيه			1 - 44
ما هلك من مال المضاربة قهو	1.01	جناية الراهن على الرهن	1-77
من الربح دون رأس المال	1	جناية الرهن على الراهن وعلى	1-11
إذا زاد الهالك على الربع فلا	1.01	المرتهن وعلى مالهما	1.48
ضمان على المضارب	•	نماء الرهن لمن يكون	1-70
بجوز للمضارب أن يبيع بالنقد	1.04	هل تجوز الزيادة في الرهن	1.77
والنسيثة	1	إذا رهن عيناً واحدة عند رجلين	1 - 1 1

الموضوع	رقم الفقرة	رثم العقرة الموضوع
	1.79	١٠٦٠_١٠٥٤ كتاب: المزارعة
حكم نبيذ التمر والزبيب	1.7	١٠٥٤ من قال أن المرارعة بالثلث
حكم الخليطين ونبيذ العسل والتين والحنطة والشعير والذرة		والربع باطلة
الانتباذ في الدباء والحنتم	1+V1	١٠٥٥ من قال المزارعة على أربعة أوجه
والمزفت		١٠٥٧ شروط صحة المزارعة
من قال إذا تخللت الخمر حلت	1.47	١٠٥٨ في المزارعة إذا لم تخرج
١٠٨ كتاب: الإكراء	1-1.4	الأرض شيئاً
كيف يثبت حكم الإكراه	1.44	١٠٥٨ إذا فسدت المزارعة فلمن يكون
إذا أكره الرجل على بيع ماله أو	1.75	الخارج
شراء سلعة بالقتل أو بالضرب		١٠٥٩ إذا انعقدت المزارعة فامتنع
الشديد فباع		صاحب البذر من العمل
إذا أكره أن يأكل الميتة أو شرب	1.41	١٠٦٠ إذا مات أحد المتعاقدين بطلت
الخمر بحبس أو بضرب		المزارعة
من أكره على الكفر بالله_تعالى	1.44	۱۰٦١ ، ۱۰٦١ كتاب: المساقاة
- أو بسب النبي - عليه السلام -		١٠٦١ حكم المساقاة
بقيد أو ضرب أو حبس		١٠٦١ ما تجوز فيه المساقاة
إنْ أكره على إتلاف مال مسلم	1.44	١٠٦٢ إذا وقع نخلاً فيه ثمرة مساقاة
بأمر يخالف منه على نمسه		١٠٦٢ بما تبطل المساقاة
إن أكره بقتل على قتل غيره	1.44	۱۰۱۲_۱۰۱۳ کتاب:
من أكره على طلاق امرأته أو	1.4.	الشرب وإحياء الموات
عتق عبده		١٠٦٣ تعريف الموات
ولو أكره على الزنا فهل يحد	1:41	١٠٦٤ ويملك الذمي بالإحياء كما
إذا أكره على الردة هل تبن امرأته	1+41	يملك المسلم
هشه		١٠٦٤ من حجز أرضاً ولم يعمرها
١٠٩. كتاب: الحجر	A_1+AY	ثلاث سنين
الأسباب الموجبة للحجر	1+47	١٠٦٥ من حفر بتراً فله حريمها
لوباع المحجور عليه شيئاً وهو	1.42	١٠٦٦ ما ترك الفرات ودجلة وعدل
يعقل البيع		عنه الماء ويجوز عوده إليه
الرق والصبا والجنون توجب	3.41	١٠٦٧ من كان له نهر في أرض غيره
المحجر في الأقوال لا في		١٠٦٨ كتاب: الأشربة
الأفعال		١٠٦٨ - الأشربة المحرمة أربعة

البوضوع	رقم النثرة	الموضوع	رقم الفقرة
من أفلس وعنده مناع رجل بعينه	1+94	العبد إقراره نافذ على نفسه	1.40
ابتاعه منه		نصل	
١١٠ كتاب: المأذون		مشروعية الحجر على الحر	1.41
إذا أذن المولى لعبده في التجارة	1 - 9 9	البالغ السفيه	
إذناً عاماً		قال أبو حنيفة: إدا ملغ الشخص	1.44
إذا أذن المولى لعبده في نوع من	71	خمساً وعشرين سنة دفع إليه	
التجارة فهل هو مأذون له في		ماله وإن لم يؤنس الرشد	
جميعها		إذا أعتق السفيه عبداً بفذ عتقه	1+44
إقرار المأذون له بالديون	11.1	إذا تزوج السفيه امرأة جاز	1.49
والغصوب		نكاحها	
التصرفات التي لا يحق للمأذون	11.1	وتخرج الزكاة من مال السفيه	7 - 4 -
فعلها		وينفق على أولاده وزرجته ومن	
ديون المأذون له هل هي متعلقة	11.7	تجب نفقته	
برقبته		بلوغ الغلام بالاحتلام والإحبال	1 • 4 1
إذا أبق المأذون صار محجوراً	3 • 11	والإنزال	
إذا لزم المأذون له ديون تحيط	11.0	بلوغ الجارية بالحيص	1 . 97
بماله ورقبته		والاحتلام والحبل	
إذا باع المأذون له من المولى	11-1	قال أبو حنبفة: لا أحجر في	1 - 97
شيئاً بمثل قيمته		الدين	
إذا أعتن المولى المأذون عليه	11+7	من قال إذا طلب غرماء المفلس	1.98
ديون		الحجر عليه حجر القاضي عليه	
إذا أذن ولي الصبي للصبي في	11+A	إذا أقر المفلس في حال الحجر	1.90
التجارة ففي أي شيء يكون		بإقرار لزمه ذلك معد قضاء الدين	
۱۱۲ كتاب: الجنايات		إذالم يعرف للمفلس مال	1.97
القتل على أربعة أوجه	11.5	وطلب غرماؤه حسمه وهو يقول	
موجب قتل العمد المأثم والقود	1111	لا مال لي	
صفة الفتل شبه العمد	1111	يخلى سبيل المفلس بعد الحبس	1 • 97
موجب شبه العمد المأثم	1111	شهرين أو ثلاثة إذا لم ينكشف	
والكفارة		له مال	
قتل الخطأ على وجهين	1117	لا يحجر على الفاسق إذا كان	1 • 9.٨
الفئل بالتسبيب	1118	مصلحاً لماله	

الموضوع	وقم الفقوة	الموصوع	رقم الفقرة
إن قطع واحد يميسي رجلين	1117	فصل	
فحضرا		متى يكون القصاص واجباً	1110
من رمي رحلاً عمداً فقذ السهم	1111	مل يقتل الحر بالعبد والمسلم	1110
منه إلى آخر فماتا		بالدمى	
١١٦ كتاب: الديات	0_1179	مقتل الرجل بالمرأة	1117
إذا قتل رحل رجلاً شبه عمد	1179	هل يقتل الرجل بابنه	1117
فعلى عاقلته دية مغلظة وعليه		إدا قتل المكاتب عمداً وليس له	1117
الكفارة		وارث إلا المولى	
مقدار دية شبه العمد	1119	متى يكون القصاص فيما إذا قتل	1114
ما يجب في قتل الخطأ	114.	عبد الرهن	
مقدار الدية في الخطأ	117.	فصل	
فصل		من قطع يد غيره عمداً من	1119
دية المسلم والذمي سواء	1171	المفصل	
في النفس الدية وكَمْنا في تفويت	1171	القصاص في العين	1119
جنس المنفعة أي منفعة كانت		القصاص في السن	117+
دية العقل واللحية إذا حلقت فلم	1127	ليس فيما دون النفس شبه عمد	111.
تنبت والعينين		القصاص في الأطراف بين	1171
دية اليدين والرجلين والأذنين	1177	المسلم والكافر	
ودية كل واحد منها		إذا كانت يد المقطوع صحيحة	1177
دية أشقار العينين وأصابع اليدين	1177	وبدالقاطع شلاءأو ناقصة	
والرجلين		الأصابع	
دية كل سن	3711	من شج رجلاً فاستوعبت ما بين	1177
الأسنان والأضراس كلها سواء	1178	قرنيه وهي لاتستوعب مابين	
من ضرب عضواً فأذهب منفعته	1178	قرني الشاج	
فصل	ĺ	القصاص في اللسان والذكر	1117
أنواع الشجاج	1170	إذا اصطلح القاتل وأولياء	1172
الواع الصابح. في الموضحة القصاص إن كان		المقتول على مال	
في الموضعة العلقا في و ـ و ـ و عمداً	1177	إذا قتل جماعة واحداً عمداً	1170
عمد: لا قصاص في بقية الشجاج	,,,,,,	وإذا قتل واحد جماعة عمدأ	1170
	1177	من وجب عليه القصاص فمات	1117
دية الإصبع الزائد	1177	إن قطع رجلان يد رجل واحد	1173

الموضوع	رقم الفقرة	الموضوع	رقم القفرة
دية الأمة	1104	من شج رجلاً موضحة فذهب	1174
فصال		عقله أو شعر رأسه	
إذا ضرب بيطن امرأة فبألفت	1108	من قطع إصبع رجل فشلت	1129
جئيناً ميثاً		أخرى إلى جنبها	
إذا ألقت جنبناً حياً ثم مات	1100	فصل	
إذا ألقت جنيناً ميتاً ثم ماتت الأم	1100	من قطع سن رجل فنبت مكانها	112.
دية جنين الأمة	roll	أخرى	
الكفارة في شبه العمد والخطأ	1104	متى يقتص من الرجل إذا جرح	1181
فصل		آخر جراحة	
إذا وجد القتيل في محله لا يعلم	1104	إذا قتل الأب ابنه عمداً	1187
من قتله		فصل	
من لا يدخل في القسامة	1109	من حفر بثراً في طريق المسلمين	1184
إذاً وجد ميتاً لا أثر به	117.	أو وضع حجراً فتلف بذلك	
إذا وجد ميتاً والدم يخوج من	1171	إنسان	
عينه أو أذنه		إذا شرع في الطريق روشنا أو	1188
من قال لا تدخل السكان في	1111	ميزابا فسقط على إنسان	
القسامة مع الملاك		الراكب ضامن لما وطئت الدابة	1180
إن وجد القتيل في سفينة	1177	سائق الدابة ضامن لما أصابت بيدها أو رجلها	1187
إنَّ وجد القتيل في مسجد محلة	1177		
إذا وجد القتيل في برية ليس	1174	فصل	
بقربها عمارة		إذا جنى العبد جناية خطأ	1187
إذا ادعى الولي على واحد من أهل	3511	إذا جنت أم الولد أو المدبر	1189
المحلة بعينه فهل تسقط القسامة		جناية	
إذا شهد اثنان من أهل المحلة	1170	فصل	
على رجل من غيرهم أنه قتل		إذا مال الحائط على طريق	1101
١١٦ كتاب: المعاقل		المسلمين وطولب بنقضه ثم	
العاقلة أهل الديوان إن كان من	1177	سقط فتلف به نفس أو مال	
أهل الديوان		إذا اصطدم فارسان فماتا فعلى	1107
من لم يكن من أهل الديوان	1174	من تكون ديتهما إذا قتل رجل عبداً خطأ	1108
فعاقلته قبيلته		إذا قتل رجل عبدا حطا	, , , ,

الموضوع	رقم الفقرة	الموضوع	رقم الفقرة
من أوصى بنصيب ابنه أو بمثل	1174	عاقلة المعتق قبيلة مولاه	1174
نصيب ابته		لا يتحمل العاقلة أقل من نصف	1174
من أعتق عبداً في مرضه أو باع	114.	عشر الدية	
أو حابي أو وهب		لا تعقل العاقلة جنابة العبد	1179
من أوصى بسهم من ماله	1141	إذا جنى الحر على العبد جناية	1179
من أوصى بجزء من ماله	1114	خطأ كانت على عاقلته	
من أوصى بحجة الإسلام	3411	١١٩٠ كتاب: الوصايا	-11V.
من خرج من بلده حاجاً فمات	3811	استحباب الوصية	114.
في الطريق وأوصى أن يحج محنه		لا تجوز الوصية لوارث	114.
فصل		لا تجوز الوصية بما زادعلي	1171
وصية الصبي والمكاتب	1140	الثلث ولا للقاتل	
- 4	1110	وصية الكافر للمسلم والمسلم	1111
	TALL	للكافر	
	IAV	فصل	
	IAV	قبول الوصية بعد الموت	1177
١ - لو أوصى لأقربائه	IAV	ما يستحب أن يوصي به الإنسان	1177
١ من أوصى لرجل بثلث دراهمه	149	متى يملك الموصى به	1178
أوثلث غنمه فهلك ثلثا ذلك		قصل	
وبقي ثلثه		من أوصى إلى عبد أو كافر أو فاسق	111/4
نصل		من أوصى إلى عبد نفسه وفي من أوصى إلى عبد نفسه وفي	1110
	9.	الورثة كبار	1140
وله مال غبن ودين		. At the A	1171
١١ الوصية للحمل بالحمل	91	نصل	, ,
١١ إذا أوصى لرجل بجارية إلا		11 1	• • • •
عملها		من اوضى لرجل بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1177
١١٠ من أوصى لرجل بجارية فولدت	له ا ۲۶	[[]	11/4
بعد موت الموصي		ا مراد اوضى وعمدالمه بالماد والآخر بثلث ماله	174
١١٠ الوصية بالمنافع	14		
۱۱۹ ﴿ إِذَا مِاتَ الْمُوصِي لَهُ فَي حَالَ	ط ا ١٤	فصل المدينجي	
حياة الموصي	1		174
		بماله	

1,	1	قم الفقر
إذ		1198
ني نيا		
		1190
وز		
140_	٥_	-114
ال		114
UI		
A		114
ال		114
ឃុំវ		
pa .		114
مر		14.
مر		14.
pa .		14+
مر		17.
فد		
		17.0
وا		
		14.
A.F		
أة		17.1
		17 + 1
	,	17 - 9
	,	111
31		
	1	1111
	1	1717
1		
. 1	١	1717

الموضوع	رقم الفقرة	الموضوع	قم الفقرة
قام بين صف الرجال والنساء		۱۲۳ كتاب: الخنثى	-177
كيف يرث الخنثي	1779	تعريف الخنثى	1777
نهاية النسخة (ص)		العلامات التي تدل على أن الخنش	1770
نهاية النسخة (ش)		امراة او رجل أو خنثى مشكل	2114
نهاية النسخة (ت)		إذا وقف الخنثى خلف الإمام	1114